الْقِضِّتُ اعْ فَعَهِ مِن يَعْمُرِينَ الْغَطَّابِ

بشَرَالِنَالِجَيَّالِحَيْنَ

9,000 الطريفي، ناصر بن عقبل القضاء في عهد عمر بن الخطاب/ناصر بن عقبل بن جاسر الخطاب/ناصر بن عقبل بن جاسر الطريفي، ١٤١٤ هـ/ الطريفي، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م

ردمك × - ١٩٦ - ٢٧ - ٩٩٦٠ ١. القضاء في الإسلام أ. العنوان رقم الإيداع ١٤/١٣٨٧ ردمك ٢ - ١٩٦٠ - ٩٩٦٠ الْقِرْبُ أَنْ الْخَطَّابُ فِي عَهِمْ يَدْ عِمُمُرِّنَ الْخَطَّابُ فِي عَهِمْ يَدْ عِمُمُرِّنَ الْخَطَّابُ

> تَألِيفَ الكركتورَ مَاصِرْ بَرْ بِحقِيلُ بِنَ جَاسِ الطريفي دكتوره في بنعه الإشلامي مين عليه بشريعة بالرَياض عضوّه ينه تديين بجامعة الإيام موّد بدر صعود الإسكامية

> > الجُرْء الأوّلُ

مكتبة التوكثر)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م مزيدة ومنقحة الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـــ ١٩٨٦ م



أصل هذا الكتاب

أصل هذا الكتاب رسالة تقدم بها صاحبها لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي ؛ من كلية الشريعة بالرياض ؛ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وقد نوقشت ليلة الاثنين السادس من ربيع الثاني عام ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/١/٩م

وقد نال بها صاحبها درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى . وكانت لجنة المناقشة والحكم مؤلفة من :

١ – معالى الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي رئيساً. (وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ومدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – سابقاً – والمشرف على الرسالة).

٢ ــ معالي الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك ــ رحمه الله ــ عضواً.
 (عضو مجلس القضاء الأعلى والمستشار بالديوان الملكى).

٣ فضيلة الدكتور صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان عضواً.
(عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء __ ومدير المعهد العالي للقضاء بالرياض __ سابقاً __).

مت مة الطبت الثانت

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، أحمده حمداً يليق بجلاله وعظمته، وأشكره شكراً يوازي نعمه، وأصلي وأسلم على من بعث رحمة للعالمين، وحجة على الناس أجمعين، محمد بن عبدالله الذي حكم فعدل، وقضى فأنصف، وعلى آله وصحبه الذين ساروا على دربه واتبعوا خطاه، وعلى من تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه الطبعة الثانية لكتاب «القضاء في عهد عمر بن الخطاب» أقدمها للقراء الكرام، بعد أن نفدت الطبعة الأولى، والتي كان تعداد نسخها خمسة آلاف نسخة، وكانت سئة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦).

ونفاد خمسة آلاف نسخة في ثمان سنوات يعد شيئاً مشجعاً، لأن الكتب العلمية المتخصصة ليست لعامة القراء وإنما هي لخاصة الخاصة.

كما إني لفخور بشهادة أستاذي معالي الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي حيث قال: [ولقد قدم لنا الباحث _ أيضاً _ بحثاً شاملاً يغني عن غيره، ولا يغني عنه غيره _ في موضوع القضاء في عهد عمر، وقد التزم فيه بشروط البحث العلمي الرصين] ا.هـ. وقال: [فليقرأ الذين يطالبون بتطبيق الشريعة هذا البحث، فهو سلاح جديد يضاف إلى الأسلحة التي يملكونها، وليقرأه كذلك الذين يبحثون عن الحق، كي يروا مستوى العدل الذي تحققه شريعة الله](1). ا.هـ.

⁽١) غرة هذا الكتاب الجزء الأول صفحة ٥، ٦ _ تحت عنوان: [بين يدي البحث].

كما وأفتخر بتقرير تدريس هذا الكتاب على طلبة كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وأعده شهادة من المسئولين في الكلية على أهمية هذا الكتاب.

أسأل الله تعالى أن ينفع به وأن يثيبنا عليه يوم العرض والجزاء، وأن نكون وجميع المسلمين من الفائزين برضوان الله تعالى وجنته.

وهذه الطبعة حاولت فيها تصحيح الأخطاء المطبعية، كما وأضفت لها بعض التراجم – وبخاصة من استعملهم عمر بن الخطاب في الحكم والقضاء – كما وأضفت إليها بعض الآثار التي جدت لي خلال قراءتي هذه السنوات – وبخاصة التي لها علاقة بالقضاء في عهد عمر رضي الله تعالى عنه.

الرياض - المملكة العربية السعودية ليلة النصف من شعبان سنة ١٤١٤ هـ

سِيْتُ مَدَالُهُ مِنْ تَالَىٰ

ولكن المراح المراح وقدي هاى الذكتر مرحمول في مدول هسد الملتم كي النوى مرصى مند موه الموقى الدوح و كاكارس الحلى المندي مراح ها المندي وتشجيعه وقوم بها الرسسى المكثر والتثبير المقاري المراح في منداك كافا سرول المعهد الله كالح والرست المحام المراح والمراح والمراح

فا رُبِي فَى الْحُوى مِد الِعامِ الْعَن يَسْتِفع بِهِ ، وَلَهْ عِبِهِ الْكِناكَى ، فَا كَوَى عُمَةٌ بَهُن سفاها وي حاها معاليد عِزلِه ولاريحنى وعِن لِهِ الإسهار ولِطَسِه بِيد المَسِيد المَسِيد الْمُسِيد الْوَهُ وَلَوْهُ وال سبحان على عِزلِهُ بُن . ولايساً له قَعالَى لَكَ عِن بِالْتَوْنِقِ وَلَهُ هِلَابُهُ الْمُعْلِعُ الْمُسْتِدِةِ .

كافْرى كولى موكرا عربي المخلف المن المعلى المن المولاد الماكا بالمورات والالطلب والمعلى المن المولات والمولات والمولات والمولوت والمولات المولات المو

وجزل خيراً ولأسكنه فسيسب يحبه بايد. كالأمكر معادة الأنه تو لفاع الجبرلونس بهراليم الصيالا على مسامح الدلائم ع غ اللغمة اللعرب مد ويسسر المواجع.

> عِنى الله الحُسنيد كل خيروه لى الله وكم ويارك على بينا محمد وهسلى الله وصحيد أن عين.

بين يدى البحث المائي *الثائق را حبرالته بدجبرالحسس الثركي* وزير الشتون الإسلامية والأوقاف والمدعوة والإرشاد

أراد الله أن أعيش مع هذا البحث سنوات نعمت فيها بالحياة في طلال (العدل) – وما أروع ظلاله – !! ... ورأيت – أو كأنى أرى – « الفاروق » عمر – رضى الله عنه وأرضاه – يتحرك نهارا ويسرى ليلا يتلمس أنين الثكالى ، وزفرات الأرامل ، وشعر اللوعة الذي تطلقه امرأة فقدت زوجها المرابط ..

كا يتلمس همسات الخارجين عن الشريعة وهم يتهامسون ، وضحكات الهازلين وقد نعبت بعقولهم أم الخبائث ، وهم في هزلهم جادون .. ورأيت عمر وهو يضع « الحق » نصب عينيه لايرفع أحدا فوقه .. فلا ولاة فوق الحق ، ولا قضاة فوق الحق .. بل الجميع في ميزان الحق سواء ..

وفى ظل هذا ، الحق ، الذى هو رسالتنا إلى البشرية ، والذى مثل عهد عمر بن الخطاب قمة من قدمه على أرض الواقع وتجربة حية من تجاربه الفذة .. كان لابد أن تخصب أرض العدل ، وأن يزدهر ميدانها الكبير وهو « القضاء » ، وأن يقدم لنا هذا العصر أعلاماً لامعين فى الولاية والحسبة والقضاء ، وقضاء المظالم ، كان على رأسهم « عمر بن الخطاب » نفسه ، إذ كان خليفة وأميرا وقاضيا فيما يعرض عليه من مظالم ، بل كان « القاضى » الأعلى الذى ينظر فى أمر الولاة مع الرعية فلا تأخذه فى الحق لومة لائم .. بل كان يقول للمصرى المظلوم الذى شكا إليه مافعله ابن عمرو بن العاص – فى القصة المعروفة –: الضرب ابن الأكرمين .. وإذا شئت فاضرب أباه !!

وكانت لعمر أقضيته في « الأموال » وفي النكاح والطلاق والحصابة ، وفي الحدود ، وفي التعزيرات ، والجنايات .. وكانت له اجتهادات تدل على عبقريته ، وقد شاع أمرها بين الأصوليين والفقهاء والمهتمين بالتاريخ والحضارة الإسلامية ، وبعل من أشهرها قضايا الأرض المفتوحة عنوة ، ومنع المؤلفة قلوبهم من

الزكاة وعدم قطع يد السارق فى عام المجاعة (وهو ليس إسقاطا للحد ، وإنما استيفاء لشروط إقامته) واجتهاده فى حد شارب الخمر ، وجعله ثمانين بدل أربعين ، وإمضاؤه الطلاق ثلاثا فيمن يتلفظها جملة واحدة .. إلى غير هذه من الأقضية الشائعة التى وقف عندها الأصوليون وأطالوا .. والتى كال لها إسهامها الرائع فى إثراء حركة الاجتهاد فى الفقه الإسلامى ..

وليس عمر - رضى الله عنه - إلا الإمام المبرز فى هذه المدوسة .. وإلا فتلامذة المدرسة - كا أشرنا سلفا - كثيرون .. وحسبك من جوانب عضمة هده المدرسة أن يكون على رأسها عمر بن الخطاب ، وأن يكون من أعلامه أبو المدرداء ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وأبو قرة الكلبى ، وأبو موسى الأشعرى ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن ثابت ، و (شريح القاضى) بن الحارث الكندى .. الذى غلب وصف القاضى على اسمه ، لشدة ذكائه فى تحرى العدل وقدرته النادرة على الوصول إلى الحق ، وسعد بن أبى وقاص ، وشرحبيل بن حسنة ، وعبادة بن الصامت ، وعبد الله بن مسعود ، وعلى بن أبى طالب ، وعمار بن ياسر ، وغيرهم عشرات من الأسماء التى يمثل كل رجل فيها أمة قائمة بذاتها ، وتفتخر صفحات العدل باسمه .. ويكاد ذكر اسمه يغنى عن أية نعوت أخرى ..

000

إن صفحة عمر ، ونظائرها ، تقدم لنا الإطار الحى الذى يبين بوضوح قيمة العدل التى غرسها الإملام .. ومخاصة فى المستوى البشرى البحت الذى لايتصل – إلا بالإيمان – بالجانب النبوى المعصوم الذى مثله الرسول عليه الصلاة والسلام ، وبالتالى فهو إطار يقيم الحجة على إمكانية تطبيقه ، بل وجوب تطبيقه ، ويبين لنا – أيضا – كيف استطاع السلف أن يكونوا لنبهم عليه الصلاة والسلام حير خلف لخير سلف ..

ومجال القضاء هو من أعظم المجالات التي تحتاج إلى دراسة وتأصيل وعرض عزح مين ماهو موروث من حقائق ووقائع وبين ماهو معاصر من مناهج ، وأساليب عرض ، ولاسيما في عصرنا الذي يهتم بأساليب التنظير ، وبطرائق التنظيم ، وبالتدوين المبوب الذي يمكن الرجوع إليه في الحالات المسامة ،

ويستطيع الاسترشاد به من لايعرفه ، أو من يعانى من المزج بين الثقافات الوضعية بقوابينها البشرية ، وبين صدقه ، وصدق مجتمعه في الرجوع الى شريعة الإسلام .

0 0 0

ومن هنا كانت سعادتى ، وكان حسنا أيضا - أن اتجه بعض الباحثين إلى دراسة محال « القضاء » في عصور الازدهار الإسلامي ، وعلى رأسها عصر لتشريع والاحتجاح ، وراحوا يجدون في الكشف عن صوره ، مستخلصين مها القيم والضوابط ، ومقدمين منها نموذحا لأمتهم في مرحلة عودتها إلى أصالتها ودينها .

ولقد كان شيئا طبعيا أن يكون لعصر عمر بن الخطاب النصيب الأوفر - بعد عصر الرسالة - في هذه الدراسات ، فقد اتسع عصر عمر زمانا ، وامتد مكانا ، واصطدمت فيه الطليعة المؤمنة التي رباها الرسول - عَيْنَةُ - على عينه ، بالحضارات المنهزمة التي كانت تسيطر على عالم القرن السابع الميلادي - الأول الهجري - وهي حضارتا الروم والفرس .. وبالتالي فقد كانت وقفة المسلمين تمثل المحود جالمثل في التفاعل الحضاري الدي يستطيع - من خلال الأصول - تقديم الحلول المثل لكل المشكلات الطارئة !!

0 0 6

وعندما وجدت فى تلميذى الدكتور ناصر بن عقيل الطريفى هذا الميل لدراسة انقضاء فى بحثه للدكتوراه شجعت فيه هذا الاتجاه ، وزينته له ، وحببته فيه ، ثقة منى فى أن هذا المجال – على الرغم من أنه قد كتب فى بعض جوانبه ، بحاجة الى أن تكتب فيه دراسة (أكاديمية) مستوعبة شاملة ..

وكان كاتب هذا البحث عند حسن الظن .. فقد ألم بأطراف الموضوع إلماما حعله يسرف على نفسه ، ويطيل عملية الاستقصاء ، في كثير من الأحايين .. وقد كان من واجبى – وقد فعلت بكل جهدى – أن أوضح له الحسور التي يحب أن يلتزمها حتى لاتفيض المعلومات متناثرة على الحوانب ، فيكون هذا على حساب أصول المنهج العلمى .. وقد حاول فيما أعتقد - جهده ، إلا أن كثافة البحث وغزارة مادته فرضت عليه بعض الاتساع .. ولعل أبرز مثل على ذلك ماقام به فى الفصل الرابع من الباب الثانى ، فقد استقصى ما أمكنه فى هذا الفصل حياة القضاة فى عهد عمر ، فترجم لأكثر من خمسة وستين قاضيا ، ووضع فى تراجمه من المعلومات ماقد يقال معه إنه لايحلو من تزيد ، وزادت صفحات هذه التراجم عن مائتى صفحة وعشر .. لكنه - مع وجاهة هذا الملحظ - قد أعطى بهذه التراجم صورة لازدهار الحياة القضائية ، وكثرة القضاة الذين مثلوا نماذج عالية فى العدل .. لهذا العصر العمرى الرائع . ولم يفت الباحث أن يكتب فى كل جوانب موضوع « القضاء فى عهد عمر بن الخطاب » مقدما لبحثه بتمهيد شامل عن وظيفة القضاء .. تعريفها عمر بن الخطاب » مقدما لبحثه بتمهيد شامل عن وظيفة القضاء .. تعريفها

عمر بن الخطاب » مقدما لبحثه بتمهيد شامل عن وظيفة القضاء .. تعريفها وأركانها وعلاقتها بالوظائف الإسلامية الأخرى ، وصور وجودها قبل الإسلام عند العرب . (إيجابا وسلبا) ومن ثم عالج القضاء في الإسلام قبل عمر أيام الرسول حقيقة – إمام القضاة وهاديهم – ثم القضاء في عهد أبي بكر الصديق رضى الله عنه وأرضاه ، وقد ضم التمهيد كذلك عرضا لحياة عمر استغرق نحو ستين صفحة من صفحات الرسالة .. بينا استغرق التمهيد كله نحو مائة وخمسين صفحة ، وهو أمر شق الباحث فيه على نفسه ، وكان أحرى به أن يوجز ويركز ، وقد وجهته إلى ذلك لكنه شاء الإطناب والتوسعة .. وهما منهجان على كل حال .. والمهم الالتزام بالمنهج العلمي في كلا الاتجاهين .

وقد قسم الباحث رسالته بعد ذلك إلى بابين ضم أولهما (نظام القضاء في عهد عمر) عشرة فصول .. وضم ثانيهما أربعة فصول .. وبينا اتسع الأول في الموضوعات عددا – اتسع الثاني في المادة التي انتظمت الفصول .. وبالتالي ، فيكاد البابان يتساويان في نهاية الأمر ، وقد شمل الباب الأول كل مايتصل بنظام القضاء في الإسلام مطبقا على عهد عمر ، مثل العلاقة بين القضاء والولاية العامة ، واختيار القضاة وشروطهم ، وأرزاق القضاة ، ومكان التقاضي ، وأعوان القضاة .. ككاتب العدل والشرطة والحاجب والوكلاء والترجمان وغيرهم ، ومن ثم القضاء .. كاتب العدل والشرطة والحاجب والوكلاء والترجمان وغيرهم ، ومن ثم عالج الباحث سلطة القاضي وتوزيع القضاء ، والدعوى وأحكامها وإحراءات التقاضي ، وعزل القضاة ، وصلة الحسبة ، وديوان المظالم بالقضاء .

أما الباب التاني فقد عرض (للقضاة) في عهد عمر .. بادئا بعمر

نفسه ، ونماذج من أقضيته ، والقضايا التي تتصل باجتهاد عمر في القضاء .. وأخيرا ماسبق أن ألمحنا إليه من تقديم البحث لأبرز القضاة في عهد عمر بشكل إطنابي مفصل ..

وفى نهاية الرحلة قدم الباحث خاتمة للبحث .. وفهارس مفصلة ، قد لايوافقه عليها البعض - بهذا الشكل التوسعي - إذ إستغرقت صفحاتها نحو أربعين ومائتي صفحة .. شاملة شتى أنواع الفهارس المعروفة في البحوث العدمية !!

وحقيقة .. لقد أسرف الباحث على نفسه ، وقد يكون صحيحا ماقد يراه بعضهم من أن التركيز كان أولى .. لكن الذى أربد أن أقوله خاتما به هذا التقديم .

إن هذا الباحث لم يخرج عن موضوعه ، وإن كان قد أسرف في التناول ، ولقد كان (عمر) بشخصيته ، وبالرجال الذين قادهم ، وولاهم ، وتابعهم ، وصلحوا كما صلح ، وصدقوا مع الله ومع أمتهم كما صدق .. كان عمر – رضى الله عنه – وكان عصره .. وكانت أقضيته واجتهادته ، وأقضية رجاله واجتهادهم موجودة في كل صفحات البحث .. ومن هنا فقد رجوت لو أن الباحث عندما وضع فهارسه (فهارس الأعلام) لم يجعل مادة (عمر) من جملة الأعلام الذين فهرست فهرس لهم ، لا لأنه أضاع صفحات لا لزوم لها فحسب ؛ بل لأنه – في فهرست مادة عمر – قد عرض لصفحات البحث كله – تقريبا – فالأمر – بالتالي – لافائدة منه ، ولا لزوم له .. فشخصية عمر – اسما وروحا – موجودة .. ومسيطرة على البحث كله من أوله الى آخره ، لأنها – أي شخصية عمر القاضي ومدرسته على البحث كله من أوله الى آخره ، لأنها – أي شخصية عمر القاضي ومدرسته حمى قضية هذا البحث ..

ولقد قدم لنا الباحث _ أيضاً _ بحثاً شاملاً يغني عن غيره، ولا يغنى عنه غيره _ في موضوع القضاء في عهد عمر _ وقد التزم فيه بشروط البحث العلمي الرصين. . وكشف لنا جانباً من الجوانب المتألقة _ وما أكثرها _ في حضارتنا . . !!

إن هذا البحث - في مجال القضاء - يدفعنا دفعا إلى أن نتذكر تلك المعركة المصيرية التي تخوضها أمة الإسلام على امتداد الساحة الإسلامية كلها

بأساليب مختلفة ، ترجو من ورائها أن تنتصر في مجال (تطبيق الشريعة) على كل صور الغزو الفكرى ، وعملائه ، من الذين يبعدونها إبعادا عن هذه الشريعة ، ويزعمون لها وهم كاذبون أن البشرية قد تطورت ، وأن في القوانين الوضعية ، ومايسمونه (بالدساتير) الحماية لحقوقها الإنسانية والمالية والمدنية . ومعروف ماذاقته السترية من ألوان الظلم والحيف على يد هذه القوانين وملفقيها وحرسها الذين جعلوها مطية لأغراضهم ، ولعبوا بها كما يلعب بقطع الشطرنج ، وقاسوها بالمقياس الذي يناسبهم ، فألغوا إذا كان الإلغاء في صالحهم ، وأضافوا كذلك إذا كانت الإضافة تحقق مصالحهم ، وجعلوا مرة قوانين استثنائية ، وأخرى قوانين طوارىء ، وتفننوا في تعطيل القوانين المخترعة ، وإعطائها الإجازات المفتوحة .. حتى يفعلوا مايشاؤون .. حتى في غيبة القوانين الوضعية الهزيلة التي رضوا عنها ، وحتى في وجود المحاكم الوضعية التي كثيرا ماتخضع لمضغوطهم وتستجيب لتوجيهاتهم ، وتسمح القوانين الوضعية لهم بالعزل أو التثبيت لقضاتها ، وفق أهوائهم – وهكذا .. ذاقت الأمة الإسلامية – في غيبة شريعتها – الويلات من جراء ابتعادها عن شريعة الله .. شريعة العدل ..

ولهذا - بالتالى - تقف الأمة الإسلامية على امتداد الساحة البشرية تنادى بعودة الشريعة إلى الهيمنة على الحياة الإسلامية ، لأن الأمة المسلمة تعلم أنها لن يتحقق لها « العدل » ومايتبعه من أمن وكرامة وحقوق إنسانية وقدرة على رد الظلم والطغيان .. إلا بهذه الشريعة العادلة التي كان قضاتها يحكمون (بالحق) حتى ولو كان الحق ليهودى .. ضد خليفة .. وحتى لو كان الظلم مجرد « كلمة » : فقد كان ميزانها في العدل حساسا لدرجة أنه لايجوز للقاضي أن ينادى خصما باسمه وينادى الآخر بكنيته .. حتى ولو كانت الكنية هذه لأبي الحسن على بن أبي طالب - رضى الله عنه - !!

فليقرأ الذين يطالبون بتطبيق الشريعة هذا البحث، فهو سلاح جديد يضاف إلى الأسلحة التي يملكونها. . وليقرأه كذلك الذين يبحثون عن الحق كي يروا مستوى العدل الذي تحققه شريعة الله . . وليوازنوا بما تردت إليه البشرية

من آلاف المظالم التي أصبحت تشكل القاعدة في الواقع البشري ، وأصبح العدل بشارا في هذا الواقع ..

* * *

وفى المملكة العربية السعودية - حرسها الله - حيث قامت أساسا على عقيدة الإسلام وشريعته ، وحيث امتد حكمها فى مختلف عصوره على الإسلام الذى رصيه الله للماس دينا ، فى هذه المملكة يجد الناس من آثار تطبيق الشريعة ، ماهو معروف يلمس باليد ، ويحس بكل وسائل الحس .. فإقامة الحدود ، وعدم تركها للذين يتاجرون بآلام المظلومين ، ويتغنون فى اللحن بالقول لتضييعها .. وسرعة إجراءات التقاضى ، ونزاهة القضاء ، وعدم التدخل فيه ، وتساوى الناس أمامه ، وابتعاد القضاة عن الشبهات ، وشعورهم بأنهم حماة شريعة الله وحراس الحق .. ويضاف إلى مايقدمه القضاء ماتقدمه الوظائف الأخرى ذات العلاقة به كمؤسسة الحسبة التى تقوم بواجبها فى الأمر بالمعروف والنهى عن المذكر ، وديوان المظالم .. الذى يتمتع باستقلاله فى تحقيق العلمالة ،. وكلها أمل الجرائم فى العالم كله .. وتعتبر نسبة الجرائم فيه نسبة هزيلة وشاذة ، ويمشى الناس فى الصحارى .. كا يمشون آلاف الكيلوات بين المدن ، وينامون وبيوتهم مفتوحة ، ومالهم آمن .. ودماؤهم آمنة ..

\$ \$ A

في هذه المملكة المسلمة نجد ثمرات تطبيق شريعة الله وننعم فيها ، وندعو إخواننا المسلمين إلى احتذاء المملكة في نهجها ، والاستفادة من تجربتها ..

إن القضاء العادل هو صمام الأمان لتحقيق الشريعة ، ولا يمكن لمشريعة أن تحكم إلا سدا القضاء ، وكذلك فلا طريق لتحقيق العدل والأمن ، كا أنه لاطريق لوحود قضاء عادل يحكم جميع أفراد الأمة كبيرها وصغيرها - إلا بتطبيق الشريعة العادلة التي يتساوى أمام أحكامها الجميع .. فهما متلازمان (القضاء والشريعة) تلازم الجزء والكل .. ولا طريق لسعادة البشرية إلا بهذه الشريعة الكامنة الشاملة العادلة .. وهذا درس من دروس (القضاء في عهد عمر) - رضى الله عنه - .

وقبل أن أختم حديثى أحب أن أقدم أملى فى أن يكون هذا البحث حافزا للباحث على السير فى درب البحث العلمى .. فرسالة الذكتوراة .. بداية للبحث العلمى وليست نهاية له .. فالعلم يطلب من المهد إلى اللحد ..

وأحب إلى جانب هذا أن أقول: إن متابعتى لهذا البحث لم أسمح لها أن تطغى على شخصية الباحث أو تفقده رؤيته الحناصة .. بل كنت له المشرف والمشير والموجه وحسب ، وكان من حقه – في النهاية أن يختار مايريد .. فليس من منهجي أن أنكر على أي باحث حقه في الرأى .. مادام ملتزما بالأصول المعروفة في البحث العلمي ..

* * 0

وأخيرا .. رحم الله عمر بن الخطاب .. فلايزال وسيظل علما سامقا من أعلام حضارتنا .. وسيظل فقهه وتطبيقه للإسلام – إنسانا ومحكوما وحاكما ومستشارا للرسول ، وأبى بكر ، ومفتيا .. وقاضيا .. سيظل هذا الفقه صورة من الصور الحية والمتألقة في حضارتنا الإسلامية ..

وصدق من قال فيه .. (لقد أتعب عمر من جاء بعده) .. فلقد كان – بحق – الخليفة الراشدى العظيم الذى أتاح الله له – من اتساع الزمان والمكان – أن يقدم الإسلام – دينا وحضارة – أعظم تقديم ..

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث .. وأن لايجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا .. وأن يبلغما - سبحانه - مما يرضيه آمالنا .. ويأخذ بيد أمتنا إلى الصواب ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

وكتبه : سحىرلاندى **رسورل فح**سور لاليمركي

الرياض ١٤٠٥/٥/١٧ هـ

منت زمة

القضاء في عهد عمر بن الخطاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسما ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما بعد :

فلقد كان موضوع رسالتى فى بحث الماجستير هو : طرق إثبات الدعوى فى الشريعة الإسلامية التى يعتمد عليها القاضى فى إصدار الحكم . فتبين لى من خلال دراستى أهمية القضاء فى الإسلام ، ولما كان طبيعة الرسائل الجامعية أن تكون متخصصة فى جانب معين يشبعه الدارس بحثاً وتمحيصاً رأيت أن يكون موضوع دراستى فى مرحلة الدكتوراه « القضاء فى عهد عمر بن الخطاب » رضى الله عنه ، لما لعمر بن الخطاب رضى الله عنه من الميزات فسجلت هذا الموضوع فى كلية الشريعة بالرياض التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

وفيما يلي أجمل أسباب اختياري لهذا الموضوع .

أولا: منذ أن خلق الله الإنسان وأوجده على هذه الأرض لم نجد ولم نعلم أن أحداً استغنى بمفرده عن الناس الآخرين فقام بجميع مصالحه وحاجاته وحده فالإنسان لابد له من جماعة يعيش معها ويتعاون وإياها . فالاجتاع الإنساني ضرورى ، ويعبر عن هذا الحكماء بقولهم : الإنسان مدنى بالطبع (١) ، والجماعة لاتكون مجتمعا إلا إذا أصبحت بينهم روابط أسرية ومالية وسياسية وغيرها ، وهذه الروابط والعلائق لابد أن يكون لها تنظيم حتى تنضبط الأمور وتكون واضحة وإلا سادت الفوضى وعم

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ٤١ .

الدمار وانهار صرح الجماعة ولم يتحقق المجتمع ، وأكل القوى الضعيف فالنفوس متنايمة النزعات والأهواء ، فمنها من لا يلتزم جانب الحق و لا يعرف معنى العدل . ذكر أبو تمام في حماسته قصيدة للشميذر الحارثي جاء فيها :

فَلَسْمَا كَمَنْ كُنْتُمْ يُصِيْبُونَ سَلَّةً فَنَقْبَلَ ضَيْماً أَوْ نُحَكِّمَ قَاضِياً (١)

فيرى أن من الضعف تحكيم القضاة ، بل إن اللجوء إلى العنف وأخذ مايراد بطريق اليد هو الطريق الأمثل . والحق أنه لابد من ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للضعيف من القوى وتوضيح وجه الحق عند لبسه وغموضه ، وهذا لايتحقق إلا بتنظيم هذه العلائق ، ووجود من يشرف على تطبيق هذا النظام ، وهو السبطة الحاكمة . والقضاء من أبرز أجهزتها . فالقاضى هو الذى يفصل بين الناس فى خصوماتهم ومنازعاتهم . إذا تحقق لدينا هذا يجب أن نتساءل من الذى يتولى هذا التنظيم ؟ . وخاصة إذا عرفنا تباين الناس فى نزعاتهم وأهوائهم ، ففيهم القوى الشرير ، وفيهم الضعيف المسالم ، وفيهم الأمناء ، وفيهم محبو السلطة والرياسة . إذا ترك تنظيم ذلك للإنسان فسوف يؤدى ولاشك إلى التظالم وسفك الدماء ؛ والواقع يشهد بذلك . حيث نرى الدول التى تسير وفق أنظمة البشر ووصف الدستور بالرجعية والتخلف وعدم تحقيق الرفاهية . فغير فيه ماغير ، ووضع النظام الذى يتفق مع رغبته وشهواته . والإنسان بتكوينه فيه استعداد ووضع النظام الذى يتفق مع رغبته وشهواته . والإنسان بتكوينه فيه استعداد وضع النظام الذى يتفق مع رغبته وشهواته . والإنسان بتكوينه فيه استعداد للشر ، قال الله تعالى : (وَنَفْسٍ وَمَاسَوًاهَا * فَالْهَمَهَا فُجُوْرَهَا للخير واستعداد للشر ، قال الله تعالى : (وَنَفْسٍ وَمَاسَوًاهَا * فَالْهَمَهَا فُجُورَهَا

⁽١) الحماسة لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى ، تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان جد ١ ص ٨٢ طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠١ هـ .
(٢) سورة الشمس آية (٧،٨).

ويقول أبو الطيب المتنبئ:

والظُّلْمُ مِنْ شِيمِ النُّفُوسِ فَإِنْ تَجِد ذَا عِفَّةٍ فَلِعِلَّةٍ لَا يَظْلِمُ (١)

والإنسان بقدراته العقلية والجسمية لايستطيع أن يضع نظماً صالحاً لحياته ، يهديه للخير ويجنبه الشر ، ولذلك لم يترك الله الناس فى أى فترة من حقب الزمن بلا رسالات ، تساعد العقل وتوجهه نحو الخير والعدل والصلاح ، وتبين لكل فرد ما له من الحقوق ، وماعليه من الواجبات ، قال الله تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْوَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيْزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْوَلْنَا مُعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيْزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْوَلْنَا الْمَحِدِيْدَ فِيْهِ بَأْسٌ شَدِيْدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ وَالله فَرِيِّ عَزِيْزٌ) (٢)

وحتى تطبق النظم والقوانين والتشريعات ويتحقق العدل ويمنع الظلم ، لابد من وجود سلطة تتمثل فى قيادة رشيدة ، تقوم بحماية الحقوق والالتزام بالواجبات ، والمحافظة على النظام وتطبيقه على المجتمع ، وتصون شريعة الله ، حتى لايستهين بها عابث ويجترئ عليها مجترئ ، وتقيم صرح العدل وترعى مصالح الناس ، والقضاء أعظم مظهر يحقق العدل والإنصاف . لذا نرى الآيات التى نزلت على رسول الله عليه خاصة بإقامة الحكم والفصل فى خصومات الناس نزلت عليه فى المدينة بعد أن أقام دولة الإسلام التى تستطيع أن تحكم وتلزم وتعاقب وتردع . وحينا لاتوجد السلطة فلا يمكن تطبيق النظم والقوانين . فمثلا لايكفى أن يقال السرقة ممنوعة والقتل محرم ، بل يجب أن توجد السلطة التى تعاقب السارق حتى تمنع السرقة وتقتل القاتل ، حتى يمتنع الناس عن القتل . والقضاء هو السلطة التى تفصل فى الحقوق عند الاختلاف ، وتنزم الناس والقضاء هو السلطة التى تفصل فى الحقوق عند الاختلاف ، وتنزم الناس

 ⁽۱) ديوان المتنبىء تحقيق مصطفى السقا وزملائه – القصيدة رقم ٢٤٩ حـ ٤
 ص ١٢١ طبع مصطفى البابى الحليى سنة ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م .

⁽٢) سورة الحديد آية (٢٥) .

بالعدل . والا يتصور أن يكون الناس ملائكة لا تظالم ولا اعتداء بينهم ، كا تخيله أفلاطون في جمهوريته ، وكا تهذى به الشيوعية حينا ترى في آخر مراحل الاشتراكية حل الأسرة والدولة ويصبح الناس يقومون بما عليهم . فكل يعمل بقدر طاقته ويأكل بقدر حاجته . لأن واقع الإنسانية بمختلف مراحلها من همجية واعتداء وحضارة ورق يكذب هذه النظرية الساذجة . فما رأينا ولا سمعنا عن أمة تركت أمورها فوضى ، إذ الخصومة من لوازم الناس وطبيعة البشر ، فلو لم يكن هناك وازع لأكل القوى الضعيف ، واختل المجتمع ، وسادت الفوضى وحلت محل العدل والنظام ، يشور إلى هذا قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْلًا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَهُ اسْمُ اللهِ كَنِيرًا ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَلُولًا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُم وقوله : ﴿ وَلُولًا دَفْعُ اللهِ كَنِيرًا ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَلُولًا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضِ لَهُسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنُ الله ذُو وقوله : ﴿ وَلُولًا دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضِ لَهُسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنُ الله ذُو

ثانيا : أهمية موضوع القضاء :

فلا غرابة إذا كان القضاء مما اهتمت به الشريعة الإسلامية بل واعتبرت إقامة حد من حدود الله خيراً من أن تمطر الأرض أربعين خريفا . (٢) فالقضاء عبادة من أشرف العبادات التي يتقرب بها إلى الله تعالى . فهو إظهار للعدل ، وبالعدل قامت السموات والأرض . وقد وصف الله نفسه بالحكم حيث قال : (فَالله يَحْكُمُ

⁽١) سورة الحج آية (٤٠) .

⁽٢) سورة البقرة آية (٢٥١) .

 ⁽٣) روى النسائى بسنده عن أبى هريرة أن رسول الله عَلَيْظَةٍ قال : و حَدَّ يُعْمَلُ فِي الأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الأَرْضِ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا ثَلَاثِينَ صَبَاحاً » وفي رواية ثانية (إقامَةُ حَدِّ بِأَرْضِ عَيْرٌ لِأَهْلِهَا مِنْ مَطَرِ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً » سنن النسائى – كتاب قطع السارق ، باب الترغيب في إقامة الحد جـ ٨ ص ٧٥ – ٧٦ الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ دار الفكر ببيروت .

بَيْنَهُمْ) (1) ، (والله يَقْضِي بِالْحَقِّ) (٢) ، (إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ) (1) فالقضاء أرفع درجة استطاع البشر الارتقاء إليها ، فلولاه لأكل القوى الضعيف ، وإن معنى الإنسانية وحقيقتها في الحياة المجتمعة الآمنة التي لايطغى فيها أحد على أحد والتي تصان فيها الحياة وتحفظ الدماء والأعراض ويحقق فيها النعاون على جلب المصالح ودرء المفاسد لايتحقق إلا بالقضاء .

يقول ابن حجر: [وفي الحديث (٤) الترغيب في ولاية القضاء لمن السم شروطه وقوى على أعمال الحق ، ووجد له أعواناً ، لما فيه من الأمر بالمعروف ، ونصر المظلوم ، وأداء الحق لمستحقه ، وكف يد الظالم ، والإصلاح ببن الناس ، وكل ذلك من القربات ، ولذلك تولاه الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض الكفاية ، لأن أمر الناس لايستقيم بدونه] (٥) .

ويقول السمنانى: [والقضاء رتبة شريفة ، ومنزلة رفيعة ، لا منزلة فوقها من المنازل ، ولارتبة أوفى منها ، إذا اجتمعت شرائطها ، وحصل فى القاضى مايفتقر إليه من الخصال ، لأنها التي تولاها الله تعالى بنفسه وبعث بها رسله عليهم السلام ، وتولاها رسوله عَيِّلهُ ، وقام بها أئمة العدل بعده . فينبغى لمن يملك الولاية أن يختار لهذه الرتبة من لا يقدر العالم على أصلح منه ولا أفضل ولا أكمل ، كا اختار الله تعالى لرسالته صفوة كل عالم ورئيس كل جيل وأفضل أهل كل

⁽١) سورة البقرة آية (١١٣) .

⁽٢) سورة غافر آية (٣٠) .

⁽٣) سورة الجاثية آية (١٧).

 ⁽٤) يقصد به الحديث الذي رواه البخارى في صحيحه ، كتاب الأحكام ، باب أجر من قضى بالحكمة : أن رسول الله عَيْنَالَهُ قال : (لاحَسَدَ إلا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلَ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَسَلَطُهُ عَلى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقَّ ، وآخَرُ آتَاهُ الله حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضى بِهَا وَبُعَلَّمُهَا ، .

⁽٥) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٢١ .

زمان] (١) وأحكام القضاء تمثل قسماً من أقسام الفقه يسمى كتاب القضاء . فلا يخلو كتاب فقهى من بحث القضاء والدعوى والبينات . وهو من أكثر أبواب الفقه تطبيقاً وصلة بالحياة ، لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . فلا بد من قوة تصاحب الحق وتحميه . وقد حدد الشارع طرقا للحكم ووسائل للإثبات لا يجوز للقاضى الخروج عنها مهما كانت ميوله أو قناعته الشخصية . فقد وضعت له القواعد المنظمة لسير الدعوى من بدء النظر فيها إلى حين الفصل فيها ، لتعصمه من التحكم وتناى به عن الخطأ وتحمى عرضه من الاتهام . والله سبحانه وتعالى قد اختار لهذه المهمة الجليلة العظيمة خير خلقه وصفوتهم فأرسلهم وأمرهم بتنفيذ شرعه وحراسة دينه وإقامة العدل بين الناس وإنصاف بعضهم من بعض وحدرهم من أن يحيدوا عن الحق وأن يميلوا مع الهوى ، ليكونوا خير قدوة للحاكمين والقضاة بعدهم من أتباعهم ، وفي هذا يقول الله تعالى لنبيه خير قدوة للحاكمين والقضاة بعدهم من أتباعهم ، وفي هذا يقول الله تعالى لنبيه داود عليه السلام : (يَا دَاودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيْفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بالْحَقِّ وَلا تَتَبِع الْهَوى فَيْضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ الله ، إِنَّ الذِيْنَ يَضِلُونَ عَنْ سَبِيلُ الله ، إِنَّ الذِيْنَ يَضَالُونَ عَنْ سَبِيلُ الله ، وَا

ثالثاً: ندرة التأليف فيه:

فلم أعلم حسب اطلاعى من كتب فى القضاء فى عهد عمر بن الخطاب فى مؤلف مستقل ، بل كانت المؤلفات فى القضاء بشكل عام ، كا فى الكتب التي جمعت أخبار القضاة ، وكا فى كتب التاريخ والفقه . وقد كان المؤلفون الذين صنفوا فى أدب القضاء فريقين :

١ ــ فريق لمسوا أهمية الموضوع وخطورة الموقف وصعوبة الخطب على

⁽١) روضة القضاة وطريق النجاة للعلامة أبى القاسم على بن محمد بن أحمد الرحبي السماني ، ص ٥١ . مطبعة أسعد ببغداد سنة ١٣٨٩ هـ .

⁽٢) سورة ص آية (٢٦) .

القاضي فبينوا له واجباته وحقوقه، وواجبات الخصوم وحقوقهم، وطرق القضاء والإثبات، ومناط الأحكام والقواعد التي يستنير بها القاضي.

كالماوردي في كتابه: أدب القاضي، وأدب القضاء لابن أبي الدم، وأدب القاضي للسمناني، والقضاء في الإسلام لمحمد سلام مدكور، والقضاء في الإسلام لعطية مصطفى مشرفة.

٢ ـ وفريق آخر ممن تولى القضاء واكتسب خبرة وحنكة وتجربة فصاغ ذلك في الكتب والمؤلفات، وأرخ للقضاة كالقاضي وكيع في كتابه أخبار القضاة، وأخبار قضاة مصر (الولاة والقضاة) للكندي، وأخبار قضاة البصرة لأبي عبيدة، وأخبار قضاة دمشق للذهبي، وكتاب القضاء والقضاة لمحمد شهير أرسلان، إلى غير ذلك من المؤلفات التي تدرس القضاء الإسلامي بشكل عام أو تؤرخ لقضاته.

رابعاً: أهمية عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه:

إذ إنه كان يتمسك بكتاب الله وسنة رسوله على أما يجدُّ من أقضية وأحداث وأحكام من جراء التوسع في البلاد وفتح الأمصار. وكان هذا العهد خالياً من الفتن والمضلات، فإبراز القضاء في عهد عمر إنما هو للتأسي به وليسير الأبناء والأحفاد على درب الآباء والأجداد، فإن الأمجاد والتحدث بها داع إلى النشاط وباعث للهمم من مراقدها، نزاع بالنفوس إلى المعالي والاقتداء بالسلف الصالح والجري على آثارهم قال ابن حجر العسقلاني: [وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الشعبي قال: «من سَرَّهُ أَنْ يَأْخُذَ بِالْوَثِيَّقَةِ مِنَ القَضَاءِ فَلْيَا فُحُدًا بِقُولِيَّةَ مِنَ القَضَاءِ فَلْيَا فُحُدًا بِقَصَاء عُمْرَ فَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَشِيْرُ اللهِ الله الله الله المناع المناع المناع القَضَاء فَلْيَا فُحُدًا بِقُولِيَّة مِنَ القَضَاء فَلْيَا فُحُدًا بِقَلْمَاء عُمْرَ فَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَشِيْرُ الله الله الله الله المناع الله المناع الله المناع الله المناع الله المناع المناع المناع الله المناع الله المناع الله المناع المناع

كُما تبرز أهمية عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بما جد فيه من

⁽١) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٤٩.

قضايا ومسائل استحدثت لها الحلول والأحكام المستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله على وفي هذا العهد الزاهر بانت معالم القواعد الأساسية للقضاء الإسلامي، إذ كان عهده أكثر استقراراً وأطول مدة مما أتاح له _ رضي الله عنه _ ترسيخ قواعد الدولة وتنظيم القضاء. فكان أسوة يقتدى به ومناراً يستضاء به وَعَلَماً يهتدي به. وخاصة في هذا الزمن الذي يتطلع فيه المسلمون إلى العودة إلى الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية، بعد أن ذاقت مرارة الحلول المستوردة وضياعها وعدم أصالتها وأدركت أن لا خلاص للإنسانية إلا بالرجوع إلى الله واتباع دين الإسلام. والقضاء الإسلامي بل والفقه الإسلامي بعامة مستمد من كتاب الله وسنة رسوله، ولا صلة له البتة بالشريعة والقانون الروماني الذي يزعمون أنه مصدر لشرائع العالم جمعاء، ودعوى استمداد الشرع الإسلامي أصوله وأحكامه من الشريعة الرومانية(١) دعوى باطلة لا دليل عليها ولا تنهض بها حجة وإنما هي مجرد مكابرة. فالشريعة الرومانية مبنية على الخزعبلات والخرافات وما يخالف العقول السليمة والذوق الرفيع، فهذه محاكمة الحيوانات والقضاء عليها بنفي أو تعذيب أو صلب أو نتف ريش، ومحاكمة الأموات وإصدار الأحكام عليهم، وغير ذلك عا لا يقره الإسلام. كما يُحمِعُ الدارسون للقانون الروماني أنه معقد كل التعقيد حتى إنه لم يفهم ولم تحل رموزه إلا بعد اتصال الغرب بحضارة الإسلام في الأندلس وأخذهم العلوم عنها. فكيف يؤخذ فقه يقوم على البساطة والوضوح من فقه يقوم على التشويش والتعقيد؟ .

⁽١) القضاء في الإسلام للدكتور عطية مشرقة ص ١١١ ـ ١١٩، وكتاب فجر الإسلام لأحد أمين ص ١٤٦. وقد افترى دعوى استمداد الفقه الإسلامي من الفقه والقانون الروماني المستشرق: أجناس قولدتسيهر في كتابه: «العقيدة والشريعة في الإسلام» ص ٤٧. طبع دار المستشرق: بيروت ـ لبنان طبعة مصورة عن طبعة دار الكتاب المصري بتاريخ فبراير ١٩٤٦ م.

خامساً: أمر رسول الله على، وأوصى بالاقتداء بالخليفتين من بعده:

قال: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ» (١) وقال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّواجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُخْدَنَاتِ الْأُمُورِ» (٢). فالحَليفتان من بعده ﷺ غاية في التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وهم أعلم الناس بها، وليس معنى ذلك أن يكون أبو بكر أو عمر مصدراً ثالثاً للتشريع، بل بفهمهما لمصادر التشريع المقررة شرعاً. فهذا أبو بكر يقول: «أَيُّ أَرْضٍ تُقِلِّنِي وَأَيُّ سَمَاءِ تُظلِّنِي إِنْ قُلْتُ فِي كِتَابِ الله مَا لاَ علْمَ لِي بِهِ النَّرِي، وَإِنَّ الرَأْيَ مِنَا هُوَ الظَّنُ وَالتَّكُلُفِ» (٤)، وهذا عمر يقول: «اتَهِمُوا الرَأْيَ عَلَى الدِّينِ، وَإِنَّ الرَأْيَ مِنَا هُوَ الظَّنُ

سادساً: أثنى رسول الله على عمر بن الخطاب وبشره بالشهادة:

روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ على أُحد هو وأبو بكر وعمر. فتحركت الصخرة فقال رسول الله ﷺ: ﴿ إِهْدَأُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٍّ أَقْ صِدّينٌ أَوْ شَهِيْدٌ ﴾ (٥).

⁽۱) رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم. سنن الترمذي _ كتاب المناقب، رقم الباب ١٦ _ جـ ٥ ص ٢٠٩ دار إحياء التراث العربي _ بيروت وقال حديث حسن، سنن ابن ماجه، المقدمة، باب فضل أبي بكر الصديق جـ ١ ص ٣٧، ولفظه: ﴿إِنّي لا أُدري ما قدر بقائي فيكم فاقتدوا باللذين من بعدي _ وأشار إلى أبي بكر وعمر ـ ٥، كالمستدرك _ كتاب معرفة الصحابة باب أحاديث فضائل الشيخين جـ ٣ ص ٧٥ _ ٧٦ وقال حديث صحيح عن عبدالله بن مسعود وقال: [هذا حديث من أجل ما روى في فضائل الشيخين] ا. هـ.

⁽٢) جزء من حديث العرباض بن سارية السلمي _رواه أبو داود في كتاب السنة، باب لزوم السنة جد ٢ ص ٥٠٦، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع جد ٥ ص ٤٤. طبع إحياء التراث العربي ـ بيروت _وقال حديث حسن صحيح، وابن ماجه جد ١ ص ١٥ ـ ١٦.

 ⁽٣) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٥٧. (٤) المحلى لابن حزم جـ١ ص٠٨ وصححهما.

 ⁽٥) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، عن
 أنس بن مالك قال: صعد النبي ﷺ أُحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فضربه _

وروى البخاري ومسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بَيْنَمَا أَنَّا نَائِمُ أُتِيْتُ بِقَدَح لَبَنِ فَشَرَبْتُ حَتَّى إِنَّ لَأَرَى الرِّيَّ يُخُرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالُوا: للخلافة رَسُولَ الله؟ قَالَ: «العِلْمُ»(١) كما أثنى رسول الله ﷺ على إدارته للخلافة وتعجب من ذلك فقال:

«فلم أرَ عبقرياً يفري فريه» (٢).

سابعاً: نسمع المفاخرة من المبهورين بالغرب وحضارته، وتشدقهم بألفاظ طنانة كقولهم: نزاهة القضاء واستقلاله وعزته ومضاؤه وسلطته الواسعة لا وما للقضاة من حصانة تفوق الحصانة الدبلوماسية وما لهم من مميزات واسعة لا توجد لغيرهم كالرواتب العالية، بل إن بعض الدول جعلت للقضاة حق صرف شيكات مفتوحة ليستغنوا عن الرشوة والتطلع لما في أيدي الناس. لهذا كله أردت أن أعرض نموذجاً من القضاء الإسلامي أمام هؤلاء لتتميز نظرة الإسلام للقضاء والقضاة فيثوبوا إلى رشدهم ويفاخروا بدينهم وتاريخهم الإسلامي المجيد الذي عجزت البشرية وتعجز أن تحقق مثله. وصدق الله إذ يقول:

برجله وقال: «ٱلنَّبُتْ أُحُدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلّا نَبِيُّ أَوْ صِدَّيْقٌ أَوْ شَهِيْدَانِ» فتح الباري جـ ٧ ص ٤٢ ورواه النّرمذي في كتاب المناقب، بأب مناقب عثمان بن عَفان جـ ٢ ص ٢٢٤ طبع إحياء النراث العرب ببروت.

⁽١) صمحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم ـ فتح الباري لابن حجر جـ ١ ص ١٨٠.

وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة. صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٥ ص ١٦٠. (٢) رواه البخاري ومسلم ـ صحيح البخاري. كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، فتح البارى جـ ٧ ص ٤١.

وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة _صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٥ ص ١٦٠ . طبع دار الفكر ببيروت.

العبقري هو سيد القوم ونافذ الرأي الذي لا شيء يفوقه، ومعنى يفري فريه أي يعمل عمله ــانظر فتح الباري جـ ٧ ص ٣٩، ٤٦.

(أَفَحُكُمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكُماً لِقَوْم يُوقِنُونَ)(١).

فاستقلال القضاء الإسلامي لا يعادله أي استقلال ، فالقاضي في الإسلام غير مقيد ممذهب معين ، ولا مربوط بدستور أو مواد معينة لايمكنه الخروج عنها والتحرر من ربقتها ، بل يشترط البعض في القاضي الاجتهاد المبنى على العلم والحكمة ، وبدل الوسع في الوصول إلى الحقيقة والحكم العادل ، ومرجعه الوحيد كتاب الله وسنة نبيه على ألى ، ورقيبه تقواه ودينه وورعه وإيمانه ويقينه .

إن القاضى ليس لأحد عليه سلطة فيما يصدره من أحكام فالقضاء فى حصن حصين ، ويستند إلى ركن منيع فهو الحامى لحقوق الأمة وناصر دينها فعليها أن تعاضده ، وتشد أزره وتدفع عنه تسلط أية قوة غاشمة تريد النيل منه أو من كرامته أو من استقلاله . كما أن القضاء الإسلامى مُحْكَمٌ ومصون ومؤد للمهمة التي أعد لها على نحو فاق به غيره من الأنظمة الأخرى التي تبدو براقة ، ودليننا على ذلك النتائج الطيبة التي حققها أثناء التطبيق فإن الأعمال بخواتيمها ، وقيمة النظريات والمبادئ والنظم بحسب صلاحها ونجاحها بعد التجربة والتنفيذ . ويظهر هذا التفوق في اختيار القضاة . حيث كان يوضع الرجل المناسب في العمل المناسب ، فكان القضاة يمثلون صفحة مشرقة من صفحات التاريخ الإسلامي اللامع ، وكانت أحكامهم ونزاهتهم وتجردهم واستقلالهم مضرب المثل ومحط الأنظار ، وكانت المساواة بين الخصوم وإقامة العدل بينهم مهما تفاوتت مكانتهم الإجتماعية بل حتى والدينية عما جعل كثيراً من أهل الكتاب وغيرهم يعتنق الإسلام وينضوى تحت لواء هذه العقيدة .

ثامناً: لحظت عدم تردد أحد في قبول القضاء في عهد أبى بكر وعمر من الحطاب حتى إنه روى عن ابن مسعود أنه قال : « لَئِنْ أَقْضِيَ يَوْماً وَأُوافِقُ فِيْهِ الحَقَّ وَالْعَدْلَ أَحَبُ إِلَى مِنْ غَزْوِ سَنَةٍ ، أو قَالَ مِائَةَ

⁽١) سورة المائدة آية (٥٠) .

يَوْمٍ ﴾ (١) إلا ماروى أن ابن عمر رفض أن يكون قاضيا في عهد عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه (٢) .

بعكس عهود من أتى يعدهم فى القرون اللاحقة . وخاصة فى الحلافة العباسية إذ يحدثنا التاريخ أن القضاء عرض على كثير من العلماء الأجلاء الذين هم له أهل فرفضوه ، حتى ضربوا بالسياط وسجنوا وبعضهم تخلص بحيل . ولعل السبب فى ذلك أن عهد عمر بن الحطاب رضى الله عنه كان الحق والعدل فيه ظاهرا ، فكان القضاة لايعرفون فى الحق صغيراً ولا كبيراً ، ولا شريفاً ولا وضبعاً ، يقام على الأمير قبل السوقة ، ويؤخذ للضعيف الوانى من القوى العاتى ، لم تكن تنال منهم رغبة ولو جئتهم بكنوز الأرض ، ولا تبلغ بهم رهبة ولو لوحت لهم بالموت مضاء منشورا بل كانوا فى الحق كالجبال الراسية هيبة وثباتا ، وفى إنفاذه كالصواعق مضاء وانقضاضاً .

تاسعاً: خطت فى وقتنا الحاضر التذمو من القضاء ، فرأيت الخصوم يتذمرون من التسويف وعدم الوصول إلى حقوقهم . وهذا يخالف ماعليه القضاء الإسلامي حيث يقوم على البساطة والتعجيل فى إنهاء الخصومة . فهذا عمر رضى الله تعالى عنه يوصى بالمسافرين والقادمين على البلاد والوافدين إليها خيراً حتى لايذهبوا ويتركوا حقوقهم . (⁷⁾

 ⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكيرى - كتاب آداب القاضي ، باب فضل من ابتلى
 بشيء من الأعمال فقام فيه بالقسط جد ۱۰ ص ۸۹

 ⁽۲) رواه الترمذي وأحمد - سنن الترمذي - كتاب الأحكام ، باب ماجاء عن رسول الله عَيْنَاتُهُ في القاضي جد ٣ ص ٦١٢ .

والمسند للإمام أحمد - مسند عثمان بن عفان رقم الحديث ٤٧٥ جـ ١ ص ٣٦٦ . (٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ٧٥ .

وق هذا الزمن الذي تشاغل فيه بعض القضاة بأمور الدنيا مما دعا كثيراً من الباس لترك حقوقهم ، وجعل المبطلين يجرؤون على المراوغة والتسويف والمماطلة حتى يزهدوا ذوى الحقوق من المطالبة بحقوقهم ، فرحم الله عمر الذي عجرت النساء أن تلد مثله ، ورحم الله أسلافنا القضاة الذين حكموا بالحق وبه يعدلون .

لقد أردت من دراستي هذه أن أبرز هذا الجانب من تاريخ أسلافنا عسى من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يؤوب إلى رشده ويترسم خطوات سلفنا الصالح ، ود الله الجميع إلى إتباع شرعه واقتداء سيرة سلفنا الصالح حتى لايتبرم محق من المطالبة بحقه ، وحتى لا يتجرأ مبطل على ادعاء ماليس له . وأرجو أن أكون أسهمت في تقديم أنموذج في نظام القضاء الإسلامي من الناحيتين العلمية والعملية وأثر في القضاء والمرافعات وأصول التقاضي ، وقربت للأذهان الصورة الواقعية التي تجري عليها الدعاوى بدءًا من رفعها وانتهاء بإصدار الحكم وتنفيذه والوصول إلى غايته . مع السهولة واليسر التي تبنى عليها الأحكام الشرعية فلا إجراءات معقدة ، ولا مواعيد مسترسلة في أروقة المحاكم والإمارة والحقوق المدنية والشرط وما إلى ذلك مما يعسر الوصول إلى الحق ، بل العدل والإنصاف وتعجيل القضاء حتى لا يضيع الحق ولا يمل صاحبه من المطالبة به فلا ضرر ولا ضرار . فالتنظيم القضائي في الإسلام يختص بخاصية فريدة وميزة عظيمة تؤكد سموه وتضمن تطبيقه ، وتواكب سيره في إقامة الحق والعدل بين الناس ، وتصون أحكامه ، فالعقيدة هي أساس القضاء ، ومراقبة الله هي المهيمة على أعمال المسلم وشئونه ، ويظهر دلك في كل مرحلة وفي كل جانب من حوانب القصاء . سواء أكان ذلك عد اختيار القاضي ، أم في رفع الدعوى ، أم في معاملة الحصوم ، أم في وعظ الخصوم وإشعارهم بمراقبة الله ، أم في إصدار الحكم ، أم في تىقىدە .

وأرجو من الله العلى القدير وأسأله تعالى أن يعيد ضال المسلمين إلى الإسلام الصافى ، الذي عاشه أسلافنا ، فيحكموا شرع الله بينهم ، وهدى الله الإنسانية إلى الإسلام ، إذ لا خلاص لها من شقائها وتعاسنها ، ولا ماص من التخلص من شريعة وقوانين الغاب إلا بالإسلام وشريعته وقضائه .

فلابد لهذا الليل من آخر ولابد للصبح من تنفس ولابد من أن ينزغ نور الإسلام من حديد فيبدد الظلام وتشرق الأرض بنور ربها وتسعد الإنسانية كمها بعدل الإسلام ونزاهة القضاء فيه ، ﴿ وَيَوْمَثِذِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِمَصْرِ الله ﴾ .

المنهج الذي اتبعته عند إعداد الرسالة:

حينها تمت الموافقة على دراستى لموضوع: (القضاء في عهد عمر بن الحطاب). بدأت أجمع مراجعه ومصادره ، وماكتب عن أمير المؤمنين عمر بن الحطاب رضى الله تعالى عنه استقلالا أو ضمنا ، وما كتب عن القضاء ، وعن تراجم ولاة عمر وقضاته ، واستعرضت فهارس المكتبات والكتب لمعرفة ما يمكن أن يفيد في هذا المجال .

وبادئ ذى بدء تتبعت الكتب التى تحدثت عن القضاء بشكل عام ، والتى نقلت قضاء عمر بشكل خاص . وبعد أن مررت على ماتيسر لى منها ، وعرفت الأماكن التى لها علاقة بموضوعى بدأت أستخلص من الآثار والنصوص والأقوال ذات الصلة بالموضوع ، ثم أصنفها حسب الموضوعات والأبواب الواردة في المخطط .

وقد تبين لى من وفرة النصوص والآثار والنقول مادعاني إلى أن أحرى بعض التعديلات في المخطط على ضوء ماجد لدى من نصوص ونقول ومعلومات .

وقد توفرت لى من خلال ذلك المادة العلمية التي يمكن الاعتماد عميها في تكوين البحث .

وقد اتبعت الطريقة التالية في معالجة موضوعات الرسالة :

أدكر المسألة وأعرّف بها وأوضحها ، ثم أذكر ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها من آثار ، وأبيّن صحة نسبتها إلى عمر ، وماقبل فيها من كلام فى ذلك إن وجد ، ثم أحلل هذه التصوص وأبيّن ماتدل عليه ، وأناقشها . وإذا تبين لى أن النصوص متعارضة جمعت بينها إن أمكن الحمع .

ثم أستخلص موقف عمر رضى الله تعالى عنه من القضية محل البحث ، ثم أنتقل إلى تحرير آراء العلماء في هذه المسألة من كتب الخلاف ، وأذكر أقوالهم وأدلتهم ، ومناقشة بعضهم لبعض من كتبهم المعتمدة .

ثم أرجح مايظهر لى رجحانه ، دون تعصب لمذهب معين ، يحدونى فى ذلك الرغبة فى معرفة الحكم من الدليل الشرعى ، من كتاب الله وسنة رسوله عليه ، وأحيانا أتوقف فلا أرجح شيئا وذلك إذا تكافأت الأدلة ، أو حينا لا يتضح لى الراجح .

ومن خلال نقلي لآراء العلماء وأدلتهم وماقشتها يتبين توافقها مع ماذهب إليه عمر أو مخالفتها له .

وحينا تكون المسألة من الأهمية بمكان ، وللموازنة بينها وبين الواقع فى النظم فى الخاضر فائدة كبيرة أجرى تلك الموازنة ، وبخاصة فى أنظمة المملكة العربية السعودية . حيث إنها التي تسير على الشريعة الإسلامية . ولأن الربط بين واقع الناس وبين هذه القضايا يجعل الموضوع حيًا ،إذ الفرق واضح بين دراسة نظرية يدرسها المرء دراسة قديمة من خلال الكتب ، وبين دراسة يتعرض فيها الباحث لواقع الناس .

وحيث إن كثيراً من المسائل محل البحث ، وقد وردت فيها وجهة عمر إلى قضاته ، أو ماعلمه من تصرفهم فأقرهم عليه مما دعانى إلى أن أترجم ترحمة مختصرة لكل قاض من قضاة عمر وولاته ممن اطلعت عليه فى كتب التراجم والسير ، وأشير إلى بعض أقضيته حتى تتكامل صورة البحث .

هذه خلاصة المنهج الذي اتبعته فيما يتعلق بالمسائل العلمية .

وقد استخرجت الآثار من مظانها الأصلية من كتب الحديث والسنن والآثار ، كما رجعت إلى كتب التفسير عند الاستدلال بالآيات ومايتعلق بها ، وكذلك رحعت إلى كتب شرح الحديث عند الاستدلال بالأحاديث وبيان معانيها .

وقد ترجمت لبَعض الأعلام الذين يستدعي الأمر الترجمة لهم .

المراجع والمصادر :

بعد مطالعات كثيرة في مراجع البحث ومصادره ، وخاصة كتب القضاء ، وتجميع معلومات وقصاصات في مسائل البحث وموضوعاته ، تحدد لي شكل الموضوع وجوانبه ، وعرفت المراجع التي لابد منها فيه ، وقيمتها العلمية ، وفيما يلي أشير إلى أهم تلك المراجع والمصادر ، وقيمتها العلمية ، وهي تنقسم إلى قسمين :

١ — كتب قديمة تكمن قيمتها العلمية فى صحة مصادرها ، ونقلها بالسند ، وجمعها للآثار المهمة فى الموضوع ، وفى مكانة العلماء الذين ألفوها ونقلوها ، وثقة الأمة بهم ، حينها يتحدثون عن سيرة عمر وعن قضائه ، سواء أكان الحديث خاصاً بقضاء عمر أم عاما يشمل القضاء فى الإسلام كله .

وطبيعة هذه الكتب أنها حفظت المادة ولكنها لم تتوسع في التفريعات ، ولم تحقق في المسألة العلمية تحقيق كتب الخلاف التي تتعرض للأدلة وصحتها ، وتناقش الآراء والاجتهادات .

أما كيفية عرضها للقضاء فهو سرد هذه الآثار ثحت عناويل مختلفة ، فأحيانا تحت عنوان قضاة الكوفة ، أو البصرة ــ مثلا ــ أو تحت ترجمة القاضى وأعماله القضائية .

مثل كتاب الولاة والقضاة لأبي عمر محمد بن يوسف الكندى الذى يتحدث عن ولاة مصر وقضاتها .

وكتاب أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف حيان الذى نقل كثيراً من أقضية عمر وأخبار قضاته وولاته ، وكتبه إليهم . وقد استفدت من هذا الكتاب كثيراً ، لأن وكيعاً رحمه الله كان قاضياً خبيراً بأساليب القضاة ومناحى أقضيتهم ، لذا حمع كثيراً من القضايا التي اختارها لطرافتها ، أو لدقة ماتدل عليه من القواعد التي بنيت عليها الأحكام والأقضية . وأحيانا يذكر مادلت عبيه من أحكام . وقد قرب إلى كثيراً من الآثار التي رواها بسنده عن عمر ، أو عن قضاته وولاته . فجزاه الله خيراً .

وكتب الرجال والأعلام التي ترجمت لعمر وقضاته وولاته وذكرت شيئاً من أقضيتهم وتنظيمهم للقضاء . مثل كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر ، وكتاب أسد الغابة لابن الأثير ، وكتاب الإصابة لابن حجر ، وكتاب سير أعلام النبلاء للذهبي .

أما مايتحدث عن سيرة عمر بشكل مستقل فكتاب تاريخ عمر بن الخطاب لأبي القرج عبد الرحمن بن على الجوزى . وقد جمع فيه المؤلف تاريخ عمر وأعماله وشيئاً من أقضيته وأخباره مع قضاته وولاته .

وقد استفدت من كتباب أعلام الموقعين لابن القيم في شرح رسالة عمر لأبي موسى الأشعرى ، وما تضمنته من توجيهات للقضاة .

وقد استدعى البحث منى أن أكون على صلة وثقى بكتب الفقه وما يتعنق بها ، حيث رحعت إلى الكتب المعتمدة فى فقه المذاهب عند ذكر الأقوال والآراء ، حتى يطمئن الإنسان إلى مانقل عن عمر ، وماورد فى هذه الآثار والقصص ، إذ الكتب التى ذكرت الآثار لم تكن تعنى بالأحكام الشرعية ، وإنما يعنى بها الفقهاء وأصحاب الخلاف .

٢ ــ كتب حديثة . منها ماتكلم عن عمر بن الخطاب وسيرته بشكل مستقل ، فهى تصف سيرته الذاتية ، كأخبار عمر للططاويين ، ومها ماتتكدم بشكل عام عن القضاء ، ويكون حديثها عن عمر بن الخطاب

رضى الله تعالى عنه وعن قضاته ضمناً . مثل كتاب تاريخ القصاء في الإسلام لأحمد عند المنعم البهى ، وكتاب نظام القضاء في الإسلام لجمال صادق المرصفاوى . (١)

وطبيعة هذه الكتب أنها نظمت المادة العلمية وبوبتها ، وذكرت ماتدل عليه ، وكان منهم من يناقش ، ومنهم من يحرر . ولكنها قد تقع في بعض الهفوات . وهذا يتطلب التنبه لها ، لأنها تمس جانباً أساسياً من جوانب الشريعة الإسلامية والقضاء ، كما تمس عدالة عمر في تطبيق الشريعة والنصوص .

وهناك بعض الكتب الحديثة التي تحدثت عن بعض جوانب القضاء . ككتاب الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية لسيدى العزيز جعيط ، وكتاب نظرية الدعوى للدكتور محمد نعم ياسين .

وقد كان اعتمادى على كتب المحدثين من باب الاستثناس لاغير ، حيث إن بالإمكان الرجوع إلى المصادر التي رجعوا إليها .

ولا أنسى أن أذكر أنه ظهر وأنا على وشك الانتهاء من إعداد الرسالة كتاب (موسوعة فقه عمر بن الخطاب) للدكتور محمد زواس قلعه جى . وقد دلنى على كثير من مواطن الآثار التي لم أكن أظفر بها من ذى قبل ، مما جعلنى أعود إلى كثير من الفصول والمباحث لإضافة تلك الآثار .

الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث:

أجمل أهم الصعوبات التي واجهتني فيما يلي :

١ _ تناثر البحث في بطون الكتب . إذ كثيرا ماكنت أتصيد الخبر

⁽١) ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض غرة ذي القعدة سنة ١٣٩٦ هـ .

تصيداً ، حتى إنى أضطر أحياناً إلى قراءة الكتاب بأكمله ، وأتتبع كتب الفقه وأبوابه علنى أظفر بأثر استند إليه الفقهاء فى تقرير مسألة فقهبة ، ثم أبحث عن هذا الأثر فى كتب الحديث والآثار لأتبين صحته وسنده .

٢ ــ كثرة الآثار والروايات المنقولة عن عمر رضى الله تعالى عنه وموقف الإنسان منها ، هل يسلك مسلكا فقهياً فيستنبط منها الأحكام ، أو يجمع بين الفقه والتفسير .

وصعوبة هذه الآثار آتية من أن الإنسان ليس مؤرخاً ولا أديباً يريد أن ينقل الكلام ويتحدث عنه كلاما إنشائيا وإنما يريد أن يتكلم عنه كلاما علمبا ، ويناقشه ، ويتأكد من اتفاق هذه الآثار مع الكتاب والسنة ، وصدقها مع الموضوع الذي يتحدث عنه ودلالتها عليه ، وكثرة هذه النصوص تعتبر صعوبة تواجه الإنسان في تنويعها واستخراجها وتحقيقها ، وتصويها وتفسير ماتدل عليه ، وخاصة التي فيها خلاف .

ثم هل يأتى الإنسان بها كلها دون أن يمحصها ، أو لابد من تمحيصها وعرضها على النصوص ، واستبعاد ما لا أصل له ، ثم أحللها وأدرسها وأقسمها على أبواب البحث ، حتى تناقش المسألة مناقشة علمية ، يتبين معه اتفاقها مع الكتاب والسنة .

أيضا من الصعوبات التي تتبع هذا كثرة ماروى عن قضاة عمر رضى الله تعالى عنه وثبت أنه اطلع عليه او علمه ، وعرف تصرف هذا القاضى ، أو ما قاله القاضى وعمل به فأقره . فهذا يعتبر من منهج عمر رضى الله تعالى عنه في القضاء .

٣ ـ تخريج تلك الآثار . وهي مع كثرتها وتعددها وتهاون كثير من السهل الباحثين في تخريجها تشكل إحدى الصعوبات . ذلك أن الأحاديث من السهل تخريجها بسهولة ويسر ، لأنها قد خدمت من علماء الحديث رحمهم الله تعالى في أي ديوان من دواوين الحديث ، لكن الآثار هي المشكلة التي يصعب على كثير من الناس تخريجها ، مع أنه لايسلم الاستدلال بها إلا إذا صحت .

٤ ـــ الكتب القديمة أدخلت كتاب القضاء وجعلته أحد كتب الفقه ،
 وبالتالى لم تجعله قسماً مستقلا ، وهو فى الحقيقة لايعتبر قسماً مستقلا إلا إذا أراد
 الإنسان أن يتوسع فيه ، ويوزع كتب الفقه إلى عدة أقسام .

وأنا في هذه الرسالة أنظر إليه على أنه علم قائم بذاته ، وبالتالي يحتاج الإنسان إلى البحث عن معالم هذا العلم ، وعن رجاله وتاريخه ، وموضوعاته .

و عدم توفر بعض المراجع والمصادر التي لها صلة بالموضوع ، إذ الموضوع منثور في بطون الكتب ، مما يتطلب الاطلاع على هذه الكتب ، وقد كانت بعض هذه الكتب خارج مدينة الرياض . سواء أكانت في مكة والمدينة ، أم في خارج المملكة . كمصر ، ولبنان ، وسوريا ، والأردن ، والعراق ، والكويت ، وتونس ، والمغرب ، والهند . وقد احتاج الحصول عليها كثيراً من الوقت والجهد .

٦ — وقد كان لاختلاف طبعات الكتب التي استند إليها المؤلفون المحدثون ، مع الكتب التي بحوزتي كثير من الصعوبات التي واجهتني ، ولو أن المؤلفين جزاهم الله خيراً حينها يذكرون استدلالهم بالآثار وغيرها يذكرونها ويعزونها إلى مصدرها باسم الكتاب والباب ثم الجزء والصفحة ، لوفروا على الباحثين كثيراً من العناء والمشقة .

وقد قمت بضبط النصوص من القرآن والحديث والآثار والشعر بالشكل، وخرجتها ، كا ضبطت بعض الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، مما يتوقع أن تكون مشكلة على القارئ ، كا شرحت غريب الألفاظ والتراكيب .

وعملت فهارس للآيات القرآنية ، وفهارس للأحاديث والآثار ، وفهارس للشعر، وفهارس للأعلام، وفهارس للشعر، وفهارس للموضوعات.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وبابين وخاتمة :

أولا: التمهيد:

ويتضمن أربعة مباحث :

المبحث الأول: تعريف القضاء ، ومشروعيته .

المبحث الثانى: القضاء عند العرب قبل الإسلام.

المبحث الثالث: القضاء في الإسلام قبل عهد عمر.

المبحث الرابع: عمر بن الخطاب ، وشخصيته المتميزة ،

وماعاصر عهده من ظروف سياسية واجتاعية .

ثانيا: الباب الأول:

نظام القضاء في عهد عمر . ويتضمن عشرة فصول :

الفصل الأول: القضاء والولاية العامة.

الفصل الثانى: اختيار القضاة وشروطهم.

الفصل الثالث: أرزاق القضاة.

الفصل الرابع: مكان التقاضي.

الفصل الخامس: أعوان القضاة.

الفصل السادس: سلطة القاضي واختصاصه ، وتوزيع القضاء .

الفصل السابع: الدعوى وأحكامها وإجراءات سير التقاضي .

الفصل الثامن: عزل القضاة ، ومنعهم من النظر في الدعوى ،

الفصل التاسع: الحسبة وصلتها بالقضاء.

الفصل العاشر: نظر اللظالم وصلته بالقضاء.

ثالثا: الباب الثانى:

القضاة في عهد عمر : ويتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول: تحقيق رسالة عمر إلى أبي موسى الأشعرى ،

وشريح . وبيان ماتضمنتاه من توجيهات للقضاة .

الفصل الثاني : نماذج من أقضية عمر في خلافته .

الفصل الثالث: هل حكم عمر بن الخطاب بخلاف النصوص؟

الفصل الرابع: القضاة في عهد عمر.

رابعا: خاتمـــة:

وتنضمن أمرين:

الأمر الأول: استعراض سريع لمباحث الرسالة وفصولها وأبوابها . الأمر الثانى : موازنة بين القضاء فى عهد عمر بن الخطاب .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلــه وصحبه وسلم .

* * *

التمص

وينصهن أمربعب مباحث

المبحث الأول: تعربي التعفاء وحشرو ومينه.

المبحث الشائى: العقفابهن العرب قبل لليكراهي.

المبحث الشالث: الفقفاء في الجلاك المح قبين عمر. المبحث السابع: هم بمدافق لم التخفية المئتميزة وما يعامر. معهده مم دفع وان مسياسية والبعقاجية.

المبحث الأول تعريف القضاء ومشروعيته

تعريف القضاء في اللغة:

القضاء ممدود ، ويقصر (قضى) وهو مصدر وفعله قضى ، والجمع أقضية .

وقد أوردت كتب معاجم اللغة (١) عدة معان لكلمة قضى ومشتقاتها منها :

١ — الحكم: بمعنى الإيجاب والإلزام، ومن وروده بهذا المعنى قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (٢) وقوله تعالى: (إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّماً يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٣) ويقول الزهرى: [القضاء إحكام الشيء والفراغ منه، وعلى ذلك فالقضاء إمضاء الحكم، وسمى الحاكم قاضيا لأنه يمضى الأحكام، ويكون قضى بمعنى أوجب، فيجوز أن يسمى قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمى حاكما لمنعه من الظلم، يقال حكمت الرجل وأحكمته إذا منعته] (١).

⁽۱) القاموس المحيط . فصل القاف باب الواو والياء ، جد ٤ ص ٣٨١ ، ومختار الصحاح ، باب الواو والياء فصل القاف ، والمفردات في غريب القرآل للراغب الأصفهاني ص ٤٠٦ .

⁽٢) سورة طه آية (٧٢) .

⁽٣) سورة آل عمران آية (٤٧) .

⁽٤) شرح النووى على مسلم جـ ١٢ ص ٢ طبع المطبعة المصرية .

والحكم بمعنى الأمر: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُلُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ (١) أى أمر بعبادته (١) وحده وعدم عبادة غيره على سبيل الإيجاب والإلزام .

٢ — الأداء والإنهاء والإكال . تقول قضى فلان دينه ، إذا أداه . ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ) (٢) أى أديتموها وأكملتموها وأنهيتموها (١) . وقال تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ) (٥) وقال تُكُيِّر عَزَّة :

قَضَىٰ كُلُّ ذِى دَيْنِ فَوَقَّىٰ غَرِيْمَهُ وَعَرَّهَ مَمْطُولً مُعَنَّى غَرِيْمُهَا (٦)

أى أدى الدين إلى دائنه ماعليه من الحقوق .

٣ — الإبلاغ والإخبار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْأَرْضِ مَرَّنَيْنِ ﴾ (٧) أى أخبرناهم بذلك (^/ قال الأصفهانى : فهذا قضاء بالإعلام والفصل فى الحكم أى أعلمناهم وأوحينا إليهم وحيا جزما (٩) . وقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ

⁽١) سورة الإسراء آية (٢٣) .

⁽٢) المفردات في غريب القرآن من ٤٠٦.

⁽٣) سورة البقرة آية (٢٠١) .

⁽٤) تفسير أبى السعود جـ ١ ص ٣٢٧ الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

⁽٥) سورة الجمعة آية (١٠) .

 ⁽٦) ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار
 الثقافة بيروت لبنان ص ١٤٣ من قصيدته التي مطلعها :

عَفَت غَيْفَةٌ مِنْ أَهْلِهَا فَحَرِيمُهَا فَبُرْقَةُ حِسْمَى قَاعُها فَصَرِيْمُهَا (٢) سورة الإسراء آية (٤) .

⁽٨) تفسير أبي السعود جـ ٣ ص ٤٢٤ الناشر مكتبة الرياض الحديثة .

⁽٩) المقردات في غريب القرآن ص ٤٠٦ .

الأَمرَ) (١) أي بلغنا إليه ذلك وأخبرناه وأنهيناه إليه . (١)

خ __ القتل والموت تقول : ضربه فقضى عليه أى قتله ، ومنه قوله تعالى : (فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ) (أ) أى أماته وقتله كأنه فرغ من قتله ، وقوله : (يَالَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيةَ) (أ) ، وقضى نحبه أى مات . قال تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ) (أ) ، وسم قاض : أى قاتل ، قال الراغب الأصفهانى : ويعبر عن الموت بالقضاء ، فيقال فلان قضى نحبه كأنه فصل أمره المختص به (أ) .

الحلق والصنع . ومنه قوله تعالى : (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمُواتٍ فى يَوْمَيْنِ) (٧) أى خلقهن ، قال ابن الأثير : وقضاء الشيء : إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه ، فيكون بمعنى الحلق (٨) .

٣ __ بلوغ الحاجة ونيلها ومنه قوله تعالى (فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً رَوَّجْنَاكُهَا) (٩) أى نال منها حاجته وتقول فلان قضى حاجته أى فرغ وانتهى منها ، ومنه قوله تعالى : (قُضيى الأَّمْرُ الذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ) (١٠) أى فرغ وانتهى منه وتم وأحكم . (١١) . وهذه المعانى كلها ترجع إلى معنى واحد هو : إتمام الشيء وإكاله ، قولا كان أو فعلا .

⁽١) سورة الحجر آية (٦٦) .

⁽٢) المفردات في غريب القرآن ص ٢٠٦.

⁽٣) سورة القصص آية (١٥) .

⁽٤) سورة الحاقة آية (٢٧) .

⁽٥) سورة الأحزاب آية (٢٣) .

⁽٦) المقردات في غريب القرآن ص ٤٠٦ .

⁽٧) سورة فصلت آية (١٣) ،

 ⁽A) النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ٧٨.

⁽٩) سورة الأحزاب آية (٣٧) .

⁽۱۰) سورة يوسف آية (٤١) .

⁽١١) تفسير أبي السعود جـ ٣ ص ١٤٩ الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

قال ابن الأثير: وقال الزهرى: القضاء فى اللغة على وجوه ، مرحعها إلى انقطاع الشيء وتمامه ، وكل ما أحكم عمله ، أو أتم ، أو ختم أو أدى ، أو أوجب ، أو أعلم ، أو أنفذ ، أو أمضى فقد قضى (١) .

قال الراغب الأصفهاني : [القضاء فصل الأمر قولا كان ذلك أو فعلا] (٢) وأقرب هذه المعاني لموضوع بحثنا هو تفسير الحكم بمعني الإيجاب والإلزام ، لأن أصل الحكم في اللغة : المنع ، وهذا المعنى موجود في القضاء ، فوظيفة القاضي منع الناس من الظلم وحجز بعضهم عن بعض ووضع الحق في أهله ، فهو يمضى الأحكام ويمنع غير المحق من التعرض لصاحب الحق . وقد ميز بعض الباحثين (٣) المحدثين بين الحكم والقضاء ، فجعل الحكم أوسع دائرة من القضاء . فالحكم يتمثل في كل مايصدر عن الحاكم لتحقيق العدالة في محيط الأمة والجماعة ، ولا يتطلب مايتطلبه القضاء من وجود خصومة وخصوم ودعوى وبينة إلى آخر ماذكره الفقهاء بالتفصيل في شأن القضاء ، فالحاكم بوصف الإمامة له أن يأمر بحبس الأموال أو صرفها ، وله أن يعزل من يخشى على الجماعة فتنته كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه مع صبيغ التميمي . روى ابن الجوزي عن سعيد بن المسيب قال: [جاء صبيغ التميمي رضوان الله عليه فقال: ياأمير المؤمنين أخيرني عن « الذاريات ذروا » قال : هي الريح ، ولولا أني سمعت رسول الله عَلَيْكِ يقوله ما قلته . قال : فأخبرني عن « الحاملات وقرا » ، قال : السحاب ولولا أني سمعت رسول الله عليه عليه مقلعه ، قال : فأخبرني عن « المقسمات أمرا » ، قال : هي الملائكة . ولولا أني سمعت رسول الله عَيْنِكُهُ يقوله ماقلته ، قال : فأمر عمر

⁽١) النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ٧٨ .

⁽٢) المسردات ٤٠٦ .

⁽٣) الدكتور أحمد عبد المنعم البهي في كتابه تاريخ القضاء في الإسلام ص ٢١ .

 $^{(1)}$. وضرب مائة جلدة وجعل في بيت ، فإذا برىء دعى وضرب ، ثم أرسله $_{1}$.

فعمر بن الحطاب رضى الله تعالى عنه عَزّرَ صبيعاً بالضرب والحبس لأنه يثير الشكوك في المجتمع عما يحتي على الجماعة من فتنته . وله أن يحبس أو ينفى من يرى فيه ضرراً على المجتمع ، كا فعل عمر بن الحطاب رضى الله تعالى عنه مع نصر بن حجاج . حينا سمع عمر امرأة تتغزل به ، فاستدعاه فوجده جميل الصورة فنفاه إلى البصرة (٢) . فمثل هذا يصدر عن الإمام ويسمى حكما لا غير ، وكذلك إذا فصل في خصومة توافرت فيها شروط القضاء ، فإن فصله فيها يسمى قضاء أو حكما ، أما من يوليهم للفصل في خصومات الناس فإنهم لايسمون عضاء أو حكما ، أما من يوليهم للفصل في خصومات الناس بالشروط التي نص عليها الفقهاء في هذا المجال ، وليس لهم أن يفعلوا مايفعله الحاكم بوصف نص عليها الفقهاء في هذا المجال ، وليس لهم أن يفعلوا مايفعله الحاكم بوصف أطلق على مايصدر عن القاضى من فصل في خصومة ما حكما فإنه لايراد به الحكم بمعناه العام وإنما يراد به الحكم بمعناه الحاص وهو الفصل في الخصومة التي تقع في دائرة اختصاصه لاغير .

قال الإمام شهاب الدين القراف : [للإمام أن يقضى وأن يفتى وأن يفعل ماليس بفتيا ولاقضاء كجمع الجيوش وإنشاء الحروب وحوز الأموال وصرفها فى مصارفها وتولية الولاة وقتل الطغاة ، وهى أمور كثيرة تختص به ، لايشاركه فيها القاضى ولا المفتى فكل إمام قاض ومفت ، والقاضى والمفتى لايصدق عليهما

⁽١) تاريخ عمر بن الحطاب ص ١٤٧ طبع دار إحياء علوم الدين بدمشق .

^{ُ (}۲) تاریخ عمر بن الخطاب لابن الجوزی ص ۱۰۳ – ۱۰۶ – دار إحیاء علوم الدین بدمشق .

وصف الإمامة الكبرى] (١) ١ . هـ بتصرف بسيط .

تعريف القضاء في اصطلاح الفقهاء:

للقضاء في اصطلاح الفقهاء ، تعريفات كثيرة تختلف باختلاف المذاهب ، بل واختلاف الفقهاء في المذهب الواحد . وهذا الاحتلاف هو من باب اختلاف المعنى . وفيما يلي نذكر بعض التعريفات الفقهية .

١ — عرفه ابن عابدين: بأنه إنهاء الخصومات وقطع المنازعات على وجه خاص . (٢) وهذا التعريف تعريف باللازم، فإن قطع المنازعات وفصل الخصومات هما الغرض المقصود من القضاء، وهما نتيجة له يترتبان عليه ولا يدخلان في حده وحقيقته .

وعرفه الكاساني الحنفي بأنه: [الحكم بين الناس بالحق] (٣) .

٢ ــ وعرفه المالكية : بأنه الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام . (٤)

٣ ــ وعرفه الشافعية : بأنه إظهار حكم الشرع في الواقعة بمن يجب عليه إمضاؤه (٥) والذي يجب عليه هو القاضي .

٤ ــ وعرفه الحنابلة : بأنه تبيين الحكم الشرعى والإلزام به وفصل الخصومات . (٦)

وإذا استعرضنا هذه التعريفات نجد أنه لابد للقضاء من أمور :

⁽١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص ٣٢ الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب .

 ⁽۲) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين جـ ٥ ص ٣٥٣ الطبعة الثانية
 سنة ١٣٨٦ هـ مطبعة مصطفى الحلبى .

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢٠٧٨/٩ .

⁽٤) تبصرة الحكام لابن فرحون جـ ١ ص ١٢ .

⁽٥) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٢ .

⁽٦) منتهي الإرادات جـ ٣ ص ٤٥٩ .

١ ــ بيان الحكم وإظهاره ، سواء أكان ذلك بالقول أم بالكتابة أم بالإشارة أم بالفعل . فإذا لم يحصل بيان للحكم ، بأن أُسَرَّ القاضى الحكم في نفسه فإن ذلك لا يتحقق به القضاء .

٢ ــ الحكم الشرعى وهو المستند إلى دليل من كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْكُ أو مما استنبط منهما ، فالنزاع يحسم بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة . فلو أخبر القاضى بحكم لغوى أو عقلى فإن ذلك لايعتبر قضاء ، ولو قضى بقانون وضعى كان قضاؤه باطلا يجب نقضه لأنه حكم بغير ماأنزل الله .

٣ — الإلزام بالحكم الشرعى . والإلزام : تنفيذ الحكم على المقضى عليه شاء أم أبى . فلو لم يكن إلزام لكان فتوى وليس قضاء ، لأن الفتوى هى الإخبار بالحكم الشرعى على ماسيأتى بيانه .

٤ ـــ القضية المتنازع فيها والواقعة المراد الحكم فيها ، فلو لم يكن هناك
 حادثة يراد الحكم فيها لما كان هماك مجال للقاضي أن يقضى .

أركان القضاء:

من تعريف القضاء يتبين أن له أركاناً أربعة هي : المدعى ، المدعى عليه ، المدعى به ، الحكم .

أو ستة على قول ابن عابدين (١) والطرابلسي (^{٣)} وابن فرحون (^{٣)} وغيرهم ، قال ابن عابدين : وأركانه ستة على مانظمه ابن الفرس بقوله :

أطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعدها التحقيق

⁽١) حاشية رد المحتار على الدر المختار جـ ٥ ص ٣٥٢.

⁽٢) معين الحكام ص ١٤.

⁽٣) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٢٣ .

- حكم ومحكوم به وله ومحم كوم عليه وحاكم وطريق (١) وبيانها كالتالى :
 - ١ ــ القاضي . ويسمى بالحاكم ، ويدخل فيه الإمام والمحكم .
- ۲ المقضى فيه . ويسمى بالقضية ، والواقعة ، والحادثة ، التى وقع فيها
 التخاصم والتنازع .
- ٣ ــ المقضى له . ويسمى بالمحكوم له . ذلك أن القضية إما أن تكون فى حقوق الله تعالى المحضة أو التى غلب فيها حقه ، فيكون المحكوم له الشرع ، وإما أن تكون فى حقوق العبد المحضة ، أو التى غلب فيها حقه ، فيكون المحكوم له العبد .
- ٤ ـــ المقضى عليه . ويسمى بالمحكوم عليه ، وهو العبد دائماً إذ هو الذى يستوفى منه حق الشرع أو حق العبد ، وقد يكون فرداً وقد يكون جماعة . ولايصح القضاء على غير الإنسان كالبهائم والعجماوات كا تفعل القوانين الوضعية الأوربية في القرون الوسطى . (٢)
- ۵ المقضى به . ويسمى بالمحكوم به ، وهو حكم الشرع . وهو أربعة أقسام :
 - (أ) حق الله تعالى المحض ، كحد الزنا والخمر .
 - (ب) حق العبد المحض ، كثبوت الملك في الدار والمتاع ونحوهما .
 - (جـ) ما اجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب ، كحد السرقة .
- (د) ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد فيه غالب ، كحد القذف والقصاص .

⁽۱) ود المحتار على الدر المحتار جـ ٥ ص ٣٥٢ – ٣٥٤ ، وكتاب الطريقة المرضية و الإحراءات الشرعية على مذهب المالكية . تأليف الشيخ سيدى محمد العزيز جعيط ص ٢٧٦ الطبعة الثانية .

 ⁽۲) من روائع حضارتنا للدكتور مصطفى السباعى ص ١١٦ الطبعة الثانية سنة
 ٩٧ هـ المكتب الإسلامى .

٦ طرق الإثبات ، وتسمى طرق القضاء ، والبينات ، ويعبر ابن فرحون (١) والطرابلسي (٢) عن هذا الركن بكيفية القضاء ، بدلا من طرق القضاء .

والحقيقة أن طرق القضاء ليست ركناً من أركان القضاء ، فهى ليست جزءًا من أجزاء حقيقته ، وإنما هى شرط فيه لتوقفه عليها . فعدها ركناً من أركان القضاء إنما من باب التسامح والتوسع فى معنى الركن ، إذ يريدون به مايتوقف عليه الشيء ، وهو أعم من كونه شرطاً أو ركناً .

وهذه الأركان قد اشتملت عليها تعريفات القضاء السابقة . وبعضها صرح به ، وبعضها يظهر بأدنى تأمل .

الفرق بين القضاء والإفتاء :

بعد أن عرفنا القضاء ، وذكرنا أركانه ، يحسن أن نفرق بينه وبين الإفتاء ، إذ بينهما تشابه ، فكل منهما إخبار بالحكم الشرعى . وكلاهما منصب على الجزئيات وإدراك ما اشتملت عليه من الأوصاف لإعمال المعتبر منها ، إلا أن طريق الإدراك يختلف فيهما ، فبينا نجد المفتى ينظر في الواقعة المعروضة عليه من قبل المستفتى ، ويحللها ليستخرج منها الأوصاف المتعددة ويطبق عليها الأحكام الشرعية بعد استقراء الأدلة ، فإنا نجد القاضى يعتمد على حجج الخصوم ، من بينة أو إقرار أو غيرهما ، ليكشف منها ماينبغى اعتباره من الأوصاف وتطبيق الحكم الشرعى عليه ، ولذلك احتاج القاضى لكى ينجح في إصابة الحق إلى كثير من الصفات التي قد لايحتاجها المفتى من فراسة ويقظة وافرة ، وقريحة باهرة ،

⁽١) تنصرة الحكام جد ١ ص ٢٣ .

⁽٢) معين الحكام ص ١٤ .

وخبرة واسعة ، لأن المفتى يأتيه المستفتى بقلب أسلم ، ونية أصفى من الخصوم حينا يأتون إلى القاضى ، فكثيراً مايتعمدون إخفاء الحقيقة وتحويه الواقع ، وتزوير الحجج ، فطريق القاضى فى اكتشاف ماينبغى اعتباره من الأوصاف أصعب من طريق المفتى ، ولذلك احتاج إلى تلك الصفات دون المفتى (1) .

وفيما يلي أبرز أهم الفوارق (٢):

۱ ... الفتوى شريعة عامة للمستفتى وغيره من الناس ، فكل من انطبقت هذه الفتوى عليه أخذ بها دون حكم حاكم . أما القضاء فهو الحكم في خصومة لايتعداها إلى غيرها من مثيلاتها (۱) إلا بحكم يصدر في شأنها سواء أكان لشخص معين أم أكثر على شخص معين أو أكثر لاتتعدى إلى غير المحكوم عليه وله ، والمفتى يفتى حكماً عاماً كلياً : من فعل كذا ترتب عليه كذا ، ومن قال كذا لزمه كذا . ويظهر الفرق بين القضاء والفتيا في قصة امرأة أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما التي رواها البخارى بسده قال : عن عائشة أن هندًا بنت عتبة قالت يارسول الله : إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني مايكفيني وولدى إلا ما أخذت منه وهو لايعلم فقال : « خذى مايكفيك وولدك بالمعروف » (٤) .

⁽١) الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ٣٧ .

⁽٢) انظر الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد سن حسل لعلاء الدين أبى الحسن المرداوي جد ١١ ص ١٨٦ ، والإحكام في تمير الفتاوي عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ٨٤ تحقيق عبد الفتاح أبو عدة .

⁽٣) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٣٩ .

⁽٤) صحيح البخارى - كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل - فتح البارى حد ٩ ص ٥٠٧ .

فمن قال: إنها فتيا أجاز لكل امرأة قَصَّرَ زَوْجُهَا عليها فى النفقة أن تأخد من ماله مايكفيها وولدها بدون إذنه ، وكذلك من ظفر بحقه أو بجنسه أن يأحذه بدون علم حصمه ولامسئولية عليه فى ذلك ، ومن قال: إنه قضاء لم يحز لأى امرأة قَصَّرَ زوجها فى النفقة أن تأخذ شيئاً إلا بحكم حاكم ، وكذلك لا يجور لأحد أن يأخذ حقه أو جنسه إذا تعذر أخذه برضى الغريم إلا بحكم قاض .

٢ — الفتوى لا إلزام فيها ، فللمستفتى أن يعمل بها أو بغيرها إذا كانت أقرب إلى الدليل الشرعى . وليس للمفتى أى سلطة إلزام على أحد من المستفتين ، أما القضاء فهو إخبار على وجه الإلزام (١) فلذلك قبل لايدخله حكم الكراهة والندب ، إذ التردد بين جواز الفعل والترك غير حاصل فيه ، أما الفتوى فيدخلها الكراهة والندب لأن التردد بين جواز الفعل والترك فيها وارد . قال ابن القيم : وقال أبو عثمان الحداد : القاضى أيسر مأثما وأقرب إلى السلامة من الفقيه سيريد المفتى — لأن الفقيه من شأنه إصدار مايرد عليه من ساعته بما حضره من القول ، والقاضى شأنه الأناة والتثبت ، ومن تأنى وتثبت تبيأ له من الصواب مالا يتهيأ لصاحب البديهة . انتهى . وقال غيره : المفتى أقرب إلى السلامة من القاضى ، لأنه لايلزم بفتواه وإنما يخبر بها من استفتاه ، فإن شاء قبل قوله ، وإن شاء تركه ، وأما القاضى بالإلزام والقضاء ، فهو من هذا الوجه خطره أشد] (٢) .

٣ - الفتوى عامة فى جميع أبواب الفقه ، من العبادات والمعاملات والدماء وغيرها ، أما القضاء فلا يكون فى العبادات . فليس للقاضى أن يحكم بصحة صلاة أو بطلانها لأن القضاء خاص بفصل الخصومات التى تتعلق بالحياة الدنيا وعلاقات الناس بعضهم مع بعض .

^{﴿ (}١) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٣٩ .

⁽۲) أعلام الموقعين جـ ۱ ص ۳۹ .

٤ — الفتوى في جزئية خلافية لاترفع الخلاف بين الفقهاء ، فإذا أفتى مفت شافعى مثلا بأن الطلاق في قول القائل: إن تزوجتك فأنت طالق لايقع إذا تزوجها لأنه قبل ملك العصمة ، فللمفتى المالكي أن يقول بوقوعه إذا هو تزوجها . أما إذا قضى القاضى بوقوع الطلاق أو عدمه فلا يحل لقاض آخر أن يبقض حكمه وإلا اضطربت الأمور ولم يحسم النزاع ، والشارع الحكيم يعول تعويلاً تاماً على فض المنازعات والخصومات بين الناس .

الفتوى تكون من الذكر والأنثى ، والحر والعبد بالاتفاق . أما القضاء فيشترط فيه الذكورية والحرية عند جمهور الفقهاء على مايأتى تفصيله فى شروط القاضى إن شاء الله تعالى .

مشروعية القضاء:

القضاء مشروع بالكتاب والسنة والإجماع . وقد نص الفقهاء (١) على أنه يجب على الإمام أن يقلد القضاة داخل المصر الذي يقيم فيه وخارجه لمباشرة الحكم بين الناس بحيث يعم هذا التقليد سائر البلاد الإسلامية .

أدلة مشروعية القضاء :

أولا : من الكتاب الكريم :

آيات كثيرة منها ماهو في مشروعية القضاء في الأديان السابقة ، ومنها آيات في مشروعيته في الإسلام .

⁽۱) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني جـ ٧ ص ٢ الطبعة الأولى ، وكتاب المقنع بحاشيته جـ ٣ ص ٢٠٧ المطبعة السلفية ، وتبصرة الحكام لابن فرحون جـ ١ ص ١٢ .

ما كان في الأديان السابقة:

١ — (يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيْلِ الله إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ الله لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيْدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (١) فجعل الله مهمة داود عليه السلام الحكم بين الناس بالعدل وأمره بذلك ونهاه عن الحكم بالهوى (٢).

٢ — (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزِلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) (٢) فأخبر سبحانه أنه أرسل رسله بالشرائع والنظم التي تنظم للناس حياتهم وجعل رسله المشرفين والحاكمين بهذه الشرائع والقاضين بها عليهم الصلاة والسلام ، وجعل معهم القوة التي تحمى الحق وتنفذه حيث قال فيما بعد : (وَالْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيْهِ بَاْسٌ شَدِيدٌ وَمَنافِعُ لِلنَّاسِ) (٤) فهو إشارة إلى أن الكتب والموازين غير كافية في إنفاذ الحق ، بل لابد من قوة تردع من تسول له نفسه التمرد والعصيان وعدم الحضوع للحق . (٥)

٣ ــ (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّيْنَ مُبَشَّرِيْنَ وَمُنْذِرِيْنَ وَأُنْزَلَ
 مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيْمَا الْحَتَلَفُوا فِيْهِ) (٦) فمن

⁽١) سورة ص آية (٢٦) .

 ⁽۲) انظر فتح القدير للشوكانى جد ٤ ص ٤٣٩ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

⁽٣) سورة الحديد آية (٢٥) .

⁽٤) سورة الحديد آية (٢٥).

⁽٥) انظر فتح القدير للشوكاني جـ ٥ ص ١٧٧ – ١٧٨ الطبعة الثانية .

⁽٦) سورة البقرة آية (٢١٣) .

أعظم مامن الله به على البشر أن نظم لهم حياتهم ، ولم يتركهم على الفوضى والاضطراب الذى سيحصل لهم لو لم تنزل الرسالات فأنزل الكتب السماوية التى تحمل القواعد والقوانين ، وجعل أعز خلقه عليه وهم رسله هم المطبقون لها المنفذون الأحكامها . وهذا مما يدل على أهمية القضاء والحكم بين الناس . (1)

ماكان في دين الإسلام الذي أرسل به محمداً عَلِيلَةً :

١ ــ قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ
 بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾ . (١)

 ⁽۱) انظر فى ظلال القرآن لسيد قطب جـ ٢ ص ١٤٩ الطبعة الثانية طبع بدار
 إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبى وشركاه .

⁽٢) سورة النساء آية (١٠٥) .

⁽٣) سورة المائدة آية (٤٩ ، ٥٠) .

⁽٤) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ ص ٥٥٠ ، جـ ٢ ص ٦٦ طبع دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

الحكم بما أنزل الله مرتبط باليقين والإسلام، فلا يعطى ثمرته المرجوة من الأمن والاطمئنان إلا مقترناً بالإسلام. فلو أن دولة كافرة أخذت بنظام الإسلام القضائى، فقطعت يد السارق وقتلت القاتل فليس لها أن تنتظر النتائج التى يحققها النظام القضائى الإسلامى في مجتمع مسلم يؤمن بالله ويعمل بأحكام شرعه عن طواعية ومراقبة الله تعالى: (الله يْنَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أَوْلَهِكَ لَهُمُ الأُمْنُ) (١) فالأمن لايتحقق إلا للذين آمنوا وطبقوا أحكام الله تعالى (١).

٣ ـ وقال تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ، (وَمَنْ لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) ، (وَمَنْ لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) (٣) . فليس لمسلم أو حكومة لمَمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) (٣) . فليس لمسلم أو حكومة إسلامية أن تتبع نظماً وقوانين غير النظم والقانون الإسلامي الذي نزل من عند الله تعالى على رسوله محمد عَلِيلِهِ في كل شئون حياتها . والآيات سياقها في أهل الكتاب ، لكن عمومها يتناول غيرهم (١) لأن مذهب جمهور العلماء أن شرع من قبلنا شرع لنا مالم ينسخ ، وقد أجمع العلماء على أن الرجل يقتل بالمرأة لعموم الآية (وَكَتَبُنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) (٥) وعندما طلب من لعموم الآية (وَكَتَبُنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) (٥) وعندما طلب من رسول الله عَلِي العفو في سن كسرت قال : ١ كِتَابُ الله الْقِصَاصُ ٤ (وَالسِّنَ في القرآن قصاص السن إلا ماحكي عن التوراة في قوله تعالى : (وَالسِّنَ في القرآن قصاص السن إلا ماحكي عن التوراة في قوله تعالى : (وَالسِّنَ

⁽١) سورة الأنعام آية (٨٢) .

⁽٢) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ٢ ص ١٥٢ -- ١٥٣ طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

⁽٣) الآيات الثلاث هي من سورة المائدة آية (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧) .

⁽٤) فتح الباري جه ١٣ ص ١٢٠ .

⁽٥) سورة المائدة آية (٤٥) .

 ⁽٦) رواه البخارى فى كتاب التفسير ، باب والجروح قصاص - فتح البارى جـ ٨
 ص ٢٧٤ .

بِالسِّنَّ) كَمَّ أَن الآيات الثلاث _ التي في الحكم _ جاءت بصيغة (مَنْ) وهي من صيغ العموم فتفيد أن هذا غير مختص بطائفة معينة بل كل من ولي الحكم ، وعن أبي البخترى قال سأل رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات : (وَمَنْ لَم يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ _ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ _ فَأُولَئِكَ هُمُ الفَّالِمُونَ _ فَأُولَئِكَ هُمُ الفَّالِمُونَ _ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ فَ بني إسرائيل ؟ _ قال : نَعْمَ الإِخْوَةُ لَكُم بنُو إِسْرَائِيل ؟ _ قال : نَعْمَ الإِخْوَةُ لَكُم بنُو إِسْرَائِيل ، أَنْ كَانَتْ لَكُمْ كُلُّ حُلُوةٍ ، وَلَهُمْ كُلُّ مُرَّةٍ ، كَلَّا والله لَتَسْلُكُنَّ والله لَتَسْلُكُنَّ وَلَيْهَمْ قِدِّى الشُّرَاكِ) (١)

٤ ـــ وقال تعالى : (وإذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمًّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيْعاً بَصِيْراً) (٢) .

٥ — وقال تعالى : (فلا وَرَبِّكَ لايُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي ٱنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسلِّمُوا تَسْلِيْماً) . (٣) فأمر الله جماعة المسلمين بعد أن أمر رسوله الكريم بالحكم فيهم والقضاء بينهم أمرهم بالاحتكام إليه فى خصوماتهم وقبول حكمه والإذعان له وعدم التبرم بقضائه بل يجب التسليم به . (٤)

٦ — وقال تعالى : (وَمَاكَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَامُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُؤْلُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) (٥) فالآية تدل على أن المؤمن الحق هو ، من يذعن لقضاء الله ورسوله ولايختار غيرهما . لأن ما اختاره الله هو

⁽١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره جد ١٠ ص ٣٥٠ والحاكم فى المستدرك – كتاب التفسير ، باب تفسير سورة المائدة جد ٢ ص ٣١٢ .

⁽٢) سورة النساء آية (٥٨) .

⁽٣) سورة النساء آية (٦٥) .

 ⁽٤) انظر تفسير القرآن العظيم لاين كثير جـ ١ ص ٢٠٥ طبع دار إحياء الكتب
 العربية .

⁽٥) سورة الأحزاب آية (٣٦) .

الخير والأصلح للإنسان في الدنيا والآخرة . (١)

٧ ــ وقال تعالى : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيْقٌ مِنْهُم مُعْرِضُونَ) (٢) فقد ذم الله قوما على امتناعهم من إجابة داعى الحاكم إلى بجلس حكمه . كما مدح آخرين على إذعانهم لحكم الله عن طواعية واختيار : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُوْمِنِيْنَ إِذَا دُعُوْا إِلَى اللهِ وَرَسُولِه لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُغْلِحُونَ) (٣) والمراد بقوله : (إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِه).

ثانيا: من السنسة:

ثبتت مشروعية القضاء بقول الرسول عَيْكَيْد ، وفعله ، وتقريره .

أما أقواله فمنها:

ا ــ عن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه أن النبى عَلَيْكُ قال : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرًان ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأُ فَلَهُ أَجْرٌ » (°) فجعل للحاكم أجراً على اجتهاده ، وبذل وسعه فى الوصول إلى الحق مما يدل على مشروعية القضاء بين الناس .

⁽۱) انظر إلى تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ٣ ص ٤٩٠ الطبعة الثالثة مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ هـ .

⁽٢) سورة النور آية (٤٨) .

⁽٣) سورة النور آية (١٥) .

 ⁽٤) انظر إلى تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ٣ ص ٢٩٨ الطبعة الثالثة مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ هـ .

⁽٥) رواه البخاري ومسلم وأبو داو دوابن ماجه عن عمرو بن العاص، ورواه الترمذي=

٢ — عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله عَلَيْكُة قال : ٥ سَبْعَةٌ يُظِلَّهُمُ اللهُ بِظِلَّهِ يَوْمَ لَاظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ . إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌ نَشَا فِى طَاعَةِ اللهِ ، وَرَجُلَا فَى اللهِ ، اجْتَمَعًا فِى اللهِ وَتَعَرَّقَا وَرَجُلْ مُعَلَّقٌ قَلْبُهُ فِى الْمُسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابًا فَى اللهِ ، اجْتَمَعًا فِى اللهِ وَتَعَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلَّ دَعَتُهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ وَمَنْصِبٍ فَقَالَ : إِنِّى أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَرَجُلَّ دَعَتُهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ وَمَنْصِبٍ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ الْعَالَمِينَ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِياً مِنْ نَفْسِهِ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بَصِدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا أَنْفَقَتُهُ يَمِينُهُ ﴾ (١)

انظر صحيح البخارى ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ - فتح البارى حد ١٣ ص ٣١٨ ، وصحيح مسلم كتاب الأقضية - صحيح مسلم بشرح النووى جد ١٢ ص ١٣ ، وسنن أبى داود كتاب الأقضية باب في القاضى يخطىء جد ٢ ص ٢٦٨ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق جد ٢ ص ٧٧٦ .

وسنن النسائى ، كتاب آداب القاضى ، باب الإصابة فى الحكم جـ ٨ ص ٢٢٤ ، وسنن النرمذى كتاب الأحكام ، باب ماجاء فى القاضى يصيب ويخطىء جـ ٣ ص ٦١٥ .

(١) رواه البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة ، ورواه الترمذي عن أبي هريرة وأبي سعيد ، ورواه مسلم أيضا عن ابي سعيد .

صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد .

فتح البارى جد ٢ ص ١٤٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة .

صحیح مسلم بشرح النووی جد ۷ ص ۱۲۰ .

وسنن النسائی ، کتاب آداب القاضی ، باب الإمام العادل جـ ۸ ص ۲۲۲ – ۲۲۲

وسنن الترمذي ، كتاب الزهد ، باب ماجاء في الحب في الله جـ ٤ ص ٥٩٨ .

⁼ والنسائى عن أبي هريرة ، واللفظ عند الحميع : ﴿ إِنَّا حَكُمُ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ﴾ .

والشاهد من هذا الحديث قوله: (إمامٌ عَادِلٌ) أى فى حكمه وقضائه بين الناس ، إذ أحد الأعمال المناطة بالإمام هى القضاء بين الناس وقد يسنده إلى غيره .

٣ ـــ وقال عليه الصلاة والسلام: « لَاحَسنَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ، رَجُلِّ آتَاهُ الله مَالاً فَسنَلَطَهُ عَلَىٰ هَلَكَتِهِ بِالْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ الله الْحِكْمة ، فَعَلَّمَهَا الله مَالاً فَسنَلُطهُ عَلَىٰ هَلَكَتِهِ بِالْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ الله الْحِكْمة ، فَعَلَّمَهَا النَّاسَ وَقَضَىٰ بَهَا بَيْنَ النَّاسَ » . (١)

والشاهد من هذا الحديث قوله: ٥ وَرَجُلَّ آتَاهُ الله الْحِكْمَةَ فَعَلَّمَهَا النَّاسَ وَقَضَىٰ بِهَا ٥ فجعل القضاء موضع تنافس ، لأن به يعظم الله الأجر لمن حكم بين الناس بالعدل وقضى بالحكمة والعلم المستمد من كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْتُهُ . وهذا يدل على مشروعية القضاء بين الناس .

⁽١) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والبيهقي .

صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب أجر من قضی بالحكمة ، فتح الباری جد ۱۲ ص ۱۲۰ .

وصحیح مسلم کتاب صلاة المسافرین وقصرها ، باب فضل من یقوم بالقرآن ویعلمه . صحیح مسلم بشرح النووی جـ ٦ ص ٩٧ - ٩٨ .

وسنن ابن ماجه – کتاب الزهد ، باب الحسد جـ ۲ ص ۱٤۰٧ .

والسنس الكبرى للبيهقي كتاب آداب القاضي ، باب فضل من ابتلي بشيء من الأعمال فقام فيه بالقسط وقضى بالحق جـ ١٠ ص ٨٨.

فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقُّ فَجَارَ فَهُوَ فِي النَّارِ ، (١)

والشاهد من الحديث توزيع القضاة إلى ثلاثة أصناف ، صنفان يحدر منهما لأسهما في النار ، فكأنه يطلب ويشترط في القاضي العلم والنزاهة في القضاء وعدم الحيف والجور ، والثالث وهو من توفر فيه شرط القضاء وهو : العلم والعدل فهو في الجنة ! وهذه الأفضلية لمن علم الحق وحكم به وهو دليل على مشروعية القضاء بين الناس .

⁽۱) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه - سنن أبي داود ، كتاب الأفضية ، باب في القاضي يخطىء جـ ٣ ص ٢٦٨ ، وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق جـ ٣ ص ٧٧٣ ، والمستدرك ، كتاب الأحكام حـ ٤ ص ٩ ، وقال : [صحيح الإسناد ولم يخرجاه] .

⁽٢) سورة النساء آية (١٠٥) .

⁽٣) سورة الأنبياء آية (٧٨ ، ٧٩) .

⁽٤) سورة ص آية (٢٦) .

وعن أم سلمة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله عَيْقَةُ قال : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ أَبِلَغَ مِنْ بَعْضِ ، فَأَحْسِبُ اللهُ صَادِقٌ ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِي قِطْعَةٌ مِنْ النَّارِ فَلْيَأْخُذَهَا أَوْ لِيَتُرُكُهَا ، (١)

ففي هذا الحديث أفاد الرسول أنه يحكم ويقضى بين الناس مما يدل على مشروعية القضاء .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قضى رسول الله عليه بشاهد ويمين . (٢) فمن أثر ابن عباس هذا يتبين لنا مشروعية القضاء لأن رسول الله عليه .

وَقَضَىٰ رَسُوْلُ الله عَيْكَ عَلَى رَجُلٍ يَهُوْدِى رَضَّ رَأْسَ امْرَأَةٍ بنفس الطريقة التي قتل بها المرأة . (٣)

(۱) رواه البخاري ومسلم وأبو داود - صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لايحل حراما ولايحرم حلالا . فتح الباري جـ ١٣٣ ص ١٧٢ .

وصحبح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الباطن – صحبح مسلم بشرح النووى جد ١٢ ص ٥ .

وسنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ جـ ٣ ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) رواه مسلم كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه . صحيح مسلم بشرح النووى جد ١٢ ص ٤ .

(۳) رواه البخاری ومسلم – صحیح البخاری ، کتاب الدیات ، باب من أقاد بالحجر – فتح الباری جـ ۱۲ ص ۲۰۶ .

وصحيح مسلم ، كتاب القسامة ، باب ثبوت القصاص فى القتل بالحجر وغيره وقتل الرجل بالمرأة – صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١١ ص ١٥٧ ~ ١٥٩ . وقضى رسول الله عَيْسَةٍ في قصة العرنيين الذين قتلوا راعي الإبل (١) .

إلى غير ذلك من الأقضية الكثيرة التى حكم فيها رسول الله ، مما يدل على مشروعية القضاء بين الناس وقد جمع الإمام ابن القيم كثيراً من تلك الأقضية الرسول عربيلة . (٣)

وأما تقــريـــره :

فقد أمر بعض أصحابه بالقضاء أمامه وأقرهم عليه ليدربهم ، ويدل لذلك :

١ حن عقبة بن عامر قال : جاء خصمان يختصمان إلى رسول الله عليه فقال لى : ١ اقض بَيْنَهُمَا ٥ قلت : أنْتَ أُولَىٰ بذَلِكَ فَقَالَ :

﴿ وَإِنْ كَانَ ، اقْضِ بَيْنَهُمَا فَإِنَ اجْتَهَدْتَ فَأَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرَةُ أَجُورٍ ،
 وَإِنْ اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ آجْرٌ وَاحِدٌ ﴾ (٤)

 ⁽۱) رواه البخاری ومسلم – صحیح البخاری ، کتاب الحدود ، باب سمل النبی میانید أعین المجارین . فتح الباری جـ ۱۲ ص ۱۱۲ .

صحیح مسلم ، کتاب القسامة ، باب حکم المحاربین والمرتدین . صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۱ ص ۱۵۳ - ۱۵۷ .

 ⁽۲) زاد المعاد جـ ٥ من صفحة ٥ – ٦٣ بل أكثر من هذه الصفحات إذ من الممكن اعتبار كل الجزء في أحكام الرسول وأقضيته ، أى حتى نهاية صفحة ٨٣٤ .

⁽٣) طبع عدة مرات منها : طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر منة ١٣٤٦ هـ وهو يقع في ١٧٦ وهو يقع في ١٣٩٦ هـ ويقع في ١٧٦ صفحة ، وطبعة دار الوعى بحلب سنة ١٣٩٦ هـ ويقع في ١٧٦ صفحة ، وأخيراً قام بتحقيقه والتعليق والاستدراك عليه محمد ضياء الرحمن الأعطمي ونال مذا التحقيق درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر ويقع في ٧٤٠ صفحة وطبع بمطبعة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م الناشر دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب المبناني ببيروت .

⁽٤) سنن الدارقطني – كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٣ .

٢ ـــ أمر عمرو بن العاص بالقضاء بين يديه ، روى عبد الله بن عمرو أن رحين اختصما إلى النبى عَيَّالِيَّةٍ فقال لعمرو اقْضِ بَيْنَهُمَا ، فقال أقْضِى نَيْنَهُمَا وَأَنْتَ خَاضِرٌ يَارَسُوْلَ الله ؟! قال : ﴿ نَعَمْ ، عَلَى أَنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشَرَةُ أَجُوْرٍ ، وإن اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ ﴾ (١).

 $^{(7)}$, وعين عمر بن الخطاب $^{(7)}$, وعلى بن أبى طالب $^{(7)}$, ومعاذ بن جبل $^{(4)}$, وعتاب بن أسيد $^{(9)}$ على القضاء بالمدينة وخارجها فى البلاد المختلفة . وكل ذلك يدل على مشروعية كل من التقليد والحكم .

ثالثا: من الإجساع:

لقد أجمع المسلمون من عصر الصحابة حتى يومنا هذا على مشروعية القضاء تقليداً وحكما ، قال ابن قدامة : [وأجمع المسلمون

⁽١) رواه الحاكم والدارقطى . المستدرك على الصحيحين - كتاب الأحكام ج ٤ ص ٨٨ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة] . وسنن الدارقطني ، كتاب في الأقضية والأحكام جد ٤ ص ٢٠٣ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى جـ ٢ ص ٢٣ - ٢٤ .

⁽٣) روى خبر تعيين رسول الله عَلَيْكُ لعلى بن أبى طالب : الحاكم وأبو داود والقاضى وكيع المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأحكام جد ٤ ص ٨٨ . وأحار وسنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء جد ٢ ص ٢٧٠ ، وأحار القضاة حد ١ ص ٢٠٠ .

 ⁽٤) فتح البارى جـ ٣ ص ٣٥٨ ، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٥٨٤ .
 (٥) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ٨٦ مطبعة أسعد ببغداد .

على مشروعية نصب القضاء والحكم بين الناس] (١) وإذا كان الحكم بما أبنل الله فرضاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ نَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهِ ﴾ (١) . فيلرم نصب القصاة لإقامة فرض الله الذي هو الحكم بما أنزل الله ، وأيضا بصب الحليفة الدي هو الإمام الأعظم فرض بلا خلاف بين أهل الحق ، لإجماع الصحابة (٣) رضى الله عنهم في ذلك ، ومسيس الحاجة إليه ، لتنفيذ الأحكام وإنصاف المظلوم من الظالم وقطع المنازعات التي هي مادة الفساد ، وغير ذلك من المصالح التي لاتقوم إلا بإمام ، ومعلوم أن الناس قد يتعذر أو يتعسر عليهم المجيء إلى الإمام من أطراف البلاد ليقضى بينهم ، لما في ذلك من المشقة وكثرة المفقة . وعلى فرض وصولهم فلا يستطيع الإمام القضاء بين الجميع بنفسه لكثرتهم فضلا عما في ذلك من ترك النظر في المصالح الأخرى ، فتضيع الحقوق ، وتكثر المنازعات وتتعطل المصالح ، وفي هذا أضرار كبيرة ، ولا سبيل إلى دفع هذا الضرر إلا بتولية القضاء في جميع أنحاء البلاد فتكون واجبة . يقول ابن حجر رحمه الله عند كلامه على حديث ٩ لَاحَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ، : [وفي الحديث الترغيب في ولاية القضاء لمن استجمع شروطه ، وقوى على إعمال الحق ، ووجد له أعوانا ، لما فيه من الأمر بالمعروف ، ونصر المظلوم ، وأداء الحق لمستحقه ، وكف يد الظالم ، والإصلاح بين الناس ، وكل ذلك من القربات ، ولذلك تولاه الأنبياء ، ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض الكفاية ، لأن أمر الناس لايستقيم بدونه _۲ (۱) .

كما أن فصل الخصومات بين الناس واجب على الإمام ، ولا يمكن ذلك إلا بتولية القضاة ، فيكون تنصيبهم واجباً ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

⁽١) المغنى على مختصر الخرق جـ ٩ ص ٣٤ .

⁽٢) سورة المائدة آية (٤٩) .

⁽٣) انظر بدائع الصنائع للكاساني جد ٧ ص ٢ الطبعة الأولى .

⁽٤) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٢١ .

هذا وترى بعض فرق الخوارج أنه لا داعى إلى نصب قاض ، ولا إلى نصب إمام ، لأن الواجب على الناس التزام أحكام دينهم ، وإذا التزموا ذلك فلا حاجة إلى إمام أو قاض ليحجز بينهم أو يقطع منازعاتهم . (1) وهذا رأى باطل مهحور لمصادمته النصوص التي سبق ذكرها ، والواقع الفعلي من حياة الناس ، فإن طباع البشر مجبولة على التظالم ومنع الحقوق ، ومفطورة على التنازع والتخاصم ، وَقَلُ من ينصف الناس من نفسه بالنزول على حكم الحق والعدل ، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من نصب الأئمة والقضاة .

حكمة مشروعية القضساء ^(٢) :

القضاء من أهم وظائف الأمة ، ومن الأسس والقواعد التي تقوم عليها أي دولة على وجه الأرض في أي زمن لأن مهمة الدول سياسة الدنيا _ يضاف إليها في الإسلام والرسالات السماوية وحراسة الدين _ ودفع الظلم ونصرة المظلوم ومنع الاعتداء على الأمن والحرمات ، وبه تحقق الأهداف العليا لصيانة المجتمع التي رعتها الديانات السماوية من حفظ الدين والنفس والنسل والعرض والعقل والمال . فأي دولة تقصر في حفظ الأمن فهي ولاشك آيلة للسقوط والانهيار . « وَلَوْلا دَفْعُ الله النَّاسَ بَعْضَهُمْ يَبَعْضِ لَهُدُّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعً وَصَلُواتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكِرُ فِنْهَا اسْمُ الله كَثِيرًا) (٢) وصَلُواتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكِرُ فِنْهَا اسْمُ الله كَثِيرًا) (٤) .

وبما أن الإسلام هو دين الإنسانية جمعاء وكتابه حق لايأتيه الباطل. قال تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيْهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيْلٌ مِنْ حَكِيْمٍ

 ⁽١) المل والنحل للشهرستانى جـ ١ ص ١٢٤ مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة
 ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

⁽٣) انظر معين الحكام ص ٧ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ١٣ .

⁽٣) سورة البقرة آية (٢٥١) .

⁽٤) سورة الحج آية (٤٠) .

خَمِيْدٍ) ^(۱) .

فقد اهتم بشئون الإنسان وتنظيم حياته ، فأوجب إقامة الدولة التي تحكم بما أنزل الله وتقيم الإسلام وتحافظ عليه . وجعل من أهم وظائفها ومقوماتها القصاء والحكم ، لأن به يمنع الظلم ويقر العدل ويحصل الإنصاف ، ويعيش المجتمع في أمن وسلام .

ولكل هذه المصالح التى تحقق للمجتمع الأمن والهدوء والطمأنينة وتوفر له الاستقرار شرع الله تعالى القضاء ، لأن أى أمة غير آمنة لاتستطيع أن تعمل ولاتنتج ولاتنظم . فالقضاء له منزلة رفيعة ومكانة سامية ، فهو من المهن الشريفة . ويحتل مكاناً مرموقاً فى كتب الفقه الإسلامي ، وله صلة وثقى بالحياة . كما أنه من أكثر الأبواب العملية التى يحتاج إليها القاضى فى عمله وفى حكمه ، ويهتم علماء الإسلام بالقضاء اهتماماً خاصاً ، ويرجع اهتمامهم إلى الأثر العظيم الذى يتبوأه القضاء فى الشريعة الإسلامية ، سواء من الناحية التشريعية والنظرية ، أم من الناحية التطبيقية والعملية ، بل إن كل الأم والشعوب تحرص على قوة القضاء ، وعدالة القضاة ، وعلى إبعاد المؤثرات عنهم ، وخاصة من أصحاب النفوذ والسلطان ، ولذلك وضعت قاعدة حصانة القضاة . والبلدان الشيوعية والبلدان المتأثرة بنظامها هى التى لاتأخذ بقاعدة حصانة القضاة ، بل تجعل السلطة التنفيذية وقيادة الحزب مسيطرتين ومهيمنتين على القضاء .

واستقلال القضاء قاعدة معروفة في الإسلام فقد ذكر أبو يعلى في كتابه الأحكام السلطانية ذلك في أكثر من موضع (٢) قال : [ولو مات الإمام لم ينعزل قضاته . وقيل ينعزلون ، لأنه ناظر للمسلمين لا لمن ولاه ولهذا لو أراد عزله لم يملك

⁽١) سورة فصلت (السجدة) آية (٤٢) .

⁽٢) ص ٤٩ – ٥٧ .

ذلك] ، وقال : [وقد قيل ليس للمولى عزله ماكان مقيما على الشرائط لأنه بالولاية يصير ناظراً للمسلمين على سبيل المصلحة لا عن الإمام] . وسأتعرض لذلك إن شاء الله تعالى عند بحث عزل القضاة (١) .

وفيما يلي أذكر أهم ثمرات القضاء (٢):

القضاء على النزاع والخصومات بطريق الصلح بين الخصوم ، أو بالقضاء العادل الذي يحجز بعضهم عن بعض .

٢ ــ نصرة المظلوم بإيصال حقه إليه وإنصافه من ظالمه ، ورد الظالم عن ظلمه والأخذ على يديه .

٣ __ إقامة العدل بين الناس بإعطاء كل ذى حق حقه ، فيتحقق القسط ويرفع الظلم ويستقيم الأمر ويتوطد الأمن .

٤ — القضاء على الفساد والمفسدين … أو مقاربة ذلك ، والأخذ على أيدى المجرمين الذين تسول لهم أنفسهم والشيطان الخروج عن الجادة والتمرد على النظام فيحكم عليهم بالعقوبات الشرعية من الحدود والقصاص والتعزيرات ، وتنفذ ، فبذلك يرتدعون عن جرمهم ، أو يحجم من تسول له نفسه إذا رأى ماحل بغيره من العقوبة . فبذلك يقضى على دوافع الشر والمنازعات .

و __ إحلال النظام على الفوضى والهمجية ، فتحفظ الأنظمة والأنفس والأموال . وتحقق الطمأنينة والأمن في ربوع المجتمع (الَّذِيْنَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُهْتَدُونَ) (٢)

٦ ــ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فإن القضاء العادل يعتبر من أبرز أنواع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، الذى تميزت به هذه الأمة :

⁽١) الفصل الثامن من الباب الأول ص ٥٣٤ – ٥٣٩.

⁽٢) انظر أدب القاضي للماوردي جـ ١ ص ١٣٥٠

⁽٣) سورة الأنعام آية (٨٢).

كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُوْنِ بِالْمَعْرُوْفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
 وَتُؤُمِنُونَ بالله) (١) بل هو تطبيق عملى له .

⁽١) سورة آل عمران آية (١١٠) .

الميحث الثاني

القضاء عند العرب قبل الإسلام

رأيت أن أعطى لمحة عن القضاء عند العرب قبل الإسلام (١) ، لأن عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه عاش فى ذلك العصر وأدرك مرارة الجاهلية وتبين عظمة الإسلام وفضله وقد أثر عنه أنه قال عن رجل قبل له عنه إنه فاضل لايعرف من الشر شيئا فقال : « ذاك أوقع له فيه » (٢)

وكذلك رأيت أن أوازن بين الجتمعين لما بينهما من التقارب الزمنى والبشرى .

لم يكن عند العرب قبل الإسلام سلطة تشريعية تسن لهم القوانين والأنظمة ، بل سادت العادات والتقاليد ، وكان للعرف أكبر الأثر ، ولم يكن لهم سلطة قضائية منظمة تلزمهم بالحكم ، بل كانوا يسمون القضاء حكومة ، والقاضى حاكما ، ولم تكن الحكومة عملا مستقلا ، له سلطته وهيمنته وقوته ، بل كان لمن يرغب فيه وفي تنفيذ أحكامه . كما كان يعتمد التنفيذ على قوة صاحب الحق ، وقد اشتهر بنو سهم من قريش في الحكومة . وقد كانت عند قريش خمسة عشر منصباً أو ما يقارب ذلك يتولونها قبل الإسلام (٢) ، وكان ممن تولى الحكومة عشر منصباً أو ما يقارب ذلك يتولونها قبل الإسلام (٢) ، وكان ممن تولى الحكومة .

⁽١) انظر كتاب فجر الإسلام لأحمد أمين ص ٢٢٥ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٣٥ .

 ⁽٣) ١ - كالحجابة - وهي تولى حراسة الكعبة وفتح بابها لمن يقصدها .

٧ - والرفادة - وهي تقديم الطعام في مواسم الحج.

٣ – واللواء – وهو حق إعلان الحرب وحمل رايتها.

٤ - والندوة - وهي دار للتشاور في مهام الامور .

والقضاء والحكم - وعهد به إلى زعماء بنى سهم فى قريش
 لعض المازعات ، فاحتكم إليهم القرشيون وغيرهم من العرب ممن وفد على مكة . . الخ . =

فيهم هاشم بن عبد مناف ، وابنه عبد الله ، وعبد المطلب وأبو طالب بن عبد المطلب ، والعاص بن وائل ، والعلاء بن حارثة (١) ، وذو الأصبع العدواني ، وكذلك عهد إلى أبي بكر الصديق في الجاهلية بالقضاء في الأشناق وهي الديات والمغارم . (٢)

وأما في سائر القبائل فقد كان القاضي والحكم هو صاحب الرأى فيها ، فإذا وقعت خصومة احتكموا إليه ، فيفصل بينهم بما أوتيه من الحكمة والعقل ، وبما جرت به العادة ، كأكثم بن صيفي الذي كان يعد من رؤساء المحكمين ، والحاجب بن زرارة ، والأقرع بن حابس في تميم ، وربيعة بن مخاشن وضمرة بن أبي ضمرة ، وكانوا حكاماً لتميم ، وعامر بن الظرب ، وغيلان بن سلمة كانا حكمين لقبيلة قيس ، وربيعة بن حذار لقبيلة أسد ويعمر بن الشداخ وصفوان بن أمية . وسلمي بن بوفل كانوا حكاماً لكنانة (٣) وهانئ بن يزيد حاكماً لبني الحارث . وي أبو داود (٤) وابن سعد (٥) عن الربيع بن نافع ، عن يزيد بن المقدام بن شريح

⁼ انظر كتاب السيرة النبوية لابن هشام جـ ١ ص ٧٣ - ٧٤ ، وكتاب القضاء فى الإسلام لعارف النكدى ص ٦٠ ، وكتاب فجر الإسلام لأحمد أمين ص ٢٠٥ - ٢٢٧ ، وكتاب القضاء فى الإسلام للدكتور عطية مشرفة ص ١٨ الطبعة الثانية .

⁽١) انظر القاموس المحيط فصل الحاء ، باب الميم جـ ٤ ص ٩٩ .

⁽٢) وليس معنى هذا أنهم كانوا حفظة الأمن وقواماً على حماية الحقوق ، بل المراد أنهم اشتهروا بالفصل فى المنازعات التى يقصدهم الناس فيها عن طواعية واختيار ولهم مطلق الحرية بعد ذلك فى قبول هذا الحكم وتنفيذه أو رفضه وعدم الرضوخ له ، فلم يكن حكمهم قاطعاً لدابر الخصومة والمنازعة فى كل الظروف والأحوال ، لأنهم لايمنكون من وسائل التنفيذ والإلزام مايحمل الخصمين على النزول على حكمهم ، كما أن حكمهم لم يكل مستمداً من قانون أو تشريع .

⁽٣) انظر القاموس المحيط فصل الحاء ، باب المم جد ٤ ص ٩٩ - ١٠٠ .

⁽٤) سنن أبي داود - كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح جـ ٢ ص ٥٨٥.

⁽٥) الطبقات الكبرى جد ٦ ص ٤٩ .

عن أبيه ، عن جده شريح ، عن أبيه هانى أنه لما وفد إلى رسول الله عَيْلَةُ مع قومه بسى الحارث سمعهم يكنونه بأبى الحكم ، فَدَعَاهُ رَسُولُ الله عَيْلَةُ فقال : إنَّ الله هُو الله عَوْلِيَةِ فقال : إنَّ قَوْمِي إِذَا الله هُو الْحكمُ وإنَّهِ الْحُكْمُ ، فَلِمَ تُكَنَّىٰ أَبَا الْحَكَمِ ؟ فقال : إنَّ قَوْمِي إِذَا الْعَلَقُوا فِي شَيْء أَتُونِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُم ، فَرَضِي كِلاَ الْفَرِيْقَيْنِ ، فقال رسولُ الله عَلِيَةِ ؛ « مَا أَحْسَنَ هَذَا ، فَمَالَكَ مِن الوَلِد ؟ قال : لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ الله ، قال : فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ ».

وكان العرب يلجئون فى خصوماتهم أحيانا إلى الكهان ، إذ كانت الحكومة تتدرج تحت عملهم الذى هو الكهانة . كسطيح الذئبى ، المعروف بسطيح الكاهن ، وشق أنمار (١) . أما حيث كان يكون ملك أو أمير ، فكان إليه مرجع الأمور كافة ، وفى جملتها الحكومة والقضاء ، إلا إذا وكل ذلك إلى غيره .

وكانت الحكومة عند العرب لم تزل قطرية ساذجة (٢) كحالتهم الاجتماعية ، ليس لها نظم وقوانين مسجلة مكتوبة موضوعة ، ولا شرائع متبعة ، إلا ماكان من قبيل العرف والعادة والتقاليد المستمدة من التجارب أو معتقداتهم ، أو ممن جاورهم من الأمم كالفرس والروم ، أو ممن اختلط بهم كاليهود والنصارى .

وكذلك لم تكن هناك حكومة _ بالمعنى المتعارف عليه الآن _ تنفذ أحكام القضاة وتقوم بحراسة الأمن ، وحماية النظام العام ، وردع المعتدى ، ونصفة المظاوم ، ورد الحق لصاحبه إلا ماكان في السنوات الأخيرة ، التي تسبق البعثة النبوية من حلف الفضول الذي حصل في دار عبد الله بن جدعان كما سيأتي قريباً .

 ⁽۱) انظر النهایة فی غریب الحدیث والأثر لابن الأثیر جـ ٤ ص ۲۱٤ .
 (۲) فارسی معرب – ذکره الجوائیقی فی کتابه المعرب ص ۲٤٦ طبعة دار الکتب

المصرية سنة ١٣٨٩ هـ ~ ١٩٦٩ م وكذلك القاموس المحيط جـ ١ ص ٢٠٠ .

بل كانت الغلبة لدى عامة القبائل للقوة لا للحق ، والضعيف لا يجد له من يدفع عنه غائلة القوى وبطشه ، وكان هذا هو السائد والمتبع فى الأعم الأغلب ، وماكان أحد يجرؤ على مفاتحة قوى فى أداء حق الضعيف ، إلا ماكان من لجوء الضعيف إلى أحد الأقوياء وإنزال الحاجة به بأن يعقد طرف ثوبه ، أو يستجير به أمام مجمع من الناس . فلا يكاد يحتاجون إلى القضاء والقضاة ، لأن من استجير به إذا لم يستطع إجارة من استجار به تحمل المستجار به من ملكه الحاص (۱).

وخلاصة القول أن العرب كان لهم ثلاثة أنواع من القضاء:

الله المحكومة في قريش ، فيحتكم القرشيون ومن يفد على مكة من العرب إلى زعماء الحكومة في قريش ، فيحتكم القرشيون ومن يفد على مكة من العرب إلى زعماء بنى سهم فيما كان يقع بينهم من الخصومات ، فيحكمون بينهم بما أوتوه من عقل وحنكة . ولم يكن لهذا الحكم قوة في النفاذ إنما القيمة لقوة أحد المتخاصمين ، كان لغير قريش أشخاص يحتكمون إليهم . وقد اشتهر بين العرب في الجاهلية ممن تولى القضاء هاشم بن عبد مناف ، وأبو لهب بن عبد المطلب ، والعاص بن واثل وقس بن ساعدة الإيادى ، وأمية بن أبي الصلت ، وزهير بن أبي سلمى ، وذو الإصبع العدواني ، وأكثم بن صيفى .

٣ ــ الاحتكام : وهو احتكام المتنازعين إلى الكهان (٢) والعرافين . (٣)

 ⁽١) انظر السيرة النبوية لابن هشام جـ ١ ص ٤١٦ ، والروض الأنف للسهيلى جـ
 ٢ ص ٧٢ ، والبداية والنهاية لابن كثير جـ ٢ ص ٢٩١ .

 ⁽٢) الكاهن هو من يخبر بعلم الغيب والمستقبل عن طريق أتباعه من الجن ، وقد أبطل الإسلام الكهانة وحرمها انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ ٤
 ص ٢١٥ - ٢١٥ .

 ⁽٣) العراف هو الذي يعرف الأمور عن طريق الفراسة أو الضرب بالرمل وهو -

٣ ــ المظالم: لقد استحدثت قريش قبيل البعثة مايشبه ولاية المظالم حيث
 عقدت حلف الفضول في دار عبد الله بن جدعان لنصرة المظلوم ورد ظلامته .

حلف الفضول:

فى ذى القعدة قبل البعثة النبوية الشريفة بعشرين سنة (١) ، عقدت قريش حلفاً لنصرة المظلوم ورد الظالم ، ويسمى حلف الفضول (٢) . وقد عقد بدار عبد الله بن جدعان ، وحضره النبى عليه وأثنى عليه حيث قال :

« لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ الله بنِ جُدْعَانَ حِلْفاً مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي

 ⁽۱) الروض الأنف للسهيلي . جـ ۲ ص ۷۲ والبداية والنهاية لابن كثير جـ ۲
 ص ۲۹۱ .

⁽٢) سمى الفضول: إما لأنهم تحالفوا على أنهم يردون الفضول إلى أهلها وإما لقولهم: لقد دخل هؤلاء فى فضل من الأمر، وإما لأنه يشبه حلفاً وقع لثلاثة من جرهم كل واحد منهم يقال له و الفضل ، الروض الأنف للسهيلي جـ ٢ ص ٧٠.

بِهِ خُمُرَ النَّعَمِ ، وَلَوْ أَدْعَى بِهِ فِيْ الإسْلاَمِ لأَجَبْتُ ، (١) .

وفى رواية ثانية : « قَدْ شَهِدْتُ مَعَ عُمُومَتِيْ فِي ذَارِ ابْنِ جُدْعَانَ مِنْ حِلْفِ الْفُضُولِ مَالَوْ دُعِيتُ إِلَيْهِ الْيَوْمَ لِأَجَبْتُ وماأْحِبُّ أَنِّي نَقَضْتُهُ وَلِيْ حُمُرُ النَّعَمِ ».

وسببه كما ذكره المؤرخون وأبو هلال العسكرى (٢) : أن العاص بن وائل ـــ أحد سادات قريش ـــ اشترى سلعة من رجل من بنى زبيد من مذحج ـــ باليمن - وماطله العاص فى أداء ثمنها فانتصر الرجل بقريش وأنشد :

يَاآلَ فِهْرِ لِمَظْلُوم بضاعَتَهُ بِبَطْنِ مَكَّةَ نَأْيِ الْدَّارِ وَالنَّفَرِ وَالنَّفَرِ وَالنَّفَرِ وَالْحَجَرِ وَالْحَجَرِ وَالْحَجَرِ هَلْمُحْفِرٌ مِنْ بَنِي سَهْمِ بِخُفْرَتِهِ فَعَاذِلٌ أَمْ ضَلَالٌ آلَ مُعْتَمِرٍ إِنَّ الْحَرَامَ لِنَوْبِ الْفَاجِرِ الغُدَرِ إِنَّ الْحَرَامَ لِنَوْبِ الْفَاجِرِ الغُدَرِ الْعُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغَدَرِ الغَدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغَدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الْعَدْرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الغُدَرِ الْعُدَرِ الغَدَرِ الفَدَرَامَ لِهُ الْمُؤْمِ الْعَدَرِ الغُدَرِ الْعَدَرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعُدَرِ الْعُدَرِ الْعَدَرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعُدَرِ الْعُدَرِ الْعَدْرِ الْعُدَرِ الْعَدْرِ الْعُدَرِ اللْعَدَرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعُدْرِ الْعُدَرِ الْعُدَرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرُ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعِدْرِ الْعَدْرِ الْعُدَارِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعَدْرِ الْعِدْرِ الْعُدَرِ الْعَدْرِ ال

(۱) رواه ابن هشام فى السيرة النبوية عن ابن إسحاق بسنده جد ١ ص ١٤٥ قال الشيخ عبد الرحمن الوكيل فى تعليقه على الروض الأنف للإمام السهيلى جد ٢ ص ١٧٥ مانصه : (حديث حضور النبى مع عمومته حرب الفجار وأنه رمى فيه ، حديث يروى فى كتب السير والطبقات كطبقات ابن سعد وهو فيها فى ج ١ ص ١٢٨ وشهوده حلف الغضول أيضا من هذا النوع وقد ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية جد ٢ ص ٢٩٢ ولايعتد بمثل هذه الروايات التى ليست من الصحيح لإقامة حكم دينى عليها) ا هد ولا أرى مرراً للتشكيك فى هذه الرواية وخاصة أنه قد رواها ابن كثير وابن إسحاق وابن سعد وغيرهم من علماء المسلمين .

ومارواه مسلم فى صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب مؤاخاة النبي عَلِيْكُ بين أصحابه – صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٨٢ و لاحلم فى الإسلام وأبما جليف كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّهُ لايَزِيدُهُ الإسْلامُ إلَّاشِدَّةً ﴾ يؤيد هذه الرواية .

والمعمى : أن الإسلام لايحتاج معه إلى الحلف الذى كان أهل الجاهلية يمعلونه فإن التمسك بالإسلام كفاية عما كانوا فيه - انظر فتح البارى جـ ٤ ص ٤٧٣ .

(٢) كتاب الأوائل جـ ١ ص ٧١ طبع دمشق وزارة الثقافة .

فقال الزبير بن عبد المطلب: مالهذا منرك ، فاجتمعت هاشم وزهرة وتم ابن مرة في دار عبد الله بن جدعان ، بعد أن أشار هذا الحادث في عموم قريش الرغبة في نصرة هذا الرجل من ظالمه ، وحماية غيره من الضعفاء برد الاعتداء عنهم ، اجتمعوا وخاصة سادتها وصنع عبد الله بن جدعان طعاما وأنشأوا حلف الفضول ، فقالت قريش : قد دخل هؤلاء في فضل من الأمر . وقد ساق ابن هشام في السيرة النبوية قصة حلف الفضول فقال: (تداعت قبائل من قريش إلى حلف ، فاجتمعوا له في دار عبد الله بن جدعان بن كعب بن سعد بن تم بن مرة بن كعب بن لؤى _ لشرفه وسنه _ فكان حلفهم عنده ، بنو هاشم وبنو المطلب ، وأسد بن عبد العزى ، وزهرة بن كلاب ، وتم بن مرة ، فتعاقدوا وتعاهدوا على أن لايجدوا بمكة مظلوماً من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه ، وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته ، فسمت قريش ذلك الحلف حلف الفضول) (١) ولكن برغم قيام هذا الحلف فقد ظل أمر الاستهانة بالحقوق شائعاً كما في حادثة الأراشي وأبي جهل . قال ابن هشام : (قال ابن إسحق : حدثني عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان الثقفي وكان واعية ، قال : قدم رجل من أراش $_{-}$ قال ابن هشام . ويقال أراشه $^{(7)}$ $_{-}$ بإبل له بمكة فابتاعها منه أبو جهل فمطله بأثمانها) (٣) القصـــة .

ومن هذه الحادثة يتضح لنا إلى أى مدى كان الاستهتار بالحق والعمل على تضييعه أمراً سائداً في المجتمعات التي سبقت الإسلام برغم مابذل من محاولات لإيجاد مخرح من عار الاستهانة بالحقوق والاعتداء على الضعفاء واستباحة مالهم .

⁽۱) السيرة النبوية جد ۱ ص ۱۶۵ - ۱۶۵ بتعليق محمد محيى الدين عبد الحميد (توزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض) . (۲) أراشة : أبو قبيلة من يلي ، من قضاعة ، وهو أراشة بن عامر بن عبيلة شميل بن قرال بن عمرو بن يلي . قاله عاتق بن غيث البلادى في كتابه « معجم قبائل الحجاز » حد ١ صد ١٢ الناشر دار مكة للنشر والتوزيع سنة ١٣٩٩ هـ .

⁽٣) السيرة النبوية جـ ١ ص ٤١٦ .

المبحث الثالث

القضاء في الإسلام قبل عمر

القضاء زمن النبي محمد ﷺ :

لقد تأسست دولة الإسلام بعد الهجرة النبوية الشريفة إلى المدينة ، وأصبح لها كيانها ومقوماتها ومؤسساتها ، ومن أعظم مؤسساتها القضاء ، فقضى رسول الله والله بين كافة رعايا الدولة الإسلامية سواء أكانوا من المسلمين أم من المعاهدين ، أم من الذميين من اليهود والنصاري ، فسوى بين الناس في الحقوق والواجبات العامة ، ونفذ حقوق الإنسان بعد أن أعلنها ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ والْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيْبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَذِيْرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (1) ، فحقق رسول الله عَلَيْكُم هذا التكريم بحسن المعاملة مع المعاهدين والذميين والإيفاء بالعقود والعهود مع الجميع ، وأمر بالحفاظ على هذه الحقوق والتشريعات وجعل العدل هو المطلب الأساسي في التعامل بين بني الإنسان : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِيْنَ الله شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَايَجْرَمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَاتَعْدِلُوا آغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ، وَآتُقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيْرً بِمَا تَعْمَلُوْنَ ﴾ (٢) ، وحقق العدل بين الناس فقضي بنفسه في حوادث كثيرة ، إما عن طريق تداعى الخصوم ، وإما عن طريق الفتوى والسؤال ، فوضع بذلك قواعد القضاء الكلية ، وأصوله العامة ، وأسسه المتينة الصلبة ، بل وضع كثيراً من أحكامه التفصيلية التي بني عليها الفقهاء والقضاة الأحكام الكثيرة في شتى نواحي الحياة وشئونها ، فتكون من مجموع ذلك القضاء في الإسلام الذي يفوق نظامه أرقى نظم الأرض في العصور الحديثة والقديمة ، دقة ونزاهة وعدالة ووفاء

⁽١) سورة الإسراء آية (٧٠) .

⁽٢) سورة المائدة آية (٨).

وتحقيقاً لمصالح الأمم والشعوب ، أفراداً وجماعات . ورصيده الضخم يفوق أى رصيد يلجأ إليه أى نظام :

(مَافَرَّطُنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) ^(١) (وَنَزَلَّنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ثِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِيْنَ) ^(٢)

لقد احكم رسول الله على العربين الذين قتلوا راعى العربين الذين الذين قتلوا راعى الإبل (٣) ، وحكم على ماعز (٤) ، والغامدية (٥) بالرجم للزنا ، ورجم اليهوديين اللذين زنيا (١) ، ورجم امرأة صاحب العسيف (٧) ، كما حكم بقطع يد

⁽١) سورة الأنعام آية (٣٨) .

⁽٢) سورة النحل آية (٨٩) .

⁽۳) رواه البخاری ومسلم – صحیح البخاری ، کتاب الحدود باب سمر النبی متالج أعین المحاربین – فتح الباری ج ۱۲ ص ۱۱۲ .

وصحيح مسلم ، كتاب القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين .

صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۱۵۳ - ۱۵۷ .

⁽٤) رواه البخاري ومسلم - صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أغمزت . فتح الباري ج ١٣ ص ١٣٥ .

وصحيح مسلم - كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۱۹۳ - ۲۰۱ .

⁽٥) رواه مسلم - صحیح مسلم ، کتاب الحدود - باب حد الزنا - صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۲۰۱ .

⁽۱) رواه البخارى ومسلم – صحيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب أحكام أهل الذمة وإحصاهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام ، فتح البارى ج ۱۲ ص ۱۳۳ .

وصحيح مسلم - كتاب الحدود - باب حد الزنا - صحيح مسلم بشرح الووى ح ١١ ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

⁽۷) رواه البخاری ومسلم - صحیح البخاری ، کتاب الحدود ، باب إذا رمی امرأته أو امرأة غیره بالزنا عند الحاکم والناس ، فتح الباری ج ۱۲ ص ۱۷۲ وصحیح مسلم ، کتاب الحدود ، باب حد الزنا ، صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۲۰۳ .

السارق (١) ، والمرأة المخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجحده (٢) .

وكان قضاؤه عَلِيَّةِ مثالًا للعدل والنزاهة والاستقامة والحياد ، ومن يعدل إدا لم يعدل رسول الله عَلِيَّةِ ؟! .

وهذه الأقضية التي صدرت منه عَيْنِكُ هي الأنموذج المحتذى لكل قضاء بعده : ﴿ لَقَلْدُ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُوْلِ اللهِ أُسُوَةً حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ اللهِ تعالى اللهِ أَسُوق حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو الله وَالْيَوْمَ الله تعالى الآخِرَ وَذَكَرَ الله كَثِيْراً ﴾ (٢) ، حيث كان يستمد القضاء وغيره من الله تعالى بطريق الوحي بالكتاب والسنة وحي بطريق السنة _ إذ الكتاب والسنة وحي من الله تعالى . قال الله تعالى : ﴿ وَمَايَنْظِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُو إِلَّا وَحْيَ يُوحَى ﴾ أَو الوحي أن يحتكموا إليه ويسلموا بقضائه قال تعالى : ﴿ فَلَا يُوحِى) (٤) . وعلى المسلمين أن يحتكموا إليه ويسلموا بقضائه قال تعالى : ﴿ فَلَا يَجِدُوا فِي ٱلنَّفْسِهِمْ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي ٱلنَّفْسِهِمْ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي ٱلفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ (٥) .

⁽۱) رواه البخارى ومسلم - صحيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وفى كم يقطع ، فتح البارى ج ۱۲ ص ۹۷ . وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها .

صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۱۸۶ .

⁽۲) البخاری و مسلم - صحیح البخاری ، کتاب الحدود ، باب توبة السارق ، فتح الباری ح ۱۲ ص ۱۰۸ ، وصحیح مسلم ، کتاب الحدود ، باب النهی عن الشفاعة في الحدود .

صحیح مسلم بشرح النووی ج ۱۱ ص ۱۸۷ .

وسنن أبى داود ، كتاب الحدود ، باب فى القطع فى العارية إذا ححدت ج ٢ ص ٤٥١ .

⁽٣) سورة الأحزاب آية (٢١) .

⁽٤) سورة النجم آية (٣ ، ٤) .

⁽٥) سورة النساء آية (٦٥) .

وقد جمع رسول الله عليه بين السلطات الثلاث:

- ١ _ التشريعيــة .
- ٢ _ القضائيـة .
- ٣ _ التنفيذيـة .

كما كان يجمع إلى الولايات التي بيده من الإمامة والإفتاء القضاء ، وكان يرسل عنه نواباً إلى الجهات البعيدة ليقوموا بإدارة الأمور ، وتعليم الماس أحكام الإسلام وشرائعه وليقضوا بينهم فيما قد يقع من اختلاف ونزاع . فلم تكن ولاية القضاء مستقلة بذاتها عن الولاية العامة بل هي جزء منها حيث يقوم بها رسول الله عليه أو نوابه رضى الله عنهم أجمعين .

وكان قضاء رسول الله عَلَيْكُ يستند إلى طرق الإثبات التي سنها وشرعها من بينة وإقرار ويمين وقرعة وقسامة وغير ذلك . روت أم سلمة رضى الله تعالى عنها أنها قالت : « جاء رجلان يختصمان في مواريث بينهما قد دَرَسَتْ ليس بينهما بَيِّنَةً ، فقال رسول الله عَلَيْكُ : « إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُوْنَ إِلَى وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ولَعَلَ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجِّتِهِ مِنْ بَعْضَ ، وَإِنَّمَا أَقْضِى بَيْنَكُم عَلَى نَحْوِ مَاأَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ أَلْحَنُ بِحُجِّتِهِ مِنْ بَعْضَ ، وَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْمَةً مِنَ النَّالِ » . فبكى الرجلان مِنْ خَقِ أَخِيهِ شَيْئًا فَلاَ يَأْخُذُه ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْمَةً مِنَ النَّالِ » . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حقى لأخى ، فقال رسول الله عَنْ فَيْ الله عَنْ الله عَنْهُ الله عَنْ الله الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْهُ الله الله عَنْ الله الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَنْ الله الله عَنْ الله الله عَنْ الله الله عَلْ الله عَلْ الله الله عَلْ الله الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَنْ الله الله عَلْ الله عَلَا الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلَا الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَ

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وأبو داود .

صحیح البخاری ، کتاب الأحکام ، باب من قضی له بحق أحیه فلا یأخذه . فتح الباری جد ۱۳ ص ۱۷۲ .

صحبح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الباط . صحبح مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٥ .

سن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب في قضاء القاضي إذا أحطأ جـ ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن قضاء الرسول عين كان اجتهاداً لا وحياً (۱) والحق أن اجتهاد الرسول عين واجب الاتباع لأنه تشريع سواء أكان تطبيقاً لنص أم اجتهاداً ، لأنه لايقر على الخطأ ومرده إلى الوحى . فكان اجتهاده بمنزلة الوحى الثابت لا جدال فى ذلك ولا مراء ، كا استقر على دلك جمهور العلماء . والحديث الآنف الذكر محمول على تخويف المتخاصمين من الطمع فيما ليس هم فيه حق ، بدليل أن الخصمين بكيا تأثراً بموعظة الرسول عين لمما والوحى وتخويفه إياهما بالبار ، وليس المراد منه أن رسول الله عين يقر على خطأ والوحى ينزل عبيه (۲) كا أن فيه تعليماً لأمنه أن الحكم يكون على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ، ليصح الاقتداء به ، وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن .

يقول الدكتور عطية مشرفة : [ومعنى ذلك في اعتقادنا أن النبي عَيِّكُمْ كَانِتَ له صفتان في أحكامه .

الصفة الأولى : بوصفه مشرعاً .

الصفة الثانية : بوصفه قاضيماً .

فهو فى الأولى لايخطى ، وإن أخطأ رده الله إلى الصواب ، في حين أنه في الثانية مُعَرَّضٌ للخطأ ، فقد جاء في كتب السير (٣) أن النبي عليه السلام أراد في

⁽١) انظر القضاء في الإسلام لمحمد سلام مذكور ص ٢٢ ، والتراتيب الإدارية لمكتاني حـ ١ ص ٢٥٠ – ٢٥١ .

⁽۲) النووى على مسلم جـ ١٣ ص ٦ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

(٣) جاء في الروض الأنف للسهيلي جـ ٦ ص ٣١٥ مانصه: [وذكر مَاهَمَّ به السي عَلِيْتُهُ من مصالحة الأحزاب على ثلث تمر المدينة وفيه من الفقه جواز إعطاء المال لمعدو] .

الح . ولم يذكر السعدان - سعد بن معاذ وسعد بن عبادة - في القصة ، وكذلك ابن سعد في الطبقات جـ ٢ ص ٢٩ وقد ذكر القصة ابن جرير الطبرى في كتاب تاريخ الأمم والملوك حـ ٣ ص ٢٨ وموقف السعدين من تلك المصالحة .

بعض الحروب أن يعطى نصف ثمار نخيل المدينة لقبيلة من قبائل العرب حتى الايحاربوه مع قريش فلما سمع السعدان: سعد بن عبادة رئيس الخزرج، وسعد بن معاذ رئيس الأوس، قالا يارسول الله: هل ذلك بوحى من الله أم رأى رأيته؟ قال: (بَلْ رَأَيٌ رَأَيْتُهُ ، فقالا: لا وحقك لاتعطيهم نصف ثمره. فأحابهما الرسول إلى مارأيا ، (١).

ويظهر من قصة سعد بن معاذ وسعد بن عبادة أنه ليس فيها قضاء إذ لا يوجد فى القصة قضاء أصلا فليس هناك مدع ولا مدعى عليه ، وإنما هو مجرد رأى رآه رسول الله لإنهاء حالة الحرب مع الأحزاب ، ولكن السعدين رضى الله عنهما بدافع الغيرة والشهامة لم يرضيا لأنفسهما هذا فى الجاهلية ، كيف وقد أعزهما الله بالإسلام .

وقد ورد فى القضاء تسديد الله لنبيه عَلَيْكَة ، فإن كان صواباً أقر عليه ، وإن كان خطأ وُجّه ليعدل عنه ، روى الشعبى أن رسول الله عَلَيْكَة كان يقضى القضيه وينزل القرآن بعد ذلك بغير ماكان قضى به ، فيترك ماقضى به على حاله ، ويستقبل مانزل به القرآن (٢) فهذا طعمة بن أبيرق قد سرق درعاً ورمى به يهودياً ، وأخذت العصبية قوم طعمة فانتصروا له ، وشدوا إزار اليهودى ، وَهَمَّ الرسول أن يحكم عليه بما ثبت له من ظاهر البينة ، فأنزل الله : (إنَّا أُنْوَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً . وَاسْتَعْفِيرِ اللهُ إِنَّ اللهُ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً) (٢) . حينئذ حكم رسول الله عَلَيْهُ على طعمة الله إنَّ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلْ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

⁽١) القضاء في الإسلام ص ٨٠ .

⁽٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدى جـ ٤ ص ١٦٦ – ١٦٧ الطبعة الأولى لمؤسسة النور بالرياض .

⁽٣) سورة النساء آية (١٠٥ - ١٠٦) .

وبرأ اليهودى . ^(١)

قال ابن حجر: (وقد اختلف من أجاز للنبى أن يجتهد، هل يجوز عليه الخطأ في اجتهاده ؟ فاستدل من أجاز ذلك بهذه القصة – أى قصة داود وسليمان – وقد اتفق الفريقان على أنه لو اخطأ في اجتهاده لم يقر على الخطأ) (٢).

يرى بعض الناس (٣) أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم قد تركوا العمل ببعض أقضية الرسول عَرِيَّاتِيَّم ، وماذاك إلا لأن قضاءه عليه الصلاة والسلام ليس تشريعاً واجب الاتباع – فلهم أن يأخذوا به أو لا يأخذوا ، مستدلين :

ا - رد عمر حدیث فاطمة بنت قیس ، الذی أفاد أن رسول الله علیت میانید
 قضی بعدم استحقاقها للنفقة والسكنی لأن زوجها بت طلاقها . (٤)

 ⁽۱) تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ۱ ص ٥٥١ – ٥٥٥ طبع دار إحياء
 الكتب العربية بالقاهرة ، وتفسير القرطبي جـ ٩ ص ١٧٦ – ١٩٢ .

وسنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، باب ٥ رقم الحديث ٢٠٣٦ جـ ٥ ص ٢٤٦ – ٢٤٦ .

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱٤٧ – ۱٤٨ .

 ⁽٣) منهم الدكتور محمد النويهي في مقاله : (نحو ثورة في الفكر الديني) المنشور
 في محلة الآداب البيروتية عدد مايو سنة ١٩٧٠ م – انظر كتاب منهج عمر بن الحطاب
 في التشريع للدكتور محمد بلتاجي ص ١٨٦ .

وانظر كتاب تاريخ القضاء في الإسلام للدكتور أحمد عبد المنعم النهي ص ٣٠ .

⁽٤) رواه مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود .

صحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب المطلقة البائن لانفقة لها .

صحیح مسلم بشرح النووی جـ ١٠ ص ٩٤ – ٩٧ .

۲ – رد على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه حديث معقل بن سنان الأشجعى ، حين قضى ابن مسعود رضى الله عنه فى المفوضة ، التى مات عنها روحها بأن لها صداق مثلها من نسائها لا وكس ولا شطط (۱) ، فقال معقل : « قضيت فيها بقضاء رسول الله عليه في بروع بنت واشق الأشجعية » (۲) فرد على حديث معقل بن سنان .

والحق أن ذلك لم يكن ردًّا لقضاء رسول الله عَلَيْكُ وإنما لعدم وثوقهم بصحة ماروى بدليل قول عمر رضى الله تعالى عنه فى آخر القصة : « لَا نَتُرْكُ كِتَابَ الله وَسُنَّة نَبِيِّنا عَلِيْكُ لِقولِ امْرَأَةٍ لَائدُرى لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ » (٣).

وقد ترجم البخارى بهذا الخبر فقال: باب قصة فاطمة بنت قيس - في كتاب الطلاق
 فتح البارى جـ ٩ ص ٤٧٧ .

⁻ سنن الترمذي – كتاب الطلاق ، باب ماجاء في المطلقة ثلاثاً لاسكني لها ولانفقة جـ ٣ ص ٤٨٤ .

وسنن النسائى ، كتاب الطلاق ، باب الرخصة فى الطلاق الثلاث جـ ٦ ص ١٤٤ . وسنن أبى داود ، كتاب الطلاق ، باب فى نفقة المبتوتة جـ ١ ص ٥٣١ .

⁽١) لا وكس أي : لانقص ، ولاشطط : أي ولازيادة .

⁽٢) رواه الحاكم والترمذى وأبو داود والنسائى . المستدرك على الصحيحين للحاكم ، كتاب النكاح ، باب من تزوج ولم يفرض صداقاً جـ ٢ ص ١٨٠ ، سنن الترمذى - كتاب النكاح ، باب ماجاء فى الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قـل أن يفرض لها جـ ٣ ص ٤٥٠ ، وقال حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح .

وسنن أبى داود كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ، جـ ١ ص ٤٨٧ – ٤٨٨ .

وسنن النسائي – كتاب النكاح ، باب إباحة التزوج بغير صداق جـ ٦ ص ١٢١ . (٣) رواه مسلم ، صحيح مسلم – كتاب الطلاق ، باب المطلقة البائن لانفقة لها – صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٠ ص ١٠٤ .

فما روته يعارض ماتقرر لدى عمر رضى الله تعالى عنه من وجوب النفقة والسكنى للمطلقة مالم تنته عدتها استناداً لقوله تعالى : (يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ وَطَلَّقُوْهُمُّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا الله وَبَّكُمْ لَاتُخْرِجُوْهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخُرُجُنَ) (1) . فحرمانها من النفقة والسكنى يحتاج إلى دليل ، وهذا الدليل لم يوه أَحَدِّ سوى هذه المرأة ، مع توافر الصحابة الذين سمعوا من رسول الله عَيْنِيْ مِنْ لذلك قالت عائشة رضى الله تعالى عنها : (مَالِفَاطِمَةَ أَلَا تُتَّقِى الله ؟ يَعْنِيْ مِنْ لذلك قالت عائشة رضى الله تعالى عنها : (مَالِفَاطِمَةَ أَلَا تَتَّقِى الله ؟ يَعْنِيْ مِنْ قَوْلِهَا : لَاسُكُنَى وَلَائَفَقَةً) . (1)

فترك مافهم من الآية لحديث فاطمة بنت قيس يحتاج إلى تأكد من سماعها من رسول الله عليه وعلى هذا فعدم عمل عمر بما روته فاطمة بنت قيس لايرجع إلى أنه لم يعتبر تشريعاً يجب الأخذ به ، وإنما يرجع إلى عدم وثوقه بالراوى ، لاحتال نسيانه أو توهمه ، أو عدم دقته في السماع أو الفهم ، فكانت طريقة عمر رضى الله تعالى عنه التثبت من رواية الحديث ، وقد فعل هذا مع أبي موسى الأشعرى في حديث الاستقذان وطلب منه شاهداً على سماعه من رسول الله عليه . (٣)

وَعَلِيٌّ رَدُّ حديثَ مَغْقِلِ لنفس السبب بدليل قول الحكم بن عينة : « وأخبر عَلِيٌّ بقول ابن مسعود فقال : لَا تُصَدِّقُ الْاعْرَابَ عَلَىٰ رَسُولِ الله عَلِيْلِيَّةٍ » (٤) .

 ⁽١) سورة الطلاق آية (١) .

 ⁽۲) رواه البخاری صحیح البخاری – کتاب الطلاق ، باب قصة فاطمة بنت
 قیس – فتح الباری جه ۹ ص ٤٧٧ .

⁽٣) رواه البخاري ومسلم .

صحیح البخاری ، کتاب الاستئذان ، باب التسلیم والاستئذان ثلاثاً ، فتح الباری جـ ۱۱ ص ۲۲ – ۲۷ .

وصحیح مسلم - کتاب الآداب ، باب الاستئذان - صحیح مسلم بشرح النووی جـ ١٤ ص ١٣٠ – ١٣٥ .

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه - كتاب النكاح ، باب الذي يتروج فلايدخل ولايفرض حتى يموت جـ ٦ ص ٢٩٣ .

فصحابة رسول الله عَلَيْكَ لايرفضون قضاء ولا عملاً قام به رسول الله عَلَيْكَ ، ولايترددون في ذلك متى وثقوا بالراوى وصحت عندهم روايته . وفيما كتبه عمر رضى الله تعالى عمه لقضاته خير شاهد على ذلك ، ومن هذا كتابه لقاضيه شريح وفيه يقول : « إذَا حَضَرَكَ أُمْرٌ لَابُدُ مِنْهُ فَانْظُرْ مَافِي كِتَابِ اللهِ فَاقْضِ بِه ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِيْمَا قَضَىٰ بِهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِيْمَا قَضَىٰ بِهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِيْمَا قَضَىٰ بِهِ الصَّالِحُونَ وَأَيْمَةُ الْعَدْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَآنْتَ بِالْجِيَارِ ، فَإِنْ شِفْتَ أَنْ تَحْتَهِدَ اللهِ عَلَيْكَ ، وَإِنْ شِفْتَ أَنْ تَحْتَهِدَ وَالسَّلَام » وَإِنْ شِفْتَ أَنْ تُوَامِرَنِيْ ، وَلَا أَرَى مُوَّامَرَتَكَ إِيَّاكَ إِلَّا خَيْراً لَكَ وَالسَّلَام » (1) .

ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد يختلفون في تفسير قضاء الرسول عَلَيْهُ ، فيحمله بعضهم على أمرٍ لا يراه الآخر فيتوهم البعض أن ذلك ردًّا لقضاء الرسول عَلَيْهُ وإنما هو اجتهاد ونظر في فهم المراد منه .

أهم معالم القضاء في عهد رسول الله عليه :

حينا نعن النظر في دراسة وتحليل القضاء في عهد رسول الله عليه نجد أن مانقل إلينا من أقضية الرسول عليه تعتبر قليلة ، وهو يحكم دولة فيها عدة مدن والناس قريبو عهد بجاهلية تكثر فيها المنازعات والخصومات ، ولعل السبب في ذلك أن الإسلام حينا حل في قلوب المؤمنين نقلهم نقلة واسعة فنسوا خلافاتهم وأصبحوا أخوة في دين الله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيْعاً وَلاتَفَرَّقُوا

⁼ وقال الشوكانى: ٥ روى عن على أنه قال لَانَقْبَلُ قَوْلَ أَعْرَابِي بَوَّالِ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فِيْمَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ. ورد بأن ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح، ولو سلم ثبوته فلم يعرد بالحديث معقل المذكور، بل روى من طريق غيره ١. هـ نيل الأوطار، جـ٣ ص ١٩٥٠.

 ⁽١) أخمار القضاة لوكيع جـ ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ ، وأعلام الموقعين لاب القم
 جـ ١ ص ٩٠ ، والفقيه والمتفقه للبغدادى جـ ١ ص ١٩٩ ~ ٢٠٠ .

وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِعْوَاناً) (1) فكان وازع الإيمان قوياً ومراقبة الله والخوف منه مسيطرة على النفوس ، فكثيراً مايتقدم بعض الناس مقراً ومعترفاً بل مطالباً بإقامة الحد عليه من ذات نفسه دون أن يَدَّعِيَ عليه أحد . لذا قلت الخصومات في تلك الفترة وخف اعتداء الناس على بعضهم ذكر ابن حجر العسقلاني أن الإمام مالكاً روى عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه قال : و يُحْدَثُ لِلنَّاسِ مِنْ الأَقْضِيةِ بِقَدْرِ مَعْوَلُ اللهُ عَلِيْتُ فِيقَالِي مَنْ الْمُعْمِدِة اللهُ أنه إذا وقع بينهم شيء من الحصومة احتكموا إلى رسول الله عَلِيْتُ فيقضي بينهم . أو استفتوا أصحابه ووقفوا عند فتياهم . فالإسلام معاملة طيبة خلبت من دخل فيه إعجاباً ، وحركت قلوبهم رحمة وحناناً وملكت نفث في روع الناس آداباً عاليةً ساميةً ، وبعث فيهم أخلاقاً رفيعةً ، وهداهم إلى عليهم عواطفهم وقلوبهم ، وصدق الله العظيم : (لَوْ أَنْفَقْتَ مَافِيُ الأَرْضِ جَمِيْعاً عليهم عواطفهم وقلوبهم ، وصدق الله العظيم : (لَوْ أَنْفَقْتَ مَافِيُ الأَرْضِ جَمِيْعاً عليهم عواطفهم وقلوبهم ، وصدق الله العظيم : (لَوْ أَنْفَقْتَ مَافِيُ الأَرْضِ جَمِيْعاً عليه مَانِيَة مَنْ اللهُ عَرْيُزْ حَكِيْمٌ) (٣) .

ومن هذا نخرج بنتائج هامة كان لها أكبر الأثر في القضاء ألخصها فيما يلي :

1 - نزول القرآن الكريم الذي هو أساس الإسلام كله ، ومعين الشريعة الغراء ، ومرجع القضاء العادل ، فبهذا الكتاب يَدِينُ الناس ، وبشرائعه يتعاملون ، وإليه عند التنازع يحتكمون ، وبالحق الذي جاء به يؤمنون . وهو أساس القضاء وفيه القواعد الكلية والأمس العامة للأحكام ، فكان يتنزل على رسول الله عيسية يكشف له الحقائق ويأمره بالتصرف نحو الوقائع والحوادث . مما جعل كثيراً ممن يكشف له نفسه ويبطوى على مرض من النفاق يتخوف من نزول آيات تكشف عما في قلبه ومايجول في خاطره .

⁽١) سورة آل عمران آية (١٠٣) .

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱٤٤ .

⁽٣) سورة الأنفال آية (٦٣) .

٢ – وحود شخصية قضائية مثلى – هى شخصية الرسول عَيَّالَةً أول من قضى بكتاب الله . فكان الأسوة المعلمة للقضاة مدى الأجيال . حيث كان قضاؤه إما تطبيقاً لنص من كتاب الله أو سنة ، وإما اجتهاداً منه عليه السلام فى أمر لم يرد فيه نص . فمن الأول قضاؤه برجم ماعز لَمَّا أقر على نفسه بالزنا واستمر على الإقرار حتى تنفيذ الحكم ولم يرجع عنه – وكان ذلك الحكم منه عَنِيلَةً تطبيقا لنص ثبت بالسنة . ومن ذلك قضاؤه بقطع يد سارق رداء صفوان (١) . وكان ذلك تطبيقاً لآية : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ أَا فُعْلَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (١) .

أما قضاؤه بالاجتهاد فيما لم يرد فيه نص كا فى قضائه لفاطمة بنت قيس التى خاصمت زوجها إليه وقد طلقها البتة (٣) ، ومن ذلك قضاؤه فى تخيير الولد المميز بين أبيه وأمه (٤) . وهذا الاجتهاد أصبح تشريعاً يجب الاقتداء والعمل به لأنه أقر عليه عَلِيهِ عَلِيهِ .

⁽۱) رواه أبو داود ف سننه – كتاب الحدود ، باب فيمن سرق من حرز جـ ٢ ص ٤٥٠ .

⁽٢) سورة المائدة آية (٣٨) .

⁽٣) رواه مسلم : صحيح مسلم – كتاب الطلاق ، باب المطلقة البائن لانفقة لها .

صحیح مسلم بشرح النووی جه ۱۰ ص ۹۶ – ۹۷ .

⁽٤) رواه الترمذي وابن ماجه .

سنن الترمذى كتاب الأحكام ، باب ماجاء فى تخيير الغلام بين أبويه إذا افترقا حـ ٣ ص ٦٣٨ .

وقال حديث حسن صحيح .

وسنن ابن ماجه - كتاب الأحكام ، باب تخيير الصبى بين أبويه حديث رقم ٢٣٥١ جـ ٢ ص ٧٨٧ .

٣ - صدور أقضية من النبي عليه هي انموذج الأول للقضاء الإسلامي في أمته قال ابن القيم: ﴿ وقال أبو عبيد في كتاب القضاء : ثنا كثير بن هشام ، عن حعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه مايقضي به قضي به ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله عليه أن وجد فيها مايقضي به قضي به ، في كتاب الله نظر في سنة رسول الله عليه قضي فيه بقضاء ؟ فربما قام إليه القوم ، فيقولون : قضي فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سنها النبي عليه جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وكان عمر يفعل ذلك إذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل : هل كان أبو بكر قضي فيه بقضاء ، فإن كان لأبي بكر قضاء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس قاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس قاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به ، وإلا جَمَعَ علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضي به » . (١)

ومن هذا الأثر يتضع أن مسلك الصحابة رضوان الله عليهم جرى على الأخذ بقضاء رسول الله عليه ، واعتباره تشريعاً يجب الأخذ به فيما يقع من أحداث ومايعرض لهم من قضايا .

٤ - صدور أقوال وتوجيهات من الرسول عين في الشئون القضائية هي دستور القضاء والتقاضي ، رسم فيها صلوات الله وسلامه عليه لمن استقضاهم ولمن جاء بعدهم مايسلكه القاضي في الحكم في القضية ، من اتباع طرق الإثبات . والتماس حكم القضية في نصوص الكتاب والسنة ورسم كل مايجب أن يلتزمه القاضي عبد النظر في الدعوى وفي الحكم الذي يصدره في شأنها كما ورد في حديث على ومعاذ رضى الله تعالى عنهما حينما بعثهما للقضاء جاء في حديث على : ٥ فَإِذَا جَلسَ رضي الله تعالى عنهما حينما بعثهما للقضاء جاء في حديث على : ٥ فَإِذَا جَلسَ

 ⁽١) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٦٥ - ٦٦ .

بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَى تَسْمَعَ مِنَ الآخَرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الأُوَّلِ فَإِنَّهُ أَحْرَىٰ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ ﴾ (١)

وجاء في حديث معاذ : ﴿ كَيْفَ إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءً ؟ قال : أَضْفِي بِكِتَابِ الله قال : فَبِسُنَةِ رَسُولِ الله عَلَيْتِ ، فَال : فَبِسُنَةِ رَسُولِ الله عَلَيْتِ ، قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدُ فِي سُنَةِ رَسُولِ الله وَلَا فِي كِتَابِ الله ؟ قال : أَجْتَهِدُ رَأْيِي قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدُ فِي سُنَةِ رَسُولِ الله وَلَا فِي كِتَابِ الله ؟ قال : أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو ، فضرب رسول الله عَلَيْقِ صَدْرَة ، وقال : ﴿ الْحَمْدُ لله الّذِي وَفَقَ رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله ﴾ (٢) . فقيما يتعلق بالدعوى أوضح عليه الصلاة والسلام أن كل دعوى تحتاج إلى بينة تقوم بها الحجة على صدق صاحبها ، فإن لم يكن هناك بينة توجهت اليمين على المدعى عليه ثم أصبحت الدعوى كأن لم تكن ، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : ﴿ لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ الدعوى كأن لم تكن ، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : ﴿ لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ عِلَىٰ مَنْ أَلْكُو عَلَىٰ الْمُدَّعِي وَالْبَهِيْنُ عَلَىٰ مَنْ أَلْكُو ﴾ (٢) وقال للأشعت بن قيس حينا اختصم إليه مع آخر عَلَىٰ مَنْ أَلْكُو ﴾ (٢) وقال للأشعت بن قيس حينا اختصم إليه مع آخر

 ⁽۱) سنن أبى داود - كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء جـ ۲ ص ۲۷۰ .
 (۲) رواه أبو داود في سننه كتاب الأقضية ، باب اجتهاد الرأى في القضاء جـ ۲

س ۲۷۲ .

ورواه الترمذي في سننه ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ، جـ٣ ص ٦١٦ .

⁽٣) أخرجه البيهقى بإسناد صحيح – كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ١٠ ص ٣٥٣ .

ولكن ابن تيمية يقول في الفتاوى جـ ٣٥ ص ٣٩١ [ليس إساده في الصحة والشهرة مثل غيره] اهـ .

وقال الترمذى : [هذا حديث في إستاده مقال] ثم قال : [والعمل على هذا عمد أهل العلم من أصحاب النبي عليات وغيرهم : أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه] .

سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب ماجاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ٣ ص ٦٢٦ - ٦٢٧ .

ف عر : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » (١) وفي رواية « بَيَّنَتُكَ أَوْ يَمِينُهُ » (٢) .

وأوضح عليه الصلاة والسلام فيما أوضح من تنظيم شئون القضاء ضرورة سماع الخصمين أو الخصوم قبل الفصل فى النزاع ، ومن ذلك قوله لِعَلِي رضى الله تعالى عمه حينا ولاه قضاء اليمن : ﴿ فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِينَ عَلَى تَسْمَعَ الْآخَرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ حَتَى تَسْمَعَ الْآخَرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ ﴾ (٣) .

وأوضح رسول الله عَيْمَالِكُمْ أنه يجب على القاضى أن يسوى بين الخصمين ، فقد روت أم سلمة زوج النبى عَيْمَالِكُمْ أن رسول الله قال : ﴿ مَنِ ٱبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ ﴾ (٤) . وفي رواية أخرى ﴿ مَنِ ٱبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا يَرْفَعَنَّ صَوْتَهُ عَلَىٰ أَحَدِ مَالَا يَرْفَعُ عَلَىٰ الرَّخِرِ ﴾ (٥)

كما حذر عليه الصلاة والسلام من الجور في القضاء فقال: « إن

 ⁽۱) رواه البخارى : صحيح البحارى . كتاب الرهن ، باب إذا اختلف الراهن
 والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه . فتح البارى جـ ٥ ص ١٤٥ .

 ⁽٣) رواه البخارى: صحیح البخارى كتاب الأيمان والنذور باب قول الله تعالى:
 (إِنَّ الَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ الله وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيْلاً) فتح البارى جـ ١١ ص ٥٥٨ .

⁽٣) رواه أبو داود : سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء جـ ٢ ص ٢٧٠ ، والحلي جـ ١٠ ص ٩١٨ .

⁽٤) سنن الدارقطني - كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٥ ، وسنس المبهقي كتاب آداب القاضي باب إنصاف الخصمين في المدخل عليه والاستاع مهما حـ ١٠٥ ص ١٣٥ .

⁽٥) رواه الدارقطني : سنن الدارقطني – كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٠ ، وقال البيهقي : (هذا إسناد فيه ضعف) السنن الكبرى جـ ١٠ ص ١٣٥.

اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَالَمْ يَجُرْ فَإِذَا جَارَ تُبَرَّأً عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ * (١)

كَمَّا بِين رسول الله عَيِّكَ أَن القضاء منصب خطير يجب أن يتولاه من هو أحق به وأقدر عليه ، فهو ولاية من أعظم الولايات . وفي هذا الشأن يقول : « مَنْ وَلِنَى مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِيْنَ شَيْعاً فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَداً مُحَابَاةً فَعَلَيْه لَعْنَةُ الله ، لَا يَقْبَلُ الله مِنْهُ صَرُفاً وَلا عَدْلاً حَتَى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ » (٢) . وقال : « مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً مِنْ عِصَابَةٍ وَفِيْ تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَىٰ لِللهِ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ الله وَخَانَ رَسُولُهُ وَخَانَ الله وَخَانَ رَسُولُهُ وَخَانَ الله وَخَانَ رَسُولُهُ وَخَانَ الله وَخَانَ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَتَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهِ وَلَا اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللل

وحذر رسول الله عَلِيْكُم من أن يقضى القاضى وهو غضبان ، فقد روى عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه قال : قال رسول الله عَلِيْكُم : « لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْن وَهُوَ غَضْبَانٌ » (3) .

⁽١) أخرجه الحاكم في المستدرك – كتاب الأحكام ، باب إن الله مع القاضي مالم يجر جـ ٤ ص ٩٣ .

ورواه الترمذى بلفظ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِيْ مَالَمْ يَجُرْ ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّىٰ عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ ﴾ .

سنن الترمذى - كتاب الأحكام ، باب ماجاء فى الإمام العادل حـ ٣ ص ٦١٨ .
(٢) رواه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين - كتاب الأحكام باب الإمارة أمانة

وهي يوم القيامة خزى وندامة ، وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه جـ ٤ ص ٩٣ .

⁽٣) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين – كتاب الأحكام ، باب الإمارة أمامة وهي يوم القيامة خزى وندامة وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ج ٤ ص ٩٢ – ٩٣ .

⁽٤)رواه المخارى وأبو داو دو البيهقي و الدار قطني صحيح البخاري كتاب الأحكام ماب هل يقضى القاضي أو يفتي و هو غضبان - فتح الباري جـ ١٣٦ ص ١٣٦ .

وسن أبي داود - كتاب الأقضية ، باب القاضي يقضي و هو غضبان جـ ٢ ص ٢٧١ . والسنر الكبرى للبيهقي – كتاب آداب القاضي ، باب لا يقضي و هو غضبان حـ ١٠ ص ٥ ٠ ٠ .

وسنن الدارقطني - كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

وفي رواية : 8 لَا يَحْكُمُ الحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانٌ ؟ (١) كما حذر من الله عنه : القضاء حال الجوع والعطش ، فقد روى أبو سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه : أن رسول الله عَلَيْ قال : ﴿ لَا يَقَضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبْعَانُ رَيَّانُ ﴾ (١) . وماذلك إلا لأنه لايستطيع تحرى الحق في حال الغضب أو حال الجوع وما أشبهه ، ولذلك حذر الرسول القضاة من هذا وأمرهم بعدم الجلوس في مجس القضاء في مثل هذه الظروف . وحذر رسول الله القضاة من قُبُولِ الرشوة ، فقد روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه قال : ﴿ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَنه قال : ﴿ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي

٥ - إقرار قاعدة الاجتهاد في الشريعة عامة وفي القضاء خاصة عند فقد النص على حكم الحادثة في نصوص الكتاب والسنة . وهو ركن عظيم في الدين ، فلم يدع رسول الله عليه القضاة إلى أنفسهم ينشئون الأحكام كما يشاؤون ، بل أنمهم بقانون الله ونظام شريعة الإسلام ، وَبَيْنَ أن طريقهم في ذلك الرجوع

 ⁽۱) رواه الترمذى : سنن الترمذى - كتاب الأحكام ، باب ماجاء لايقضى
 القاضى وهو غضبان جـ ٣ ص ، ٦٣ . وقال هذا حديث حسن صحيح .

⁽۲) رواه البيهقي والدارقطني . السنن الكبرى آداب القاضي ، باب لايقضى القاضي إلا وهو شبعان ريان جـ ١٠ ص ١٠٦ وقال : (تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف) ا هـ .

وسنن الدارقطني ، كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٦ .

وقال حبيب الرحمن الأعظمى فى تحقيقه للمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية جـ ٣ ص ٢٤٨ قال البوصيرى : رواه البيهقى فى سننه قال الهيثمى : والطبرانى وفيه القاسم ابن عبد الله بن عمر وهو متروك كذاب (٤/ ١٩٥).

⁽٣) أخرَجه الترمذي وقال : الحديث حسن صحيح ، كتاب الأحكام ، باب ماجاء في الراشي والمرتشى في الحكم جـ ٣ ص ٦٢٢ ، ورواه أبو داود وابن ماجه عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو ، قال : « لعن رسول الله عليه الراشي والمرتشى » .

سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب فى كراهية الرشوة جـ ٢ ص ٢٧٠ وسنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب التغليظ فى الحيف والرشوة رقم الحديث ٢٣١٣ .

إلى كتاب الله أولاً ، فإن لم يجدوا فيه نصاً يتناول القضية لجأوا إلى السنة ، فإن لم يجدوا فيها حكم الحادثة عولوا على الاجتهاد في استخراج الحكم مما فهموه من عمومات الشريعة ونصوصها . وماروى عن توجيهات الرسول عينه لمعاذ بن حمل رضى الله تعالى عنه تبين ذلك غاية التبين . فلما بعث رسول الله عينه معاذ بن جمل إلى اليمن سأله : ﴿ كَيْفَ تَقْضِي إِنْ عَرَضَ لَكَ الْقَضَاءُ ؟ قال : أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ الله ؟ قَال : أَقْضِي بِسَنَة رَسُولِ الله ؟ قَال الْقضي بِسُنَة رَسُولِ الله ؟ قال : أَجْتَهِدُ رَأْبِي وَلا رَسُولِ الله إلى الله إلى الله عَيْنَ ذَلِكَ فِي سُنَةٍ رَسُولِ الله ؟ قال : أَجْتَهِدُ رَأْبِي وَلا رَسُولِ الله قال : الْحَمْدُ للهِ الله عَيْنَ وَلِي وَلا رَسُولِ الله لِما يُرْضِيْ الله وَرَسُولَهُ ﴾ (١)

7 - تولى عدد من القضاة القضاء على عهد رسول الله على مثل: عمر ابن الخطاب . وعلى بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل (٢) ، وأبو موسى الأشعرى ، وعمرو بن العاص ، وعتاب بن أسيد ، وفي اختيار الرسول على له لأن يكونوا قضاة بيان منه للصفات والشروط التي يجب توافرها في القاضى عند اختياره لهذا المنصب الجليل .

٧ - صدور أقضية من قضاة رسول الله عَلَيْتُهُ في الآفاق التي أرسلوا إليها ، وبعضها علم بها رسول الله وأقرهم عليها ، وفي تلك الأقضية التي صدرت عنهم ثروة عظيمة يستفيد منها القضاة ويستنبط منها الفقهاء

 ⁽۱) أخرجه أبو داود ، كتاب القضاء ، باب اجتهاد الرأى فى القضاء جـ ٢
 ص ٢٧٢ .

ورواه الترمذي في سننه ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقصى جـ ٣ ص ٦١٦ - ٦١٧ ، وقال عنه : [هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه وليس إساده عندي بمتصل } ا. هـ .

⁽٢) الاستيعاب لابن عبد البر جـ ٣ ص ٣٥٦ .

قواعد القضاء العامة ، فإقرار الرسول لها يجعلها داخلة في عموم السنة .

٨ وقد أوضح عليه الصلاة والسلام أن دين الإسلام سمح ، لايأبي علينا أن نفصل ونحكم بين أهل الكتاب في خصوماتهم إذا احتكموا إلينا وطلبوا القصاء بينهم ، كا قضى بنفسه عليه بينهم فيما عرضوا من قضاياهم . وكذلك أوفد أبا عبيدة بن الجراح مع نصاري نجران الذين قدموا على الرسول بالمدينة بعد الهجرة لما رغبوا إليه أن يشخص معهم ، رجلا من المسلمين يحكم بينهم فيما اختلفوا فيه من أمور تتعلق بشئون دنياهم وأموالهم فقال لهم عليه الصلاة والسلام : 3 لأَبْعَنَنَ - يَعْنِي عَلَيْكُمْ - أَمِيناً حَقَّ أَمِينٌ ، فَأَشْرَفَ أَصْحَابُهُ ،

وضع رسول الله عليقة قاعدة عظيمة يسرت القضاء ، وجعلته فى متناول عامة الناس قبل خاصتهم . فلم يعد متعسراً وهى : فصل القضاء عن الولاية العامة .

فعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فهم هذا المغزى من عمل رسول الله عَلَيْتُهُ من بعض أصحابه أن يقضى الله عَلَيْتُهُ من بعض أصحابه أن يقضى بين الخصوم فى حضرته ليدربهم على القضاء ، كما فعل مع عمرو بن العاص (٢) ومعقل بن يسار قال : أمرنى رسول الله

 ⁽۱) رواه البخاری من حدیث حذیفة رضی الله تعالی عنه ، صحیح البخاری
 کتاب فضائل الصحابة باب مناقب ألى عبیدة بن الجراح – فتح الباری جر ۷ ص ۹۳ .

 ⁽۲) رواه الحاكم والدارقطنى . المستدرك كتاب الأحكام جـ ٤ ص ٨٨ ، وسنن الدارقطنى جـ ٤ ص ٢٠٣ .

⁽٣) رواه الحاكم المستدرك على الصحيحين للحاكم كتاب معرفة الصحابة باب ذكر معقل بن يسار جـ ٣ ص ٥٧٧ .

عَلِيْكُ ، أَن أَقضى ، وقال : ﴿ فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مَعَ الْقَاضِي مَالَمْ يَحُفْ عَمُداً » (١) وكذا قال لعقبة بن عامر في خصمين جاءاه : اقْضِ بَيْنَهُمَا » (١)

كا كان هناك قضاة معروفون في عهده - في المدينة ، يقضون بين الناس . روى القاضى وكيع قال : وحدثنا عبد الله بن أبي الدنيا ، قال : حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنى ابن أبي زائدة ، عن مجالد عن الشعبى ، قال القصاة أربعة ؛ عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبو موسى ، أخبرنا الرمادى : قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن قتادة قال : كان القضاة أصحاب محمد ستة : عمر ، وعلى ، وأبى بن كعب ، وابن مسعود ، وأبو موسى ، وذكر زيد بن ثابت - وفي هذا خلاف - فأخبرني أحمد بن أبي خيثمة عن مصعب الزبيرى ، عن مالك بن أنس ، عن الزهرى أن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض (٣) حتى كانت الفتنة فاستقضى معاوية » (٤) .

وأخرج الطبراني عن مسروق قال : كان أصحاب القضاء على عهد رسول الله عَلَيْهُ ستة : عمر ، وعلياً ، وعبد الله بن مسعود ، وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبا موسى الأشعرى » (٥٠) .

بهذا النهج الذي رسمه رسول الله عَلَيْهِ أصبح سبيل العدل واضح المعالم ، وفق ماقررته الشريعة من أصول ، وماجاءت به من أحكام وماأمرت بالتزامه

 ⁽۱) رواه الحاكم المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر
 معقل بن يسار المزنى جـ ٣ ص ٥٧٧ .

⁽٢) أخرجه الدارقطني في سننه . كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٣٠٣ .

 ⁽٣) فى طبقات بن سعد : أوَّلُ مَنِ اسْتَقْضَى القُضَاةَ فِى الأَمْصَارِ عُمَرٌ ، وسأفصل القول فى الفصل الأول من الباب الأول بإذن الله تعالى .

⁽٤) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ – ١٠٥ .

وتطبيقه ، مما لامجال للرأى فيه ، ولايتغير بتغير الأزمان والحكام ، وذلث كالنصوص الواردة فى بعض العقوبات المقدرة من الشارع الحكيم فإنها تنفذ كا حاءت متى شت الجرم واستحقت العقوبة ، لأن الشارع قد كفى الناس فى شأبها مؤونة التقدير ، وأزال عنهم كلفة التفكير فى الكشف عنها ، والبحث عن مقدارها ، وفى هذا يقول الإمالم ابن القيم : « وكان من المعلوم أن الناس لو وكلوا إلى عقولهم فى معرفة ذلك وترتيب كل عقوبة على مايناسبها من الجناية جنساً ووصفاً وقدراً لذهبت بهم الآراء كل مذهب ، وتشعبت بهم الطرق كل مشعب ، ولعظم الاختلاف واشتد الخطب ، فكفاهم أرحم الراحمين ، وأحكم الحاكمين مؤونة ذلك ، وأزال عنهم كلفته ، وتولى بحكمته وعلمه ورحمته تقديره ، نوعاً وقدراً ورتب غلى جناية مايناسبها من العقوبة ويليق بها من النكال » (۱)

أمام هذا التنظيم العظيم الذى أرسى رسول الله على قواعده فى أمر القضاء وجد العدل طريقه ممهداً فى المجتمع الإسلامى ، وأقام دستوره بهدى الدين ونهج الرسالة ولم يعد هناك فى هذا المجتمع من يخاف ضياع حقه أو المطالبة به خشية ظالم أو باغ ، كما لم يعد هناك محال لمن يتبرم بقضاء الإسلام أو يكابر فى الرضوخ لحكمه .

القضاء في عهد أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه :

التهى عهد النبوة بوفاة رسول الله عَلَيْكُ سنة عشر من الهجرة ، وقد أكمل الله به الدين وأتم به النعمة على المؤمنين ، وقام رسول الله عَيْكَ بتبليغ رسالة ربه خير قيام وأدى الأمانة ، وبين الدين ونفّذ الأحكام . مؤيداً بالوحى والتسديد من الله العلى الحكيم . فكان عهده القدوة الهادية والأسوة الحسنة لمن أتى بعده من الخلفاء والحكام والمصلحين .

⁽١) أعلام الموقعين جـ ٢ ص ٨٢ -- ٨٣ .

وقام الحلفاء الراشدون من بعده عَرِين فيام ، فجاهدوا في الله حق حهاده ، وحموا حوزة الدين ، كيف لا وقد تخرجوا في مدرسة النبوة . وتربوا على يدى الرسول الكريم رضى الله عنهم وأرضاهم ، فكانوا مثالا يحتذى في تطبيق الإسلام على أنفسهم قبل غيرهم ، وحملوا الراية واجتهدوا في الحكم بير الباس وفض المنارعات بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله عَرَيْنَ ، ومالم يجدوا فيه نصا استنبطوا من عمومات البصوص أحكامه ، فأعطوا لكل واقعة حكمها استباداً إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم واجتهادهم الأمين ، المستنبر بصحبة رسول الله عَرَيْنَهُ .

وقد شهد لهم رسول الله عُرِيَّ بالخير والفضل على من سواهم من المسلمين ، ونبه على موقعهم من المعرفة بالدين ، والاهتداء بشرع الله فقال عَيْنَ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » (١) وقال أيضا : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةَ الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِى عَضُّوا عَيْهَا بالنَّوَاجِذِ » (١) .

⁽۱) رواه البخاری ومسلم - صحیح البخاری . کتاب فضائل أصحاب انبی متاب الله الأول - فتح الباری - جه ۷ ص ۳ ، وصحیح مسلم ، کتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ثم الذین یلونهم .

صحیح مسلم بشرح النووی جا ۱۹ ص ۸۹ .

 ⁽۲) حزء من حديث العرباض بن سارية السلمى رواه أبو داود والنرمذى وابن
 ماجه – سنن أبى داود ، كتاب السنة ، باب لزوم السنة جـ ۲ ص ٥٠٦ .

وسنن الترمذى – كتاب العلم ، باب ماجاء فى الأخذ بالسنة واجتـاب البدع جـ • ص ٤٤ وقال حديث حسن صحيح .

وسنن ابن ماجه ، المقدمة ، باب اثباع سنة رسول الله جـ ١ ص ١٥ – ١٦ .

ومن قبل ذلك أثنى الله عليهم فقال : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ المُقَرَّبُونَ ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ، ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ ، وَقَلِيلٌ مِنَ الآخِرِيْنَ ﴾ (١)

ونه عليه الصلاة والسلام بالخصوص إلى قدر أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عهما ، حيث قال : « اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، (٧) وكان لحؤلاء الخلفاء الراشدين من شرف الصحبة ، وفضل التقوى ، وكال الفهم والمعرفة ، وصدق العزم فى تنفيذ الشريعة ، وإقامة العدل بين الرعية جميعاً ، وأخذ أنفسهم والناس بالحق حلوه ومره ماجعل عهدهم بحق أفضل العهود بعد عهد رسول الله عمله ، كا كان أسوة لمن بعدهم من الأجيال .

خطة أبي بكر ومنهجه في القضاء :

كانت مدة خلافة أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه قصيرة لم تتجاوز سنتين وثلاثة أشهر وبعض أيام ١٠ – ١٣ هـ وانشغل بالحروب والقضاء على الفتنة التي أشعل نارها المرتدون من بعض القبائل بعد وفاة رسول الله عليات ممن هم حديثو عهد بإسلام ولم يتفقهوا بالإسلام ويفهموه حق الفهم ، إذ شقوا عصا الطاعة وظنوا أنهم في حل من أحكام الإسلام ولاعهد بينهم وبين أبي بكر ولا ذمة . كما صور ذلك الحطيئة في تمرده على طاعة أبي بكر مع من تمرد إذ قال : أطعنا رَسُولَ الله إذ كَانَ بَيْنَنَا فَيَالَهُهَنَا مَابَالُ دِينَ أَبِي بَكْرٍ (٢)

⁽١) سورة الواقعة آية (١٠ – ١٤) .

 ⁽۲) رواه الترمذی فی سننه ، کتاب المناقب ، رقم الباب ۱۹ جـ ۵ ص ۲۰۹
 وقال حدیث حسن .

ورواه ابن ماجه فى سننه ، المقدمة ، باب فى فضائل أصحاب رسول الله عَلِيْكُمُ جـ ١ ص ٣٧ .

 ⁽۳) دیوان الحطیئة ص ۳۲۹ تحقیق نعمان أمین طه ، طبع مصطفی البایی الحسی
 سنة ۱۳۷۸ هـ ۱۹۵۸ م من قصیدته :

أَلَا كُلُ أَرْمِاجٍ قِصَارٍ أَذِلَّةٍ فِدَاءٌ لأَرْمَاحِ رُكِزْنَ عَلَى الغِمْر

وكان عهد أبى بكر رضى الله تعالى عنه امتداداً لزمن النبى عَلَيْكُم ، فلم يحدث تغييراً كبيراً في القضاء . وسأذكر أهم ملامح القضاء في عهده فيما يلى :

۱ – كان يباشر بنفسه القضاء بين الناس فى المدينة وولاته يباشرونه فى الأمصار ، فيقضون بين الناس فى خصوماتهم ، فقد كان الولاة هم القضاة فى أماكن عملهم ، وكان القضاء جزءاً من سلطتهم واختصاصهم ، لأن أعباءهم لم تكن بالكثرة التى تحول بينهم وبين القضاء .

٢ - فصل القضاء عن الولاية العامة ، حيث ولى عمر بن الخطاب القضاء في المدينة ، بينا في الأمصار تركها على ماكانت عليه في عهد رسول الله على المينة على المينة على المينة في عهد رسول الله على على المينة العامة . روى عطاء بن السائب عن محارب بن دثار قال : لما استخلف أبو بكر قال لعمر ولأبي عبيدة بن الجراح : إنه لابد لى من أعوان فقال له عمر : أنا أكفيك القضاء ، وقال أبو عبيدة : وأنا أكفيك بيت المال (١) . ولم أقف على رواية أخرى تفيد أنه رضى الله عنه ولى القضاء في المدينة غير عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كما أنه لاتعارض بين توليه القضاء بنفسه وتوليته لعمر ، لأن الخليفة هو صاحب الولاية العامة والقضاء من اختصاصه ، له أن يسنده إلى غيره وإذا قضى مع إسناده لغيره يكون استعمل بعض اختصاصه وصلاحياته .

٣ - أقر عمال رسول الله عَلَيْكُ في أعمالهم التي كانوا يقومون بها ، وطلب من كبار الصحابة وفقهائهم أن يعينوه على ماتولاه وماتحمله من خدمة الرعية والقيام على مصالحها وشئونها روى الطبرى قال سفيان وذكره عن مسعر : لما ولى أبو بكر قال له أبو عبيدة : أَنَا أَكْفِيكَ بَيْتَ الْمَالِ ،

⁽١) أخبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ١٠٤ ، وتاريخ الأمم والملوك للطبرى جـ ٤ ص ٥٠ .

وقال عُمَرُ : أَنَا أَكْفِيكَ الْقَضَاءَ ، فمكث سنة لايأتيه رجلان (١) .

أشاع العدل والإنصاف بين الناس مما نتج عنه قلة الخصومات والمنارعات ، وقد أعلن سياسته التي سينتهجها وخطته التي سيسير عليها في إدارة الأمور ، أعلنها يوم أن بويع بالخلافة بعد وفاة رسول الله عليه ، حيث حطب الناس خطبة قصيرة قليلة الكلمات لكنها كثيرة المعاني والمقاصد والأهداف. خطبة تضمنت أموراً أساسية في العدل هي أسسه وقواعده وصدقها بالعمل والتنفيذ ، يقول : ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسَّتُ بِخَيْرُكُمْ ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِيتُونِي وَإِنْ أَسَأْتُ فَقَوَّمُونِي ، الصَّدْقُ أَمَانَةٌ ، والْكَذِبُ خِيَانَةٌ ، والضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِندِي حَنَّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ الله ، والْقَويُّ مِنْكُم صَعِيْفٌ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ إِنْ شَاءَ الله ، لَايَدَعُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَهَادَ فِي سَبِيْلِ الله ، فَإِنَّهُ لَايَدَعُهُ قَوْمٌ إِلَّا ضَرَبَهُمُ الله بالذُّلُ ، وَلَاتشِيمُ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْم إِلَّا عَمَّهُم اللَّهُ بِالْبَلَاءِ ، أَطِيْعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ وَرَسَوُّلُهُ ، فَإِذَا عَصَيْتُ الله وَرَسُولُهُ فَلَا طَاعَةً لِي عَلَيْكُمْ ، قُومُوا إلىٰ صَلَاتِكُمْ رَحِمَكُمُ اللهُ » (٢) وكان رضي الله تعالى عنه يراقب عماله ويعلن للناس أنه سيقتص من الظلمة . ذكر ابن سعد في قصة عُمْرَةِ أبي بكر بعد موت النبي عَلَيْكُمُ أنه بعد أن أنهي عمرته جلس قريباً

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٥٠ عند ذكر أسماء قضاة أبى بكر وكتابه وعماله على الصدقات . وفي إحدى رواياته لها يدل : لايأتيه رجلان ، (لم يتقدم إليه أحد) . ووكيع في أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ . ومعنى لايأتيه رجلان : ليس ذلك من هيبة سلطان القضاء وحسب ، بل ومن قوة سلطان الإسلام على النفوس المؤممة به .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبرى جـ ٣ ص ٢٠٣ .

من دار الندوة فقال : ﴿ هَلْ مِنْ أَحَدٍ يَتَشَكَّىٰ مِنْ ظَلَامَةٍ أَوْ يَطْلُبُ حَقًا ﴾ . فَمَا أَتَاه أَحد وأثنى الناس على واليهم خيراً (١) .

كا أن من أسباب قلة القضايا في عهد أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه هو مايتمتع به عامة المسلمين من قوة في الإيمان ومراقبة الله تعالى ، وانشعالهم بالحياة الآخرة عن الحياة الدنيا ، حيث ينظرون إلى الدنيا على أنها طريق و ممر إلى الآخرة . فالدنيا ليست الهدف والغاية ، وإنما الهدف والغاية هو رضوان الله تعالى والفوز بجبات النعيم (وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) (٢) .

٥ – وكان أبو بكر رضى الله عنه أحيانا يقضى بنفسه وأحياناً أخرى يشرك معه فى القضية والبحث جماعة من أجلة الصحابة وفقهائهم رضوان الله عليهم (٣). وهذا يدل بأنه لا مانع من أن ينظر فى القضية الواحدة عدة قضاة . يتدارسونها لاستخراج حكم لها بعد إعمال الرأى والفكر واستعراض النصوص لفهمها وتطبيقها على الواقعة .

7 - اتبع الطريقة المثلى لاستنباط الأحكام وتطبيقها على الوقائع ، حيث كان يبحث عن حكم الواقعة في كتاب الله . فإن لم يجد طلبها في السنة ، وإلا سلك فيها طريق الشورى والمدارسة مع كبار علماء الصحابة وفقهائهم علهم سمعوا مايشابه حكم هذه الواقعة من رسول الله عليته ، أو يستنتجوا حكمها من مفهوم آية من كتاب الله أو حديث من سنة رسول الله ، حتى لاتتعطل مصالح المسلمين إذ الحوادث والوقائع تتجدد في كل زمان ومكان ، ولايعقل أن تص الأدلة

⁽۱) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ١٨٧.

⁽٢) سورة العنكبوت آية (٦٤) .

 ⁽٣) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٢ ص ٣٥٠ ، وأخبار القضاة حـ ١
 ص ١٠٢ .

الشرعية على جميع الجزئيات والفروع. وإنما جعل الشارع الحكيم للعلماء الاجتهاد عند الحاجة في تطبيق النصوص والتماس الأحكام منها.

روى ابن سعد بسنده قال : [عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنَّ أبا بكر الصديق كان إذا نزل به أُمَّر يريد فيه مشاورة أهل الرأى وأهل الفقه دَعَا رجالا من المهاجرين والأنصار . دعا عمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل ، وأبى بن كعب وزيد بن ثابت ، وكل هؤلاء ، كان يفتى فى خلافة أبى بكر ، وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء ، فمضى أبو بكر على ذلك ، ثم ولي عمر فكان يدعو هؤلاء النفر ، وكانت الفتوى تصير وهو خليفة إلى عثمان ، وأبى ، وزيد] (1) .

ومن أجل ذلك فإنه رضى الله تعالى عنه سلك فى القضاء نهجاً التزم به والزم به ولاته ، ويتضح لنا هذا النهج فيما ذكره ابن القيم قال : [وقال أبو عبيد فى كتاب القضاء : ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر فى كتاب الله تعالى فإن وَجَد فيه مايقضى به قضى به ، وإن لم يجد فى كتاب الله نظر فى سُنَّة رسول الله عَلِيْ ، فَإِنْ وَجَدَ فيها مايقضى به قضى به ، فإن أعْيَاهُ سَأَلَ الناس : هَلْ عَلِمْتُمُ أَنْ رَسُولَ الله عَلِيْ الله عَلَيْ الله القوم ، فيقولون : قضى فيه بكذا وكذا ، فإن لم يجد سنة سنها النبى عَلَيْ جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به] (٢)

وفى هذا المسلك الذى اختطه أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه تطبيق للشورى فى القضاء عند الحاجة ، وعلى هذه الحطة الراشدة التي سنها أبو بكر فى القضاء سار الخلفاء من بعده بل وقد كانت هذه الحطة أصلاً فى منهج القضاء

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ۲ ص ٣٥٠ .

 ⁽٢) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٦٥ ـ ٦٦ . ورواه الدارمي في سننه ــ باب الفتيا وما فيه من
 الشدة جـ ١ ص ٥٨ .

الشورى الأندلسي في المغرب تميز بها عن القضاء في المشرق ، وقد حفلت كتب تاريخ القضاة في المغرب بوصف كثير منهم بأنه كان من المشاورين - بفتح الواو - أو بأنه شوور في القضاء ، أو كان يشاور في القضاء ، أو طلب إلى الشورى فألى .

وأسست دار في القرن الثالث في قرطبة لشورى القضاء . وهكذا نشأ عن هذه الخطة الراشدة أفضل نظام وأكثره بركة وخيراً على البلاد والعباد .

يقول محمود بن محمد عرنوس القاضى بمحاكم مصر الشرعية المتوفى سنة المعرف الشرعية المتوفى سنة المعرف في المعرف الشورى أن الإنسان مهما عظم قدره فهو عرضة للخطأ في كثير فلذلك عنى العلماء بوضع نظام يكفل للقاضى عدم الوقوع في الخطأ في كثير من الأحكام . وقد كانت دولة الأمويين بالأندلس تحتم على القضاة أن يعملوا بما تراه دار الشورى ، وأسست داراً في القرن الثالث في قرطبة لشورى القضاء أعضاؤها من أجلة العلماء يرجع إليهم في تقرير الأحكام إلى أن قال :

وقد كان على بن يوسف بن تاشفين إذا وَلَّى أَحَداً من قضاته كان فيما يعهد إليه أن لايقطع أمراً ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولاكبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء) (١)

وخلاصة القول: إن مصادر القضاء في عهد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ثلاثة: الكتاب، السنة، الإجماع - المعتمد على الكتاب والسنة.

وكان رضى الله تعالى عنه يكره القول بالرأى وينفر منه . روى عنه أنه قال : ﴿ أَيُّ أَرْضِ تُقِلَّنِي وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلَّنِي ، إِنْ قُلْتُ فِيْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ الله بِرَأْي أَوْبِمَا لَا أَعْلَمُ ﴾ (٦) ونقل عن ابن سيرين : قال : ﴿ لَمْ يكن أحد أهيب بما لايعلم

 ⁽١) تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٣٦ طبع بالمطبعة المصرية الأهلية الحديثة بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٤ م .

⁽٢) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٥٧ .

من أبي بكر رضي الله عنه ۽ ^(١)

وكان رضى الله تعالى عنه يخشى من الخطأ فى الاجتهاد أن لايصادف حكماً للمسألة المتنازع فيها . كما روى ابن سيرين قال : نزلت بأبى بكر قضية فلم يحد في كتاب الله منها أصلا ولا فى السنة أثراً فاجتهد برأيه ثم قال : (هَذَا رَأْيِيْ فَإِنْ يَكُنْ حَطاً فَمِتَى وَأَسْتَغْفِرُ الله) (٢ وهذا منه لأنه لايريد أن يَكُنْ صواباً فَمِنَ اللهِ وَإِنْ يَكُنْ خَطاً فَمِتَى وَأَسْتَغْفِرُ الله) (٢ وهذا منه لأنه لايريد أن يتهاون فى هذا الأمر كى لايكون ذلك حافزاً للبعض على الولوج فى باب الرأى والاعتهاد عليه دون متابعة لكتاب الله وسنة رسوله عَلَيْكُ والبحث فيهما عن حكم الواقعة والقضية .

قضاة أبي بكر:

سبق أن ذكرت أن أبا بكر رضى الله تعالى عنه لم يفصل القضاء عن الولاية العامة خارج المدينة وإنما كان الولاة هم الذين يتولون القضاء بين الناس فى خصوماتهم وقد ذكر الطبرى وغيره (٢٠) ولاة أبى بكر . أذكرهم وأماكن ولايتهم فيما يلى :

١ - عَتَابُ بن أُسَيْد والى مكة . وقد كان ولاه النبى عَيْقِالَة بعد فتحها ،
 فَأَقَرُّهُ أبو بكر عليها .

٢ - عُثْمَانُ بن أبى العاص . والى الطائف أقره أبو بكر على ولايتها ، وكان والياً عليها من قبل الرسول عُرِيْتِهِ .

٣ – أَبُو مُوسَىٰ الأَشْعَرِي . والى زبيد وَرِمَعْ من أرض اليمن .

٤ - مُعَاذُ بن جَبَل - والى الجند من أرض اليمن .

⁽¹⁾ أعلام الموقعين لابن القيم جد ١ ص ٥٧.

⁽٢) أعلام الموقعين لابن القيم جد ١ ص ٥٧ .

 ⁽٣) تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٥٠ ٥١ ، وتاريخ الأمم الإسلامية للخضرى جـ ١
 ص ١٩٥٥ طبع التجارية سنة ١٩٦٩ م .

المُهَاحِرُ بن أُبِي أُمَيَّةَ والى صنعاء وكان قد فتحها بعد ردة أهلها
 فأقره عليها .

٦ - زَيَادُ بن لِبيدُ الأنصاري - والي حضرموت.

٧ - يَعْلَىٰ بن أُمَيَّة - والى خولان .

٨ - جَرِيْرُ بن عَبْدِ الله الْبُجَلِي - والي نجران .

٩ - عَبْدُ الله بن ثَوْر - أحد بني الغوث - والي جَرَشُ .

١٠ - العَلَاءُ بن الحَضْرَمِيّ - والى البحرين .

١١ - عِيَاضٌ بن غَنَمُ الفِهْري - والى دومة الجندل .

مصادر القضاء في عهد أبي بكر الصديق:

أجمل مصادر القضاء في عهد أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه (١) فأقول :

۱ – القرآن الكريم ، فإن وجد فيه نصاً فى حكم الواقعة قضى به . وكان الصديق رضى الله تعالى عنه هو الذى قام بجمع القرآن من الصدور وكتابته فى مصحف واحد حفظاً له من الضياع والاختلاف . وهذا حدث بالغ الأهمية فى تاريخ القضاء الإسلامي بل وتاريخ الإسلام كله .

۲ – السنة النبوية الشريفة . هي المصدر الثاني من مصادر التشريع والقضاء جزء منه وقد كانت السنة شائعة بين الصحابة ، يحفظونها ويتناقلونها فيما بينهم فلايفوت على جميعهم منها شيء ، وقد أحاطوها بعنايتهم وروايتهم لها ، وعملوا بما فهموه من دلالتها وتوجيهاتها ، ولاشك أن أصحاب رسول الله عليه كانوا أفقه الناس وأعلمهم بسنة نبيهم وأوعاهم لها ، وكانوا متوافرين ، وخاصة في عهد أبي بكر الصديق ، وكان القاضي في كل بلد أعلم من فيها بالسنة أو من أعلمهم

⁽١) تاريخ الأمم الإسلامية للخضرى جـ ٢ ص ٨٨ طبع التجارية سنة ١٩٦٩ م .

بها ، لأنه يبعث قاضياً ومعلماً . وكان هذا العلم بالسنة ومراميها وأقضية رسول الله على الله على الله على الله العلم بالقرآن معيناً ثرًّا لاينضب في إمداد القضاة بالأقضية الحكيمة الفاصلة العادلة .

٣ - الإجماع . وذلك باستشارة رؤوس الناس وخيارهم إذا لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسوله عليها مايقضى به ، فإذا أجمعوا على شيء قضى به .

٤ – الاجتهاد بالرأى فى فهم النصوص وعموماتها ومدلولاتها . وذلك إذا لم يجدوا نصاً فى الحادثة المعروضة ولم يجمعوا على شيء فى حكمها ، فلا مندوحة عن الاجتهاد وهو آخر مايلجاً إليه القاضى إذ لم يعد أمامه بعد ذلك إلا التعويل عليه أو ترك الخصومة بلا فصل ولا قضاء ، وهذا أكثر ضرراً من ترك الاجتهاد ، لذلك كان يجتهد ويقول : هَذَا رَأْيِي فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنَ اللهِ . وَإِنْ يَكُنْ خَطاً فَمِنَى وَأَسْتَغْفِرُ اللهِ . وَإِنْ يَكُنْ خَطاً فَمِنَى اللهِ . وَإِنْ يَكُنْ خَطاً فَمِنَى وَأُسْتَغْفِرُ اللهِ .

والاجتهاد لايعنى أن القضأة فى الإسلام كانوا موكولين إلى رأيهم الخاص ولايتقيدون بالكتاب والسنة فهذا لم يحدث بالمرة ، ولم تجر به سابقة فى جميع أطوار القضاء الإسلامي ومراحله (۱) . صحيح أن الاجتهاد بالرأى لم توضع أصوله الاصطلاحية وقواعده فى عهد أبى بكر الصديق . لكن كانوا قادرين على الاستنباط السليم من النصوص بالسليقة ، لأن أدوات الاجتهاد كانت متوفرة فى أنفسهم ومتركزة فى فطرهم ، حيث تكونت من صحبتهم لرسول الله عليه وحفظ كتاب ربهم وسنة رسولهم ودلالتهما وقواعدها العامة .

نماذج من أقضية أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه :

١ - روى وكيع أن من القضايا التي وقعت في عهد أبي بكر رضى الله تعالى عنه مانقل عن ابن ماجدة السهمى قال : قاتلت رجلا فقطعت بعض أذنه . فقدم أبو بكر حاجاً فرفع شأننا إليه فقال لعمر : انظر هل بلغ أن يقتص

⁽١) تاريخ الأمم الإسلامية للخضرى جـ ٢ ص ٨٨ طبع التجارية ١٩٦٩ م .

منه ؟ قال : نعم عَلَىَّ بالحجام (١) .

٢ قضاؤه في الجد وجعله بمنزلة الأب يرث جميع المال عند عدم الولد وولد الابن ، ولايشاركه فيه إخوة المتوفى وأخواته بشيء من الميراث ، روى البخارى أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير قالوا : الجد أب (٢)

 $^{(r)}$. قضاؤه في الجدة وإعطاؤه لها السدس $^{(r)}$

(١) أحبار القضاة جـ ١ ص ١٠٢ . ورواه أبو داود في سننه في كتاب الإحارة ، باب الصنائع ، جـ ٢ ص ٢٤٠ .

 ⁽۲) صحیح البخاری . کتاب الفرائض ، باب میراث الجد مع الأب والإخوة .
 فتح الباری جد ۱۲ ص ۱۸ .

⁽٣) رواه الترمذى - سنن الترمذى ، كتاب الفرائض ، باب ماجاء في ميراث الجدة . جد ٤ ص ٤١٩ .

المحث الرابع

عمر بن الخطاب

وشخصيته المتميزة ، وماعاصر عهده من ظروف سياسية واجتماعية

٠٤ ق هـ ــ ٢٣ هـ

215 _ 215 g

لسيسله :

هو الصحابى الجليل عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب بن لؤى بن غالب ، يجتمع مع النبى عليه في كعب ، وعدد مابينهما من الآباء إلى كعب متفاوت بواحد ، فبين النبى عليه وكعب سبعة آباء وبين عمر وبين كعب ثمانية .

وأم عمر حنتمة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عم أبى جهل ، والحارث ابنى هشام بن المغيرة . ووقع عند ابن منده أنها بنت هشام أخت أبى جهل وهو تصحيف نبه عليه ابن عبد البر وغيره (١) . إذ هشام وهاشم أخوان ، وهاشم جد همر أبو أمه ، وهشام أب للحارث ولأبى جهل .

فعمر من أشراف قريش وسادتها ، وينتسب إلى عدى فيقال العدوى .

 ⁽۱) فتح البارى لابن حجر جـ ٧ ص ٤٤ ، وتاريخ الطبرى جـ ٥ ص ١٤ ،
 والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى جـ ١ ص ٢٤٥ .

کنینه :

أبو حفص ، كناه بها النبي عَلِيلَة ، وكانت حفصة أكبر أولاده . (١)

لقبه:

الفاروق _ باتفاق _ أما أول من لقبه به فقيل النبي عليه . رواه أبو جعفر بن أبي شيبة في تاريخه عن طريق ابن عباس عن عمر ورواه ابن سعد حديث عائشة . (٢) وقال بعضهم أول من سماه بهذا الاسم أهل الكتاب . (٣)

صفته

طويل القامة ، مشرف على الناس حتى أنه إذا مشى ظن أنه وأكب ، كث اللحية أنزع (٤) . أما لون بشرته فيختلف واصفو عمر فى ذلك : فمنهم من يرى أنه أدم . روى ابن سعد بسنده عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة قال : [رأيت عمر رجلا أبيض أمهق (٥) ، تعلوه حمرة ، طوالا أصلع] (١)

 ⁽۱) فتح البارى جـ ۷ ص ٤٤ . وشرح ثلاثيات مسند أحمد للسفارينى جـ ۱
 ص ۳۰۹ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى جـ ۱ ص ۲٤٥ .

⁽٢) فتح الباري جـ ٧ ص ٤٤ ، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٧١ .

۱٤ ص ۱۶ کاریخ الأم والملوك لابن جریر الطبری جـ ۵ ص ۱۶.

⁽٤) أنزع: أي منحسر الشعر من جانبي الجبهة .

 ⁽٥) أمهن : أى أبيض لايخالطه حمرة ، وليس بنير لكنه كالجص . ذكره صاحب القاموس انحيط فصل الميم باب القاف جـ ٣ ص ٢٩٤ .

 ⁽٦) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٢٤ ، وروى هذا الحبر ابن جرير الطبرى فى
 تاريحه جـ ٥ ص ١٥ .

وروى ابن جرير الطبرى قال: [حدثنا هناد السرى قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش قال: خرج عمر فى يوم عيد أو فى جنازة زينب آدم طوالا أصلع أعسر يسراً (١) يمشى كأنه راكب] (٢). ويقول ابن كثير رحمه الله: [كان رجلا طوالا أعسر أيسر أحور العينين، آدم اللون، وقيل كان أبيض شديد البياض تعلوه حمرة، أشنب الأسنان (٣)، وكان يصفر لحيته، ويرجل رأسه بالحناء] (١). وقال المحب الطبرى: [قال ابن تنبية: الكوفيون يروون أنه آدم شديد الأدمة، وأهل الحجاز يروون أنه أبيض أمهق – وهو الذي يشبه لونه لون الجص، لايكون له ظاهر، وكان طوالا أصلع أجلح شديد حمرة العينين، خفيف العارضين] (٥).

وذكر الزركلي أنه عاجي اللون (١) ، ولكن الروايات تفيد أنه إما أبيض تعلوه حمرة أو أدم ، أو أبيض بلون الجص . كما أن اللون العاجي يندر وجوده في العرب وإنما هو من ألوان الروم والشام وأوربا والبلاد الشمالية الباردة . أما البلاد الصحراوية فيكاد لا يوجد فيها هذا اللون .

⁽١) قال ابن الأثير: [3 كان عمر أعسر أيسر ، هكذا يروى والصواب 1 أعسر يسراً ، وهو الذي يعمل بيديه جميعاً ، ويسمى الأضبط] النهاية في غريب الحديث والأثر جد ٥ ص ٢٩٧ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٥ .

⁽٣) الشنب: ماء ورقة وعذوبة فى الأسنان ، أو نقط بيض فيها ، أو حدة الأنياب كالغرب تراها كالمنشار ـــ قاله الفيروزابادى فى القاموس المحيط - فصل الشين ، باب الباء جـ ١ ص ٩٢ – ٩٣ .

⁽٤) البداية والنهاية جـ ٧ ص ١٣٨ .

⁽٥) الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ١ ص ٢٤٧.

⁽٦) الأعلام جده ص ٢٠٤.

وكان قوى الجسم . روى ابن سعد بسنده قال : [عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : كان عمر رجلا أيسر ، قال : أخبرنا سليمان بن حرب قال : أخبرنا أبو هلال قال : سمعت أبا التياح يحدث في مجلس الحسن قال : لقى رجل راعياً فقال له : أشعرت أن ذاك الأعسر الأيسر (١) أسلم ؟ يعني عمر ، فقال : الذي كان يصارع في سوق عكاظ ؟ قال : نعم . قال أما والله ليوسعنهم خيراً أو ليوسعنهم شراً] . (٢)

أما صفته الخلقية ، فهى : الغلظة والشدة لكنه بعد أن أسلم أصبح شديداً في غير عنف ، ليناً من غير ضعف . ويتخاصة بعد أن أصبح خليفة للمسلمين .

مولده ونشأت.

ولد بمكة ونشأ بها ، وتعلم الكتابة والقراءة بها . روى ابن جرير الطبرى قال : [حدثنى الحارث قال : حدثنا ابن سعد ، قال أخبرنا محمد بن عمر بن قال : حدثنى أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : وُلِدْتُ قَبْلَ الْفِجَارِ (٢) الأَعْظَمِ الآخِرْ بَأَرْبُعِ سِنِيْنَ ، قال أبو جعفر واختلف السلف في مبلغ سنى عمر فقال بعضهم : كان يوم قتل ابن خمس وخمسين سنة ؟ . (٤)

⁽١) الأعسر الأيسر : أى الذى يعمل بيديه جميعاً . قاله الفيروزابادى فصل العين باب الراء جد ٢ ص ٩١ .

⁽۲) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٣٢٥.

⁽٣) أيام الفجار كانت بين قيس بن غيلان وبين قريش في الجاهلية ، وهي أربعة أفحرة ، وسميت بالفجار لأنهم تفاجروا فيها بعكاظ فاستحلوا الحرمات في الأشهر الحرم وقالوا لما قاتلوا : قد فجرنا فسميت فجارا . انظر تعليق عبد الرحمن الوكيل على الروض الأنف جد ٢ صر ٢١ .

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٥ .

أسرة عمر بن الخطاب:

تزوج في الجاهلية ثلاث نسوة هن :

ا قريبة بنت أبى أمية المخزومية ، فارقها فى الهدنة التى سبقت فتح
 مكة . (١)

٢ - أم كلتوم بنت عمرو بن جرول الحزاعية ، وطلقها بعد بزول قوله تعالى : (وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ) (٢) وذلك سنة الحديبية . (٣) وقيل اسمها : مليكة - وهي أم عبيد الله الذي قتل ابنة أبي لؤلؤة وقتل جفينة النصراني من أهل الحيرة - أتى به سعد بن أبي وقاص ليعلم الناس الكتابة - وقتل الحرمزان . وسبب قتله لهؤلاء أن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله تعالى عنه قال غداة قتل عمر : رأيت عشية أمس الحرمزان وأبا لؤلؤة وجفينة وهم يتناجون ، فلما رأوني ثاروا وسقط منهم خنجر له نصابه في وسطه ، وهو الخنجر الذي ضرب به عمر . (١)
 ٣ - زينب بنت مظعون الحمحي ، وقد أسلمت وهاجرت وولدت له عبد الله وعبد الرحمن الأكبر وحقصة (٥)

⁽١) رواه البخاري بسنده عن عائشة .

صحیح البخاری . کتاب الشروط ، باب الشروط فی الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب و کتابة الشروط – فتح الباری جـ ٥ ص ٣٣٣ ، والبداية والنهاية لابن کثير جـ ٧ ص ١٣٩ .

⁽٢) سورة المنحنة آية ١٠ .

⁽٣) رواه البخاري بسنده عن عائشة .

صحیح البخاری کتاب الشروط باب الشروط فی الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وکتابة الشروط – فتح الباری جـ ۵ ص ۳۳۳ .

 ⁽٤) تاریخ الأم والملوك لابن جریر الطبری جـ ٥ ص ١٦. والریاض النضرة فی
 مناقب العشرة للمحب الطبری جـ ٢ ص ١٠٨ .

 ⁽٥) تاريخ الأمم والملوك للطبرى جـ ٥ ص ١٦ ، والبداية والنهاية لابن كثير جـ ٧
 ص ١٣٩ .

وتزوج في الإسلام خمس نسوة:

١ _ جميلة بنت ثابت بن أبي الأقلح^(۱) من الأنصار تكنى أم عاصم، وكان اسمها عاصية فسماها رسول الله ﷺ جميلة. تزوجها سنة سبع من الهجرة فولدت له عاصماً وهو جدعمر بن عبد العزيز رحمه الله لأمه^(۲).

٢ ــ أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب^(٣)، وأمها فاطمة بنت محمد ﷺ
 تزوجها سنة سبع عشرة^(١)، وولدت له زيداً الأكبر^(٥) ورقية وفاطمة .

٣ _ أم حكيم بنت الحارث بن هشام المخزومي _ كانت زوجة عكرمة بن
 أبي جهل، أسلمت يوم الفتح وولدت له فاطمة (١).

٤ ــ عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ابنة عم عمر،
 كانت من المهاجرات وهي أم عياض بن عمر (١٠) .

٥ _ سبيعة بنت الحارث، أسلمت بعد صلح الحديبية وتزوجها عمر.

وله رضي الله تعالى عنه إماء أمهات أولاد ذكر منهن: فكيهة ولهيمة. وفكيهة هي أم زينب وعبدالرحمن الأصغر ويدعى مجير وأبو شحمة، وهو الذي

⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، وتاريخ الأمم والملوك للطبري جـ ٥ ص ١٦ .

⁽٢) الرياض النضرة في مناقب المشرة جـ ٢ ص ١٠٨ .

⁽٣) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣٣٢، وتاريخ الأمم والملوك للطبري جـ ٥ ص ١٦.

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك للطبري جـ ٤ ص ٢٠٦.

⁽٥) روى الطبري عن جويرية بن أسماء أن بسر بن أبي أرطاة نال من علي عند معاوية وزيد بن عمر بن الخطاب جالس، فعلاه زيد بعصا فشجه. فقال معاوية لزيد: عمدت إلى شيخ من قريش سيد أهل الشام فضربته، وأقبل على بسر. فقال: تشتم علياً وهو جده وابن الفاروق على رؤوس الناس. أو كنت ترى أنه يصبر على ذلك _ ثم أرضاهما جميعاً _ تاريخ الأمم والملوك جد آص ١٨٧.

⁽٦) تاريخ الأمم والملوك للطبري جـ ٥ ص ١٦.

⁽٧) الطبقات الكيري لابن سعدج ٣ ص ٢٦٦.

جلده أبوه في الخمر فمات، واسمه أيضاً عبيدالرحمن (١) ولهيمة ابنها عبد الرحن الأوسط وهو أبو المجبر. قال أبو هلال العسكري: [أول مولود ولد في الإسلام قبل الهجرة عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما (٢)، وأمه زينب بنت مظعون الجمحي، تزوجها عمر في الجاهلية فولدت له: عبدالله، وعبد الرحمن الأكبر، وحفصة هذه هي زوجة رسول الله ﷺ، فهي من أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهما.

قال ابن كثير: [فجملة أولاده رضي الله عنه وأرضاه ثلاثة عشر ولداً]⁽⁴⁾، وقال المحب الطبري: [وكان له من الولد ثلاثة عشر وأسلموا كلهم]^(•)، وقال أيضاً: [وكان له ثلاثة عشر ولداً، تسعة بنين وأربع بنات]^(٢).

أما الذين أعقبوا من أولاد عمر فهم: عبدالله، وعبيدالله، وعاصم، ومجبر، وعقب مجبر بادوا ولم يبق منهم أحد^(٧).

وقد ذكر ابن سعد أن كثرة زواج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إنما هو لطلب الأولاد فقد روى بسنده عن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنه قال: [إنما جاءتنا الأدمة من قبل أخوالي، وأم عبدالله بن عمر زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح قال: والخال أنزع شيء، وجاءني البضع (^)

⁽١) تاريخ الأمم والملوك للطبري جد ٤ ص ١٥٢ ، واسمه عند الطبري عبيدالله وقال: ضربه في شراب شربوه ، ولم يذكر أنه مات . وذكر المحب الطبري في الرياض النضرة في مناقب المعشرة جد ٢ ص ١٠٨ أنه مات و لا حقب له .

⁽٢) وروى نحوه ابن جرير الطبري في تارخه جــ ٥ ص ١٦.

⁽٣) الأوائل جـ ١ ص ٣١٩ ـ ٣٢٠ طبع دمشق سنة ١٩٧٥ م.

⁽٤) البداية والنهاية جـ ٧ ص ٣٩.

⁽٥) الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ١ ص ٢٤٥.

⁽١) الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ٢ ص ١٠٨.

⁽٧) أشهر مشاهير الإسلام ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

 ⁽٨) البضع: التزوج والمجامعة _ قاله الفيروزآبادي في القاموس المحيط فصل الباء باب العين جـ ٣ ص ٥.

من أخوالي، فهاتان الخصلتان لم تكونا في أبي رحمه الله، كان أبي أبيض لا يتزوج النساء لشهوة إلا لطلب الولد (١). وطلب الأولاد إنما هو استجابة لقول الرسول على وأمره: (تَزَوَّجُوْا الْوَدُوْدَ الْوَلُوْدَ فَإِنِّيْ مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ يَوْمَ الْتَيَامَة (٢).

ولعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه من الإخوة: اثنان، أحدهما: أخ له من الأب وهو زيد بن الخطاب. أمه أسماء بنت وهب بن حبيب من بني أسد، والأخ الثاني من الأم وهو عثمان بن حكيم.

ولعمر بن الخطاب من الأخوات: اثنتان: إحداهما: فاطمة بنت الخطاب. الخطاب. تزوجها سعيد بن زيد، والأخت الثانية هي صفية بنت الخطاب. تزوجها قدامة بن مظعون وتزوجها سفيان بن عبد الأسد فولدت له الأسود. وكل ولد الخطاب أسلموا وهاجروا^(٣).

بعض أعماله وأخباره في الجاهلية:

كانت له تجارة بين الشام والحجاز على عادة قريش. وقد سافر إلى العراق.

قال أبو هلال العسكري: [وروى بعض الشيوخ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «خرجت وجماعة من قريش إلى العراق في تجارة، فلما دنونا من الأرياف خرج قوم، فقطعوا علينا فدخلنا المدائن مخففين(٤)، قال:

⁽١) الطبقات الكرى لابن سعدجه ٣ ص ٣٢٥.

⁽٢) عن أنس ـ أخرجه ابن حبان وصححه، وذكره في مجمع الزوائد في موضعين فقال في أحدهما: رواه أحمد والطبراني في الأوسط من طريق حفص بن عمر عن أنس، وقد ذكره ابن أبي حاتم وروى عنه جماعة ويقية رجاله رجال الصحيح. وقال في موضع آخر: وإسناده حسن ـ نيل الأوطار للشوكاني جـ ٢ ص ١١٨.

 ⁽٣) خففين: أي لا متاع معنا: يقال أخف الرجل فهو غف وخف وخفيف إذا خفت حاله ودابته، وإذا كان قليل الثقل ـ قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٢ ص ٥٤ .

⁽٤) الإصابة لابن حجر جـ ١ ص ٥٤٧، جـ ٣ ص ٢١٩، وجـ ٤ ص ٣٤٨، ٣٨١.

وكنت أطوف بها أطلب رجلاً يفهم عني ما أقول، فأسترشده في أمرنا، فلا أجد، حتى مررت بصائغ سقطت مطرقته، فقال: بسم الله وأخذها، فدنوت منه، فذكر أنه نصراني من أهل الحيرة، فشكوت إليه ما لقينا، فقال: صر إلى باب الملك فإن المتظلم لا يمنع منه، فلما أدخلت إليه، وذكرت أمرنا دفع إلي ألف درهم، وأخرجت فعدت في اليوم الثاني فتكلمت، فدفع إلي الفا آخر، وأخرجت وكذلك في اليوم الثالث فلما أمرت بالخروج _ وقد دفع إلي الفا آخر أومأت إليه أني لم أحضر لطمع، فعلم أن الترجمان يخون، ويؤدي خلاف ما أورد عليه، فأحضر ترجمانا آخر، فأدى ما قلت، فقال: لا تبرح البلد، فلم نلبث وأمتعتنا موضوعة، فقيل لنا: هل تفقدون شيئاً منها، قلنا: مقرعة (١)، فطالبهم وأمتعتنا موضوعة، فقيل لنا: هل تفقدون شيئاً منها، قلنا: مقرعة أم اشترى منا بها، فقالوا: لا نعرف لها موضعاً، ونعوضهم عنها مقرعة فضة، ثم اشترى منا أعطيناه، وأقمنا حتى أصلحنا أمورنا، وخرجنا فإذا اللصوص والترجمان مصلوبون في المكان الذي قطعوا علينا فيه (١).

ومن هذه القصة نستخلص بعض الفوائد التي ربما كان لها تأثير في حياة عمر بن الخطاب العملية بالإضافة إلى ما غرس الإسلام فيه من الصفات فإن الإسلام هو الذي صقل شخصيته وهذبها:

١ ـــ السفر الذي أعطاه سعة الأفق والاطلاع على أحوال الناس وطرائق معاشهم، ومكنه من معرفة جغرافية بلاد فارس فكان لها عظيم الأثر أثناء حروب المسلمين معهم.

 ⁽١) المقرعة : السوط وكل ماقرعت به · قاله الفيروزابادى فى القاموس المحيط ،
 فصل القاف باب العين جـ ٣ ص ٩٩ .

⁽٢) الأوائل جـ ١ ص ٢١ – ٢٢ طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق سنة ١٩٧٥ م .

٢ _ الحفاظ على الأمن والاهتمام به. فعلم أن الإنسان غير الآمن لا يستطيع التحرك والسعي في الأرض، مما يتسبب عنه ركود في تجارة البلاد واقتصادها. فكان لهذا الجانب اهتمام عظيم في سيرة عمر أثناء توليه الخلافة والحكم.

" العدل بين أفراد الرعية والوافلين على البلاد، فتحقيق السلطان وتحريه عن سبب ظلمهم ومعاقبته الصارمة لمن اعتدى عليهم، حتى وإن كان من غير أفراد الرعية _ كان له الأثر في معاملة عمر رضي الله عنه للنصارى واليهود، فيحرص كل الحرص على العدل والإنصاف حتى من نفسه، وكان يتحرى مشاكل رعيته ويطوف ليلا ويعس بنفسه ويرتاد منازل المسلمين (١) ويتفقد أحوالهم بيديه وفكر أن يزور جميع الأقاليم الإسلامية فيقيم في كل إقليم مدة من الزمن، شهراً أو شهرين ليقضي حوائج الناس وينصفهم من ولاتهم.

روى ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تاريخه قال: [حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن قال: قال عمر: النَّنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ الله لأَسِيرَنَّ فِي الرَّعِيَّة حَوْلاً، فَإِنِي أَعْلَمُ أَنَّ لِلنَّاسِ حَوَائِحَ تُقْطَعُ دُونِي، إِمَّا عُمَّ فَلاَ يَرْفَعُونَهَا إِلَى ، وَإِمَّا هُمْ فَلاَ يَصِلُونَ إِلَى ، فَأَسِيرُ إِلَى الشَّامِ فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى الشَّامِ فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى المَّامِ فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى البَحْرَيْنِ فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى المَكُوفَة فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى المَكوفَة فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، ثُمَّ أَسِيرُ إِلَى المَكوفَة فَأَقِيْمُ شَا شَهْرَيْنِ، وَالله لَنِعْمَ الحَوْلُ هَذَا] (٢٠).

فرحم الله عمر لقد قام بالمسئولية الملقاة على عاتقه، ويعلم أنها ثقيلة حتى أنه قال: «وَالَّذِيْ بَعَثَ عُمَّداً بِالْحَقِّ لَوْ أَنَّ جَلًّا هَلَكَ ضَيَاعاً بِشَطِّ الفُرَاتِ خَشِيْتُ

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٠، وقد ذكر شواهد على ذلك كالصبية وأمهم التي تسكتهم بطبخ الماء، حتى جاء عمر وحمل لها الدقيق والودك.

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري جـ ٥ ص ١٨، وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٤٠.

أَنْ يَسْأَلَ الله عَنْهُ آل الْحَطَّابِ، قال أبو زيد: آل الخطاب يعني نفسه ما يعني غير ها(١).

ويقول وهو في الرمق الأخير: «فَوَالله لَودِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ كَفَاقُ لاَ لِي وَلاَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَلاَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهِ عَلْهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِعِيْمِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى

وكان عمر بن الخطاب عظيماً في قريش فكانت تسند إليه السفارة في الأمور المهمة، وفي الحروب إذا وقعت بينها وبين غيرها، وإذا نافرها منافر فأخرها مفاخر بعثته منافراً مفاخراً (٢٠٠٠).

وذكر ابن سعد رحمه الله أنه يتولى القضاء والحكم قال: [أخبرنا محمد بن الفضيل قال حدثنا صدقة بن المثنى النخعي قال: سمعت رباح بن الحارث يقول: كان عمر بن الخطاب يقضي فيما سبت العرب بعضها من بعض قبل الإسلام، وقبل أن يبعث النبي على أن من عرف أحداً من أهل بيته مملوكاً في حي من أحياء العرب فقداه العبد بالعبدين والأمة بالأمتين] (3).

شخصية عمر ومواهبه:

حينما ندرس أحوال العظماء وسيرهم نجد الكمال أو مقاربة الكمال متعذراً عليهم، فنجد بعض الهنات والنقائص في جوانب حياتهم، لكن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قد بلغ حد الكمال أو قاربه، فلم نطلع على ناحية نقص منه، وصدق رسول الله على إذ قال: «لَوْ كَانَ بَعْدِيْ نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» (٥٠) وقوله: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى خَيرُ مِنْ عُمَرَ» (٢٠).

وما هذا السمو والفضل إلا بسبب الإسلام وصقله لشخصية ابن

⁽١) تاريخ الطبري جـ ٥ ص ١٨.

⁽٢) الطبقات الكبرى لابن سعدجه ٣ ص ٣٥٣.

⁽٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٠٨، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري جد ١ ص ٢٤٨.

⁽٤) الطبقات جما ص ١٥٣ .

 ⁽٥) رواه الترمذي في كتاب المناقب. رقم الباب جـ ٥ ص ٦١٩ طبع إحياء التراث العربي ببيروت.

 ⁽٦) رواه الترمذي في كتاب المناقب رقم الباب ١٨ جـ ٥ ص ٦١٨ وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بذلك.

الخطاب ، مع مامنحه الله من مواهب وفضائل فطرية . ولكن هذه المواهب قد تتدنى فى بعض الظروف بتأثيرات خارجية ، كا حصل لعمر قبل إسلامه من صناعة إلآهه من التمر فإذا جاع أكله ، ودفنه لابنته وهى حية ، ولكن حينا تجتمع المواهب مع الفكر النير السليم والإيمان الواعى العميق ، وتتحد تلك يحصل العجب العجاب ، كا حصل من عمر بن الخطاب ، إذ عجز الدارسون عن الإحاطة بعمر بن الخطاب وشخصيته وأعماله ، وتحليل عبقريته فهو شخصية فذة .

يحتذى فى أخلاق وسلوكه ويحتذى فى خوفه من الله وتقواه .

ويحتذى في عبادته وتهجده .

ويحتذى في صرامته في الحق .

ويحتذى في لينه وعطفه على الضعفاء والمؤمنين.

ويحتذى في خلافته وجهاده وشجاعته .

ويحتذَّى في إدارته وقضائه وسياسته وقيادته .

ويحتذى في فصاحته وبلاغته وبيانه .

وبحتذى فى فقهه وفهمه لكتاب الله وسنة نبيه عَلِيْكُم .

وبحتذى في رأيه وحنكته .

ويحتذي في كرمه ومواساته للمحتاجين.

فعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مثال يحتذى فى كل الجوانب والنواحى . فهو كما قال أبو تمام :

هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَى النَّوَاحِيْ أَتَيْتَهُ فَلَجَّتُهُ الْمَعْرُوفُ وَالْحُوْدُ سَاحِلُهُ (١) فلا غرابة أن يتناوله الباحثون بالدراسة والتحليل.

⁽١) من قصيدته في مدح الخليفة المعتصم:

أَحَلْ أَبِّهَا الرَّبْعُ الَّذِيْ خَفَّ أَهْلُهُ لَقَدْ أَدْرَكَتْ فِيْكَ النَّوَىٰ مَاتُحَاوِلُهُ دیوان أبی تَمَّام بشرح التبریزی ، تحقیق عبده عزام - القصیدة رقم ۱۱۲ جـ ۳ ص ۲۱ دار المعارف بمصر سنة ۱۹۲۵ م .

فابن الجوزى يؤلف كتاباً فى سيرته ومناقبه . (١) والعقاد يؤلف كتاباً فى عبقريته . (٢) والطنطاوى فى أخباره (٢) .

ومحمد حسنين هيكل يؤلف كتاباً أسماه (الفاروق عمر) (1)
وبشير أيموت يؤلف كتاباً أسماه (تاريخ عمر بن الخطاب ا (٥)
وسليمان محمد الطماوى يؤلف كتابا أسماه (عمر بن الخطاب وأصول
السياسة والإدارة الحديثة) (١)

وشبلى النعمان يؤلف كتابا باللغة الأردية نقله ظفر على خان إلى الإنجليزية وسماه : AL - FAROQ OMAR THE GREAT وطبع معه خريطة للفتوحات الإسلامية . (٧)

وقل أن تجد كتاباً من كتب التاريخ الإسلامي إلا ويتحدث عن عمر بن الخطاب كابن الأثير ، والطبرى ، والبعقوبي ، والمقريزي .

وكذلك كتب التراجم وأسماء الرجال:

⁽۱) طبع عدة طبعات منها طبعة دار إحياء علوم الدين بدمشق تحقيق أسامة عبد الكريم الرفاعي وطبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٢ هـ ١٩٢٤ م الماشر محمد أمين الحانحي ، وطبعة بتحقيق طاهر النعسان الحموى ويطلب من المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

⁽٢) طبع عدة طبعات منها طباعة صيدا - منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.

⁽٣) طبع دار الفكر بدمشق.

⁽٤) طبع دار المعارف بمصر .

⁽٥) الأعلام للزركلي جـ ٥ ص ٣٠٤ .

⁽٦) طبع دار الفكر العربي بمصر .

⁽٧) الأعلام للزركلي جـ ٥ ص ٣٠٤.

كالإصابة لابن حجر ، والطبقات الكبرى لابن سعد ، وصفة الصفوة لابن الجوزى ، وأحبار القضاة للقاضى وكيع ، والخميس للديار بكرى ، وحلية الأولياء ، والكنى والأسماء للدولاني ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى وغيرهم .

إسلام عمسر (١):

لقد كان عمر بن الخطاب من أشد وألد أعداء الدعوة إلى الإسلام التى جاء بها محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام ، فكان يقسو على رسول الله وعلى المؤمنين به وبرسالته ، ويتعرض لهم بالأذى ، حتى أيس منه بعض المسلمين .

 ⁽١) انظر فتح البازی جـ ٧ ص ٤٨ ، ١٧٧ ، وتاريخ الحلفاء للسيوطی ص
 ١١٥ ، والطبقات الكبری لاين سعد جـ ٣ ص ٢٦٧ ، والإصابة جـ ٢ ص ٥١٨ .
 (٢) سيرة النبي عليه جـ ١ ص ٣٦٥ .

لكن الله مصرف القلوب هدى عمر إلى طريق الحق والرشاد ، بعد أن دعا الرسول عليه وبه أن يعز الإسلام بأحب العمرين إليه عمر بن الخطاب أو عمرو ابن هشام (١) أبو جهل ، فكان عمر بن الخطاب أحب العمرين إلى الله ، فأسلم قبل الهجرة بخمس سنين وله من العمر سبع وعشرون سنة – قاله الذهبي – وقال النووى ولد عمر بعد الفيل بثلاث عشرة سنة ، وأسلم بعد أربعين رجلا وإحدى عشرة امرأة ، وقيل بعد عشرة امرأة ، وقيل بعد خمسة وأربعين رجلا وإحدى عشرة امرأة فما هو إلا أن أسلم فظهر الإسلام بمكة وفرح به المسلمون . (٢)

وأخرج ابن سعد بسنده عن أسلم مولى عمر قال : [سمعت عمر بن الخطاب يقول : وُلِدْتُ قَبْلَ اَلفَحَارِ الأَعْظَمِ الآخِرِ بَأَرْبُعَ سِنِيْنَ ، وأسلم فى ذى الحجة السنة السادسة من السوة وهو ابن ست وعشرين سنة] (٣) .

وأخرج البخارى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : مازلنا أعزة منذ أسلم عمر (٤) . وقال ابن مسعود : وَالله مَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نُصِلِّي حَوْلَ البَيْتِ

 ⁽١) رواه أحمد فى مسنده جـ ٨ ص ٧٦ طبع دار المعارف بمصر سنة ١٣٦٩ هـ وقال ابن حجر : [أخرجه الحاكم بإسناد صحيح ، وأخرجه الترمذى من حديث ابن عمر بنفظ « اللَّهُمَّ أُعِزَ الإسْلَامَ بِأَحَبَ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ بِأْيِى جَهْلِ أَوْ بِعُمَرَ »] .

فتح الباری جـ ۷ ص ٤٨ ، وقال الترمذی : « حدیث حسن صحیح غریب ه کتاب الماقب فی مناقب عمر بن الخطاب جـ ٥ ص ٦١٧ .

 ⁽۲) تاریخ الحلفاء للسیوطی ص ۱۰۹ ، وذکر الطبری فی تاریخه ج ٥ ص ۱۷ معض هذه الروایات .

⁽۳) الطبقات الكبرى جـ ۳ ص ۲٦٩ – ۲۷۰ ، وتاريخ الحلفاء لىسيوطى ص ۱۱۵ .

 ⁽٤) صحیح البخاری ، کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب .
 فتح الباری جـ ۷ ص ٤١ .

ظَاهِرِيْنَ حَتَّى أَسْلَمَ عُمَرُ (١) .

وقصة إسلام عمر مشهورة معروفة ، وهي أن المسلمين كانوا يجتمعون في دار الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي في أصل الصفا مستخفين ، يتعلمون من رسول الله عليات . فخرج عمر متقلدا سيفه يريد قتل رسول الله عليات ، فلقيه رجل من بني زهرة فأخبره بإسلام أخته فاطمة (٢) وزوجها، فجاء إليها فأنكر عليها إسلامها وإسلام زوجها سعيد بن زيد. ثم وجدمعها سورة طه فقرأها، ثم رغب في الإسلام وخرج إليه من كان مستخفياً وهم خباب بن الأرت، وزوج أخته، وبشراه بما سمعا من دعوة الرسول عليها المسلمة وبشراه بما سمعا من دعوة الرسول عليها المسلمة المن دعوة الرسول المسلمة المناه عليها المسلمة المناه عليها المسلمة المناه المسلمة المناه عليها المسلمة المناه عليها المسلمة المناه المناه المسلمة المناه المسلمة المناه المناه المسلمة المناه المسلمة المناه المناه

هجرة عمر إلى المدينـــة :

لما أذن الله تعالى لنبيه عَيَّالِكُم بالهجرة من مكة إلى المدينة أمر أصحابه بالحروج والسفر إلى المدينة ، وكان قبل ذلك أذن لهم بالهجرة إلى الحبشة . ولكن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لم يشارك في الهجرة الأولى لأنه لم يسلم إلا بعدها ، وأما الهجرة الثانية إلى الحبشة فإنه كذلك لم يشارك لما له من قوة العصبية التي تمكنه من مقاومة الكفار وأذاهم ، وإنما كان ممن جلس مع رسول الله عيلية في مكة يدافع عنه ويشد أزره ويتعلم على يديه ، حتى جاء الأمر لجميع المسلمين بالخروج من البلدة الظالم أهلها إلى أرض الإسلام وحصنه الأول . فخرج جميع أصحاب محمد عيلية إلا المستضعفين الذين لايستطيعون حيلة ولايهتدون سبيلا ، فخرج عمر مظهرا خروجه متحديا للكفار وأفعالهم الشنيعة . أخرج ابن عساكر

 ⁽۱) قال ابن حجر : رواه این آبی شیبة والطیرانی من طریق القاسم بن عبد الرحمن
 فتح الباری جد ۷ ص ٤٨ .

 ⁽٢) فاطمة بنت الخطاب، ولقبها أميمة، وكنيتها أم جميل _الإصابة لابن حجر جـ ٤
 ص ٣٨١، وأسد الغابة لابن الأثير جـ ٧ ص ٣٣٠.

⁽٣) الرياض النضرة للمحب-الطبرى جـ ١ ص ٢٤٩ · ٢٥١ ، قال ابن حجر في فتح السارى جـ ٧ ص ٤٨ (وقد ورد سبب إسلامه مطولا فيما أحرجه الدارقطني من طويق القاسم بن عنمان عن أنس) ، وانظر إسلام عمر في مشاهير الإسلام لرفيق العظم ص

وغيره كالحافظ عز الدين الجزرى عن على قال: مَاعَلِمْتُ أَحَداً هاجر إلّا مُخْتَفِياً إِلّا عُمَرَ بُنَ الْحَطّابِ، فَإِنّهُ لَمّا هَمّ بِالْهِجْرةِ تَقَلّدَ سَيْفَهُ، وَتَنكّب قَوْسَهُ، وَالْتَصَىٰ (١) فِي يَدِهِ أَسْهُماً ، وَأَتَى الْكَعْبَةَ وَأَشْرَافُ قُرَيْشِ بِفِنَائِهَا فَطَافَ سَبْعاً ، ثُمّ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، ثُمّ أَتّیٰ حِلَقَهُمْ وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَقَالَ: سَبْعاً ، ثُمّ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقامِ ، ثُمّ أَتَیٰ حِلَقَهُمْ وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَقَالَ: شَاهَتُ الْوَجُوهِ لَايُرْغِمُ اللّهَ إِلّا هَذِهِ الْمَعَاطِسَ (٢) ، مَنْ أَزَادَ أَنْ تَثْكُلَهُ أَمّهُ ، وَيُرْمِلَ رَوْجَتَهُ ، فَلَيْلَقَنِي وَرَاءَ هَذَا الْوَادِي ، فَمَا تَبِعَهُ مِنْهُمْ وَلِيرَةٍ مَ وَلَدَهُ ، وَيُرْمِلَ رَوْجَتَهُ ، فَلْيَلْقَنِي وَرَاءَ هَذَا الْوَادِي ، فَمَا تَبِعَهُ مِنْهُمْ أَكُدَى (٣) . ثم وصل المدينة في ركب من المهاجرين . أخرج ابن عساكر عن أَخذ) (٣) . ثم وصل المدينة في ركب من المهاجرين . أخرج ابن عساكر عن البراء رضي الله تعالى عنه قال : أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير البراء رضي الله تعالى عنه قال : أول من قدم علينا من المهاجرين هقاننا : مافعل رسول الله عليه الصلاة والسلام ؟ قال : هو على أثرى ، ثم قدم النبي عليه الصلاة والسلام وأبو بكر رضي الله عنه معه (٤) .

الأعمال التي كان يقوم بها عمر بن الخطاب في عهد رسول الله عَلِيلَةٍ : كان عمر رضى الله تعالى عنه يسكن خارج المدينة في العوالي (٥) ،

⁽۱) قال المحب الطبرى : (وانتضى فى يده أسهما : استلهامن كنانته وتركها معدة فى يده) الرياض النضرة فى مناقب العشرة جـ ١ ص ٢٥٩ .

⁽٢) قال المحب الطبرى : (والمعاطس : جمع معطس بزنة مجلس وهو الأنف وإرغامها إلصاقها بالرغام وهو التراب ، كنى بذلك عن الإهانة والإذلال) الرياض المضرة حد ١ ص ٢٥٩ .

⁽٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى جـ ١ ص ٢٥٨ ٢٥٩ .

 ⁽٤) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١١٦ ، وأشهر مشاهير الإسلام لرفيق العظم
 ١٩٠ .

⁽٥) العوالي ضاحية من ضواحي المدينة وقراها – القاموس المحبط جـ ٤ ص ٣٦٧،-

ويتاجر بماله 🖖 ، ويقوم بأعمال كثيرة منها :

١ - الجهاد في سبيل الله ، وقيادة بعض السرايا التي تسند إليه قيادتها .
 أحرح ابن سعد قال : [قالوا شهد عمر بن الخطاب بدرا وأحدا والخندق

= ٣٦٨ قال ابن حجر: والعوالي جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق وكانت منازل الأوس، فتح البارى جـ ٩ ص ٢٨١، وقال البخارى وزاد الليث عن يونس: وبعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة. رواه البخارى - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ماذكر النبي وحض على اتفاق أهل العلم - فتح البارى جـ ١٣ ص ٣٠٤ ص ٣٠٤.

(١) حتى بعد أن أصبح خليفة مازال مستمرا على التجارة ، أخرج ابن سعد : قال : ﴿ أَخِبرُنَا يَحِي بن حماد والفَصْل بن عنبسة قالا : أخبرنا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب كان يتجر وهو خليفة ، قال يحيي في حديثه : وجهز عيرا إلى الشام فبعث إلى عبد الرحمن بن عوف – وقال الفضل : فبعث إلى رجل من أصحاب النبي عليه السلام – قالا جميعا : يستقرضه أربعة آلاف درهم ، فقال للرسول : قل له يأخذها من بيت المال ثم ليردها ، فلما جاءه الرسول فأحبره بما قال شق ذلك عليه ، فلقيه عمر فقال : أنت القائل ليأخذها من بيت المال فإن مت قبل أن تجيء قلتم : أخذها أمير المؤمنين دعوها له وأوخذ بها يوم القيامة ، لا ولكن أردت أن آخذها من رجل حريص شحيح مثلث فإن مت آخذها ، قال يحيى من ميراثي وقال الفضل من مالي) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٨ قال الكتاني في الصحيح في قضية استئذان أبي موسى الأشعري على عمر ورجوعه ، واستدلاله لرجوعه بما خفي على عمر من الأثر فقال عمر : ﴿ أَخَفَى عَلَى هَذَا من أمر رسول الله عَلِيْتُهُ الهَاني الصفق في الأسواق يعني الحروج إلى النجارة) التراتيب الإدارية حـ ٣ ص ٣٥ . وروى ابن جرير الطبرى قال : 1 كتب إلى السرى عن شعيب عن سيف عن محمد عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جَمْعَ النَّاسَ عُمْرُ بِالْمَدِيْنَةِ حِيْنِ اثْنَهَىٰ إِلَيْهِ فَتْحُ القَادِسِيَّةِ وَدِمَشْتُي فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ امْرُءًا تَاجِراً يُغْنِي الله عِيَالِيْ بِتِجَارَتِيْ ، وَقَدْ شَغَلْتُمُوْنِيْ بَأَمْرَكِمْ فَمَاذَا تَرُوْنَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِيْ مِنْ هَذَا اَلْمَالِ ؟ فَأَكْثَرَ القَوْمُ ، وَعَلِيُّ عَلَيْهِ السُّلَامُ سَاكَتُ فَقَالَ : مَاتَقُوُّلُ يَاعَلِي ؟ فَقَالَ مَاأُصْلَحَكَ وأصْلخ عِيَالَكَ بِالْمَعْرُوفِ لَيْسَ لَكَ مِنْ هَذَا المَالِ غَيْرُهُ فَقَالَ ٱلْقَوْمُ ٱلْقَوْلُ قَوْلُ ابْن أَيْ طَالِبٍ] تاريح الأمم والملوك جـ ٤ ص ١٦٤ . والمشاهد كلها مع رسول الله عَلِيك ، وخرج في عدة سرايا وكان أمير بعضها] (١) .

وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : ﴿ وُضِيعَ عُمَرُ عَلَىٰ سَرِيْرِهِ فَتَكَتَّفَهُ النَّاسُ يَدْعُوْنَ وَيُتُنُوْنَ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ ، وَأَنَا فِيْهِمْ ، فَلَمْ يَرُعْنِى إِلَّا بِرَجُلِ قَدْ أَخَذَ بِمَنْكِبِيْ مِنْ وَرَائِيْ ، فَالْتَفَتُّ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ عَلِيٌ ،

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٢ .

⁽٢) قال فى القاموس: والوزير حبا الملك: الذى يحمل ثقله ويعينه برأيه، وقال: الراغب الأصفهاني فى المفردات ص ٢٦٥ والوزير: المتحمل ثقل أميره وشغله. قال تعالى: [وَاجْعَلْ لِيْ وَزِيْراً مِنْ أَهْلِيْ] (سورة طه آية ٢٩) وقال الكتانى: (الوزارة عبارة عن رجل موثوق به فى دينه وعقله يشاوره الخليفة فيما يعن له من الأمور) . التراتيب الإدارية جد ١ ص ١٧ .

 ⁽۳) رواه الترمذی فی المناقب باب ۱۷ وقال [هذا حدیث حسن غریب] حـ ٥
 ص ۲۱٦ دار إحیاء التراث العربی ببیروث .

 ⁽٤) رواه أبو داود فى سننه ، كتاب الخراج والفيء والإمارة ، باب ى اتخاذ الوزير
 ٢ ص ١١٨ .

فَتَرَحَّمَ عَلَىٰ عُمَرَ ، وقال : وَمَاخَلَّفْتُ أَخَداً أَحَبُّ إِلَى أَنْ أَلْقَىٰ الله بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْهُ ، وَآيُمُ الله إِنْ كُنْتُ لَأَظُنُ أَنْ يَجْعَلَكَ الله مَعَ صَاحِبَيْكَ وَذَلِكَ أَنَى كُنْتُ كُنْتُ كَثْتُ الله مَعَ صَاحِبَيْكَ وَعُمَرُ . وَدَخَلْتُ أَنَا كَثِيْراً مَاأَسْمَعُ رَسُوْلَ الله عَيْقِالِكُ يقول : جِئْتُ أَنَا وَأَبُوْ بَكْر وَعُمَرُ . وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُوْ بَكْر وَعُمَرُ ، فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُوْ أَوْ لأَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَكُ الله مَعَهُمَا ، (١)

٣ - القضاء . رويت عدة أحاديث تفيد أن عمر كان قاضيا ، وهو لم يخرج من المدينة إلا بصحبة الرسول عَلَيْكُمْ إلا نادرا مما يدل على أنه يقضى بحضرة الرسول وبتكليف منه ، عن ابن عمر قال : قال عثمان : « مَايَمْنَعُكَ مِنْ الْقَضَاءِ وَقَدْ كَانَ أَبُوكُ يَعْضِى عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْكُ ، فَقُلْتُ : لَسْتُ أَنَا كَأَيِى ، وَقَدْ تَكُلُ الله عَلَيْكُ ، فَقُلْتُ : لَسْتُ أَنَا كَأَيِي ، وَقَدْ تَكُلُ النّبِي عَلَيْكُ ، وَمَنْ الله عَلَيْكَ ، كَانَ أَبِي إِذَا أَشْكُلَ سَأَلُ النّبِي عَلَيْكُ ، وَإِذَا أَشْكُلَ عَلَىٰ النّبِي عَلَيْكُ مَا الله عَلَىٰ عَلَىٰ النّبِي عَلَيْكَ مَا أَرْجُو بِالْقَضَاء وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْه الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ فِحَافَ مُتَعَمِّداً لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِجَهَالَةٍ أَوْ تَكَلّفٍ لَقِى الله كَافِرًا ، وَمَنْ قَضَىٰ بِيقِةٍ وَفِقْهِ وَاجْتِهَادٍ فَذَلِكَ لَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ، مُنْ عَلَى الله كَافُونِ وَكُولُ الله عَلْهُ عَلَى الله عَلْكَ الله عَلَى الله عَلَ

 ⁽۱) صحیح البخاری ، کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب ،
 فتح الباری جد ۷ ص ٤١ – ٤٢ .

وصحیح مسلم ، کتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل عمر بن الخطاب ، صحیح مسلم بشرح النووی جد ١٥ ص ١٥٨ .

⁽٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٢٣ – ٢٤ .

ئَابِتٍ] ^(۱) .

٤ - الحسبة . جاء في السيرة أنَّ رَسُولَ الله اسْتَعْمَلَ عُمَرَ عَلَىٰ سُوْقِ اللهِ وَكَانَ يَحْمِلُ الدَّرَةَ (٢) .

القيام ببعض الأعمال والمهمات خارج المدينة . روى مسلم أن عمر ابن الخطاب أعْطَىٰ رَجُلاً مِنْ الْمَالِ فَقَالَ لَا أُرِيْدُهُ فَقَالَ نُحذْهُ ، فِإِنَّ رَسُوْلَ الله عَلَىٰ عَمَلِيْ شَيْعاً . فَقَالَ : يَاعُمَرُ إِذَا أَعْطِيْتَ مِنْ عَيْرِ مَسْأَلَةٍ فخذه (٢) ... الح .

الأعمال التي قام بها عمر بن الخطاب في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما :

كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، ساعد أبى بكر الصديق الأيمن ، الذى لا يستغنى عنه ، حتى إنه آستأذن أسامة بن زيد فى أن يبقى عمر ابن الخطاب عنده بعد توليه الخلافة ، مع أن جيش أسامة عقده رسول الله عليه ، وقد قام عمر بكثير من الأعمال من أهمها :

⁽۱) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ – ١٠٥ وأخرجه الطبرانى عن مسروق قال : كَانَ أَصْحَابُ الْقَضَاءِ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُوْل الله عَلَيْكُ سِتَّةً : مُمَرَ ، وَعَلِياً ، وَعَبْدَ الله بْنَ مَسَعُوْدٍ وَأَبِيُ بْنَ كَفْبٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَأَبَا مُوْسَىٰى الأَشْعَرِيِّ . مصنف عبد الرزاق جـ ١١ ص ٣٢٧ – ٣٢٨ .

 ⁽۲) السيرة الحلبية لعلى بن برهان الدين الحلبى جـ ٣ ص ٣٢٧ ، الـاشر المكتبة الإسلامية – بيروت ، والتراتيب الإدارية بتصرف جـ ١ ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .

 ⁽٣) صحیح مسلم ، کتاب الزکاة ، باب جواز الأخذ بغیر سؤال ولاتطلع .
 صحیح مسلم بشرح النووی جه ۷ ص ۱۳۷ .

وسن أبى داود – كتاب الخراج والفيء والإمارة ، باب في أرزاق العمال جـ ٢ ص ١٢١ .

الوزارة . فاستمر عمر بإسداء النصح والمشورة لأبي بكر على ماكان يفعله في عهد رسول الله عَيْاللَّهُ . وقد حدث رضى الله تعالى عنه بذلك . ذكر المحب الطبرى قال : [وَهَابَ النَّاسُ عُمَرَ هَيِّبَةٌ عَظِيْمَةٌ حَتَّىٰ تُرَكَ النَّاسُ المَجَالِسَ بِالأَفْنِيَةِ قَالُوْا نَتَظِرُ مَارَأَى عُمَرَ ، وَقَالُوْا : بَلَغَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الصَّبْيَانَ كَانُوا إِذَا رَأُوهُ يَسْعَوْنَ إِلَيْهِ وَيَقُولُونَ : يَاأَبُتِ فَيَمْسَحُ رَوُوسَهَمْ ، وَبَلَغَ مِنْ هَيْبَةٍ عُمَرَ أَنَّ الرَّجَالَ تَفَرَّقُواْ مِنْ الْمَجَالِس هَيِّبَةً ، حَتَّىٰ يَنْتَظِرُوا ما يَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ . قَالُوا : فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ النَّاسَ أَهَابُوهُ فَصِيْحَ فِي النَّاسِ « الصَّلاةُ مَنْ فَلَوْا : فَلَمَّا بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ النَّاسَ أَهَابُوهُ فَصِيْحَ فِي النَّاسِ « الصَّلاةُ عَمْرَ أَنَّ النَّاسَ عَلَى الْبِنْبَرِ حَيْثُ كَانَ أَبُو بَكْرٍ يضَعُ فَدَمَيْهِ ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوْا قَامَ قَائِماً ، فَحَمِدَ الله تَعَالَىٰ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَصَلَّى فَلَمَّا الْجَتَمَعُوْا قَامَ قَائِماً ، فَحَمِدَ الله تَعَالَىٰ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ فَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَىٰ النَّبِى عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَىٰ النَّبِى عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَىٰ النَّيْ عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُو أَهُلُهُ ، وَصَلَّىٰ عَلَيْهِ بَا اللهُ عَلَىٰ النَّيْ عَلَيْهِ الْهِ الْمَالِيْ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ النَّهُ عَلَيْهِ بِعَا هُو أَهْلُهُ ، وَصَلَىٰ عَلَىٰ النَّيْ عَلَيْهِ بَعْ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ الْمُولُونَ الْمَالَةُ الْمَالُهُ الْمُ الْمَالُونُ الْمُعَلِيْمُ الْمَالُونِ اللهُ الْمُعْمَالِهُ الْمَالُهُ عَلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْمُعْمَا الْمُعْمِلِهُ الْمُؤْمُلُهُ الْمُعْلِيْ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَىٰ الْمَالِهُ الْمُعْمَالِهُ الْمُعْمَالُولُوا اللهُ الْمُعْلِهُ اللهُ الْمُعْلُ

بَلَغَنِيْ أَنَّ النَّاسَ هَابُواْ شِلَّةِيْ ، وَخَافُوا غِلْظَتِيْ ، وَقَالُواْ فَلَوْ بَكْرٍ وَالِيْنَا دُوْنَهُ ، فَكَيْفَ عَلَيْنَا وَرَسُولُ الله عَيْفِيْ بَيْنَ الطَّهُرِنَا ، ثُمَّ الشّتَدُّ عَلَيْنَا وَأَبُوْ بَكْرٍ وَالِيْنَا دُوْنَهُ ، فَكَيْفَ إِذَا صِنارَتِ الأَمُوْرُ إِلَيْهِ ؟ وَمَنِ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ صَدَقَ ، قَدْ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ الله عَيْفِيْ إِذَا صِنارَتِ الأَمُوْرُ إِلَيْهِ ؟ وَمَنِ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ صَدَقَ ، قَدْ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ الله عَيْفِيْ فَكُنْتُ مَعْ رَسُولِ الله عَيْفِيْ فَكُنْتُ مَعْ مَنْ اللّهِ عَلَيْفِهِ وَقَوْ مَنْ اللّهِ عَلَيْكِهُ وَقَوْ مَنْ اللّهُ عَلَيْفِهِ وَقَدْ سَمّاهُ اللّهُ بِذَلِكَ ، وَوَهَبَ لَهُ إِسْمَيْنِ مِنْ أَسْمَائِهِ ، رَوُوْقُ رَحِيْمٌ ، فَكُنْتُ سَيْفا مَسْلُولًا خَتَى يُغْمِدَنِي أَوْ يَدَعَنِي فَأَمْضِي ، حَتَّىٰ قُبِضَ رَسُولُ الله عَيْفِهُ وَهُوَ عَنَى رَاضٍ ، وَالْحَمْدُ لِلّهُ وَأَنَا أَسْعَدُ بِذَلِكَ ، ثُمَّ وَلَى أَمْرَ الْمُسْلِمِيْنَ أَبُو بَكْمِ فَكَنْ مِمَّنَ وَالْحَمْدُ فَلَامُ أَرُلُ مَعَهُ كَذِلِكَ جَتَى بُلِينِهِ ، فَكُنْتُ خَادِمَهُ وَعَوْنَهُ أَخِلُ شَعْوَلِكُ وَمُو عَنَى رَاضٍ ، وَالْحَمْدُ لِلْهُ وَلَيْكُ أَوْ يَدَعَنِي فَلَمْ أَرَلُ مَعَهُ كَذِلِكَ حَتَى مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمَالُ الطَّلْمِ وَالْعَلَى اللّهُ الطَّلْمِ وَالْتَعَدُى وَلَكَمَا إِنّها النَّاسُ ، وَالْحَمْدُ اللهُ وَالْمَاتُ وَلَكُنْ عَلَى أَهُولَ الطَّلْمِ وَالتَعَدُى وَالْتَعَدُى اللّهُ الطَّلْمُ وَالتَعَدُى اللّهُ الطَّلْمُ وَالْعَمْ وَالْعَلَمُ وَالْمُواللّهُ الطَّلْمُ وَالْتَعَدُى اللّهُ النَّاسُ ،

عَلَىٰ المُسْلِمِيْنَ ، فَأَمَّا أَهْلُ السَّلَامَة وَالدَّيْنِ وَالْفَضْلُ فَأَنَا أَلْيَنُ لَهُمْ مِنْ بَعْضِهِمْ الْبَعْضِ ، وَلَسْتُ أَدَعُ أَحَداً يَظْلِمُ أَحَداً وَيَتَعَدَّىٰ عَلَيْهِ حَتَّىٰ أَضَعَ خَدَّهُ عَلَىٰ الأَرْضِ ، وَأَضَعَ قَدَمِىْ عَلَىٰ الْحَدِّ الآخِوِ حَتَّىٰ يُذْعِنَ بِالْحَقِّ وَلَكُمْ عَلَىٰ أَيُّهَا الأَرْضِ ، وَأَضَعَ قَدَمِىْ عَلَىٰ الْحَدِّ الآخِوِ حَتَّىٰ يُذْعِنَ بِالْحَقِّ وَلَكُمْ عَلَىٰ أَيُّهَا النَّاسُ خِصَالٌ ، أَذْكُرُهَا لَكُمْ فَخُذُونِى بِهَا ، لَكُمْ عَلَىٰ أَنْ لَا أَخْبَأَ شَيْئاً مِنْ فَجُهُمْ عَلَىٰ أَنْ لَا أَخْبَأَ شَيْئاً مِنْ خَرَاجِكِمْ مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَيْكُمْ إِلَّا مِنْ وَجْهِه ، وَلَكُمْ عَلَى إِذَا وَقَعَ عِنْدَىٰ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَلَكُمْ عَلَى أَنْ ارَدُ عَطَاياكُمْ وَأَرْزَاقَكُمْ إِنْ شَاءَ اللهِ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَلَكُمْ عَلَى أَنْ الرَّهُ عَلَى أَنْ ارَدُ عَطَاياكُمْ وَأَرْزَاقَكُمْ إِنْ شَاءَ اللهِ عَلَى أَنْ الرَّهِ عَلَى أَنْ لَا أَلْقِيَكُمْ فِى الْمَهَالِكِ وإذَا رَغِبْتُمْ فِى الْبُعُوثِ فَأَنَا أَبُولُ الْعَالَى ، وَلَكُمْ عَلَى أَنْ لَا أَيْقِيلُ مَا عَلَى الْفَهِ إِلَى هَذَا وَأَسْتَغْفِرُ اللهُ لِي وَلَكُمْ) (1) الْعِيَالِ حَتَّى تَرْجُعُواْ إِلَيْهِمْ ، أَقُولُ قَوْلِيْ هذا وَأَسْتَغْفِرُ اللهُ لِي وَلَكُمْ) (1)

٢ - القضاء . طلب أبو بكر الصديق رضى الله عنه من بعض المسلمين المساعدة على الأعمال التي تحملها ، فقال له عمر رضى الله تعالى عنه : أنا أتولى القضاء . قال أبو هلال العسكرى : [أخبرنا أبو أحمد عن الجوهرى عن أبى زبد عن أيوب بن عمد الرق عن أبى المعافى عن مسعر ، عن محارب بن دينار قال : لَمَا وَلِي أَبُو بَكُر قال : أَعِنْوْنِي فَوَلِي عُمَرُ القَضَاءَ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بَيْتَ الْمَالِ . فَمَكَثَ سَنَةً لَا يَأْتُيهِ أَحَد فِي قَضِيَّةٍ ، وَهَذَا خِلَافُ مَارُويَ أَنَّ أَبًا بَكُم لَمْ يَتَّخِذ فَمَكَثَ مَالٍ وَأَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَهُ عُمَر] (٢) وروى ابن جرير الطبرى قال : [حدثنا بيت مالٍ وَأَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَهُ عُمَر] (٢) وروى ابن جرير الطبرى قال : [حدثنا عمد بن عبد الله المخرمي قال حدثنا أبو الفتح نصر بن المغبرة قال : قال سفيان وذكره عن مسعر : لما ولى أبو بكر قال له أبو عبيدة : أَنَا أَكْفِيْكَ الْمَالَ يَعْنَى الجَزَاءَ ، وقال عمر : أنا أَكْفِيْكَ الْقَضَاءَ . فَمَكَثَ عُمَرُ سَنَةً لَا يَأْتِيهِ رَجُلَانِ .

⁽١) الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٤ – ٥ .

 ⁽۲) الأوائل جـ ۲ ص ۱۱۱ ، وروى نحوه القاضى وكيع جـ ۱ ص ۱۰٤ ،
 والطبرى فى تاريخه جـ ٤ ص ٥٠ .

خِلَافَتِهِ ، فَمَكَتَ سَنَةً لَمْ يُخَاصِمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ] (1) وروى القاضى وكيع قال : [حدثنا على بن حرب الموصلى ، قال : حدثنا أبو شهاب ، عن محمد بن إسحاق عن الزهرى - كذا قال عن ابن ماجدة السهمى ، قال : قَاتلْتُ رَحُلاً فَقَطَعْتُ بَعْضَ أَذِنِهِ ، فَقَلِمَ أَبُوْ بَكْرٍ حَاجًّا فَرْفِعَ شَأْنَنَا إِلَيْهِ ، فقال : لِعُمَرَ الْظُرْ هَلَ بَلَغَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ ؟ قال : نَعَم ، عَلَى بِالْحَجَّامِ] (٢) .

وروى هذه القضية بسند آخر قال : [حدثنا الزعفراني قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابن ماجدة – هكذا – قال قَطَعْتُ مِنْ أَذِنِ غُلَامٍ ، أَوْ قُطِعَ مِنْ أَذْنِهِ ، فَقَيْمَ عَلَيْنَا أَبُوْ بَكْر حَاجًا ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَيْهِ ، فَسَأَلَ عُمَرَ ، فَقَالَ عُمَرُ إِنَّ هَذَا قَدْ بَلَغَ الْقِصَاصَ ، ادْعُ لِيْ حَجَّاماً فَلْيَقْتَصَّ مِنْهُ] (٣) .

الأحاديث الواردة في فضل عمر بن الخطاب:

وردت أحاديث كثيرة تحمل الثناء العاطر على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وأخرى تبشره بالجنة أسوق بعضا منها :

١ - عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله عَلَيْظَة : ﴿ إِنَّ الله جَعَلَ الْحَقّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ ﴾ (٤)

٢ - عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله عَيْضَةُ : ﴿ لَقَدْ

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٥٠ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٢ .

⁽٣) أخبار القضاة جد ١ ص ١٠٣ .

 ⁽٤) رواه أحمد في مسئله جـ ٧ ص ١٥٥ طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٣٦٨ هـ ،
 وفي رواية أبي داود عن أبي ذر : ١ إِنَّ الله تَعَالَىٰ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ ٤ ،
 سنن أبي داود – كتاب الحراج والفيء والإمارة ، باب في تدوين العطاء جـ ٢ ص ١٢٥ .

كَانَ فِيْمَا قَبْلَكُمْ مِنْ الْأَمْمِ نَاسٌ مُحَدَّتُوْنَ (١) . فَإِنْ يَكُ مِنْ أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُه (١)

٣ - عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُوْلِ الله عَيْنَا لَحْنُ عِنْدَ رَسُوْلِ الله عَيْنَا إِذْ قال : ﴿ بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتَنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّا إِلَى جَانِبِ قَصْر › فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا القَصْرُ ؟ قَالَوْ : لِعُمَر › فَلْكَرْتُ غَيْرَتَكَ فَوَلَيْتُ مُدْبِراً فَصَر › فَلْكَرْتُ غَيْرَتَكَ فَوَلَيْتُ مُدْبِراً فَتَكَنْ عُمْر وَقَالَ : أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَارَسُوْلَ الله ؟ ﴾ (٣) .

(۱) محدثون : أى ملهمون . قال ابن حجر : [ورد من حديث أبي سعيد الحدرى مرفوعا ولفظه ٥ قيل يارسول الله وكيف يحدث ؟ قال تتكلم الملائكة على لسانه » رويناه في فوائد الجوهرى ، وفسره ابن التين بالتفرس . فتح البارى جـ ٧ ص ٥٠ .

(٢) رواه البخاري ومسلم.

صحیح البخاری ، کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب ، فتح الباری ج ۷ ص ٤٦ .

وصحیح مسلم ، کتاب الفضائل ، صحیح مسلم بشرح النووی جـ ١٥ ص

(٣) رواه البخاري ومسلم.

صحیح البخاری ، کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب فتح الباری حد ۷ ص ، ٤ ،

وصحیح مسلم ، کتاب الفضائل ، باب فضائل عمر بن الحطاب ، صحیح مسلم بشرح النووی جد ١٥ ص ١٦٣ .

(٤) هو سعد بن أبي وقاص .

وَالزَّبَيْرُ فِى الْجَنَّةِ ، وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الْعَاشِرَ . قال : فقالوا : مَنْ هُوَ ؟ قال : سَعِيْدُ بْنُ زَيْدٍ ، وقال : لَمَشْهَدُ رَجُلِ مِنْهُمْ مَعَ رَسُوْلِ الله عَيَّيِّ يَغْبَرُ مِنْهُ وَحْهُهُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ وَلَوْ عُمِّرَ عُمْرَ ثُوْجٍ » (١)

م عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي على على على عنهما أن النبي على الله على على قَلِيْبٍ ، فَجَاءَ أَبُو بَكُمٍ قَالَ : ﴿ أُرِيْتُ فِي الْمَمَامِ أَنِّي أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ () ، عَلَى قَلِيْبٍ ، فَجَاءَ أَبُو بَكُمٍ فَنَزَعَ ذَنُوْبًا أَوْ ذَنُوْبَيْنِ نَزْعاً ضَعِيْفاً وَالله يَغْفِرُ لَهُ ، ثم جاء عمر بن الحطاب فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِياً () يَفْرِيْ فَرْيَهُ ، حَتَّىٰ رَوَىٰ النَّاسُ وَضَرَبُوا بِعَطَن ﴾ (أَ عَبْقَرِياً () يَفْرِيْ فَرْيَهُ ، حَتَّىٰ رَوَىٰ النَّاسُ وَضَرَبُوا بِعَطَن ﴾ (أَ عَبْقَرِياً () .

(۱) رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه .

سنن أبي داود كتاب السنة ، باب في الخلفاء جـ ٢ ص ٥١٥ – ٥١٦ ، وسنى ابن ماجه ، المقدمة ، باب فضائل العشرة جـ ١ ص ٤٨ .

وسنن الترمذي . كتاب المناقب باب مناقب عبد الرحمن بن عوف جه ٥ ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

(٢) بكرة : هي الخشبة المستديرة التي يعلق فيها الدلو . وبإسكان الكاف نسبة الدلو إلى الأنثى من الإبل وهي الشابة - فتح الباري جـ ٧ ص ٤٦ .

(٣) استحالت غربا: أى صارت دلوا عظيمة . العبقرى : هو النافذ الماضي الذى
 لا شيء يفوقه ، وعبقرى القوم هو سيدهم وقيمهم وكبيرهم . فتح البارى جـ ٧ ص ٣٩
 ٤٦ .

(٤) رواه البخاري ومسلم وأحمد .

صحیح البخاری کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الحطاب ، فتح الباری جـ ۷ ص ٤١ .

ورواه مسلم ، صحیح مسلم کتاب الفضائل ، باب فضائل عمر بن الخطاب ، صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۵ ص ۱۵۰ ، ورواه أحمد فی مسنده جـ ۷ ص ۲۹ - ۲۰ ، ۹۳ ، ۹۳ طبعة دار المعارف بمصر ۱۳۹۸ هـ .

(٥) العطن هو: ما يعد للشرب حول البئر من مبارك الإبل، وضربت الإبل العطن:
 بركت، والعطن للإبل كالوطن للناس، لكن غلب على مبركها حول الحوض قاله اس
 ححر في فتح البارى جـ ١٢ ص ٤١٣.

قال النووى: [وحصل فى خلافته قتال أهل الردة وقطع دابرهم واتساع الإسلام ، ثم توفى فخلفه عمر رضى الله عنه فاتسع الإسلام فى زمنه ، وتقرر لهم من أحكامه مالم يقع مثله ، فعبر بالقليب عن أمر المسلمين لما فيها من الماء الدى به حياتهم وصلاحهم ، وشبه أمورهم بالمستقى لهم ، وسقيه هو قيامه بمصالحهم وتدبير أمورهم] (١) .

فضائل عمر ومناقب،

فضائل عمر كثيرة ، ومناقبه عظيمة كما أسلفت وفيما يلي أذكر شيئا منها :

١ - العلم: حتى لقد شهد له رسول الله عَلَيْكُم بذلك . فعن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : سمعت رسول الله عَلَيْكُم قال : « بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَنِيْتُ بَعَدَ جَنَي الله عَلَيْكُم قال : « بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَنِيْتُ أَنِيْتُ أَنِيْتُ عَمَرَ بْنَ بَعَدَ جِلَمُ الله عَنْ الْفَارِي ، ثُمَّ أَعْطَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ - قالوا : فَمَا أَوْلْتَهُ يَارَسُولَ الله ؟ قال : الْعِلْمَ » (٢) وقال ابن مسعود رضى الله عنه : « لَوْ وُضِعَ عِلْمُ عُمَرَ فِيْ كِفَّةٍ (٢) وَعِلْمُ أَهْلِ الله رُضِ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلْمُ عُمَرَ » (٤) . وقال المحب الطبرى : [وعن خلد الأسدى قال : صَحِبْتُ عُمَرَ فما رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْقَهَ فِيْ دِيْنِ الله ، وَلَا أَعْلَمَ بِكِتَابِ الله ، وَلَا أَحْسَنَ مُدَارَسَةُ عُمْر ، وقد مِنْ الله ، وعنه قال : إنِّي لَأَحْسَبُ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْعِلْمِ ذَهَبَتْ يَوْمَ ذَهَبَ عُمَرُ ، وقد ذكر أنه روى خمسمائة وتسعة وثلاثين حديثا] (٥) . يقول ابن حزم ذكر أنه روى خمسمائة وتسعة وثلاثين حديثا] (٥) . يقول ابن حزم

⁽۱) النووى على مسلم جـ ۱۵ ص ۱٦١ .

⁽٢) رواه البخارى في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب ، فتح البارى جد ٧ ص ٤١ .

ورواه مسلم فی صحیحه ، کتاب الفضائل ، باب فضائل عمر بن الخطاب ، صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۵ ص ۱۹۰ .

ورواه أُحمد في مستده جـ ٧ ص ٣٠٣ طبعة دار المعارف في مصر ١٣٦٨ هـ .

⁽٣) شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد للسفاريني جـ ١ ص ٣١١ .

⁽٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبرى جـ ٢ ص ١١.

⁽٥) الرياض النضرة جد ٢ ص ١١ .

رحمه الله : [وماكان في أقطار البلاد يومئذ أحد يقطع على أنه أعلم من عمر إلا سيما (١) مع شهادة النبي عَلَيْتُهُ له بالعلم والدين ، وأقصى ما يمكن أن يشك : هل يساويه في العلم على وعائشة ومعاذ وابن مسعود ؟ وإما أن يقطع بأنهم أعلم منه جملة فلا ، أصلا] .

٢ - الشجاعة: قال النووى: شهد عمر مع رسول الله عليه الصلاة والسلام الوقائع والمشاهد كلها، وكان ممن ثبت معه يوم أحد (٢). وقال المحب الطبري: (كان عمر بن الخطاب من المهاجرين الأولين ممن صلى إلى القبلتين وشهد بدرا والحديبية وبيعة الرضوان وسائر المشاهد مع رسول الله عليه) (٣). وهو صاحب الفتوحات الكثيرة العظيمة في بلاد الشام والعراق وفارس ومصر والقدس والمدائن والجزيرة حتى قيل: انتصب في مدته اثنا عشر ألف منبر في الإسلام (٤).

٣ - العدل: يضرب بعدله المثل: حتى اقترن العدل بعمر وعمر بالعدل. ولقد أجمع المؤرخون المسلمون وغيرهم على أن عمر أعدل من ساس الأمم (٥). قال أبو هلال العسكرى: (أخبرنا أبو القاسم عن العقدى عن أبى جعفر قال: حدثنا بشر بن محمد أبو أحمد السكرى قال: حدثنا المسعودى عن القاسم قال: قال عبد الله: أى ابن مسعود - إنَّ إِسْلَامَ عُمَرَ كَانَ فَتْحاً، وَإِنَّ هِجْرَتَهُ كَانَتْ نَصْرًا، وَإِنَّ إِمَارَتُهُ كَانَتْ رَحْمَةً، مَا اصْطَفَفْنَا حُولَ الْكَعْبَةِ ظَاهِراً حَتَّى أَسْلَمَ عُمَرُ، وَإِنَّ لِاحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عُمَرً، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عُمَرً ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَى عُمَرً ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عُمْرَ ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَى عُمَرً ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَى عُمَر ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَى عُمْر ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَى عُمَر ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عُمْر ، وَإِنَّى لاَحْسَبُ بَيْنَ عَيْنَى عَيْنَ عَيْنَ

⁽١) الإحكام في أصول الأحكام جـ ٦ ص ٨٥١.

⁽٢) تاريخ الحلفاء للسيوطي ص ١١٦ .

⁽٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ٢ ص ٣ .

⁽٤) الأعلام للزركلي جـ ٥ ص ٢٠٤ .

⁽٥) أشهر مشاهير الإسلام لرفيق العظم ص ١٩٧.

مَلَكا يُعَلَّمُهُ ، فَإِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُوْنَ فَحَيْهَلَا بِعُمَرَ (') . وأخرج ابن الأثير (') عن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال : ﴿ إِنَّ الله جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حُجَّةً عَلَىٰ عَلَى بن أبي طالب رضى الله عنه قال : ﴿ إِنَّ الله جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حُجَّةً عَلَىٰ مَنْ بَعْدَهُما مِن الْوُلَاةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَسَبقا مَنْ كان مَعهما وَالله سَبقاً بَعِيْداً وَالله مَنْ بَعْدَهُمُ الْمُعَابا شَديداً ، فَذَكْرُهُمُ احُزْنٌ للأُمَّة وَطَعْنٌ عَلَى وَأَتْعَبَا وَالله مَنْ بَعْدَهُمُ الْمُعَابِلُ شَديداً ، فَذَكْرُهُما حُزْنٌ للأُمَّة وَطَعْنٌ عَلَى الأَثْرَة (ولقد صدق رضي الله الأثرة : (ولقد صدق رضي الله تعلى عنه فيما قال ، فإنه لم يخرج قوم من المسلمين على الأمراء بعد ذينك الخليفتين إلا مطالبين بمثل عدلهما محاجين بسيرتهما) (١٠).

وذكر الطبرى رحمه الله أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سمع رجلا يقول :

مَاسَاسَنَا مِثْلُكَ يَاابُنَ الْخَطَّابِ أَبَرَّ بِالأَقْصَىٰ وَلَا بِالْأَصْحَابِ بَعْدَ النَّبِيُّ صَاحِبِ الْكِتَابِ

فنخسه عمر بمخصرة معه ، وقال : فأين أبو بكر ؟ وكان رضى الله تعالى عنه يعدل بين الناس بعضهم من بعض وينصفهم من بعضهم ، كما كان ينصف من نفسه . ففى توزيع البرد أكبر شاهد على نزاهة عمر وعدله . فقد احتج سلمان رضى الله تعالى عنه على ثوب عمر ، حيث كان ضافيا وثيابهم غير ساترة ،

⁽١) الأوائل جـ ١ ص ٣٢٢ قال ابن حجر عن هذا الحبر : (وروى ابن ألى شية والطبراني من طريق القاسم بن عبد الرحمن) فتح البارى حـ ٧ ص ٤٨ وقال السيوطى (وأخرح ابن سعد والطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ٣ كَانَ إِسْلَامُ عُمَرَ فَتْحاً ، وَكَانَتْ إِمَامَتُهُ رَحْمَةً ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنا وَماسْتَطِيْعُ أَنْ تُصَلَّى إِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَمْدُ قَاتَلَهُمْ حَتَّى تَرَكُونَا فَصَلَّيْنَا ٥ . تاريخ الحلفاء ص ١١٥ .

⁽٢) أسد الغابة جـ ٤ ص ٦٨ طبع المكتبة الإسلامية بطهران .

⁽٣) أشهر مشاهير الإسلام ص ١٩٦.

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٩ .

مما يدل على أنه أخذ أكثر منهم فقال عمر : أَجِبْهُ يَاعَبْدَ الله فقال : وَهَبْتُ بُرْدِيْ لَأَبِيْ فَصَنَعَ مِنْهَا هَذِهِ الْحُلَّةَ (1) .

٤ الوقوف عند كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْتُهُ : يقول ابن حزم رحمه الله : [وصح عن الفاروق رضى الله عنه أنَّهُ قال : اتَّهِمُوْا الرَّأَى عَلَىٰ الدُّيْنِ ، وَإِنَّ الرَّأَى مِنَّا هُوَ الظَّنُّ (٢) وَالتَّكَلُّفُ] (٣).

وروى ابن الجوزى عن عبد الملك بن هارون بن عنترة ، عن أبيه عن جده قال : قال عمر بن الخطاب على المنبر : أَلَا إِنَّ أَصْحَابِ الرَّأَي أَعْدَاءُ السُّنَنِ أَعْيَتْهُمُ الْأَحادِيْثُ أَنْ يَحْفَظُوْهَا فَأَفْتُواْ بِرَأْيِهِمْ فَضَلَّوْا وَأَضَلُواْ ، أَلَا وَإِنَّا نَقْتَدِى فَكَنْهُمُ الْأَدْرِ (أَلَا وَإِنَّا نَقْتَدِی فَكَنْهُمُ اللَّهُ وَالنَّبُعُدِعُ ، مَافَضَلَ مَاتَمَسَّكُنَا بِالأَثْرِ (أَ) .

وروى أبو داود الطيالسي أن رسول الله عَلَيْ قال : ﴿ أَرْحُمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي اللهِ عَلَيْ مَا وَأَشَدُّهُمْ حَيَاءً عُنْمَانُ ، وَأَعْلَمُهُمْ اللهِ عَلَيْ ، وَأَشَدُّهُمْ حَيَاءً عُنْمَانُ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَل ، وَأَعْلَمُ بِمَا أُنْزَلَ الله عَلِي ، وَأَبَي بْنُ كَعْبٍ ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ الْجَرَّاجِ . (*) قال ابن الْحَلَالُ وَلَدُ بْنُ الْجَرَّاجِ . (*) قال ابن سعد [عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : جَاءَ بِلَالْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَى عُمَرَ فَقُلْتُ : إِنّهُ نَائِمٌ ، فَقَالَ يَاأَسْلُمُ كَيْفَ تَجِدُونَ عُمَرَ ؟ فَقَلْتُ خَيْرُ النّاسِ ، إلّا أَنّهُ وَقُلْتُ : إِنّهُ نَائِمٌ ، فَقَالَ يَاأَسْلُمُ كَيْفَ تَجِدُونَ عُمَرَ ؟ فَقَلْتُ خَيْرُ النّاسِ ، إلّا أَنّهُ إِذَا غَضِبَ فَهُو أَمْرٌ عَظِيمٌ ، فَقَالَ بِلَالٌ : لَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ إِذَا غَضِبَ قَرَاتُ عَلَيْ عِبْد الله بن الله بن عمر قال حدثني عبد الله بن عون بن مالك الدار عن أبيه عن جده قال : صَاحَ عَلَى عُمَرُ يَوْماً وَعَلَانِيْ

⁽١) الرياض النضرة جه ٢ ص ٧٤ .

⁽٢) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الْظَّنَّ لَا يُغْنِينَ مِنْ الْحَقِّ شَيِّئًا ﴾ سورة النجم آية ٢٨ .

⁽٣) المحلى جـ ١ ص ٦١ .

⁽٤) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٤٥.

 ⁽٥) منحة المعبود في ترتيب سنن الطيالسي أبي داود . كتاب مناقب الصحابة ،
 باب مناقب جماعة من الصحابة جـ ٢ ص ١٤٠ .

بِالْدُرَّةِ . فَقُلْتُ : أَذَكُّرُكَ بِالله ، قَالَ فَطَرَحَهَا ، وَقَالَ : لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي عَظِيْماً ، وَقَالَ : أَخْبُونا محمد بن عمر قال حدثني عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال : أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني عبد الله عِنْدَهُ أَوْ خُوِّفَ أَوْ قَرَأً عِنْدَهُ إِنْسَالُ آيةً مِنْ الْقُرْآنِ إِلَّا وَقَفَ عَمًّا كَانَ يُوِيْدُ] (1)

الحلم وكظم الغيظ: مع شدة غضب عمر رضى الله تعالى عنه إلا أنه يكظم غيظه ويحلم، روى البخارى رحمه الله عن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما قال: قَدِمَ عُيينَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَة بْنِ بَدْرٍ النّه عَلَى إبْنِ أَخِيْهِ الْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ، وَكَانَ مِنْ النّفرِ الّذِيْنَ يُدُنِيهِمْ عُمَرُ ، وَكَانَ مِنْ النّفرِ الّذِيْنَ يُدُنِيهِمْ عُمَرُ ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسٍ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبّاناً - عُمَرُ ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسٍ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبّاناً - عُمَرُ ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسٍ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبّاناً - فقال عبينة لابن أخيه ، ياابن أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأُمِيْ فَتَسْتَأَذِنَ لِيُ يَنِينَةً ، فَلَمّا دَخَلَ عَلَيْهِ ؟ قال : سَأَسْتَأْذِنَ لِكَيَيْنَة ، فَلَمّا دَخَلَ قال : يَاابُنِ الْحُطّابِ والله مَاتُعْطِينَا الْجَرْلَ وَمَاتَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ ، فغضب عمر قال : يَاابُنِ الْحُطّابِ والله مَاتُعْطِينَا الْجَرْلَ وَمَاتَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ ، فغضب عمر على قال الله تعالى قال لنبيه (خُدِل حَمَا عَنِ المُعْفِقِ وَأَمْنُ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ) (٢) وإن هَذَا من الجَاهِلِيْنَ ، فوالله مُاجَاوِزَهَا عُمَرُ حِيْنَ تَلَاهَا عليه ، وكان وَقَافاً عِنْدَ كَتِابِ اللله (٢) .

٦ - الحزم: لقد اشتهر عمر رضى الله تعالى عنه بالشدة والحزم ف الجاهلية والإسلام، وقد طبق هذه الشدة وذلك الحزم حتى على نفسه، فكان مثالا حيا رائعا لم يأت مثله أحد (٤).

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٠٩.

⁽٢) سورة الأعراف آية ١٩٩ .

ر٣) صحيح البخارى – كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء سنن رسول الله – فتح البارى جـ ١٣ ص ٢٥٠.

 ⁽٤) روى ابن جرير الطبرى قال: [وحدثنى يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن قال: قال عمر: ﴿ إِذَا كُنْتُ فِيْ مَنْزِلَةٍ تَسْعُنِيْ وَتَعْجِزُ =

٧ - الـورع: فكان يأكل من ماله الخاص، وكان أحيانا يقترض نفقته من بيت مال المسلمين ويقول: أنّا كَكَافِلِ مَالِ الْيَتِيْمِ. روى ابن سعد عن الأحف بن قيس قال: ﴿ مَرَّتْ جَارِيةٌ فَقُلْنَا هَذِهِ سَرِيَّةٌ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ فَقَالْتُ : مَا مَرَّتْ جَارِيةٌ فَقُلْنَا هَذِهِ سَرِيَّةٌ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ بِسَرِيَّةٍ ، وَمَاتَحِلٌ لَهُ (١) ، إِنَّهَا مِنْ مَالِ الله ، فَقُلْنَا : فَمَادَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ مَالِ الله ؟ فَقَالَ : أَنَا أُخْبِرُكُمْ بَمَا أُسْتَحِلٌ مِنْهُ ، يَحِلُ لِي حُلْتَانِ ، وَعَلَدٌ فِي الْفَيْظِ ، وَمَا أَحْبُح عَلَيْهِ وَأَعْتَمِرُ مِنْ الظَّهْرِ ، وَقُورْتِي مُلَّانِ ، وَمَا أَحْبُح عَلَيْهِ وَأَعْتَمِرُ مِنْ الظَّهْرِ ، وَقُورْتِي مُلَّانِ ، وَمَا أَحْبُح عَلَيْهِ وَأَعْتَمِرُ مِنْ الظَّهْرِ ، وَقُورْتِي مُلَّانِ ، وَمَا أَحْبُح عَلَيْهِ وَأَعْتَمِرُ مِنْ الظَّهْرِ ، وَقُورْتِي مُلْ الله يَعْدُ وَلِه بَالْمُهْرِ ، وَقُورْتِي رَجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ لَيْسَ بَأَعْنَاهُمْ وَلَا بَأَنْقَرِهِمْ ، ثُمَّ أَنَا بَعْدُ وَقِيتِ أَمْلِ الله مَنْ المُسْلِمِيْنَ يُصِينِينِي مَا أَصَابَهُمْ ، قال : أخبرنا وكيع بن الجراح وقبيصة ابن عقبة قالا : أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال : قال استعنيث عمر بن الخطاب : إنِّي أَنْوَلْتُ نَفْسِيْ مِنْ مَالِ الله مَنْوِلَةً مَالِ الْيَتِيْمِ إِنْ استعنيْتُ عمر بن الخطاب : إنِّي أَنْوَلْتُ نَفْسِيْ مِنْ مَالِ الله مَنْوِلَة مَالِ الْيَعْمُ وَلَا أَيْسَمُ مِنْ أَلْ اللهُ مَنْوِلَةً مَالِ الْيَعْمُ وَلَا أَيْسَرُنَ اللهُ اللهُ مَنْ أَلُولُ اللهُ مَنْ أَلُهُ مَالًا الْيَعْمُ وَلَا أَلْسَانُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ مَنْ أَلُولُ أَيْسَرَتُهُ عَلَيْهِ وَالْعَلَيْ اللهُ الْسَلَهُ مَنْ أَلْ اللهُ عَلَيْ اللهُ الل

وهذا الكلام من عمر قول يصدقه العمل ، فلا يعرف السياسة المعلنة وغير المعلنة فعلانيته وسريرته سواء ، لأنه يراقب علام الغيوب ، وقد شهد الناس له بذلك . روى ابن سعد قال : أخبرنا محمد بن عمر قال : أخبرنا عبد الله بن جعفر عن أم بكر بنت المسور عن أبيها المسور بن مخرمة قال : كُنَّا نُلْزَمُ عُمَر بْن

عن النَّاسِ فَوَاللَّهُ مَاتلك إِنْ بِمَنْزِلَةٍ حَتَّىٰ أَكُونَ أُسْوَةً لِلنَّاسِ »] . تاريخ الأمم والمعوك جــ
 ه ص ١٧

⁽۱) لفظ البغوى : (وَالله مَا أَنَا بِسَرِيَّةٍ ، وَمَاأَحُلُّ لَهُ وَإِنَّى لَمِنْ مَالِ الله ، ثم دخلت ، فخرح علينا عمر فقال : مَاثَرُوْنَهُ يَحِلُّ لِيْ مِنْ مَالِ الله ؟) الخ – شرح السنة حـ ۱۰ ص ۸۰ .

⁽۲) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٦ ، وروى ابن حجر فى فتح البارى حـ ٢٠١ ص ١٥١ نحوه قال : (وسنده صحيح ، وأخرج الكرابيسي بسند صحيح عن الأحنف قال : كُنَّا يِبابٍ عُمَرَ) . . الخ .

الْخَطَّابِ نَتَعَلَّمُ مِنْهُ الْوَرَعَ] (١) .

٨ – التقوى: جعل الموت والآخرة والله تعالى نصب عينيه، حتى خاتمه نقش عليه: كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعِظاً يَاعُمَرُ . روى ابن جرير عن عمر أنه قال: « بَحَسْبِ آل عُمَرَ أَنْ يُحَاسَبَ مِنْهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ وَيُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ، أَمَا لَقَدْ جَهِدْتُ نَفْسِيْ وَحَرَمْتُ أَهْلِيْ ، وَإِنْ نَجَوْتُ كَفَافاً لَا وِزْرَ وَلَا أَجْرَ إِنَّى لَسَعِيْدٌ » (١) .

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٩٠ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ه ص ٣٤ .

 ⁽٣) الطبقات الكيرى جـ ٣ ص ٢٧٧ – ٢٧٨ ، ونحوه عند المحب الطبرى في الرياض النضرة جـ ٢ ص ٢٥ .

⁽٤) الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٥١ .

ضَرَبَ أَوْجَعَ ، هُوَ وَاللهِ النَّاسِكُ حَقاً _{) ^(١) .}

١١ - يعرف لأهل الفضل فضلهم ، فكان يقول : « لَوْلَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ ، ويقول : « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » قال ابن جرير الطبرى : (ثم خرج عمر ~ في عقب ذلك ~ حاجا فبينا هو يسير إذ لحق راكبا يقول :

مَاسَاسَنَا مِثْلُكَ يَاابْنَ الْخَطَّابِ أَبَرَّ بِالأَقْصَىٰ وَلَا بِالْأَصَابِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَاحِبِ الْكِتَابِ

فنخسه عمر بمخصرة معه وقال فأين أبو بكر) (٢)

قال أبو هلال العسكرى : [أخبرنا أبو القاسم عن العقدى عن أبي جعفر عن المدائني عن على بن مجاهد عن الأعمش عن يزيد بن حصين عن أبي العالية قال : التُجذَ لِرَسُولِ الله عَلَيْتُهُ مِنْبَرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وكان يقوم فى أعلاه ، فلما توفى قام أبو بكر دون مقامه ، وقام عمر دون مقام أبي بكر ، فلما بيع عنمان قام مقام رسول الله عَلَيْتُهُ فقال سلمانُ : الْيُومَ وُلِدَ الشُّرُ ، قال فَلمَّا الله عَلَيْتُهُ فقال سلمانُ : الْيُومَ وُلِدَ الشُّرُ ، قال فَلمَّا الله عَلَيْتُهُ فقال الله عَلَيْتُهُ فَا أَخْفُ ، وَصَلَّى على رسول الله عَلَيْتُهُ فَأَوْجَرَ ثُم قال : ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّذَيْنِ تَقَدَّمَانِيْ كَانَا يُعِدَّانِ لِهَذَا الله عَلَيْتُهُ فَا الله عَلَيْتُهُ مَا إِلَى إِمَامٍ قَائِل ، وَسَتَأْتِيْكُمُ الْمُوقِيْفِ كَلَامًا وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَحْوَجَ مِنْكُمْ إِلَى إِمَامٍ قَائِل ، وَسَتَأْتِيْكُمُ الْمُوقِيْفِ كَلَامًا وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ عَادٍ لِ أَحْوَجَ مِنْكُمْ إِلَى إِمَامٍ قَائِل ، وَسَتَأْتِيْكُمُ الْمُؤْفِيْفِ كَلَامًا وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ عَالِ الله وَالله الله وَالله وَالله وَعَلَى عُشْمانَ قِيَامُهُ حَيْثُ قامَ النَّي المُعْمَانُ عَلَى مُصَلَّاهُ ، وَلَوْ وَقَفَ عُتْمَانُ دُولًا كُلُ إِمَامٍ عَنْ مَقَام مَنْ تَقَدَّمَهُ سُدًّ . وَذُكِرَ لِبَعْضِ فَلَوْلَ مُنْ تَقَدَّمَهُ سُدًّ . وَذُكِرَ لِبَعْضِ فَلَوْلَهُ لَكُنْتَ الْآنَ تَخْطُبُ فِي بُورٍ] (٢) . فَلَوْلُو الله الله وَلَوْلَوْلُولُوهُ لَكُنْتَ الْآنَ تَخْطُبُ فِي بُورٍ] (٣) .

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٤ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٩ .

 ⁽٣) الأوائل جد ١ ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

17 — القوة والأمانة: شهد له بذلك عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب ومحمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله تعالى عنهم أجمعين. روى ابن جرير الطبري رحمه الله قال: (حدثنا خلاد بن أسلم قال: حدثنا النضر بن شميل، قال: أخبرنا قطن، قال: حدثنا أبو يزيد المديني، قال: حدثنا مولى لعثمان بن عفان، قال: كُنْتُ رَدِيْهَا لِعُثْمَانُ بْنِ عَفَّانَ حَتَّىٰ أَتَىٰ عَلَىٰ حَظِيْرَةِ الصَّدَقَةِ فِي يَوْم شَدِيْدِ السَّمُوْم، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَيْهِ إِزَارٌ وَرِدَاءٌ قَدْ لَفَّ رَأْسَهُ بِرِدَاءٍ يَطُرُدُ الْإِلَى يُدْخِلُهَا الْحَظِيْرَةَ إِبلِ الصَّدَقَةِ _ فقال عثمان: مَنْ تَرَىٰ هَذَا؟ الإِلَ يُدْخِلُهَا الْحَظِيْرَةَ - خَظِيْرَةَ إِبلِ الصَّدَقَةِ _ فقال عثمان: مَنْ تَرَىٰ هَذَا؟ قال: فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخُطّابِ فقال: ﴿هَذَا وَاللّهِ الْقَويُّ الْأَمِينُ».

حدثني جعفر بن محمد الكوفي وعباس بن أبي طالب قالا: حدثنا أبو زكريا يحيى بن مصعب الكلبي قال: حدثنا عمر بن نافع عن أبي بكر العبسي قال: دَخَلْتُ حَيْرَ (١) الْصَّدَقَةِ مع عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب قال: فجلس عثمان في الظل يكتب، وقام عَلِيٌّ على رأسه يُمِلُّ عليه ما يقول عمر، فجلس عثمان في الظل يكتب، وقام عَلِيٌّ على رأسه يُمِلُّ عليه ما يقول عمر، وعمر في الشمس قاتم في يوم حار شديد الحر، عليه بردان أسودان متزراً بواحد، وقد لف على رأسه آخر، يعد إبل الصدقة، يكتب ألوانها وأسنانها. فقال على لعثمان وسمعته يقول: نَعْتَ بنْتِ شعيب في كتاب الله (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنَّ خَيرً لعثمان وسمعته يقول: نَعْتَ بنْتِ شعيب في كتاب الله (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنَّ خَيرً الْمَينُ) (٣).

وروى الذهبي قال: [أخبرنا ابن المبارك: أخبرنا ابن عيينة، عن موسى بن أبي عيسى، قال: أتى عمرُ مشربة (٤) بني حارثة، فوجد محمد بن

 ⁽١) الحير: شبه الحظيرة أو الحمى ـ وأصبحت الأرض حيرة أي مخضرة مبقلة ـ قاله
 الفيروزأبادي في القاموس المحيط. فصل الحاء باب الراء جـ ٢ ص ١٧.

⁽٢) سورة القصص آية ٢٦.

 ⁽٣) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٧ ـ ١٨ وذكر القصة المحب الطبري في الرياض
 النضرة جـ ٢ ص ٧٨.

⁽٤) المشربة: أرض لينة لا يزال فيها نبت أخضر ريان.

مسلمة، فقال: يا محمد، كيف تراني؟ قال: أراك كما أُحِبُّ وكما هِجُبُّ من يحبُّ لك الخير: قوياً على جمع المال، عفيفاً عنه، عدلاً في قسمه ولو مِلْتَ عدلناك كما يُعَدَّلُ السهم في الثقات. قال: الحمد لله، الذي جعلني في قوم إذا ملت عدلوني](۱).

17 _ التواضع: روى ابن جرير الطبري قال: (حدثني محمد بن عوف قال: حدثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، قال: حدثنا صفوان بن عمرو قال: حدثنا أبو المخارق زهير بن سالم بن كعب الأحبار، قال: نزلت على رجل يقال له مالك _وكان جاراً لعمر بن الخطاب _ فقلت له كيف بالدخول على أمير المؤمنين؟ فقال: لَيْسَ عَلَيْهِ بَابٌ وَلا حِجَابٌ يُصَلِي الصَّلاَة ثُمَّ يَقْعُدُ فَيُكَلِّمَهُ مَنْ شَاءً) (٢).

١٤ ــ الهيبة: كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مهيباً حتى قال بعضهم: (كَانَتْ دِرَّةُ عُمَرَ أَهْيَبُ مِنْ سَيْفِ الحَجَّاجِ، وَكَانَ يَحَافُهُ مُلُوْكُ فَارِسَ والرُّوْم وَغَيْرُهُمْ) (٣٠).

موافقات عمر للقرآن الكريم:

لقد كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه صادق اللهجة، عظيم الإخلاص، يتحمس لما يؤمن به ويراه، حتى ذكر الرسول أن الإلهام إن كان في أمته فهو في عمر من باب أولى. فكان رضي الله تعالى عنه يرى الرأي فينزل به القرآن وبلغت موافقاته نيفاً وعشرين موافقة، قال ابن حجر رحمه الله: (وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول)(٤).

أذكر منها:

١ _ تحريم الخمر: فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قبل نزول

⁽١) سير أعلام النبلاء جد ٢ ص ٣٧٢.

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٨.

⁽٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ٢ ص ٤.

⁽٤) فتح الباري جـ ١ ص ٥٠٥.

تحريم الخمر : اللَّهُمَّ بيَّنْ لَنَا في الْحَمْرِ بَيَاناً شَافِياً. فَنَزَلَتْ آيَةُ الْتَحْرِيْم لِلْخَمْرِ (١٠).

٢ حجاب زوجات رسول الله: فقد أمر زوجات النبي ﷺ أن يحتجبن فقالت له زينب: وَإِنَّكَ عَلَيْنَا يَا ابْنَ الْخُطَّابِ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ فِي بُيُوْتِنَا. فَأَنْزَلَ اللهُ فقالت له زينب: وَإِنَّكَ عَلَيْنَا يَا ابْنَ الْخُطَّابِ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ فِي بُيُوْتِنَا. فَأَنْزَلَ اللهُ (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَنَّاعاً فَأَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) (٢)، (٣). وروى الإمام مسلم عن ابن عمر قال عمر: "وَافَقْتُ رَبِيٍّ فِي ثَلَاثٍ: فِي مَقَامٍ إِبْرَاهِيْمَ وَفِي الْحُجَابِ، وَفِي أَسَارَىٰ بَدْرٍ) (٤).

" — اَلاستنذان في الدخول: وذلك أنه دخل عليه غلامه وكان نائماً فقال: اللهم حرم الدخول فنزلت آية الاستنذان (٥) (يَا أَيُّمَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لِيَسْتَأَذِنْكُمُ الذِين مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِيْنَ لَمْ يَبْلُغُوا الْخُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَوَّاتٍ، مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الذين مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِيْنَ لَمْ يَبْلُغُوا الْخُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَوَّاتٍ، مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ، ثَلاَثُ الْفَجْدِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنْ الظَّهِيزَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ، ثَلاَثُ الْفَجْدِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنْ الظَّهِيزَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ، ثَلاَثُ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَوْرَاتٍ لَكُمْ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُكُمْ عَلَيْكُمْ، بَعْضُى (٥).

⁽١) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري جد ١ ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

 ⁽٢) سورة الأحزاب آية ٥٣.

⁽٣) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري جد ١ ص ٢٦٣.

 ⁽٤) صحيح مسلم. كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل عمر
 رضي الله تعالى عنه.

صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٥ ص ١٦٦ ـ ١٦٧. وعند أحمد في مسنده جـ ١ ص ١٥٧ نحوه الطبعة الرابعة دار المعارف بمصر.

⁽٥) الرياض النضرة للمحب الطبري جد ١ ص ٢٦٨.

⁽٦) سورة النور آية ٥٨.

تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِيْنَ مَرَةً ﴾ (١) وسأزيد على سبعين » قال إنه منافق . فصلى عليه رسول الله عَيْلِيَّة ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ » (٢) ، (٣) .

ُه - قَالَ : يارسول الله لو صليت خلف المقام ؟ فنزلت هذه الآية (٤) : (وَاتَّخِذُواْ مِنْ مَقَامَ إِبْرَاهِيْمَ مُصَلِّلَي) (٥) .

٦ - هو الذي أشار بقتل أسرى بدر ، وخالفه غيره فنزل القرآن بتصويب رأيه : (مَاكَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى الأَرْضِ تُرِيْدُونَ عَرَضَ الدُّنيَا وَاللَّهُ يُرِيْدُ الآخِرَةَ) (٦) .

٧ - قال ابن عمر: مَانزَلَ بَالنَّاسِ أَمَّرٌ قَطَّ فَقَالُوْا فِيْهِ وَقَالَ فِيْهِ عُمَرُ إِلَّا نَزْلَ فِيْهِ عُمَرُ إِلَّا فِيْهِ الْقُرْآنُ عَلَىٰ نَحْوِ مَاقَالَ عُمَرُ (٧)، وفيه نزل قوله تعالى (لَعَلِمَهُ الَّذِيْنَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) (^). قال عمر: فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الأَمْرَ. (¹)

مبايعته بالخلافـــة :

هو ثانى الخلفاء الراشدين ، بويع بالخلافة يوم الثلاثاء لثان بقين من

⁽١) سورة التوبة آية ٨٠ .

⁽٢) سورة التوبة آية ٨٤ .

⁽٣) صحیح مسلم - کتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل عمر رضی الله تعالى عنه - صحیح مسلم بشرح النووی ج ١٥ ص ١٦٧ .

⁽٤) سورة البقرة آية ١٢٥ .

⁽٥) أحرجه أبو داود الطيالسي في كتاب مناقب الصحابة ، باب ماجاء في موافقاته للحق جد ٢ ص ١٧٢ منحة المعبود .

⁽٦) سورة الأنفال آية ٦٧ .

⁽٧) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب المناقب ، باب فى مناقب عمر بن الخطاب، جـ ٥ ص ١٦٧ ، وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

⁽٨) سورة النساء آية ٨٣ ،

⁽٩) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب بيان أن تحيير المرأة لايكون طلاقا إلا بالنية - صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٠ ص ٨٥ .

حمادي الآخرة (١) ، يوم وفاة أبي بكر سنة ثلاث عشرة من الهجرة (٦٣٤ م) بعهد منه . قال ابن جوير الطبري رحمه الله : [وقال الواقدي حدثني إبراهيم بن أَلِى النضر ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، قال : دَعَا أَبُوْ بَكْرٍ عُشْمَانَ حَالِياً فقال له : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا مَاعَهد بهِ أَبُوْ بَكُر بْنُ أَبِي قُحَافَةٍ إِلَىٰ الْمُسْلِمِينَ . أما بعد : قال ثم أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَذَهَبَ عَنْهُ - فَكتب عثمان أما بعد : فَإِنِّي قَدْ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْكُمْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَلَمْ ٱلْكُمْ خَيْراً . ثم أفاق أبو بكر ، فقال : اقرأ على فقرأ عليه ، فكبر أبو بكر وقال : أَرَاكَ خِفْتَ أَنْ يَخْتَلِفَ النَّاسُ إِنْ افْتَلَتَتْ نَفْسِي فِيْ غَشْيَتِي قال : نعم ، قال جَزَاكَ الله تحيْراً عَنْ الإسْلَامِ وَأُهْلِهِ ، وَأُقَرُّهَا أَبُوْ بَكْرِ رضى الله تعالى عنه من هذا الموضع ۽ (٢) . وقد خطب أبو بكر الصديق بالمسلمين ، روى ابن الجوزى قال : 3 عن عاصم بن عدى قال جمع أبو بكر الناس وهو مريض فأمر من يحمله إلى المنبر فكانت آخر خطبة خطب بها ، فحمد الله وأثبي عليه ، ثم قال : أيُّهَا النَّاسُ احْذَرُوا الدُّنيَّا وَلَا تَنِقُوا بِهَا فَإِنَّهَا غَدَّارَةً ، وَآثِرُوا الآخِرَةَ عَلَىٰ الدُّنْيَا وَأَحِبُّوْهَا ، فَبحُبِّ كُلّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَبْغَضُ الْأَخْرَىٰ ، وَإِنَّ هَذَا الأَمْرَ الَّذِيْ هُوَ أَمْلَكُ بِنَا لَا يَصْلُحُ آخِرُه إِلَّا بِمَا صَلَّحَ بِهِ أَوُّلُهُ ، وَلَا يَخْتَمِلُهُ إِلَّا أَفْضَلُكُمْ مَقْدِرَةً وَأَمْلَكُكُمُ لِنَفْسِيهِ ، أَشَلُّكُمْ فِي حَالِ الشُّلَّةَ وَأَسْلَسَكُمْ فِي حَالِ اللَّيْنِ ، وَأَعْلَمَكُمْ بِرَأْي ذَوِي الرأى ، لَايَتْشَاغَلُ بِمَالَا يَعْنِيْهِ ، وَلَا يَحْزَنُ لِمَا يَنْزِلُ بِهِ ، وَلَا يَسْتَحِيْ مِنْ التَّعَلُّمِ ، وَلَا يَتَحَيَّرُ عِنْدَ الْبَدِيْهَةِ ، قَوِيٌّ عَلَىٰ الْأُمُوْرِ لَايَخُوْرُ لِشَيءِ مِنْهَا حَدُّهُ بِعُدُوانٍ وَلَاتَقَصِيْرِ (٣) ، يُوصِدُ لِمَا هُوَ آتٍ عَتَادَهُ مِنْ الْحَذَرِ وَالطَّاعَةِ ، وَهُو

⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٧٤ .

 ⁽۲) تاریخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٥٦ ، وروى نحوه أبو هلال العسكرى فى كتابه
 الأوائل جـ ١ ص ٢١٩ طبع دمشق .

 ⁽٣) للعنى لهذه العبارة غير واضح وقد راجعت طبعه مطبعة السعادة بمصر – الناشر
 عمد أمين الخانجي ، والطبعة التي يتحقيق طاهر النعسان الحموى – التي تطلب=

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ نَرَلَ فَدَخَلَ ، فَحَمَلَ السَّاخِطَ أَمَارَتُهُ الرَّاضِيَ بِهَا عَلَىٰ الْدُّخُوْلِ تَوَصَّلًا ﴾ (١) .

سياسة عمر التي انتهجها :

وقد حمد الناس سيرة عمر في خلافته ، حتى اعتبروا تولية أبي بكر له من الفراسة المحمودة ، نقل رفيق العظم : (أخرج الحافظ ابن عساكر عن أبي عبيدة

⁼ من المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة فوجديها كالتي نقلت منها وهي طبعة دار إحياء عنوم الدين بدمشق ، كا راجعت خطب أبي بكر الصديق في جمهرة خطب العرب فلم أجد هذه الخطبة منها والحد بمعنى البأس - كا في القاموس المحيط فصل الحاء باب الدال جا ص ٢٩٦ ، فيكون معنى العبارة : قوى على الأمور لايخور بأسه لئيء منها إذا اعْتُدِي عليه ، ولايقصر في القيام بالأعباء . ويحتمل أن كلمة و وحده ، المطبوعة هي مصحفة من و حده ، فيكون المعنى : لايخور جده و نشاطه إذا حصل عليه الاعتداء ، ولايقصر في القيام بالأعباء .

⁽١) تاريخ عمر بن الخطاب ص ٦٧ – ٦٨ .

⁽٢) الطبقات الكيرى جـ ٣ ص ٢٧٤ .

⁽٣) الطبقات الكيرى جـ ٣ ص ٢٧٤ .

قال: قال عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه: أَفْرَسُ النَّاسِ ثَلاَثَةٌ: المَلِكُ حِيْنَ تَفَرَّسَ بِيُوسُفَ وَالْقَوْمُ فيه رَاهِدُونَ ، والْمَرْأَةُ الَّتِيْ تَفَرَّسَتْ فِيْ مُوسَىٰ فَقَالَتْ: يَاأَبَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِيْنُ ، وَأَبُو بَكْرِ حِيْنَ تَفَرَّسَ فِيْ عُمَرَ فَاسْتَخْلَفَهُ) (1) وقد روى ابن جرير الطبرى رحمه الله ، أن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه توقع اللين من عمر إذا ولى الخلافة قال: لما نزل بأبى بكر رحمه الله الوفاة دعا عبد الرحمن بن عوف فقال: أخبرنى عن عمر ، فقال: ياخليفة رسول الله هو والله أفضل من رأيك فيه من رجل ، ولكن فيه غلظة فقال أبو بكر: ذلك لأنه يرانى رقيقا ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيرا مما هو عليه ، وياأبا محمد قد رمقته فرأيتنى إذا غضبت على الرجل فى الشيء أرانى الرضا عنه ، وإذا لنت له أرانى الشدة عليه (٢) .

إدارة عمر وأولياته :

لقد قام عمر بن الخطاب بإدارة دفة الدولة والخلافة الإسلامية إدارة حازمة فطنة .

روى ابن جرير الطبرى قال : (حدثنى أبو السائب قال : حدثنا ابن فضيل ، عن ضرار عن حصين المرى ، قال : قال عمر : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْعَرَبِ مَثَلُ جَمَلٍ أَنْفٍ ، فَأَمَّا أَنَا فَوَرَبٌ الْكَعْبَةِ

⁽۱) أشهر مشاهير الإسلام ص ١٩٤ ، ورواها ابن سعد بلفظ آخر قال : (حدثنا عبد الله أفرَسُ النّاسِ عبد الله بن نمير عن الأعمش عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة قال : قال عبد الله أفرَسُ النّاسِ ثَلَاثَةٌ : أَبُوْ بَكْرٍ فِيْ عُمَرَ ، وَصَاحِبَةُ مُوْسَىٰ حِيْنَ قالت : اسْتَأْجِرْهُ ، وَصَاحِبَ يُوسُفَ) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٣ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٥١ .

لَأَحْمِلَنَّهُمْ عَلَىٰ الطَّرِيقِ ۽ (١).

فما من باحث يكتب عن الإدارة في الإسلام إلا وعمر بن الخطاب شاهده على كثير مما يصل إليه . فقد وضع عمر رضى الله تعالى عنه أصول الإدارة والتنظيم الإسلامي ، فكان قدوة يحتذى . والتنظيم الذي سلكه عمر لم يكن بحال مخالفا للإسلام ، بل منطلقا من قواعده الكلية ، إذ عمر أعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله ، ونبى الله يأمرنا بالاقتداء به . ويذكر لنا التاريخ الشيء الكثير عن إدارة عمر وأولياته أسوق بعضا منها :

١ – أول من لقب بأمير المؤمنين :

كان مَنْ قَبْلَهُ يقال له خليفة رسول الله ، فلما جاء عمر قيل له خليفة خليفة وسول الله . فاستثقل هذا عمر فقال لهم ألستم المؤمنين ؟ قالوا : بلى ، قال وأنا أميركم ؟ فأصبح يقال له بعد ذلك أمير المؤمنين .

قال : أبو هلال المسكرى : [أخبرنا أبو أحمد ، عن الجوهرى ، عن الجوهرى ، عن الله بن حالح ، عن يعقوب ، عن عبد الله بن صالح ، عن يعقوب ، عن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة ، عن الزهرى ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبى بكر بن سليمان ، عن الشّفاء – وكانت من المهاجرات – أنَّ أبا بَكْمٍ يَكْتُبُ مِنْ خَلِيْفَةٍ رَسُولِ اللهِ ، حَتَىٰ كُتَب عُمَّرُ مِنْ خَلِيْفَةٍ رَسُولِ اللهِ ، حَتَىٰ كُتَب عُمَّرُ إلى عَامِلِ الْعِرَاقِ أَنْ يَبْعَثَ إلَيْهِ رَجُلَيْنِ يَسْأَلُهُمَا عَنْ الْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ ، فَبَعَثَ لَبِينَ إلى عَامِلِ الْعِرَاقِ أَنْ يَبْعَثَ إليهِ رَجُلَيْنِ يَسْأَلُهُمَا عَنْ الْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ ، فَبَعَثَ لَبِينَ اللهُ وَعَدَلَ المَسْجِدَ فَوَجَدَا عَمْرو بُنَ الْعَاصِ فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللهِ أَصَبَتُمَا اسْمَهُ ، وَدَخَلَا المَسْجِدَ فَوَجَدَا عَمْرو بُنَ الْعَاصِ فَقَالَ : مَابَدًا لَكَ فِي هَذَا اللهُ وَمِنِيْنَ فَقَالَ : مَابَدًا لَكَ فِي هَذَا الْمُومِنِيْنَ ، فَقَالَ : مَابَدًا لَكَ فِي هَذَا الْمُومِنِيْنَ ، فَقَالَ : مَابَدًا لَكَ فِي هَذَا الْاسِم ؟ لَتَحْرُجُنَّ مِمَّا دَخَلْتَ فِيهِ ، فَأَحْبَرَهُ وَقَالَ : أَنْتَ الأَمِيْرُ وَنَحَنُ المُؤْمِنِيْنَ ، فَقَالَ : مَابَدًا لَكَ فِي هَذَا الْاسِم ؟ لَتَحْرُجُنَّ مِمَّا دَخَلْتَ فِيهِ ، فَأَحْبَرَهُ وَقَالَ : أَنْتَ الأَمِيْرُ وَنَحَنُ المُؤْمِنِيْنَ ،

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٧ .

فَجَرَىٰ الْكِتَابُ بِذَلِكَ مِنْ يَوْمَئِذِ _] (١) .

وذكر الطبرى فى تسمية عمر بأمير المؤمنين : (أَنَّهُ لَمَّا وَلِيَ : قِبْلَ : يَاخَلِيْفَةَ خَلِيْفَةِ رَسُولِ اللهِ فَقَالَ عُمَّرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : هَذَا أَمْرٌ يَطُولُ ، كُلَّمَا جَاءَ خَلِيْفَةً قَالُوا : يَاخَلِيْفَةَ خليفةِ خَلِيْفَةِ رَسُولِ اللهِ بَلْ أَنْتُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنَا أَمِيْرُكُمْ ، فَسَمَّى أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ) (٢) . وقد ذكر الكتاني أن رسول الله عَلَيْكِ أَطلق أمير المؤمنين على عبد الله بن جحش حين بعثه في سرية (٣) .

٢ – أول من وضع التاريخ الهجرى :

بعد أن كان العرب يؤرخون بالوقائع والحوادث المشهورة رأى عمر بن الخطاب أن تضبط الأمور بالسنين والأشهر والأيام ، لما يترتب على ذلك من الحقوق المالية والعهود والمواثيق ، وغير ذلك من المصالح العامة للناس أجمعين . فوضع التاريخ واعتبر هجرة الرسول وَتُركهُ بلاد الشرك بداية عز المسلمين وبحدهم فأرخ بها ، قال ابن جرير الطبرى : [وحدثنى بن أبي سبرة عن عثمان بن عبد الله ابن أبي رافع عن أبي المسيب قال : أول من كتب التاريخ عمر لسنتين ونصف من خلافته فكتب لست عشرة من الهجرة بمشورة على بن أبي طالب] (٤) . قال أبو هلال العسكرى : ٥ أول من كتب التاريخ مِنْ الهجرة عُمرُ رَضِي اللهُ تَعَالَىٰ عَنْ فَيْ شَهْرِ رَبِيْعِ الأَولِ مَنْ كَتَبَ التَّارِيْخَ مِنْ الْهِجْرَةِ عُمرُ رَضِي اللهُ تَعَالَىٰ عَنْ فَيْ شَهْرِ رَبِيْعِ الأَولِ مَنْ عَشَرَة ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ فيما روى أبو أحمد عن بعض رجاله أن أبا موسى الأشعرى كتب إلى عمر : إنَّهُ يَأْتِنَا مِنْ قِبَلِ أَحْمَد عن بعض رجاله أن أبا موسى الأشعرى كتب إلى عمر : إنَّهُ يَأْتِنَا مِنْ قِبَلِ أَحْمَد عن بعض رجاله أن أبا موسى الأشعرى كتب إلى عمر : إنَّهُ مَرَّهُ شَعْبَانَ ، أَحْمَد عَنْ بعض رَبَالهُ مُرَّدً مَنْ أَمْهُ مَوْلَهُ شَعْبَانَ ، قَدْ قَرَأْنَا صَكًا مِنْهُ مَحِلَهُ شَعْبَانَ ، قَمَا نَدْرِيْ عُمَنُ رَضِي اللهُ فَمَا نَدْرِيْ عُمَد وَلَيْ النَّهُ عَالَىٰ المَاضِي أَمْ الآتِيْ ؟ فَعَمَّمَ عُمَرُ رَضِي اللهُ فَمَا نَدْرِيْ قَلَى النَهْ عَلَى النَهْ عَنْ أَمْ الآتِيْ ؟ فَعَمَّمَ عُمَرُ رَضِي اللهُ فَمَا نَدْرِيْ قَالَ المَاضِي أَمْ الآتِيْ ؟ فَعَمَّمَ عُمَرُ رَضِي اللهُ فَمَا نَدْرِيْ اللهُ فَا المَاضِي اللهِ المَاضِي اللهُ اللهُ المَاضِي المَافِي اللهُ المَافِي اللهُ المَافِي اللهُ اللهُ المَافِي اللهُ المَافِي المَافِي اللهُ المَافِي المَنْ المَافِي المَافِي المَافِي المَافِي المَافِي اللهُ المَافِي المَافِي

 ⁽۱) الأوائل جد ۱ ص ۲۲۲ – ۲۲۳ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطيري جد ۱ ص ۲۷۹ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٢ .

⁽٣) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٦ .

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ١٨٨ .

عَنْهُ عَلَىٰ كَتْبِ التَّارِيْخِ وَأَرَادَ أَنَ يَجْعَلَ أُولَهُ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَرَأَىٰ أَنَّ الأَسْهُرَ الْمُحُرَّم ، وَهُو آخِرُهَا فَصَيْرَهُ أُولًا اللهُمُرَّم تَقَعُ حِيْنَفِدِ فِي سَنَتَيْنِ فَجَعَلَهُ مِنَ الْمُحَرَّم ، وَهُو آخِرُهَا فَصَيْرَهُ أُولًا لِتَجْتَمِعَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ] (١) وقد ذكر الكتاني (٢) عدة روايات تفيد أن رسول الله عَيْنِاتُهُ هُو أُول من أرخ من الهجرة ثم رجح أن عمر هو أول من أرخ من الهجرة وجعله تاريخا للمسلمين متداولا .

٣ - واتخذ بيت المال للمسلمين:

ونظم موارده ومصارفه ، واتخذ السجلات للعطاء ودون الدواوين (") . فهو أول من دون الدواوين في الإسلام (أ) ، جعلها على الطريقة الفارسية لإحصاء الصحاب الأعطيات ، وتوزيع المرتبات عليهم . قال ابن جرير الطبرى : [حدثنى الحارث قال : حدثنا ابن سعد قال : حدثنا محمد بن عمر قال : حدثنى عَائِذُ بْنُ الحُويْنِ عِن أَبِي الْحُويْرِثِ بْنِ نُقَيْدِ أَنْ عمر بن الخطاب يخيى عن أَبِي الْحُويْرِثِ بْنِ الْحُويْرِثِ بْنِ نُقَيْدٍ أَنْ عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار المسلمين في تدوين الدواوين ، فقال له على بن أبي طالب : تَقْسِمُ كُلُّ سَنَةٍ مَا اجْتَمَعَ إِلَيْهِ مِنْ مَالِ فَلَا تُمْسِكُ مِنْهُ شَيْئاً ، وقال عهان ابن عفان : أَرَىٰ مَالًا كَثِيرًا يَسَعُ النَّاسَ وَإِنْ لَمْ يُحْصَوُا ، حَتَّىٰ تَعْرِفَ مَنْ أَحَدَ ابن عفان : أَرَىٰ مَالًا كَثِيرًا يَسَعُ النَّاسَ وَإِنْ لَمْ يُحْصَوُا ، حَتَّىٰ تَعْرِفَ مَنْ أَحَدَ ابن عفان : أَرَىٰ مَالًا كَثِيرًا يَسَعُ النَّاسَ وَإِنْ لَمْ يُحْصَوُا ، حَتَّىٰ تَعْرِفَ مَنْ أَحَدَ مِنْ المغيرة : يَامِن قَدْ خَوْنُوا دِيْوَاناً وَجَنَّدُوا جُنْداً ، فَا عَلْ دَوْنُوا دِيْوَاناً وَجَنَّدُوا جُنْداً ، فَا خَدَ الله فَوَلَا مَ مَنْ أَبْد بَن هَالِب ، وَمَحْرَمَة بْنَ الْمُونَ دِيْوَاناً وَجَنَّدُ أَنْ أَنْ أَنْ الله المَالِ ، فَدَعَا عَقَيْلَ بَنَ أَبِي طَالِب ، وَمَحْرَمَة بْنَ فَدَوْلُ دِيْوَاناً وَجَنَّدُا ، فَا خَذَا عَقَيْلَ بَنَ أَبِي طَالِب ، وَمَحْرَمَة بْنَ

 ⁽۱) الأوائل جـ ۱ ص ۳۲۳ – ۲۲۶ طبع دمشق . وانظر فتح البارى جـ ۷ ص
 ۲۲۷ ، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ۳ ص ۲۸۱ ، وتاريخ الطبرى جـ ٥ ص ۲۲ .
 (۲) التراتيب الإدارية جـ ۱ ص ۱۸۰ ، ۱۸۱ .

 ⁽٣) الديوان : دُفتر يكتب فيه أسماء أهل العطاء والعساكر على القبائل والبطون ،
 وفي النهاية : الديوان دفتر يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء قاله الكتاني في التراتيب الإدارية حد ١ ص ٢٢٥

 ⁽٤) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨٢ ، وتاريخ الأمم والملوك للطبرى
 جـ ٤ ص ١٦٢ ، ٢٣١ ، جـ ٥ ص ٢٢ .

نَوْفِلِ ، وَحُمَيْرَ بْنَ مُطْعِم وَكَانُوا مِن نساب قريش - فقال : اكْتُبُوا النَّاسَ عَلَىٰ مَنَازِلِهِمْ ، فَكَتَبُوا فَبَدَأُوا بِينِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ أَتْبَعُوهُمْ أَبَا بَكْرٍ وَقَوْمَهُ ، ثُمَّ عُمَرَ وَقَوْمَهُ عَنَى الْخِلَافَةِ ، فَلَمَّا نَظَرَ فِيْهِ عُمَرُ قَالَ : وَدِدْتُ وَاللهِ : أَنَّهُ هَكَذَا وَلَكِنْ ابْدَوًا مِقْرَانَةِ وَسُولِ اللهِ عَيَلِكُ ، الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ حَتَّىٰ تَضَعُوا عُمَرَ حَيْثُ وَضَعَهُ اللهَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى اللهُ الله عَلَى ال

وقال ابن جرير الطبرى أيضا: [حدثنى الحارث قال: حدثنا ابن سعد قال: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى وعبد الملك ابن سيمان عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن السائب بن زيد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: ﴿ وَاللهِ الَّذِي لَا إِلهَ إِلّا هُوَ – ثلاثا – مَا مِنْ أَحِد إِلّا لَهُ عَمْر بن الخطاب يقول: ﴿ وَاللهِ الَّذِي لَا إِلهَ إِلّا هُوَ – ثلاثا – مَا مِنْ أَحِد إِلّا لَهُ فَى هَذَا الْمَال حَقَّ أَعْطِيهُ أَوْ مُنِعَهُ ، وَمَا أَحَد أَحَقُ مِنْ أَحِد ، إِلّا عَبْد مَمْلُوك ، وَمَا أَحَد أَحَقُ مِنْ أَحِد ، إلا عَبْد مَمْلُوك ، وَمَا أَلَا عَبْد مَمْلُوك ، وَمَا أَلَا عَبْد مَمْلُوك ، وَمَا أَحَد مُنْ اللهِ عَبْد مَمْلُوك ، وَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ فِي الإسْلام ، وَاللهِ لَقِنْ بَقِيْتُ لَيَأْتِينَ الْرَّاعِي بِجَبَل صَعْمَد فَذَكُوت ذَلك وَعَنَاؤُهُ فِي الإَسْلام ، وَاللهِ لَقِنْ بَقِيْتُ لَيَأْتِينَ الْرَّاعِي بِجَبَل مَعْمَد فَذَكُوت ذَلك عَرف الحديث] (٢) .

قال محمد الخضرى بك رحمه الله : [أول من اتخذ بيتا للمال عمر بن الخطاب ، وكان إيراده من زكاة المسلمين ، وجزية أهل الذمة ، وخمس الغنائم ، ومواريث من ليس لهم وارث من موتى المسلمين ، فكان مُطَهَّراً من المظالم ، نقياً عما كانت الملوك تأخذه من أممها ظلما . وأما مصاريف بيت المال فكانت : الزكاة تصرف في مصارفها التي ذكرناها في الزكاة ، وجزية أهل الذمة تصرف في سبيل الله ، وهو معدات الجهاد ، وخمس الغنائم في مصارفها المذكورة في الجهاد ،

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٢ – ٢٣ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٣ – ٢٤ .

ومواريث الموتى تصرف فيما يراه الإمام ، ولم يكن للمستحقين شيء محصوص يعطونه حتى فرض عمر العطاء ودوَّن الدواوين لحصر أسماء الغزاة] (١) .

وقال الكتانى: إن أول من اتخذ بيتا للمال هو أبو بكر الصديق ، لكنه لم يُدَوِّنُ ولم يكن هناك إحصاء ، وعسر هو أول من دَوَّنَ . (٢) وقال أبو هلال العسكرى: [أخبرنا أبو أحمد عن الجوهرى عن أبى زيد عن أحمد بن شبَوَيْهِ عن سليمان بن صالح عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن قتادة قال : آخِرُ مَالٍ أَتِى النَّبَى عَلِيلَةٍ ثَمَانُهِاتَةَ أَلْفَ دِرْهَمِ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَمَا قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ حَتَّىٰ النَّبَى عَلِيلَةٍ ثَمَانُهِاتَةَ أَلْفَ دِرْهَمِ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَمَا قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ حَتَّىٰ أَمْضَاهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتُ مَالٍ ، وَلَا لِأَبِي بَكْمٍ ، وَأَوَّلُ مَنِ الْخَذَهُ عُمَرً] (٣) . أَمْضَاهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتُ مَالٍ ، وَلَا لِأَبِي بَكْمٍ ، وَأَوَّلُ مَن الْخَذَهُ عُمْرً] (الله مَا خَدَ أَحَقُ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ، وَاللهِ مَامِنَ وَروى أحمد بسنده قال : [كَانَ عُمَرُ يَحْلِفُ عَلَى أَيْمَانِ ثَلَاثِ يَقُولُ : وَاللهِ مَامِنَ وَروى أحمد بسنده قال : [كَانَ عُمَرُ يَحْلِفُ عَلَى أَيْمَانِ ثَلَاثِ يَقُولُ : وَاللهِ مَامِنْ وَوَى اللهِ عَلَى الْمَالِ مَنْ يَعْوِلُ اللهِ عَلْمَا مَمْلُوكًا . وَلَكُنّا عَلَىٰ الْمُسْلِمِيْنَ أَحَدُ إِلّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيْبٌ إِلا عَبْداً مَمْلُوكاً . وَلَكِنّا عَلَىٰ مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى ، وَقَسْمِنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْقَاقُهُ فِي الإسْلامِ ، وَالرَّجُلُ وَعَنَاوُهُ فِي الإسْلامِ ، وَالرَّجُلُ وَمَنَاوُهُ فِي الإسْلامِ ، وَالرَّجُلُ وَمَنَاوُهُ فِي الإسْلامِ ، وَالرَّجُلُ وَمَنَاوهُ عَنْ بَوْنَ اللهَ عَيْفَهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ الله عَدْ مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَوْلَهُ وَجَلَ وَعَنَاوُهُ وَمَا أَحَدُ مِنَا بَأَحَقَ بِهِ مِنْ أَحَدُ اللهَ عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَوْ وَجَلَّ وَجَلَّهُ وَمَنْ أَلْحُمْ اللهُ عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَوْ وَجَلَّ وَهَسْمٍ رَسُولِ اللهِ عَقِى اللهُ عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ عَوْ وَجَلَّ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهُ عَوْ وَجَلُ وَعَلَى اللهُ عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهُ عَوْ وَجَلَاهُ : فَالرَّجُلُولُ اللهَا عَلَى مَنَالِ اللهِ عَلَى مَنَالِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

⁽١) إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء ص ١٤٩ – ١٥٠ .

⁽٢) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٢٦ .

⁽٣) الأوائل جد ١ ص ٢٢٥ .

 ⁽٤) المسند للإمام أحمد بن حنبل جد ١ ص ٢٨١ – ٢٨٢ الطبعة الرابعة دار
 المعارف بمصر سنة ١٣٧٣ هـ .

وَقِدَمُهُ ، وَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ ، وَالرَّجُلُ وَعِيَالُهُ ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ) (١) .

٤ – وهو أول من عَسَّ وطاف بالليل :

ليتفقد أحوال المسلمين وليحافظ على الأمن والناس نيام . قال ابن سعد : [وهو أول من عس في عمله بالمدينة وحمل الدرة وأدب بها] (٢)، وكان يطوف بالنهار في الأسواق منفردا ويقضى حاجته من السوق ، ويقضى بين الناس حيث أدركه الخصوم ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر (٢) .

ه – الشورى :

وكان رضى الله تعالى عنه يشاور فى كبار الأمور ومعضلاتها ، روى البخارى : أنَّ الْقُوَّاءَ كَانُوا أَصْحَابَ مَجَالِسَ عُمَرَ وُمُشَاوَرَاتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّاناً ، وَأَنَّ الْحُوَّ بْنَ قَيْسِ كَانَ مِنْهُم (٤) . وَكَانَ لَهُ مَجْلِسَانِ لِلشُّوْرَىٰ . روى الزهرى : كَانَ عُمَرُ إِذَا تَزَلَ بِهِ الأَمْرُ الْمُعْضِلُ دَعَا الشُّبَانَ فَاسْتَشَارَهُمْ يَبْتَغِى الزهرى : كَانَ عُمَرُ إِذَا تَزَلَ بِهِ الأَمْرُ الْمُعْضِلُ دَعَا الشُّبَانَ فَاسْتَشَارَهُمْ يَبْتَغِى حِدَّةً عُقُوْلِهِمْ .

٣ – بني المدن ومصَّر الأمصار :

وبنى مدينة البصرة سنة ١٤ هـ (٥) ، وبنى مدينة الكوفة سنة ١٧ هـ ف المحرم (٦) .

⁽١) سنن أبي داود ، كتاب الحراج والفيء والأمارة جـ ٢ ص ١٢٢ – ١٢٣ .

⁽٢) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٨٢ .

⁽٣) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٧٥ .

 ⁽٤) صحیح البخاری – کتاب التفسیر ، باب خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض
 عن الجاهلین – فتح الباری جد ۸ ص ۳۰۱ .

⁽٥) تاريخ الأمم والملوك للطبرى جـ ٤ ص ١٤٨ .

⁽٦) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ١٨٩ .

٧ - أول من احتبس في الإنسلام صدقة :

وأوقفها في سبيل الله ، قال أبو هلال العسكرى : [أخبرنا أبو أحمد قال : حدثنا الجوهرى قال : حدثنا أبو زيد ، قال : حدثنا محمد بن يحيى عن الواقدى عن عتبة بن جبيرة عن الحصين بن عبد الرحمن عن عمر بن سعيد بن معاذ قال : قالت الأنصار : أُولُ مَالٍ احْتُيِسَ فِي الإسْلَامِ صَلَقَةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْتُهُ ، وَقَالَ المُهَاجِرُونَ : بَلْ هُوَ صَلَقَةً عُمَرَ ، كَانَ لَهُ مَالٌ يُقَالُ لَهُ ثَمَعٌ ، عَلَيْتُهُ ، وَقَالَ المُهَاجِرُونَ : بَلْ هُو صَلَقَةً عُمَرَ ، كَانَ لَهُ مَالٌ يُقالُ لَهُ ثَمَعٌ ، فجاء إلى رسول الله عَلَيْتُهُ فقال : لى مال وأنا أحبه ، فقال : احبس أصله وسبل عُمره ، ففعل ، قال ابن سعد : فتصدق بها عمر ، قال إنه لايباع أصلها ولاتوهب ولا تورث ، وتصدق بها في الفقراء والقربي وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لاجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متمول فيها (١) قال الواقدى عن رجاله : ثمغ أول مال تصدق به في الإسلام] (١) .

٨ – أول من جمع الناس على إمام يصلى :

بهم التراويح جماعة فى شهر رمضان ، وكتب بذلك إلى البلدان وأمرهم به ، وذلك سنة أربع عشرة ، وجعل للناس قارئين ، قارئا يصلى بالرجال وقارئا يصلى بالنساء (٣) . روى البخارى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القارى أنه قال : خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَيْلَةً فِيْ رَمَضَانَ إِلَى المَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ أُوزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ ، يُصَلِّى عَنْهُ لَيْلَةً فِيْ رَمَضَانَ إِلَى المَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ أُوزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ ، يُصَلِّى

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٥٨ وسنن أبى داود ، كتاب الوصايا ، باب ماجاء في الرجل يوقف جـ ٢ ص ١٠٥ .

 ⁽۲) الأوائل جـ ۱ ص ۲۵۵ ۲۵۱ طبع دار العلوم للطباعة والسثر بالرياض ،
 وانطبقات الكبرى لابن سعد جـ ۳ ص ۳۵۷ – ۳۵۸ .

⁽٣) تاریخ الطبری جـ ٥ ص ٣٢ .

الرَّحُلُ لِنَفْسِهِ وَيُصَلِّمُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّمُ بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنِّي أَرَىٰ لُوْ جَمَعْتُ هَوَلَاءِ عَلَىٰ قَارِيءٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلَ . ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَىٰ أُبَيّ بْس كَعْبِ . ثُمَ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَىٰ وَالنَّاسُ يُصَلُّوْنَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ ، قَالَ عُمَرُ : نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ ، وَالَّتِيْ يَنَامُوْنَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِيْ يَقُومُوْنَ لِيرِيْدُ آخِرَ النَّيْلِ - وَكَانَ النَّاسِ يقومُونَ أُولِهِ . (١) وقال أَبُو هلال العسكري : [أخبرنا أبو أحمد عن الجوهري ، عن أبي زيد ، عن أحمد بن عيسي ، عن عبد الله بن وهب ، عن بكر بن مضر ، وعبد الرحمن بن سليمان ، عن أبي الهاد ، عن قيس ابن عبد الملك ، وعن غير هؤلاء قالوا : أَمَرَ عُمَرُ أَبَا حَثْمَةَ ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ، وِّمُعَاذَ بْنَ جَبَلِ أَنْ يُصَلُّواْ بِالنَّاسِ فِي شَهْرِ رَمَضانَ ، وَسَمِعَ النَّاسَ يَقُوْلُونَ فُلَانٌ أَقْرَأُ مِنْ فَلَانِ ، وَفَلَانٌ أَحْسَنُ صَوْتاً بِالْقَرْآنِ مِنْ فَلَانِ ، فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : أَتُفْعَلُونَ هَذَا وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ ؟! فَكَيْفَ بِمَنْ جَاءَ بَعْدَكُمْ ؟! وَكَانُواْ قَبْلَ ذَلِكَ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ فُرَادَىٰ ثُمَّ قَدَّمُوا أَبِّيًّا فَصَلِّى بِهِمْ ، فَرَآهُمْ عُمَرُ فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَأَيُّ بِدْعَةٍ ، ثُمُّ أَقَرَّ أَبَيًّا عَلَىٰ ذَلَكَ وَأَصْافَ إِلَيْهِ حَثْمَةً وَمُعَاذاً] (٢) وقال ابن سعد : [وجعل للناس بالمدينة قارئين ، قارئا يصلي بالرجال . وقارئا يصلي بالنساء] (٣) ولا يخفى أن رسول الله عَلَيْكُم هو أول من صلى بهم صلاة الليل في رمضان جماعة ، ولكنه ترك هذا خشية أن تفرض عليهم ، روى البخاري عن عروة عن عائشة رضى الله تعالى عنها أخبرته أن رسول الله عَلَيْكُم خرج ليلة من جوف البيل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا ، فاجتمع أكثر منهم ، فصلى فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله عَلِيُّكُم فصلي بصلاته . فلما كانت الليلة الرابعة

⁽۱) صحیح البخاری ، کتاب صلاة التراویج ، باب فضل من قام رمضاد فتح اباری جد ٤ ص ۲۵۰ .

⁽٢) الأوائل جـ ١ ص ٢٢٩ . والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨١ .

⁽٣) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٢٨١ .

عجز المسجد عن أهله ، حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : ﴿ أُمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَى مَكَانَكُمْ وَلَكِنِّى خَشِيْتُ أَنْ لَناس فتشهد ثم قال : ﴿ أُمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَى مَكَانَكُمْ وَلَكِنّى خَشِيْتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ وَلَكُنّى ذَلِكَ (١) . فترك رسول الله صلاتها جماعة لأنه خشى أن تفرض وعمر رضى الله تعالى عنه أمر بصلاتها جماعة ، لأنه زال المحذور إذ انقطع الوحي والتشريع ، فلا يمكن أن تفرض عليهم . قال ابن حجر : [ندب قيام الليل ولاسيما في رمضان جماعة لأن الحشية المذكورة أمنت بعد النبي عَيِنا ، ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن المذكورة أمنت بعد النبي عَيْنَا ، ولذلك جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب] (١) .

٩ - ومن الإدارة المحمودة:

والتصرفات المنشودة التي قام بها عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه معالجة مشكلة المجاعة التي حصلت بالمدينة سنة ثماني عشرة حيث لم تمطر السماء حتى اسودت الأرض وسمى عام الرمادة (٣) لأن الأرض أصبحت سوداء كالرماد ، أو لأن الريح تذرو الأتربة والغبار الأسود الذي يشبه لونه الرماد ، قال ابن جرير الطبرى :

⁽۱) صحیح البخاری ، کتاب صلاة التراویج ، باب فضل من قام رمضان . فتح الباری جد ٤ ص ۲۰۰ - ۲۰۱ .

⁽۲) فتح الباري جه ۳ ص ۱۶ .

⁽٣) انظر خبر عام الرمادة ومافعله عمر من إطعام الطعام والسهر بالليل ، وعدم الأكل مع أهله في : الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣١٠ - ٣٢٤ ، وتاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبرى جـ ٥ ص ٣٤ .

[حدثنى الحارث قال : حدثنا ابن سعد ، قال : أخبرنا محمد بن عمر قال : حدثنى أسامة بن زيد ، قال حدثنى نافع مولى آل الزبير ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : يرحم الله ، حَنْتَمَة لقد رأيته عام الرمادة وإنه ليحمل على ظهره جرابين وعكة زيت فى يده وإنه ليعتقب هو وأسلم ، فلما رآنى قال من أين يأبا هريرة ؟ قلت : قريبا فأخذت أعقبه فحملناه حتى انتهبا إلى صرار ، فإذا صرم نحو من عشرين بيتاً من محارب فقال عمر : ماأقدمكم قالوا الجهد وأخرجوا لنا جلدا لميتة مشوياً كانوا يأكلونه ورمة العظام مسحوقة كانوا يَسْتَفُونَهَا ، فرأيت عمر طرح رداءه ثم اتزر فما زال يطبخ لهم حتى شبعوا ، فأرسل أسلم إلى المدينة فجاء بأبعرة فحملهم عليها حتى أنزلهم الجبانة ، ثم كساهم وكان يختلف إليهم فجاء بأبعرة فحملهم عليها حتى أنزلهم الجبانة ، ثم كساهم وكان يختلف إليهم وإلى غيرهم حتى رفع الله ذلك] (١) .

وكتب عمر إلى عماله يستعينهم ، فأرسل إليه عمرو بن العاص من مصر طعاما ، وكذلك معاوية بن أبى سفيان من الشام ، كا أرسل إليه سعد بن أبى وقاص من العراق ، ينحرون الجزور ويطعمون الدقيق ويكسونهم العباء . حتى رفع الله ذلك عن المسلمين . (٢) قال أبو هلال العسكرى : [أول من حمل الطعام من مصر في بحر أيلة إلى المدينة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أخبرنا أبو القاسم بإسناده عن المداتني عن شيوخه قال : أجدبت الأرض على عهد عمر ، فألقت الرعاء عصيها ، فتقاطرت البوادي إلى المدينة ، فاجتمع منهم فيها خمسون فألقت الرعاء عصيها ، فتقاطرت البوادي إلى المدينة ، فاجتمع منهم فيها خمسون الفاً ، فكان عمر رضى الله تعالى عنه يعولهم ، فكتب عمر إلى عماله : الغوث الغوث ، فحملوا إليه في البر والبحر ، وحمل عمرو بن العاص من مصر في بحر أيلة طعاما كثيرا ، وفي البر مثله ، فقال (٣) لأبي عبيدة بن الجراح : مُرُّ بِهِ إلَى طعاما كثيرا ، وفي البر مثله ، فقال (٣) لأبي عبيدة بن الجراح : مُرُّ بِهِ إلَى

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٣٤ .

⁽٢) الطبقات الكبرى لابن سعد جه ٣ ص ٣١١ .

⁽٣) قال ابن سعد : (فلما قدم أول الطعام كلم عمر بن الخطاب الربير بن العوام فقال له : تعترض للعبر فتميلها إلى أهل البادية فتقسمها بينهم فوالله لعلك ألّا تكون أصبت بعد صحبتك رسول الله عَيْلِيَّهُ شيئا أفضل منه) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣١٠.

النادِيةِ فَاقْسِمِ الطَّعَامَ فِيْهِمْ ، وَاكْسِهِمْ الطَّرُوفَ (١) ، وَانْحَرْ لَهُمُ الإِيلَ ، ففعل ، فأكلوا واحتملوا اللحم والودك ، وحلف عمر رضى الله عنه لَايَأْكُلُ سَمْناً وَلَا لَحماً حَتَىٰ يَحْيَا النَّاسُ ، ثم كتب إليه عمرو بن العاص : إِنَّ الْحَلْقَ لَا يُشْبِعُهُمْ إِلَّا الْحَالِقُ فَمُرِ النَّاسَ فَلْيُسْتَسْقُوْا فِقال كعب الأحبار : كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيْلَ إِذَا أَصَابَهُمْ جَدُبُ اسْتَسْقَوْا بِعُصْبَةِ الأَنْبِيَاءِ ، فمشى عمر إلى العباس حتى صعد به المنبر ، فقال : اللَّهُمَّ إِنَّا قَدْ تَوَجَّهُمَا إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِينَا وَصِنْوِ أَبِيهِ ، فَاسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنْ الْقَانِطِيْنَ ، وقال العباس : اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَمْ تُنْزِلُ بَلاءً إِلَّا بَذَنْبِ ، وَلَا تَحْبَهُ الْفَوْمُ بِي إِلَيْكَ لِمَكَانِ نَبِينَكَ ، وَهَذِهِ أَيْدِينَا وَاللهُمُ اللهُ المُنْ اللهُ ال

١٠ كما اتخذ داراً لإطعام أبناء السبيل وزودها بالطعام والشراب :

قال ابن سعد: [واتحد عمر دار الرقيق وقال بعضهم الدقيق ، فجعل فيها الدقيق والسويق والتمر والزبيب ومايحتاج إليه ، يعين به المنقطع به والضيف ينزل بعمر ، ووضع عمر في طريق السبل مابين مكة والمدينة مايصلح من

⁽۱) الطروف ، رواها ابن سعد (الظروف) بالمعجمة وهو الأولى أى أكياس الطعام تخاط وتلبس قال الفيروزابادى : [الظرف : الوعاء - جمعها ظروف] القاموس الحيط فصل الطاء باب العاء حـ ٣ ص ١٧٦ ، والمطرف بكسر الميم وفتحها وضمها - التوب الدى ق طرفيه عدمان ، والميم زائدة قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر حـ ٣ ص ١٢١ ، فتكون طروف جمع طرف .

⁽٢) الأوائل جـ ١ ص ٢٥٥ -- ٢٥٦ .

ينقطع به ويحمل من ماء إلى ماء . وهدم عمر مسجد رسول الله عَيْظَة وزاد فيه وأدخل دار العباس بن عبد المطلب فيما زاد ووسعه وبناه لَمَّا كَثْرَ الناس بالمدينة] (١)

١١ -- ترك قسمة الأراضي المفتوحة عنوة :

بل وضع عليها الخراج ، وفي رقاب أهلها الجزية على مايأتي تفصيله (٢) .

استشهاده : (۳)

لقد بشر رسول الله عَيْقَة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بالشهادة . روى البخارى عن أنس بن مالك قال : صَعِدَ النَّبِيُّ عَيْقَة أُحُداً وَمَعَهُ أَبُو بَكُر وَعُمَّرُ وَعُمْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ ، وقال : * ٱلْبُتْ أُحُدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِي أَوْ صِدِّيْقَ أَوْ شَهِيْدَانِ * (3)

قال ابن سعد : [أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبى فديك المدنى عن هشام ابن سعد عن سعيد بن أبى هلال أنه بلغه أن عمر بن الحطاب خطب الناس يوم الجمعة ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أمًّا بَعْدُ : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّى

⁽١) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٣٨٣ .

⁽٢) في الفصل الثالث من الباب الثاني ٦٦٩ - ٦٨٠ .

⁽٣) ساق البخارى رحمه الله قصة مقتل عمر والكلام الذي قاله بعد طعنه وتركه الأمر شورى مطولا في صحيحه . كتاب فضائل الصحابة ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثان ابن عفان - فتح البارى جد ٧ ص ٥٩ - ٦٢ كما ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى جد ٣ ص ٣٣٧ نحوا بما ذكر البخارى ، وذكر الحب الطبرى في الرياض النضرة في مناقب العشرة جد ٢٠ ص ٩٠ - ١٠٢ نحوا من ذلك .

⁽٤) صحیح البخاری ، کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب فتع الباری جد ۷ ص ٤٢ .

أُرِيتُ رُؤْيا لَاأَرَاهَا إِلَّا لِحُضُوْرِ أَجَلِى ، رَأَيْتُ دِيْكاً أَحْمَرَ نَقَرَيْنَ نَفْرَنْشِ ، فَحَدَّثَتْنَى أَنْ يَقْتَلَنَى رَجُلٌ مِنَ الأَعَاجِمِ] (١) فَعَتَله أَبُو لَوْلُوهُ فيروز الفارسي – غلام المغيرة بن شعبة غيلة بخنجر فى خاصرته ، وهو فى صلاة الصبح من يوم الأربعاء ، لأربع ليال بقين من ذى الحجة ، سنة ثلاث وعشرين من الهجرة . وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال . (١) وقبل مات يوم الخميس ، ودفن يوم الأحد صباح هلال المحرم سنة أربع وعشرين من الهجرة ، فكانت ولايته عشر سنين وخمسة أشهر وإحدى وعشرين ليلة من متوفى أبى بكر الصديق . (١) وقيل عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام (١) وذلك لأنه ولى الخلافة المعديق . (١) وقيل عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام (١) وذلك لأنه ولى الخلافة ليلة الثلاثاء لئان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وطعن يوم الأربعاء لأبع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة أى سنة أربع وأربعين وستائة من الميلاد (٥) .

ويذكر المؤرخون أن فيروز شكا إلى عمر ارتفاع الخراج الذي يؤديه إلى سيده ، فمن قائل أن عمر وعده خيرا ، وأنه سيكلم مولاه المغيرة ومن قائل أن

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٣٥ ، وروى هذا الخبر المحب الطبرى فى الرياض النضرة جـ ٢ ص ٩٩ .

⁽٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطيري جد ٢ ص ١٠١.

⁽٣) تاريخ الأم والملوك جـ ٥ ص ١٤ .

 ⁽٤) وهذه إحدى روايات الطبرى فى تاريخه جد ٥ ص ١٤ . والمحب الطبرى فى الرياض النضرة فى مناقب العشرة جد ٢ ص ١٠٦ قال وخمس ليال بدلا من أربعة أيام .

 ⁽٥) المقاربة بين التاريخ الهجرى والتاريخ الميلادى من كتاب الأعلام للزركلي جـ ٥ ص
 ٢٠٣ ، وجاء في كتاب : تاريخ القضاء في الإسلام لأحمد عبد المعم اليهي ص
 ١٧٠ أن تاريخ وفاة عمر تعادل سنة ٦٤٣ م وهو اختلاف بسيط يقع بسبب حساب شهر أو شهرين .

عمر سأله عن عمله فقال : نحاس نقاش حداد ، وسأله عمر عن خراحه ؟ فقال : درهمان ، فقال عمر : فَمَا أَرَىٰ خَوَاجَكَ بِكَثِيْرٍ عَلَىٰ مَاتَصْنَعُ مِنَ الْمُعْمَالِ ، وَاتَّق اللَّهُ وَأَحْسِنْ إِلَىٰ مَوْلَاكَ ، فَعَضِبَ الْعَبْدُ وَقَالَ : وَسِعَ النَّاسَ كُلُّهُمْ عَدْلُهُ غَيْرِي (١) فقال عمر : تَوَعَّدَنِيْ ٱلْعَبْدُ ، قَالُوْا : وَلَمَّا انْصَرَفَ عُمْرُ إِلَىٰ مَنْزِيهِ جَاءَهُ كَعْبُ الأَحْبَارُ مِنَ الْغَدِ فقال : يَاأَمِيْرَ المُؤْمِيِيْنَ اعْهَدْ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ فِيْ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ (٢) . وهذا الحبر إذا ضم إلى مارواه عبد الرحمن بن أبي بكر من رؤيته الهرمزان وَجُفَيْنَةَ وأبا لؤلؤة قبل مقتل عمر بيوم يتناجون وفرارهم لما رأوه وسقوط الخنجر منهم ، وهو الخنجر الذي قتل به عمر ، وضم كذلك إلى مارواه ابن سعد من حقد أبي لؤلؤة على عمر خاصة وعلى المسلمين عامة قال : [أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني هشام بن عمارة عن أبي الحويرث قال: لما قدم غلام المغيرة بن شعبة ضرب عليه عشرين ومائة درهم كل شهر ، أربعة دراهم كل يوم ، قال وكان خبيثًا إذا نظر إلى السبى الصغار يأتي فيمسح رؤوسهم ويبكي ويقول : إن العرب أكلت كبدى ، فلما قدم عمر من مكة جاء أبو لؤلؤة إلى عمر يريده ، فوجده غادياً إلى السوق وهو متكيء على يد عبد الله بن الزبير فقال : ياأمير المؤمنين إن سيدى المغيرة يكلفني ما لا أطيق من الضريبة قال عمر : وكم كَنَّفُكَ ؟ قال : أربعة دراهم كل يوم ، قال : وَمَا تَعْمَلُ ؟ قال الأرحاء ، وسكت عن سائر أعماله فقال : فِيْ كُمْ تَعْمَل الرَّحَىٰي ؟ فأخبوه ، قال : وَبِكُمْ تَبِيْعُهَا ؟ فأخبره ، فقال لقد كلفك يسيرا ، إنْطَلِقْ فَأُعْطِ مَوْلَاكَ مَاسَأَلُكَ ، فيما ولي قال عمر : أَلَا تَجْعَلُ لَنَا رَحَىٰ ؟ قال : بلي أجعل لك رحي يتحدث بها أهل الأمصار . ففزع عمر من كلمته قال وعلى معه ، فقال مَاتَرَاهُ أَرَادُ ؟ قال : أَوْعَدَكَ يَا مِيْرَ المُؤْمِيِينَ ، قال عمر : يَكْفِيْنَاهُ الله ، قَدْ ظَنَتُ أَنَّهُ يُرِيْدُ لكَلِمَتِهِ

⁽١) الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري جـ ٢ ص ٩٣، ٩٤.

 ⁽۲) تاریخ الأمم والملوك لأبی جعفر محمد بن جریر الطبری جـ ٥ ص ۱۲ ،
 والریاض البضرة فی مناقب العشرة للمحب الطبری جـ ۲ ص ۱۰۰ .

غَوْراً _] (١) .

إذا انصمت هذه الأحبار إلى بعضها استنتج منها أن مقتل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مؤامرة دبرها أعداء الإسلام من الفرس واتخذوا لها أسبابا وجعلوا المنفذ لها هذا الحاقد على الإسلام المتعصب لبنى جلدته وما يحمل من أفكار بجوسية (٢).

عمره:

يختلف الرواة في عُمْرِ عُمَر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، مابين خمس وخمسين سنة وخمس وستين سنة (٢) يقول ابن كثير : [واختلف في مقدار سنه يوم مات رضى الله تعالى عنه على أقوال عدتها عشرة] (٤) والراجح - نظراً لكارة الطرق - أن عمره ثلاثة وستون عاما (٥) . روى ابن جرير قال : [حدثنا أبو كريب قال : حدثنا أبو نعيم عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي السنّفر عن عامر عن جرير قال : كنت عند معاوية فقال : توفي النبي عَيْنِينَة وهو ابن ثلاث وستين سنة ، وقتل عمر وهو ابن

⁽١) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٣٤٧ .

 ⁽٢) انظر تحليل أسباب قتل عمر في كتاب : أشهر مشاهير الإسلام - لرفيق بك العظم ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

⁽٣) انظر الطقات الكيرى لاين سعد جـ ٣ ص ٣٦٥ .

⁽٤) البداية والنهاية جـ ٧ ص ١٣٨ .

 ⁽٥) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣٦٥ ، وتاريخ الأمم والملوك لابن جرير
 الطبرى جـ ٥ ص ١٥ – ١٦ .

⁽٦) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٤٧ .

دفنه :

روى ابن سعد قال: [أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثمي نافع بن أبي نعيم ، عن نافع عن ابن عمر قال : وحدثني عبد الله بن عمر عن سالم أَلِى النَصْرِ ، عن سعيد بن مرجانة عن ابن عمر أن عمر قال : اذْهَبْ يَاغُلامُ إِلَىٰ أُمِّ الْمُؤْمِنِيْنَ فَقُلْ لَهَا : إِنَّ عُمَرَ يَسْأَلُكِ أَنْ تَأْذَنِيْ لِيْ أَنْ أَدْفَنَ مَعَ أَخَوَى ، ثُمٌّ ارْجِعْ إِلَيَّ فَأَخْبِرْنِيْ ، قَالَ : فَأَرْسَلَتْ ، أَنْ نَعَمْ قَدَ أُذِنْتَ لَكَ ، قَالَ : فَأَرْسَلَ فَحُفِرَ لَهُ فِيْ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم دعا ابن عمر فقال : يَابُنّي إِنِّي قَدْ أَرْسَلْتُ إِلَىٰ عَائِشَةَ أَسْتَأْذِنُهَا أَنْ أَدْفَنَ مَعَ أَخَوَيُّ فَأَذِنَتْ لِيْ ، وَأَنَا ٱلْحَشَىٰ أَنْ يَكُوْنَ ذَلِكَ لِمَكَانِ السُّلْطَانِ ، فَإِذَا أَنَا مِتُّ فَاغْسِلْنِيْ ، وَكَفِّنْي ، ثُمُّ احْمِلْنِيْ حَتَّىٰ تَقِفَ بِيْ عَلَىٰ بَابِ عَائِشَةَ فَتَقُولُ : هَذَا عُمَرُ يَسْتَأْذِنُ . يقول الخ فَإِنْ أَذِنَتْ لِنْي فَادْفِئْنَي مَعَهُمَا وَإِلَّا فَادْفِئْنَي بِالْبَقِيْعِ، قال ابن عمر : فَلَمَّا مَاتَ أَبِيْ حَمَلْنَاهُ حَتَّىٰ وَقَفْنَا بِهِ عَلَىٰ بَابٍ عَائِشَةَ فَاسْتَأْذَنَّاهَا فِي الدُّحُولِ فَقَالَتْ : ادْخُلْ بسَلَامِ ¿ ^(١) وروى ابن سعد أيضا قال : [أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدنى قال : حدثني أبي عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما ، عن عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، عن عائشة قالت : مَازِلْتُ أَضَعُ خِمَارِيْ وَأَنْفَضَّلُ فِي ثِيَابِي فِي بَيْتِي حَتَّىٰ دُفِنَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ فِيْهِ ، فَلَمْ أَزَلْ مُتَحَفِّظَةً فِيْ ثِيَايِيْ حَتَّىٰ بَنَيْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْقُبُورِ جِدَارًا فَتَفَصُّلْتُ بَعْدُ . قالا ووصف لنا قبر النبي عَلِيُّكُ وقبر أبي بكر وقبر عمر ، وهذه القبور في سهوة بيت عائشة $\gamma^{(1)}$.

 ⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٦٣ ، ونحو هذا الخير لابن جرير الطبرى في تاريخه
 حـ ٥ ص ١٢ ، والمحب الطبرى في الرياض العشرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٩١ - ٩٢ .
 (٢) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٦٤ .

وهكذا مات عمر بن الخطاب وورى بالتراب ، وبقيت سيرته عطرة على مر الأجيال ، بعد جهد وجهاد وخدمة للإسلام في صحبته وخلافته ، فأعز الإسلام وأعزه الله بالإسلام ، وحقق العدل والإنصاف حتى قيل قتل عمر بن الخطاب بعد أن مَلُ الناس العدل . روى ابن جرير الطبرى قال : [بكته ابنة أبى حثمة فقالت : واعمراه أقام الأود ، وأبرأ العمد . (١) أمات الفتن ، وأحيا السنن ، خرج نقى الثوب بريئا من العيب] (٢) . وبعد أن ترك ثروة هائلة للفقه الإسلامي تدل على سعة أفقه ومرونته في تطبيق النصوص على الوقائع والأحداث . رحم الله عمر ورضى الله عنه وجمعنا به في دار كرامته ، فأنا والله أحبه ورسول الله عليه يقول : 3 أنت مع من أحببت ه (٢) .

استخلاف عمر:

ترك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أمر نصب الخليفة شورى بين المسلمين ، فى أهل الحل والعقد (٤) وهم السنة الذين توفى رسول الله عليه وهو عنهم راض وهم :

١ – عثمان بن عفان . ٢ – على بن أبي طالب .

٣ – سعد بن أبي وقاص . ٤ – عبد الرحمن بن عوف .

⁽١) في البداية والنهاية لابن كثير جـ ٧ ص ١٤٠ (وأبر العهد) .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٨ .

⁽٣) رواه البخارى - في صحيحه كتاب فضائل الصحابة ، باب ماقب عمر بن الخطاب - فتح البارى جد ٧ ص ٤٢ .

⁽٤) أهل الحل والعقد: هم عِلَيْةُ القوم ووجهاؤهم من العلماء ورؤساء العشائر. يقول ابن خلدون: [الشورى والحل والعقد لاتكون إلا لصاحب عصبية يقتدر بها على حل أو عقد، أو فعل أو ترك، وأما من لاعصبية له ولايملك من أمر نفسه شيئا ولا من حمايتها، وإيما هو عيال على عيو فأى مدخل له في الشورى، أو أى معنى يدعو إلى اعتباره فيها، اللهم إلا شوراه فيما يعلمه من الأحكام الشرعية] المقدمة ص ٢٢٤.

الزبير بن العوام . ٦ – طلحة بن عبيد الله .

روى ابن جرير (١) رحمه الله كلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه عند استخلافه لهؤلاء الستة أقتطف منه : [فَإِنِ اسْتَخْلَفْتُ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْى ، وَإَنْ يُضَيِّعَ الله دِيْنَهُ] . خَيْرٌ مِنْى ، وَإَنْ يُضَيِّعَ الله دِيْنَهُ] . وَمُتَوْفِ عُمْرَ ، فَمَا أُرِيْدُ أَنْ أَتَحَمَّلَهَا حَيَّا وَمَيْنَا ، عَلَيْكُمْ هَوَّلاءِ الرَّهْطَ الَّذِيْنَ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْفِيْهِ : إِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ : عَلَيْ سَعِيْدُ بُنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلِ مِنْهُمْ وَلَسْتُ مُذْحِلُهُ (٢) ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ : عَلَيْ سَعِيْدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلِ مِنْهُمْ وَلَسْتُ مُذْحِلُهُ (٢) ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ : عَلَيْ اللهِ عَيْفِيدُ اللهِ عَيْدِ اللهِ عَيْفِيدُ اللهِ عَيْفِيدُ اللهِ عَيْفِيدٍ اللهِ عَيْفِيدُ اللهِ عَلَيْكُ وَالْفِيلِ اللهِ عَيْفِيدُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْكُمْ ، وَطَلْحَةُ الحَيْرِ بْنُ عُمْدِ اللهِ عَلَيْدِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْفِ اللهِ عَلَيْدِ اللهِ عَلَيْهُ وَالْمُودِ : إِذَا وَضَعْتُمُونِيْ فِي حُفْرَتِيْ فَاجْمَعُ مَوْلِهِ اللهُ عَيْدِ اللهِ عَيْدُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُمْ ، وَقَالَ للمقداد بن الأسود : إذَا وَضَعْتُمُونِيْ فِي حُفْرَتِيْ فَاجْمَعُ مَلُوهُ اللهِ عَلَيْهُمْ ، وقال للمقداد بن الأسود : إذَا وَضَعْتُمُونِيْ فِي حُفْرَتِي فَاجْمَعُ مَوْلِهِ الرَّهُمُ فَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

 ⁽١) فى تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٣٤ – ٣٥، وورد عن المحب الطبرى نحوه فى الرياض النضرة فى مناقب العشرة جـ ٣ ص ٩٤ – ٩٩ .

⁽٢) يظهر أن سبب ذلك هو كونه من آل الحطاب ، فقد روى ابن جرير الطبرى في تاريخه حـ ٥ ص ٣٤ أن عمر قال لمن اقترح عليه تولية ابنه عبد الله : ﴿ قَاتَلَكَ الله ، وَالله مَاأَرَدُتَ الله يَهِ لَمُ الله عَمْرَ أَلُو مَاأَرَدُتَ الله يَهِ لَهُ الله عَمْرَ أَلْهُ مَاأَرَدُتَ الله يَهْ الله يَهْ الله عَمْرَ أَلْهُ الله عَمْرَ أَلْهُ الله الله عَمْرَ أَلْهُ الله عَمْرَ أَلْهُ الله عَمْرَ أَلْ كَانَ حَيْرًا فَقَدْ أَصَبُنَا لِنَا فَي أَمُورِكُمْ مَاحَمِدُتُهَا فَأَرْغَبُ فِيْهَا لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِيْ ، إِنْ كَانَ حَيْرًا فَقَدْ أَصَبُنَا لِنَا فَي أَمُورِكُمْ مَاحَمِدُتُهَا فَأَرْغَبُ فِيْهَا لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِيْ ، إِنْ كَانَ حَيْرًا فَقَدْ أَصَبُنَا مِنْهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، مِنْهُ ، وَإِنْ تَخِوْتُ كَفَاماً وَحَرَمْتُ أَهْلِي وَإِنْ تَجَوْتُ كَفَاماً لَقَدْ جَهِدْتُ نَفْسِيْ وَحَرَمْتُ أَهْلِيْ وَإِنْ تَجَوْتُ كَفَاماً لَكُورُ وَلَا أَجْرَ إِنِّى لَعَمْرَ أَنْ عَلِيهُ الله وزُر وَلَا أَجْرَ إِنِّى لَعَمْرَ أَنْ يُعَمِّرُ أَنْ يُعْمَلُكُ عَنِهُمْ وَإِنْ تَجَوْتُ كَفَاماً لَقَدْ جَهِدْتُ نَفُسِيْ وَحَرَمْتُ أَهْلِي وَإِنْ تَجُوتُ كَفَاماً لَقَدْ وَلِي اللهُ اللهُ اللهُ وَرْر وَلَا أَجْرَ إِنْ لَكُونُ لَكُونُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَرْر وَلَا أَجْرَالِهُ لَلْهُ اللهُ اللهُو

⁽٣) همو أبو طلحة الأنصارى رضي الله تعالى عنه .

وَقُمْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ فَإِنِ إِجْتَمَعَ خَمْسَةٌ وَرَضُوا رَجُلًا ، وَأَبَىٰ وَاحِدٌ فَاشْدَخْ رَأْسَهُ ، أو اضْرِبْ رَأْسَهُ بالسَّيْفِ ، وَإِنْ اتَّفَقَ أَرْبَعَةٌ فَرَضُواْ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَبَىٰ وَاللهِ مَنْهُمْ وَأَبَىٰ وَاللهِ مَنْهُمْ ، وَثَلَاثَةٌ رَجُلًا مِنْهُمْ ، وَثَلَاثَةٌ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَإِنْ فَحَكُمُ لَهُ فَلْيَخْتَارُواْ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَإِنْ فَحَكُمُ لَهُ فَلْيَخْتَارُواْ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَإِنْ فَحَكُمُ لَهُ فَلْيَخْتَارُواْ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَوا بِحُكْمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فَكُونُوا مَعَ الَّذِيْنَ فِيْهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنُ بْنُ لَمْ يَرْضَوا بِحُكْمِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فَكُونُوا مَعَ الَّذِيْنَ فِيْهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنُ بْنُ عَوْفٍ ، وَاقْتَلُوا الْبَاقِيْنَ إِنْ رَغِبُواْ عَمًّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ) . أ . ه . .

عمر بن الخطاب وماعاصره من ظروف سياسية واجتماعية :

لم يكن القضاء ونظامه أمراً جديداً على عمر بن الخطاب حين ولى الخلافة ، ولا حديثا بالنسبة له ، فقد كان رضى الله تعالى عنه أحد قضاة رسول الله متالية ، وقاضى المدينة في عهد أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه . لذا فقد وجه عناية خاصة بالقضاء ودعمه واهتم بشأنه ، خصوصا بعد أن اتسعت رقعة المدولة الإسلامية في عهده . وتباعدت أطرافها وامتدت الفتوحات العظيمة إلى أماكن مختلفة خارج الجزيرة العربية ، شملت العراق وبلاد فارس والشام – فى أسيا – ومصر – فى أفريقية – وأضيفت هذه الولايات الجديدة التي تم فتحها فى عهد عمر وهي – الكوفة والبصرة اللتان أنشئتا في عهده ، وحمص ودمشق ومصر إلى الولايات الإسلامية التي كانت تابعة للدولة من قبل ، فترامت أطراف الدولة وزاد تبعاً لذلك عدد سكانها وتشعبت حاجاتهم ، وتوسعت مصالح المسلمين والتجارية وأيسر الله عليهم حيث وردت إلى خزينة بيت المال أموال طائلة تحتاج إلى التدبير لها والاستفادة منها مع البعد عن الإسراف والبذخ عملًا بقوله تعالى : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرُفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُ الْمُسْرِفِيْنَ) (1) .

فكان عمر يريد أن يتوسط الناس في المعيشة ويريد من نفسه ومن أمرائه أن يكونوا قدوة في الزهد والورع والتقشف ، فكان يحمل أمراءه وعماله على التقشف

⁽١) سورة الأعراف آية ٣١ .

وشظف العيش . يقول لأبي موسى الأشعرى في كتابه إليه : بَلَفَنِيُّ أَنَّهُ فَشَتْ لَكَ وَلَأَهْلِكَ هَيْئَةٌ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ (١) - وينصحه بالتزام القصد كَا أَثْبَ سعد بن أبي وقاص على أن سمى داره في البصرة قصر سعد - على ماسيأتي تفصيله (٢). وظهر اختلاط غير المسلمين بالمسلمين في كثير من البلاد المفتوحة ، وحصل التزاوج بينهم والتجارة ، وكان رضي الله تعالى عنه يخلف المجاهدين في رعاية أهيهم والقيام على مصالحهم ، فيتفقد أحوالهم ويوصل إليهم أخبار ذويهم ، ويبعث بأخبارهم إلى ذويهم ، ويقرأ لمن لاتقرأ ويكتب لمن لا كاتب لها . وتنوعت مشاكلهم وقضاياهم فأصبح من المتعسر على عمر رضي الله تعالى عنه أو على من ينيبه من الولاة في المصر البعيد أن يجمع مع النظر في الأمور العامة الفصل في الخصومات والقضاء ، كل هذه الأمور كان لها أثر كبير في أن يعيد عمر بن الخطاب النظر في أمور الأمة الإدارية ، من إحداث الدواوين والسجلات ، وتنظم الخراج والعشور ، والجزية ، والتاريخ ، ونظام الولايات وترتيبها ، وتقسيم الأعمال فيها ، وانتقاء العمال لها . ثم هذه الدولة المترامية الأطراف تحتاج إلى أمن ورعاية وتعليم ودحض للشرك والوثنية التي كانت في تلك البلاد قبل الفتح الإسلامي ، فاستحدث العسس ، واستفاد في بعض التنظيمات الإدارية عما كان لدى الفرس والروم ، فهم أصحاب حضارة وتنظيم ، يقول الأستاذ أحمد أمين : [فإن عمر قد واجه من الأمور انحتاجة إلى التشريع مالم يواجه خليفة قبله ولا بعده ، فهو الذي على يده فتحت الفتوح ومصرت الأمصار ، وخضعت الأمم الممدنة من فارس والروم لحكم الإسلام ، وهي حالة لم يحدث بعد نظيرها ، فكان لعمر من التشريع ف المسائل الاقتصادية والسياسية والعمرانية ماكان أصلًا للفقهاء من بعده] ("). والقضاء أخذ نصيبا وافراً من التنظيم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه :

⁽١) عيون الأخبار لابن قتيبة جـ ١ ص ١١ الناشر دار الكتاب العربي بيروت .

 ⁽٢) فى الفصل الرابع من الباب الثانى فى ولاية سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه
 لعمر ابن الخطاب ص ٨٤٢ .

⁽٣) فجر الإسلام ص ٢٣٧ -- ٢٣٨ .

١ – ففصل الولاية العامة عن القضاء ، حتى يتفرغ القضاة لحل المسائل والخلافات التي تتطلب توفير الجهد لها والتفرغ لحلها . ويتفرغ الوالى للأعمال الكثيرة التي كان لزاما عليه أن يتفرغ لها مثل تسيير الجيوش والترصد لحركات الأعداء ومؤامراتهم . فكان عمر أول من عين القضاة المستقلين بعمل القضاء في الولايات الإسلامية وكبريات المدن على ماسيأتي تفصيله (١) بإذن الله .

عين للقضاة الرواتب والخصصات الشهرية التي تغنيهم عن التكسب
 ليتفرغوا للقضاء وليعفوا ويستغنوا عما في أيدى الناس

٣ – قسم القضايا في كبريات المدن إلى قضايا صغيرة ، وقضايا كبيرة .
 وجعل لكل منهما قضاة خاصين .

فالقضايا الصغيرة تحال على يزيد بن أخت النمر ليحكم فيها ، والقضايا الكبيرة تحال لينظر فيها علي بن أبى طالب ، أو زيد بن ثابت ، أو عمر نفسه ، أو هم جميعا (٢) . حسب مقتضيات الأحوال والظروف وصعوبة القضية .

 ⁽١) في الفصل الأول من الباب الأول ص ٩٦٥ والفصل الرابع من الباب الثاني
 ص ٧٦٠ – ٢٠٠٤ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥ .

الباب الاول

نظام الفضاء في عهر بن الخطاط التقليق

وسلطمن عشق فصول ،

الفصل لأول: الثقضاء وللولاية العامة.

الفصل الشانى ، الضميار الطفاة كاثروجهم.

الغصل الثالث: لُنُعُلُولِهِ لَلْقَفَّاة.

الغصل الرابع: مركاة التيعافي.

الفصل الخامس : الجيمول لأنقضاة .

الفصل السيادين: سلطة العاني والغراص المسادين: سلطة العقاء.

الفصل السابع . كيريحي والممكام وليمالان سرالتعاني.

الفصل الشامسر: بعزل العَضاة ومنعهم كه النظري الديمي . الفصل الشاسع: الرسيسة وصلتها بالعضاء.

الفصل العاشر: نظرانها وصلة بالخضاء.

الفصت لالأول

القضاء والولاية العامة

لما كان من مهمات الدولة رعاية مصالح الناس وفصل الخصومات بيهم وقطع التنازع ، كان لزاما عليها أن تهييء من يقوم بهذا العمل فيفصل بين الحصومات سواء أكان متفرغا لهذه المهمة أم مضافا إليه عمل آخر .

وقد كان القضاء في بداية الإسلام من أعمال الولاة ، حيث كانوا يقومون بعدة أعمال يتطلبها المجتمع الإسلامي – من تعليم للناس وإفتاء وحكم فيما بينهم وتنفيذ لهذا الحكم إذ كان تعداد الناس قليلا ومشكلاتهم ليست كثيرة ، ولكن بعد اتساع رقعة الإسلام وامتداد سلطانه خارج الجزيرة العربية في العراق والشام ومصر ، ودخول الناس في دين الله أفواجا – وكان لأهل البلاد المفتوحة أعراف وعادات ومشاكل متنوعة ، قد يحتلف مع ماكان سائداً في شبه جزيرة العرب ، كا أن الوازع الديني والتقوى ضعف عما كان عليه في عهد رسول الله موالية .

كل هذا جعل أعمال الولاة تتعدد ومشاغلهم تتنوع ، فمن تعليم للإسلام ونشر له ، وترصد للأعداء ، وتسيير للجيوش والطلائع لفتح البلاد والدعوة إلى الله وحماية بيضة الإسلام ، إلى المحافظة على الأمن فى أنحاء ولايته وحمايتها من خصومها والطامعين فيها ، والاهتام بأحوال المسلمين وحرص على فض خصوماتهم ومنازعاتهم .

ولا يستطيع الوالى أن يقوم بجميع هذه الأعمال دون أن يستعين بأحد ويسند إليه بعض هذه المهمات. وهو ماشعر به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فرأى أهمية القضاء وحاجة الناس إليه ورأى كثرة أعمال الولاة التي تجعل من الصعب الجمع بين القضاء والنظر في الأمور العامة. فاهتم رضى الله تعالى عنه بهذا الجانب ورأى أن الأمر يحتاج إلى تفرغ الولاة للاهتمام بشئون المسلمين

العامة ، وتفرغ القضاة للاهتام بشئون المسلمين الخاصة ، فزاد في عدد عماله ومن يستعين بهم ، وفرغ آخرين لتولى الحكم والقضاء في شتى المدن والحواصر الإسلامية ، لأن جعل الأعمال كلها بيد الوالي أو الخليفة فيه تعطيل لكثير من مصالح المسلمين ، وانشغال عن تدبير شئون الدولة الإسلامية وخاصة أبها في بداية نشأتها ، حتى إنه رضى الله عنه ثقل عليه العمل فطلب من أحد الصحابة أل يعينه بتولى القضاء في الأمور البسيطة لئلا تشغله عن الآمور العطيمة ، فقال ليزيد ابن أخت النمر : اكْفِينُي بَعْضَ الأَّمُور يَعْنيُ صِغَارَهَا (١) . وبعث شريحا إلى البصرة ، وولى أبا موسى الأشعري في الكوفة ، وعثمان بن أبي قيس بن أبي العاص القضاء في مصر ، فكانوا أول قضاة الإسلام . يقول ابن خلدون : [وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ولا يجعلون القضاء إلى من سواهم ، وأول من دفعه إلى غيره وفوضه فيه عمر رضي الله عنه ، فولي أبا الدرداء معه بالمدينة (٢) ، وولى شريحا بالبصرة ، وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة ٢ (٣) . وقال أيضا : ٦ وإنما كانوا يقلدون القضاء لغيرهم ، وإن كان مما يتعلق بهم لقيامهم بالسياسة العامة ، وكثرة أشغالهم من الجهاد والفتوحات ، وسد الثغور وحماية البيضة ، ولم يكن ذلك مما يقوم به غيرهم لعظم العناية ، فاستحقوا القضاء في الواقعات بين الناس ، واستخلفوا فيه من يقوم به تخفيفا على أنفسهم [(٤) .

 ⁽١) أخبار القضاة لوكيع جد ١ ص ١٠٥ ، ورواه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد
 جـ ٤ ص ١٩٦ وقال : رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

⁽٢) هكذا ذكر ابن خلدون ، ولم أر فى أى مصدر من مصادر التاريح الإسلامى والتراحم التى اطلعت عليها أن عمر ولى أبا الدرداء فى المدينة ، وإنما ورد أنه ولاه قضاء الشام كما سيأتى فى ترجمته فى الفصل الرابع من الباب الثانى .

⁽٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ .

⁽٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢١ .

لقد اهتم عمر رضى الله تعالى عنه بالقضاء والحكم بين الناس بالعدل لأنه يعلم أن الإسلام من أعظم أسسه العدل والإنصاف فتحقيق المصالح ودرء المفاسد، والتيسير على الناس في قضاء حوائجهم هي أسس التنظيم الإدارى في الإسلام، والذين فهموا الإسلام حق الفهم نفذوا هذا، فعمر يجعل في البلد الواحد عدة قضاة للنظر في مشاكل الناس وخصوماتهم، ويفصل القضاء عن الولاية العامة، ويحعل الرزق والرواتب للقضاة ليتفرغوا للقضاء عن طلب الرزق، إلى غير ذلك من النظم التي تحتاج إليها البلاد والعباد.

وعمر رضى الله عنه أول من دفع القضاء إلى غيره (۱). وبعبارة أخرى: هو أول من فصل القضاء عن الولاية العامة فى بعض الولايات الكبيرة، وأبقى بعض ولاته على القضاء أيضا، فكان له رضى الله عنه قضاة داخل المدينة وخارجها، ومنهم من جمع بين القضاء والولاية كما أسلفنا، ومنهم من ولى القضاء لاغير، قال المحب الطبرى: [وأول من عَسَّ فى عمله، وحمل الدرة وأدب بها، ووضع الخراج ومصر الأمصار واستقضى القضاة، ودوَّن الدواوين وفرض الأعطية] (۱).

وقد بلغ عدد قضاته خارج المدينة نحواً من خمسين قاضياً ، أما في داخل المدينة فقد كانوا ثلاثة : على بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، والسائب بن يزيد ابن أخت النمر (٣) .

وريما يرجع عدم استقلال القضاء عن الولاية في بعض الأمصار إلى أن ظروف الولاة تسمح لهم بمباشرة القضاء مع أمور الولاية العامة ، وأن هذا لم يكن شاغلا لهم عن العناية بشئون الولاية .

 ⁽١) جاء في تاريخ عمر بن الخطاب لعبد الرحمن بن الجوزى ص ٧٨ أن أول من استقضى القضاة في الأمصار هو عمر .

⁽٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٣ .

⁽٣) كما سيأتى تفصيل ذلك في الفصل الرابع من الباب الثاني (القضاة في عهد عمر) ص ٧٦٠ - ١٠٠٤

وكان عمر رضى الله تعالى عنه يراسلهم بهذا الوصف فى شئون القضاء بصرف النطر عن وصف الولاية ، كا أنهم كانوا يستشيرونه فى كثير من المسائل التى تستعصى عليهم مماجد فى ولاياتهم . فقد راسل أبا موسى الأشعرى وهو باليمى فى شأن قضية من القضايا التى نظرها هناك (١) .

وكان القضاة مرتبطين به مباشرة فكان هو الذى يعين القضاة ويختار الرجال الأكفاء الذين يصلحون له . وأحيانا يكتب إلى واليه في المصر أن يولى فلانا القضاء عنده كما فعل مع واليه عمرو بن العاص على مصر (٢) ، وأحيانا كان يوجه القضاة ويعينهم مباشرة دون علم الوالى أو أخذ رأيه ، ويعزل من لا تتحقق فيه الصلاحية المنشودة لهذا الأمر الخطير ، كما عزل أبا مريم الحنفي عن قضاء البصرة لمنا استبان له ضعفه (٦) . بل ربما أحيانا يجعل الأمير لا سلطة ولا إمارة على القاضى كما فعل مع معاوية بن أبي سفيان في شأن عبادة بن الصامت . قال ابن عبد البر : [وقال الأوزاعي : أول من تولى قضاء فلسطين عبادة بن الصامت ، وكان معاوية قد خالفه في شيء أنكره عليه عبادة في الصرف ، فأغلظ له معاوية في القول ، فقال له عبادة : لا أساكنك بأرض واحدة أبدا ورحل إلى المدينة ، فقال له عمر : ماأقدمك ؟ فأخبره فقال : ارجع إلى مكانك ، فقبح الله أرضاً لست فيها ولا أمثالك وكتب إلى معاوية : لا إمرة لك على عباده] (٤) .

وكان يراسلهم ويراسلونه فيما يشكل عليهم ويسألونه : أتانا كذا وكذا فما الحكم ؟ وكان يجيب عليهم بما ينبغي أن يتخذوه وما ينبغي أن يسلكوه من طريق ،

⁽١) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠١ – ١٠٢ .

 ⁽۲) الولاة والقضاة للكندى ص ٣٠١ طبع مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت سنة ١٩٠٨ م ,

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ٢٧٠ ، ٢٧٤ .

⁽٤) الاستيعاب جـ ٢ ص ٤٥٠ .

وكان مهذا الوصف الرئيس الأعلى للقضاة ، والإمام المسئول عن السهر على العدل والأمن وتحقيقهما في ربوع الدولة . وهذا هو الذي حدا به أن يكتب إلى أبي موسى الأشعرى وهو على قضاء اليمن أن لايفصل في أمر المرأة التي رفع إليه أمرها ، وقد وجدت حبلي من غير بعل ، وأن يوافيه بها وناس من قومها ، وأن لايصدر في شأنها أي حكم (١) .

وهو الذى حدا به أن يكتب إلى شريح وهو على قضاء الكوفة – وكان له وال فيها غيره : ﴿ إِذَا حَضَرَكَ أُمْرٌ لَابُدٌ مِنْهُ فَانْظُرْ مَافِيْ كِتَابِ اللهِ فَاقْضِ بهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَفِيْمَا قَضَىٰ بِهِ رَسُولُ اللهِ عَيْلِيَّةٍ ، فَإِنْ شِفْتَ أَنْ تُؤَامِرَنِيْ ، وَلَا أَرَىٰ مُؤَامِرَتِنْ ، وَلَا أَرَىٰ مُؤَامِرَتِنْ إِلَا خَيْرًا لَكَ وَالسَّلَامُ) (٢) .

ومع أن عمر عين للقضاء في داخل المدينة قضاة فإنه كان يقضى بنفسه أيضا كلما سنحت له الفرصة ، أو يحيل على زيد أو على عَلِيَّ ، وأحيانا يشركهما معه في بحث القضية التي يدرسها .

وقضاة عمر رضى الله تعالى عنه وعنهم أجمعين كانوا أعلاما يفخر بهم القضاء ويعتز ، وقد خلفوا لنا ثروة طائلة قيمة من الأحكام التي كانت سندا ومرجعا للفقهاء والباحثين ، كما سيأتي (٣) .

وماهو جدير بالمناقشة ماأثير حول فصل عمر القضاء عن الولاية العامة ، ومانقل من روايات في ذلك ، أخذ بها بعض العلماء والباحثين . وهو ماسأتحدث عنه في الصفحات التالية إن شاء الله تعالى :

⁽١) أخمار القضاة جد ١ ص ١٠١ - ١٠٢ .

⁽٢) أخمار القضاة جـ ٢ ص ١٨٩ .

 ⁽٣) فى الفصل الرابع من الباب الثانى . (القضاة فى عهد عمر) ص ٧٦٠ - ١٠٠٤ .

آراء العلماء في فصل عمر القضاء عن الولاية العامة :

١ - ذهب جمهور العلماء والمؤرخين إلى أن عمر بن الخطاب رضى الله
 تعالى عنه فصل القضاء عن الولاية العامة فى بعض الأمصار .

٢ - وأنكر آخرون أن يكون عمر رضى الله تعالى عنه استقضى أحداً فى عهده سواء أكان ذلك داخل المدينة أم خارجها ، وإنما جرى فى عهده على ماكان عليه الحال فى عهد أبى بكر الصديق من قيام الخليفة - نفسه - بالقضاء فى حاضرة الخلافة ، والولاة أنفسهم فى الأمصار بالفصل فى خصومات الناس .

وقد أنكر القائلون بعدم فصل عمر القضاء عن الولاية العامة أن يكون عمر راسل أبا موسى الأشعرى وشريحا وكاتبهم فى شئون القضاء ونظمه وغير ذلك مما له صلة بهذا الموضوع .

ومن هؤلاء الدكتور على حسن عبد القادر حيث يقول: [وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك قاض مستقل في العصر الأول يقوم بالقضاء على أنه وظيفة مستقلة ، وقد جاء عن مالك أنه قال: إن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض حتى كانت الفتنة فاستقضى معاوية ، كا روى أن أول خليفة ولى قضاة الأمصار من قبله كان أبا جعفر المنصور ، كل هذا وغيره يدل على أن اتخاذ الخلفاء والأمراء لمنصب القاضى كان متأخرا عن هذا الوقت ، والواقع أنهم كانوا يقضون بأنفسهم ويستعينون أحيانا وعند اللزوم بمن يرون من أهل المعرفة فى أمور القضاء وغيرها مما يحتاجون إليه] (١).

أدلة من قال إن عمر رضى الله عنه لم يفصل القضاء عن الولاية العامة :

استدل القائلون بأن عمر لم يفصل القضاء عن الولاية العامة بعدة أدلة أسوقها فيما يلي :

⁽١) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص ٧٥ .

۱ – مارواه القاضى وكيع قال : [فأخبرنى أحمد بن أبى خيثمة عن مصعب الزبيرى ، عن مالك بن أنس عن الزهرى أن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض حتى كانت الفتنة فاستقضى معاوية] (۱) .

فدلت هذه الرواية على أن أول من اتخذ قضاة مستقلين عن الولاية العامة هو معاوية رضى الله تعالى عنه . أما من كان قبله من الخلفاء الراشدين فلم يكن القضاء مفصولا عن سلطة الوالى بل كانوا رضى الله عنهم يقومون بالفصل فى الخصومات فى حاضرة الخلافة ، وولاتهم يفصلون فى الخصومات فى الأمصار وماتحت أيديهم من الولاية (٢) . واستنادا إلى هذه الرواية نفوا ماجاء فى الروايات الأخرى أن عمر ولى قضاة من غير الولاة .

٢ - مارواه القاضى وكيع قال: [قال أبو بكر: أهل المدينة ينكرون أن عمر استقضى شريحا ، قانوا والدليل على ذلك أنا لم نسمع له فى أيام عثمان ذكرا ،
 وقانوا: كيف يوليه على المهاجرين ولم يعرفه قط ؟!] (٣) .

ووجه الدلالة: أن القاضى شريحا لم يوله عمر على القضاء وبذلك يثبت عدم إرسال أى رسالة فى القضاء أو غيره من قبل عمر بن الخطاب. وهذا يضعف ويوهن الروايات القائلة بفصل عمر للقضاء عن الولاية العامة لأن من أهم الأدلة التى تقوم عليه هو استقضاء شريح وأبى موسى الأشعرى.

وقد أشار ابن جرير الطبرى رحمه الله إلى قضية إنكار أن يكون عمر بن الخطاب استقضى أحداً تحت عنوان : عمال عمر على الأمصار . عند وفاته سنة ثلاث وعشرين فقال : [وقيل على قضاء الكوفة فى السنة التى توفى فيها عمر بن الخطاب رضى الله عنه شريح ، وعلى البصرة كعب بن سور ، وأما مصعب بن

⁽١) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥ .

⁽٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور على حسن عبد القادر ص ٧٥.

⁽٣) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٩٠ .

عبد الله فإنه ذكر أن مالك بن أنس روى عن ابن شهاب أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما لم يكن لهما قاض] (١) .

ولم يرجح أن شريحا على قضاء الكوفة ، وكعب بن سور على قضاء البصرة عند وفاة عمر بن الخطاب سنة ثلاث وعشرين ، كما لم يرجح الرواية التي تقول بأن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض . وربما في تعبيره بكلمة « قيل » إشارة إلى تضعيفه لهذه الرواية .

ومفاد هذا القول أن عمر لم يفصل القضاء على الولاية العامة ، أو بعبارة أخرى لم يمهد لهذا الأمر بتعيين قضاة مستقلين عن الولايات الكبيرة .

٣ - مارواه اليعقوبي في تاريخه قال: [وكان أول من ولى القضاة الأمصار من قبله ، وكان يوليهم أصحاب المعاون] (٢) .

فهذه الرواية تفيد أن دولة الخلفاء الراشدين والدولة الأموية لم يفصل فيهما القضاء عن الولاية العامة ، وإنما حصل الفصل بتولية قضاة مستقلين عن الإمارة في العصر العباسي على يد أبي جعفر المنصور .

٤ – واستدلوا كذلك بتعارض ظاهر الروايات التي ذكرت أنه عين قضاة مستقلين وتضاربها . فقد جاء في بعضها أن عمر رضى الله عنه ولى المغيرة بن شعبة البصرة وقضاءها ، وفي رواية أخرى أنه ولاه الكوفة وتوفى عمر رضى الله عنه سنة ثلاث وعشرين وهو واليها ، وفي بعض الروايات أنه ولى أبا موسى الأشعرى

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٤٢ .

⁽٢) تاريخ اليعقوبي جـ ٢ ص ٣٨٩ دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م وقال الكندى : [ثم ولى القصاء بها عبد الله بن لهيعة مستهل سنة خمس وخمسين ومائة من قبل أمير المؤمنين أبى جعمر وهو أول قاص ولى مصر من قبل الخليفة] كتاب الولاة وكتاب القضاة ص ٣٦٨ طبع بمطبعة البسوعيين - ييروت سنة ١٩٠٨ م .

قضاء الكوفة ، وفى روايات أخرى أنه ولاه قضاء البصرة فى الوقت الذى كان كعب ابن سور قاضيها من قبله ، وقالوا أيضا قد قيل إن عمر أرسل كتاباً إلى أبى موسى الأشعرى وهو على قضاء الكوفة وهذا القول غير صحيح إذ أن عمر لم يول أبا موسى قضاء الكوفة ، وهو لم يكن بها فى عهد عمر حتى يتصور أن يوليه قضاءها (١).

وهذا التضارب بين الروايات يوهن من قدرها وقوتها وبجعلها غير صالحة للاستدلال وانتهوا من هذا كله إلى الجزم بأن عمر رضى الله تعالى عنه لم يفصل القضاء عن الولاية العامة ، وأنه لم يعين فى الأمصار قضاة مستقلين بشئون القضاء ، وأن الولاة أنفسهم كانوا يباشرون القضاء مع عملهم المنوط بهم ، وقالوا إذا انتفى تعيين عمر قضاة مستقلين فمن باب أولى ينتفى مانسب إلى عمر من إرسال كتب إلى قضاته .

أدلة الجمهور على فصل عمر للقضاء عن الولاية العامة :

هناك أدلة كثيرة بعضها يفيد أن رسول الله عَلَيْكُ استقضى ، وبعضها يفيد أن عمر استقضى ، وكذلك عثان استقضى وعلى بن أبى طالب استقضى . كل هؤلاء استقضوا قبل معاوية وقبل أبى جعفر المنصور .

نسوق بعضا منها:

ا حروى القاضى وكيع قال : [أخبرنا الرمادى قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر عن قتادة قال : كَانَ قُضَاةُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ سِيَّةً : عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَأَبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَأَبُوْ مُوْسَىٰ ، وَذَكَرَ

⁽١) تاريح الإسلام لحسن إبراهيم حسن جـ ١ ص ٤٨٦ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة الطبعة السابعة سنة ١٩٦٤ م ، وتاريخ القضاء فى الإسلام لمحمود عربوس ص ١٥ ، ونظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامي لعلى حسن عبد القادر ص ٧٤ .

رَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ] (١) .

وهذا الأثر يدل على أن هناك قضاة على عهد رسول الله عَيْنَة ، علما بأمهم لم يتولوا منصب الإمارة في عهد رسول الله عَيْنَة وهم : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت ، أما على وأبو موسى الأشعرى فقد يقال : إنهم قضاة مع ولايتهم للإمارة ، وهو يؤيد أن رسول الله عَيْنَة لم يقيد القضاة بولاية الإمارة ، كا عُلِمَ أنهم لم يفارقوه عَيْنَاتُهُ عما يدل على أنهم يقضون بحضرته عَيْنَاتُهُ . فيكون هو أول من فصل القضاء عن الولاية العامة . ذكر الحام عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بَعَثَ النَّبِيُّ عَيْنَاتُهُ إلى الْيَمَنِ عَبِيًا ، فَقَالَ : « عَدْمُهُمُ الشَّرَائِعَ وَاقْضِ بَيْنَهُمْ » قَالَ : لَاعِلْمَ لِيْ بِالْقَضَاءِ ، فَذَفَعَ فِي صَدْرِهِ فَقَالَ : 8 اللَّهُمُّ اهْدِهِ لِلْقَضَاءِ » (٢) .

٢ - روى معقل بن يسار قال : أَمَرَنِيْ رَسُوْلُ اللهِ عَيْظِيْكُم أَنْ أَقْضِيْ ،
 وَقَالَ : « إِنَّ اللهَ مَعْ القَاضِيْ مَالَمْ يَحُفْ عَمْداً » (٣)

⁽١) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥

ورواية عبد الرزاق: [أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: كان قضاة أصحاب محمد على الرزاق بن مسعود ، وأبو موسى أصحاب محمد على الله من مسعود والم بن مسعود والأشعرى ، وزيد بن ثابت . فكان قضاء عمر وابن مسعود والأشعرى يوافق بعضهم بعصا ، وكان يأخذ بعضهم من بعض ، وكان قضاء على وأبى وزيد بن ثابت يشبه بعضه بعضا ، وكان بعضهم يأحذ من بعض ، قال : وكان زيد يأخذ من على وأبى مابدا له] مصف عبد الرزاق حد ١١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

⁽٢) المستدرك على الصحيحين جـ ٤ ص ٨٨ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

 ⁽٣) المستدرك كتاب معرفة الصحابة جـ ٣ ص ٥٧٧ ، ومجمع الروائد حـ ٤
 ص ١٩٣ .

" وقال عَيْنَا لَهُ الله ؟ قَالَ: « اقْض بَيْنَهُمَا » فقال : أَقْضِي بِيْنَهُمَا » فقال : أَقْضِي بِيْنَهُمَا وَأَنْتَ حَاضِرٌ يَارِسُوْلَ الله ؟ قَالَ : « نَعَمْ عَلَىٰ أَنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرُ أَنْكَ إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشْرُ أَخُورٍ ، وَإِنْ إِخْتَهَدُّتَ فَأَخْطَأَتَ فَلَكَ أَجْرٌ » (١) . وفي هذين الأثرين عن رسول الله عَيْنَا من ما ما ما ما ما ما القضاء لايشترط أن يكون ملازما للإمارة ، لأنه لم يتبت أن معقلا وعمرو بن العاص توليا الإمارة على بلد في عهد رسول الله عَيْنِينَ ، مع أنه أمرهما بالقضاء وفوضه إليهما مما يدل على جواز فصل القضاء عن الإمارة ،

غ – قال ابن حجر العسقلانى: [واتفقوا على أنه (٢) لم يزل على اليمن إلى أن قدم فى عهد أبى بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها ، واختلف هل كان معاذ واليا أو قاضيا ؟ فجزم ابن عبد البر بالثانى والغسانى بالأول [(٣) فالاختلاف فى كون معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه قاضيا أو واليا . وجرم ابن عبد البر بكونه قاضيا دليل على أن رسول الله عَيْضَة قد كان له قضاة مستقلون عن الولاية .

و روى القاضى وكيع قال: [أخبرنا محمد بن أحمد بن الجنيد قال: حدثنا أبو أحمد الأزهرى عن مسعر عن محارب بن دئار قال: لَمَّا أُستُخْبِفَ أَبُو بَكْرٍ إسْتَعْمَلَ عُمَرَ عَلَى الْقَضَاءِ ، وأَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، فَمَكَثَ عُمَرُ سَنَةً لَا يَتَقَدَّمُ إِلَيْهِ أَحَدً] (1) . فأبو بكر ولى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه القضاء في المدينة دون أن تكون له الولاية العامة ثما يدل على فصله للقضاء عن الولاية العامة أو التمهيد لهذا الفصل .

⁽١) سن الدارقطى جد ٤ ص ٢٠٣، والمستدرك على الصحيحين للحاكم جه ٤ ص ٨٨ وقال : [حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة] .

⁽٢) الضمير يرجع إلى معاذ بن جبل .

⁽٣) فتح الباري جه ٣ ص ٣٥٨ .

 ⁽٤) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ . كما روى هذه القصة الطبرى فى تاريحه جـ ٤
 ص ٥٠ بلفظ « لايأتيه رجلان » بدلا من : « لم يتقدم إليه أحد » والمعنى واحد .

٦ وروى القاضى وكبع أيضا ، قال : [أخبرنى أبو بكر بن حسن قال : حدثنا وهب بن بقية قال : حدثنا خالد بن عبد الله عن عطاء بن السائب ، عن محارب بن دثار ، قال : حدثنى فلان ، قال : لَمَّا أُسْتُخْلِفَ أَبُوْ بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ عَالِبَ لَمَّا أُسْتُخْلِفَ أَبُوْ بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ وَلِأَبِى عُنِيدَةَ بْنِ الْجَرَّاجِ : إِنَّه لَائِدٌ لِيْ مِنْ أَعْوَانٍ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَنَا أَكْفِيْكَ وَلِي مِنْ أَعْوَانٍ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَنَا أَكْفِيْكَ اللهَ اللهَ عَلَالَ »] (١) .

٧ - وروى القاضى وكيع قال : [حدثنا على بن حرب الموصلى ، قال : حدثنا أبو شهاب عن محمد بن إسحاق ، عن الزهرى - كذا قال - عن ابن ماجدة السهمى ، قال : قَاتَلْتُ رَجُلًا فَقَطَعْتُ بَعْضَ أُذُنِهِ ، فَقَدِمَ أَبُو بَكْرٍ حَاجًّا فَرُفِعَ شَأْنُنَا إِلَيْهِ ، فَقَالَ لِعُمَرَ : أَنْظُرْ هَلْ بَلَغَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ ، قَالَ : نَعَمُ ، عَلَى بالْحَجَّامِ] (١) .

والشاهد منه : أن أبا بكر أسند القضاء والحكم في المسألة إلى عمر بن الخطاب . مما يدل على أنه مهد لفصل القضاء عن الولاية العامة .

٨ – وروى القاضى وكيع قال : [حدثنا الزعفرانى قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا عفان ، قال : حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابن ماجدة - هكذا - قال : قَطَعْتُ مِنْ أَذِنِ عُلَام ، أَوْ قُطِعَ مِنْ أَذُنٍ ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا أَبُوْ بَكْرٍ حَاجًا ، فَاحْتَصَمْنَا إِلَيْهِ ، فَسَأَلُ عُمَرَ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ هَذَا قَدْ بَلَغَ القَصَاصَ ، أَدْعُ لِيْ حَجَّاماً فَلْيَقْتَصَّ مِنْهُ] (٣) .

٩ - روى أبن سعد : إِنَّ أَوَّلَ مَنِ اسْتَقْضَىٰ الْقُضَاةَ فِي الْأَمْصَارِ عُمَرُ (1) .

۱۰ وروی القاضی وکیع قال : [وحدثنی أحمد بن زهیر بن حرب قال : مااتَّخَذَ
 حدثنا مالك بن إسماعيل قال : حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهری قال : مَااتَّخَذَ

⁽١) أخبار القضاة جم ١ ص ١٠٤ .

⁽٢) أخبار القضاةج ١ ص ١٠٢ .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٣ .

⁽٤) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٢٨٢ .

رَسُوْلُ اللهِ عَلِيْكَ مُ قَاضِياً ، وَلَا أَبُوْ بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ حَتَّىٰ قَالَ عُمَرُ لِيَزِيْدَ بْنِ أَخْتِ النَّمِرِ : اَكْفِنِيْ : بَعْضَ الأَمُوْرِ – يَعْنِيْ صِغَارَهَا –] (١) .

١١ - وروى الطبرانى فى الكبير الأوسط بسند جيد عن السائب بن يزيد أن النبئ عَلَيْكُ لَمْ يَتَخِذْ قَاضِياً وَأَوَّلُ مَنِ اسْتَقْضَىٰ عُمَرُ قَالَ : رُدَّ عَنَى النّاسَ فِى الدَّرْهَمِ وَالدَّرْهَمَيْن » (٢) .

۱۲ – وروى القاضى وكيع قال: [وأخبرنى الحارث بن محمد ، عن محمد ابن سعد ، عن محمد بن عمد بن عمر عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب عن الزهرى عن السائب بن يزيد عن أبيه: أنّ عُمَرَ قَالَ لَهُ : اكْفِنى صِغَارَ الْأُمُورِ ، فَكَانَ يَقْضَى فِى اللَّرْهَمِ وَنَحْوِهِ] (٣) .

۱۳ – ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عين قضاة داخل المدينة وخارجها :

(1) فولى أبا الدرداء قضاء الشام (1).

(٢) وولى شريحا قضاء الكوفة بعد عبد الله بن مسعود. روى القاضى وكيع قال: [قال الحارث بن أبى أسامة : حدثنى سعيد بن عامر ، عن سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة عن مجلز أن عمر بن الخطاب بَعَثَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرِ عَلَىٰ صَلَاةٍ أَهْلِ الْكُوْفَةِ ، وَبَعَثَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَلَىٰ بَيْتِ الْمَالِ وَالْقَضَاءِ] (٥).

⁽۱) أخبار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۵ ، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد جـ ٤ ص ١٩٦ : [رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح] ورواه من كلام ابن عمر .

 ⁽٢) مجمع الزوائد جـ ٤ ص ١٩٦ وقال : وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وحديثه
 حسن وبقية رجاله رجال الصحيح .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٦ .

⁽٤) الاستيعاب جـ ٣ ص ١٨ ، جـ ٤ ص ٢٠ .

⁽٥) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٨ .

(٣) وولى قيس بن أبى العاص قضاء مصر . وقال عنه يزيد بن
 حبيب : هُوَ أُوُّلُ قَاضٍ قَضَىٰ بِهَا فِي الإسْلَامِ (١) .

(٤) وولى السائب بن يزيد بن سعيد – المعروف بابن أخت النمر – على سوق المدينة وأمره أن يكفيه صغار الأمور الدرهم ونحوه – (٢)

 (٥) ثم استعمل على قضاء المدينة زيد بن ثابت ، وفرض له ررقا ليتفرغ لأعمال القضاء (٣) .

١٤ – ثبت أن عمر الخطاب رضى الله تعالى عنه راسل قضاته وناصحهم ، سواء أكان شريحا أم أبا موسى الأشعرى ، وإن طعن فى بعضها فإنه لم يطعن فيها كلها ، مما يدل على أنه استقضى ، وفصل القضاء عن الولاية العامة .

مناقشة حجج منكرى فصل القضاء عن الولاية العامة في عهد عمر ابن الخطاب :

نناقش فيما يلى الروايات التي استند إليها منكرو فصل القضاء عن الولاية العامة في عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه - والتي سبق أن سقناها ، لنرى قوتها أو ضعفها ، وصدقها على الدلالة في الدعوى :

أولا: ماروى عن مالك ، فإنه قد رواه عن الزهرى ، وإليك نص الرواية كما جاءت في كتاب أخبار القضاة لوكيع قال : [فأخبرني أحمد بن أبي خيثمة عن مصعب الزبيرى عن مالك بن أنس عن الزهرى ؛ إنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا قَاضِ حَتَّىٰ كَانَتِ الْفِتْنَةُ ، فَاسْتَقْضَىٰ مُعَاوِيَةً] (٤) .

⁽١) كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندى ص ٣٠٠ ، والإصابة لابل حجر حـ ٣ ص ٢٥٤ .

⁽٢) أخبار القضاة جد ١ ص ١٠٥ .

⁽٣) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٢ ص ٣٥٩ ، وأخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٨ .

⁽٤) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥ .

هده الرواية التى استند إليها المنكرون رواها راو واحد عن مالك وهو: أحمد س إسماعيل أبو حذافة ، ولم ترد عن غيره من تلاميذ الإمام مالك وأصحابه مع كثرتهم وكثرة مارووا عنه ، وهذا يدل على ضعف الرواية وعدم التعويل عليها ، فصلا على أنه روى عن الزهرى مايعارضها ، ويفيد أن عمر استقضى ، فقد روى أحمد بن زهير بن حرب قال : حدثنا مالك بن إسماعيل قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهرى قال : « مَااتَّخَذَ رَسُّولُ الله عَيْنَ قَاضِياً ، وَلَا أَبُو بَكْمٍ وَلَا عُمرُ ، حَتَّى قَالَ عُمرُ اللهِ عَمرُ الْمُورِ - يَعْنِي صَعَارَهَا (١) .

فهذه الرواية تثبت أن عمر استقضى ، وهي تعارض رواية الزهرى الأولى التي أفادت أن أول من استقضى معاوية .

ويمكن أن ترد الروايتان معا لتعارضهما ، ولكن مادام الجمع بينهما ممكنا فلا داعى لردهما . وسبيل ذلك بحمل الرواية التى تفيد أن أول من استقضى معاوية على أن المراد منها : عدم ترك الخليفتين القضاء بأنفسهما كلية كا فعل معاوية - وهذا صحيح حيث لم يتركا القضاء بل كانوا يقضون إذا سمحت لهم ظروفهم مع وجود من عهدوا إليه بالقضاء . أو أن هذه الرواية تدل على أن الخلفاء لم يعينوا قضاة فى حاضرة الخلافة لاغير ، وأن أول من فعل ذلك كان معاوية ، وهذا لاينفى أن عمر عين قضاة فى غير عاصمة الخلافة - المدينة - وإذن فلا حجة لهم فى التمسك بقول الإمام مالك على فرض صحة هذه الرواية ، وإن كنت أرجع عدم العمل بها وردها . استناداً إلى الروايات التى تفيد أن عمر عين قضاة فى حاضرة الحلافة كا عين فى خارجها ، فقد روى الهيثمى والقاضى وكيع عن السائب بن يزيد : أول من استقضى عمر قال : رُدُّ عَنَى النَّاسَ فِي الدِّرْهَمِ

⁽١) أخبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ١٠٥ .

 ⁽۲) محمع الزوائد كتاب الأحكام ، باب استنابة الحاكم جـ ٤ ص ١٩٦ . وأحبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥ .

يقول الدكتور أحمد عبد المنعم البهى : [أما مارواه الإمام مالك عن الزهرى ﴿ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا قَاضٍ حَتَّىٰ كَانَتِ الْفِتْنَةُ فَاسْتَقْضَىٰ الزهرى ﴿ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا قَاضٍ حَتَّىٰ كَانَتِ الْفِتْنَةُ فَاسْتَقْضَىٰ مُعَاوِيَةُ ﴾ فمردود عليه بما ثبت من جهات متعددة من استقضاء أبى بكر لعمر ولولاته لبعض صحابته – كما مر بك – وبما ثبت هنا من استقضاء أبى بكر لعمر ولولاته في الأماكن التي كانوا بها ، ومن الأوفق أن يحمل هذا القول على أنهما كانا يقضيان مع وجود من ولياه القضاء ، وأنهما لم يتركاه كلية كما فعل معاوية ، وعلى هذا يدفع الاعتراض بهذه الرواية] (١) .

ثانیا: أما مارواه و کیع عن أبی بکر من أن أهل المدینة ینکرون أن عمر استقضی شریحا (۲) ، فإن المقصود به بعض أهل المدینة لا کلهم و إلّا لتصادم هذا الخبر مع الواقع. فقد روی و کیع نفسه أن عمر ولی شریحا قضاء الکوفة وحضر التولیة عمرو بن العاص ، وسمع وصیة عمر له وعقب علیها ببیتین من الشعر قال و کیع: أخبرنی عبد الله بن الحسن المؤدب عن النمیری ، عن حاتم بن قبیصة المهلبی ، و فیع شیخ من کنانة قال : قال عمر لشریح حین استقضاه : لائشار ولائضار ، و لائشار ، و لائشار ، فقال عمرو بن العاص : یاأمیر المؤمنین :

إِنَّ الْقُضَاةَ إِنْ أَرَادُوا عَدُلًا وَرَفَعُواْ فَوْقَ الْخُصُومِ فَضَلًا اللهِ وَرَفَعُواْ فَوْقَ الْخُصُومِ فَضَلًا اللهِ وَرَخْرَحُوا بِالْعِلْمِ عَنْهُمْ جَهْلًا كَانُوا كَفَيْثٍ قَدْ أَصَابَ مَحْلًا (")

وبوب البخارى فى صحيحه فقال : 1 باب رزق الحاكم والعاملين عليها ، وكان شريح القاضى يأخذ على القضاء أجرا » (٤) وقال ابن ححر فى شرحه لصحيح البخارى : [هو شريح بن الحارث بن قيس النخعى الكوفى قاضى الكوفة

⁽١) تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٠١ – ١٠٢ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٩٠

⁽٣) أخبار القضاة جـ ٣ ص ١٩٠ .

⁽٤) صحیح البخاری – کتاب الأحکام ، باب رزق الحاکم والعاملین علیها – فتح الباری جـ ١٣ ص ١٤٩ .

ولاه عمر ثم قضى لمن بعده بالكوفة دهراً طويلًا] (١) .

وعلى هذا فلا يلزم من عدم معرفة هذا لبعض أهل المدينة أن يكون عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه لم يولٌ شريحا القضاء .

أما عدم ورود ذكر له فى أيام عثمان ، فلأته لم تأت مناسبة تدعو لذكره ، ولا يعنى عدم الذكر له أن عمر لم يسند إليه قضاء الكوفة أو لعل أهل المدينة أنكروا أنه وَلِى مدينتهم دون أن يكون ولاه قضاء الكوفة ، ومع هذا فإن ماقالوه لايخرج عن كونه احتمالا لا يرقى إلى مرتبة الدليل الذى يعتد به فى إنكار ماجاءت الأدلة بإثباته .

أما ماعولوا عليه من استبعاد أن يوليه عمر على المهاجرين وهو ليس منهم فهو لايصلح كذلك فى الطعن فى الروايات المثبتة لتوليته القضاء إذ لم يرد فى شروط القضاء أن لايولى على المهاجرين إلا من كان منهم . وتولية عمر له على المهاجرين لايقدح فى قدرهم ولا فى منزلتهم فليس كل المهاجرين فقهاء ولا على استعداد لتولى القضاء . ومن أجل ذلك عين عمر شريحا وغيره ممن رأى فيهم الاستعداد لهذا العمل . وقد ناقش القاضى وكيع رحمه الله التشكيك الذى أثاره بعض أهل المدينة وتولى الرد عليه بعد أن ساقه فقال : [ومن الحجة عليهم أنهم يروون هم أن عمر استقضى يزيد بن أخت النمر على المهاجرين ، واستقضى سلمان بن ربيعة على أهل القادسية ، وكعب بن سور على المهاجرين ، واستقضى سلمان بن ربيعة على أهل القادسية ، وكعب بن سور على المبصرة ، وأبا مريم الحنفى وهؤلاء كلهم مثل شريح] (٢) . أى ليسوا من المهاجرين السابقين إلى الإسلام يضاف إلى هذا ماجاء فى الروايات الصحيحة من مراسلة عمر لشريح وتبادل الكتب بينهما مما يقطع بصحة تولية عمر له قضاء الكوفة .

كما أن من الثابت تاريخيا أن عمر ولى المغيرة بن شعبة البصرة بعد عزل

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ١٥٠ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٩٠ .

أبى مريم الحنفى وقبل تولية كعب بن سور وكتب إليه فى ذلك ، ثم ولاه الكوفة . وقد قتل عمر سنة ثلاث وعشرين وهو واليها كما ذكره كثير من المؤرخين منهم ابن عبد البر $^{(1)}$ وابن حجر $^{(1)}$ وابن جرير الطبرى $^{(1)}$ الذى يذكر بعد ذلك مباشرة أنه قبل إن شريحا كان على قضاء الكوفة حينئذ ثم يذكر الرواية الأخرى التى قال فيها مالك : [إن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض [، ويترك هذه الروايات التلاث دون ترجيح .

ثانتا: مااستدلوا به من قول اليعقوبي: [إن أول خليفة ولى قضاء الأمصار من قبله كان أبا جعفر المنصور] ، فمع التسليم به فإنه مُنْصَبُّ على عهد الدولة العباسية التي كان أبو جعفر ثانى خلفائها ، وأخذ ينظم شئونها بعد استقرار الأمور فيها بدليل قوله: [وكان يوليهم أصحاب المعاون (٤)] ولا يحتمل قول اليعقوبي أكثر من ذلك ، ولا يمكن أن يفهم منه غير هذا لأن هناك أدلة لا حصر لها تمنع من الأخذ بظاهر كلامه . ولايحوز أن يفهم منه نفي تولية الخنفاء السابقين لعهد الدولة العباسية قضاء الأمصار لأن الوقائع الثابتة تأباه والروايات الصحيحة ترده . ويؤيد هذا الفهم أيضا أن الخليفة الأول في الدولة العباسية – كان مشغولا عن تولية القضاة في الأمصار بتأمين الدولة ، والترصد لفلول الأمويين ، فلما تولى أبو جعفر المنصور واطمأن إلى استقرار الدولة أخذ في تنظيم شئونها ومن ذلك تعيين القضاة في الأمصار .

رابعا: مااستدلوا به من تضارب بعض الروايات وتعارضها في تحديد أشخاص القضاة ، والأماكن التي عينوا فيها .

⁽١) الاستيعاب جه ٣ ص ٣٨٩ – ٣٩٠ .

⁽٢) الإصابة جـ ٣ ص ٢٥٤ - ٣٥٤ .

⁽٣) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٤٦ .

⁽٤) تاريخ اليعقوبي جـ ٢ ص ٣٨٩ – دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

فالرد عليه: أن إمكانية وجود التعارض والتضارب في الروايات ممكن لأنَّ الناس يختلفون في مقدار تحصيلهم، وعلى الباحث أن يُمَحَّصَ الرواية الصحيحة من السقيمة، ويجمع بين ماصح من تلك الروايات إن أمكن الجمع، ولا يأحذ ببعضها ويتعلق به وينفى ماعداه دون دليل علمي واستقصاء منطقى يقوم على البحث والمقارنة. ثم يقول: إن هناك تضاربا بين الروايات وخطاً فيها، كا فعل ويفعل بعض المستشرقين وتلامذتهم أمثال على حسن عبد القادر (١).

أما قصة تولية أبى موسى الأشعرى التى استدلوا بها على نفى استقضاء عمر لقضاة مستقلين عن الولاية العامة . حيث قالوا جاءت الروايات مرة بأن عمر ولاه قضاء الكوفة ومرة قضاء البصرة .

فنقول: إن عدم صحة رواية لايعنى رد الروايات الصحيحة الأحرى إذ قد صعَّ من أكثر من طريق أن عمر ولى أبا موسى على البصرة واليا وقاضيا (٢)، ثم واليا لاغير (٣)، إلا أننا نجد رواية تفيد أن عمر عينه واليا، وأحرى أنه ولاه قاضيا، ولم يخطر ببال المتعلقين بإحداهما متابعة هاتين الروايتين وغيرهما، والوقوف على الحقيقة في ذلك، بل نراهم يقولون كيف يعينه قاضيا على البصرة وفي الوقت نفسه يعين كعب بن سور قاضيا عليها، وأنهما ظلا بالبصرة معاحتى موت عمر ؟!. ويستمرون فيقولون، ودفعاً لهذا التضارب فلابد من أن تكون إحدى

⁽١) يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه: ١ الاستشراق والمستشرقون ٢ ص ١٠ عن كتاب نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي: (إنه ترحمة حرفية لما كتبه جولدتسهير) .

 ⁽٢) الإصابة لابن حجر جـ ٢ ص ٣٥٩ ، وتاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٠٦
 وأسد الغابة جـ ٣ ص ٢٤٦ ، الاستيعاب جـ ٤ ص ٢٧٤ .

⁽٣) تاریخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٦١ – ٣٦٢ ، جـ ٥ ص ٥٤ ، وفتح البارى جـ ١١ ص ٢٨ .

الروايتين صادقة والأحرى كاذبة قطعا ، وهى التى تصادف مافى نفوسهم من هوى . وهى الرواية التى تفيد أن عمر استقضى أبا موسى عليها ، ويرتبون على دلك أن عمر لم يستقضه بحال من الأحوال لِيَصِلُوا من وراء ذلك إلى نفى كتاب عمر المشهور إليه .

والحق فى ذلك أن عمر عينه واليا وقاضبا على البصرة ، ثم أبقاه على الولاية لاغير . وعين لها قاضيا سواه بدليل أن عثان رضى الله تعالى عنه عند استخلافه وجد أبا موسى واليا على البصرة وكعب بن سور قاضيا لها (١) .

الترجيسح :

بعد عرض آراء العلماء والباحثين فى فصل عمر القضاء عن الولاية العامة ، وذكر أدلتهم نجد أن رأى الجمهور بأن عمر قد فصل القضاء عن الولاية العامة فى بعض البلدان والأمصار ، فولى قضاة دون أن تكون لهم الإمارة هو الراجح .

وأن مااستدل به النافون لفصل عمر القضاء عن الولاية العامة ، من وجود التعارض بين بعض الروايات لاينهض دليلا على نفى استقضاء عمر لمن عينهم قضاة فى عهده . وعلى فرض أنه لايوجد روايات أخرى تعارضها وتثبت عكسها لاتصلح سندا فى تعزيز رأيهم ، فضلا عن عدم صلاحية كل حجة منها على حدة للدلالة على مطلوبهم ، لأنهم عولوا على بعض دلالتها الظاهرة وما أكثر ما يخدع الظاهر لمن يعول عليه ويكتفى به ، وخاصة إذا كان له دلالتان أو أكثر ، ومامن حجة من حججهم إلا وهناك ماهو أكثر منها قوة وأبيز فى الدلالة على عكس رأيهم فيها ، فكيف يقدم الضعيف على القوى .

ومهذا يتضح أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فصل القضاء عن

⁽۱) الاستيعاب جه ٣ ص ٣٠٥ ، وأخبار القضاة جه ١ ص ٢٨١ ، وأسد العامة جه ٤ ص ٢٤٣ ، والطبقات الكبرى جه ٧ ص ٩٢ .

الولاية العامة ، وأنه عين قضاة مستقلين في عملهم غير تابعين للولاة ، وأن اتصالهم به كان اتصالا مباشرا ، كما أنه لايمكن أن ينكر بالتالي أن عمر كال يكاتبهم ويكاتبونه في شئون القضاء ومايتصل به .

ثم إنه يُعب أن لاننسى أن كثيرا من النصوص التاريخية قد وقع فيها التعارض ، وهذا لايعنى أن ترد وتترك إذ مهمة العلماء رد شاردها إلى واردها ، والجمع بينها وتمحيصها وفهم مقصود الشارع منها .

وكثير من أعداء الإسلام حينها يجدون مثل هذا التعارض يطيرون به فرحا ليكون عونا لهم على باطلهم ، وعكازاً يتكثون عليه للطعن في النصوص ورميها بالانتحال ، فلا يجوز لنا نحن المسلمين أن نسير وراء أعدائنا ، فنشكك في تاريخنا لمجرد وجود بعض الشبهات التي يتعرض لمثلها أصح النصوص .

* * *

الفص لالثاني

اختيار القضاة ، وشروطهم

اختيار القضاة :

الذي يعين القضاة ويختارهم في النظام الإسلامي هو الخليفة ، أو من ينيبه عنه ، لأن القضاء جزء من واجبات الوالي العام الذي هو الخليفة (١) .

فالإمام حينا يبايع يجب عليه القيام بجميع مصالح الناس ورعايتها وفق شريعة الله ، ولا خلاف بين الفقهاء في أن الولايات والمصالح العامة لايباشرها إلا الإمام أو مأذونه (٢) ، وإنما يدفع الإمام القضاء إلى غيره ليبسر على المسلمين الوصول إلى حقوقهم ، وليتفرغ هو لباقي مهامه واختصاصاته .

أما إذا لم يوجد الإمام فإن الناس يختارون لهم قاضيا ممن تنطبق عليه شروط القضاء . قال الماوردى : [ولو اتفق أهل بلد قد خلا من قاض على أن قلدوا عليهم قاضيا ، فإن كان إمام الوقت موجودا بطل التقليد ، وإن كان مفقودا صح التقليد ونفذت أحكامه عليهم ، فإن تجدد بعد نظر إمام لم يستدم النظر إلا بإذنه . ولم ينقض ماتقدم من حكمه] (٣) .

هذا عن اختيار القضاة في الشريعة الإسلامية .

أما النظم الوضعية فتسلك في اختيار القضاة أحد طريقين :

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ ، والكافي لابن قدامة جـ ٤ ص ٢٣٠ .

⁽٢) المهذب في فقه الشافعية للشيرازي جـ ٢ ص ٢٩١ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٧٦ .

الانتخاب العام – بناء قواعد الديمقراطية التي منها: أن الأمة مصدر السلطات التشريعية والقضائية – وتأخذ بهذه الطريقة معظم الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا (١).

وهذه الطريقة لها عيوبها لأنها تستلزم أن يكون تولى المنصب مدة معينة ، وقد تكون هذه المدة غير كافية إذ بعد مايتمكن من التمرس بالعمل والتعرف على أحوال الناس تنتهى مدته .

كما أنها تستلزم جواز إعادة انتخاب القضاة مما يجعل القاضى يعمل على إرضاء الناخبين لضمان تجديد انتخابه .

كما أنها لاتكفل اختيار الأجدر والأحسن وإنما المشاهد أن الناخبين يختارون لاعتبارات أخرى كالصداقة والقرابة والميول السياسية والأهواء الحزبية (٢).

۲ - التعيين من قبل السلطة التنفيذية ، ويأخذ بهذه الطريقة النظام البلجيكي والفرنسي والمصرى (۲) ، وبعض الولايات الامريكية (٤) .

⁽١) الآفاق الحديثة فى تنظيم العدالة الجنائية إعداد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة بحث : (المساهمة الشعبية فى إدارة العدالة الجنائية للدكتور جمال العطيفى) ص ٢٠٠٠ .

 ⁽٣) المرافعات المدنية والتجارية ص ٨٥ للدكتور أحمد أبو الوفاء وأصول المرافعات
 ص ٤٨ – ٥٠ للدكتور أحمد مسلم .

⁽٣) المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفاء ص ٨٥ ، وأصول المرافعات للدكتور أحمد مسلم ص ٤٨ - ٥٠ ، والآفاق الحديثة في تنظيم العدالة احتائية إعداد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة بحث : (المساهمة الشعبية في إدارة العدالة الجنائية) للدكتور جمال العطيفي ص ٢٠٠٠ .

 ⁽٤) بحث : المساهمة الشعبية في إدارة العدالة الجنائية للذكتور حمال العطيمي
 ص ٢٠١ .

وهذه الطريقة لاختيار القضاة جعلت رئيس الجمهورية يميل إلى اختيار القضاة من أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه .

واحتيار القضاة فى الإسلام - بل جميع الولايات يجب أن يختار فيها الأصلح والأفضل للمسصب ، وذلك لئلا ينال أحد من حقوق الإنسان الذى كرمه الله ، فيحكمون حسب أهوائهم ورغباتهم متذرعين بالسلطة التى منحوها ، والمنصب الذى يتولون القيام به ، ولقد كان رسول الله عليات والحلفاء الراشدون من بعده يتخذون أكفأ الرجال قوة ونشاطا وأمانة وتقوى ، وأصلح الناس لهذا المنصب العظيم ، وميزان الصلاحية هو : القوة والأمانة التى قال الله عنها : (إنَّ تَحيَّر مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِيْنُ) (١) ، وقال عَنْ فيما رواه أبو ذر قال : قلت يارسول الله ألا تستعملنى ؟ قال : فضرب بيده على منكبى ثم قال : ﴿ يَاأَبُاذَر إِنَّكَ ضَعِيْفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِرْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلّا مَنْ أَحَذَهَا بِحَقِّهَا فِحَقِها وَأَدَّى الَّذِيْ عَلَيْهِ فِيْهَا ﴾ (١) .

والقوة : هى القدرة والكفاية على القيام بمهام الوظيفة ، وهى تختلف باختلاف الوظائف ، أما الأمانة : فترجع إلى تصريف الأمور حسب مايقتضى الشرع الإسلامي مع خشية الله ومراقبته ، لاخشية الناس وطلب مرضاتهم . قال رسول الله عَلَيْظَةً : ١ مَنِ الْتَمَسَ رِضَاءَ الله بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَاءَ اللهِ وَكَلَهُ اللهُ إِلَى النَّاسِ ؟ قَالً .

⁽١) سورة القصص آية ٢٦ .

 ⁽۲) رواه مسلم فی صحیحه ، کتاب الإمارة ، باب کراهة الإمارة بغیر صرورة .
 صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۲ ص ۲۰۹ .

ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده - منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود حـ ٢ ص ١٩٤ .

⁽٣) رواه الترمذي ، سنن الترمذي ~ كتاب الزهد ، باب ٦٤ جـ ٤ ص ٦١٠ .

والإسلام يؤكد على التشدد فيمن بلى أمر المسلمين ، فلا يختار إلا من يراقب الله ويخافه فيكون عليه رقيب من نفسه ، كلما حاول الشيطان إزاغته وزحزحته عن الحق ، وكلما راودته نفسه الأمارة بالسوء عن العدل ليحيف ويظلم ، ويستغل منصبه ، أو يميل مع أهل الأهواء والأغراض قال عَيْنِيَّة : « مَن استُعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَانَة ، وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَة مَنْ هُوَ أَرْضَىٰ يَلَهُ فَقَدْ خَانَ الله وَرَسُولُهُ وَخَانَ الله وَرَسُولُهُ وَحَانَ الله عَيْنِيْنَ » (١) وروى البيهقي بسنده عن رسول الله عَيْنِيَّ قال : « مَن النه عَرَبُونَ وهو يَعْلَمُ أَنَّ فِيْهِمْ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِكَتَابِ الله وَرَسُولُهُ وَجَمِيْعَ الْمُسْلِمِيْنَ » (١) وروى ابن الجوزى الله وَسُنَّة نَبِيهِ فَقَدْ خَانَ الله وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ] (١) فقل: [عن عبد الملك بن عمير قال : قال عمر بن الخطاب : مَن السَّعْمَلَ رَجُلاً قال: [عن عبد الملك بن عمير قال : قال عمر بن الخطاب : مَن السَّعْمَلَ رَجُلاً فَالًا وروى أَمْ عَلَيْهِ لَقَدْ خَانَ الله عَنْ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قَالَ : قال عمر بن الخطاب : مَن السَّعْمَلَ رَجُلاً فَالله وروى أَمْ عَلَيْهِ لَقَدْ خَانَ الله عَنْ أَمْ الْمُسْلِمِيْنَ شَيْعًا فَأَمْرَ عَلَيْهِ مُّ أَحَداً مُحَابًاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَهُ الله ، وروى أَمْ وَلِي مِنْ أَمْ والْمُسْلِمِيْنَ شَيْعًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَداً مُحَابًاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَهُ الله ، ويَعْ يَعْدُ الله عَنْ مُن وَلِي مِنْ أَمْ والْمُسْلِمِيْنَ شَيْعًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ أَحَداً مُحَابًاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَهُ الله ، ويَعْ يُعْدُولُهُ حَلَهُ جَهَنَّمَ » (١٤) .

ولقد طبق عمر بن الخطاب رضى الله عنه هذه السنة فاختار أقدر الرجال وأكثرهم أمنا وخوفا من الله تعالى ، روى القاضى وكيع قال : [حدثنا أحمد بن عمر بن بكير بن ماهان قال : حدثنا أبي قال : حدثنا الهيثم بن عدى ، عن

 ⁽١) أخرجه الحاكم فى المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأحكام ، باب الإمارة أمانة وهى يوم القيامة خزى وندامة جـ ٤ ص ٩٢ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

⁽۲) السنن الكبرى جه ۱۰ ص ۱۱۸.

⁽٣) تاريخ عمر بن الخطاب ص ٩٤ – ٩٥.

⁽٤) رواه أحمد المسند للإمام أحمد بن حنبل جـ ١ ص ١٦٦ الطبعة الرابعة دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٣ هـ، ورواه الحاكم فى المستدرك، كتاب الأحكام، باب الإمارة أمانة وهى يوم القيامة خزى وندامة جـ ٤ ص ٩٣ وقال : حديث صحيح الإسباد ولم يخرجاه .

عبد الله بن عمر قال : قال عمر بن الخطاب ﴿ يَنْبَغِى أَنْ يَكُوْنَ فِي الْقَاضِيْ خِصَالٌ ثَلَاثٌ : لَايُصَانِعُ ، وَلَايُضَارِعُ ، وَلَايَتَّبِعُ الْمَطَامِعَ] (١) .

وعمر رضى الله تعالى عنه يتشدد عند اختيار القضاة ، ثم لايكتفى بهذا بل يراقبهم من كثب ، ويسأل عنهم وعن سيرهم ، ويراسلهم ويذكرهم بالله ، روى ابن جرير الطبرى قال عمر بن الخطاب : « أَرَأَيْتُمْ إِنِ اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْكُمْ خَيْرَ مَنْ أَعْلَمُ ، ثُمَ أَمَرْتُهُ بِالْعَدْلِ ، أَكُنْتُ قَضَيْتُ مَاعَلَى ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : لاَحَتَّى أَعْلَمُ فِي عَمَلِهِ ، أَعِمَل بِمَا أَمَرْتُهُ أَمْ لَا ؟ » وروى أيضا قال : [كَانَ الْوَفْدُ إِذَا أَنْظُرَ فِي عَمَلِهِ ، أَعِمَل بِمَا أَمَرْتُهُ أَمْ لَا ؟ » وروى أيضا قال : [كَانَ الْوَفْدُ إِذَا قَدِمُوا عَلَى عُمَر رَضِي الله عَنْهُ مَا لَهُمْ عَنْ أَمِيْهِمْ فَيَقُولُونَ خَيْراً ، فَيَقُولُ : هَلْ يَعُودُ مَرْضَاكُم ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيَقُولُ : هَلْ يَعُودُ الْعَبْدَ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيَقُولُ : هَلْ يَعُودُ الْعَبْدَ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيَقُولُ ! كَيْفُ صَيْبِعُهُ بَالصَاعِيْفَ ؟ هَلْ يَجْلِسُ عَلَى بَابِهِ ؟ فَإِنْ قَالُوا لِخَصْلَةٍ مِنْهُ اللهُ عَرَلُهُ] (٢) .

وروى القاضى وكيع قال : [أخبرنى عبد الله بن محمد بن الحسن قال : حدثنا إسحاق بن راهويه قال : حدثنا عيسى بن يونس قال : حدثنا جرير بن عثان عن النضر بن شفى عن عمران بن سليم قال : قال عمر : ﴿ مَنِ اسْتَعْمَلَ فَاجِرًا وَهُو فَاجِرٌ مِثْلُهُ ﴾] (٢) .

⁽۱) أحبار القضاة جـ ۱ ص ۷۰ ، ورواية عبد الرزاق فى مصنفه جـ ۸ ص ۲۹۹ هكذا : [أحبرنا ابن عيينة عن مسعر قال : قال عمر بن الخطاب : لَا يُقِيّمُ أَمْرَ اللهِ إِلَّا مَنْ لَايُصَانِعُ ، وَلَا يُضَارِعُ ، وَلا يَشَعُ الْمَطَامِعَ] ومعنى يضارع : أى يشابه ويقارب ، والمقصود هنا بقوله : « ولا يضارع » أى : لا يشابه فعله الرياء . قاله ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث والأثر جـ ٣ ص ٨٥ .

 ⁽۲) ثاریخ الأم والملوك جـ ٥ ص ٣٣ ، وروى الخبر البیهقی فی السنن الكبرى جـ ١٠٨ ص ١٠٨ .

⁽٣) أخدار القضاة جد ١ ص ٦٩ ، وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٩٥ .

ونقل ابن حجر العسقلانى عن أبى على الكرابيسى قال: [لا أعلم بين العلماء ممن سلف خلافا أن أحق الناس أن يقضى بين المسلمين من بال فضله وصدقه وعلمه وورعه ، قارئا لكتاب الله ، عالما بأكثر أحكامه ، عالما بسنن رسول الله ، حافظا لأكثرها] (١) الح .

ولدقة اختيار الرجال الذين يصلحون للقضاء كان قضاة سلفنا الصالح نموذجا فريدا ، وآية في النزاهة والورع والتقوى ومراقبة الله في السر والعلن ، بل كانوا يتحرجون عما يحل لغيرهم مخافة أن يكون سببا في بعدهم عن العدل ، فلا يقبلون الهدايا ، ولا يجيبون الدعوة التي يظنون أنها للمحاباة ، روى القاضي وكيع رحمه الله قال : وحدثنا على بن حرب الموصلي قال : حدثنا إسماعيل بن ريان الطائي عن أبي زياد الفقيمي ، عن أبي حريز ، عن الشعبي أنَّ رَجُلًا كَانَ يُهْدِي إلى عُمر بن الخطاب كُلُّ عَامٍ رِجْلَ جَزُوْر ، خاصَمَ إلَيْهِ يَوْماً ، فَقَالَ : يَاأَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ إِقْضِ بَيْنَنَا قضاءً فَصُلًا كَمَا يُفْصَلُ الرَّجُلُ مِنْ سَائِمِ الْجَزُورِ ، فَقَضَى اللهُ عُمر عَلَيْهِ ، وَكَتَبَ إِلَىٰ عُمَّالِهِ ؛ ألا إنَّ الْهَدَايَا هِيَ الرِّشَا ، فَلَا تَقْبَلُنْ مِنْ أَحَدٍ هَدِيَةً مَ (٢) .

فكانوا رضوان الله عليهم شموسا يستضاء بها ، قربت منهم الدنيا ولكنهم ابتعدوا عنها ، وطلبوا الآخرة وماعند الله ، فصدقوا الله وصدقهم ماوعدهم به ، فرضى الله عنهم وأرضاهم .

الصفات التي يتوخاها عمر رضي الله عنه عند اختيار القضاة :

تتضح الصفات التي يتوخاها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في القضاة والولاة ، ومن يولهم على مصالح المسلمين من الطريقة التي سار عليها في

⁽۱) فتح البارى جه ۱۳ ص ۱٤٦ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ٥٥ -- ٥٦ .

احتيار القضاة ، ومما نقل عنه في خطبه ، وفي أعماله وتصرفاته ، فكان رضى الله عنه يحرص على أن يكون القضاة والولاة عادلين ، أقوياء قادرين على العمل المنوط بهم ، رحماء بالناس ، مهابى الجانب مع تواضعهم ، وَرِعِيْنَ عن الحرام ، متقشفين في حياتهم ، وعفيفين يعيشون على الكفاف ، أنزه الناس أعراضا ، وأقواهم على تطبيق الحق والقيام به ، وأبعد الناس عن استغلال مناصبهم لأمورهم الشخصية ، أماء في تصرفاتهم ، غير طالبين للمناصب بل زاهدين بها ، بالإضافة إلى العلم بأحكام الشريعة وأحوال الناس .

وسألقى نظرة على هذه الصفات والتي ينشدها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيمن يوليه أمرا:

١ - العبدل :

كان رضى الله تعالى عنه يريد العدل ويحرص عليه ، ويطلبه حتى من نفسه ، فقد روى أبو يوسف بسنده : أن عمر بن الخطاب خطب الناس – وفيها يقول : [وَلَسْتُ أَدَعُ أَحَداً يَظْلِمُ أَحَداً ، وَلَا يَتَعَدَّىٰ عَلَيْهِ حَتَّىٰ أَضَعَ خَدَّهُ عَلَىٰ الْأَرْضِ وَأَضعُ قَدَمَى عَلَيْهِ الْحَدِّ الآخِرِ حَتَّىٰ يُذْعِنَ لِلْحَقِّ] (١) .

٢ -- القوة والقدرة:

كان رضى الله تعالى عنه يريد ممن يوليه أمراً من أمور المسلمين أن يكون قويا قادرا على تحمل المسئولية الملقاة على عاتقه حتى لاتضيع الحقوق ، فقد روى عنه أنه قال : (لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ أَحَداً مِنَ النَّاسِ أَقْوَىٰ عَلَيْهِ مِنَّى لَكُنْتُ أَقَدَّمُ فَتَصْرَبُ عُنْقِيْ أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ أَلِيْهِ ، (٢) .

 ⁽١) الحراج لأبى يوسف ص ١١٧ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت سنة ١٣٩٩ هـ ، وكذلك ذكر الخبر المحب الطبرى فى الرياض النضرة فى ساقب العشرة جـ ٢
 ص ٤ -- ٥ .

⁽٢) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٧٥ .

وقال : ﴿ إِنِّي لَأَتَحَرَّجُ أَنْ أَسْتَغْمِلَ الرَّجُلَ وَأَنَا أَجِدُ أَقْوَىٰ مِنْهُ ﴾ (١) . وقال : ﴿ أَشْكُو إِلَى اللهِ جَلَدَ الْحَائِنِ ، وَعَجْزَ الثُّقَةِ ﴾ (٢) وقال :

لَايَصْلُحُ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا بِشِيَّدَّةٍ فِي غَيْرِ تَجَبُّرُو ۖ لِيْنِ فِي غَيْرِ وَهْنِ ﴾ (٣).

وقال : ﴿ إِنِّي قَدْ وُلِيْتُ عَلَيْكُمْ وَلَوْلَا رَجَاءَ أَنْ أَكُوْنَ خَيْرَكُمْ لَكُمْ ، وَأَقْوَاكُمْ عَلَيْكُمْ وَلَوْلَا رَجَاءَ أَنْ أَكُوْنَ خَيْرَكُمْ ، مَاتُولَيْتُ وَأَقْوَاكُمْ عَلَيْكُمْ ، وَأَشَدَّكُمْ اسْتِضْلَاعاً بِمَا يَنُوْبُ مِنْ مُهِمٌ أَمُوْرِكُمْ ، مَاتُولَيْتُ ذَلِكَ مِنْكُمْ ، وَلَكَفَى عُمَرَ مُهِمًّا مُحْزِناً اِنْتَظَارُ مُواَفَقَةِ الْحِسَابِ بِأَخْذِ حُقُوقِكُمْ كَيْفَ أَسِيْرُ فَرَبِّيْ كَيْفَ أَسِيْرُ فَرَبِّيْ كَيْفَ أَسِيْرُ فَرَبِّيْ كَيْفَ أَسِيْرُ فَرَبِّيْ اللهُ عَرِّ وَجَلَّ اللهُ عَرْ وَجَلًا اللهُ عَرْ وَجَلًا اللهُ عَرْ وَجَلًا إِنْ لَمْ يَتَدَارَكُهُ اللهُ عَرْ وَجَلًا بِرَحْمَتِهِ وَعَوْنِهِ وَتَأْلِيدِهِ ﴾ (٤) .

وقد برهن على ذلك بفعله وقوله فقد ولى شرحبيل بن حسنة على الشام ثم عزله ، وولى معاوية بن أبى سفيان ، وقال : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّى وَاللهِ مَاعَزَلْتُ شُرَحْبِيْلَ عَنْ سُخْطَةٍ وَلَكِنِّى أَرَدْتُ رَجُلًا أَقْوَىٰ مِنْ رَجُل » (°) ، وولى أبا مريم ابن صبيح الحنفى فلما رأى ضعفه قال : [لَأَعْزِلَنَّ أَبًا مَرْيَمٍ وَأُولِينَّ رَجُلًا إِذَا رَآهُ الْفَاجِرُ فَرَقَهُ] فعزله عن قضاء البصرة وولى كعب بن سور مكانه (¹) .

⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣٠٥ .

 ⁽۲) تاريخ عمر بن الخطاب لعبد الرحمن بن الجوزى ص ۱٤۲ وورد نحوه بلفظ
 آخر فى كتاب السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية لابن تيمية ص ۲۱ دار الكتاب
 العربى .

 ⁽۳) الخراج لأنى يوسف ص ۱۱۸ ونحوه عند عبد الرزاق فى مصنفه ، كتاب البيوع ، باب كيف ينبغى للقاضى أن يكون جـ ۸ ص ۲۹۹ .

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك للطبرى جـ ٥ ص ٢٦ .

⁽٥) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبرى جـ ٤ ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

 ⁽٦) سنن البيهقي كتاب آداب القاضي ، باب القاضي إذا بان له من أحد الخصمين
 اللدد نهاه عنه جـ ١٠ ص ١٠٨ ، والمغنى جـ ٩ ص ٤٣ ، ٣٠٢ ، وأخبار القضاة جـ ١
 ص ٢٧٤ .

وروى ابن الجوزى قال : [عن الحسن قال : قال عمر : أَعْيَانِي أَهْلُ الْكُوْفَةِ ، إِنِ اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْهِمْ شَدِيْداً شَكُوْهُ ، وَإِنِ اِسْتَعْمَلْتُ عَلَيْهِمْ شَدِيْداً شَكَوْهُ ، وَلَوْدِدْتُ أَنِّى وَجَدْتُ رَجُلًا قَوِياً أَمِيْناً مُسْلِماً أَسْتَعْمِلْهُ عَلَيْهِمْ] (١) .

وروى ابن الجوزى قال : [كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِيْ عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَاجِ كِتَابًا فَقَرَأُهُ عَلَى النَّاسِ بِالْجَابِيَةِ ، أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّهُ لَمْ يُقِمْ أَمْرَ اللهِ فِي النَّاسِ إِلَّا جَصِيْفُ الْعُقْدَةِ (٢) ، بَعِيْدُ الْغِرَّةِ (٣) ، وَلَا يَطَّلِعُ النَّاسُ مِنْهُ عَلَى عُوْرَةٍ ، وَلَا يَطَّلِعُ النَّاسُ مِنْهُ عَلَى عُوْرَةٍ ، وَلَا يَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ وَالسَّلَامُ عَلَيْكًا فَي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ وَالسَّلَامُ عَلَيْكًا] (١٠) .

٣ - الرحمة بالناس:

كان رضى الله تعالى عنه يطلب فيمن يوليه أمر المسلمين أن يكون رحيما بهم لئلا تأخذ به السلطة فيكلف المسلمين شططا من أمرهم فيحملهم على التعسف ، فالرحمة والشفقة تؤول بصاحبها إلى التبسير وعدم التكليف بما يشق على الناس . كما تزرع المحبة والألفة بين ولى الأمر وأفراد المجتمع ، وهذا له أثره البالغ في التفاعل معه وتنفيذ أوامره ، بالمكس من عدم الرحمة وقسوة القلب فإنها تعدم الانسجام ولايكون هناك ترابط بين العامل والناس . فلا تعاون .

وقد روى ابن الجوزى قال : [عن أبي عثمان قال : حدثنا ٱلْمُنْصَفِقُ أَنَّ

⁽۱) تاریخ عمر بن الخطاب ص ۱۳۹ – ۱٤۰

 ⁽۲) حصيف العقدة : أى مستحكمها ، واستحصف الشيء استحكم ،
 والحصيف : الرجل المحكم العقل ، وكنى بذلك عمر عن الاشتداد في دين الله وقوة الإيمان - قاله الحب الطبرى في الرياض النضرة جـ ٢ ص ٨٠ .

 ⁽٣) الغرة : أى الغفلة ، ومعنى بعيد الغرة : أى من بعد حفظه لغفلة المسلمين –
 قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٣ ص ٣٥٥ .

⁽٤) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٥٢ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطيري جـ ٢ ص ٨٠ .

عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ كَتَبَ لِرَجُلِ عَهْداً ، وَجَاءَ بَعْضُ وَلَدِهِ فَأَقْعَدَهُ فِيْ حُجْرِهِ فَقَالَ الَّرَجُلُ : مَاأَخَذْتُ وَلَداً لِيْ قَطَّ ، قَالَ عُمَرُ : وَمَا دَنْبِيْ أَنْ كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نَزَعَ الرَّحْمَةَ مِنْ قَلْبِكَ ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ ثُمَّ انْتَزَعَ الْعَهْدَ مِنْ يَدِهِ] (١).

وقد أثر عنه : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَايَصْلُحُ لَهُ إِلَّا الْلَيْنُ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ ، وَالْقَوِيُّ فِيْ غَيْرٍ عُنْفٍ » (٢) .

وهو بهذا يطبق ويعمل بما جاء به رسول الله عَلَيْكُ . روى الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه عن أبي ذر قال : قلت يارسول الله : أَلَا تَسْتَغْمِلْنِي ، قَالَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَىٰ مَنْكِنِي ثُمَّ قَالَ : ﴿ يَاأَبَا ذَرِّ إِنَّكَ ضَعِيْفٌ ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا ، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيْهَا ﴾ (٣) كان رضى الله تعالى عنه يرى أن القوة والقدرة والكفاية اللائقة بالقضاء يجب أن تقترن بالتشمير والاستقلال بالأمر وحمل النفس على الجد فيقول : ﴿ الْقُوّةُ فِي الْعَمَلِ أَنْ لَاتُخَالِفَ سَرِيْرَةٌ عَلَانِيَةً ، وَالتَّمُولُ اللهُ عَرَّ وَجَلَّ فَإِنَّمَا الْتَقْوَى بِالتَّوَقِي وَمَنْ يَتِي الله يَقِهِ ﴾ (٤) .

٤ - الهيبة مع التواضع :

يطلب عمر في الرجل الذي يوليه على أمور المسلمين أن يكون مهيبا حتى الاستخف به أهل الأهواء ، وليكون حكمه محترما نافذ المفعول . وقد عبر عن هذا

⁽١) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٤١ .

 ⁽۲) مصف عبد الرزاق . كتاب البيوع ، باب كيف ينبغى للقاضى أن يكون جـ
 ۸ ص ۲۹۹ ، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣٤٤ – ٣٤٥ .

 ⁽٣) صحيح مسلم - كتاب الإمارة ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة ، صحيح
 مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

⁽٤) رواه ابن جرير الطيرى فى كتابه : تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٣ .

بقوله : « دُلُّوْنِيُ عَلَىٰ رَجُلِ إِذَا كَانَ فِي الْقَوْمِ أُمِيْرًا فَكَأَنَّهُ لَيْسَ بَأْمِيْرٍ ، وَإِدَا لَمْ يَكُنْ بَأْمِيْرٍ فَكَأَنَّهُ أُمِيْرٌ » (١) .

وقد عزل أبا مريم الحنفى وقال : ﴿ لَأُوَلِّينَّ رَجُلًا إِذَا رَآهُ الْفَاحِرُ هَرَقَهُ » (٢) .

وقد كَتَبَ عمر رضى الله تعالى عنه إلى أبى موسى الأَشْعَرِى : [أَنْ لَا لَهُ عَمِلُ اللهُ عَمِلُ اللهُ عَمْلُ اللهُ الل

والهيبة ذات أهمية عظمى حيث تحترم الأوامر وتنفذ ، فلا يجترىء أحد من الرعية على القاضى ، وليس معنى هذا أن يتجر القاضى أو الوالى فيذل الناس ، وقد خطب عمر فقال : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّى وَاللهِ مَأْرْسِلُ إِلَيْكُمْ عُمَّالًا لِيَضْرِبُوا أَبْشَارَكُمْ ، وَلَكِنِّى أَرْسِلُهُمْ إِلَيْكُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِيْنَكُمْ ، وَلَكِنِّى أَرْسِلُهُمْ إِلَيْكُمْ لِيُعَلِّمُوكُمْ دِيْنَكُمْ ، وَلَكِنِّى أَرْسِلُهُمْ إِلَيْكُمْ ، وَلَا لِيَأْنُونَهُمُ إِلَى مَنَ لَفِي لَهُ مَن فَعِل بِهِ شَيْءٌ سِوَى ذَلِكَ فَلْيَرْفَعُهُ إِلَى ، فَوَالْذِي نَفْسُ عُمَر وَسُنْتَكُمْ (°) ، فَمَنْ فُعِل بِهِ شَيْءٌ سِوَى ذَلِكَ فَلْيَرْفَعُهُ إِلَى ، فَوَالْذِيْ نَفْسُ عُمَر

⁽١) الإصابة جـ ١ ص ٥٠٤ .

⁽٢) الكافي لابن قدامة جـ ٤ ص ٤٣٨ ، وأخبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ٢٧٤ .

 ⁽٣) شرح السنة للبغوى ، كتاب الإمارة والقضاء ، باب الحنوف من القضاء حـ
 ١٠ ص ٩٤ .

 ⁽٤) شرح السنة للبغوى جـ ١٠ ص ٩٤ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف
 کتاب ، الجامع ، باب القضاة جـ ١١ ص ٣٣٩ .

 ⁽٥) وروى نحوه مسلم بلفظ ﴿ ٱللَّهُمَّ إِنِّى أَشْهِلُكَ عَلَىٰ أَمْرَاءِ الأَمْصَارِ ، وإنَّى إِنَّما نَعْتُتُهُمْ عَنْيْهِمْ لِيُعَلِّمُوا عَلَيْهِمْ وَلِيَعْلَمُوا الناس دينهم وسنة نبيهم عَيْقَةً ويقسموا فيهم فيئهم ، ويرفعوا إلى مأأشكِل عليهم من أمرهم » .

صحیح مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب نهى آكل الثوم والبصل وبحوهما عن حضور المسجد - صحیح مسلم بشرح النووی جـ ٥ ص ٥٣ .

بِيدِهِ لَأَقِصَنَّهُ مِنْهُ ، فَوَتَبَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ : يَاأَمِيْرَ الْمُؤْمِينَ ، أَرَايْتُكَ إِنْ كَانَ رَجُلِّ مِنْ أُمَرَاءِ الْمُسْلِمِيْنَ عَلَىٰ رَعِيَّتِهِ ، إِنَّكَ لَتُقِصَّهُ مِنْهُ ؟! قَالَ : إِيْ وَالَّذِيْ نَفْسُ عُمَرَ بِيدِهِ إِذَا لَأَقِصَنَّهُ مِنْهُ ، وَكَيْفَ لَاأَقِصَّهُ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُوْلَ الله عَلَيْكَ يُقِصُّ مِنْ نَفْسِهِ ، أَلَا لَاتَضْرِبُوا الْمُسْلِمِيْنَ فَتَذِلُوهُمْ ، وَلَائْجُمِرُوهُمْ (١) عَلَيْكَ يُقْوِهُمْ ، وَلَائْجُمِرُوهُمْ (١) فَتَضْيَعُوهُمْ ، وَلَاتُمْنَعُوهُمْ عُقُوفَهُمْ فَتَكْفِرُوهُمْ ، وَلَاتُمْنَعُوهُمْ الْغِيَاضَ (٢) فَتَضْيَعُوهُمْ ، وَلَاتُمْنَعُوهُمْ الْغِيَاضَ (٢) .

ه - الأمانــة:

يحرص عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه على اختيار الرجل الأمين على دينه ، حتى يكون أمينا على ماولى عليه ، ويرى أن عليه مسئولية تحملها ، فعليه الحرص على أدائها . قال رضى الله عنه : [أَمَّا بَعْدُ ، فَقَدِ ابْتُلِيْتُ بِكُمْ ، وَابْتَلِيْتُمْ بِي ، وَخُلَّفْتُ فِيكُمْ بَعْدَ صَاحِبَى ، فَمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِنَا بَاشَرْنَاهُ بَاللهُ سِنَا وَمَهْمَا فَابَ عَنَّا وَلَهُمْمَا وَمُهْمَا وَمُهْمَا وَمُهْمَا وَلَمْهُمَا وَلَمْهُمَا وَلَمْهُمَا وَلَهُمْ اللهُ وَلَيْمَا وَمُهْمَا وَلَمْهُمَا وَلَمْ فَلَ اللهُ الله

(١) تجمير الجيش : جمعهم في الثغور وحبسهم عن العود إلى أهلهم .

قال الفيروزابادى : [وجمره تجميرا جمعه ، والقوم على الأمر تجمعوا وانضموا – إلى أن قال – والجيش حبسهم فى أرض العدو ولم يقفلهم] القاموس المحيط – فصل الجيم باب الراء جد 1 ص ٤٠٧

(٢) الغياض: جمع غيضة وهي الشجر الملتف، لأنهم إذا نزلوها تفرقوا فيها فتمكن
 مهم العدو. قال الفيروزابادى: [والغيضة بالفتح الأجمة ومجتمع الشجر في مغيض ماء أو
 خاص بالغرب لَاكُلُّ شَجَرٍ] القاموس المحيط فصل الغين باب الضاد جـ ٢ ص ٣٥٢.

(٣) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبرى جـ ٥ ص ١٩ - ٢٠ ، ونحوه في الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨١، ٣٩٣ ـ ٢٩٤. وروى نحوه أبو داود في سننه كتاب الديات، باب القود من الضربة، و قص الأمير من نفسه جـ ٢ ص ٤٩٠ وكذلك الإمام أحمد في مسنده جـ ١ ص ٤١.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٧٤ ، والرياض النصرة في مناقب
 العشرة للمحب الطبرى جـ ٢ ص ٨٨ .

وَائِتَلَانِيْ بِكُمْ ، وَأَبْقَانِيْ فِيْكُمْ بَعْدَ صَاحِبَى ، فَواللهِ لَايَحْضُرُنِيْ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِكُمْ فَيَلِيَهُ أَحَدٌ دُوْنِيْ ، وَلَا يَتَغَيَّبَ عَنِّيْ فَالُواْ فِيْهِ عَنْ الْجَوْءِ (١) وَالأَمَانَةِ وَلَئِنْ أَحْسَنُواْ لَأَحْسِنَنَّ إِلَيْهِمْ ، وَلَئِنْ أَسَاءُواْ لَأَنْكُلُنَّ بِهِمْ ، قَالَ الرَّجُلُ : فَوَاللهِ مَازَادَ عَلَىٰ ذَلِكَ حَتَّىٰ فَارَقَ الدُّنْيَا ، (٢) .

ويرى رضى الله تعالى عنه أن من كان له نسب عال ومال وفير أبعد عن الخيانة وأقرب إلى الفقه والأمانة ، كتب إلى أبي موسى الأشعرى : ﴿ لَاتَسْتَقْضِينَ اللَّهُ وَاللَّمَانِ مَا لِللَّهُ وَاللَّمَالِ لَا يَرْغَبُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَإِنَّ ذَا الْمَالِ لَا يَرْغَبُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَإِنَّ ذَا الْحَسَبِ لَا يَحْشَىٰ الْعَوَاقِبَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (٣) .

٦ -الورع :

يريد عمر ممن يتولى القضاء أن يكون ورعا عن الحرام متعففا عما فيه شبهة حتى يكون قدوة صالحة وأسوة حسنة ، فقد كتَبَ إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ وَأَيْى عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاجِ حِيْنَ بَعَنَهُمَا إِلَى الشَّامِ أَنْ أَنْظُرًا رِجَالًا مِنْ صَالِحِيْ مَنْ قِبَلَكُمْ فَاسْتَعْمِلُوهُمْ عَلَى الْقَضَاءِ وَأَوْسِعُوا عَلَيْهِمْ ، وَارْزُقُوهُمْ وَاكْفُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ » (٤).

 ⁽١) الجزء: المجزىء والقاضى للأمر الذي كلف به - النهاية في غريب الحديث والأثر
 لابن الأثير جـ ١ ص ٢٧٠ .

⁽٢) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٥ .

 ⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٣٧ ، والكافى لابن قدامة جـ ٤ ص ٤٣٧ - ٤٣٣ ، وروضة القضاة وطريق النجاة للسمنانى ص ٨٦ ، وسير أعلام النبلاء للذهبى جـ ١ ص ٣٢٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - يخرجه معهد انخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر .

وذكر ابن حجر نحوه فقال : [وَكَتَبَ عُمرُ إِلَىٰ عُمَّالِهِ : اسْتَعْمِلُوا صَالِحِيكُمْ عَلَى الْقَضَاء وَاكْفُوهُمْ] فتح البارى جـ ١٢١ ص ١٢١ .

٧ – عدم الحرص على المنصب :

قال ابن فرحون : [ونظر عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى شاب فى وفد قدموا عليه فأعجبه حاله ، فإذا هو يسأل القضاء ، فقال له عمر رضى الله عنه : إِنَّ الأَمْرَ لَا يَقْوَىٰ عَلَيْهِ مَنْ يُحِبُّهُ] (١) .

ومن الممكن أن نقول أن عمر لايمانع من أن يرشح الإنسان نفسه للقضاء إذا تأكد وتحقق من صلاحيته ، وأهلية القيام بهذا المنصب فيه ، لأنه رضى الله تعالى عنه قد رشح نفسه للقضاء عند أبى بكر ، روى القاضى وكيع قال : [لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُوْ بَكُو قَالَ لِعُمَرَ ، وَلِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاجِ : إِنَّهُ لَابُدً لِي من أعوان ، فقال له عمر : أنا أكفيك القضاء ، وقال أبو عبيدة : أنا أكفيك بيت المال] (٢).

فأخبر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه يستطيع ممارسة القضاء لأنه سبق وأن مارسه على عهد رسول الله عليه على أهلا له ، ورضى عنه رسول الله عرفي الله عرفي الله عرفي الله عرفي الله عرفي الله على الله عرفي الله عرفي الله على المناه المنصب لما رأى من نفسه الكفاءة والقدرة عليه ، فقال : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِيْ عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِلَىٰ حَفِيْظٌ عَلِيْمٌ ﴾ (٣) .

هذا وقد عرف عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تحقق هذه الصفات فيمن يوليهم أمر المسلمين من معاشرته لهم ، أو من سؤاله عنهم ، فقد روى ابن الجوزى قال : [عن أبى عثان قال : حدثنا المنصفق أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ كَتَبَ لِرُجُلٍ عَهْدَاً ، وَجَاءَ بَعْضُ وَلَدِهِ فَأَقْعَدَهُ فِيْ حِجْرِهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : مَاأَخَذْتُ

⁽١) تبصرة الحكام جد ١ ص ١٥ - ١٦.

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٤ .

⁽٣) سورة يوسف آية ٥٥.

وَلَداً لِنَى فَطَّ ، قَالَ عُمَرُ : وَمَاذَنْبِي أَنْ كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نَزَعَ الرَّحْمَةَ مِنْ قَلْبِكَ ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ ، ثُمَّ انْتَزَعَ الْعَهْدَ مِنْ يَدِهِ] (١) .

فلما علم من الرجل أنه غير رحيم بأولاده توقع أن يكون غير رحيم بالمسلمين فليس أهلًا لتولى أمورهم سواء أكان في القضاء والحكم أم في الإمارة ، بل ربما يكون شديدا يكلفهم شططا ، ويصعدهم وعرا .

ومع هذا الاختيار فقد كان عمر رضى الله تعالى عنه يرسم لهم طريقة الحكم وقواعد العمل التي يجب أن يسيروا عليها بالإضافة إلى ماعلموه من نصوص كتاب الله وسنة رسوله عليه .

روى ابن الجوزى قال: [عن محارب بن دثار عن عمر بن الخطاب أنه قال لرجل قاض: من أنت ؟ قال: أنا قاضى أهل دمشق، قال: فكيف تقضى ؟ قال: أقضى بكتاب الله ، قال: فإذا جاءك ماليس فى كتاب الله ؟ قال: أقضى بسنة رسول الله ، قال: فإذا جاءك ماليس فى سنة رسول الله ؟ قال: أجتهد رأبي وأؤامر جلسائى ، قال عمر: أحسنت ، وقال له: إذا جلست فقل: « الله الله ألى أسالك أن أفتى بعِلْم ، وَأَقْضِى بِحُكْم ، وَأَسْأَلُكَ الْعَدْلَ فِي الْفَضَب وَالرَّضَا »] (٢) .

وقد كتب لشريح كتابا عند توليته له على الكوفة (٢) وكان رضى الله تعالى عنه : يراسل قضاته وينصحهم . كتب إلى معاوية بن أبى سفيان وهو قاضى

⁽١) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٤١ .

⁽٢) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٣٩.

⁽٣) سيأتي الحديث عنه في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٦٥٧ - ٦٦٠ .

الشام (١) . وكتب إلى أبي موسى الأشعرى كتابه المشهور الذي يحوى قواعد القضاء وأسسه (٢) .

اختيار كبار الصحابة:

يلاحظ الباحث أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لم يستعمل كبار الصحابة رضوان الله تعالى عنهم فى القضاء والإمارة . كعثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وبخاصة خارج المدينة .

وقد سئل رضى الله تعالى عنه عن ذلك فأجاب : ﴿ إِنِّي أَكْرُهُ أَنْ أَدَنِّسَهُمْ بِالْعَمَلِ ﴾ (٣) .

ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها:

١ - إنه في حاجة إليهم للمشاورة وتداول الرأى فيما يعن له من أمور تهم المسلمين ، إذ هم أقدر الناس على ذلك لصفاء عقيدتهم وطول صحبتهم لرسول الله عليات ، وغزارة علمهم ، وبلائهم العظيم في الإسلام ، وبعدهم عن زخارف الحياة الدنيا .

⁽١) أخبار الفضاة لوكيع جد ١ ص ٧٤ - ٧٥ حيث جاء فيه مانصه: [أمَّا يَعْدُ: فَإِنِّى كَتُبْتُ إِلَيْكَ فِي الْفَضَاءِ بِكِتَابٍ لَمْ ٱلْكَ فِيْهِ وَنَفْسِيْ خَيْراً فَالْزَمْ خِصَالاً يَسْلَمْ دِيْنَكَ، وَتَأْخُدُ بِأَفْضَلَ خَطْكِ عَلَيْكَ ، إِذَا حَضَرَ الْخَصْمَانِ فَالْبَيْنَةُ الْعُدُولُ ، وَالْأَيْمَانُ الْقَاطِعَةُ ، وَتُعاهِدِ الغَرِيْبَ ، فَإِنَّهُ إِلَّ طَالَ حَبْسُهُ أَذِنِ الضَّعِيْفَ حَتَّى يَجْتَرِىءَ فَلْبُهُ وَيَنْبَسِطُ لِسَائَهُ ، وَتُعاهِدِ الغَرِيْبَ ، فَإِنَّهُ إِلَّ طَالَ حَبْسُهُ لَرْنَ خَقَهُ ، وَانْطَلَقَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنَّمَا أَبْطَلَ حَقَّةُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْساً ، وَاحْرِصْ عَلَى الصَّلْجِ بَيْنَ النَّاسِ مَالَمْ يَسْتَبِنْ لَكَ الْقَضَاءُ] ١ هـ .

 ⁽٢) سيأتى الحديث عنه بإذن الله في الفصل الأول من الباب الثاني ص ٥٨٥ ٦٥ .

⁽٣) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨٣ .

٢ - لئلا يفتتن بهم الناس إذا تفرقوا فى الأمصار والأقاليم ، لمكانتهم من رسول الله عَيْسَة ، وسبق جهادهم فى الإسلام كا عزل خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه . قال ابن سعد : [أخبرنا عفان بن مسلم قال : أخبرنا حماد بن زيد قال : أخبرنا أيوب عن محمد بن سيرين ، قال : قال عمر ابن الخطاب : و لَأَعْزِلَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيْدِ ، وَالْمُثَنَّىٰ مُثَنَّىٰ بَنِى شَيْبَانَ حَتَّىٰ يَعْلَمَا أَنَّ الله إِنَّهَا كَانَ يَنْصُرُ عِبَادَهُ ، وَلَيْسَ إِيَّاهُمَا كَانَ يَنْصُرُ ،] (١) .

وقال ابن جرير الطبرى: [كتب إلى السرى ، عن شعيب عن سيف عن عبد الله بن المستورد ، عن أبيه عن عدى بن سهيل قال : كتب عمر إلى الأمصار : « إِنِّي لَمْ أَعْزِلْ حَالِداً عَنْ سُخْطَةٍ وَلَا خِيَانَةٍ ، وَلَكِنَّ النَّاسَ فُتِنُوا بِهِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَعْلَمُواْ أَنَّ الله هُوَ الصَّانِعُ ، وَأَنْ فَعِنْوُ بِعَرَضِ فِتْنَةٍ »] (٢) .

فعزل خالدا رضى الله تعالى عنه لما أحس أن عقيدة الناس بدأ عليها الافتتان والاعتقاد بالأشخاص وَقُدْسِيَّتِهِمْ ، فالحديث عن خالد بن الوليد وانتصاراته دون عزو ذلك إلى الناصر الحقيقى وهو الله تعالى : (وَمَا النَّصَّرُ إلا مِنْ عِنْدِ اللهِ العَزِيْزِ الْحَكِيْمِ) (٢) ، ينافى كال التوحيد الذي يحرص الإسلام على تركيزه واستمراره فى النفوس طيلة الحياة فلا تؤثر عليه الأحداث .

وكذلك الحال لو استعمل أشخاصا لازموا رسول الله عليه وآمنوا به فى بداية دعوته وناصروه ، لو استعملهم فى بلاد حديثة عهد بالإسلام لكان مظنة الافتتان بهم .

⁽۱) الطبقات الكبرى جه ٣ ص ٢٨٤ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٨٢ – ٢٨٣ .

⁽٣) سورة آل عمران آية ١٢٦ .

٣ يريد أباسا يبلغ معهم شوطاً عظيماً عند إرادته محاسبتهم في حال خطئهم ، كما عرل سعد بن أبى وقاص عن العراق دون كبير خطأ يستحق معه العزل ، وإنما لمجرد تُهمَم لم تثبت عند التحقيق .

قال ابن سعد: [وكان يستعمل رجلا من أصحاب رسول الله عليه السلام ، مثل عمرو بن العاص ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة بن شعبة ، ويدع من هو أفضل منهم ، مثل عثان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، ونظرائهم لقوة أولتك على العمل والبصر به ، ولإشراف عمر عليهم وهيبتهم له ، وقيل له : مالك لاتولى الأكابر من أصحاب رسول الله عليه السلام ؟ فقال : أَكْرَهُ أَنْ أُدَنِّسَهُمْ بِالْعَمَلِ »] (١) .

ولكن يَرِدُ على هذا السبب أن عمر رضى الله تعالى عنه ولى سعد بن أبى وقاص وهو من كبار الصحابة ، والسابقين إلى الإسلام ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة . ومن الممكن أن يجاب عن ذلك بأنه فى الغالب لايولى الأكابر من الصحابة كما نقل عنه ابن سعد ، وكما هو الحال عند تتبع ولاته وقضاته وعماله .

٢ – شروط القاضي :

لقد اشترط العلماء رحمهم الله شروطا لمن يتولى منصب القضاء ، مستنبطين هذه الشروط من كتاب الله تعالى وسنة رسوله عَرَالِيَّهِ ، ومافهموه من عمل الخلفاء الراشدين ، وسأتحدث فيما يلى عن هذه الشروط ، وآراء العلماء فيها :

١ - الإسلام:

يتفق الفقهاء على عدم جواز تولى الكافر لمنصب القضاء بين

⁽١) الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨٢ – ٢٨٣ .

المسلمين (١) ، لقوله تعالى : (وَلَنْ يَجْعَلَ الله لِلْكَافِرِيْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ سَبِيْلًا) (٢) ، والقضاء ولاية وسبيل ، ولا ولاية ولا سبيل لكافر على مسلم ، كما أن القاضى مطلوب منه الغيرة على حدود الله وتنفيذ شريعته ، فهو يتصرف بناء على تقواه ، ومحبته للإسلام . والكافر لأغيرة عنده على حدود الله ولاتقوى تدفعه لمراقبة الله تعالى ، ولا محبة للإسلام تشرح صدوه لأحكام الله وسلطانه .

ولو فرض أن كافرا وَلِي القضاء بين المسلمين لم تصح ولايته ولا ينفذ قضاؤه ، أما قضاء الكافر بين غير المسلمين ، فيذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن يكون القاضي بين الكفار غير مسلم (٢) . وقد وَلَى عمرو بن العاص قضاة من الأقباط ليفصلوا بين أهل ديانتهم ، وأقر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه هذه التولية حين بلغته (٤) .

وذهب الشافعية وجمهور الفقهاء (٥) إلى عدم جواز ولاية الكافر للقضاء بين أهل دينه ، لأن القاضى يقصد من توليته فصل الأحكام حسب الشريعة الإسلامية ، والكافر جاهل بها ، وأما جريان العادة بنصب حاكم من أهل الذمة عليهم ، فإنما هو رياسة وزعامة لاتقليد حكم وقضاء ، ولايلزمهم حكمه بإلزامه ،

⁽۱) المقنع لابن قدامة جـ ٣ ص ٢٠٩ ، والأحكام السلطانية ص ٦٥ ، والمحلى جـ ١٠ ص ٥٠٩ ، والمحلى جـ ٢ ص ١٠٥ ، والمكافى لابن عبد البر المالكى جـ ٢ ص ٩٥٧ ، وبداية المجتهد للقرطبي جـ ٢ ص ٤٩٠ .

 ⁽۲) سورة النساء آية ۱٤۱ .

⁽٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار جـ ٥ ص ٣٥٥ .

⁽٤) ذكر هذا الأثر المرصفاوى فى بحثه : « نظام القضاء فى الإسلام ٤ ص ١٣ الذى قدمه لمؤتمر الفقه الإسلامى سنة ١٣٩٦ وطبعته مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠١ هـ . ولكنى لم أجد هذا الأثر فى كتب الحديث والأثر ، وأرجو أن أعثر عليه مستقبلا .

⁽٥) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥.

بل بالتزامهم له (۱) ، ولا يلزمون بالتحاكم عنده ، فيجوز لهم ترك حكمه والتحاكم إلى قضاة المسلمين ، ويجوز للقاضى المسلم أن يرفض القضاء بينهم لقوله تعالى : (فَإِنْ جَاءُوْكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) (۲) ، إلا في عقوبة يعتقدون تحريم سببها كحد الزني والسرقة .

الراجع: بعد الاطلاع على وجهة نظر الفريقين يظهر لى رجحان مذهب الحنفية فى جواز أن يكون الكافر قاضيا بين أهل ملته ، لأن السبيل الذى من أجله حرم أن يقضى الكافر بين المسلمين منتفي ، فلا سبيل له على المؤمنين ، وإنما سبيله على أهل ملته ، ولأن الله أجاز للمسلمين الحكم بينهم ، كما أجاز ترك الحكم فقال جل وعلا: (فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيّنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) (١٦) . وإذا أعرض الحاكم المسلم عن الحكم بين الكفار فلابد أن يتحاكموا إلى أهل ملتهم ، ثم إن القول : [من أن القصد من تولية الحاكم بين أهل الملل بغير ماأنزل الله – الإسلامية] غير مسلم إذ يجوز أن يكون الحكم بين أهل الملل بغير ماأنزل الله – إذا كان قاضيهم غير مسلم – أما الحكم بين المسلمين فيجب أن يكون بما أنزل الله ولايصح التحاكم إلى الطاغوت ، وبهذا يترجح لى رأى الحنفية . والله أعلم .

٢ – البلوغ :

فلايجوز تقليد القضاء للصغير الميز لأنه غير مكلف (٤) ، ولا تنعقد

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥.

⁽٢) سورة المائدة آية ٤٢ .

⁽٣) سورة المائدة آية ٤٢ .

⁽٤) المقنع جـ ٣ ص ٦٠٩ ، والمحلى جـ ١٠ ص ٥٠٩ ، والمهذب في فقه الشافعية للشيرازي جـ ٢ ص ٢٩١ .

تصرفاته بحق نفسه فمن باب أولى أن لاتنعقد على غيره ، وإذا قلد لايصح قضاؤه ولاينفذ لأن الرسول عَلَيْكُ قد أمر بالاستعادة من إمارة الصبيان ، روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله عَلَيْكُ قال : « تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِيْنَ وَإِمَارَةِ الصَّبْيَانَ » (١) ، والتعوذ لايكون إلا من شر وبلية ، فيكون تقليد الصبيان القضاء شرًّا وبلية وفساداً كبيراً ، ولأن الصبى لم يكتمل نمو عقله وفطنته فلايصح توليته القضاء (٢) ، والبلوغ المراد يكون بالاحتلام أو الإنبات ، أو بلوغ الخامسة عشرة ، وليس بلازم أن يكون القاضى كبير السن كا أن شهادة الصبيان غير مقبولة . فكذلك قضاؤهم وهو أولى بعدم قبوله من الشهادة .

٣ – العقل :

١٠ ص ١١١ .

فلا يصح تولية المجنون للقضاء ولا السفيه والمعنوه أو مختل النظر للكبر أو المرض ، لقول النبى عَلِيْكُ : ﴿ رُفِعَ الْفَلَمُ عَنِ ثَلَاثَةٍ : عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَبُلُغَ ، وَعَنِ الْمَجُنُونِ حَتَّىٰ يُفِيْقَ ﴾ (٣) .

والعقل المطلوب فيمن يتولى القضاء لايكفى الذى يتعلق به التكليف بل لابد أن يكون جيد التمييز ، قوى الفطنة ، بعيدا عن السهو والغفلة ، يتوصل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعضل ، يقول الإمام القرافي رحمه الله : يقدم في القضاء من هو أكثر تفطنا لحجاج الخصوم وقواعد الأحكام ، ووجوه الخدع من

 ⁽١) المسد جد ٢ ص ٣٣٦ ، وانظر منتقى الأخبار المطبوع مع نيل الأوطار جد ٨
 ص ٣٧٣ .

 ⁽۲) تبصرة الحكام جد ۱ ص ۲۶ ، والأحكام السلطانية للماوردى ص ۲۰ .
 (۳) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الشهادات ، باب من رد شهادة الصبيان جـ

الناس (١) وقال الكتاني تعليقا على قول القرافي هذا: [وهو معنى قوله عليه السلام « وَأَقْضَاكُمْ عَلِيُّ » (٢). أي هو أشد تفطيا لحجج الخصوم وخدع المتحاكمين] (٢) ، وإذا قلد غير العاقل فلا يصح قضاؤه ولاينفذ (٤) .

٤ – الحرية :

اشترط الجمهور أن يكون القاضى حراً ، لأن له الولاية ولا ولاية للعبد حتى على نفسه ، فمن باب أولى أن لايملك الولاية على غيره ، فهو لايستطيع أن يتصرف بملك غيره وأنفس الناس ، كما أنه يتصرف بمفسه وكسبه ، فكيف يمكن أن يتصرف بمال غيره وأنفس الناس ، كما أنه مشغول بحقوق سيده وخدمته ، فليس لديه الوقت الذي يتمكن به من القضاء .

وكذلك المكاتب والمدبر ، فالمكاتب مشغول بحقوق سيده ، فإذا عجز عن الأداء عاد إلى الرق ، بل هو رقيق مادام عليه درهم ، والمدبر هو عبد يكون حرا بعد موت سيده ، ويعامل معاملة الرقيق أثناء حياة سيده (٥) .

وقد نازع في هذا ابن حزم رحمه الله واشترط فيمن يتولى القضاء أن يكون مسلما بالغا عاقلا ، عالما بأحكام القرآن والسنة (٦) ، وأجاز أن يلى العبد القضاء لقول أبى ذر: أَوْصَانِيْ خَلِيْلِيْ – يَعْنِيْ رَسُولَ اللهِ عَلِيْكِيْ – أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيْعَ وَإِنْ

⁽١) الفروق للقرافي جـ ٣ ص ٢٠٦ دار المعرفة للطباعة والنشر لبنان .

 ⁽٢) روى البخارى عن عمر بن الخطاب موقوفا (أَقْرُونَا أَبَى وَأَقْضَانًا عَلِيُّ)
 صحيح البحارى كتاب التفسير باب قوله: (مَانَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا) فتح البارى جـ
 ٨ ص ١٩٧ .

⁽٣) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٥٨ .

 ⁽٤) المقمع لابن قدامة جـ ٣ ص ٦٠٩ ، والأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٠ ،
 والمحلى حـ ١٠ ص ٥٠٩ ، والمهذب جـ ٢ ص ٢٩١ .

⁽٥) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥ ، والمقنع لابن قدامة جـ ٣ ص ٦٠٩ ، والمهذب للشيرازي جـ ٢ ص ٢٩١ .

⁽٦) المحلي جـ ١٠ ص ٥٠٩ و ٥٩٨ - ٢٠٤ .

كَانَ عَبْداً مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ (١) .

ويترجع لدى ماذهب إليه ابن حزم من جواز ولاية العبد للقضاء إذ هو الأصل ، ولم يرد دليل شرعى يمنع من ذلك ، أما ماعلل به الجمهور من أنه مشغول بحقوق سيده ، وأنه لايستطيع أن يتصرف بنفسه فمندفع بإذن سيده فى ذلك وتفرغه له ، فإذا أذن له سيده ومالكه بتولى القضاء أصبح لديه الوقت الكافى الذي به يتمكن من القضاء ، وجازت له الولاية بهذا الإذن من السيد.

الذكورة :

يكرم الإسلام المرأة ويضعها في مكانتها اللاثقة بها ، ويكل إليها مهمات عظيمة تتفق وطبيعتها ، وذلك في رعاية البيت وتربية الأولاد ، وشئون الأمومة ، ولايكلفها المشقة في السعى وطلب الرزق ، فيجعل الرجال قوامين على النساء ، والمرأة مصونة في بيتها لأنها عرض يحرص الإسلام على صيانته والاحتفاظ به من عبث العابثين ، لذلك كان الأمر بعدم توليتها الخلافة ، ومايشغلها عن أمور بيتها ورعاية أسرتها .

هذا وتنقسم الولاية إلى قسمين :

١ - الولاية العامة : وهي : مابها يملك المولى السلطة الملزمة في شأن من
 شئون المجتمع كولاية رئاسة الدولة ، وولاية الإمارة ، وولاية القضاء ، وغير ذلك .

فقد قصرتها الشريعة الإسلامية على الرجال دون النساء ، وقد جرى تطبيق هذا منذ فجر الإسلام ، فلم ينقل فى التاريخ الإسلامي أن امرأة تولت أمراً من الأمور العامة لامستقلة ولامع غيرها من الرجال ، وقد كان هناك نساء عظيمات يفضلن كثيرا من الرجال كأمهات المؤمنين ، ومع هذا لم يطلبن المشاركة فى الولايات العامة ، ولم يشركن فيها ، حتى روى عن على بن أبى طالب أنه قال :

⁽۱) المحلى جـ ۱۰ ص ۲۳۲ .

لَوْ كَانَتُ اِمْرَأَةً تَكُوْنُ خَلِيْفَةً لَكَانَتْ عَائِشَةُ خَلِيْفَةً (١) .

٢ - الولاية الحاصة : وهي : مابها يملك المولى التصرف في شأن من الشئون الحاصة ، كالنظارة على الوقف ، والتصرف بإدارة مايملكه الإنسان من الأموال الحاصة .

وهذا النوع من الولاية أباحت الشريعة الإسلامية للمرأة أن تتولاه ، فهى والرجل فيه سواء ، فلها التصرف في شئون نفسها ، فتبيع وتشترى ، وتهب وتؤجر ، ولم كامل الأهلية في ذلك ، ليس لأحد أن يحجر عليها تصرفها ، أو أن يشترك معها فيه سواء أكان زوجا أم أبا أم أخا ، إلا أن يتنافى عملها مع شرفها وكرامتها ، فعند ذلك تمنع من هذا التصرف ، فليس لها أن تسافر وحدها للتجارة أو مع غير ذي محرم ، أو تخالط الرجال الأجانب بحجة أنها تريد أن تتصرف في شئون نفسها .

عمر بن الخطاب وولاية المرأة :

ورد أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وَلَىٰ الشُّفَاءَ بِنْتَ عَبِّدِ اللهِ عَمْرُ اللهُ الل

وهذا غير الولاية العظمى التي نهى عنها رسول الله عَلِيَّةُ : لما بلغه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى وقال : « لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً » (٣) .

⁽١) التراتيب الإدارية للكتاني جـ ٢ ص ٤٣٤ .

 ⁽۲) الاستيعاب في معرفة الأصحاب جـ ٤ ص ٣٤١ وقاله بنصه ابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة جـ ٤ ص ٣٤١ ، والمحلي جـ ١٠ ص ٣٣١ ،
 والتراتيب الإدارية للكتاني جـ ١ ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

 ⁽۳) رواه البخاری فی صحیحه ، کتاب المغازی ، باب کتاب النبی علیته إلى
 کسری وقیصر - فتح الباری جـ ۸ ص ۱۲۲ .

وقد ذكر ابن عبد البر أن سَمْرَاءَ بِنْتَ نُهَيْكِ الْأُسَدِيَّةَ أُدركت رسول الله عَلَيْتُ وعمرت وكانت تمر في الأسواق وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها (١).

وابن العربى رحمه الله يكذب الروايات فى تولية المرأة القضاء يقول عند قوله تعالى : (إِنِّى وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ) (٢) : [وقد روى أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق ولم يصح فلا تلتفتوا إليه ، فإنما هو من دسائس المبتدعة فى الأحاديث] (٣) .

والرواية عن الرسول عَيْقَ يصححها ابن عبد البر ، والرواية عن عمر يصححها ابن عبد البر ، والرواية عن عمر يصححها ابن عبد البر (*) وابن حزم (*) فتكذيب ابن العربي لها يحتاج إلى دليل . وقد نقل الكتاني عن القاضي ابن سعيد التوفيق بين ماروى في تولية الشفاء العدوية وسمراء الأسدية وبين كلام ابن العربي فقال : [وثما سبق عن ابن عبد البر من الجزم بما ذكر في ترجمة سمراء ، وعن القاضي ابن سعيد من توجيه أن ولايتها كانت في أمر خاص يتعلق بأمر النساء ماينحل به إيراد ابن العربي ، وإلا فهو وجيه ، لأن المرأة كما قال هو أيضا في الأحكام لايتأتي لها أن تبرز إلى المجالس وتخالط الرجال وتفاوضهم مفاوضة النظير للنظير] (٢) .

⁽١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب جـ ٤ ص ٣٣٥ .

⁽٢) سورة النمل آية ٢٣ .

 ⁽٣) أحكام القرآن جـ ٣ ص ١٤٥٧ - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان تحقيق على محمد البجاوى .

⁽٤) الاستيعاب جد ٤ ص ٣٤١ .

⁽٥) الحلي جد ١٠ ص ٦٣١ .

⁽١) التراتيب الإدارية جم ١ ص ٢٨٦ .

آراء الفقهاء في ولاية المرأة للقضاء :

للعلماء آراء في اشتراط الذكورة للقضاء:

المنافعية والحنابلة . وزفر من الحنفية - المالكية والشافعية والحنابلة . وزفر من الحنفية - إلى عدم جواز ولاية المرأة للقضاء مطلقا ، وإذا وُلِيتُ يَأْثُمُ المُولِّينُ وتكون ولايتها باطلة وقضاؤها غير نافذ (١) .

٢ - وذهب الحنفية - عدا زفر - وابن القاسم من المالكية إلى جواز ولايتها
 للقضاء في غير الحدود والقصاص (٢).

٣ - وذهب ابن جرير الطبرى (٣) وابن حزم (١) إلى جواز ولاية المرأة للقضاء مطلقا .

⁽۱) العدة شرح العمدة ص ۲۲۱، والمقنع جـ ۳ ص ۲۰۹، وبداية المجتهد جـ ۲ ص ۲۰۹، والأحكام السلطانية للماوردى ص ۲۰، ومعين القضاة والشهود جـ ۲ ص ۳٦۳، وتبصرة الحكام جـ ۱ ص ۲۲، وفتح البارى جـ ۸ ص ۱۲۸، والمهذب جـ ۲ ص ۲۹۱.

 ⁽۲) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٩١، والهداية شرح بداية المبتدى جـ ٦ ص
 ٣٩١، وبدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤٠٧٩ وفتح البارى جـ ٨ ص ١٢٨.

⁽٣) فتح البارى حـ ٨ ص ١٣٨ و جـ ١٢ ص ١٤٧ ، وبداية الجتهد جـ ٢ ص ٣٥٠ ، وقد ٢٥ ، والأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٥ ، ومفنى المجتاح حـ ٤ ص ٣٧٥ ، وقد فكر ابن العربى رحمه الله توجيها لمذهب ابن جرير الطبرى وأبي حيفة بعد أن شكك فى صحة نسبة ماذكر عن ابن جرير الطبرى فقال : [ونقل عن محمد بن جرير الطبرى إمام الدين أنه يحوز أن تكون المرأة قاضية ، ولم يصح ذلك عنه ، ولعله كا نقل عن أبي حنيفة أمهما إنما تقضى فيما تشهد فيه ، وليس بأن تكون قاضية على الإطلاق ، ولا بأن يكتب لها مشور بأن فلانة مقدمة على الحكم إلا في الدماء والنكاح وإنما ذلك كسيل التحكيم أو الاستابة في القضية الواحدة] أحكام القرآن جـ ٣ ص ١٤٥٧ ، وأرى صحة مانسب إلى الطبرى وأبي حيفة بدليل كثرة العلماء الأفاضل الذين نقلوا ذلك كابن حجر وابى قدامة وعيرهم ثم أنه إذا صح قضاؤها فيما ذكر ابن العربي في التحكيم ، واستانتها في قصية واحدة صح قضاؤها فيما سواه .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٦٣١ .

مذهب الحنفية كما يراه جمال صادق المرصفاوى:

يرى جمال صادق المرصفاوى (١) أن الحنفية لايختلفون مع الجمهور فى أنه يحرم تولية المرأة للقضاء ، وإنما تحرير نقطة الخلاف أنهم يرون نفاذ حكمها بعد إثم موليها ، أما جمهور العلماء فلا يرون نفاذ حكمها مطلقا . حيث يقول مانصه : [الدكورة شريطة جواز لاصحة : وهذا هو مذهب الحنفية عدا رفر .

ومعناه : أنه لايجوز تولية المرأة القضاء ، فإن ولاها وَلِيُّ الأمر القضاء فقد ارتكب المحرم وكان آثما ، فإن قضت بناء على هذه التولية ، أو قضت بناء على تحكيم شخصين إياها في نزاع بينهما . نفذ قضاؤها في غير الحدود والقصاص إذا وافق كتاب الله وسنة رسوله ، أما في الحدود والقصاص فلا ينفذ قضاؤها ولو وافق الحق .

وقد أخطأ البعض فى فهم مذهب الحنفية ، فنسبوا إليهم أنهم يقولون بجواز تولية المرأة القضاء فى غير الحدود والقصاص ، أو كما يقول ابن رشد فى الأموال (٢) ، وهذا خطأ آخر ، والدليل على ذلك أمران :

الأول: نصت كتب المذهب على تأثيم مُوكِلِّ المرأة القضاء ، فهذا صاحب تنوير الأبصار يقول مانصه: « والمرأة تقضى فى غير حد وقود وإن أثم المولى » (٣) ، وهو صريح فى عدم جواز توليتها ، إذ لا إثم إلا بارتكاب غير

⁽۱) رئيس محكمة النقض المصرية ، وذلك فى بحته الذى قدمه لمؤتمر الفقه الإسلامى المنعقد فى الرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية غرة ذى القعدة ١٣٩٦ هـ صفحة ٢٠ ٢٧ طبع مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

⁽٢) بداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٠ .

⁽٣) حاشية ابن عابدين على شرح التنويو جـ ٤ ص ٣٧٠ .

المشروع ، كما أنه صريح فى أن قضاءها لاينفذ فى الحدود والقصاص ، وينفذ فى غيرهما .

وهذا شيخ المحققين الكمال بن الهمام يقول رداً على استدلال الحماهير بحديث: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » (١) على عدم جواز توليتها ، وعلى عدم نفاذ حكمها لو وليت مانصه : « والجواب أن ماذكر غاية مايفيد منع أن تستقضى وعدم حِلّهِ ، والكلام فيما لو وليت ، وأثم المقلد بذلك ، أو حَكّمَهَا خصمان فقضت قضاء موافقا لدين الله أكان ينفذ أم لا ؟ لم ينتهض الدليل على نفيه بعد موافقته ماأنزل الله إلا أن يثبت شرعا سلب أهليتها ، وليس في الشرع سوى نقصان عقلها ، ومعلوم أنه لم يصل إلى حد سلب ولايتها بالكلية » (١).

وهو صريح أيضا في موافقة الحنفية غيرهم في القول بعدم حل تولية المرأة المرأة المرقاء ، والخلاف بيتهم وبين غيرهم إنما هو في نفاذ الحكم الموافق للحق بعد إثم المولى لها ، فالحنفية يقولون بنفاذ الحكم في غير الحدود والقصاص ، ويقول غيرهم بعدم النفاذ .

والآخو: أن قاضى القضاة كان فى أكثر العصور حنفيا ، وكان إليه تقليد القضاة فى جميع أنحاء البلاد الإسلامية ولم يؤثر عنه قط تقليد امرأة ، ولو كان ذلك عند الحنفية جائزا لا إثم فيه لوقع ولو مرة فى تلك العصور المتطاولة .

أما منشأ الخطأ في فهم مذهب الحنفية ، فهو عبارة وردت في الهداية والفتح والعناية وغيرها نصها : « ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص » (٣) ففهم البعض أن المراد بلفظ القضاء التولية والتقليد ، فحكى

⁽۱) رواه البخاری فی صحیحه - کتاب الفتن ، باب حدثنا عثمال بن الهیئم حدثنا عوف - فتح الباری جر ۱۳ ص ۵۳ وکتاب المغازی ، باب کتاب النبی عرفی الی کسری وقیصر - فتح الباری جر ۸ ص ۱۲۱ .

⁽٢) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٩١ .

⁽٣) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٩١ .

عهم القول بجواز توليتها القضاء ، وفهم بعض آخر أن المراد بالقضاء الحكم ، ولما كان حكمها جائزا نافذا كانت توليتها جائزة ، إذ جواز الحكم وتفاذه فرع جوار التولية وصحتها ، وإذن فيلزم من جواز الحكم ونفاذه جواز التولية والتقليد .

وتلك أفهام خاطئة ، فليس المراد بالقضاء في العبارة المذكورة التولية والتقليد ، لأن التولية فعل المولى والقضاء فعل القاضى ، فلا يدل أحدهما على الآخر لاختلافهما ، كا أنه لا يلزم من جواز حكمها ونفاذه جواز توليتها إذ قد تكون توليتها غير جائرة ، ويكون قضاؤها بناء على هذه التولية جائزا بناء على أصول الحنفية وموقفهم من النهى ومقتضاه ، ذلك أنهم يقولون : « أن النهى عن الشيء إذا لم يكن لذاته ، بل كان لأمر مجاور له أفاد المشروعية مع الكراهة التحريمية » بمعنى أن المكنف لو فعل الشيء المنهى عنه فإن فعله يكون صحيحا تترتب عليه الأحكام الشرعية مع الإثم ، فمثلا النهى عن الوطء حال الحيض ليس لذات الوطء – لأن وطء الزوجة حلال ، وإنما هو لما يجاوره من الأذى ، فإذا وقع الوطء في الحيض أثم الزوج لارتكابه المحرم ، ولكن يترتب على هذا الوطء جميع أحكام الوطء المشروعة من ثبوت النسب ، وحلها للزوج الأول ، وتكميل المهر ، وثبوت حرمة المصاهرة ونحو ذلك .

والنهى عن تولية المرأة القضاء المستفاد من قوله عَلَيْكَة : (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) من هذا القبيل ، فإن النهى عن توليتها ليس لذات القضاء ، إذ هو مشروع ، وإنما هو لما يجاوره من مظمة التقصير في الحكم بسبب نقصها الطبيعى عن الرجل ، وانسياقها وراء العاطفة ، وبسبب العوامل الطبيعية التي تعتريها بتوالى الأشهر والسنين من حيض وحمل وولادة وإرضاع ، فتؤثر في انتظام قيامها بالقضاء وفي إصابة الحق ، وتطبيقا للقاعدة المذكورة عند الحنفية ، لو وَلَى وَلِي الأمر المرأة القضاء أثم بهذه التولية ، لارتكابه أمراً غير مشروع ، ولكن يكون قضاؤها صحيحا نافذاً في غير الحدود والقصاص ، إذا وافق الحق ، ويتبين من هذا أنه لايلزم من جواز قضائها ونفاذه جواز تقليدها وتوليتها .

ويخلص مما تقدم: أن الحنفية مع الجمهور في القول بأنه يحرم تولية المرأة المقضاء ، وأن الخلاف بينهم وبين الجمهور إنما هو في نفاذ حكمها بعد إثم موليها ، فالجمهور يقول: لاينفذ حكمها مطلقا ، والحنفية يقولون: ينفذ حكمها بشرطين:

١ - أن يكون دلك في غير الحدود والقصاص.

٢ - أن يوافق قضاؤها الكتاب والسنة .

وبغيرهما معا لاينفذ لها حكم ، هذا هو حقيقة مذهب الحنفية وكل فهم له على غير هذا فهو خطأ محض] ا هـ .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على ماذهبوا إليه من عدم جواز تولية المرأة القضاء بأدلة كثيرة من الكتاب ، والسنة ، وأفعال الحلفاء . أذكرها فيما يلي :

أولاً : من الكتاب :

قال الله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَىٰ النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضَ) (١) فالآية تفيد أن القوامة محصورة فى الرجال ، لأن المبتدأ المعرف بلام الجنس منحصر فى خبره بمقتضى قواعد اللغة العربية – فهو حصر إضافى بالنسبة للنساء بمعنى : أن القوامة للرجال على النساء ولا عكس ، فالقوامة لهم لاعليهم ، وهذا يستلزم أنه لاتجوز ولا تصح ولاية المرأة القضاء ، وإلا كانت القوامة للنساء على الرجال ، وهو عكس ماأفادت الآية (٢) . فالرجل مقدم لأنه أكفأ من المرأة

⁽١) سورة النساء آية ٣٤ .

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٥.

والذين يجيزون ولاية المرأة للقضاء يقدمون المرأة على الرجل فيقدمون من أُخَّرَهُ الله .

ثانيا: من السنة النبوية:

قال رسول الله عَيْنِكُ : ﴿ لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً ﴾ (١)

قال الخطابي : [في الحديث أن المرأة لاتلي الإمارة ولا القضاء] (٢) .

وقال ابن التين : [احتج بحديث أبي بكرة من قال لايجوز أن تولى المرأة القضاء ، وهو قول الجمهور] (٢)

فالحديث إخبار من الرسول صلوات الله وسلامه عليه بعدم الفلاح لمن يسند إلى المرأة أمراً عاماً وهاماً من أمور الجماعة كالإمامة وهو خبر لايتخلف لأنه من الصادق المصدوق ، والمسلمون منهيون عن جلب مايسبب لهم عدم الفلاح ، ومأمورون باكتساب مايكون سببا لفلاحهم ورشدهم . لأن كلمة « قوم » نكرة بعد النفى ، فهو للعموم فيشمل جميع الناس والأقوام سواء أكان من الفرس أم الروم أم العرب أم غيرهم ، والفلاح لايتم إلا بعدم تولية المرأة الأمور العامة ، والقضاء منها . فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (1) .

⁽۱) رواه البخاری فی صحیحه – کتاب الفتن ، باب : حدثنا عثمان بن الهیثم حدثنا عوف – فتح الباری جد ۱۳ ص ۵۳ ، وکتاب المغازی ، باب کتاب النبی علیه المی کلیم الله کسری وقیصر – فتح الباری جد ۸ ص ۱۲۳ . وقال صاحب منتقی الأخبار : رواه أحمد والنسائی والترمذی وصححه ، منتقی الأخبار مع شرحه نیل الأوطار جد ۸ ص ۲۷۳ .

⁽۲) فتح الباري جه ۸ ص ۱۲۸ .

⁽٣) فتح الباري جـ ١٣ ص ٥٦ .

 ⁽٤) روضة الباظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ١٩ . المطبعة السلفية مسة ١٣٧٨ هـ بالقاهرة .

كَمَّ أَنْ فَعَلَ الرَّسُولُ عَيِّلِكُمْ شَاهِدَ عَلَى ذَلَكُ فَقَدَ اخْتَارُ قَصَاةً كَثْبَرِينَ وَلَمْ يَرُو أَنْهُ عَيَّنَ مِن بِينِهِمَ امرأة واحدة قط (١) .

ولاشك أن في تولية المرأة الأمور العامة ضررا ، والضرر بجب اجتنابه ، فيجب اجتنابه مايؤدي إليه ، وهو تولية المرأة . لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وهذا يساوي تماما من حيث المآل مالو قيل : إنه منه عين خبر في معنى النهي ، وسواء أكان خبرا مع الصيغة الآنفة من مقدمة الواجب ، أم خبرا لفظا إنشاء معنى ، فإنه عام في جميع الولايات الخاصة لكان الاتفاق عليها ، لأن الصيغة المستعملة فيه « محل التولية » صيغة عموم « أمرهم » إذ هي مفرد مضاف الصيغة المستعملة فيه « محل التولية » صيغة عموم « أمرهم » إذ هي مفرد مضاف لمعرفة فتنتظم القضاء فيما تنتظم ، والسر في هذا نقصان المرأة عقلا ودينا ، وهي عنه منصوصة في السنة الصحيحة ، فقد قال عَيْلِيَّهُ : « مَارَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِيْنِ أَذْهَبُ لِلنِّ الرُّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إحْدَاكُنَّ » قلن وماذاك يارسول الله ؟ قال : وَدِيْنِ أَذْهَبُ لِلنِّ الرُّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إحْدَاكُنَّ عَلَى النَّصَيْف مِنْ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ فَذَلِكَ مِنْ فَصَانِ عَقْلِهَا » وَأَلِيْسَتْ شَهَادَةُ إحْدَاكُنَّ عَلَى النَّصَيْف مِنْ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ فَذَلِكَ مِنْ فَصَانِ عَقْلِهَا » (١) . وهي شيء من لوازم المرأة لاينفك عنها لأنه فطى .

فحصيلة هذا الدليل: أن هناك نهيا ثابتا في السنة عن تولية المرأة القضاء، وهو نهى لوصف لازم، والمرجح في الأصول أنه يقتضى البطلان، فلا تجوز ولا تصح ولاية المرأة القضاء.

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٣٩ – ٤٠ .

⁽۲) رواه البخارى فى صحيحه - كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم - فتح البارى حـ ٣ البارى حـ ٣ ص ٣٠٥ . وكتاب الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب فتح البارى حـ ٣ ص ٣٠٥ .

ثالثا: أفعال الخلفاء:

لقد ولى الخلفاء الراشدون ومن أتى بعدهم رجالا كثيرين على أعمال القضاء ، ولم يعينوا امرأة واحدة على القضاء (١) .

رابعا: عمومات الشريعة:

لقد وردت الشريعة الإسلامية بتحريم مخالطة المرأة للرجال وعدم الحلوة ، لغلا تقع الفتنة ، ومجلس القضاء يحضره الحصوم الأجانب (٢) ، لذا يحرم على المرأة أن تتولى القضاء لئلا تنشغل عن وظيفتها القضائية بالتفكر في الحصوم ومحاسنهم الجسمية فتفتن بهم ويفتتنوا بها ، وخاصة أن القضاء يحتاج إلى كال الرأى وتمام العقل والفطنة ، والمرأة ليست في ذلك كالرجل ، كما أن هناك عوارض خلقية في المرأة تعطلها فترة عن عمل القضاء كالنفاس والحيض ، كما أنها جياشة العاطفة وتنفعل بسرعة أكثر من الرجال وهذا يتنافي مع القضاء الذي يحتاج إلى التدبر والروية .

أدلة الحنفية:

استدل الحنفية على قولهم : بجواز ولاية المرأة القضاء في غير الحدود والقصاص بأن المرأة تجوز شهادتها في أحكام الأموال والأبدان ، ولاتجوز شهادتها في الحدود والقصاص ، فكذلك ولايتها للقضاء ، لأنه ولاية والشهادة ولاية ، لذا يجوز أن تلى القضاء فيما تجوز شهادتها فيه (٣) .

⁽١) المُغنى جـ ٩ ص ٤٠ .

⁽۲) فتح الباری جه ۱۳ ص ۱٤٧ .

⁽٣) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٩١ ، ٤٥١ . وبدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤٠٧٩ .

أدلة الطبرى وابن حزم :

استدل الطبرى وابن حزم رحمهما الله على ماذهبا إليه من إجازة ولاية المرأة للقضاء مطلقاً بما يلي :

 ۱ - علل الطبرى بأن المرأة يجوز أن تكون مفتية فيحوز أن تكون قاضية (١).

٣ – الأصل في الأشياء الإباحة مالم يقم دليل المنع ، فكل من يصلح للفصل في الخصومة فإنه يجوز وتصح ولايته القضاء ، والمرأة صالحة وقادرة على الفصل في الخصومة ، وليس بها مانع من ذلك ، وعليه يصح توليتها القضاء لأن أنوتها لاتحول دون فهمها للحجج وإصدار الحكم (٥) .

⁽١) المجموع شرح المهذب جد ١٩ ص ١١٦ .

 ⁽۲) الشفاء بنت عبد الله العدوية – ستأتى ترجمتها بإذن الله فى الفصل الرابع من
 الباب الثانى ص ۸۷۷ .

 ⁽۳) صحیح البخاری – کتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن – فتح
 البارى جـ ۲ ص ۳۸۰ .

وصحيح مسلم - كتاب الإمارة ، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق .

صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۲ ص ۲۱۳ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٦٣١ .

 ⁽٥) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٩١ ، وأحكام القرآن لاين العربي جـ ٣ ص
 ١٤٥٧ دار المعرفة بيروت – ونقله عن أبي الفرج ابن طرار .

مناقشة أدلة الجمهور :

نوقش استدلالهم بآية (الرجال قوامون على النساء) (1) بأن المراد بالقوامة في الآية ولاية التأديب ، وليس القوامة على النساء في سائر الولايات العامة . فقد قيل في سبب نزول الآية أن سعد بن الربيع نشرت امرأته فلطمها فأتت النبي على الله عن وجل : (وَلاَتَعْجُل عَلَيْكُ شَاكِية ، فقال لها : بينكما القصاص ، فأنزل الله عز وجل : (وَلاَتَعْجُل بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إلَيْكَ وَحْيَة) (٢) ، فأمسك صلوات الله وسلامه عليه حتى نزل قوله تعالى : (الرِّجَالُ قَوَّامُوْنَ عَلَى النِّسَاءِ) (٢) فقال عَلِيْكَ : (الرِّجَالُ قَوَّامُوْنَ عَلَى النِّسَاءِ) (٢) فقال عَلِيْكَة : و أردت أمراً وأراد الله غيره » (٤) .

وهذا النقاش يدفعه الأصوليون بما هو مقرر: من أن العبرة بعموم اللفظ لا يخصوص السبب (°) ، ولفظ الآية عام فى القيام عليهن فى كل الأمور إلا مادل الدليل على إخراجه من هذا العموم ، وهى الولايات الخاصة ككونها وصية على أولادها أو ناظرة على وقف وما إلى ذلك .

ومن الممكن أن تخصص القوامة في الآية بالقوامة في شئون الأسرة ، بدليل تركيب الآية وسياقها ، فإنها نصت على أمور تتعلق بالأسرة كإنفاق الزوج ،

⁽١) سورة النساء آية ٣٤ .

⁽٢) سورة طه آية ١١٤ .

⁽٣) سورة النساء آية ٣٤.

⁽٤) تفسير الطبرى – جامع البيان عن تأويل آى القرآن 1 جد ٨ ص ٢٩١ – ٢٩٢ طبع دار المعارف بمصر ، وأحكام القرآن لابن العربي جد ١ ص ٤١٥ – دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي جد ٥ ص ١٦٨٠ الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة – سنة ١٣٨٧ هد .

وفتح القدير للشوكانى جـ ١ ص ٤٦٢ الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

 ⁽٥) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ١٢٢ المطبعة السلفية ومكتبتها –
 القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدى جـ ٢ ص ٣٣٥ .

ومايجب له على زوجته من طاعة ، وهذا يدل على أن المراد بالقوامة هى قوامة الرجال على النساء في سائر الولايات العامة .

ويجيب الجمهور عن هذا بأنه : لو سلم أنها متعلقة بالمستولية في الأسرة وليست عامة فالحجة تبقى قائمة كذلك ، فإن كانت المرأة عاجزة عن إدارة شئون أسرة تتكون من مجموعة أفراد فمن باب أولى أن تكون أكثر عجزا عن إدارة شئون الناس ، والفصل في خصوماتهم ومنازعاتهم وحل مشاكلهم (١) .

ونوقش استدلالهم بالحديث : « لَنْ يُغْلِعَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً » (٢) بأن المراد به الإمامة العظمى ، بدليل ورود السبب لهذا الحديث وهو تولية بنت كسرى الحكم ورئاسة دولة الفرس . وبدليل أن كلمة « أمرهم » في الحديث مفرد مضاف وهو من صيغ العموم ، والأمر الذي يعم جميع شئون الدولة .

ويجاب عن هذا النقاش: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر في علم الأصول (٣).

مناقشة أدلة الحنفية :

نوقش استدلال الحنفية بأن قياس القضاء على الشهادة قياس مع الفارق ، لأن القضاء في الأمور العامة ، وأما الشهادة فهي في أمور جزئية ، والشهادة إبانة

⁽١) القضاء في الإسلام للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس ص ٣٥ .

⁽۲) صحیح البخاری . کتاب المغازی ، باب کتاب النبی عَلَیْهُ إلی کسری وقیصر فتح الباری جد ۱۲۲ ، وکتاب الفتن ، باب حدثنا عثمان بن الهیثم – فتح الباری جد ۱۳ ص ۵۳ .

 ⁽٣) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ١٢٢ المطبعة السلفية ومكتمتها
 بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ .

للحق ، والقضاء إبانة للحق مع الإلزام به ، فالشهادة غير ملزمة بعكس القضاء فهو ملزم ، ولأن مجلس القضاء يحضره الرجال والمرأة لايجوز لها الاختلاط بالرجال خوف الفتنة عليها ومنها (١) ، ولنقص عقلها ، ولأن الرسول عين له يول امرأة على القضاء واتبع الخلفاء الراشدون من بعده مسلكه فلم يولوا أحدا من الساء القضاء ولا ولاية بلد (٢) .

وعلى هذا تكون الأهلية في الشهادة مغايرة للأهلية في القضاء وإلا كان العامى الجاهل الذي تقبل شهادته أهلا للقضاء .

مناقشة أدلة القاتلين بجواز ولاية المرأة للقضاء مطلقا :

نوقشت أدلة القائلين بجواز ولاية المرأة للقضاء مطلقا بما يلى:

١ - قياس ابن جرير الطبرى القضاء على الإفتاء قياس مع الفارق ، إذ أن هناك فروقا كثيرة بين القاضى والمفتى ، وبين وظيفة القضاء ووظيفة الإفتاء (٣) ، كما أن الإفتاء ليس من باب الولايات ، لأنه إخبار عن الحكم الشرعى ولا إلزام فيه ، أما القضاء فهو الإخبار مع الإلزام ، فهو من باب الولايات ، فليس هناك جامع معتبر بينهما حتى يصح الإلحاق والقياس .

٢ - ماذكره ابن حزم رحمه الله من أن عمر ولى الشفاء فلا يصلح حجة إذ الخبر لم يثبت ، فقد ساقه غير مسند وبصيغة : « فقد روى » وهى من صيغ التمريض وهذه الصيغة لاتؤهل النص للاحتجاج به .

قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله : [هذا لم يصح فلا تلتفتوا إليه ، وإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث] (⁴⁾ .

⁽١) المحموع شرح المهذب جد ١٩ ص ١١٤ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٣٩ – ٤٠ .

 ⁽٣) سبق بحث الفرق بين الإفتاء والقضاء في المبحث الأول من التمهيد ص ٤١ –
 ٤٤.

⁽٤) أحكام القرآن جـ ٣ ص ١٤٥٧ ~ دار المعرفة بيروت – لبنان .

ثم إنه لو صح وثبت فلا يفهم منه أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ولاها القضاء ، بل يفهم منه أنه اختارها لتقاوم المنكرات المتعلقة بالنساء فى السوق فتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر (١) وهذا من باب الحسبة وليس القضاء . فقد جاء فى الإصابة : [وربما ولاها شيئا من أمر السوق] (٢) . ثم هو مخالف للحديث المتفق على صحته وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لَنْ يُفلِحَ قَوْمٌ وَلُوا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً » . وعال أن يخالف عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه هذا الحديث مع غيرته الشديدة فهو صاحب فكرة الحجاب فى الإسلام حيث أشار الحديث مع غيرته الشديدة فهو صاحب فكرة الحجاب فى الإسلام حيث أشار على رسول الله عَيْقِ بها بالنسبة لنسائه ، فنزل الوحى بموافقة رأيه فيها فصار تشريعاً للأمة . فيبعد بعد ذلك أن ينقض هذه الفكرة بتولية امرأة السوق لنظل طوال اليوم تخالط الرجال .

٣ – وقد رد على قولهم أن المرأة صالحة وقادرة على الفصل في الخصومة ، وليس بها مانع من ذلك ، والأصل في الأشياء الإباحة مالم يقم دليل المنع . وعليه يصح توليتها القضاء . بأن دليل المنع قائم وقد أخرج المرأة عن أصل الإباحة ، وهذا الدليل هو مااستدل به الجمهور من الكتاب والسنة والإجماع على عدم جواز توليتها القضاء ، هذا إلى أن المرأة لايتأتى منها الفصل في الخصومات على وجه الكمال للنقصان الفطرى فيها ، وَلا نسياقِها وراء العاطفة ، وللعوامل الحَلْقِيَّة التي تعريها بتوالى الأشهر والسنين من حيض وحمل ورضاع ، فتوثر على فهمها للحجج وتكوين الحكم الكامل ، ثم إن القول بجواز تولية المرأة القضاء بناء على للحجج وتكوين الحكم الكامل ، ثم إن القول بجواز تولية المرأة القضاء بناء على أنها صالحة وقادرة على الفصل في الخصومات على فرض صحته والتسليم به منقوض بالإمامة الكبرى ، فإن المرأة قد يتأتى منها في بعض الأحوال القيام بأعباء الإمامة

⁽١) القضاء في الإسلام للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس ص ٣٦.

⁽٢) الإصابة لابن حجر جـ ٤ ص ٣٤١ .

العظمى (۱) من حماية الثغور ، وتدبير الأمور ، وحماية البيضة ، وقبض الحراج والزكاة وردها على مستحقيها (۲) . ومع ذلك فالإجماع منعقد على عدم إسناد الإمامة العظمى إليها ، وبذلك تكون العلة منقوضة إذا تخلف عنها الحكم ف محل آخر – هو الإمامة العظمى – ومن ثم لايبقى إلا أن تكون الأنوثة وحدها هى مناط المنع فى تولى المرأة الإمامة العظمى والقضاء والولايات العامة الأخرى .

وقد حكى أبو بكر ابن العربى مناظرة جرت فى هذه المسألة بين القاضى أبى بكر ابن الطيب المالكى وبين أبى الفرج ابن طرار شيخ الشافعية ببغداد ، وذلك فى مجلس السلطان الأعظم عضد الدولة (٣) قال أبو الفرج ابن طرار : الدليل على أن المرأة يجوز أن تحكم : أن الغرض من الأحكام تنفيذ القاضى لها وسماع البينة عليها ، والفصل بين الخصوم فيها ، وذلك يمكن من المرأة كإمكانه من الرجل .

فاعترض عليه القاضى أبو بكر ونقض كلامه بالإمامة العظمى ، فإن الغرض منها حفظ الثغور وتدبير الأمور وحماية البيضة ، وقبض الخراج ورده على مستحقيه وذلك يتأتى من المرأة كتأتيه من الرجل .

ثم علق أبو بكر ابن العربي على ذلك بقوله : ليس كلام الشيخين في هذه

 ⁽۱) كما حصل لقولد مائير رئيسة وزراء إسرائيل سابقا ، وأنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند سابقاً ، ومارقريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حالياً .

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي جـ ٣ ص ١٤٥٧ – ١٤٥٨ دار المعرفة بيروت .

 ⁽٣) وهدا يحرى على عادتهم فى المناظرة لاستخراج الأدلة والمران على الاستباط،
 وإن كانوا على وفاق فى موضوع المناظرة، إذ أن مذهب الشيخين هو عدم جواز ولاية المرأة للقضاء.

المسألة بشيء ، فإن المرأة لايتأتى منها أن تبرز إلى المجالس ، وتخالط الرجال ولاتفاوضهم مفاوضة النظير ، لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها وكلامها ، وإن كانت متجالة (١) برزة لم يجمعها والرجال مجلس تزدحم فيه معهم وتكون مناظرة لهم ، ولم يفلح قط من تصور هذا ولا من اعتقده (٢) .

: المدالة - ٣

وهى صفة العدل ، والعدل هو القائم بالفرائض والأركان الذى لم يرتكب كبيرة رلم يصر على صغيرة ، فهو عفيف عن المحارم ، متوقيا المآثم ، بعيداً عن الريب ، مأمونا وقت الرضا والغضب ، صادق اللهجة ، ظاهر الأمانة ، مجتنباً لما يخل بمروءة أمثاله (٣) .

والعدالة معتبرة في كل ولاية عند جمهور الفقهاء (⁵⁾ . إلا أنهم اختلفوا فيها . هل هي شرط جواز أو شرط صحة ؟

فالشافعية والحنابلة والمالكية – ذهبوا إلى أن شرط العدالة معتبر في كل من جواز تولية القاضي ، وصحة ولايته ، بحيث إذا وُلِّى الفَاسِقُ الْقَضَاءَ أَثِمَ مُولِّيْهِ وبطلت ولايته ، ولاينفذ شيء من قضائه ولو صادف الحق (٥) ، لأنه متهم في دينه ،

⁽۱) تجالت المرأة : أسنت وكبرت . قال الفيروزابادى في معانى جال والجول : [الوعل المسن] القاموس المحيط جـ ٣ ص ٣٦٣ فصل الجيم باب اللام .

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي جـ ٣ ص ١٤٥٧ – ١٤٥٨ .

⁽٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٦ ، وجواهر العقود حـ ٢ ص ٣٥٥ .

 ⁽٤) مغنى المحتاج جد ٤ ص ٣٧٥ ، والمقنع لابن قدامة جد ٣ ص ٣٠٩ ، وبداية المجتهد جد ٢ ص ٤٦٠ .

^(°) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٢٤ ، وبداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٠ ، والمهذب حـ ٢ ٢ ص ٢٩١ .

والقضاء طريق الأمانات ، فإن تاب الفاسق وصلحت حاله أصبح عدلا كما كان لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِيْنَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكُرُوا اللهَ فَاسْتَغْفَرُواْ ، لِلهُ نُوطِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ إِلَّا اللهُ ، وَلَمْ يُصِرِّواْ عَلَىٰ مَافَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) فجعل تعالى التوبة والاستغفار من صفات ولوازم المؤمنين الذين يستحقون مجازاتهم بالمغفرة من ربهم ، والجنات التي تجرى من تحتها الأنهار .

أما الحنفية فى ظاهر الرواية . ومعهم طائفة من المالكية فجعلوا العدالة شرط جواز الاشرط صحة ، بمعنى أنه إذا وللن الفاسق القضاء أيم مُوَلِّيهِ ولكن تصح ولايته وينفذ قضاؤه (٢) .

على أن نفاذ كل قضاء مشروط بموافقة الشرع .

وقد اعتبر الكاسانى (٣) والمرغينانى العدالة فى القاضى شرط كال وأفضلية ، يحسن بالإمام أن لا يختار الفاسق ، فإن اختاره للقضاء فولايته جائزة وأحكامه نافذة ، ولو كانت شرط جواز لكانت ولايته باطلة عنده وأحكامه لاغية غير معتبرة .

والمحدود في القذف لايجيز الحنفية أن يلى القضاء (٥). حتى ولو تاب لأن رفض الشهادة جزء من العقوبة ، وهذا بناء على قاعدتهم القائلة : من تقبل

⁽١) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٢٤ ، وحاشية ابن عابدين جد ٦ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

⁽٣) بدائع الصنائع جه ٩ ص ٤٠٨٠ ،

⁽٤) الهداية شرح بداية المبتدىء المطبوع مع شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٥٧ – ٣٥٨ .

⁽٥) بدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤٠٧٩ ، والهداية شرح بداية المبتدى – المطوع مع شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٥٧ .

شهادته تجوز ولايته للقضاء ، ومن لاتقبل شهادته لاتجوز ولايته للقضاء ، والمحدود بحد القذف عندهم شهادته غير مقبولة بنص القرآن : (وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوْا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوْهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً وَلَاتَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَادَةً أَبُداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (١) .

والراجع في تولى القاذف إذا تاب القضاء هو رأى الجمهور لأن التأبيد في قوله : (وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً) هو مدة دوامهم على القذف ، أما إذا تاب القاذف وأكذب نفسه ، فإن الله يتوب عليه وتقبل شهادته ويلى القضاء .

٧ - العلم:

والعلم شرط عند الفقهاء بالاتفاق - لقوله عَلَيْكُ : ﴿ الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ : ﴿ الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ : ﴿ الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : ﴿ الْمُضَاءُ ثَلَاثَةٌ ، قَاضِ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَىٰ بِهِ فَهُوَ فِى الْجَنَّةِ ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فَهُوَ فِى الْجَنَّةِ ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فَهُو فِى الْبَادِ » وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَ فَهِ فَى الجنة ، ومن لم النّارِ » (٢) . فمن تحقق فيه شرط القضاء وهو العلم والعدل فهو فى النار ، ولكنهم المحتلفوا يتحقق فيه شرط القضاء فكان جاهلا أو غير عادل فهو فى النار ، ولكنهم المحتلفوا فى المراد بالعلم :

فمنهم من قال إن المراد بالعلم المشترط في القاضي هو الاجتهاد ، فالاجتهاد

⁽١) سورة النور آية ۽ .

 ⁽۲) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم - سنن أبى داود كتاب الأقضية ، باب فى القاضى يخطىء جد ٢ ص ٣٦٨ .

وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق حـ ٢ ص ٧٧٧٦ . والمستدرك كتاب الأحكام ، باب قاضيان في النار وقاض في الحمة حـ ٤ ص ٩٠ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد الإسناد صحيح على شرط مسلم] ا هـ .

شرط جواز وصحة ، فلا يقبل قضاء العامى غير المجتهد ولو تولى القضاء فولايته غير صحيحة ولا جائزة ، وأحكامه غير نافذة ولو صادفت الحق ، إذْ لا ولاية له ، قال مهدا الحمابلة (1) ، وابن حزم (7) ، وادعى الإجماع عليه ، وكذا الشافعية (٣) ، وقالوا إذا لم يوجد مجتهد فهذا هو مكان قضاء الضرورة .

وحكى القاضى عبد الوهاب المالكى بأنه مذهب مالك (٤) ، وبعض الحمقية . والمراد بالمجتهد عند هؤلاء الأثمة : من فيه الأهلية والقدرة على استنباط الحكم من مصادر التشريع ، وذلك بأن يعرف من كتاب الله وسنة رسوله عليته الحقيقة والمجاز ، والأمر والنهى ، والمجمل والمبين ، والمحكم والمتشابه ، والحاص والعام ، والمطلق والمقيد ، والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى والمستثنى منه .

ويعرف من السنة: صحيحها وسقيمها ، ومتواترها من آحادها ومرسعها من متصلها ، ومسندها من منقطعها . مما له تعلق بالأحكام خاصة ، ويعرف مأجمع عليه مما اختلف فيه ، وحال الرواة قوة وضعفا ، وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم .

ويعرف القياس وحدوده وشروطه ، وكيفية الاستنباط ، ولسان العرب لغة ونحوا ، والعربية المتداولة في الحجاز والشام ونجد والعراق ومايواليهم (°) .

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف جـ ١١ ص ١٧٧ ، والمقنع جـ ٣ ص ٢٠٩ .

⁽٢) الحلي جد ١٠ ص ٥٠٩ ، ٥١٠ .

⁽٣) المهذب جـ ٢ ص ٢٩١ ، ومغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٥ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٦ .

⁽٤) مداية المجتهد جه ٣ ص ٤٦٠ ، وتبصرة الحكام جه ١ ص ٢٤ .

 ⁽٥) المقنع جـ ٣ ص ٦٠٩ ، والإنصاف جـ ١١ ص ١٨٢ – ١٨٣ ، وحاشية
 ابن عابدين جـ ٥ ص ٣٦٥ .

وخالف جمهور الحنفية (١) وبعض المالكية فلم يشترطوا في القاضي أن يكون مجتهدا (٢) ، فأجازوا لغير المجتهد أن يلى القضاء كالعامى ، فحعلوا الاحتهاد شرط أولوية واستحباب ، ونقل هذا عن الإمام مالك رحمه الله (٣) .

هذا ولما ضعف الوازع الديني عند الناس ، وفترت الهمم عن طلب العلم وتحصيله ، والرحلة إليه ، وتغير الزمان وأهله ، فعزف الناس عن طلب العلم ، والإقبال عليه ، ولم يوجد في العصر واحد تتوافر فيه صفات المجتهد أفتى فقهاء المذاهب بجواز تولى المقلد للقضاء ، محافظة على حقوق الناس من الضياع ودرءًا لفسدة عظمى ، ألا وهي تعطيل الأحكام الشرعية مما يسبب اضطراب الحياة وفسادها (٤) .

⁽۱) ذهب الطرابلسي – وهو من علماء الحنفية – إلى اشتراط الاجتهاد يقول: [القاضي مأمور بالقضاء بالحق قال الله تعالى: (يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْمَاكَ خَلِيْفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ). وإنما يمكنه القضاء بالحق إذا كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأى ، لأن الحوادث محدودة ، والنصوص معدودة ، فلا يجد القاضي في كل حادثة نصا يفصل به الخصومة ، فيحتاج إلى استنباط المعنى من المنصوص عليه ، وإنما يمكنه ذلك إذا كان عالما بالاجتهاد] .

كتاب : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ص ١٥.

⁽٢) بدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤٠٧٩ ، وشرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٥٩ ، وحاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٣٦٥ .

⁽٣) بداية المجتهد لابن رشد جه ٣ ص ٤٦٠ ، وتبصرة الحكام جه ١ ص ٢٤ .

⁽٤) انظر تبصرة الحكام جـ ١ ص ٢٤ . [قال الرملي في حاشيته : قال الغزالي في وسيطه : اجتماع هذه الشروط متعذر في عصرنا لحلو العصر من المجتهد المستقل ، فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وإن كان جاهلا أو فاسقاً كي لاتتعطل مصالح الناس] .

وانظر حاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٣٦٥ .

قال ابن أبى الدم: (١) [والذى أراه بعد هذا كله أن الاجتهاد المطلق أو المقيد إنما كان يشترط فى الزمن الأول الذى ما يعرى فيه كل إقليم عن جماعة من المجتهدين الصالحين للقضاء والفتوى ، فأما فى زماننا هذا ، وقد خلت الدنيا منهم ، وشغر الزمان عنهم ، فلابد من جزم القول والقطع بحجة تولية من اتصف بصفة العلم فى مذهب إمام من الأئمة ، وهو أن يكون عارفا بغالب مذهبه ومصوصاته وأقواله المخرجة ، وأقاويل أصحابه عالما بذلك ، جيد الذهن ، سليم الفطنة ، صحيح الفكرة والفطرة ، حافظا للمذهب صوابه أكثر من خطئه] (٢) .

وقال أبو عبد الله محمد بن فرج المالكي : [واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى على أنه لايجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه معا ، مع عقل وورع ، وكان مالك رحمه الله يقول في الحصال التي لايصلح القاضي إلا بها : لاأراها تجتمع اليوم في أحد ، فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان رأيت أن يُولِي : العلم ، والورع] (٢) .

الاستدلال:

أولا : أدلة القائلين : بأن الاجتهاد شرط جواز وصحة .

استدل القائلون بأن الاجتهاد شرط جواز وصحة بأدلة منها:

⁽۱) ابن أبى الدم هو : شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله شافعى المذهب ، حموى الولادة والوفاة ، توفى سنة ١٤٢ هـ . قاله الدكتور محمد مصطفى الزحيل فى تحقيقه لكتابه أدب القضاء المسمى « الدرر المنظومات فى الأقضية والحكومات » ، وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

⁽٢) أدب القضاء ص ٣٣ .

⁽٣) أقضية الرسول ص ٣ .

ا - قول الله تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ) (١) فإن الرد إلى الله معناه : الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول معناه الرد إلى سنته ، ولايتأتى الرد إلى الكتاب والسنة إلا من المجتهد فلابد أن يكون من يفصل في النزاع مجتهداً .

٢ - قول الله تبارك وتعالى : (يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيْفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقَّ ، وَلَا تُتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيْضِلِّكَ عَنْ سَيْلِ اللهِ) (٢) فهذا أمر لسائر الحكام ، وفي نص شريعتنا ماهو مساو له : (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ) (٣) ولايمكن الحكم بالحق إلا من المجتهد ، لأن الجاهل لايعرف الحق ، ولو قيل إنه يسأل غيره فإن الأمر سوف يختلط عليه ، لأنه لايستطيع تحديد مايسال فيه ، أو موضوع السؤال ، كا أنه لايعرف من يسأل ومن لايسال ، فأما المقلد فإنه لايعرف الحق كذلك ، لأن الحق لايعرف إلا بدليل ، يقول الله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ؟ أَتُمُّولُونَ عَلَىٰ اللهِ مَالا يَعْلَمُونَ) (٤) أي ماعندكم دليل على ماتدعونه ، ويقول جل وعلا : (وَلا تَقُفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (٥) أي لاتبع ماليس لك به علم . والمقلد لايدري أن ماحفظه عن إمامه هو الحق – وعلماء الأصول لايسمون المقعد عالما ، وإنما ماحفظه عن إمامه هو الحق – وعلماء الأصول لايسمون المقعد عالما ، وإنما يسمونه عاميا . كا أن بعض العلماء يحرمون الإفتاء بالتقليد (٢) .

ثم إن الحوادث كثيرة غير محصورة ، والنصوص محدودة محصورة ، فلا يمكن أن يجد القاضى فى كل حادثة نصا خاصا بها ، فيضطر إلى الاستنباط للوصول إلى الحكم ، فلو لم يكن مجتهداً لما استطاع الوصول إلى الحكم فيقف القضاء ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِى الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ وَيؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِى الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

⁽١) سورة النساء آية ٥٩ .

⁽٢) سورة ص آية ٣٦ .

⁽٣) سورة المائدة آية ٢٤ .

⁽٤) سورة يونس آية ٦٨ .

⁽٥) سورة الإسراء آية ٣٦.

⁽٦) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٤٧ .

الَّدِيْنَ يَسْتَنْسُطُوْنَهُ مِنْهُمْ) (١) . فبين تعالى : أَنَّ الَّذِيْنَ يَسْتَطِيْعُوْنَ الوصول إلى الحكم عند التنازع هم طبقة خاصة هم القادرون على استنباط الأحكام من الخصوص ، والقادرون هم المجتهدون وحدهم .

٣ قول رسول الله عَلَيْكَ لمعاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن قاضيا ، بِم تَقْضيى ؟ قال : بِسُنَّةِ رَسُوْلِ اللهِ ، قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدُ ؟ قال : بِسُنَّةِ رَسُوْلِ اللهِ ، قال : فَإِنْ لَمْ تَجِدُ ؟ قال : بِسُنَّةِ رَسُوْلِ اللهِ ، قال : أَجْتَهِدُ رَأْيِيْ وَلَا آلُو - فقال رسول الله عَلَيْكُ : « أَلْحَمْدُ لِللهِ اللهِ وَرَسُوْلَهُ » (٢) عَلَيْكُ : « أَلْحَمْدُ لِللهِ اللهِ وَرَسُوْلَهُ » (٢) وهذا واضح في أن القاضي لابد أن يكون مجتهدا .

٤ -- التقليد ضرورة لايباح إلا لمن اضطر إليه ، أما إذا كان لدى الإنسان أهلية لأخذ الأحكام من مصادرها الأصلية ، فإنه يحرم عليه أن يقلد إماما أو صاحبا ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يتعدنا بقول فلان أو فلان » (٣) .

أما إذا كان الإنسان غير قادر على أحذ الأحكام من مصادرها الأصلية ، فإنه يكون مضطراً إلى التقليد ، والضرورة تقدر بقدرها ، فهى مقصورة على المقلد ، ومن ثم لايكون له أن يلزم المتقاضين بما التزمه هو من رأى من قلده ، لأنه إذا ألزمهم بذلك يكون فيه تعدية للضرورة إليهم .

ولى الأمر كوصى اليتيم بالنسبة للرعية ، ومن ثم فعلى ولى الأمر أن يمنع
 من لايحسن الطب من ممارسته لما فى عنقه من رعاية المصلحة العامة ، وكذلك

⁽١) سورة النساء آية ٨٣ .

⁽۲) رواه أبو داود والترمذى - سنن أبي داود - كتاب الأقضية باب احتهاد الرأى في انقصاء حد ٢ ص ٢٧٢ ، وسنن الترمذى كتاب الأحكام ، باب ماجاء في القاضي كيف يقضى جـ ٣ ص ٢١٦ .

⁽٣) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ٢٠٢ – ٢٠٤ .

من لا يحسن الفقه يمنع من ممارسته (١) والقضاء نوع عال جدا من ممارسة الفقه ، إذ هو ممارسة للفقه وإلزام به . ومن باب أولى منع الجاهل الذي لايعرف الفقه أصلا ، لأن الفقه هو معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

ثانيا : أدلة الحنفية على جواز تولى المقلد القضاء :

استدل الحنفية ومن وافقهم على جواز تولى المقلد القضاء ، بما يلى :

⁽١) أعلام الموقعين جـ ٤ ص ٣٧٦ .

⁽٢) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٦٠ ، وبدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤٠٧٩ .

⁽٣) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم - سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب في القاضي يخطىء جـ ٣ ص ٣٦٨ .

وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام ، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق جـ ٢ ص ٧٧٦ ، والمستدرك : كتاب الأحكام ، باب قاضيان في النار وقاض في الجنة جـ ٤ ص ٩٠ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد بإساد صحيح على شرط مسلم] ا هـ .

عندنا لأنه يقدر على القضاء بالحق بعلم غيره ، بالاستفتاء من الفقهاء . فكان تقليده جائزاً في نفسه ، فاسداً لمعنى في غيره ، والفاسد لمعنى في غيره يصدح للحكم عندنا مثل الجائز ، حتى ينفذ قضاياه التي لم يجاوز فيها حد الشرع ، وهو كالبيع الفاسد أنه مثل الجائز عندنا في حق الحكم كذا هذا] (١) .

٢ - التزام مذهب معين من المذاهب المدونة أدنى إلى السياسة ، وأمفى للتهمة ، وهو مايتوفر بتولية المقلد ، فإما أن المقلد أبعد من التهمة فلأنه لايستطيع أن يقضى إلا بالراجح من مذهب إمامه الذى ولى أساسا على أن يحكم بمذهبه ، فلا تكون عنده فرصة للتلاعب ، وإما أن المقلد أدنى إلى السياسة فلأن من مصلحة الناس أن يجعل القضاة مقيدين بمذهب معين (٢) .

مناقشة أدلة الحنفية:

نوقشت أدلة الحنفية بالآتي :

١ - قولهم تقليد المقلد يحصل به الغرض من القضاء يرد عليه : بأن الغرض من القضاء ليس فصل الخصومات على أى نحو ، بل فصلها وفق أحكام الله ، وهذا لا يتحقق إذا كان القاضى لا يعرف أحكامه تعالى . بأن كان مقلداً أو جاهلا .

٢ - قولهم إن التزام مذهب معين أدنى إلى السياسة وأنفى للتهمة يرد عليه بأن الله تعالى تعبد الناس بأن يحكموا بحكمه لابحكم الأثمة (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أُنْزَلَ اللهُ ، وَلَا تُتَبِعْ أَهُواَءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَاأُنْزَلَ الله

⁽¹⁾ بدائع الصنائع جه ٩ ص ٤٠٧٩ .

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٧ .

ودكر هذا الدليل المرصفاوى في بحثه: نظام القضاء في الإسلام. الذي قدمه لمؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد في الرياض، في غرة ذي القعلة سنة ١٣٩٦ هـ ص ٢١ طبع مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

إِلَيْكَ) (١)

لذا حرص كبار الأئمة على نهى الناس عن تقليدهم . ثم إن الاجتهاد رديف العدالة فالتهمة منتفية ابتداء (٢) .

الترجيح : الذى يظهر من كلام الحنفية أنهم لايقصدون بالجاهل العامى المحض ، وإنما يقصدون به المقلد الذى ليس بمجتهد مطلق بدليل مقابلتهم الجاهل بالمجتهد .

فيكون المراد بالجاهل الذى على علم ولكنه مقلد لإمام معتبر. وهذا ماذهب إليه محمد بن الغرس (٢) الجنفى حيث قال: [العامى المحض ليس بأهل للقضاء وهذا هو الذى ينبغى أن يفهم عن الأئمة المتقدمين، وبيانه أن المسائل الحلافية يعرف المراد بالحكم فيها من الذى بإزائه وبضدها تتبين الأشياء، وإذا نظرنا إلى موضع الحلاف بيننا وبين الشافعية ظهر ماقلنا، وذلك أنهم يشترطون في أهلية القضاء الاجتهاد المطلق، ونحن لانشترط، وإذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التلبس بالعلم والفكر والتأهل في الجملة، ويشهد لهذا المعنى مسألة،

⁽١) سورة المائدة آية ٩٩ .

 ⁽۲) ذكر هذا الرد المرصفاوى في بحثه و نظام القضاء في الإسلام و ص ۲۲ – طبع
 مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ۱٤٠١ هـ ۱۹۸۱ م .

⁽٣) عمد بن عمد بن عمد بن خليل بن الغرس عاش ما بين (٨٣٣ – ٨٩٤ هـ) من فقهاء الحنفية له كتاب : « الفواكه البدرية في الأقضية الحكمية ٥ مطبوع بمطبعة البيل مع شرحه المجاني الزهرية لمحمد الجارم – الأعلام للزركلي جـ ٧ ص ٢٨٠ – بمطبعة البيل مع شرحه الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية للشيخ سيدى محمد العزيز حعيط ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

وهي أنهم قالوا العالم إذا تعين للقضاء وجب عليه قبوله وتقلده ، وإذا تركه أثم ، ومالم يتعين فالترك أفضل ، وليت شعرى إذا حمل كلام علمائنا في أهلية القضاء على ظاهره ، وهو أن الجاهل أهل ، ففي أي صورة يتعين القاضي حتى يجب عليه الدخول في القضاء ، فاتجه حينئذ الحمل في الأهلية على ماذكر ، فلابد من التأهل بالعلم والفهم ، وأقله أن يحسن تعقل الحوادث والمسائل الدقيقة ، وأن يعرف تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ ، وكيفية الإيراد والإصدار في الوقائع والدعاوى والحجج ، وتوابع ذلك ولوازمه ، وأن يكون له في فضلا عن إمام من الأثمة تجويز ولاية القضاء – التي هي أشرف مناصب الإسلام بعد منصب الإمام – بعض السوقة الذين لا يعقلون صغار الأمور المعشية ، فضلا عن كبارها] (١) .

وعلى هذا فلابد من العلم للقاضى وليس بلازم أن يكون مجتهداً مطلقا وإن وجد المجتهد المطلق فيقدم على غيره . كما أن هذا العصر تيسرت فيه سبل العلم حيث انتشرت الكتب .

يقول السفاريني - العالم الحنبلي - في بعض رسائله نقلا عن ابن خلدون رحمه الله : [إن الاجتهاد المطلق الآن أيسر منه في الزمن الأول ، لأن الحديث والفقه قد دُونا ، وكذا كل مايتعلق بالاجتهاد من الآيات القرآنية والآثار النبوية وأصول الفقه والعربية ، ولكن الهمم قاصرة ، والرغبة فاترة ، ونار الجد خامدة ، وعين الخشية والفكرة جامدة ، اكتفاء بالتقليد ، وخلوداً إلى الراحة وعدم التسديد ؟ (٢) .

⁽١) تاريخ القضاء في الإسلام للدكتور إبراهيم نجيب محمد عوض ص ٧٩ – ٨٢ .

⁽٢) تاريخ القضاء في الإسلام للدكتور إبراهيم نجيب محمد عوض ص ٨٢ .

ويقول الإمام الشوكاني رحمه الله: [ماذا يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل ؟ وغاية مايفيده العقل التوقف عند كل خصومة ترد عليه ، وملازمة سؤال أهل العلم عنها ، والأخذ بأقوالهم مع عدم المعرفة لحقها من باطلها ، وما بهذا أمر الله عباده فإنه أمر الحاكم أن يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وبما أنزل ، ومن أين لمثل هذا العاقل العاطل عن حلية الدلائل أن يعرف حقيقة هذه الأمور ، بل من أين له أن يتعقل الحجة إذا جاءته من كتاب أو سنة حتى يحكم بدلولها ، ثم قد عرف اختلاف طبقات أهل العلم في الكمال والقصور والإنصاف والاعتساف والتثبت والاستعجال ، والطيش والوقار ، والتعويل على الدليل والقنوع بالتقليد ، فمن أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالى من السافل حتى يأخذ عنه أحكامه وينيط به حله وإبرامه ، فهذا شيء لايعرف بالعقل باتفاق العقلاء ي (1) .

وعلى هذا يترجح جواز أن يكون العلم الحاصل عند القاضى عن طريق التقليد لأحد الأثمة المجتهدين. فالاجتهاد ليس شرطا فى القاضى ، وهذا ماعنه الحنفية ، أما كون القاضى لايعلم الأحكام الشرعية ولايستطيع القضاء بالحق لجهله بالشريعة الإسلامية فهذا لايجوز قضاؤه وحكمه وهذا ماعناه الشوكانى فى كلامه الذي نقلته آنفا.

٨ - البصر:

اختلف العلماء في جواز ولاية الأعمى للقضاء :

(أ) ذهب الجمهور من الحنفية (٢) ، والشافعية (٦) ، والحنابلة في

⁽١) نيل الأوطار جـ ٨ ص ٢٧٥ .

⁽٢) بدائع الصنائع جه ٩ ص ٤٠٧٩ .

⁽٣) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٥ ، والمهذب جـ ٢ ص ٢٩١ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٦ .

وأدب القاضي للماوردي جـ ١ ص ٦٢١ .

إحدى الروايتين (1) إلى اشتراط سلامة الحواس - السمع والبصر واللسان - فى القاضى لأن الأعمى لايعرف المدعى من المدعى عليه ولا المقر من المقر له ، ولا الشاهد من المشهود له أو عليه .

(ب) وذهب المالكية إلى أن السمع والبصر والنطق مشترطة في استمرار ولاية القاضى للقضاء ، وليست مشترطة في جواز ولايته له (٢) ، فإذا عين الأعمى قاضيا استحق العزل ولكن تظل ولايته صحيحة حتى يعزله الإمام أو نائبه ، وتكون أحكامه صحيحة نافذة قبل العزل ، مالم تكن مخالفة للشرع ، أما لو كان البصر شرط جواز لكانت ولاية الأعمى باطلة وأحكامه لاغية غير منعقدة ، أما لو عين بصيراً ثم أصبح أعمى فتبطل ولايته للقضاء ويعزل .

هذا وقد نقل ابن فرحون عن القاضى عياض رحمه الله فى التنبيهات: أن السمع والبصر والنطق شروط لازمة وحكى فيه الإجماع من العلماء مالك وغيره - ثم قال - وهو المعروف إلا ماحكاه الماوردى عن مالك أنه يجوز قضاء الأعمى وذلك غير معروف ولايصح عن مالك (٣).

(ج) وذهب بعض الشافعية إلى جواز كون القاضي أعمى ، أو أخرس إذا فهمت إشارته (٤) .

دليل القائلين بجواز ولاية الأعمى للقضاء :

استدل القائلون بجواز ولاية الأعمى بأدلة منها :

١ – أن نبي الله شعيبا عليه السلام كان أعمى ، والقضاء بعض وظائف

 ⁽١) المعمى حــ ٩ ص ٤٠، والمقتع جـ ٣ ص ٢٠٩، والإتصاف في معرفة الراجع
 من الحلاف جــ ١١ ص ١٧٧، والأحكام السلطانية للفراء ص ٦٠.

⁽٢) بداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٠ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٤ ، ٢٥ .

⁽٣) تبصرة الحكام جد ١ ص ٢٥ .

⁽٤) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١١١٧ .

الأنبياء والرسل (١).

٢ أن رسول الله عَلَيْكُهُ ولى ابن أم مكتوم على المدينة أثناء غيابه ، والقضاء فى ذلك العهد يندرج تحت الولاية العامة – الإمارة – (٢).

مناقشة أدلة الجيزين لقضاء الأعمى:

نوقشت أدلة القائلين بجواز قضاء الأعمى بما يلي :

ان الاستدلال بأن نبى الله شعيبا أعمى لم يثبت ، ولا يتفق العمى وصفات الرسل الكاملة الخلقية (٣) .

٢ - أما الاستدلال بأن رسول الله عَلَيْتُ ولى ابن أم مكتوم على المدينة أثناء غيابه ، فمردود لأن استخلاف رسول الله عَلَيْتُ لابن أم مكتوم كان في إمامة الصلاة دون الحكم (أ) وأن الإمارة أسندت إلى أبي لبابة .

الواجع: لم أجد أدلة شرعية من كتاب الله وسنة رسوله على تدل على منع الأعمى من القضاء. أما ماذكروه من التوجيه بأنه لايعرف المحقى من المبطل، ولا المدعى من المدعى عليه، ولا الشاهد من المشهود له أو عليه، فغير صحيح فإننا نجد أن الله تعالى منح الله كِفّاءَ قُدْرَةً على التمييز، كما أنه يجوز أن يستعين بغيره من الكتبة وغيرهم.

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٤٠ .

⁽٢) مغنى المحتاج جد ٤ ص ٣٧٥ .

⁽٣) المغنى جـ ٤ ص ٤٠ .

⁽٤) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٥ .

٩ - النطق :

لايجوز أن يولى الأحرس القضاء لأنه غير قادر على النطق بالأحكام كما أن الناس كلهم لايفهمون إشارته ، والعاهات بشكل عام تمنع من قبول الشهادة وهي خاصة ، فمن باب أولى أن تمنع من القضاء وهو ولاية عامة . كما أن مثل هذه العاهات تمنع من هيبة القاضى وتضعفها في نفوس المتخاصمين . لذا اعتبر جمهور الفقهاء الخرس مانعا من القضاء فلايصح قضاؤه ولاينفذ .

فالحنفية (١) ، وأكثر الشافعية (٢) عدا أبا الحسن الماوردى (٣) والحنابلة (٤) . اشترطوا النطق فيمن يتولى القضاء .

أما المالكية فكما سبق في البصر - لايعتبرون النطق والسمع والبصر شروط صحة (٥) ، إذ قاسوا القضاء على الشهادة وهو قياس مع الفارق ، فالقضاء ولاية عامة والشهادة ولاية خاصة ، ولأن الآفة قد لاتنافي الشهادة ولكنها تنافي القضاء كما أن قبول الشهادة مع هذه الآفات - العمى والخرس والصمم مقيد وليس مطلقا .

. ١ - السمع :

لاتجوز تولية الأصم للقضاء لأنه لايسمع كلام الخصوم وشهادة الشهود فلايميز المحق من المبطل والمقر من المنكر ، أما إذا كان ضعيف السمع ، أو استطاع أن ينتفع بمنجزات العصر الحديث كوضع السماعة على الأذن فيسمع الكلام ، فهنا ينتفى المحذور ويزول المانع .

⁽١) بدائع الصنائع جه ٩ ص ٤٠٧٩ .

⁽٢) المهذب جـ ٢ ص ٢٩١ قال : وفي الأخرس الذي يفهم الإشارة وجهان .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٦٦ .

⁽٤) المقمع جـ ٣ ص ٦٠٩ ، والمغنى جـ ٩ ص ٤٠ .

⁽٥) بداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٠ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ٢٤ .

وقد ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) ، والمالكية (٣) إلى اشتراط السمع ، ولم يشترطه الحنفية (٤) . يقول ابن رشد : [ولا خلاف فى مذهب مالك أن السمع والبصر والكلام مشترطة فى استمرار ولايته وليس شرطا فى جواز ولايته ، وذلك أن من صفات القاضى فى المذهب ، ماهو شرط فى الجواز ، فهذا إذا ولى عزل وفسخ جميع ماحكم به ، ومنها ماهى شرط فى الاستمرار وليست شرطا فى الجواز ، فهذا إذا ولى القضاء عزل ونفذ ماحكم به إلا أن يكون جورا ، ومن هذا الجنس عندهم هذه الثلاث صفات] (٥) .

11 - الكتابة:

ينبغى أن يكون القاضى كاتبا حتى يقرأ الوثائق والصكوك ويكتبها ويطلع على السجلات والمحاضر . ولذا اشترط بعض الشافعية أن يكون القاضى كاتبا ، فلا يجيزون ولاية الأمى للقضاء ، ومن هؤلاء الأذرعي والزركشي (٦) .

وقد أجاز جمهور العلماء أن يكون القاضى غير كاتب لأن رسول الله عَلَيْكُمْ كان أمياً ، كما أنه الاضرر في تولية الأمى مادام على علم بالأحكام الشرعية .

⁽۱) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٦ ، وأدب القاضي للماوردي جـ ١ ص

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٤٠ ، المقنع جـ ٣ ص ٢٠٩ .

⁽٣) بداية المجتهد جد ٢ ص ٤٦٠ ، وتبصرة الحكام جد ١ ص ٢٥ قال : [وأما سلامة السمع والبصر فإن القاضى عياض حكى فيه الإجماع من العلماء مالك وغيره ، وهو المعروف إلا ماحكاه الماوردى عن مالك أنه يجوز قضاء الأعمى وذلك غير معروف ، ولايصح عن مالك ، ولأنه لايتأتى قضاء ولاضبط ولاميز محق من مبطل ، ولا تعيين طالب من مطبوب ، ولاشاهد من مشهود عليه من الأعمى] .

⁽٤) بدائع الصنائع للكاساني جه ٩ ص ٤٠٧٩ .

⁽٥) بداية المجتهد جد ٢ ص ٤٦٠ .

⁽٦) أدب القضاء ٢٧ المتن والحاشية .

وقد ذكر صاحب المقنع (١): أن أحمد والشافعي روى عنهما القولان جميعا ، ويقول الإمام الغزالي في الوجيز : والظاهر أن قضاء الأمي الذي لايكتب جائز .

وبعد : أحتم كلامي على الشروط التي ينبغي توفرها في القضاة ومايجب أن يكونوا عليه أثناء ولايتهم للقضاء ، بما رواه البخاري من قول الحسن وعمر بن عبد العزيز رحمهم الله تعالى فقال : [وقال الحسن : أَخَذَ اللهُ عَلَىٰ ٱلْحُكَّامِ أَنْ لَايَتْبِعُوْا اَلْهَوَىٰ ، وَلَا يَخْشَوُا النَّاسَ ، وَلَا يَشْتُرُوا بآيَاتِ الله ثَمَناً قَلِيْلًا ، ثُمَّ قَرَّا : ﴿ يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِع الْهَوَىٰ فَيُضِيلُكَ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ ، إِنَّ أَلَّذِيْنَ يَضِلُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيْدٌ بِمَا نَسُوْا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ (٢) ، وقرأ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا النَّوْرَاةَ فِيْهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ٱلَّذِيْنَ أَسْلَمُوا لِلَّذِيْنَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا إِسْتُحْفِظُوْا مِنْ كِتَابِ الله ، وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ، فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَالْحَشُوْنِ ، وَلَاتَشْتَتُواْ بَآيَاتِنَى ثَمَنَا قَلِيْلًا ، وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَثْزَلَ اللَّهُ فَأُولَفِكَ هُمُ أَلْكَافِرُوْنَ ﴾ (٣) بما استحفظوا : استودعوا من كتاب الله . الآية ، وقرأ : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيْهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِيْنَ ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًا آتَيْنَا حُكُماً وَعِلْماً) (1) ، فحمد سليمان ولم يلم داود ، ولولا ماذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضاة هلكوا ، فإنه أثنى على هذا بعلمه ، وعذر هذا باجتهاده ، وقال مزاحم بن زفر : قال لنا عمر بن عبد العزيز : خمس إذا أخطأ القاضي منهن خطة كانت فيه وصمة : أن يكون فهما ،

⁽١) المقبع جد ٣ ص ٢٠٩ ،

۲٦ سورة ص آية ٢٦ .

⁽٣) سورة المائلة آية ٤٤ .

⁽٤) سورة الأنبياء آية ٧٨ ، ٧٩ .

حكيما ، عفيفا ، صليبا ، عالما ، مسئولا عن العلم] (١) .

* * *

⁽۱) صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب متى يستوجب الرجل القضاء - فتح البارى جـ ۱۳ ص ۱۶٦ .

الفص لالثالث

أرزاق القضاة

القضاء عمل يحتاج إلى تفرغ وجهد ، وخاصة فى المدن الكبيرة التى يكثر فيها الناس والعمران ، إذ تتنوع خصوماتهم ، وتكثر خلافاتهم ، وتعدد مشكلاتهم ، فتحتاج قضاياهم إلى من يحلها ويتولاها بالدراسة والتمحيص ليصل إلى حكم فيها ليوفع الحلاف والنزاع بين الطرفين .

وفى بعض القرى والمدن الصغيرة التى تقل فيها الخلافات قد لايحتاج الأمر إلى تفرغ القضاء المقضاء ، فيمكنهم القيام بالأعمال التى يقتاتون منها ويرتزقون بها بالإضافة إلى القيام بالقضاء طلبا للأجر والمثوبة .

وسأتحدث في هذا الفصل عما روى عن عمر رضى الله عنه في أرزاق القضاة وأذكر آراء العلماء في ذلك .

ماروى عن عمر بن الخطاب في رزق القضاة:

وردت عدة آثار عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بشأن رزق القضاة أسوق طرفا منها :

١ - روى عبد الرزاق أَنَّ عُمَرَ رَزَقَ (١) شُرَيْحاً وَسُلَيْمَانَ بْنَ رَبِيْعَةَ

⁽۱) ذكر ابن حجر العسقلانى فى فتح البارى جد ۱۳ ص ۱۵۰ أنه يقال : رَزَقَ القاضى - بفتح الراء المهملة - معناه إعْطَاؤُهُ شيئا من بيت المال يقوم بنفقاته ونفقات من يعول مقابل تفرغه للقضاء . أما الرَّزق - بالكسر فهو المال الذى يصرف للقاضى من بيت المال فى كل شهر ، ويفرقون بين الرزق والعطاء : بأن الرزق مايصرف فى كل شهر ، أما العطاء : فهو مايصرف فى كل سنة . وقال الفيروزابادى : الرزق - بالكسر - ماينتفع -

الْبَاهِلِيُّ عَلَىٰ الْقَضَاءِ (١).

٢ - قال البخارى رحمه الله : « بَابُ رِزْقِ الْحَاكِمِ وَالْعَامِلِيْنَ عَلَيْهَا ،
 وَكَانَ شُرَيْحُ الْقَاضِيِّ يَأْخُذُ عَلَىٰ الْقَضَاءِ أَجْراً ، وقالت عائشة : يَأْكُلُ الْوَصِيُّ بِقَدْرِ عَمَالَتِهِ ، وَأَكَلَ أَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرُ » (٢) .

٣ - روى عبد الرزاق بسنده ، « أَنَّ عُمَر كَرِهَ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى الْقَضَاءِ رِزْق ، وَصَاحِبِ مَغْنَمِهِمْ » (٢) . ورواه ابن أبى شيبة بسنده بلفظ : أن عمر قال : « لَايَنْبَغِى لِقَاضِيْ الْمُسْلِمِيْنَ أَنْ يَأْخُذَ أَجْراً ، وَلَاصَاحِبِ مَغْنَمِهِمْ] (٤) .

وقد استنبط بعض العلماء من هذين الأثرين كراهة أخذ الأجر على القضاء ، قال ابن قدامة : [لاينبغى لقاضى المسلمين أن يأخذ على القضاء أجرا ؟ (°)

به كالمرتزق والمطر ، جمع أرزاق ، وبالفتح - المصدر الحقيقي - والمرة الواحدة بهاء
 أى رزقة - رزقات : محركة وهي أطماع ، الجند ، ورزق الله : أوصل إليه رزقا .
 القاموس المحيط فصل الراء باب القاف جـ ٣ ص ٣٤٣ .

والرزق هو مايعبر عنه في الوقت الحاضر بالراتب ، أو المخصص الشهرى .

(۱) مصنف عبد الرزاق – كتاب البيوع (أبواب القضاء) باب هل يؤخذ على
 القضاء رزق جـ ٨ ص ٢٩٧ . رقم الأثر ١٥٣٨٢ .

(۲) صحیح البخاری - کتاب الأحکام ، باب رزق الحاکم والعاملین علیها – فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۶۹ .

(٣) مصف عبد الرزاق – كتاب البيوع (أبواب القضاء) باب هل يؤحد على القضاء رزق جد ٨ ص ٢٩٧ رقمُ الأثر ١٥٢٨١ .

(٤) الكتاب المصنف – كتاب البيوع والأقضية ، باب في القاضي يأحذ الرزق حـ
 ٣ ص ٥٠٥ .

(٥) المغنى جـ ٩ ص ٣٧ .

وأرى أن أخذ الأجر على القضاء غير مكروه بشرط أن يكون من بيت مال المسلمين ، أو يتفق الخصمان مع القاضى على دفع الأجرة له ليقضى بينهما . وأن الذى كره عمر أخذ الأجر عليه إنما هو : القاضى إذا كان له رزق مرتب ومخصص من بيت المال ، فيكره له الأخذ من الخصوم ، بل لايحل له شيء لأنه أجير خاص – وهو الذى يتقاضى أجراً معينا على العمل الذى يقوم به سولا يجوز له أن يتقاضى عليه أجراً آخر لأنه يكون بذلك قد تقاضى أجرين على عمل واحد ، بل وافتات على إمام المسلمين .

أو أن الذي كره عمر أخذ الأجر عليه إنما هو لغير المحتاج إليه ، ولكن هذا الاحتال مدفوع بما رواه البخاري عن عبد الله بن السعدى : أنّه قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِيْ خِلَافَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَلَمْ أُحَدِّثُ أَنّكَ تَلِيْ مِنْ أَعْمَالِ النّاسِ عُمَرَ فِيْ خِلَافَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَلَمْ أُحَدِّثُ أَنّكَ تَلِيْ مِنْ أَعْمَالِ النّاسِ أَعْمَالًا ، فَإِذَا أَعْطِيْتَ الْعَمَالَةَ كَرِهْتَهَا ؟ فَقُلْتُ : بَلَىٰ ، فَقَالَ عُمَرُ : مَاتُرِيْدُ إَلَىٰ ذَلِكَ ؟ قُلْتُ : إِنَّ لِيْ أَفْرُساً وَأَعْبُداً وَأَنَا بِخَيْرٍ ، وَأُرِيْدُ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً عَلَىٰ الْمُسْلِمِيْنَ ، قَالَ عُمَرُ : لَا تَفْعَلُ ، فَإِنِّى كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتَ ، فَكَانَ اللّهِ عَيْلِكُ مُعْرِفً وَلَا يَعْطَلُهُ . فَأَقُولُ : أَعْطِه أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِي ، حَتَّى أَعْطَانِي وَلَى اللّهِ عَيْلًا اللّه عَيْلِكُ . حَتَّى أَعْطَانِي أَمْ اللّه عَلَيْكُ : هُ خَدْهُ فَلَا يُعْمَلُكُ ، فَقَلْ النّبِي عَيْلُ مُشْرِفٍ وَلَامَائِلِ فَحُذْهُ وَإِلّا وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَامَائِلِ فَحُذْهُ وَإِلّا فَلَا تُعْمَلُ اللّه عَنْ فَسَلَكَ ، وَلَامَائِلِ فَحُذْهُ وَإِلّا فَلَا تُعْمَلُكُ ، فَشَرِفٍ وَلَامَائِلِ فَحُذْهُ وَإِلّا فَلَا تُعْمَلُكُ ، فَقَالَ النّبِي عَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَامَائِلِ فَحُذْهُ وَإِلّا فَلَا تُنْهِمُهُ نَفْسَلَكَ ، وَلَامَائِلُ فَحُذْهُ وَإِلّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ فَلَا تُنْهُمُ نَفْسَلَكَ ، (1).

فنهى عمر بن الخطاب عبد الله بن السعدى عن عدم أخذ الأجرة على القضاء بقوله : « لاتفعل » سواء أكان محتاجا إلى الأخذ أم لم يكن محتاجا . امتثالاً لأمر رسول الله عَيْمِيَّةٍ بالأخذ على العمل لصالح المسلمين .

 ⁽۱) صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملین علیها – فتح
 الباری جد ۱۳ ص ۱۵۰ .

صحیح مسلم – کتاب الزکاۃ باب جواز الأخذ بغیر سؤال ولاتطلع . صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۷ ص ۱۳٤ .

ثم إن عمر رضى الله تعالى عنه لو كان يكره أخذ الأجرة على القضاء من بيت المال لما أجرى للقضاة الأرزاق .

أو أن يكون المراد بعمر هو عمر بن عبد العزيز ، لا عمر بن الخطاب لأل راوى الحديث هو القاسم بن عبد الرحمن وهو أحد قضاة عمر بن عبد العزيز .

ولا يمكن حمل مارواه عبد الرزاق من كراهة عمر لأخذ الأجر على القضاء إلا على أحد هذه الاحتمالات . كما يدل لهذا ماكان يراسل به بعض قضاته ويأمرهم .

٤ - روى عبد الرزاق أن عمر كتب إلى أبى موسى الأشعرى: « لَالبَيْعَنَّ وَلَا تَبْنَاعَنَّ ، وَلَا تُشَارِنً . وَلَا تُشَارِنً ، وَلَا تُرتشِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا تُشَارِنً . وَلَا تُشَارِنً ، وَلَا تُرتشِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَ الْمَالَ الْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ » (١) . فلو كان يكره أخذ الأجرة على القضاة من بيت المال لم قصره على عمله وَلَا مُلْلَقَ له أن يكتسب رزقه .

وقال شريح: (شَرَطَ عَلَى عُمَرُ حِيْنَ وَلَانِيْ الْقَضَاءَ أَنْ لَا أَبِيْعَ وَلَا أَبْتَاعَ وَلَا أَبْتَاعَ وَلَا أَرْتُسِ)
 وَلَا أَرْتُسِ) (٢) ونهاه عن هذه الأمور لأنها كثيرا ماتؤثر على القاضى ، إذ يتساهل التجار معه فى البيع والشراء لكسب وده ، ثم هو قد كفى المؤنة بما يأخذه من الرزق من بيت مال المسلمين .

٦ – وأنكر على أبى هريرة عندما أرسله إلى البحرين اشتغاله بغير مهام عمله كأمير لذلك البلد (٦). فقاسمه ماله الذى اكتسبه بسبب تجارته أثناء عمله . (٤) وكذلك أنكر على عتبة بن أبى سفيان على اتجاره بماله وقاسمه ، روى

⁽۱) مصنف عبد الرزاق ~ کتاب البيوع (أبواب القضاء) باب کيف يبغی للفاضي أن يکون جـ ۸ ص ۳۰۰ .

⁽٢) المغنى لابن قدامة جـ ٩ ص ٧٩ .

 ⁽٣) الإصابة لابن حجر جـ ٤ ص ٢١٠ ، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص
 ٢٨٢ .

⁽٤) الطبقات الكبرى لابن سعد جه ٣ ص ٢٨٢ .

ابن جرير الطبرى قال: [حدثنى عمر قال: حدثنا على بن محمد عن محمد بن صالح عن عدد الملك بن نوفل بن مساحق قال: اسْتَعْمَلَ عُمَرُ عُتْبَةً بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَلَىٰ كِنَائَةَ فَقَدِمَ مَعَهُ بِمَالٍ ، فَقَالَ: مَاهَذَا يَاعُتْبَةً ؟ قَالَ: مَالًا نَحْرَجْتُ بِهِ مَعِيْ وَتَجِرْتُ فِيْهِ قَالَ: وَمَالَكَ تُحْرِجُ الْمَالَ مَعَكَ فِيْ هَذَا الْوَجْهِ ؟ فَصَيَّرَهُ فِيْ بَيْتِ الْمَالِ] (١) .

٧ - وكتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: (إنَّ تِجَارَةَ الأَمِيْرِ فِي إمَارَتِهِ خَسَارَةٌ)
 (٢) لذا يجب أن ينصرف الأمير إلى ولايته لأنه قد كفل المؤنة بما يأخذه من الرزق على عمله.

٨ - وقال رضى الله تعالى عنه: إِنَّى أَنْزَلْتُ نَفْسِيْ من مَالِ اللهِ مَنْزِلَةَ مَالِ
 الْيَتِيْمِ إِنِ اسْتَغْنَيْتُ اسْتَغْفَفْتُ ، وَإِنِ افْتَقَرْتُ أَكْلُتُ بِالْمَغْرُوْفِ (٣)

فأجاز رضى الله تعالى عنه لنفسه أن يأكل من بيت مال المسلمين مقابل عمله وتفرغه لمصالحهم ولكنه رضى لنفسه أن يكون كولي اليتيم يأكل مع الحاجة .

٩ - وقال ابن قدامة: [وروى عن عمر رضى الله عنه أنّهُ اسْتَعْمَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَىٰ الْفَضَاءِ وَفَرَضَ لَهُ رِزْقاً ، وَرَزَقَ شُرَيْحاً فِى كُلِّ شَهْرٍ مِائةَ دِرْهَم ، وَبَعَثَ إِلَىٰ الْكُوْفَةِ عَمَّارًا وَعُثْمَانَ بْنَ حَنِيْفٍ وَابْنَ مَسْعُوْدٍ وَرَزَقَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ شَاةً ، نِصْفُهَا لِعَمَّارٍ ، وَنِصْفُهَا لِإَنِ مَسْعُوْدٍ وَعُثْمَانَ ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٣٩ .

⁽۲) السنن الكبرى للبيهقى كتاب آداب القاضى ، باب مايكره للقاضى من الشراء والبيع – حـ ۱۰ ص ۱۰۷ .

⁽٣) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٧٧ . وقال ابن حجر : وسنده صحيح – فتح البارى جـ ١٣١ ص ١٥١ .

قَاضِيَهُمْ وَمُعَلِّمَهُمْ ، وَكَتَبَ إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَيَلِ وَأَبِيْ عُبَيْدَةَ حِيْنَ نَعَتَهُمَا إِلَى الشَّامِ أَنِ النَّظُرَا رِجَالًا مِنْ صَالِحِيْ مَنْ قِيَلِكُمْ فَاسْتَعْمِلُوهُمْ عَلَى الْقَضَاءِ وَأَوْسِعُوْا عَلَيْهِمْ وَارْزُقُوهُمْ وَاكْفُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ] (١) .

١٠ - روى ابن الجوزى قال : [عن الحسن أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 وَعُثْمَانَ ابْنَ عَفاَّنَ كَانَا يَرْزُقَانِ الْمُؤَذِّنِيْنَ وَالْأَئِمَّةَ وَالْمُعَلِّمِيْنَ وَالْقُضَاةَ] (٢) .

آراء الفقهاء في أخذ الرزق على القضاء :

ذهب العلماء إلى جواز أخذ الأجرة والرزق على القضاء في حالة الفقر فيأُخذ مافيه كفايته .

أما في حالة الغني فاختلف في ذلك :

١ - فمنهم من أباح الأخذ ، لأنه يقوم بعمل يستحق الأجر عليه ، ولأنه
 قصر نفسه على هذا العمل وفرغ نفسه له .

يقول الشيرازى: [يحل له الأخذ ، والأفضل له أن يأخذ ، أما الحل فلأنه عامل للمسلمين ، فكانت كفايته عليهم ، لا عن طريق الأجر ، أما الأفضلية فلأنه وإن لم يكن محتاجا إلى ذلك فريما يجىء بعده قاض محتاج ، وقد صار ذلك سنة ورسما فتمتنع السلاطين عن رزق القضاة (٣) ، خصوصا سلاطين زماننا ،

⁽١) المغنى جد ٩ ص ٣٧ ، ونحوه فى الكافى لابن قدامة جد ٤ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وروضة القضاة وطريق النجاة للسمنانى ص ٨٦ ، وسير أعلام النبلاء للذهبى جد ١ ص ٣٢٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد يخرجه معهد المخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر .

⁽٢) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٣٥.

⁽٣) ثم إِنَّ الأَخَدُ أَعُونَ فَى العملِ وَالزَمِ للنصيحة من التارك ، لأنه إِن لم يأحدُ كان عبد نصبه متطوعا بالعمل فقد لايُجِدُّ جِدِّ من أَخَدُ ، ركونا إلى أنه غير ملتزم بخلاف الذي يأخذ فإنه يكون مستشعرا بأن العمل واجب عليه فيُجِدُّ جَدُّهُ فيها – فتح البارى جـ ١٣ ص. ١٥٤ .

فكان الامتناع عن الأنحذ ضنا بحق الغير ، فكان الأفضل هو الأحذ] (١) .

ويقول ابن قدامة (٢) : [ويجوز للقاضي أخذ الرزق ، ورخص فيه شريح وابن سيرين والشافعي وأكثر أهل العلم ، وروى عن عمر رضي الله عنه أنَّهُ اسْتَعْمَل رَيْدَ بْنَ ثَابِتِ عَلَىٰ الْقَضَاء وَفَرَضَ لَهُ رِزْقاً ، وَرَزَقَ شُرَيْحاً فِي كُلِّ شَهُر مِائَةَ دِرْهَمِ ، وَبَعَث إِلَىٰ الْكُوْفَةِ عَمَّاراً وَعُثْمَانَ بْنَ حَيِيْفٍ وَابْنَ مَسْعُوْدٍ وَرَزَقَهُمْ كُلَّ يَوْم شَاةً ، نِصْفُها لَعَمَّار وَنِصْفُهَا لِابْن مَسْعُودٍ وعُشْمَانَ ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ قَاضِيَهِمْ وَمُعَلِّمَهُمْ ، وَكَتَبَ إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ حِيْنَ بعثهما إِلَىٰ الشَّامِ ، أَنِ انْظُرَا رِجَالًا مِنْ صَالِحِيْ مَنْ قِبَلِكُمْ فَاسْتَغْمِلُوْهُمْ عَلَىٰ الْقَضَاءِ وَأُوْسِعُوا عَلَيْهِمْ وَارْزُقُوهُمْ وَاكْفُوهُمْ مِنْ مَالِ الله ، وقال أبو الخطاب : يجوز له أخذ الرزق مع الحاجة فأما مع عدمها فعلى وجهين ، وقال أحمد : مايعجبني أن يأخذ على القضاء أجرا ، وإن كان فبقدر شغله مثل ولى اليتيم ، وَكَانَ الْمِنُ مَسْعُوْدٍ وَالْحَسَنُ يَكْرَهَانِ الْأَجْرَ عَلَىٰ الْقَضَاء ، وَكَانَ مَسْرُوَّقُ وَعَبْدُ الرَّحْمَن ابْنُ الْقَاسِمِ بْنِ عَبِّدِ الرَّحْمَنِ لَايَأْتُحذَانِ عَلَيْهِ أَجْرًا ، وقالا لَانْأَنْحَذُ أَجْرًا عَلَىٰ أَنْ نَعْدِلَ بَيْنَ اثْنَيْن ، قال أصحاب الشافعي : إن لم يكن متعينا جاز له أخذ الرزق عليه ، وإن تعين لم يجز إلا مع الحاجة ، والصحيح جواز أخذ الرزق عليه بكل حال ، لأن أبا بكر رضي الله عنه لما ولى الخلافة فرضوا له الرزق كل يوم درهمين ، ولما ذكرناه من أن عمر رَزَقَ زيدا وشريحا وابن مسعود ، وأمر بفرض الرزق لمن تولى من القضاة ، ولأن بالناس حاجة إليه ، ولو لم يجز فرض الرزق لتعطل وضاعت الحقوق ۲ (۳) .

⁽۱) المهذب جه ۲ ص ۲۹۱ .

 ⁽۲) ويقول مرة أخرى: [وله طلب الرزق لنفسه وأمنائه وخلفائه مع الحاجة ،
 فأما مع عدمها فعلى وجهين] المقنع جـ ٣ ص ٦٠٨ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٣٧ .

وقال ابن المنفر : وحديث ابن السعدى حجة في جواز أرزاق القضاة من وجوهها (١) .

وقال أبن حزم : [والارتزاق على القضاء جائز للثابت من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَتَاهُ مَالٌ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَوْ إِشْرَافِ نَفْس فَلْيَأْخُذْهُ ،] (٢) .

وقال النووى : [جواز أخذ العوض على أعمال المسلمين سواء كانت لِدين أو لِدُينًا كالقضاء والحسبة وغيرهما] (٢) .

٢ – وذهب بعض العلماء إلى كراهة الأخذ. لأن القضاء قربة من القرب إلى الله تعالى فكره أخذ الرزق عليها من غير حاجة . قال الإمام أحمد: [مايعجبنى أن يأخذ على القضاء أجرا ، وإن كان فبقدر شغله مثل ولى اليتم] (٤) . ويقول القاسم بن عمير: لاينبغى لقاضى المسلمين أن يأخذ على القضاء أجرا ولاصاحب بعثهم (٥) .

⁽۱) فتح البارى جـ ۱۳ ص ۱۰۶ – وحديث ابن السعدى – هو السابق ذكره آنفا – أنه قدم عبد الله بن السعدى على عمر فى خلافته فقال له عمر : أَلَمْ أُحَدُّتُ أَلَكَ لِللهِ مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا فَإِذَا أُعْطِيْتَ الْعَمَالَةَ كَرِهْتَهَا – إلى أن قال : لاتفعل – تيلى مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا فَإِذَا أُعْطِيْتَ الْعَمَالَةَ كَرِهْتَهَا – إلى أن قال : لاتفعل – تيلى مصيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها – فتح البارى جـ ١٥٠ ص ١٥٠ .

وصحیح مسلم ، کتاب الزکاۃ ، باب جواز الأخذ بغیر سؤال ولاتطلع . صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۷ ص ۱۳۴ .

⁽۲) انحلی جہ ۱۰ ص ۱۶۳ .

⁽٣) شرح النووي على صحيح مسلم جد ٧ ص ١٣٧ .

⁽٤) الكافي لاين قدامة جـ ٤ ص ٤٣٣ ، والمغنى جـ ٩ ص ٣٧ .

 ⁽٥) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ٨٦ .

ويقول ابن فرحون: [وأما الارتزاق من بيت المال فإن من تعين عليه القضاء وهو فى غنى عن الارتزاق منه ، فإنه ينهى عن أخذ العوض على القضاء ، لأن ذلك أبلغ فى المهابة وأدعى للنفوس إلى اعتقاد التعظيم والجلالة ، وإن كان القضاء لم يتعين عليه وهو محتاج إلى طلب الرزق من بيت المال ساغ له أخذ ذلك] (١).

ويقول الكاسانى: [وهل للقاضى أن يأخذ الرزق ؟ إن كان فقيرا له أن يأخذ ، لأنه يعمل للمسلمين فلابد له من الكفاية ، ولاكفاية له ، فكانت كفايته من بيت المال ، وينبغى على الإمام أن يوسع عليه وعلى أولاده كيلا يطمع فى أموال الناس ، وإن كان غنيا اختلفوا فيه :

قال بعضهم : لايحل له أن يأخذ ، لأن الأخذ بحكم الحاجة ، ولا حاجة إلى ذلك] (٢) .

ولهذا اشترط النووى لأخذ الأجرة على القضاء شروطا استنادا لما فهم من قوله عَلَيْتُهُ لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : « خذه فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولاسائل فخذه وإلا فلا تتبعه نفسك » (٢)

قال: [واختلف أصحابنا - أى الشافعية - فى مسألة القادر على الكسب على وجهين أصحهما أنها حرام لظاهر الأحاديث، والثانى حلال مع الكراهة بثلاثة شروط:

⁽١) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٠ .

⁽٢) بدائع الصنائع جه ٩ ص ٤١٠٤ .

⁽۳) رواه البخارى ومسلم .

صحیح البحاری کتاب الأحكام باب رزق الحاكم والعاملین علیها فتح الباری جد ١٣ ص

وصحیح مسلم کتاب الزکاۃ ، باب جواز الأخذ بغیر سؤال ولاتطلع صحیح مسلم بشرح النووی جہ ۷ ص ۱۳۶ .

- ١ أن لا يذل نفسه .
- ٢ ولا يلح في السؤال.
- ٣ ولا يؤذي المسئول.

فإن فقد أحد هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق . والله أعلم (١) .

الراجع: من خلال النظر في أقوال العلماء وأدلتهم يتضح لى جواز أخذ الأجر على القضاء. سواء أكان القاضى محتاجا أم كان غير محتاج. وقد استدل أبو عبيد في جواز أخذ الرزق للقاضى بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حقا لقيامهم وسعيهم فيها (٢).

بل لقد ذهب بعض العلماء رحمهم الله تعالى إلى استحباب أخذ الرزق على القضاء سواء أكان محتاجاً أم غير محتاج ، لأن ترك الأخذ يفتح باباً لولاة الأمر بعدم إعطاء القضاة بشكل عام حتى مع حاجتهم إلى الأجر ، قال ابن حجر العسقلاني : [قال الطبرى : ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضى الأجرة على الحكم ، لكونه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه ، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ولم يحرموه مع ذلك ، وقال أبو على : لابأس للقاضى أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم ، وهو قول فقهاء الأمصار لاأعلم بينهم اختلافا ، وقد كره ذلك قوم منهم مسروق ولا أعلم أحداً منهم حرمه] (٣) .

وقد حكى الطبرى عن العلماء هل الأمر في حديث الرسول: « خذه فتموله وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه

⁽۱) شرح النووى على صحيح مسلم جد ٧ ص ١٢٧ .

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ١٥٤ .

⁽٣) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٥٠ .

وإلا فلا تتبعه نفسك ﴾ (١) للوجوب أو للندب (٢) .

والرزق يؤخذ من بيت المال ، وعلى ولى أمر المسلمين أن يهىء ذلك وينظمه ، لأن ذلك واجب من واجباته ، فإذا لم يتمكن القاضى من أخذ الرزق من بيت المال جاز له أخذ الأجرة من المتخاصمين ، وتدفع له مقدما من قبل المدعى والمدعى عليه حتى لاتكون رشوة للقاضى . قال ابن قدامة : [فإن لم يكن للقاضى رزق قال للخصمين لاأقضى بينكما حتى تجعلا لى رزقا عليه جاز ، ويحتمل أن لايجوز] (٣) .

أول من عين أرزاقا للقضاة:

يختلف الباحثون في القضاء الإسلامي في أول من دفع الرزق للقضاة . هل هو الرسول عَلِيْتُهُ ؟ أو هو عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ؟ .

وفيما يلي أتحدث عن ذلك :

الرأى الأول : وهو السائد لدى كثير من الدارسين (٤) : أن أول من عين للقضاة أجراً هو عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه .

وقد استدل هؤلاء :

(أ) بما جاء في بعض الروايات : ﴿ اسْتَعْمَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ زَيْدَ بْنَ

⁽١) رواه البخاري ومسلم:

صحیح البخاری - کتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها - فتح الباري جـ ١٣٠ ص ١٥٠ .

وصمحيح مسلم – كتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ بغير سؤال ولاتطلع .

صحیح مسلم بشرح النووی جه ۷ ص ۱۳۶.

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۰۶ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٣٨ .

⁽٤) من هؤلاء الشيخ محمد عرنوس فى كتابه القضاء فى الإسلام ص ٢٩ .

ثَابِتٍ عَلَىٰ الْقَضَاءِ وَفَرَضَ لَهُ رِزْقاً ، (١) .

(ب) روى البخارى : ﴿ وَكَانَ شُرَيْحُ الْقَاضِيْ يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْراً ﴾ (٢) .

(ج) بما رواه عبد الرزاق: « أن عمر بن الخطاب رَزَقَ شُرَيْحاً وَسَلْمَانَ ابْنَ رَيْعَةَ الْبَاهِلِيُّ عَلَىٰ الْقَضَاء » (٢) .

الرأى الثانى : يرى أن أول من أعطى رزقا على القضاء هو الرسول عَلَيْكُ ، وممن يرى هذا الدكتور أحمد عبد المنعم البهي (٤) .

ومن أدلة هذا القول:

(أ) قوله ﷺ : ١ مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَىٰ عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقاً فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُوْلٌ ﴾ (°)

(ب) وفرض رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى

 ⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ۲ ص ۳۵۹ ، وأخبار القضاة لوكيع جـ ۱
 ص ۱۰۸ ، وفتح البارى جـ ۲ ص ۳۲۷ .

وقال ابن حجر فى جـ ١٣ ص ١٥٤ : [وذكر ابن المذر أن زيد بن ثابت كان يأخذ الأجر على القضاء] .

⁽۲) صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملین علیها – فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۶۹ .

 ⁽٣) مصنف عبد الرزاق – كتاب البيوع (أبواب القضاء) باب هل يؤخذ على
 القضاء رزق جد ٨ ص ٢٩٧ رقم الأثر ١٥٣٨٢ .

⁽٤) تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٦٠ .

 ⁽٥) رواه أبو داود في سننه – كتاب الخراج والفيء والإمارة ، باب في أرزاق العمال حـ ٢ ص ١٢١ .

اليمن وقال له : ﴿ لَعَلَّ اللَّهِ يَجْبُرُكُ وَيُؤْدَى عَنْكُ دَيْنَكُ ﴾ (١)

وفى رواية بسر بن سعيد عد مسلم : أن عمر بن الخطاب قال لعبد الله الله على الله على الله على الله على الله على على الله على على على الله على

 ⁽١) رواه ابن سعد فى الطبقات جـ ٣ ص ٥٨٤ وقال أبو نعيم : (فلم يبرح حتى باع ماله وقسمه ببن غرمائه فقام معاذ لامال له ، فلما حج بعثه النبى عَلِينَهُم إلى اليمن ليجبره) . حلية الأولياء جـ ١ ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

⁽٢) مشرف : أي منطلع .

⁽٣) فلا تتبعه نفسك : أى إن لم يجيء إليك فلا تطلبه .

 ⁽٤) رواه البخارى ومسلم - صحیح البخارى كتاب الأحكام ، باب ررق الحاكم والعاملين عليها - فتح البارى جد ١٣٠ ص ١٥٠ .

⁽٥) صحيح مسلم كتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ يغير سؤال ولاتطبع صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٧ ص ١٣٤ .

(د) أُرْزَقَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ عَتَّابَ بْنَ أُسَيْدٍ حِيْنَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَىٰ مَكَّةَ أَرْبَعِيْنَ أُوْقِيَةً فِي الْسَنَةِ – قال اسحاق : لَا أَدْرِيْ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ (١) .

وذكر ابن الأثير أن عتاب قال : ﴿ رَزَقَنِيْ رَسُوْلُ اللهِ عَلِيْتُهُ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمَيْنِ ، فَلَا أَشْبَعَ اللهُ بَطْناً لَايُشْبِعُهُ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمَانِ ﴾ (٢)

الراجع: بعد أن سقت آراء الباحثين – في أول من عين أرزاقا للقضاة وأدلتهم يمكن لما أن نجمع بين هذه الآراء بأن : رسول الله عَلَيْكُ هو أول من سن رزق التمضاة ، ولكنه لم يكن بشكل منظم شهريا ، بل كان عَلَيْكُ يعطى الرزق على عمل ، عمل مقطوع – فهو أجرة على عمل ،

وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه هو أول من خصص الرزق والمرتبات للقضاة بشكل منظم شهريا إذ في عهده حصل التنظيم لكثير من أمور الدولة وأعمالها ففصل القضاء عن الولاية العامة (٣) ، ودونت الدواوين (١) ، وسجلت الأسماء والأعطيات .

وبهذا يكون عمر بن الخطاب مستنداً إلى مدرك شرعى من سنة رسول الله على المنابقة وعمله في إجرائه للرواتب والأرزاق الشهرية والسنوية . بدليل أنه احتج على ابن السعدى بقول الرسول عَرِيَّا : « خُذْهُ فَتَمَوُّلُهُ وَتَصَدَّقُ بِهِ » الحديث (٥) .

⁽١) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ٨٦ مطبعة أسعد ببغداد .

⁽٢) أسد الغابة جـ ٣ ص ٣٥٩ .

⁽٣) انظر الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث ص ١٦٥ .

 ⁽٤) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨٢ ، وتاريخ الأمم والملوك للطبرى
 حـ ٤ ص ١٦٢ ، ٢٣١ ، جـ ٥ ص ٢٢ .

⁽٥) رواه البخاري ومسلم.

صحیح البخاری ، کتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها . فتح الباری جسله صدیح مسلم - کتاب الزكاة ، باب جواز الأخذ بغیر سؤال ولا تطلع ، صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۷ ص ۱۳۲ .

أما ماأعطاه الرسول عليه لمعاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه حينا بعثه إلى اليمن فإنما أعطاه على عمله – وهو الإمارة والقضاء وإمامة الصلاة وتعليم الناس والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهو أعطاه على الولاية العامة والقضاء جزء منها ، ثم هو أعطاه ليجبره وليقضى دينه ، ورسول الله صلوات الله وسلامه عليه كان يعطى المحتاج وغيره على عمل وبدون عمل يعمله .

مقدار الراتب:

لم يكن للعمال والموظفين رواتب محددة معلومة على عهد رسول الله على عهد رسول الله على عهد أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، وإنما كان يعطى العامل أجرة بعد قيامه بعمله وتكون – عادة – مجزية وبحسب ظروف بيت المال . أما في عهد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقد كانت الأعمال بشكل دائم مما يتطلب أن يكون الرزق لها بشكل مستمر ودائم ، وكذلك موارد بيت المال أصبحت كثيرة مما جعل الأموال ميسورة في بيت المال . فدون عمر الدواوين وكتب أعطيات الناس (١) .

ولا غرو أن يعطى القضاة مخصصات شهرية أو سنوية فهو يعلم رضى الله تعالى عنه قيمة هذا العطاء ومايعكسه على أعمالهم وإنتاجهم فجعل لكل قاض بل لكل موظف راتبا معينا ، وكان بعض هذه الرواتب يصرف سنويا كراتب معاوية ابن أبى سفيان والى الشام – وكان مقداره ألف دينار كل عام (٢) – وراتب عثان ابن حنيف – عامل عمر على أموال العراق ، وكان راتبه محسة آلاف درهم ، بالإضافة إلى راتب يومى يصرف له وهو ربع شاة (٢) وخمسة دراهم ، وراتب

 ⁽۱) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨٢ وتاريخ الأم والملوك للطبرى جـ
 ٤ ص ١٦٢ ، ٢٣١ ، جـ ٥ ص ٢٢ .

 ⁽٢) الاستيعاب جـ ٣ ص ٣٩٦ وقال : [ورزقه ألف دينار في كل شهر هكذا قال
 صالح بن الوجيه ، وخالفه الوليد بن مسلم] .

⁽٣) الطبقات الكبري لابن سعد جـ٣ ص ٢٥٥ ، جـ ٦ ص ٨ ، و المغنى جـ ٩ ص ٣٧ .

أبى موسى الأشعرى ستة آلاف درهم وهو على البصرة . (۱) ، وبعض هذه الرواتب يصرف شهريا كراتب عمار بن ياسر – وإلى الكوفة (۲) ، وقد كان راتبه ستائة درهم كل شهر (۳) ، وعبد الله بن مسعود قاضى الكوفة (٤) – وقد كان راتبه مائة درهم ، بالإضافة إلى راتب يومى قدره ربع شاة (۱۰) ، وراتب شريح قاضى الكوفة (۱۲) مائة درهم (۷) وعشرة أجربة (۸) في الشهر ، وراتب سلمان بن ربيعة الباهلى قاضى القادسية (۱۹) خمسمائة درهم كل شهر (۱۰) .

وبعض الرواتب كان يصرف يوميا ، كراتب عياض بن غنم - والي حمص ، وكان راتبه كل يوم ديناراً وشاةً ومداً (١١) .

وجعل الرواتب بهذه الكيفية فيه مصلحة للقاضى إذ يعطى مايكفيه للإعاشة اليومية ، ويعطى شهريا لسد الاحتياجات التي لاتتكرر ويعطى سنويا

⁽١) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ٨٦ .

⁽۲) فتح البارى جـ ۷ ص ٩١ ، وأخبار القضاة لوكيع جـ ٢ ص ١٨٨ ، وتاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٥٠ .

 ⁽٣) فى الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٥٥٥ : أن عمر رزقه على ولايته كل
 يوم نصف شاة وبطنها .

⁽٤) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٨ .

⁽٥) المغنى جـ ٩ ص ٣٧ ، والطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٥٥ .

⁽٦) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٣٥٠ .

⁽٧) المغنى جـ ٩ ص ٣٧ ، وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام جـ ٦ ص ٣٦١ .

 ⁽٨) أجربة جمع جريب وهو مكيال قدر أربعة أقفزة – قاله الفيروزابادي – فصل الجيم باب الباء جد ١ ص ٤٧ .

⁽٩) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٨ .

⁽١٠) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام جـ ٦ ص ٣٦١ .

⁽١١) أسد الغابة جـ ٤ ص ١٦٦ .

للأمور التي تحتاج إلى مبلغ كبير من المال .

وبهذا نجد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعانى عنه نظر نظرة فاحصة مقتديا برسول الله عَلَيْكَة فى أمر رزق القضاة ومخصصاتهم اليومية والشهرية والسنوية فأجزل لهم العطاء ، ووسع عليهم فى الرزق . كَتَبَ إِلَىٰ مُعَاذِ بْنِ جَبّلِ وَلِي عُبَيْدَةَ حِيْنَ بَعَتُهُمَا إِلَىٰ الشَّامِ : ﴿ أَنِ النَّظُرَا رِجَالًا مِنْ صَالِحِىْ مَنْ قِبَلِكُمْ فَاسْتَعُمِلُوهُمْ عَلَىٰ الْقَضَاءِ وَأُوسِعُوا عَلَيْهِمْ وَارْزُقُوهُمْ وَاكْفُوهُمْ مِنْ مَالِ الله) .

وقد كان رضى الله تعالى عنه يقدر الأرزاق بحسب الظروف والحاجة وعدد أفراد أسرة القاضى ، فلم يكن هناك ضابط سوى مايراه الخليفة من ظروف القاضى ، وغلاء المعيشة فى البلد الذى ولاه فيه أو رخصها ، فيعطيه مايكفيه بينها كان يلبس الثوب المرقع ، ويكتفى بالزيت ، ويقنع بخبز الشعير ، كما أعطى نصف خروف فى اليوم الواحد ، بينها كان يمتنع عن أكل اللحم حتى تشبع أمة محمد على وأجزل للقضاة لتعف نفوسهم عما فى أيدى الناس ، وليكونوا مهابى الجانب لاتستشرف نفوسهم إلى مالدى الآخرين فرهدوا فى الدنيا ، وطابت نفوسهم ، وكانوا ملجاً المحتاجين ومقصد المعوزين ، فوزعوا هذا العطاء واكتفوا باليسير ، بل كان أحدهم ، يجوع ويتقشف هو وأهل بيته ، فباعوا رضوان الله تعالى عليهم العرض الزائل بالدار الباقية ، فأنفقوا المال يبتغون به وجه الله تعالى وجنة عرضها السماوات والأرض . فما خرجوا من ديارهم ليجمعوا المال لذات وجنة عرضها السماوات والأرض . فما خرجوا من ديارهم ليجمعوا المال لذات المال وإنما خرجوا ليعدّموا العالى ويعدلوا بين الرعية ، فاكتفوا بالقليل المال وإنما خرجوا ليعدّموا العالى ويعدلوا بين الرعية ، فاكتفوا بالقليل المال وإنما خرجوا ليعدّموا العالى ويعدلوا بين الرعية ، فاكتفوا بالقليل

⁽¹⁾ المغنى جـ ٩ ص ٣٧ ، والكافى لابن قدامة جـ ٤ ص ٤٣٢ – ٤٣٣ ، وروضة القضاة وطريق النجاة للسمنانى ص ٨٦ ، وسير أعلام النبلاء للذهبى جـ ١ ص ٣٢٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد يخرجه معهد المخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمص .

من حطام الدنيا ، ولهم فى قائدهم وراعيهم الفاروق عمر بن الخطاب الأسوة الحسنة والقدوة ، فقد كان رضى الله تعالى عنه يتعلم منه الورع . قال ابن حجر رحمه الله : [ووقع عند ابن حبان فى صحيحه من طريق قبيصة بن ذؤيب أن عمر أعطى ابن السعدى ألف دينار ، فذكر بقية الحديث نحو الذى هنا ، ورويناه فى الجزء الثالث من * فوائد أبى بكر النيسابورى * الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال : قَدِمْتُ عَلَىٰ عُمَرَ فَأَرْسَلَ إِلَى ٱلْفَ دِينَارٍ فَرَدَدْتُهَا عَن عبد الله بن السعدى قال : قَدِمْتُ عَلَىٰ عُمَرَ فَأَرْسَلَ إِلَى ٱلْفَ دِينَارٍ فَرَدَدْتُهَا عَن عبد الله بن السعدى قال : قَدِمْتُ عَلَىٰ عُمَرَ فَأَرْسَلَ إِلَى ٱلْفَ دِينَارٍ فَرَدَدْتُهَا الله وَلَاكُورة] (١) .

وعند أبى داود : [حدثنا موسى بن مروان الرق ، حدثنا المعافى ، حدثنا الأوزاعى عن الحارث بن يزيد ، عن جبير بن نفير ، عن المستورد بن شداد قال : سمعت النبى عَلَيْكُ يقول : ﴿ مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبُ زَوْجَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبُ مَسْكُناً ﴾ قال : لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبُ مَسْكُناً ﴾ قال : قال أبو بكر : أُخبِرْتُ أَنَّ النَّبِي عَلِيْكُ فَالَ : ﴿ مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالَ أَوْ سَارِقٌ ﴾] (٢) .

وقد كتب أبو يوسف لأمير المؤمنين هارون الرشيد مبينا له مصدر صرف أرزاق القضاة ، دون أن يبين له مقدارها مما يدل على أن الأمر متروك للخليفة ، فيقدر أرزاق القضاة حسب ظروف بيت المال وظروف الشخص المولى على القضاء ، والظروف الاجتماعية التي يعيشها الناس ، فقال : [وسألت من أي وجه تجرى على القضاة والعمال الأرزاق ؟ فاجعل - أعز الله أمير المؤمنين بطاعته - ما يجرى على القضاة والولاة من بيت مال المسلمين . من جباية الأرض ، أو من خراج الأرض والجزية ، لأنهم في عمل المسلمين فيجرى عليهم من بيت مالهم ،

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۵۲ .

 ⁽۲) رواه أبو داود في سننه – كتاب الحراج والفيء والإمارة باب في أرزاق العمال
 جـ ۲ ص ۱۲۱ .

ويجرى على كل وَالِيْ مدينة وقاضيها بقدر مايحتمل ، وكل رجل تصيره في عمل المسلمين فَأَجْرِ عليه من بيت مالهم ، ولاتجر على الولاة والقضاة من مأل الصدقة شيئا إلا والى الصدقة ، فإنه يجرى عليه منها كما قال الله تبارك تعالى (وَالْعَامِئِينَ عَلَيْهَا) (۱) ، فأما الزيادة في أرزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجرى عليهم فذلك إليه ، ومن رأيت أن تزيده في رزقه منهم زدت ، ومن رأيت أن تجط من رزقه حططت ، أرجو أن يكون ذلك موسعا عليك] (۲) .

وقال الكمال بن الهمام: [وذكر عن عمر رضى الله عنه أنه كان يرزق سلمان بن ربيعة الباهلي على القضاء كل شهر خمسمائة درهم ، لأنه فَرَّغَ نفسه لعمل للمسلمين فكانت كفايته وعياله عليهم ، قالوا : وكان عمر رضى الله عنه يرزق شريحا كل شهر مائة درهم ، وَرَزَقَهُ عَلِي خمسمائة وذلك لقلة عياله في زمن على رضى الله عنه ، أو رخص السعر وكثرة عياله في زمن على رضى الله عنه ، أو غلاء السعر ، فرزق القاضى لايقدر بشيء لأنه ليس بأجر ، لأنه لا يحل على القضاء ، وإنما يختار الأولى] (٣) .

* * *

⁽١) سورة التوبة آية ٦٠ .

⁽٢) الخراج ص ١٨٦ - ١٨٧ .

⁽٣) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٣٦١ .

الفصت لالرابع

مكان التقاضي

لابد أن يعرف الناس مكان القاضى حتى يصلوا إليه عند التنازع والخصومة ، ولكن الوصول إليه قد يكون سهلا ميسوراً ، وقد يكون صعبا وشاقا بحسب أحوال المجتمع ، وكثرة الناس وقلتهم ، وسعة البلد وضيقه ، فإذا كانت الولاية أو المدينة التي يقضى فيها القاضى كبيرة استحسن اتحاذ مكان فيها ليشتهر بأنه مكان القضاء ، كا فعل عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه حيث اتخذ دار القضاء – وهو مايسمى في الوقت الحاضر المحكمة – فهو رضى الله تعالى عنه أول من أسس المحكمة الشرعية (1) .

وإن كانت الولاية أو المدينة التي يقضى فيها القاضى صغيرة فليس ثمة مايدعو لاتخاذ مكان وتخصيصه للقضاء ، فقد كان رسول الله عَيْنَا وأبو بكر وعمر يقضون في المسجد والطريق وعلى الدابة (٢) وفي بيوتهم . وذلك نظرا لقرب المسافات وسهولة وصول الخصوم إليهم ، فكلما عَنَّ لأحد الاختصام أخذ خصمه وفتشا عن القاضى فحكم بينهما في المكان الذي يجدانه فيه . جاء في صحيح البخاري (٣) . « باب القضاء والفتيا في الطريق » – ثم قال – وقضى يحيى بن يعمر البخاري (٣) . « باب القضاء والفتيا في الطريق » – ثم قال – وقضى يحيى بن يعمر

⁽١) التراتيب الإدارية – للكتاني جد ١ ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

 ⁽۲) رواه البخارى فى صحيحه - كتاب الأحكام ، باب القضاء والفتيا فى الطريق
 فتح البارى جـ ١٣ ص ١٣١ ، وكتاب الأحكام باب من قضى ولاعن فى المسجد - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٩٤ .

⁽٣) كتاب الأحكام ، باب القضاء والفتيا في الطريق - فتح الباري جـ ١٣ ص ١٣١ .

ف الطريق وقضى الشعبى على باب داره ثم ذكر حديث أنس بن مالك رضى الله عنه - وقال ابن حجر: [واختلف في القضاء سائرا أو ماشيا ، فقال أشهب : لابأس بما كان يسيرا] (١) .

وروى الطبرى قال: [حدثنى عمر قال: حدثنا على عن عوانة عن الشعبى ، وغير عوانة زاد أحدهما على الآخر. أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يطوف فى الأسواق ويقرأ القرآن ويقضى بين الناس حيث أدركه الحصوم] (٢).

ماروى عن عمر رضى الله عنه في مكان التقاضي :

وردت عدة آثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في مكان التقاضي أسوق طرفا منها :

ان بین عمر وأبی بن كعب خصومة . فجعلا بینهما زید بن ثابت فأتیاه ، وقال له عمر : ١ فِی بَیْتِهِ یُؤْتَلی الْحَكُمُ ، (٣) .

ويمكن أن يؤخذ من هذا الأثر : أنه لايجوز للقاضى الانتقال من مكان التقاضى إلى مكان آخر من أمكنة الخصوم ، بل الخصوم يأتون إليه ، إلا لضرورة أو مصلحة الحكم .

٢ - وذهب عمر مع معاذ بن عفراء إلى أبى بن كعب ليقضى بينهما ،
 وقال له عمر : ١ إلَىٰ بَيْتِهِ يُؤْتَىٰ الْحَكُمُ » (³)

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۳۲ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٥ .

⁽٣) أحبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ١٠٨ ، وسنن البيهةي كتاب آداب القاضي باب إنصاف الخصمين في المدخل عليه جـ ١٠ ص ١٣٦ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٨٠ .

 ⁽٤) مصنف عبد الرزاق - كتاب البيوع (أبواب القضاء) باب الحلف بغير الله
 جـ ٨ ص ٤٧١ - ٤٧١ .

قال ابن فرحون: [ویکره الجلوس للأحکام فی داره ، وقد أنکره عمر ابن الحطاب علی آبی موسی الأشعری رضی الله عنهما ، وَأَمَرَ بإضرامِ دَارِهِ عَيْدٍ نَاراً ، فَدَعَا وَاسْتَقَالَ وَلَمْ يَعُدْ إِلَىٰ ذَلِكَ] (١) .

٤ - روى بن أبي شيبة خلاف الأثر السابق عن شريح قال : [حدثنا أبو بكر قال : حدثنا وكيع عن سفيان عن الجعد بن ذكوان عن شريح * أنه كَانَ إذا كان يَوْمَ مَطْرٍ قَضَىٰ فِي دَارِهِ * (٢) . وشريح هو أحد قضاة عمر بن الخطاب ، ومن الممكن أن العذر من وجود المطر هو الذي أباح لشريح القضاء في داره ، فلا يحدث تعارض بين هذا الأثر والأثر الذي قبله .

٥ - روى البخارى قال : [وَلاعَنَ عُمَرُ عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، وَقَضَىٰ شُرَيْحٌ والشَّعْبِيُّ وَ يَحْىٰ بْنُ يَعْمِرٍ فَى الْمَسْجِدِ] (") .

٣ - قال ابن قدامة : [وقال الشعبى : رَأْيْتُ عُمَرَ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَىٰ الْقِبْلَةِ يَقْضِيْ بَيْنَ النَّاسِ] (٤) .

وأخرج ابن أبى شيبة عن طارق بن شهاب قال : أنى عمر بن
 الخطاب برجل فى حد ، فقال : ٥ أخْرِجَاهُ مِنْ ٱلْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرِبَاهُ ٥ وأسنده على

⁽١) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٤ .

 ⁽۲) مصف ابن أبى شببة كتاب البيوع والأقضية ، باب القاضى يقتضى فى المسحد
 جـ ٦ ص ٥١٣ ، قال المعلق على المصنف : [أخرجه ابن سعد فى طبقاته ٣ / ٩٢ من
 هذا الطريق ومهذا اللفظ إلا أنه قال : « غيم » موضع « مطر »] ا . هـ

 ⁽٣) صحيح البحاري - كتاب الأحكام ، باب من قضى ولاعن في المسحد - فتح
 البارى جد ١٣ ص ١٥٤.

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٤٥ .

شرط الشيخين (١) .

وهذه الآثار التي رويت عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تدلُّ على أنه كان يقضى في المسجد ، وَيَأْمُرُ قضاته بذلك ، كما أنه لايمانع من أن يكون القضاء في البيت ، وسأبسط - بإذن الله فيما بعد آراء العلماء في مكان التقاضى .

التقيد بالمكان:

قرر الفقهاء أن القضاء يتقيد بالمكان ، فلو غيّن ولى الأمر مكانا للقاضي يقضى فيه ، لم يكن له أن يقضى في غيره من البلاد ، فإن فعل وقضى في بلدة أخرى غير بلدته التي عينت له وكان قضاؤه باطلا ، لأنه قضاء في غير محل ولايته ، إذ بالتعيين تكون ولاية القاضى مقصورة على من ورد إليه من المتقاضين في المكان المعين (٢) ، قال الماوردى : [ولو قلده الحكم فيمن ورد إليه في داره أو في مسجده صحّ ، ولم يجز أن يحكم في غير داره ، ولا في غير مسجده ، لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد إلى داره أو مسجده ، وهم لايتعينون إلا بالورود إليهما ، فلذلك صار حكمه فيهما شرطا] (٢) .

أما إذا ولاه القضاء بشكل عام على البلدة ثم عين له مجلسا للحكم فإن الماوردى يرى أن عقد ولاية القضاء باطل حينئذ لأن شرط جلوسه فى مكان معين مناف لمقتضى العقد فيفسده إذ كيف يحجر عليه فى مواضع جلوسه مع عموم ولايته (1).

 ⁽۱) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للصنعاني كتاب الحدود
 باب حد الشارب وبيان السكر جـ ٤ ص ٦٨ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٧٣.

⁽٣) كتاب المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٢٥ .

⁽٤) الأحكام السلطانية ص ٧٧ – ٧٣ .

ولكن جمهور الفقهاء حتى في المذهب الشافعي (١). لا يُسلِّمون بهذا البطلان لأن المصلحة تدعو إلى هذا التقييد ، والتعارض غير قائم .

أما الجلوس فى الدار فالمالكية يرون كراهته . يقول ابن فرحون : ويكره الجلوس للأحكام فى داره ، وقد أنكره عمر بن الخطاب على أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما ، وأمر بإضرام داره عليه نارا ، فدعا واستقال ولم يعد إلى ذلك (٢) .

ولعل وجه كراهة المالكية هو خشية الاحتجاب عن الناس ومنعهم من الوصول إلى القاضي عند لزومه لبيته .

وقد رُوِى عن عمر رضى الله تعالى عنه غير ماذكره ابن فرحون. فقد ذهب مع أُبِي بن كعب في خصومة إلى بيت زيد بن ثابت ، فلما قال له ياأمير المؤمنين ألا بعثت إليَّ حتى آتيك ؟ فقال : • فِي بَيْنِهِ يُوْتَىٰ الْحَكَمُ • (١) ومااستدلوا به من إحراق عمر لباب أبى موسى الأشعرى لا دلالة لهم فيه لأن أبا موسى أمير وخشى عمر رضى الله عنه أن يكون هذا مدعاة إلى الاحتجاب عن الناس ، وعدم وصولهم إلى الوالى لقضاء حوائجهم .

صفة مجلس الحكم:

يستحسن الفقهاء (١) في مجلس الحكم :

١ - أن يكون ظاهرا ، لا يخفى على عامة الناس ، فلا يجلس القاضى في

⁽۱) قليوبي وعميرة ۲۹۸ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٤ .

⁽٣) رواه البيهقي عن الشعبي --

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٤٥ ، والمجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٤ -

مكان مستتر من أطراف البلدة غير مشهور .

٢ ــ أن يكون في وسط البلد ، ليتساوى الناس في الوصول إليه ، فلا يشق على أحدهم قصده .

٣ ـ أن يكون رحبا فسيحا لا يضيق بالمترددين عليه عادة ، ولا يتأذى فيه برد ولا حر ، ولا غبار ، ولا دخان . وغير ذلك مما يسبب الإزعاج . فيوفر مجلس انقضاء الاستقرار النفسي ، والراحة الجسدية لمن يقصد هذا المجسل للتقاضي ، وكذلك للقاضي الذي يستقر فيه للحكم (١) . فقد جاء في كتاب عمر لأبي موسى : ﴿ وَإِيَّاكَ وَالْقَلَقُ والضَّجَرَ ﴾ .

غ – أن يتجنب القاضى كل مايحط من هيبته وهيبة مجلسه فلا يجس على التراب ولا على حصير ، بل يبسط له شيئا (Y) ، وإن وضع له مقعد عال فأحسن ليراه الناس وأسرع لسماع كلامه .

كتب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى واليه حينا نزل جبل الأهواز ، ووجد الناس مشقة فى الوصول إليه : « بَلَغَنِيْ أَنَّكَ نَزَلْتَ مَنْزِلًا كَؤُوداً ، لَاتُوْتَىٰ فِيْهِ إِلَّا عَلَىٰ مَشْقَةٍ ، فَأَسْهِلْ ، وَلَاتَشْقَ عَلَىٰ مُسْلِمٍ وَلَا مُعَاهَدٍ ، وَقُمْ فِيْ لَاتُوْتَىٰ فِيْهِ إِلَّا عَلَىٰ مَشْلِمٍ وَلَا مُعَاهَدٍ ، وَقُمْ فِيْ أَمْرِكَ عَلَىٰ مُسْلِمٍ وَلَا مُعَاهَدٍ ، وَقُمْ فِي أَمْرِكَ عَلَىٰ رِجْلٍ ثُدْرِكَ الآخِرَةَ ، وَتَصْفُ لَكَ الدُّنْيَا ، وَلَا ثُدْرِكَنَّكَ فَتَرَةٌ وَلَا عَجَلَةً فَتُكَدِّرُ دُنْيَاكَ وَتَذْهَبُ آخِرَتُكَ » (٣) .

وبهذه الصفات لمجلس القضاء والحكم الإسلامي يتبين مدى يسر الإسلام وسماحته حيث لايكلف الناس العنت والمشقة في الوصول إلى حقوقهم التي ربما يتركونها إذا صعب الوصول لمن يحققها ويستخرجها لهم .

⁽١) أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٦٤ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٤٦ .

⁽٣) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢١٢ .

آراء العلماء في اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء:

۱ - ذهب جمهور الفقهاء ، كالحنفية (۱) ، والمالكية (۲) ، والحنابلة (۳) . إلى أن المسجد أفضل مكان يقضى فيه القاضى ، لأنه أقرب على الناس فى شهودهم . ثم إن القضاء قربة وطاعة لله وإنصاف بين الناس ، وهو من باب الأمر بالمعروف والهي عن المنكر والمسجد أفضل مكان لكل هذا ، إذ هو من جس مابنيت المساجد له .

أما بالنسبة لمن يمنع من دخول المسجد كالحائض والمشرك فيفضل أن يجعل القاضي موضع جلوسه لهم في مكان بجوار المسجد .

٢ - ذهب الإمام الشافعي - وحُكِي عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز (٤) . إلى أن القضاء في المسجد مكروه إلا أن يتفق الخصمان عنده في المسجد (٥) .

لأن جعل القضاء في المسجد فيه تضييق على الناس ، إذ قد يتعذر على

⁽۱) بدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤١٠٣ ، الفتاوى الهندية جـ ٣ ص ٣١٩ - ٣٢٠ ، فتح القدير جـ ٦ ص ٣٦٩ . روضة القضاة وطريق النجاة للسمنانى ص ٩٨ وحكى إحماع الحنفية على ذلك إذ قال: [قال أصحابنا جميعا والمستحب أن يجلس في مجلس الحكم في الجامع] ص ٩٨ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٤ ،

⁽٣) الكافي لابن قدامة جـ ٤ ص ٤٤٣ ، المغنى جـ ٩ ص ٥٠٠ .

 ⁽٤) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٥ . ومصنف ابن أبى شيبة جـ ٦ ص ١٠٥ –
 ١٠٣ ، وفتح البارى جـ ١٣ ص ١٥٦ ، والسنن الكبرى للبيهقى جـ ١٠ ص ١٠٣ .

⁽٥) المهذب جـ ٢ ص ٢٩٤ ، المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٥ . أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٦٤ .

عدد منهم الدخول إلى المسجد كالجنب والحائض والنفساء والذمى والمجانين والصغار ومايغلب منه تنجيسه كالحيوانات ، وفى جعل القضاء فى المسجد امتهان له لأنه يكثر فى مجلس القاضى الهرج والضجيج واللغط واللجاج ورفع الأصوات ، والتكاذب والتجاحد ، وربحا أدى إلى السباب وإلى مالم تُبْنَ له المساجد من العبادة ، إذ قد تشوش الضوضاء والجلبة على المصلين والمتعبدين وقارق القرآن .

قال ابن حجر: [وكتب عمر بن عبد العزيز إلى القاسم بن عبد الرحمن: أن لَاتَقْضِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَأْتِيْكَ الْحَائِضُ وَالْمُشْرِكُ ، وقال الشافعي: أحب إليَّ أَن يقضى في غير المسجد لذلك ، وقال الكرابيسي: كره بعضهم الحكم في المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم ومشرك ، فيدخل المشرك المسجد ، قال: ودخول المشرك المسجد مكروه] (١).

أدلة الجمهور على جواز اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء :

استدل القائلون بجواز اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء بأدلة من الكتاب ، والسنة وأفعال الصحابة وإجماعهم .

أولاً : من الكتاب :

قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ، قَالُوا : لَاتَخَفْ . خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصَّرَاطِ ﴾ (1)

 $^{(7)}$ فالحكومة وقعت عند داود في مسجده عليه السلام

⁽۱) فتح الباري جد ۱۳ ص ۱۵٦ .

۲۲ – ۲۱ آیهٔ ۲۱ – ۲۲ .

⁽٣) تبصرة الحكام لابن فرحون جد ١ ص ٣٥.

ثانيا: من السنة:

١ - كان رسول الله عَيْقَ يقضى فى المسجد (١) ، روى البخارى ومسدم عن كعب س مالك رضى الله عنه ، أَنَّهُ تَقَاضَىٰى ابْنَ أَبِى حَدْرَدِ دَيْناً كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فَى الْمَسْجِدِ ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّىٰ سَمِعَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْقَةٍ وَهُوَ فِى بَيْتِهِ ، فَى الْمَسْجِدِ ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّىٰ سَمِعَهَا رَسُولُ اللهِ عَيْقَةٍ وَهُو فِى بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّىٰ كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ ، فَنَادَىٰ : ﴿ يَاكَعْبُ ، فَالَ : لَبَيْكَ مَا رَسُولُ اللهِ ، قَالَ : ضَعْ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا - وَأَوْمَا إِلَيْهِ أَى الشَّطْرَ - قال : لَقَدْ فَعَلْتُ يَارَسُولُ اللهِ ، قال : قُمْ فَاقْضِه ﴾ (٢) .

ففى هذا الحديث جواز المطالبة بالحق والقضاء بين الخصوم فى المسجد، فقد سمع رسول الله عَلِيَّةِ خصومتهما فى المسجد ولم ينههما عن ذلك، وإنما قضى بينهما فيما اختلفا فيه .

٢ - روى البخارى ومسلم في صحيحهما عن سهل أخى بنى ساعدة :
 أنَّ رَجُلًا مِنْ الأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْكَ فقال : أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ
 رَجُلًا أَيَقْتَلَهُ ؟ فَتَلَاعَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدً (٣) .

⁽۱) عمدة القارى شرح صحيح البخارى جـ ٢٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وفتح البارى جـ ١٣ ص ١٥٤ .

 ⁽۲) صحیح البحاری - کتاب الصلاة ، باب التقاضی والملازمة فی المسجد ، فتح الباری جد ۱ ص ۵۰۱ - ۵۰۱ ، وکتاب الخصومات ، باب کلام الخصوم بعضهم فی بعض - فتح الباری جد ۵ ص ۷۳ .

وصحيح مسلم كتاب المساقاة والمزارعة ، باب استحباب الوضع من الدين ، صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٠ ص ٢٢٠ .

 ⁽٣) صحيح البخاري - كتاب الأحكام ، باب من قضى ولاعن في المسجد - فتح
 البارى جـ ١٣ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

وصحيح مسلم - كتاب اللعان - صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٠ ص ١٢٣ .

فهذه الأحاديث تدل على جواز القضاء في المسجد :

٣ روت أم سلمة رضى الله تعالى عنها أَنَّ رَجُلَيْنِ جَاءَا يَخْتَصِمَانِ فِي مَوَارِيْثَ يَيْنَهُمَا قَدْ دَرَسَتْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْلَةً : ﴿ إِنَّكُمْ مُوارِيْثُ بَيْنَهُمَا بَيْنَةً مَا بَيْنَهُ مَا بَيْنَهُمَا بَيْنَهُمَا بَيْنَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْلَةً : ﴿ إِنَّكُمْ مُوارِيْتُمَا تَعْضِ ، وَإِنَّمَا تَخْصِمُونَ إِلَى وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرُّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ ، وَإِنَّمَا أَقْضِى بَيْنَكُمْ عَلَىٰ نَحْوِ مَاأَسْمَعُ ﴾ (١) الحديث .

قال السمنانى : [وقد قضى النبى فى مسجده بين الأنصار فى مواريث ، وكان الأئمة يقضون فى المسجد ، ولأن المسجد أرفع المواضع وأوسعها عليهم] (٢) .

ثالثًا : فعل الصحابة وإجماعهم على ذلك :

ا - كان الخلفاء الراشدون يقضون في المسجد وكذلك كبار التابعين من غير نكير من أحد . روى البخارى في صحيحه : « وَلَاعَنَ عُمَرُ عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ مَنْ الله عَلَى مَرْوَانُ عَلَى مَرْوَانُ عَلَى عَلَى المسجد وَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى الله عَلَى ال

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وأبو داود - صحيح المحارى كتاب الأحكام ، باب من قضى له بحق أحيه فلا يأخده - فتح البارى جد ١٣ ص ١٧٢ ، وصحيح مسلم كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الماطل ، صحيح مسلم بشرح اسووى حد ١٢ ص ٥ ، وسن أبى داود كتاب الأقضية ، باب فى قضاء القاضى إدا أحطاً حد ٢ ص ٥ ، وسن أبى داود كتاب الأقضية ، باب فى قضاء القاضى إدا أحطاً حد ٢ ص ٥ ، وسن أبى داود كتاب الأقضية ، باب فى قضاء القاضى إدا أحطاً حد ٢ ص ٥ ، وسن أبى داود كتاب الأقضية ، باب فى قضاء القاضى إدا أحطاً حد ٢ ص

⁽٢) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ٩٩ .

⁽٣) أما إقامة الحد فكان عمر يقيمه وينفذه خارج المسجد . أخرح ابن أبي شية عن صارق بن شهاب قال : أُخرِحهُ من الخطَّابِ بِرَحُلِ فِيْ حَدُّ فقال : أُخرِحهُ من الْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرَبَاهُ وأسنده على شرط الشيخين سبل السلام حـ ٤ ص ٦٨ ومصف عبد الرزاق جـ ١ ص ٤٣ ، جـ ١٠ ص ٢٣ .

زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِيْنِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ (١) .

ولو كان القضاء مكروها في المسجد لما فعله أصحاب رسول الله عَلِيَّةُ وهم أشد الناس تمسكا بسنته وهديه عَلِيَّةً .

٢ - قال ابن قدامة: [ولنا إجماع الصحابة بما قد رويناه عنهم ، وقال الشعبي : رَأَيْتُ عُمَرَ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَىٰ الْقِبْلَةِ يَقْضِيْ بَيْنَ النَّاسِ ، وقال مالك (٢) : هو من أمر الناس القديم] (٣) .

أدلة الشافعية على كراهة اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء:

استدل الشافعية على كراهة اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء بأدلة من الكتاب والسنة :

أولا – من الكتاب :

قَالَ الله تَعَالَى : ﴿ فِنْ بُنُوْتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنَّ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيْهَا اسْمُهُ ﴾ (1)

ووجه الدلالة من الآية أن القضاء في المسجد قد يكون فيه إهانة للمسجد ، خصوصا المساجد الثلاثة ، مما يحصل من اللجاج والخصومة وكلام السوء مما يتعارض مع مكانة المسجد .

ثانيا - من السنة:

١ – أن النبي عَيْلِيَّةً قال : ٥ مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ صَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ

⁽۱) صحيح البخاري - كتاب الأحكام ، باب من قضى ولاعن في المسحد - فتح الباري جد ١٣ ص ١٥٤ .

⁽٢) تصرة الحكام جد ١ ص ٣٤.

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٤٥ .

⁽٤) سورة النور آية ٣٦ .

فَلْيَقُلْ لَارَدُّهَا اللهُ عَلَيْكَ . فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا » وفي رواية تالية : « لَاوَجَدْتَ إِنَّمَا يُنِيَتْ الْمُسَاجِدُ لِمَا يُنِيَتْ لَهُ » (١) .

ووحه الدلالة: أن رسول الله عَلَيْكُ صان المسجد أن ينشد فيه الضالة همن باب أولى أن يصان عن حضور الجنب والحائض والكافر والمجانين والصبيان (٢).

٢ - رُوى أن النبى عَيْقِالِيَّهِ قال : ﴿ جَنَبُواْ مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ
 وَمَجَانِيْنَكُمْ ، وَرَفْعَ أَصْوَاتِكُمْ ، وَخُصُوْمَاتِكُمْ ، وَحُدُوْدَكُمْ وَسَلَّ سُيُوْفِكُمْ ،
 وَشِرَاءَكُمْ وَبَيْعَكُمْ » (٣) .

ونهي عَلِيْتُ أَن يستقاد في المسجد أو تقام فيه الحدود (٤) والقضاء في

⁽١) رواه مسلم وأبو داود – صحيح مسلم : كتاب المساجد ، باب : النهى عن نشد الضالة في المسجد .

صحیح مسلم بشرح النووی جـ ٥ ص ٥٤ – ٥٥ ، وسنن أبی داود ، كتاب الصلاة في كراهية إنشاد الضالة في المسحد جـ ١ ص ١١١ .

⁽٢) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٦ .

⁽٣) المهذب جـ ٢ ص ٢٩٤ ، أخرجه ابن ماجه والبيهقى – سنن ابن ماجه كتاب المساجد والجماعات ، باب مايكره فى المساجد جـ ١ ص ٢٤٧ ، والسن الكبرى – كتاب آداب القاضى باب مايستحب للقاضى من أن لايكون قضاؤه فى المسحد جـ ، ١ ص ١٠٣ .

 ⁽٤) رواه الدارقطنی وابن ماجه - سنن الدارقطنی - کتاب الحدود والدیات جـ
 ٣ ص ٨٦ ، ٨٦ ، سنن ابن ماجه جـ ١ ص ٣٤٧ .

جاء فى حلية الأولياء جـ ٤ ص ١٨ عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عهما ، قال قال رسول الله عليه : ١ لاتقام الحدود فى المساجد ولايقاد الوالد بالولد ، ثم قال : [حديث غريب من حديث طاووس تقرد به إسماعيل عن عمرو ، ورواه عيسى بن يوس وعمرو بن شفيق وابن قضيل عن إسماعيل نحوه] ا . هـ

المسحد يستتبع معظم هذه الخصال على كثرة أو قلة .

مناقشة الجمهور لأدلة الشافعية :

باقش الجمهور أدلة الشافعية على كراهية اتخاذ المسجد مكانا للقضاء بمناقشة أشير إليها فيما يلي :

١ - قول الله تعالى : (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ الله أَنْ تُرْفَعَ) (١) ليس فيها دليل على منع اتخاذ المسجد مكانا للقضاء . لأن القضاء ليس فيه إهانة للمسجد ، وإنما هو قربة من القُرب .

٢ - حديث النهى عن نشد الضالة فى المسجد . ليس فيه نص على منع القضاء فى المسجد ، وقياسهم هذا قياس مع الفارق ، فالذى ينشد الضالة إنما يطلب مصلحة خاصة أما القضاء فهو مصلحة عامة لجميع المسلمين ، والمساجد بنيت للعبادة وفعل القربات ، والقضاء قُربة من القُرب .

٣ - أما حديث : ﴿ جَنَّبُوا مَسَاجِلَكُمْ ﴾ الح ... فهو حديث ضعيف كا قال ابن حجر والبيهقي وابن ماجه .

قال ابن حجر: [والمشهور فيه حديث مكحول عن أبي الدرداء وواثلة وأبي أمامة مرفوعا « جَنَّبُواْ مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ ، الحديث. وفيه : « وَإِقَامَةَ خُدُودِكُمْ » أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وأصله في ابن ماجه من حديث واثلة فقط ، وليس فيه ذكر الحدود ، وسنده ضعيف] (٢).

وقال البيهقى : [العلاء بن كثير هذا شامى منكر الحديث ، وقيل : عن مكحول عن يحيى بن العلاء عن معاذ مرفوعا وليس بصحيح] ^(٣) .

⁽١) سورة النور آية ٣٦ .

⁽٢) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٥٧ .

⁽٣) السنن الكبرى ، كتاب آداب القاضى ، باب مايستحب للقاضى من أد لايكون قضى في المسجد - جـ ١٠ ص ١٠٣ .

وقال ابن ماجه : [إسناده ضعيف ، فإن الحارث بن نهان متفق على ضعفه _] ^(۱) .

أما النهى عن إقامة الحدود في المسجد ، فالأحاديث فيه ليست قوية .

قال الصنعانى: [وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله عنها قال : قال رسول الله عنها قال : قال الصنعانى : [وعن ابن عباس رضى الله عنها والحاكم وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكى ضعيف من قبل حفظه ، وأحرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطنى والبيهقى من حديث حكيم بن حزام ، ولابأس بإسناده ، وله طرق آخر والكل متعاضدة ، وقد عمل به الصحابة ، فأخرج ابن أنى شيبة عن طارق بن شهاب قال : و أُتِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ فِيْ حَدُّ ، فَقَالَ : أُخْرِجَاهُ مِنْ الْمَسْجِدِ ثُمَّ آضْرِبَاهُ » وأسنده على شرط الشيخين ، وأخرج عن عَلِي عليه السلام: و أَن رَجُلًا حَاءَ إلَيْهِ فَسَارُهُ ، فَقَالَ : يَاقَنَبُرُ أُخْرِجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ » وفي إساده مقال . وإلى عدم إقامة الحد في المسجد الْمَسْجِدِ فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ » وفي إساده مقال . وإلى عدم إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل . وذهب ابن أبي ليلي والشعبي الى جوازه ، ولم يذكر له دليلا ، وكأنه حمل النبي على التنزيه ، قال ابن بطال : وقول من نزه المسجد أولى – يريد قول الأولين] (٢) .

ويؤيد كلام الصنعاني في تضعيف أحاديث النهى عن إقامة الحدود في المسجد فعل البخارى رحمه الله حيث لم يَرْوِ شيئا من هذه الأحاديث وإنما اكتفى بالتبويب لما تدل عليه فقال: « باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام » وقال عمر: « أخرجاه من المسجد » وضربه وبذكر عن عَلِيٍّ نحوه (٢) .

١) سنن ابن ماجه كتاب المساجد والجماعات ، باب مايكره في المساجد جـ ١
 ٢٤٧ .

⁽٢) سبل السلام جـ ٤ ص ٦٨ - ٦٩ طبع كلية الشريعة بالرياض .

⁽٣) صحيح البخاري كتاب الأحكام - فتع الباري جـ ١٣ ص ١٥٦.

٥ - أما قولهم فيمن يتعذر عليه دخول المسجد كالحائض والمشرك . فهذا يفصل فيه أن يجعل القاضى موضع جلوسه لهم فى رحاب المسجد (١) . وإن دخلوا جاز للضرورة ، ولندرة ذلك ، ولأن نجاسة المشرك معنوية وليست حسية ، إذ هو نحس فى اعتقاده وسلوكه ، أما جسده فلا . قال ابن حجر : [ودخول المشرك المسجد مكروه ، ولكن الحكم بينهم لم يزل من صنيع السلف فى مسحد رسول الله عَيْنَا وغيره] (١) .

أما السباب والشتائم فيجب على القاضي منع المتخاصمين منه .

الترجيح: بعد عرض رأى الجمهور ورأى الشافعية في حكم اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء ، وأدلة كل منهما ، يتبين أن الراجح هو جواز اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء . لسلامة الأدلة التي استدل بها الجمهور ، ولأن أدلة الشافعية ليس فيها نص على كراهة اتخاذ المسجد مكانا للقضاء . قال ابن قدامة رحمه الله تعالى : [القضاء قربة وطاعة ، وإيصاف بين الناس فلم يكره في المسجد ، ولا نعلم صحة مارووه عن عمر (٣) ، وقد رُوي عنه خلافه ، وأما الحائض فإن عرضت لها حاجة إلى القضاء وَكَلَتُ أو أتته في منزله ، والجنب الحائض فإن عرضت لها حاجة إلى القضاء وَكَلَتُ أو أتته في منزله ، والجنب يغتسل ويدخل ، والذمي يجوز دخوله بإذن مسلم] (٤) .

ثم إنه يجب عند اتخاذ المسجد مكانا للقضاء اتخاذ الاحتياطات اللازمة ،

⁽۱) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٥٥ .

⁽۲) فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۵٦ .

 ⁽٣) يقصد به عمر بن عبد العزيز رحمه الله لأن القاسم بن عبد الرحمن من قصاة عمر بن عبد العريز . وماورد في الأثر هو : ٥ كَتَبَ عُمَرُ فِي أُوَاخِرِ أَيَّامِهِ إِلَى الْقَاسِمِ بن عبد العريز . وماورد في الأثر هو : ٥ كَتَبَ عُمَرُ فِي أُواخِرِ أَيَّامِهِ إِلَى الْقَاسِمِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنْ لَاتَفْضِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ تَأْتِيْكَ الحَائِضُ وَالْجُنْبِ ٥ .

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٥٥ .

من إشعار الخصوم والشهود وكل من يحضر مجلس القاضى بحرمة المسجد ، ووضع من يردع من لم يلتزم بذلك ويعاقبه . كما أن التنظيم الحالى يستدعى عدم اتخاذ المسجد مكانا للقضاء . لأن القاضى بحاجة إلى السجلات والدواوين التى تحفظ فيها القضايا ، وبحاجة إلى المكاتبات مع الجهات المتعددة وهذا يتطلب عدة مكاتب للطباعة والتحرير والصادر والوارد وغير ذلك . لذا يحسن اتخاذ مكان للقضاء وهو المحاكم . ولكن موضع الخلاف فى المسألة هو الجواز وعدمه وليس الأولوية والأفضلية . والله الموفق .



الفصل كخامس

أعوان القضاة

هناك أمور تصاحب القضاء ، وليست من القضاء ، وقد تكون مدعاة لانشغال القاضى وتكثير أعماله دون كبير فائدة ، لذلك رأى بعض الفقهاء رحمهم الله تعالى أن يساعد القاضى أناس فيقومون بهذه الأعمال ، وهذه الأعمال مثل : الكتابة للمحاضر والسجلات ، والكتابة بين الناس فى المداينات والمبايعات ، وتنظيم دخول الناس على القاضى وترتيبهم ، وإحضار الخصوم ، وغير ذلك مما له صلة بالقضاء وتيسيره .

أما إذا كانت الولاية أو المدينة صغيرة لاتكثر فيها المشاكل مما يتسنى للقاضى القيام بأمر الكتابة فإن اتخاذ الكاتب على سبيل الإباحة (١).

وسأتحدث في الصفحات التالية عن أعوان القضاة ، وأورد أهم ماذكره العلماء فيهم :

١ - الكاتب:

يقول جمهور الفقهاء أنه يستحب للقاضى أن يتخذ كاتبا ، لأنه من هيبة المنصب ، إلى مافيه من عون وإسعاف (٢) ، بل إن المعتمد عند المالكية وجوب

 ⁽١) الإنصاف جـ ١١ ص ٢١٦ قال : [اثخاذ الكاتب على سبيل الإباحة ، على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع ، ويحتمله كلام المصنف هنا ، واختار المصنف والشارح أن ذلك مستحب] ١ ـ هـ ، والمجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٩ .

⁽۲) المغنى جـ ٩ ص ٧٢ ، والمقنع جـ ٣ ص ٦١٣ ، والإنصاف جـ ١١ ص ٢١٦ .

اتخاذ الكاتب (١) ، فالكتابة توجبها المصلحة وتفرضها صيانة الحقوق فهى من ماب السياسة الشرعية ، وحتى يتفرغ القاضى لأداء واجبه كا ينبغى ، ولأن حفظ الدعاوى والبينات والإقرارات ، ومايتعلق بالأوقاف للمحافظة على أصوفا وتنمية فروعها وكتابة كتب لتعيين الأوصياء ، والصكوك ، وتقدير النفقات للأيتام وغيرهم ، وتدوين محاضر الجلسات وتنظيمها والمحافظة عليها ليتمكن القاضى من الرجوع إليها عند الحاجة كل هذا متعسر أو متعذر أن يقوم به القاضى وحده ، بل لابد من اتخاذ كاتب يستعين به فى عمله . وقد اتخذ رسول الله عليه كتابا عدة زادوا على الأربعين كاتبا . منهم على بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت (١) ، ومعاوية بن أبى سفيان ، وعمرو بن العاص ، وابن أبى السرح ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأبي بن كعب ، والزبير بن العوام ، وعامر بن فهيرة ، وعبد الله ومعر ، وثابت بن قيس بن شماس ، وحنظلة بن الربيع الأسيدى ، والمغيرة بن ابن الأرقم ، وثابت بن قيس بن شماس ، وحنظلة بن الربيع الأسيدى ، والمغيرة بن المناب الأرقم ، وثابت بن قيس بن شماس ، وحنظلة بن الربيع الأسيدى ، والمغيرة بن المعبة ، وعبد الله بن الوليد ، وخالد بن العوام ، وعامر بن فهيرة ، وطاه سن العاص (٣) .

مارُوى عن عمر في الكاتب:

رُوى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه آثار تدل على اتخاذ الكاتب . منها مايشترط فيه الإسلام ، ومنها مايركى فيه من ضرورة إجادة الكتابة وعدم اللحن ، وسأسوق طرفا من هذه الآثار :

ا روى ابن كثير قال: [وقال ابن أبى حاتم: حدثنا أبى حدثنا أبى حدثنا أبو أيوب محمد بن الوزان ، حدثنا عيسى بن يونس عن أبى حيان التيمى عن أبى الرباع عن ابن أبى الدهقانة قال: قبل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه: إنَّ هَهُنَا

⁽١) حاشية الدسوق ٤ / ١٣٨ .

 ⁽۲) صحیح البخاری - کتاب الأحکام ، باب یستحب للکاتب أن یکون أمیا
 عاقلا - فتح الباری جد ۱۳ ص ۱۸۳ .

⁽٣) زاد المعاد لابن القبم جـ ١ ص ١١٧ طبع مؤسسة الرسالة .

غُلَاماً مِنْ أَهْلِ الْحِيْرَةَ ، حَافِظٌ كَاتِبٌ ، فَلَوِ اتَّحَذْتَهُ كَاتِباً ، فقال : قَدِ اتَّخَذْتُ إِداً بِطَانَةً مِنْ دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ] ^(١) .

قال ابن كثير رحمه الله معقبا على هذا الأثر: [ففى هذا الأثر مع هذه الآية (٢) دليل على أن أهل الذمة لايجوز استعمالهم فى الكتابة التى فيها استطالة على المسلمين ، واطلاع على دواخل أمورهم التى يُخشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب ولهذا قال تعالى : (لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوْا مَاعَبِتُمْ) (٣)] (٤).

وعقب القرطبى رحمه الله على هذا الخبر بقوله: [فلا يجوز استكتاب أهل الذمة ولاغير ذلك من تصرفاتهم فى البيع والشراء والاستنابة إليهم، قلت: وقد انقلبت الأحوال فى هذه الأزمان باتخاذ أهل الكتاب كَتَبَة وأمناء، وتسوَّدوا بذلك عند الجهلة والأغبياء من الولاة والأمراء] (٥٠).

۲ – روى القرطبى فى تفسيره قال : [ورُوى أن أبا موسى استكتب ذميا ، فكتب إليه عمر يعنفه وتلا عليه هذه الآية ، وقدم ابو موسى الأشعرى على عمر رضى الله عنهما بحساب فرفعه إلى عمر فأعجبه ، وجاء عمر كتاب ، فقال

 ⁽۱) تفسير القرآن العظيم جد ١ ص ٣٩٨ طبع دار إحياء الكتب العربية ، ونحو
 هذه الرواية ورد في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جد ٤ ص ١٧٩ .

 ⁽٢) الآية هي قول الله تعالى : ﴿ يَاأَيُهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَاتَتَّخِذُوْا بِطَانَةً مِنْ دُوْنِكُمْ لَايَأْلُونَكُمْ حَمَالاً وَدُّواْ مَاعَنِتُمْ فَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَاتُخْفِى صُدُوْرُهُمْ أَكْثَرُ فَدْ بَيْنًا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُوْنَ ﴾ سورة آل عمران آية ١١٨ .

⁽٣) سورة آل عمران آية ١١٨ .

⁽٤) تفسير القرآن العظيم جـ ١ ص ٣٩٨ طبع دار إحياء الكتب العربية .

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن جـ ٤ ص ١٧٩ .

لأبى موسى : أَيْنَ كَاتِبُكَ يَقْرَأُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَىٰ النَّاسِ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ لَايَدُحُلُ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ لِمَ ؟ أَجُنُبٌ هُوَ ؟ قَالَ : إِنَّهُ نَصْرَانِتَى ، فَانْتَهَرَهُ ، وَقَالَ لَاتُدْنِهِمْ وَقَدْ أَهَانَهُمُ الله ، وَلَا تَأْمَنْهُمْ وَقَدْ خَوَّنَهُمُ الله ، وَلَا تَأْمَنْهُمْ وَقَدْ خَوَّنَهُمُ الله] (١) .

٣ - وعن عمر رضى الله عنه قال : « لَاتَسْتَعْمِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ فَإِنَّهُمْ
 يَسْتَجِلُونَ الرِّشَا ، وَاسْتَعِيْنُواْ عَلَىٰ أُمُوْرِكُمْ وَعَلَىٰ رَعِيَّتِكُمْ بِالَّذِيْنَ يَخْشَوُنَ اللهَ
 تَعَالَىٰ » (١) .

٤ - روى القاضى وكيع قال : [حدثنا أحمد بن عمر بن بكير : حدثنا أبي ، عن الهيثم بدعوى ابن جرير بن حازم ، عن أبى عمران الجرنى : أن عمر : كتب إلى أبى موسى : ١ إنَّ كَاتِبَكَ الَّذِى كَتَبَ إِلَى لَحَنَ فَاضْرِيْهُ سَوْطاً » .

حدثنا العباس بن محمد الدورى: قال: حدثنا أبو غسان، قال: حدثنا عبد السلام، عن شيخ من أهل البصرة، يقال له: أبو يزيد، قال كَتَبَ أَبُو مُوْسَىٰ إِلَىٰ عُمَرَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمرُ أَنِ اجْلِدْ كَاتِبَكَ سَوْطاً] (٣). أي على رفعه لما هو مجرور – من أبى موسى – ».

قال السمنانى: [وكان كاتب عمر رضوان الله وسلامه عليه عبد الله بن أرقم ، وزید بن ثابت رضى الله عنهم] (٤)

 ⁽١) الجامع لأحكام القرآن جـ ٤ ص ١٧٩ ، وروى ابن قدامة نحوه في المعمى
 جـ ٩ ص ٧٢ ، وقد ساقه المحب الطبرى في الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص
 ٤٩ – ٤٨ .

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٤ ص ١٧٩ .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ٢٨٦ .

⁽٤) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ١١٣ .

شروط الكاتب :

۱ – الإسلام (۱): فلا ينبغى اتخاذ كاتب غير مسلم كاليهودى والنصرانى والمجوسى والبوذى وجميع ملل أهل الشرك ، لأن الله تعالى يقول: (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَاتَتَّخِذُوا بِطَانَةٌ مِنْ دُونِكُمْ لَايَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ، وَدُّوا مَاعَنِتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَفُواهِهِمْ ، وَمَا تُحْفِى صُلُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنًا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنتُمْ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَفُواهِهِمْ ، وَمَا تُحْفِى صُلُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنًا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنتُمْ تَعْفِلُونَ) (۲). فغير المسلمين يخونون المسلمين في أمور الدين ليفسدوه عليهم ، ومايقوم به كاتب القاضى من أمر الدين ، ولأن كاتب القاضى يعظم في الناس ، وقد نهينا عن تعظيمهم (۱) .

ولأن الإسلام من شروط العدالة ، والعدالة شرط في الكاتب (٤) .

قال ألكيا الهراس: [فيه دلالة على أنه لايجوز الاستعانة بأهل الذمة فى شيء من أمور المسلمين من العمالات والكتابة . ولما آستَكْتَبَ أَبُو مُوْسَىٰ رَجُلَا مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ كَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ يُعَنِّفُهُ وَيَلُومُهُ وَيَثْلُو عَلَيْهِ هَذِهِ الآيَةَ . وقيل لعمر : إنَّ هَاهُنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجِيْرَةِ لَمْ يُرَ رَجُلٌ أَحْفَظَ مِنْهُ ولا أَخَطُ بِقَلَمٍ ، فَإِنْ هَاهُنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجِيْرَةِ لَمْ يُرَ رَجُلٌ أَحْفَظَ مِنْهُ ولا أَخَطُ بِقَلَمٍ ، فَإِنْ وَأَيْتَ أَنْ تَتَّخِذَهُ كَاتِباً ، قَالَ : ﴿ لَقَدُ اتَّخَذْتُ إِذا يِطَانَةً مِنْ دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾] (٥) .

وروى ابن ماجه بإسناده عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله عَلَيْكُ : و إِنَّا لَاتَسْتَعِيْنُ بِمُشْرِكِ ، (٦) .

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٧٢ ، والجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٧ .

⁽٢) سورة آل عمران آية ١١٨ .

⁽٣) للبسوط للسرخسي جـ ١٦ ص ٩٣ – ٩٤ .

⁽٤) للغني جہ ٩ ص ٧٢ .

 ⁽٥) أحكام القرآن لعماد الدين الطبرى المعروف بألكيا الهراس جـ ٢ ص ٦٨ –
 ٦٩ مطبعة حسان بالقاهرة .

⁽٦) سنن ابن ماجه كتاب الجهاد باب الاستعانة بالمشركين جـ ٢ ص ٩٤٥ .

ورواه مسلم بلفظ ﴿ فَلَنْ أَسْتَعِيْنَ بِمُشْرِكٍ ﴾ (١)

٢ -- العدالة : (٢) فقد قال جمهور الفقهاء بوجوبها ، لأن الكتابة من باب الأمانة ، والأمانة لايقوم بها إلا العدل العفيف الصالح (٣) .

وعند الشافعية وجهان في اشتراط الإسلام والعدالة في الكاتب (٤). أحدهما ماذكره الجمهور ، والثانى : أن الإسلام والعدالة ليسا بشرط في الكاتب ، بل هما مستحبان لأنه لابد أن يطلع الحاكم على كل مايكتبه فتؤمن الخيانة فيهما ، فعلى هذا يجوز أن يتخذ كاتبا فاسقا أو كافرا .

فتكون الآية محمولة على حالة عدم الوثوق . لما ثبت من استعانة الرسول مناللة بصفوان بن أمية يوم هوازن (٥) ، وآخرين معه من طلقاء مكة . كما أن قول

(١) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر - .

صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۲ ص ۱۹۸ .

(۲) العدالة: هي أن يقوم بالفرائض والأركان، ويتجنب الكبائر من الآثام،
 ولايصر على الصغائر، وأن يكون بعيدا عن مواطن الريب مأمونا وقت الرضا والغضب.
 المحلى جـ ١٠ ص ٦٤٥ والمغنى جـ ٩ ص ٦٩.

(٣) حاشية الدسوق ٤ / ١٣٨ ، تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٣ ، والمغنى جـ ٩ ص
 ٧٢ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٩٥ ، وروضة القضاة وطريق النجاة للسماني ص ١١٣ .

(٤) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٧ ، ١٤٠ .

(٥) قال النووى: [وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي عَلَيْكُ إِسْتَعَالَ بِصَمْوَالَ الْنِي أُمَيَّةً قَبْلَ إِسْلَامِهِ] .

صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۲ ص ۱۹۸ – ۱۹۹ .

وقال ابن حجر : [وحجة النسخ شهود صفوان بن أمية حنينا مع السبي عَلَيْكُ وهو مشرك وقصته مشهورة في المغازي] فتح الباري جـ ٦ ص ١٧٩ . عمر رضى الله تعالى عنه ليس إلا رأيا خالفه فيه أبو موسى الأشعرى رضى الله تعالى عنه . فقد جاء فى بعض الروايات أن أبا موسى قال : لَاقِوَامَ لِلْبَصْرَةِ إِلَّا بِهِ ، فَقَالَ عُمَرُ رضى الله عنه : مَاتَ النَّصْرَانِيُّ وَالسَّلَامُ - يعنى هب أنه قد مات فما كنت صانعا حينئذ ، فاصنعه الساعة واستعن عنه بغيره .

۳ – الأهلية الكاملة: بأن يكون بالغا عاقلا تجوز شهادته ، لأنه قد يحتاج القاضي إلى شهادته . قال الطرابلسي: [ولا يجعل كاتب الحكم صبيا ولاعبدا (۱) ولا مدبرا ، ولا مكاتبا ، ولا محدودا في قذف ولا ذميا] (۲) .

الشروط المستحبة:

وهناك أمور يري بعض الفقهاء تحققها في كاتب القاضى هي :

١ - ١ الفقه :

فمن الأولى بالكاتب أن يكون فقيها ليعرف كيف يعبر عن المعالى تعبيرا صحيحا سواء أكان فى الدعاوى ، أم فى البينات ، أم فى مكاتبات القاضى ، أم فى السجلات . فإذا كان عالما بالفقه استطاع الحذف والاختصار من كلام الخصمين ، فإذا لم يكن خبيرا أفسد المعنى ، فإذا لم يكن فقيها فيلزمه الفقهاء بكتابة كل مايسمع دون تصرف ، حتى لايطل واجبا ، أو يوجب باطلا ، فهو شرط استحباب وأولوية عند جمهور الفقهاء (٣) .

٢ - أن يكون صحيح الضبط حافظا واعيا لما يسمع فيسجله كما سمع
 حتى لايفسد مايكتب بجهله .

 ⁽۱) عند الحنابلة يجوز أن يستكتب العبد ، لجواز شهادته عندهم - المعنى جـ ٩
 ص ٧٣ .

⁽٢) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ص ١٨.

⁽٣) المغني جـ ٩ ص ٧٢ ، والمهذب جـ ٢ ص ٢٩٤ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص

العقل والورع :

وينبغى أن يكون وافر العقل جزل الرأى ، سديد التحصيل حسن الفطنة ورعاً نزها لئلا يستال بالطمع (١) – بهدية أو رشوة – قال ابن أبى الدم : [له اتخاذ كاتب عاقل فاضل أمين عدل ، عارفا بصناعة الشروط ، وكتابة السجلات ، ووضع الأحكام وترتيبها ، جيد الخط ، حسن الضبط ، بعيدا عن الطمع ، وإن كان فقيها كان أشد استحبابا] (٢) .

٤ - جودة الحط وعدم اللحن :

وجودة الخط ليست كالا فحسب ، بل ضرورة لاغنى عنها فى شئون كتابة الأحكام ، لأن الخط الردىء يقع فيه اللبس والاشتباه ، وربما تتعذر قراءته ، وفى هذا ضياع للحقوق وتحمل للمظالم (٣) كما يختار الكاتب الذى يجيد قواعد اللغة العربية فلا يلحن فى الكتابة فقد أمر عمر بن الخطاب أبا موسى أن يضرب كاتبه سوطا على لحنه فى الكتابة (٤) .

وبعد توفر هذه الشروط وأخذ الاحتياطات نصَّ الفقهاء على أنه ينبغى أن يجلس الكاتب بحيث يرى القاضى مايكتب ومايصنع ، لأن ذلك أقرب للاحتياط ، وعليه أن يراقب أوراق القضايا ويصونها من العبث ، ويجعل لكل خصومة ورقا خاصا يكتب على ظهره أسماء الخصوم ، وعند الحفظ يجعل لخصومات كل شهر قمطرا خاصا ، ليكون أبصر بذلك وأسهل عند الحاجة

⁽۱) المغنى جـ ۹ ص ۷۲ .

⁽٢) أدب القضاء ص ٦٣ .

 ⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٧٢ ، والمهذب جـ ٢ ص ٢٩٤ ، وتبصرة الحكام جـ ١
 ص ٣٢ .

⁽٤) أخبار القضاة جـ ١ ص ٢٨٦ .

إليها ، ويشرف على ذلك القاضى (١) ويكتب بحضرة الخصمين ، ويقرأ ماكتبه على الشاهدين ، فإن كان خلاف ماقال الخصوم أو الشهود أخبراه به ليصحح ماكتب ، وإن كان كما جرى وقعا عليه بخطهما وأجازاه .

٢ – كُتَّاب العدل:

من أعوان القضاة كتاب العدل . وهم الذين يقومون بكتابة المبايعات ، والشهادات بين الناس ، والوكالات . يقول ابن خلفون : [العدالة : وهى وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملًا عند الأشهاد وأداء عند التنازع ، وكتبا في السجلات ، تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم] (٢) .

وسموا بذلك لقوله تعالى: (وَلْيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ) (٣) فالكتابة عب أن تكون بالعدل ، حتى أن عب أن تكون بالعدل ، لذا كان من يتولاها يجب أن يتصف بالعدل ، حتى أن أصبحت العدالة صفة لهم ، ثم أصبحت علما عليهم . يقول ابن خلدون : [وصار مدلول هذه اللفظة مشتركا بين هذه الوظيفة التي تبين مدلولها ، وبين العدالة الشرعية التي هي أخت الجرح ، وقد يتواردان ويفترقان] (١) .

فمهمة كتاب العدل تخدم القضاء الذى يتوصل به إلى الحكم والفصل بين الناس عند التنازع ، فحينها تكون الأمور مضبوطة مكتوبة عند من يوثق

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٧٣ .

⁽٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٤ .

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ .

بكتابته وشهادته ييسر على القاضى الوصول إلى الحق ، فيفصل بين الناس دون مراوغة بين المتخاصمين ، ودون جحود وتلبيس من الشاهدين ، لذلك كان على القاضى أن يشرف بنفسه على اختيار كُتّاب العدل ويتفقد أحوالهم وسجلاتهم . يقول ابن خلدون رحمه الله : [ويجب على القاضى تصفح أحوالهم ، والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم ، وأن لايهمل ذلك لما يتعين عليه من حفظ حقوق الناس ، فالعهدة عليه فى ذلك كله ، وهو ضامن دركه ، وإذا تعين هؤلاء لهذه الوظيفة عمت الفائدة فى تعيين من تخفى عدالته على القضاة بسبب اتساع لمده الوظيفة عمت الفائدة فى تعيين من تخفى عدالته على القضاة بسبب اتساع الأمصار واشتباه الأحوال واضطرار القضاة إلى الفصل بين المتنازعين بالبينات الموثوقة ، فيعولون غالبا فى الوثوق بها على هذا الصنف ، ولهم فى سائر الأمصار دكاكين ومصاطب يختصون بالجلوس عليها فيتعاهدهم أصحاب المعاملات للإشهاد وتقييده بالكتاب] (١) .

وقد كانت كتابة العدل موجودة فى زمن النبى عَيِّلَتُهُ لأَن الله سبحانه وتعالى أمر بها فى قوله : (يَاأَيُهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَل مُسَمَّى أَمر بها فى قوله : (يَاأَيُهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَل مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكُتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ) (٢) فالآية صريحة بأمر المتداينين بالتوثيق عن طريق الكتابة ، وقد عنيت الآية الكريمة بتفصيل أمر الكتابة والتسجيل وحال المكتوب لهم أَوْفَى عناية .

وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : [يؤخذ من كتاب القضاعى (٣) الذى صنفه فى كُتَّابِ النبى عَلَيْكُ أَن حُصَيْنَ بْنَ نُمَيْرٍ ، وَالْمُغِيْرَةَ الفضاعى (٣) الذى صنفه فى كُتَّابِ النبى عَلَيْكُ أَن حُصَيْنَ بْنَ نُمَيْرٍ ، وَالْمُغِيْرَةَ الْمُحَامُلاتِ (٤) . وقال فى ترجمة الصحابى

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٢٥ .

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

 ⁽٣) هو محمد بن سلامة بن جعفر بن على بن حكمون أبو عبد الله القضاعي توقى
 سنة ٤٥٤ هـ وهو مؤرخ مفسر من علماء الشافعية – الأعلام للزركلي حـ ٧ ص ١٦ .
 (٤) الإصابة في تمييز الصحابة جـ ١ ص ٣٣٩ .

العلاء بن عقبة رضى الله تعالى عنه: ﴿ كَانَ النَّبَيُّ عَلَيْكُ يَبْعَثُهُ هُوَ وَالْأَرْقَمَ فِي دُورِ الْأَنْصَارِ ﴾ ، وقرأت في التاريخ المصنف للمعتصم بن صمادح (١) أن العلاء ابن عقبة ، والأرقم كانا يكتبان بين الناس المداينات والعهود والمعاملات] (٢) .

وقال الكتانى بعد أن نقل ماحكاه ابن حجر: [وبذلك كله وماسبق فى التراجم قبل ، تعلم مافى قول الإمام الرافعى فى شرح الوجيز: كَانَ النّبِيُ عَلَيْكُ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ يَحُكُمُوْنَ وَلَايَكُنّبُوْنَ المَحَاضِرَ وَالسّجِلَاتِ . انتهى . والعجب أن الحافظ ابن حجر فى تخريج أحاديث الوجيز – المسمى « بتلخيص الحبير » لم يتعقبه بأكثر من قوله : (هو مستفاد من الأحاديث السابقة فى هذا الكتاب) لكن قد كتب النبى عَيْنِكُم لجماعة وأقطع لهم ، وفى البخارى من حديث أنس أنه دعا الأنصار ليقطع لهم ، وأراد أن يكتب لهم كتابا] (٣) .

وملخص هذا: أن كتاب العدل من أعوان القضاة ، وأن تعيينهم واختيارهم يتم من قبل القاضى ، وأن له أن يتفقد أحوالهم وسجلاتهم وأن اختصاصهم ينحصر فى كتابة المداينات والمعاملات والعهود . أما الوكالات والأقارير فلم ينقل كتابتهم لها .

أما كتاب العدل في الوقت الحاضر فمهمتهم تنحصر في توثيق العقود وضبط الإقرارات (٤) . أما كتابة المداينات ومعاملات البيع والشراء فلم ترد ضمن

⁽١) هو محمد بن معن بن محمد بن صمادح الأندلسي ولد سنة ٤٣٩ هـ وهو أحد ملوك الأندلس وهو عالم بالأدب والأخبار وشاعر وله مؤلفات عدة منها : المرية ، وبحانة ، والصمادحية . قاله الزركلي في كتاب الأعلام جـ ٧ ص ٣٢٧ .

⁽٢) الإصابة في تمييز الصحابة جد ٢ ص ٤٩٨ .

⁽٣) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٧٦ .

⁽٤) المادة ٩٣ من نظام القضاء في المملكة العربية السعودية والباب السادس من نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعي .

مجالات عملهم عدا بين الأراضي والدور والعقارات الثابتة فإنهم يقومون بها وهي غالبية أعمالهم هي وكتابة الوكالات .

شروط كُتَّاب العدل :

يقوم كتاب العدل بكتابة المداينات ومعاملات البيع والشراء وكتابة الوصايا ، وتوثيق الأقارير لييسر على القاضى الوصول إلى الحق عد التنازع ، وقد اشترط العلماء في كتاب العدل شروطا أوردها فيما يلى :

المدالة :

لقد طلب الله تعالى أن يكتب الدين كاتب بالعدل فلا يكون في قلبه ولا في قلبه ولا في أحدهما على الآخر (١).

قال ابن خلدون: [وشرط هذه الوظيفة الإنصاف بالعدالة الشرعية ، والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها ، ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها ، فيحتاج حينتذ إلى مايتعلق بذلك من الفقه ، ولأجل هذه الشروط ومايحتاج إليه من المران على ذلك والممارسة له اختص ذلك ببعض العدول ، وصار الصنف القائمون به كأنهم مختصون بالعدالة ، وليس كذلك ، وإنما العدالة من شروط اختصاصهم بالوظيفة] (٢) .

وقال القرطبى رحمه الله: [أما المنتصبون لكتبها فلا يجوز للولاة أن يتركوهم إلا عدولا مرضيين ، قال مالك رحمه الله تعالى : لايكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها ، عدل فى نفسه ، مأمون لقوله تعالى : (وَلْيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بالْعَدْلِ) (٢) قلت : فالباء على هذا متعلقة بكاتب – أى ليكتب بينكم كاتب

 ⁽۱) أحكام القرآن لابن-العربى جـ ۱ ص ۲٤۸ دار المعرفة للطباعة والنشر
 والتوزيع ، بيروت .

⁽٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

عدل ، فبالعدل في موضع الصفة] (١) .

أما ابن جرير الطبرى فيرى أن قوله تعالى : (بالعدل) يعنى مالحق والإنصاف فى الكتاب الذى يكتبه بينهما ، بما لايتحيف ذا الحق حقه ولايبخسه ولا يوجب له حجة على من عليه دينه فيه بباطل ولايلزمه ماليس عليه (٢) .

٢ - الإسلام:

يشترط فيمن يتولى كتابة العدل بين المسلمين أن يكون مسلما ، لأن الكافر لا ولاية له على المسلمين . وهذه ولاية .

٣ - التكليف:

يشترط فيمن يتولى كتابة العدل أن يكون بالغا عاقلا ، لأن الصغير والمجنون غير مكلفين . ولعل عدم ذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى لهذه الشروط هو بداهتها .

٣ - الشرطة :

أو يقال : الأجرياء (٢) ، أو الجلواز (١) ، أو صاحب المجلس (٥) ، أو

⁽١) الجامع لأحكام القرآن جـ ٣ ص ٣٨٤ .

⁽٢) تفسير الطبرى جه ٦ ص ٥١ طبع دار المعارف بمصر .

 ⁽٣) الأجِرِّيَاء – بالكسر والشد وقد يُمَدُّ – الوجه الذي تأخذ فيه ثم قال : والجرى كغنى الوكيل والرسول والأجير والضامن – قاله الفيروزابادي في القاموس المحيط جـ ٤
 ص ٣١٤ فصل الجيم باب الواو والياء .

 ⁽٤) الجلواز هو الشرطى جمعه جلاوزة ، والجلوزة هى الحقة فى الذهاب والمجىء –
 قاله صاحب القاموس جد ٢ ص ١٧٥ فصل الجيم باب الزاى .

⁽٥) قال الكاسانى فى بدائع الصنائع جـ ٩ ص ٤١٠٠ : [ومنها أن يكون جلواز ، وهو المسمى بصاحب المجلس فى عرف ديارنا ، يقوم على رأس القاضى لتهذيب المجلس وبيده سوط يؤدب به المنافق وينذر به المؤمن] .

العريف (١) ، أو النقيب ، أو صاحب شرطة القاضي .

ومهمة هؤلاء الوقوف بين يدى القاضى ، أو القيام على رأسه حسب استدعاء الحال - جاء فى الفتاوى الهندية : إذا جلس القاضى لفصل الخصومات ينبغى أنه يقوم بين يديه رجل يمنع الناس عن التقدم بين يديه فى غير وقتهم ويمنعهم عن إساءة الأدب (٢) .

والشرطة من أعوان القضاة . وحقيقتهم كا جاء في القاموس المحيط : الشرطة هم أول كتيبة تشهد الحرب وتنهيأ للموت ، وطائفة من أعوان الولاة $-a - {}^{(7)}$ وهو شرطى كتركى وجهنى سموا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها ${}^{(3)}$.

وكا جاء عند ابن حجر: [والشرطة - بضم المعجمة والراء والنسبة إليها شرطى - بضمتين وقد تفتح الراء فيهما - هم أعوان الأمير، والمراد بصاحب الشرطة كبيرهم، فقيل سموا بذلك لأنهم رذالة الجند. ومنه في حديث الزكاة « وَلَا الشَّرْطُ اللَّيْمَةُ » (°) أي ردىء المال، وقيل لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند، ومنه في حديث الملاحم: « وتَشْتَرَطُ شَرْطَةً لِلْمَوْتِ » (٦) أي متعاقدون على أن لايفروا ولو ماتوا. قال الأزهري: شرط كل شيء خياره ومنه الشرط لأنهم نخبة الجند وقيل هم أول طائفة تتقدم الجيش وتشهد الوقعة، وقيل سموا شرطا لأن لهم علامات يعرفون بها من هيئة وملبس (٧) وهو اختيار

⁽۱) فتح الباري جه ۱۳ ص ۱۶۸ .

⁽۲) جـ ۳ ص ۳۲۱ الطبعة الثالثة ۱۶۰۰ هـ ۱۹۸۰ م دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع بيروت – لبنان .

⁽٣) هذا الرمز يعني في القاموس : - معروف -

⁽٤) جه ٢ ص ٣٨١ فصل الشين باب الطاء .

 ⁽٥) رواه أبو داود في سننه – كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة جـ ١
 ص ٣٦٥ .

⁽٦) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، صحيح مسلم بشرح المووى جد ١٨ ص ٢٤ .

⁽٧) ومنه أشراط الساعة . أى علاماتها .

الأصمعى ، وقيل : لأنهم أعدوا أنفسهم ذلك يقال أشرط فلان نفسه لأمر كدا إذا أعدها ، قاله أبو عبيد ، وقيل مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبرم لما فيه من الشدة » (١) .

الآداب التي يجب أن يتحلى بها الشرطة :

يجب أن يكون هذا الصنف من أعوان القاضى فى زى الصالحين ، ويأمرهم بالرفق والدين من غير عنف ولاضعف ولاتقصير (٢) ، قال ابن أبى الدم رحمه الله : يرتب له أعوانا ، وهم المسمون بالأجرياء المرتبون لإحضار الخصوم إذا استعدى عليهم ، وينبغى أن يكونوا من ذوى الدين ، وأهل الثقة والأمانة والتعفف والبعد عن الطمع] (٣) ، ويقول الشيرازى : [وإن احتاج إلى أجرياء لإحضار الخصوم اتخذ أجرياء أمناء ويوصيهم بالرفق بالخصوم] (٤) ، وإن اعتدوا واستغلوا سلطتهم اقتص القاضى منهم . روى القاضى وكيع قال : [إن شريحا أقاد من رجل ضرب رجلا ، وكان جلوازا له » (٥) .

واتخاذ الشرطة أمر محدث لم يكن في عصره عَلَيْكُم . إلا مارواه البخاري عن أنس بن مالك قال : « إن قيس بن سعد كان يكون بين يدى النبي عَلِيْكُم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير » (٦) قال ابن حجر : [وفي الحديث تشبيه مامضي بما

⁽۱) فتح الباري جه ۱۳ ص ۱۳۹.

⁽٣) معين القضاة للطرابلسي ص ١٨.

⁽٣) أدب القضاء ص ٦٣ .

⁽٤) المهذب جد ٢ ص ٢٩٥ .

⁽٥) أخبار القضاة جه ٢ ص ٢٧٧ .

⁽٦) صحیح البخاری کتاب الأحکام ، باب الحاکم یحکمُ بالقتل علی من وجب علیه دون الإمام الذی فوقه - فتح الباری جـ ١٣٣ . ص ١٣٣ .

حدث بعده ، لأن صاحب الشرطة لم يكن موجودا فى العهد النبوى عند أحد من العمال ، وإنما حدث فى دولة بنى أمية فأراد أنس تقريب حال قيس بن سعد عند السامعين فشبهه بما يعهدونه] (١) . وقد روى القاضى وكيع أن الجلواز كان على عهد عمر بن الخطاب قال : [عن شعبة عن ابن عون قال : كان إبراهيم - أى النجعى - جلوارا لشريح] (٢) . ولم يكن هناك حاجة إلى اتخاذ الشرطة فى العهد النبوى وعهد الخلفاء الراشدين لِتَأدُّبِ المتخاصمين ، وانقياد الناس للحق والشرع ، فقد كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقضى فى المسجد ويدير شئون المسلمين فإذا فرغ استلقى على قفاه وتوسد الحصى .

ولما ضعف الوازع الديني للناس واختلطت الأجناس البشرية وكثر الخلق نشأتُ الحاجة إلى اتخاذ الشرطة والأعوان ، وقد كان الحسن البصري رحمه الله ينكر على القضاة اتخاذ هذا الصنف من الأعوان ، فلما ولى القضاء وشوش عليه مايقع من الناس عنده قال لابد للسلطان من وَزَعَةٍ (٣) .

مهمة الشرطة:

للشرطة عدة مهمات مما يعين القضاة على أداء مهمتهم ، منها :

١ - إحضار الخصوم واستدعاؤهم إذا استعدى عليهم .

٢ - حفظ النظام ، وترتيب الخصوم والشهود وحجز الناس من التقدم
 أكثر من اللازم في اتجاه القاضي .

۳ - تنفیذ العقوبات من الحدود والتعزیرات ، وذلك بعد حكم القاضي
 فیها .

٤ - الوقوف بين يدى القاضي انتظارا الأوامره واستكمالا لهيبة مجلس

⁽۱) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ٢١٥ ، ٢٧٧ .

⁽٣) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٣ .

القضاء ، ولإرهاب المطل وتأديب المجرم (١) .

٥ - التعرف على المجرم والتحقيق معه وذلك بعد ثبوت التهمة عليه بوجود القرائن ليثبت الجريمة إذا كانت حقا للمخلوقين . قال الشيخ محمود عرنوس : والشرطة ولاية كولاية القضاء ، ولكن توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا ، فيجعل لتهمة في الحكم مجالا ، وتفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ، ويكون لوالى الشرطة إقامة الحدود الثابتة في محالها ، ويحكم في القود والقصاص ، ويقيم التعزيرات والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة ، وقد ذكر القرافي فروقا عشرة بين القاضي وين والى الجرائم أو والى الشرطة ؟ (٢) .

وهذه الاختصاصات التي ذكرها الشيخ محمود عرنوس زيادة عما كان للشرطة من مهمات واختصاصات ، فبعض هذه الاختصاصات من صلاحيات القضاة وليست إلى الشرطة ، والشرطة في الإسلام من أعوان القضاة وليس لهم القضاء .

ويقول عمر رضا كحالة: [الشرطة هي الجند التي يعتمد عليها الخليفة أو الوالى في استتباب الأمن وحفظ النظام، والقبض على الجند والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم.

⁽۱) روى القاضى وكيع عن عمر بن قيس الماضى قال : [رأيت رجلا كان يقوم على رأس شريح] أخبار القضاة جـ ٢ ص ٣٠٧ وقال كذلك : [حدثتنى أم داود الوانسية ، قالت : رأيت شريحا على رأسه شرطى بيده سوط] . أخبار القضاة حـ ٢ ص ٣٢٠ .

 ⁽٢) كتاب تاريخ القضاء في الإسلام ص ٢٦ المطبعة المصرية الأهلية الحديثة بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العسس في الليل (١). وفي عهد على بن أبي طالب نظمت الشرطة ، وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة .

وكان صاحب الشرطة يُختار من علية القوم ، ومن أهل العصبية والقوة ، وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ، ويتولى صاحبها إقامة الحدود ، ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء] (٢) .

فاختصاصات الشرطة تتسع وتضيق بحسب مايمنحه لهم ولى الأمر من صلاحيات .

٤ - البواب أو الحاجب :

البواب أو الحاجب (٣). من الأعوان الذين يرادون فيما يرادون للهيبة ، وحفظ النظام أثناء نظر القضايا ، وينادى على الخصوم للمثول أمام القاضى ، كا أنه يحجب القاضى عمن يريد الدخول عليه بغير إذنه فى أوقات راحته وخلوته ، وعلى القاضى أن يراعى فيه الأمانة وحسن الخلق ، وأن لايسىء استعمال وظيفته فيحول دون صاحب ظلامة ، أو يقدم أحداً أو يؤخر الآخر دون حق ، أو يرتشى أو يمتهن كرامة الناس بحجبهم ومنعهم دون حاجة . قال ابن أبي الدم رحمه الله تعالى : [يُختار له بواب على أصح الوجهين ، يضبط الخصوم ، ويُعلمهم بوقت جلوس الحاكم للحكم ووقت راحته ، ويمنع الناس عنه وَيُعْلِمُ الحاكم أو الحاجب

⁽١) وقد تحدثت عن ذلك في التمهيد رقم (٤) من إدارة عمر وأوليائه ص ١٤٦

⁽۲) مباحث اجتماعیة فی عالمی العرب والإسلام ص ۲۵۹ ، ولعل انفصالها عن القضاء یقصد به أن أصبح لها اختصاصات ومهام كما سبق آنفا فی نقلنا مادكره الشیح محمود عرنوس فی مهمة الشرطة .

⁽٣) يقول جمال صادق المرصفاوى : [تصرف الناس في هذا اللقب ووضعوه في عير موضعه حتى كان في أعقاب بنى أمية بالأندلس يطلق على من قام مقام الخليفة و الأمر] . نظام القضاء في الإسلام – ص ١٣٠ بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

بمحىء من يرد عليه من العدول ليكرمه إذا دخل عليه ، فإنه يستحب للحاكم إكرام الشهود ، وذوى الهيئات ، إذا أتوه زائرين ، وإن جاءه محاكما عَرَّفَ الحاكم أو الحاحب ليسوى بين المتخاصمين ، كيف كانا ، سواء تساوت مرتبتهما أو تفاوتتُ ، وعلى هذا يستحب للبواب استعلام الحال من كل ذي هيئة يَردُ إلى باب الحاكم ، ويُسائِله في ماذا حاله ، ثم يُنهى إلى الحاكم ماذكر أنه جاء لأجله ، وهذا عندي من أهم الأشياء وأحسنها ، فكم من ذي خطر يدخل على الحاكم قاصدا الحكومة لايشعر الحاكم به فيكرمه بقيام وإجلاس إلى جانبه وبسط معه ظنا منه أنه جاءه لزيارة أو أداء شهادة ، وإذا الخصم قد دخل وراءه ، ويكون إدلاله بمنزلته أوجب له الدخول على الحاكم قبل خصمه ، والنفوس مُسيئة تحمل أربابها على التقدم وحب الرياسة والغلبة ، وإن كان فيه هلاكها عند الله تعالى ، ولادافع لهذا المحذور عن الحاكم إلا سبق علمه بصفة مجيئه ولا طريق له إلا إعلام البواب أو الحاجب ، فكان هذا من أحب الأمور المحتارة للحاكم . نعم يشترط في البواب أن يكون ثقة أمينا عفيفا نزها ٢ (١) . وقال ابن حجر : ٦ واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على المقيم ، ولا سيما إذا خشى فوات الرفقة ، وأن من اتخذ بوابا أو حاجبا أن يتخذه ثقة عفيفا أمينا عارفا ، حسن الأنعلاق ، عارفا بمقادير الناس ٢ (٢) .

مارُوِی عن عمر فی الحاجب :

١ - قال البيهقى : [يُرَخُصُ بِالاحْتِجَابِ فِىْ غَيْرٍ وَقُتِ الْقَصَاءِ وَفِى وَقْتِ الْقَصَاءِ وَفِى وَقْتِهِ إِذَا خَشِيَ الازْدِحَامَ عَلَيْهِ كَمَا وَرَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ] (٣) .

⁽١) كتاب أدب القضاء ص ٥٩ – ٦٠ مطبعة زيد بن ثابت – دمشق .

⁽۲) فتح الباري جه ۱۳ ص ۱۳۳ .

 ⁽٣) السنن الكبرى - كتاب آداب القاضى ، باب الرخصة فى الاحتجاب فى غير
 وقت القضاء وفى وقت القضاء إذا خشى الازدحام جـ ١٠ ص ١٠٢ .

٢ - أَنَّهُ كَانَ لَهُ حَاجِبٌ وَهُوَ مَوْلَاهُ يَرْفَأَ (١) .

٣ - روى ابن الجوزى قال: [عن عمارة بن حزيمة بن ثابت قال: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا اسْتَعْمَلَ عَامِلًا كَتَبَ عَلَيْهِ كِتَاباً وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ رَهْطاً مِنَ الْخُطَّابِ إِذَا اسْتَعْمَلَ عَامِلًا كَتَبَ عَلَيْهِ كِتَاباً وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ رَهْطاً مِنَ الأَنْصَارِ أَنْ لَايَرْكَبُ بُرْذُوناً ، وَلَا يَأْكُلُ نَقِيًّا ، وَلَا يَلْبُسُ رَقِيْقاً ، وَلَا يُعْلِقْ بَابَهُ دُونَ حَاجَاتِ الْمُسلِمِيْنَ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اشْهَدْ] (٢) .

وهذه الآثار تفيد أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عمه يرى اتخاذ الحاجب للضرورة ، أما إذا لم يكن هناك ضرورة فليس للقاضى ولا الوالى اتخاذ الحاجب ، حتى يستطيع المسلمون الوصول إلى الوالى بسهولة ويسر ، كما أن الحاجب لايمنع الناس من الدخول على القاضى بالكلية وإنما ينظم الدخول عليه ، وخاصة فى وقت الدوام الرسمى .

آراء العلماء في اتخاذ القاضي للحاجب:

لقد اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في جواز اتخاذ القاضي حاجبا:

١ – فذهب الشافعي والحنابلة وجماعة إلى أنه لاينبغي للقاضي أن يتخذ حاجبا في مجلس الحكم. قال ابن قدامة: [ولايتخذ حاجبا ولا بوابا إلا في غير مجلس الحكم إن شاء] (٢). وقال ابن حجر: [ومن العلماء من قيد اتخاذ الحاجب بغير وقت جلوسه للناس لفصل القضاء] (٤).

 ۲ – وذهب فريق آخر من العلماء (٥) إلى استحباب اتخاذ القاضى حاجبا لترتيب دخول الخصوم ، ومنع المستطيل ، ودفع الشر .

⁽۱) فتح الباری جہ ۱۳ ص ۱۳۳ .

⁽٢) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٣٥ – ١٣٦.

⁽٣) المقنع جـ ٣ ص ٦١٠ .

⁽٤) فتح البارى جـ ١٣ ص ١٣٣ .

⁽٥) فتح البارى جـ ١٣ ص ١٣٣ .

أدلة من كره اتخاذ الحاجب:

استدل القائلون بكراهة اتخاذ الحاجب بعدة أدلة أذكر منها:

ا قول رسول الله عَلَيْتُهِ : ﴿ مَنْ وَلَاهُ اللهُ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِ مَنْ أَلْقِيَامَةِ ﴾ (١)
 عَنْ حَاجَتِهِمْ ﴾ احْتَجَبَ الله عَنْ حَاجَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١)

٢ - وقوله عَلِيْتَة : ١ مَنْ وَلِي مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِيْنَ شَيْئًا فَاحْتَجَبَ دُوْنَ خُلْتِهِ خُطْتِهِمْ وَخَاجَتِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ احْتَجَبَ الله عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِبَامَةِ دُوْنَ خُلْتِهِ وَفَاقَتِهِ وَفَقْرِهِ » (٢)
 وَفَاقَتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ » (٢)

٣ - وقوله عَيْظِيَّةٍ : 8 مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُوْنَ ذَوِى الْحَاجَةِ وَالْحُلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ
 أَغْلَقَ اللهُ بَابَ السَّمَاءِ دُوْنَ خُلِّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ وَمَسْكَنَتِهِ 8 (٢) .

٤ - وقوله عَلَيْظَة : ١ مَامِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُوْنَ ذَوِى الْحَاجَةِ وَالْخُلَّةِ وَالْخُلَّةِ وَالْخُلَّةِ إِلَّا أُغْلَق اللهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُوْنَ خُلَتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ » (٤) .

 ⁽١) رواه أبو داود فى سننه - كتاب الحراج والفيء والإمارة ، باب فيما يلزم
 الإمام من أمر الرعية والحجبة عنهم جـ ٢ ص ١٣٢ .

قال ابن حجر فی فتح الباری جـ ١٣ ص ١٣٣ : [أخرجه أبو داود والترمذی بسند جید عن أبی مریم الأزدی . أنه قال لمعاویة سمعت رسول الله عَلِيَاتُه يقول] .

 ⁽۲) أخرجه الحاكم في المستدرك - كتاب الأحكام باب إن الله مع القاضي مالم
 يجر . جـ ٤ ص ٩٣ - ٩٤ .

⁽٣) أخرحه الحاكم في المستدرك - كتاب الأحكام ، باب إن الله مع القاضي مالم يجر جد ٤ ص ٩٤ .

 ⁽٤) رواه الترمذي في سننه كتاب الأحكام ، باب ماجاء في إمام الرعية جـ ٣
 ص ٦١٩ .

ففى هذه الأحاديث وعيد شديد لمن كان حاكما بين الناس ، أو واليا على مصلحة من مصالحهم فيحتجب عنهم لغير عذر ، لما في ذلك من تأحير إيصال الحقوق أو تضييعها (١) .

واستدلوا بما ورد عن الحسن رضى الله تعالى عنه أنَّ رَسُوْلَ اللهِ عَلَيْتُهُ
 كَانَ لَا يُعْلَقُ دُوْنَهُ الْأَبْوَابُ ، وَلَا يَقُوْمُ دُوْنَهُ الْحَجَبَةُ (١) .

٦ - ويما روى البخارى عن أنس بن مالك يقول لإمْرَأْةٍ مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِفِيْنَ فَلَانَةً ؟ قَالَتْ: نَعَمْ ، قَالَ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ مَرَّ بِهَا وَهِى تَبْكِيْ عِنْدَ قَبْرٍ ، فَقَالَ : اللهِ عَلَيْتِيْ ، قَالَ : الله وَاصْبِرِيْ ، فَقَالَتْ : إلَيْكَ عَنِّى ، فَإِنَّكَ خِلْقٍ مِنْ مُصِيْبَتِيْ ، قَالَ : الله عَلَيْتِيْ ، قَالَ : فَعَالَ لَكِ رَسُولُ الله عَلَيْكِ ؟ قَالَتْ : فَجَاوَزَهَا وَمَضَيْ ، فَمَرَّ بِهَا رَجُلِّ فَقَالَ : مَاقَالَ لَكِ رَسُولُ الله عَلَيْكِ ؟ قَالَتْ : مَاعَرَفْتُهُ ، قَالَ : إنَّهُ لَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بَوَّاباً مَاعَرَفْتُكَ ، فَقَالَ النَّيِّ عَلَيْهِ بَوَّاباً فَجَاءَتْ إلَى بَابِهِ فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَّاباً فَقَالَ : يَارَسُولَ اللهِ ، وَاللهِ مَاعَرَفْتُكَ ، فَقَالَ النَّيِّ عَيْفِهِ : « إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوْلِ صَدْمَةٍ » (٣) .

والشاهد منه فلم تجد بوابا ، وعلى هذا فقد بوب البخارى في صحيحه بقوله : (باب ماذكر أن النبي عَلِيْكُ لم يكن له بواب) (٤) .

فلم يتخذ رسول الله عُلِيلِهُ لنفسه حُجَّابا يمنعون الناس من الوصول إليه .

⁽۱) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٣٣ .

 ⁽۳) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب آداب القاضى ، باب مايستحب للقاضى من
 أن يقضى فى موضع بارز للناس لايكون دونه حجاب جـ ۱۰ ص ۱۰۱ .

⁽٣) صحیح البخاری کتاب الأحکام ، باب مادکر أن السي ﷺ لم یک له بواب – فتح الباری جـ ١٣ ص ١٣٢ .

⁽٤) صحیح البخاری کتاب الأحکام ، باب ماذکر أن السبی ﷺ لم یکن له بواب -- فتح الباری جـ ١٣ ص ١٣٢ .

ثانيا : من التوجيــه والنظـر :

وقالوا إن الحاجب ربما قدم المتأخر وأخر المتقدم لغرض له ، وربما كسر قلومهم بحجبه والاستئذان لهم (۱) . قال الشيرازى : [ويكره أن يتخذ حاجبا لأبه لايؤمن أن يمنع من له ظلامة ، أو يقدم خصما على خصم ، فإن دعث الحاجة إلى ذلك اتخد أمينا بعيداً من الطمع ، ويوصيه بما يلزمه من تقديم من سبق من الخصوم ، ولايكره للإمام أن يتخذ حاجبا . لأن يرفأ كان حاجب عمر ، والحسن لبصرى (۲) كان حاجب عثمان ، وقنبر كان حاجب عَلِيًّ عليه السلام ، ولأن الإمام ينظر في جميع المصالح فتدعوه الحاجة إلى أن يجعل لكل مصلحة وقتا لايدخل فيه كل أحد] (۱) .

أدلة من استحب اتخاذ القاضى للحاجب:

استدل القائلون باستحباب اتخاذ الحاحب من السنة ، وأفعال الحلفاء الراشدين ، والنظر .

أولا – من السنة :

ا - ثبت في الصحيح - في قصة تخيير نساء النبي عَيْنِ بين الله ورسوله وبين الحياة الدنيا - أن الرسول عَيْنِ قد اتَّخَذَ غُلَامَهُ رَبَاحاً - الأَسْوَدَ - عَلَىٰ الْبَاب . وَأَنَّ عُمَرَ اسْتَأْذَنَهُ فِي الدُّجُوْلِ عَلَيْهِ (3) .

⁽۱) المغنى جـ ٩ ص ٤٦ ، والمهذب جـ ٣ ص ٢٩٥ وشرح المهذب جـ ١٩ ص ١٣٥ .

 ⁽٣) ورد في الإصابة لابن حجر جـ ١ ص ٣٨٠ أن حاجب عثمان بن عفان مولاه
 حمران .

⁽٣) المهذب جد ٢ ص ٢٩٥ .

 ⁽٤) صحیح البخاری – کتاب النکاح ، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها –
 فتح الباری حـ ٩ ص ٢٧٩ .

قال ابن حجر: [وقال الطبرى: دلّ حديث عمر حين استأذن له الأسود أنه عَلَيْكُ كان فى وقت خلوته بنفسه يتخذ بوابا ، ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحتج إلى قوله: يارباح استأذن لى] (١).

٢ روى البخارى من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله تعالى عنه
 قال : ﴿ إِنَّ النَّبِيَّ عَيْلِكُ دَخَلَ حَائِطاً وَأَمَرَنِيْ بِحِفْظِ بَابِ الْحَائِطِ ﴾ (٢) .

فجعل رسول الله عَلِيَّةِ من يحفظ باب الحائط والبستان أثناء دخوله فيه . مما يدل على مشروعية اتخاذ الحاجب والبواب .

ثانيا - أفعال الخلفاء الراشدين:

كا استدلوا بأن الحلفاء الراشدين قد اتخذ كل منهم حاجبا ، فكان حاجب أبى بكر (شَدِيْداً) (٢) وكان حاجب عنمان أبى بكر (شَدِيْداً) (٣) وكان حاجب عنم مولاه (يَرْفَأُ) (٤) وكان حاجب على رضى الله عنه مولاه (قُنْبُراً) (١) .

واتخاذ الحلفاء الراشدين لِلْحُجَّابِ دليل على مشروعية ذلك ، إذ لو كان اتخاذ الحاجب والبواب ممنوعا لما فعلوه رضى الله تعالى عنهم .

ثالثا - من النظر والتوجيه:

أن عدم اتخاذ الحاجب يترتب عليه الإخلال بالقضاء ، لتزاحم الخصوم

⁽۱) فتح البارى جـ ١٣ ص ١٣٢ – ١٣٣ .

 ⁽۲) صحیح البخاری کتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عثان بی عفان سفتح الباری جد ۷ ص ۵۳ .

⁽٣) الإصابة لابن حجر جد ٢ ص ١٦٥ .

⁽٤) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٣٣ ، وأدب القاضي للماوردي جـ ١ ص ٢٠٢ .

⁽٥) الإصابة لابن حجر جـ ١ ص ٣٨٠ .

⁽٦) أدب القاضي للماوردي جـ ١ ص ٢٠٤ .

أمام القاضي في وقت واحد ، وإحداث الجلبة والضوضاء .

وأحابوا عن الأحاديث التي استدل بها من رأى كراهة اتخاذ الحاجب بأنها محمولة على الاحتجاب الذي يمنع أو يؤخر الولاة والقضاة عن نظر الحاجات والفصل في الخصومات دون شاغل عن ذلك .

الترجيع بعد عرض آراء الفقهاء وذكر أدلتهم أرى أنه لا مانع من اتخاذ الحاجب عند الحاجة إليه ، وكثرة الناس وتزاحمهم ، فيحتاج إلى من ينظمهم ويقدمهم في الدخول إليه ، حتى يتسنى للقاضى التفرغ لسماع الدعوى والحكم فيها ، أما إذا قل الناس واجتمعوا على الخير وأطاعوا الحاكم وسكنت نفوسهم فلا حاجة إلى اتخاذ البواب والحاجب في مجلس القضاء . قال ابن حجر رحمه الله تعالى : [فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقا ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأولى] (1).

وقال كذلك رحمه الله : [قال المهلب : لم يكن للنبى عَلَيْكُ بواب راتب ، يعنى فلا يرد ماتقدم فى المناقب من حديث أبى موسى أنه كان بوابا للنبى عَلِيْكُ لما جلس على القف ، قال : فالجمع بينهما أنه إذا لم يكن فى شغل من أهله ولا انفراد لشىء من أمره أنه كان يرفع حجابه بينه وبين الناس ويبرز لطالب الحاجة إليه] (٢) .

ه – الوكلاء بالخصومة – المحامون :–

يختلف الناس فى الإبانة عن آرائهم ، والدفاع عن حقوقهم والمحاجة أمام القاضى لعرض دعواهم والوصول إلى استحقاقهم ، جاء فى الحديث : ١ إِنْكُمْ تَخْتَصِمُوْنَ إِلَى ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ ٱلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِى لَهُ عَلَى نَحْوِ

⁽۱) فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۲۳ .

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۳۲ .

مَاأُسْمَعُ » (١) الحديث .

لذا احتاج بعضهم إلى من يدافع عنه في الخصومة ، ويعبر عن وجهة نظره ، داعما لها بالأدلة والبراهين والحجج ، والمدافعون هم من يسمون في الوقت الحاضر المحامون ، أو الوكلاء (٢) .

كا أن الوصول إلى القضاء فى الوقت الحاضر أصبح صعبا وخاصة فى الدول التى تطبق القوانين الوضعية ، حتى أصبح فنا من الفنون التى تحتاح إلى دراسة وتفهم . مما جعل الناس يلجأون إلى أصحاب الاختصاص من المحامين ليستخرجوا حقوقهم ، وقد توسع الناس فى ذلك حتى فى أبسط القضايا ، مما كلف الناس كثيرا من المال والجهد ، والوقت ، بل ربما دامت القضية السنوات المتعددة دون فصل وحكم ، لمماطلة المحامين حتى يستفيدوا ويمتصوا مال من وكلهم ، مما جعل الناس يتذمرون ويرددون : أن العدالة البطيئة شر أنواع الظلم .

والمحامى يجب أن يكون عوما للقاضى فى الوصول إلى الحق ، وأن لاتكون عاماته مبنية على الباطل والمماحكة والمراوغة ، وإبطال الحق وإحقاق الباطل ، وكسب الدعوى بأى أسلوب ليستفيد ماليا من موكله ، وشهرة بين الناس . فالله سبحانه وتعالى قد نهى عن ذلك بقوله جل وعلا : (إِنَّا أَلْزَلْنَا إِلَيْكَ اَلْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْمَحَائِنِيْنَ خَصِيْماً) (٣) .

⁽۱) رواه البخارى فى صحيحه – كتاب الحيل ، باب حكم الحاكم لايحل ماحرمه الله ورسوله – فتح البارى جـ ۱۲ ص ۳۳۹ .

⁽۲) حاء فى المادة ١٤٤٩ من مجلة الأحكام العدلية : الوكالة تفويص واحد أمره لآحر ، وإقامته مقامه فى ذلك الأمر ، ويقال لذلك الواحد موكل ، ولمن أقامه عمه وكيل ، ولذلك الأمر موكل به . شرح المجلة لسليم رستم باز اللبناني – الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٣ م يروت ص ٧٦٩ .

⁽٣) سورة النساء آية ١٠٥.

يقول القرطبي رحمه الله في تفسير الآية: (فنهي الله عز وجل رسوله عن عضد أهل النهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم من الحجة ، وفي هذا دليل على أن النيابة عن المبطل والمنهم في الخصومة لاتجوز فلا يجوز لأحد أن يخاصم عن أحد إلا بعد أن يعلم أنه محق) (١).

روى الإمام أحمد بسنده أن رسول الله عَلَيْ قال : ﴿ وَمَنْ أَعَانَ عَلَىٰ خُصُوْمَةٍ بِغَيْرٍ حَقَّ فَهُوَ مُسْتَظِلٌ فِي سَخَطِ الله حَتَّىٰ يَنْزُكَ ﴾ (١) وروى أبو داود بسنده قال : قال عَلَيْظَةِ : ﴿ وَمَنْ أَعَانَ عَلَىٰ خُصُوْمَةٍ بِظُلْمٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللهِ عَزَّ وَجَلٌ ﴾ (١) .

فالوكلاء بالخصومة يعتبرون من أعوان القاضى الذين يساعدونه فى الوصول إلى الحكم العادل ، وذلك بإيضاح ما لدى موكلهم ، وبسط الأدلة أمام القاضى وسوق الحجج والبراهين على مايراه موكله ، فينظر القاضى فيما أبداه الخصمان ثم يوازن بين الأدلة والحجج ويزنها بميزان الشرع ثم يصدر حكمه العادل ، يقول محمد شهير أرسلان : [فانحامى يبنى مع القاضى أسباب الحكم وعلله وموجباته ، وذلك بسط هذه الأسباب والموجبات أمامه ، لينتقى منها مايراه موافقا للعدالة] (٤) .

⁽١) الجامع لأحكام القرآن جـ ٥ ص ٣٧٧ .

 ⁽۲) المسند للإمام أحمد بن حنيل جد ٧ ص ٢٩٥ الطبعة الرابعة دار المعارف بمصر سنة ١٣٦٨ هـ ، ورواه ابن ماجه بلفظ ٥ مَنْ أَعَانَ عَلَى تُحصُوْمَةٍ بِظُلْم لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّىٰ يَنْزِعَ ، كتاب الأحكام ، باب من ادعى ماليس له وخاصم فيه جد ٢ ص ٧٧٨ .

 ⁽٣) سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن
 يعلم أمرها جـ ٢ ص ٢٧٤ .

 ⁽٤) القضاء والقضاة ص ٢٣٧ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ .

ويقول ظافر القاسمي : [قال الفرنسيون : المحامي نصف القاضي ، وقالوا : إنهما أي القاضي والمحامي - في خدمة الحقيقة] (١) .

آراء العلماء في الوكالة في الخصومة :

بحث فقهاء الإسلام رحمهم الله تعالى الوكالة وخاصة التوكيل في الخصومة ، فخرجوا بآراء اشبه ماتكون بقيود للوكالة في الدعاوى . حتى لاتكون من باب التلبيس والتعمية على القضاة .

وأسوق الآن بعضها :

١ - ذهب الجمهور إلى أن من حق الخصوم أن يوكلوا عنهم من يرون الاستعانة بهم فى مخاصماتهم ، سواء أكان ذلك فى خصومة بعينها ، أم على سبيل التفويض فى كل خصومة ، وسواء أحضر الخصم مع وكيله أم لم يحضر (٢) .

۲ - وذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه لايجوز توكيل الحاضر بالبلد الصحيح البدن إلا برضى خصمه ، أو عذر مرضى أو سفر (٣) .

أدلة الجمهـــور :

استدل الجمهور لما ذهبوا إليه بما :

روى البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : « كان لرجل على النبي عَيْنِكُمْ جَمَلٌ مينٌ مِنْ الْأَيِلِ ، فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ : أَعْطُوهُ ، فَطَلَبُوا سِنَّهُ النبي عَيْنِكُمْ جَمَلٌ مينٌ مِنْ الْأَيِلِ ، فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ : أَعْطُوهُ ، فَطَلَبُوا سِنَّهُ

⁽١) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي السلطة القضائية ص ٣٩١ الطبعة الأولى بيروت سنة ١٣٩٨ هـ دار النفائس .

⁽٢) المغنى جـ ٥ ص ٨١ ، والمحلى جـ ١١ ص ٥١٥ .

⁽٣) حاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٥١٢ ، وحاشية الطحطاوى حـ ٣ ص ٢٦٥ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٢٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

فَلَمْ يَجِدُوْا لَهُ إِلَّا سِباً فَوْقَهَا ، فَقَالَ : أَعْطُوهُ ، فَقَالَ : أَوْفَيْتَنِيْ أَوْفَى الله بِكَ ، قَالَ النَّبِيُّ عَلِيْكِ : إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً (١) » .

ووجه الدلالة في الحديث أن رسول الله عَلَيْكَةً وَكُلَ عنه من يقوم مدفع الحق مع حضوره في البلد وقدرته على القيام بالعمل. قال ابن حجر: [قال ابن بطال: أحذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم، واستثنى مالك بينه وبين الخصم عداوة ع (٢).

وقال العينى: [فيه توكيل الحاضر الصحيح على قول عامة الفقهاء ، وهو قول ابن أبى ليلى ومالك والشافعي وأبى يوسف ومحمد . إلا أن مالكا قال : يجوز ذلك وإن لم يرض خصمه ، إذا لم يكن الوكيل عدواً للخصم ، وفي التوضيح : وفي هذا الحديث حجة على أبى حنيفة في قوله : أنه لايجوز توكيل الحاضر بالبلد الصحيح البدن إلا برضا خصمه أو عذر مرض أو سفر ثلاثة أيام ، وهذا الحديث خلاف قوله لأنه عَيِّاتِهُ أمر أصحابه أن يقضوا عنه السن التي كانت عليه ، وذلك توكيل منه لهم على ذلك ، ولم يكن صلى الله تعالى عليه وسلم غائبا ولا مريضا ولا مسافرا] (٢) .

قال ابن قدامة : [ولنا : أنه حق تجوز النيابة فيه ، فكان لصاحبه الاستنابة بغير رضاء خصمه كحال غيبته ومرضه وكدفع المال الذى عليه ، ولأنه إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، فَإِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَكَّلَ عَقِيْلًا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَقَالَ : « مَاقَضِيَ لَهُ فَلِيْ وَمَاقَضِيَ عَلَيْهِ فَعَلَىَّ » وَوَكَّلَ أَبِيْ بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَقَالَ : « مَاقَضِيَ لَهُ فَلِيْ وَمَاقَضِيَ عَلَيْهِ فَعَلَىًّ » وَوَكَّلَ

⁽۱) رواه البحارى فى صحيحه ، كتاب الوكالة - باب وكالة الشاهد والعائب حائزة - فتح البارى جه ٤ ص ٤٨٦ ، وأحمد فى مسنده جه ١٧ ص ٥٦ طبعة دار المعارف ، بمصر سنة ١٣٩٥ هـ .

⁽٢) فتح الباري جه ٤ ص ٤٨٣ .

⁽٣) عمدة القاري جـ ١٢ ص ١٣٤ .

عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَر عِنْدَ عُثْمَانَ وقال : ﴿ إِنَّ لِلْخُصُوْمَةِ قَحْماً ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَحْضُرُهَا وَإِنِّى اللَّحْضُرُهَا وَإِنَّى اللَّحْضُرُهَا وَإِنَّا أَوْ زِياد : القحم المهالك ، وهده قصص انتشرت لأنها في مظنة الشهرة فلم ينقل إنكارها ، ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك ، فإنه قد يكون له حق أو يدعى عليه ولايحسن الخصومة أو لايحب أن يتولاها بنفسه ، ويجوز التوكيل في الإقرار ، ولأصحاب الشافعي وجهال : أحدهما لايجوز التوكيل فيه ، لأنه إخبار بحق فلم يجز التوكيل فيه كالشهادة ، ولنا : أنه إثبات حق في الذمة بالقول ، فجاز التوكيل فيه كالبيع ، وفارق الشهادة فإنها لاتثبت الحق ، وإنما هو إخبار بثبوته على غيره] (٢)

هذا ولاتذكر كتب الحنفية أدلة على ماذهبوا إليه من عدم جواز توكيل الحاضر بالبلد من دون عذر إلا برضا خصمه إلا قولهم عن اشتراط رضا الخصم : لأنه هو المتضرر ولكنها لاتصلح دليلا شرعيا .

٣ – الترجــمان :

ينبغى أن يتخذ القاضى ترجمانا ليقوم بنقل لغة أحد الخصمين أو الشهود إذا اختصم أو شهد عنده من لايعرف لغته ، وليس معنى هذا أن يكون الترجمان جزءًا من ديوان القضاء وموظفيه . بل يستعين بهم ، سواء أكانوا تابعين لدواوين أخرى أم متفرغين لأعمالهم الخاصة .

ولما كانت الدولة قد تضم بعض المعاهدين والذميين الذين يحتفظون بلغتهم ، وكذلك الإسلام ليس دينا خاصا بالعرب فقد يسلم وكثير ذلك – أحد الأعاجم ، فيكون له خصومة فيحضر مجلس القضاء ، والقاضى لايعرف لغته ، فحينتذ تنشأ الحاجة إلى وجود مترجم يترجم كلام المتخاصمين أو الشهود وبياناتهم حتى يتمكن القاضى من تمييز المدعى من المدعى عليه ، والمقر من

⁽١) وروى هذا الأثر ابن أبي شيبة في مصنفه جـ ٧ ص ٢٩٩ .

⁽٢) المغنى جـ ٥ ص ٨١ – ٨٢ .

المنكر ، والمحق من المبطل ، والشاهد من المشهود عليه ، وذلك بسماع الدعاوى والبينات مترجمة إلى لغته .

مارُوي عن عمر في الترجمــة :

١ - قال البخارى: قال عمر وعنده على وعبد الرحمن وعثان: مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ ! قَالَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ حَاطِبٍ ، فَقُلْتُ : تُحْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَتَعَ بَهَا (١) .

٢ - نقل أبو على الكرابيسى : أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِيْنَ وَالْمُلُوْكَ بَعْدَهُمْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا تُرْجُمَانٌ وَاحِدٌ (٢) .

شروط المترجم :

ذكر العلماء شروطًا للمترجم أورد أهمها :

١ – أن يكون ثقة عدلا مأمونا ، ليؤتمن في نقله ، فإن اضطر القاضي إلى ترجمان غير عدل فتلك ضرورة كالطبيب المصراني واليهودي .

٢ - أن يكون مسلما إذا أمكن ذلك وتيسر ، لأن الكافر قد يخون فى الترجمة فلا يؤديها كما هي .

٣ - أن يكون حرا ، لأن العبد مشغول بحقوق سيده ، وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى : [وتقبل من العبد لأنه من أهل الشهادة والرواية . وقال أبو حنيفة لاتقبل من العبد لأنه ليس من أهل الشهادة . ولنا أنه خبر يكفى فيه قول الواحد فيقبل فيه خبر العبد ، كاخبار الديانات ، ولا نسلم أن هذا شهادة ، ولا أن العبد ليس من أهل الشهادة ، ولايعتبر فيه لفظ الشهادة كالرواية ، وعلى هذا الأصل ،

⁽۱) صحیح البخاری – کتاب الاحکام ، باب ترجمة الحکام وهل يحوز ترجمان و-حد ، فتح الباری حـ ۱۳ ص ۱۸٦ .

⁽۲) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۸۹ .

ينبغى أن تقبل ترجمة المرأة إذا كانت من أهل العدالة لأن روايتها مقبولة] (١) .

وقال ابن حجر: [وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم لايترجم إلا حر عدل ، وإذا أقر المترجم بشيء فَأَحَبُ إِلَى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك إلى الحاكم] (٢) .

٤ - اكتمال نصاب الترجمة :

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في مقدار نصاب الترجمة بناء على مافهموه ورأوه من أن الترجمة شهادة ، أو هي إقرار (٢) .

١ – فذهب الشافعية والحنابلة في المشهور ، ومحمد بن الحسن من الحنفية – إلى أن الترجمة شهادة . فيعتبر فيها التعدد . ويعتبر في العدد مايعتبر في الشهادة على الإقرار بالحق المتنازع فيه ، ففي الأموال يكفي رجلان أو رجل وامرأتان (٤) وفي الحدود والقصاص ذكران ، فإن كان الإقرار بالزنا ففيه قولان : أنه يثبت بشاهدين بناء على الحكم في الشهادة على الإقرار به ، وحدهما : أنه يثبت بشاهدين بناء على الحكم في الشهادة على الإقرار به ، والثانى : أنه لايثبت إلا بأربعة رجال أحرار عدول ، وهذان القولان هما وجهان عند الحنابلة (٥) .

والإمام البغوى رحمه الله اشترط رجلين بكل حال (٦) .

⁽۱) المغنى جـ ٩ ص ١٠١ .

⁽۲) فتح البازی جه ۱۳ ص ۱۸۹ .

⁽٣) يقول الإمام القرافى رحمه الله: [المترجم للفتاوى والخطوط قال مالك يكفى الواحد، وقيل لابد من اثنين ومنشأ الخلاف حصول الشبهين، أما شبه الرواية - فلأبه نصب بصبا عاما للماس أحمعين، لايختص نصبه بمعين، وأما شبه الشهادة فلأبه يحبر عن معين من الفتاوى والحطوط لايتعدى إخباره ذلك الخط المعين أو الكلام المعين] الفروق حد ١ ص ٩.

⁽٤) المهذب جـ ٥ ص ٣٠٤ ، والمجموع شرح المهذب حـ ١٩ ص ١٩٥ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٠١ .

⁽٥) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٩٥ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٠١ .

⁽٦) قليوبي ٤ / ٣٠١ .

 $^{(1)}$ عدا محمد بن الحسن ، والمالكية $^{(1)}$ وأحمد فى رواية $^{(7)}$ ، وأبو بكر الخلال وابن المنذر والبخارى $^{(2)}$ ، إلى أن الترجمة إخبار فيكفى فيها الواحد – ولو كان عبدا .

أدلة الشافعية والخنابلة على تعدد المترجـمين :

استدل القائلون بتعدد المترجمين عند أداء الترجمة أمام القاضي بعدة أدلة هي :

ان الترجمة نقل ماخفى على الحاكم إليه ، مما يتعلق بالمتخاصمين فوجب في هذا النقل التعدد قياسا على الشهادة . ويفارق الترجمة أمام القاضى في الخصومة الترجمة في أُخبار الديانات . إذ لاتتعلق بالمتخاصمين (°) .

٢ - أن الترجمة إثبات قول يتوقف الحكم عليه ، فلا يقبل إلا من عدلين
 كالإقرار (٦) .

٣ – أن المترجم أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كنقل الإقرار إليه من غير عليه
 (٧) ,

⁽١) المبسوط للسرخسي جـ ١٦ ص ٨٩ ، ومجلة الأحكام العدلية مادة رقم ١٨٢٥ شرح المجلة ص ١١٨١ .

⁽٢) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٣ . حاشية الدسوق ٤ / ١٣٩ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ١٠٠ .

⁽٤) صحیح البخاری کتاب الأحکام ، باب ترجمة الحکام وهل یجوز ترحمان واحد . فتح الباری جـ ١٣ ص ١٨٥ .

⁽٥) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٩٥ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٠٠ .

⁽٦) المهذب جـ ٢ ص ٣٠٤ .

⁽۷) فتح الباری جہ ۱۳ ص ۱۸٦ .

أدلة الجمهور على الاكتفاء بواحد في الترجمة :

١ - روى البخارى عن زيد بن ثابت : ﴿ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ عَلَيْكَ أَمْرَهُ أَنْ
 يَتَعَدَّمَ كِتَابَ الْيَهُوْدِ ، حَتَّىٰ كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْكَ كُتُبَهُ وَأَقْرَأْتُهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتُمُوا إِلَيْهِ ﴾ (١) .

قال ابن حجر: [وقد قال ابن المنذر: القياس يقتضى اشتراط العدد في الأحكام لأن كل شيء غاب عن الحاكم لايقبل فيه إلا البينة الكاملة، والواحد ليس بينة كاملة حتى يضم إليه كال النصاب. غير أن الحديث إذا صبح سقط النظر، وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لايجوز خلافها. انتهى، ويمكن أن يُجاب أن ليس غير النبي عَيَّاتِهُم من الحكام في ذلك مثله لإمكان اطلاعه على ماغاب عنه بالوحى بخلاف غيره، بل لابد له من أكثر من واحد، فمهما كان طريقة الإخبار يكتفى فيه بالواحد، ومهما كان طريقة الشهادة لابد فيه من استيفاء النصاب] (٢).

٢ - قال البخارى: [وقال عمر - وعده على وعبد الرحمن وعثان - مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ حَاطِبٍ: فَقُلْتُ تُحْبِرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا] (٣).

قال ابن حجر : وأما قصة المرأة مع عمر ، فظاهر السياق : أنها كانت فيما يتعلق بالحكم ، لأنه درء الحد عن المرأة لجهلها بتحريم الزنا بعد أن ادعى عليها ، وكاد يقيم عليها الحد ، واكتفىٰ في ذلك بأخبار واحد يترجم له عن

 ⁽۱) صحیح البحاری کتاب الأحكام ، باب ترجمة الحكام ، و هل يحور ترحمان
 واحد – فتح الباری حد ۱۳ ص ۱۸۵ – ۱۸٦ .

⁽۲) فتح الباري جه ۱۳ ص ۱۸۸ – ۱۸۹ .

 ⁽٣) صحبح المحارى - كتاب الأحكام ، باب ترجمة الحكام ، و هل يحوز ترجمان
 احد - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٨٦ .

وقال العينى: [أى قال عمر بن الخطاب والحال أن عنده على بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان رضى الله تعالى عنهم ، قوله : ماذا تقول ؟ هذه مقول عمر رضى الله تعالى عنه ، وأشار بقوله هذه : إلى امرأة كانت حاضرة عندهم فترجم عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة مترجما عها لعمر رضى الله تعالى عنه بأخبارها عن فعل صاحبها وهى كانت تُويية بضم النون وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف - أعجمية من جملة عتقاء حاطب ، وقد زنت وحملت فأقرت أن ذلك من عبد اسمه برغوس] (٢) .

٣ - روى البخارى قال : [وَقَالَ أَبُوْ جَمْرَةَ : كُنْتُ أُتَرْجِمُ بَيْنَ ابْنِ
 عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ] (٣) .

٤ - روى البخارى قال : [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهرى أخبرن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره ، أن أبا سفيان بن حَرْبِ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرَقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبِ مِنْ قُرْيْشٍ ، ثُمَّ قَالَ لِتُرْجُمَانِهِ : قُلْ لَهُمْ إِلَيْ سَائِلٌ هَذَا : فَإِنْ كَذَبَنِيْ فَكَذَبُوهُ - فذكر الحديث - فقال للترجمان قل له : إنْ كَانَ مَاتَقُولُ حَقاً فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَى هَاتَيْنِ) (٤) .

قال ابن حجر : [قال ابن بطال : لم يدخل البخارى حديث هرقل حجة على جواز الترجمان المشرك لأن ترجمان هرقل كان على دين قومه ، وإنما أدخله ليدل

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۸۸ .

⁽۲) عمدة القارى جه ۲۶ ص ۲۹۷ .

 ⁽۳) صحیح البخاری – کتاب الأحكام ، باب ترجمة الحكام وهل يحوز ترجمان
 واحد – فتح الباری جد ۱۳ ص ۱۸٦ .

 ⁽٤) صحیح البخاری - کتاب الأحکام ، باب ترجمة الحکام و هل يحوز ترجمان
 واحد - فتح الباری جـ ١٣ ص ١٨٦ .

على أن الترجمان كان يجرى عند الأمم مجرى الخبر لامجرى الشهادة (١) وقال كذلك: والذى يظهر لى أن مستند البخارى تقرير ابن عباس وهو من الأئمة الذين يقتدى بهم على ذلك] (٢).

ولأن الترجمة ليست مما يفتقر إلى لفظ الشهادة فأجزأ فيها الواحد كأخبار الديانات (٣) في الأذان ، وخبر ثقة بدخول الوقت ، ثم لا نسلم أن هذا شهادة ، ولا يعتبر فيه لفظ الشهادة كالرواية ، وعلى هذا الأصل ينبغى أن تقبل فيه ترجمة المرأة إذا كانت من أهل العدالة ، لأن روايتها مقبولة (٤) .

قال العينى: [وقال أشهب وابن نافع عن مالك وابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: إذا اختصم إلى القاضى من الايتكلم العربية واليفقه كلامه فليترجم له عنهم ثقة مسلم ، مأمون ، واثبان أحب إلى ، والمرأة تجزىء ، واليقبل ترجمة كافر ، وشرط المرأة عند من يراه أن تكون عدلة ، والايترجم من الاتجوز شهادته] (٥) .

وقال ابن فرحون: [قال مالك: وإذا اختصم إليه من لايتكلم بالعربية ، ولايفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون ، واثنان أحب إلينا ، ولابأس بأن يقبل ترجمة امرأة عدل ، وذلك إذا لم يجد من الرجال من يترجم له ، وكان مما يقبل فيه شهادة النساء ، وامرأتان ورجل أحب إلينا ، وقال سحنون: لايقبل ترجمة النساء ، ولاترجمة رجل واحد ، ولاترجمة من لاتجوز شهادته ولايقبل في ذلك أهل الكفر ولا العبيد ، قال بعض الشيوخ: يريد مع وجود العدل ، ولو اضطر إلى ترجمة أحدهم

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۸۷ .

⁽۲) فتح الباری جه ۱۲ ص ۱۸۸ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ١٠٠ .

⁽٤) المجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٩٦ .

⁽٥) عمدة القارى شرح صحيح البخارى جـ ٢٤ ص ٢٦٧ .

يعمل بقوله كالحكم بقول الطبيب النصراني فيما يضطر إليه فيه] (١).

مناقشة الشافعية والحنابلة لأدلة الجمهور :

ناقش الشافعية والحنابلة أدلة الجمهور على جواز كون المترجم في الحصومة واحداً بعدة مناقشات أسوقها فيما يلي :

١ – أثر زيد بن ثابت ليس وارداً في الترجمة أمام القاضي ، وإنما هو وارد في الأخبار والمكاتبات ، فلا يصلح للاستدلال .

٢ - أن قياس الترجمة على الشهادة قياس مع الفارق ، لأن شأن القضاء أخطر من الشهادة في الديانات لأنها لاتتعلق بالمتخاصمين ، فالقاضى أحوج مايكون إلى الحيطة والتثبت فقاض في الجنة وقاضيان في النار ، والظلم ظلمات يوم القيامة .

٣ - لانسلم أن الترجمة لايعتبر فيها لفظ الشهادة ، لأن ما لا يفهمه الحاكم وجوده عنده كعدمه ، فإذا ترجم له كان كنقل الإقرار إليه من غير مجلسه ، ولايقبل ذلك إلا من شاهدين كذا ههنا ، فعلى هذا تكون الترجمة شهادة تفتقر إلى العدد والعدالة ويعتبر فيها من الشروط مايعتبر في الشهادة على الإقرار بذلك الحق (١) .

الترجيح: بعد عرض الآراء في اشتراط التعدد في المترجم والأدلة ووجهة النظر يترجح لى الاكتفاء بمترجم واحد سواء أكان رجلا أم امرأة حراً أم عبداً بشرط واحد وهو العدالة. لأن الأدلة من فعل الرسول والصحابة تؤيده، ولو كان التعدد لارما لبيه رسول الله عَلِيَا الذي ماترك شيئا إلا وبينه وأوضحه. بل إن

⁽١) تنصرة الحكام جد ١ ص ٣٢ .

⁽٢) المعنى جـ ٩ ص ١٠٠ ، والمجموع شرح المهذب جـ ١٩ ص ١٩٥ .

فعل الرسول بخلاف التعدد ، والاكتفاء بواحد وأن مااستدل به الجمهور إبما هو عبارة عن رغبة في التثبت ، وورع من أن يخطىء القاضى . وهذا حسن إذا كال المترحمون متوفرين كما قال الإمام مالك رحمه الله : [إذا اختصم إليه من لايتكلم بالعربية ولايفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون واثنان أحب إلينا] (١) . وبهذا يبقى التعدد مستحبا وليس شرطا لازما . وبالله التوفيق .

٧ – الحبسواء :

هماك بعض الأمور التى تعرض على القاضى قد تحتاج إلى خبرة ونظر واستدلال . فالمطعومات قد يدعى بعض الناس فيها أشياء فيفيد أهل الخبرة خلاف المدعى به ، كا لو أن أحداً من الناس ترك جرة عند آخر وفيها زيتون وكان قد وضع تحت الزيتون نقودا . فلما رجع أخذ الجرة فوجدها خالية من النقود فاستعدى إلى القاضى فلما حضر الشخص المودع إياها أنكر أن يكون علم بها شيئا ، فإن القاضى يحضر أهل الخبرة من بائعى الزيتون ليستفيد من خبرتهم ويكشفوا على الزيتون هل هو جديد ، أو قديم ، وكم له من الزمن . وهل يتأثر بوضع النقود فيه الخ .

وقد يدعى بعض الناس أن الذهب كاسد فيعرض على أهل الخبرة ليبينوا زيفه من عدمه . وكذلك الدور قد يختلف الناس فى مساحتها . فيعرضها القاضى على أهل الهندسة والمساحات . وقد يدعى بعض الناس أن الجدار له فيعرضه على أهل الخبرة والبناء ليروا معاقد القمط . وهكذا فى كل الأمور التى تحتاج إلى خمرة .

لذا قال العلماء إن القاضى يحتاج أحيانا إلى أهل الخبرة للاستعانة بهم فى الوصول إلى الحق وقت الحاجة ، سواء أكانوا أطباء أم مهندسين أم حسبة ، أم تجارا ، أم صناعا أم زراعا .

⁽١) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٢ .

قال الماوردى : [وأما اختيار القسام والذراع فالقضاة أحق باختيارهم من ولاة الحسبة لأنهم قد يستنابون في أموال الأيتام والغيب] ^(١) .

وهؤلاء يستعين بهم دون تعيين لأحد في وظيفة ويفرض لهم إذا استخدمهم ، مايري أنه معوض لهم وعلى قدر عملهم .

ويشترط في الجبير أن يكون بصيرا بعمله ، ذا نظر وفطنة ، وأن يكون مأمونا عدلًا . قال الماوردى : قال الشافعى : والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لايخدع ، وهذا صحيح لأن القاسم أمين الحاكم ، فوجب أن يكون على صفة الكاتب من العدالة والأمانة واستكمال الأوصاف الأربعة ، ويزيد عيها أن يكون عارفا بالحساب والمساحة والقسمة ، وأن يكون عارفا بالقيم ، فإن خفيت عليه القيم لاختلاف الأجناس المقومة لم يكن ذلك تقصيرا في صفته ، ورجع الحاكم في التقويم إلى غيره ، لأن لكل جنس ونوع أهل خبرة ، وهم أعلم بقيمته من غيرهم ، وليس يكمل معرفة قيم الأجناس كلها أحد ، وللقاسم اجتهاد ، كالحاكم ، وليس للكتب اجتهاد ، لأنه مثبت لحكم الحاكم ، فكان مايعتبر من أوصاف القاسم أغلظ من اعتبارها في الكاتب] (٢) .

وهل يشترط التعدد فيهم ؟

يقول ابن فرحون: [قال القاضى أبو الحسن بن القصار: يجوز تقليد المقوم القاسم إذا قسم شيئا بين اثنين على مارواه ابن نافع عن مالك ، كما يقلد المقوم لأرش الجنايات لمعرفته بذلك ، وقال الأبهرى: يجب أن يكونا اثنين ، ثم رجع عن ذلك ، وروى ابن القاسم عن مالك لايقبل قول القاسم فيما قسم وإن كان معه غيره لأنه يشهد على فعل نفسه إلا أن يكون الحاكم أرسلهما فتقبل شهادتهما ، وقد تقدم بعض هذا ، وهذا أتم فائدة ، ويوضح حكم القاسم بنفسه بغير إرسال

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٢٥٤ .

⁽٢) أدب القاضي جـ ٢ ص ٦٥ -- ٦٦ .

حاكم . والفرع السابق هو القاسم الذى نصبه الحاكم . قال القراف (١) ومنشأ الحلاف هل هو من باب الحكم أو من باب الرواية أو الشهادة ، والأظهر شبه الحكم ، لأن الحاكم استنابه فى ذلك ، وهو المشهور عندنا وعد الشافعية أيضا] (٢) .

٨ – الشورى :

من أعوان القاضي أهل الشوري .

تعریف الشوری :

والشورى كما قال الراغب الأصفهانى : التشاور والمشاورة والمشورة : استخراج الرأى بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم : شرت العسل إذا اتخذته من موضعه واستخرجته منه . قال الله تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) والشورى الأمر الذي يتشاور فيه ، قال : (وَأَمْرُهُمْ شُوْرَىٰ بَيْنَهُمْ) (٣) .

أهميتها :

مهما عظم فكر الإنسان ، وسمت عقليته ، وغزر علمه ومعرفته فهناك من يفوقه في بعض المسائل ، وإدراك حقائق الأشياء (وَفَرُقَ كُلِّ ذِي عِلْم عَلِيمٌ) (٤) ، فالإحاطة بجميع العلوم متعذرة كا أنه مُعرَّض للخطأ وبجانبة الصواب . لذا كان بحاجة إلى الآخرين ليعرضوا عليه آراءهم وما يحملونه من علم واجتهاد ليختار منها ، أو يتولد له رأى جديد بعد عرض وجهات النظر . أخرج البخارى في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوى عن الحسن قال : « مَااسْتَشَارَ البخارى في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوى عن الحسن قال : « مَااسْتَشَارَ

⁽١) في كتابه الفروق جد ١ ص ١٠ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٢٩٢ .

⁽٣) المفردات في غريب القرآن ص ٢٧٠ – كتاب الشين .

⁽٤) سورة يوسف آية ٧٦ .

قَوْمٌ قَطَّ إِلَّا هُدُوا لِأَفْضَلَ مَابِحَضَرَتِهِمْ ، وفي لفظ : ، إلا عزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع ، (1) . قال الماوردي في الحكمة من المشاورة مانصه : [ليتوصل بها إلى معرفة مالم يصل إليه من الأدلة ، وربما خفيت عليه سنة علم بها المستشار ولم يعلم بها المستشير ، والثاني : ليستوضح بمناظرتهم طرق الاجتهاد والتوصل إلى غوامض المعاني ، فإنه باجتهاع الخواطر في المناظرة يكمل الاستيضاح والكشف ، فلذلك كان مأموراً بها] (٢) .

وإليك طائفة من الآيات والأحاديث ، وفعل الرسول عَلَيْكُ التي تبين أهمية الشورى بين المسلمين .

- ١ قال الله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُوْرَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (٣)
- ٢ وقال الله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (*)

فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد أمر رسوله عَيَّلُكُم المؤيد بالوحى من عنده تعالى ، والذى لايقر على الحطأ بالشورى ، فالأمر فى حق غيره أوجب وألزم ، قال ابن حجر : [فأخرج ابن أبى حاتم بسند حسن عن الحسن أيضا ، قال : قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَايِهِ إِلَيْهِمْ خَاجَةٌ وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَنَّ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ] (٥) .

٣ - عن أبي هريرة قال : ﴿ مَارَأَيْتُ أَحَداً أَكْثَرَ مَشُورَةً لأَصْحَابِهِ مِنْ النَّبِيِّ عَنِيلَةٍ ﴾ (٦) .

⁽۱) الأدب المفرد ص ۱۰۰ ، وفتح البارى جـ ۱۳ ص ۳٤٠ .

⁽٢) أدب القاضي جد ١ ص ٢٦٨ .

⁽٣) سورة الشورى آية ٣٨ .

⁽٤) سورة آل عمران آية ١٥٩.

⁽٥) فتح الباري جه ١٣ ص ٣٤٠ .

 ⁽٦) قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري جـ١٣ ص ٣٤٠: [ورجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد أشار إليه الترمذي في الجهاد ، فقال : ويروى عن أبي هريرة فذكره] أ . هـ .

أخرج البخارى قال: [وَشَاوَرَ النَّبِي عَيْنِكُم أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُدِ فِيْ
 الْمُقَامِ وَالْخُرُوْجِ ، فَرَأُوا لَهُ الْخُرُوْجَ] (١).

٥ - قال البخارى : [وَشَاوَرَ عَلِيًّا وَأَسَامَةَ فِيْمَا رَمَىٰ بِهِ أَهْلُ الْإِقْبُ عَائِسَةَ فَسَمِعَ مِنْهُمَا] (٢) .

لهذا عنى علماء الإسلام وقضاته وحكامه بمشاورة أهل الفضل والعدم والمعرفة للاستشاس بآرائهم ، وليفتحوا لهم أبوابا ووجهات نظر قد يغفلوا عنها ، فيصلوا إلى مايغلب على الظن أنه الصواب ، وكان بعض القضاة يبعث إلى الحديفة طالبا رأيه فيما أشكل عليه .

قال ابن فرحون : [قال المازرى : القاضى مأمور بالاستشارة ولو كان عالما ، لأن مافكر فيه الفقهاء وبحثوا فيه تثق النفس به مالا تثق بواحد إذا استبد برأيه] (")

وقال البغوى : [وَكَانَتِ الْأَوْمَةُ يَسْتَشِيْرُوْنَ الْأَمْنَاءَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ لِيَأْخُدُواْ بِأَسْهَلِهَا ، فَإِذَا وَضُحَ الْكِتَابُ ، أَوِ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إِلَى غَيْرِهِ اقْتُداءً بِالنَّبِيِّ عَرَقِطَةٍ . قال الزهرى : وَكَانَ مَجْلِسُ عُمَرَ مُغْتَصاً مِنَ الْقُرَّاءِ ، شَبَّاناً كَانُوا أَوْ كُهُولًا فَرُبَّمَا اسْتَشَارَهُمْ فَيَقُولُ : لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يُشِيْرُ شَبَّاناً كَانُوا أَوْ كُهُولًا فَرُبَّمَا اسْتَشَارَهُمْ فَيَقُولُ : لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يُشِيْرُ بِرَأْمِهِ ، فَإِنَّ الْهِلَمَ لَيْسَ عَلَىٰ قِدَمِ السَّنَّ ، وَلَا عَلَىٰ حَدَاثَتِهِ ، وَلَكِنَّ اللهَ يَضَعُهُ خَيْثُ يَشَاهُ }

 ⁽١) صحیح البخاری - کتاب الاعتصام بالکتاب والسنة ، بات قول الله
 تعالى : (وَأَمْرُهُمْ شُوْرَىٰ بَيْنَهُمْ) (وَشَاوِرْهُمْ فِيْ اللَّمْر) فتح البارى حـ ١٣ ص ٣٣٩.

 ⁽۲) صحیح البخاری : کتاب الاعتصام بالکتاب والسنة ، باب قول الله تعالى :
 (وَأَمْرُهُمْ شُوْرَىٰ بَيْسَهُمْ) ، (وَ شَاوِرْهُمْ فِيْ الْأَمْرِ) فتح البارى جـ ١٣ ص ٣٣٩ .

⁽٣) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٨ .

⁽٤) شرح السنة جـ ١٠ ص ١١٩ - ١٢٠ .

ماروى عن عمر في الشورى:

السلامي الله الله على الله الله على الله الله على الله الله الله على ا

٢ -- روى ابن سعد عن محمد بن الفضيل بن غزوان الضبى عن أشعث عن عن أشعث عن عامر ، قال : ٩ إذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيْ أَمْرٍ فَانْظُرْ كَيْفَ قَضَىٰ فِيْهِ عُمَرُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْضِىٰ فِيْ أَمْرٍ لَمْ يُقْضَ فِيْهِ قَبْلَهُ حَتَّىٰ يُشَاوِرَ ٩ (٢) .

٣ – اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرَ (٣).

٤ - اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي دِيَةِ الْجَنِيْنِ (٤) .

٥ - روى عمر بن شبة عن الشعبى أَنَّ كَعْبَ بْنَ سُوْرٍ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عُمَرَ فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : مَارَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَفْضَلَ مِنْ زَوْجِيْ ، إِنَّهُ لَيَبِيْتُ لَيَلَهُ قَائِماً ، وَيَظَلَّ نَهَارَهُ صَائِماً فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ مَايُفُطِرُ ، فَاسْتَغْفَرَ لَهَا وَأَثْنَى لَيْفِمِ الْحَارِ مَايُفُطِرُ ، فَاسْتَغْفَرَ لَهَا وَأَثْنَى عَلَيْهَا وَقَالَ : مِثْلُكِ أَثْنَى الْحَيْرَ ، وَاسْتَحْيَتْ الْمَرْأَةُ فَقَفَلَتْ رَاجِعةً ، فَقَالَ كَعْبُ : يَاأُمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ هَلَّا أَعْدَيْتَ الْمَرْأَةَ عَلَىٰ زَوْجِهَا إِذْ جَاءَتُكَ تَسْتَعْدِيْكَ ؟ كَعْبُ : يَاأُمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ هَلَّا أَعْدَيْتَ الْمَرْأَةَ عَلَىٰ زَوْجِهَا إِذْ جَاءَتُكَ تَسْتَعْدِيْكَ ؟ كَعْبُ : يَاأُمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ هَلَّا : نَعَمْ ، فَرُدَّتْ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِالْحَقِّ أَنْ تَقُولِيْهِ ، إِنَّ قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْحَقِّ أَنْ تَقُولِيْهِ ، إِنَّ هَذَا زَعَمَ أَلِكِ جِعْتِ تَسْتَكِيْنَ زَوْجَكِ ، أَنَّهُ يَجْتَنِبُ فِرَاشَكِ ، قَالَتْ أَجَلْ ، إِنَّى الْمَرَأَةُ شَابَةً ، وَإِنِّى أَنْ عَقْولِيْهِ ، فَقَالَ : امْرَأَةٌ شَابَةً ، وَإِنِّى أَنِي نَقِهُمُ مَايَتَتَبَعُ النِسَاءُ ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَوْجِهَا فَجَاءَهُ ، فَقَالَ : امْرَأَةً شَابَةً ، وَإِنِّى أَبَيْ مُاكِمُ مَايَتَتَبِعُ النَّسَاءُ ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَوْجِهَا فَجَاءَهُ ، فَقَالَ :

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱٤٩ .

⁽٢) الطبقات الكبرى جد ٢ ص ٣٣٦ .

 ⁽٣) رواه مالك في الموطأ كتاب الأشرية ، باب الحد في الحمر شرح الزرقاني
 على موطأ الإمام مالك جـ ٤ ص ١٦٦ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق ~ كتاب العقول باب نذر الجنين جـ ١٠ ص ٥٧ ، ٦١ .

لِكَعْبِ اقْضِ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّكَ فَهِمْتَ مِنْ أَمْرِهِمَا مَالُمْ أَفْهَمُهُ ، فَقَالَ كَعْبٌ : أَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ أَحْقُ الْنَهُ مَا الْمُؤْمِنِيْنَ أَحْقُ الْنَهُ مَا الْمُؤْمِنِيْنَ أَحْقُ الْنَهُمَا ، فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَقْضِيَنَ بَيْنَهُمَا ، قَالَ : فَإِنِّهُ اللّهُ اللّ

٢ - وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ يُكْثِرُ مِنَ اسْتِشَارَةِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضَى اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ وَيَتَعَوَّذُ مِنْ مُعْضِلَةٍ لَيْسَ فِيْهَا أَبُو الْحَسَنِ (٢) ،
 وكان يقول : لَوْلًا عَلِيٌّ هَلَكَ عُمَرُ .

٧ - وكان يأمر قضاته بمشاورته ومراسلته ، فقد كتب إلى شريح يقول له :
 [وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُوَّامِرَنِيْ ، وَلَا أَرَىٰ مُؤَامَرَتَكَ إِيَّاىَ إِلَّا خَيْرًا لَكَ وَالسَّلَامُ » (٣) .

٨ - ورد فى ترجمة شريح عند القاضى وكيع وطبقات ابن سعد عن الشعبى : كَانَ شُرَيَّحٌ يُشَاوِرُ مَسْرُوقاً (٤) .

وروى ابن أبى شيبة قال : [حدثنا أبو بكر قال : حدثنا ابن أبى زائدة عن إسماعيل بن خالد قال : رَأَيْتُ شُرَيْحًا يَقْضِيْ وَعِنْدَهُ أَبُوْ عَمْرُو الشَّيْبَانِيْ وَأَشْيًاخٌ

 ⁽١) أخبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ٢٧٦ ، والأحكام السلطانية للماوردى
 ص ٩٣ - ٩٣ ، والمغنى جـ ٩ ص ٥١ ، والطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٥ ، وتاريخ
 قضاة الأندلس للنباهى ص ٣٢ – ٣٣ .

 ⁽۲) فتح البارى لابن حجر جـ ۱۳ ص ۳٤٣ ونسبها لكتاب النوادر للحميدى
 والطبقات لمحمد بن سعد من رواية سعيد بن المسيب .

⁽٣) ستن البيهقي كتاب آداب القاضي ، باب موضع المشاورة جـ ١٠ ص ١١٠ .

⁽٤) أخبار القضاة جـ ٢ ص ٢٢٩ ، والطبقات الكبرى جـ ٦ ص ٨٢ .

نَحْوَهُ يُجَالِسُوْنَهُ عَلَىٰ الْقَضَاءِ] (١) .

وشريح هو أحد قضاة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

و سبق وأن تحدثت فى التمهيد فى (إدارة عمر وأولياته) أنه كان دا مشورة ، فكان رضى الله تعالى عنه يشاور فى الأمور ومعضلاتها ، أخرج البخارى فى صحيحه : ﴿ وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسٍ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّاناً وَكَانَ وَقُافاً عِنْدَ كِتَابِ اللهِ عَرَّ وَجَلً ﴾ (٢) .

أهل الشورى :

الذين يستشارون في القضاء هم أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله عَيْقَتُهُ والآثار عن الصحابة ، وأهل الفقه .

روى ابن الجوزى قال : [عن الزهرى قال : كَانَ جُلَسَاءُ عُمَرَ أَهْلُ الْقُرْآنَ كُهُوْلًا كَانُوْا أَوْ شُبُّاناً] (٣) .

وشرط أهل الشورى: العدالة المعتبرة في المخبر دون الشاهد، والأمانة، قال سفيان: وليكن أهل مشورتك أهل التقوى وأهل الأمانة (٤).

وأن يكونوا من أهل الاجتهاد في النوازل والأحكام ، فكل من جاز له أن يفتى في الشرع جاز أن يشاوره القاضي في الأحكام ، وعلى هذا تجوز مشاورة الأعمى والعبد والمرأة ، قال الماوردى : [قال الشافعي : ولايشاور إذا نزل به

⁽١) مصف ابن أبي شيبة ~ كتاب البيوع والأقضية ، باب في القاضي هل يجالسه أحد على القضاء . جـ ٦ ص ٥٩٠ .

⁽۲) صحیح البخاری ، تفسیر سورة الأعراف ، وکتاب الاعتصام بالکتاب والسنة ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُوْرَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ ﴾ – فتح البارى جـ ٨ ص ٢٠٤ و جـ ١٣ ص ٣٣٩ .

⁽٣) تاريخ عمر بن الخطاب ص ٢١٣ .

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٥٢ .

المشكل إلا أمينا ، عالما بالكتاب والسنة والآثار ، وأقاويل الناس ، والقياس ولسان العرب . وهذا صحيح . وهذه شروط من يشاوره القاضى فى الأحكام ، ومحموعها : أن كل من صحَّ أن يفتى فى الشرع جاز أن يشاوره القاضى فى الأحكام ، فيعتبر فيه شروط المفتى ولا تعتبر فيه شروط القاضى ، فيجور أن يشاور الأعمى والعبد والمرأة ، وإن لم يجز أن يكون واحد منهم قاضيا ، لأن كل واحد منهم يجوز أن يستفتى ويفتى] (١) .

وقال البخارى : [وَكَانَتِ اَلْأَئِمَّةُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَشْبِيْرُوْنَ الْأُمْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيْ الْأُمُوْرِ الْمُبَاحَةِ لِيَا تُحَدُّوْا بَأَسُهَلِهَا ، فَإِذَا وَضُحَ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ اقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ عَلِيْكُمْ] (٢) .

ماتجری فیه الشوری :

القضايا التي تمر بالقاضي على ضربين:

ا - ظاهر جلين ، قد حصل الاتفاق فيه ، وانعقد الإجماع عليه ،
 فلا يحتاج في مثل هذا إلى مشاورة .

٢ - نوازل حادثة لم يرد فيها نصٌّ من كتاب ولا سنة ، أو اختلف العلماء فيها لأنها من مسائل الاجتهاد . فهنا تكون المشاورة ليتنبه بمذاكرة العلماء إلى ما يحوز أن يخفى عليه من وجه الدلالة فى النصوص ، فيستوضح بهم طريق الاحتهاد . قال ابن حجر رحمه الله : [وقد اختلف فى متعلق المشاورة فقيل : فى كل شىء ليس فيه نصٌّ ، وقيل فى الأمر الدنيوى فقط ، وقال الدراوردى : إنما كان يشاورهم فى أمر الحرب بما ليس فيه حكم ، لأن معرفة الحكم إنما تلتمس مه ،

⁽١) أدب القاضي جـ ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

 ⁽۲) صحیح البخاری - کتاب الاعتصام بالکتاب والسنة ، باب قول الله تعلى : (وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ) (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) فتح البارى جـ ۱۳ ص ۳۳۹ .

قال: ومن زعم أنه كان يشاورهم في الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة ، وأما في غير الأحكام فرعا رأى غيره أو سمع مالم يسمعه أو يره كما كان يستصحب الدليل في الطريق ، وقال غيره : اللفظ وإن كان عاما لكن المراد به الخصوص للاتفاق على أنه لم يكن يشاورهم في فرائض الأحكام ، قلت : وفي هذا الإطلاق نظر ، فقد أحرج الترمذي وحسمه وصححه ابن حبّان من حديث على قب : « لما نولت : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ) (١) الآية . قال ني اسبى على الله عين على الله عين الله عين الله عين الله عين على الله عين الله عين عنه الله عين الله عن هذا إلى الآية : والله الله عن هذه الأمة ، ففي فنولت : (أأشئفَ عُتُمُ) الآية (٢) . قال : فني خفف الله عن هذه الأمة ، ففي هذا الحديث المشاورة في بعض الأحكام (٣) .

وقال البخارى : [وإنَّ المشاورة قبل العزم والتبين لقوله تعالى : (فَإِذَا عَرَمْتَ فَتَوَكَّلُ عَلَىٰ اللهِ) (٤) ، فإذا عرم الرسول عَلَيْقَ لَم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله] (٥) .

وقال ؛ [وَكَانَتِ الْأَيْمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلِيْكُ يَسْتَشْيِرُوْنَ الْأَمْنَاءَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمُوْدِ الْمُبَاحَةِ لِيَأْخُذُوا بَأَسْهَلِهَا ، فَإِذَا وَضُحَ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ لَمْ يَتَعَدُّوٰهُ إِلَى غَيْرِهِ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ عَلِيْكُ ، وَرَأَىٰ أَبُوْ بَكْرٍ قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الرَّكَاةَ ، يَتَعَدُّوٰهُ إِلَى غَيْرِهِ اقْتِدَاءً بِالنَّبِي عَيِيْكَ ، وَرَأَىٰ أَبُوْ بَكْرٍ قِتَالَ مَنْ مَنَعَ الرَّكَاةَ ، فَقَالَ عَمْرُ : كَيْفَ تُقاتِلُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله عَيْقِيَةً : ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ

⁽١) سورة المجادلة آية ١٢ .

⁽٢) سورة المجادلة آية ١٣ .

⁽۳) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۳٤٠ .

⁽٤) سورة آل عمران آية ١٥٩.

 ⁽٥) صحیح البخاری - کتاب الاعتصام بالکتاب والسنة ، باب قول الله تعلى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِيْ الْأَمْرِ ﴾ - فتح البارى حـ ١٣ ص ٣٣٩ .

حَتَّىٰ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله ، فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله عَصِمُواْ مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَائِهُمْ عَلَى الله ، فَقَالَ أَبُوْ بَكَرٍ : وَالله لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ الله عَيْنِكُ ، ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدُ عُمَرُ ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَىٰ فَرَقُولَ بَيْنَ الصَّلَاةِ مَشُوزَةٍ ، إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللهِ عَيْنِكَ فِي الَّذِيْنَ فَرَقُولُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَأَرَادُوا تَبْدِيْلَ اللهِ يَوْلُ النَّيِي عَلَيْكُ ﴿ مَنْ بَدِّلَ دِيْنَهُ وَلَا النَّيِي عَلَيْكُ ﴿ مَنْ بَدُلُ دِيْنَهُ فَاللهُ اللهِ عَلَيْكُ ﴿ وَلَا اللهِ عَلَيْكُ ﴿ وَلَا اللهِ عَلَيْكُ ﴿ وَلَا اللهِ عَلَيْكُ ﴿ وَلَا اللهِ عَلَيْكُ ﴿ مَنْ بَدُلُ دِيْنَهُ وَلَا اللّهِ عَلَيْكُ ﴿ وَقَالَ النّبِي عَلَيْكُ ﴿ مَنْ بَدُلُ دِيْنَهُ فَا فَيْدُوهُ ﴾] (١) .

٩ - الحكم:

تعريف التحكيم :

ف اللغة : التفويض ، يقال : حَكَّمْتُ الرَّجُلَ أَى فَوَّضْتُ إِلَيه ، وَحَكَّمَهُ فَ الأَمْرِ تحكيما أمره أن يحكم (٢) .

وفي الاصطلاح:

يعرفه الفقهاء بعدة تعريفات بناء على مايشترطون فيه:

١ – فالحنفية يعرفونه بأنه : تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما (٣) .

٢ - والمالكية يعرفونه بأنه : رضا الخصمين بتحكيم رجل للحكم بينهما (٤) .

٣ - والشافعية يعرفونه بأنه : أن يتحاكم رجلان إلى من يصلح أن يكون

⁽٢) القاموس المحيط – فصل الحاء باب الميم – جد ٤ ص ٩٩.

 ⁽٣) حاشية ابن عابدين – رد المحتار على اللهر المحتار – جه ٥ ص ٤٢٨ الطبعة
 شائية ،

⁽٤) تبصرة الحكام جد ١ ص ٥٥ .

حاكم ليحكم بينهما ^(١) .

٤ - والحنابلة يعرفونه بأنه: أن يتحاكم رجلان إلى رجل حكَّماه بينهما ورضياه وكان ممن يصلح للقضاء (٢).

والحنفية والمالكية الايشترطون في المحكم أن يكون ممن يصلح للقضاء ، بل يصلح للنظر في القضية المحكم فيها . بل لو حكم الخصمان عبدا أو امرأة أو فاسقا أو ليس من أهل العلم جاز عندهم (٣) .

أما الحنابلة والشافعية فيشترطون في المحكم الشروط الواجب توفرها في القاضي (٤) ، عدا اشتراط تولية الإمام له ، فالمحكم ليس بلازم أن يعينه الإمام ، بل يعينه طرفا الخصومة ، فهو يستمد سلطته من المتخاصمين . وعلى هذا اختلف العلماء فيما إذا رفض أحد أطراف الخصومة حكمه ، هل يلزم به أو لا ، على ماسيأتي تفصيله في مبحث نفاذ حكم المحكم . كما انفرد الشافعية باشتراط أن لايكون في البلد قاض للإمام (٥) .

والمحكم من أعوان القاضى الذين يخففون العب، عنه ومحاصة فى المدن الكبيرة التى يزدحم فيها الناس وتكثر فيها مشكلاتهم فهو يفصل فى الخصومات ويقطع المنازعات. فما على القاضى عند اعتاد حكم المحكم إلا النظر فى مدى صلاحيته للحكم ورضا المتخاصمين به .

ويلجأ الناس عادة إلى التحكيم الأن المحكم كثيرا مايكون عالما بحال

۱۱) المهدّب جه ۲ ص ۲۹۲ .

⁽۲) ألمعنى جـ ۹ ص ۱۰۷ .

⁽٣) حاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٤٢٨ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ٥٦ .

⁽٤) أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٣٩ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٠٧ .

⁽٥) أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٣٨ .

الخصمين ، إذ لا يحكمان إلا من يعرفان ويثقان فيه بخلاف القاضي الذي يحكم الخصمين ، إذ لا يحكمان الله عنه البينة .

ثم إن المحكم يحرص على إصلاح ذات البين التي هي مطلب شرعى (وَأَصْلِحُواْ رَبْنَ أَخَوَيْكُمْ) (٢) .

والمحكم يستر حال من تحاكما إليه وخاصة الأقارب . بخلاف مجلس القضاء الذي ربما يزدحم فيه الناس . كما أن المحكم من السهل الوصول إليه بغير مشقة ولا مؤنة ، ويسرع في إنجاز القضية والحكم فيها دون تأخير . كل هذه الأمور داعية إلى التحكيم .

مارُوِى عن عمر بن الخطاب في التحكيم :

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عدة آثار فى التحكيم منها مايفيد أنه فعله ، ومنها مايفيد أنه ينهى عن التحكيم والقضاء إلا لمن وُلِّى من قِبَل أمير المؤمنين أو نائبه ، وأسوق فيما يلى طائفة من هذه الآثار :

الشعبى ، قال : كَانَ بَيْنَ أَبِي بْنِ كَعْبٍ وَعُمَر بْنِ الْحَطَّابِ مُنَازَعَةٌ وَتُحصُوْمَةٌ الشعبى ، قال : كَانَ بَيْنَ أَبِي بْنِ كَعْبٍ وَعُمَر بْنِ الْحَطَّابِ مُنَازَعَةٌ وَتُحصُوْمَةٌ فَى حَائِطٍ ، فَقَالَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، فَأَثَيَاهُ ، فَصَرَبًا عَلَيْهِ الْبَابَ فَى حَائِطٍ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : فِى فَخَرَجَ فَقَالَ : يَاأَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ أَلَا أَرْسَلْتَ إِلَى حَتَىٰ آتِيَكَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : فَى نَجْدِ مِنَادَةً فَأَلْقَاهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : هَذَا أَوْلُ بَيْتِهِ يُؤْمَىٰ الْحَكَمُ ، فَأَحْرَجَ زَيْدٌ وِسَادَةً فَأَلْقَاهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : هَذَا أَوْلُ جَوْرِكَ ، وَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ عَلَيْهَا ، فَتَكَلَّمَا فَقَالَ زَيْدٌ لِأَيَى بْنِ كَعْبِ : بَيْنَتُكَ ؟ جَوْرِكَ ، وَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ عَلَيْهَا ، فَتَكَلَّمَا فَقَالَ زَيْدٌ لِأَيَى بْنِ كَعْبِ : بَيْنَتُكَ ؟ جَوْرِكَ ، وَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ عَلَيْهَا ، فَتَكَلَّمَا فَقَالَ زَيْدٌ لِأَيْنَ بْنِ كَعْبِ : بَيْنَتُكَ ؟ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ يَعْفِى أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ مِنْ الْيَمِيْنِ فَأَعْفِهِ ، فَقَالَ عُمَرُ : تَقْضِي عَلَى عَلَى اللّهِ اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمْرُ : تَقْضِي عَلَى عَلَى الْمَالِقِ وَالْمَاهِ فَقَالَ نَوْدُ مَا لَهُ عَلَى عُمْرُ : تَقْضِي عَلَى عَلَى عَلَى اللّهَ عَمْرُ : تَقْضِي عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) سورة الأنفال آية ١ .

⁽٢) سورة الحجرات آية ١٠ .

بِالْيَمِيْنِ وَلَا أَحْلِفُ ؟ فَحَلَفَ] (١)

ففى هذا الأثر يحتمل أن عمر قَبِلَ التحكيم حيث تحاكم فى خصومته مع أبى بن كعب إلى زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، ويحتمل أن زيدا ليس محكما ، وإنما هو قاض من القضاة الذين عينهم عمر بن الخطاب . فقد ثبت أن عمر استعمله على قضاء المدينة وفرض له رزقا (٢) .

٢ - وَحَاكَمَ أُمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيىَ الله تَعَالَىٰ عَنْهُ أَعْرَابِيًّا إِلَىٰ شُرَيْحِ قَبْلَ أَنْ يُولِّيَهُ الْقَضَاءَ (٣) .

٣ - وَاخْتَصَمَ عُمَرُ وَمُعَادُ بْنُ عَفْرَاءَ فَحَكَّمَا أَبَيَّ بْنَ كَعْبِ (١) .

إذا الْحَتَلْفُنَا فِي الْجَعَلْ بَيْنِيْ وَبَيْنَكَ مَنْ كُنَّا أُمِرْنَا إِذَا الْحَتَلْفُنَا فِي اللّٰهِ عَلَيْا (°).
 شَيْء أَنْ لُحَكِّمَة – يَعْنِيْ عَلِيًّا (°).

ه - وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ يَنْهَىٰ عَنْ التَّحْكِيْمِ فَقَالَ

⁽۱) المحلى جـ ۱۰ ص ۶۶ ، وأخرج البيهقى هذا الأثر فى السنن الكبرى – كتاب آداب القاضى ، باب إنصاف الخصمين فى المدخل عليه ، وباب القاضى لايحكم لنفسه ، وباب ماجاء فى التحكيم جـ ۱۰ ص ۱۳٦ ، ۱٤٤ ، ۱٤٥ . والقاضى وكبع فى أخبار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۹ – ۱۱۰ وابن قدامة فى المغنى جـ ۹ ص ۸۰ .

 ⁽۲) أخبار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۸ ، والطبقات الكبرى جـ ۲ ص ۳۵۹ ، وقتح
 البارى جـ ۱۳ ص ۱۰۶ .

 ⁽٣) أخمار القضاة جـ ٢ ص ١٨٩ ، وأعلام الموقعين جـ ١ ص ٩١ ، والمغنى
 جـ ٩ ص ١٠٨ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق – كتاب الأيمان والنذور ، باب الحلف بغير الله وأيم الله ولعمرى حد ٨ ص ٤٧١ - ٤٧٢ .

⁽٥) أخبار القضاة لوكيع جـ ١ ص ٨٩ .

لِأَبِيْ مُوْسَىٰ الْأَشْعَرِيِّ : ﴿ إِنَّا بَلَغَنَا أَنَّكَ تَقْضِيْ وَلَسْتَ بَأْمِيْرٍ ﴾ (١) .

ويقول : « أَنْ لَايَقْضِيْ إِلَّا أَمِيْرٌ فَإِنَّهُ أَهْيَبُ لِلظَّالِمِ ، وَلِشَاهِدِ الزُّوْرِ ، وَإِذَا جَلَسَ عِنْدَكَ الْخَصْمَانِ فَرَأَيْتَ أَحَدَهُمَا يَتَعَمَّدُ ظُلْماً فَأَوْجِعْ رَأْسَهُ » (٢) .

مشروعية التحكيسم:

ذهب العلماء قاطبة إلى أن التحكيم مشروع في الإسلام ، بدليل الكتاب والسنة والإجماع .

أولا – من الكتاب :

قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَنُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيْدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا ﴾ (٣)

قال القرطبى: [قال ابن العربى: مسألة الحكمين نص الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف مابينهما ، وهى مسألة عظيمة اجتمعت الأمة على أصلها في البعث (٤) ، وإن اختلفوا في تفاصيل ماترتب عليه] (٥) .

ثانيا - من السنة:

١ - عن أبى شريح أنه وفد إلى رسول الله عَلَيْكَ مع قومه فسمعهم يكنونه بأبى الحكم ، فدعاه رسول الله عَلَيْكِ فقال : « إنَّ الله هُوَ الْحَكُمُ ، وَإِلَيْهِ

⁽١) المصنف لعبد الرزاق – كتاب الجامع باب القضاة جد ١١ ص ٣٢٩ .

⁽٢) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الجامع باب القضاة جد ١١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

⁽٣) سورة النساء آية ٣٥.

⁽٤) أى إرسال وبعث الحكمين لدراسة المشكلة القائمة بين الزوحين وحلها .

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن جـ ٥ ص ١٧٨ .

الْحُكُمُ ، فَلِمَ تُكَنَّىٰ أَبَا الْحَكَمِ ﴾ ؟ فَقَالَ : إِنَّ قَوْمِى إِذَا اخْتَلَفُوْا فِي شَيْءِ أَتَوْنِي فَخَكَمُتُ بَيْنَهُمْ ، فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيْقَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَّالِيَّهُ : ﴿ مَاأَحْسَنَ هَذَا ، فَمَالَكَ مِنَ الْوَلِدِ ؟ ﴾ قَالَ : إِنَّ شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللهِ ، قَالَ : ﴿ فَمَنْ أَكْبُوهُمْ ؟ ﴾ قُلْتُ : شَرَيْحٌ ، قَالَ : ﴿ فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ ﴾ (١)

ووجه الدلالة : أنَّ رسول الله عَلِيَالَةٍ أقره على أن يتحاكم إليه قومه بل حسنه بقوله : « مَاأْحُسَنَ هَذَا » فهو دليل على جواز التحكيم ، ونفاذ حكمه .

٢ - أخرج البخارى ومسلم: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ عَيْظِيْدِ حَكَمَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرْيْظَةَ فَحَكَمَ سَعْدٌ فِيْهِمْ: أَنْ تُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ ، وَتُسْبَىٰ ذَرَارِيْهِمْ ، فَقَالَ النَّبِي عَيْظَةٍ : ٥ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللهِ » (٢) .

ففي هذا الحديث دلالة على مشروعية التحكيم .

ثالثا - الإجمساع:

أجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على جواز التحكيم ، فتحاكموا ، ولم ينقل عن أحد مخالفة ذلك . فقد تَحَاكَمَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ وَأُبَى بُنُ

⁽۱) أحرجه أبو داود والبيهقى والنسائى وابن سعد – سنن أبى داود كتاب الأدب باب فى تغيير الاسم القبيح جد ٢ ص ٥٨٥ . والسنن الكبرى كتاب آداب القاضى باب ماجاء فى التحكيم جد ١٠ ص ١٤٥ . وسنن النسائى كتاب آداب القضاة باب إذا حكموا رجلا فقضى بينهم جد ٨ ص ٢٣٦ . والطبقات الكبرى جد ٢ ص ٤٩ .

 ⁽۲) صحیح البخاری - کتاب مناقب الأنصار ، باب مناقب سعد بن معاذ - فتح
 الباری حد ۷ ص ۱۲۳ .

وصحیح مسلم - کتاب الجهاد والسیر باب جواز قتال من نقض العهد . صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۲ ص ۹۲ .

كَعْبِ إِلَىٰ زِيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (١) ، وَتَحَاكَمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ وَطَلْحَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ إِلَى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ (١) ، وَتَحَاكَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِلْ صَلْعِمٍ (١) ، وَتَحَاكَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِى طَالِبٍ رَضَى اللهُ عَنْهُ وَيَهُوْدِيٌّ إِلَىٰ شُرَيْجٍ (١) .

قال الشربيني : [ولا يشترط عدم القاضي ، لأنه وقع لجمع من كبار الصحابة ولم ينكره أحد ، قال الماوردي فكان إجماعا] (٤) .

وجاء في حاشية قليوبي وعميرة : [تحاكم عمر وأُبَيُّ إلى زيد ، وعثان وطلحة إلى جبير بن مطعم ولم يخالفوا فكان إجماعا] (°) .

وقال فى شرح العناية على الهداية : [والصحابة رضى الله عنهم كانوا مجمعين على جواز التحكيم] (١) .

مايجوز فيه التحكيم (موضوع التحكيم) :

اختلف العلماء رحمهم الله فيما يحوز فيه التحكيم على عدة مذاهب :

١ - مذهب الحنفية:

جواز التحكيم في الأموال . أما الحدود والقصاص فلا يجوز التحكيم فيها

⁽۱) المحلى جـ ۱۰ ص ۵۶۲ ، والمغنى جـ ۹ ص ۱۰۷ – ۱۰۸ ، وسنن البيهقى كتاب آداب القاضى باب إيصاف الخصمين فى المدخل عليه جـ ۱۰ ص ۱۳۳ ، وأحبار القضاة لوكيع جـ ۱ ص ۱۰۹ – ۱۱، وأدب القاضى للماوردى جـ ۲ ص ۳۷۹ .

⁽۲) المغنى جہ ۹ ص ۱۰۸ .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٩٤ – ١٩٥، ٢٠٠ .

⁽٤) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٨ .

⁽٥) حاشية قليوبي وعميرة ٤ / ٢٩٨ .

⁽٦) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٧ .

لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح والحدود والقصاص لاتجوز بالصلح فلا تحوز بالتحكيم (١) . ولأن الإنسان ليس له ولاية على دمه فلا يملك الإباحة ، قالوا وتخصيص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في سائر الأحكام ، كالطلاق والكاح إلا أنه لا يفتى به دافعا لتجاسر العوام فيه (٢) .

وذهب السرحسى - من الحنفية - إلى جواز التحكيم في حد القذف والقصاص لأنهما من حقوق العباد ، والاستيفاء إليهما فيجوز التحكيم فيها كالأموال (٣) .

٢ - مذهب المالكيـة:

يجوز التحكيم في الأموال ومافي معناها ، ولايقيم حدا ولايلاعن بين الزوجين ولا يحكم في قصاص أو قذف أو طلاق أو عتاق أو نسب أو ولاء ، وإنما استثنيت هذه المسائل من هذه القاعدة لاستلزامها إثبات حكم أو نفيه من غير المتحاكمين ومن عدا هذين المتحاكمين لم يرض بحكم هذا الحكم (٤) . أما لو حكم في هذه المسائل بغير الجور نفذ حكمه وينهي عن العود لمثله ، ولو أقام ذلك بنفسه فقتل أو اقتص أو ضرب الحد أدب وزجر ومضى ماكان صوابا من حكمه (٥) .

 ⁽١) حاشية ابن عابدين – رد المحتار على الدر المحتار – جـ ٥ ص ٤٣٩ الطبعة الثانية .

وشرح فتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٨ .

⁽٢) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٨ – ٤٠٩ .

 ⁽٣) حاشية قتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٨ ونسبه إلى شمس الأئمة في شرح أدب
 الخصاف .

⁽٤) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٥٥ .

⁽٥) تبصرة الحكام جد ١ ص ٥٥ .

٣ - مذهب الشافعية:

اختلفت الأقوال عند الشافعية في موضوع التحكيم . فمنهم من يرى جواز التحكيم في كل شيء . قال الشريبني : [والصحيح عدم الاختصاص ، لأن من صح حكمه في مال صح في غيره كالمولى من جهة الإمام] (١) .

ومنهم من قال : إن التحكيم يجوز في كل شيء سوى الحدود ، وكذا الحقوق المالية التي لله لأنها ليس لها طالب معين (٢) .

ومنهم من قال: إن التحكيم جائز في الأموال وحدها ، أما النكاح واللعان والقصاص وحد القذف وغيرها فلايجوز فيها التحكيم مطلقا لخطر أمرها ، فتناط بنظر القاضي ومنصبه (٣) .

قال ابن أبى الدم: [إذا اختصم رجلان فى حق من الحقوق المالية فحكما رجلا هل ينفذ حكمه ؟ فيه قولان ، وفى النكاح قولان مرتبان عليه ، وفى العقوبات قولان مرتبان عليه ، ولا يخفى على الفقيه وجه الترتيب .

واختلف الأصحاب في محل القولين فمنهم من قال : إن كان في البلد قاض لم يجز التحكيم قولًا واحداً ، وإنما القولان فيما إذا لم يكن هناك قاض ، ومنهم من قال : إن لم يكن في البلد قاض جاز التحكيم قولًا واحدا ، وإنما القولان فيما إذا كان هناك قاض ، ومنهم من قال : القولان في الجميع من غير فصل] (٤) .

٤ - مذهب الحنابلة:

اختلف أصحاب أحمد فيما يجوز فيه التحكيم :

فقال أبو الخطاب : ظاهر كلام أحمد أن التحكيم يجوز في كل مايتحاكم

⁽١) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٩ .

⁽٢) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٩ .

⁽٣) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٧٩ .

⁽٤) أدب القضاء ص ١٣٨ ــ ١٣٩ .

فيه الخصمان عند القاضي ، قياسا على قاضي الإمام ، فينفذ في القصاص والحد والنكاح واللعان .

وقال القاضى أبو يعلى: يجوز حكمه فى الأموال خاصة ، لوجوب الحيطة فيما عداها ، ولأن الأموال أخف من غيرها بخلاف التحكيم فى اللعان والقصاص والقذف والنكاح والحد لأنها خالصة الله ، ولأنه يسن الستر فيها ، فلا يجوز التحكيم فيها لأن لها مزية على غيرها فاختص حاكم الإمام بالنظر فيها ، يقول ابن قدامة : [وإن تحاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء فحكماه بينهما فحكم نفذ حكمه فى المال ، وينفذ فى القصاص والحد والنكاح واللعان فى ظاهر كلامه ، ذكره أبو الخطاب ، وقال القاضى لاينفذ إلا فى الأموال خاصة] (١) .

الترجيسح: لاتقتصر المذاهب السابقة على قول واحد، بل تذكر عددا من الأقوال والتفريعات، وذلك لبعد تصور التحكيم في غير الأموال. ومايؤول إليها. إذ هي التي يتخاصم فيها الناس في الغالب، أما الحدود فهي الله تعالى. وقد رد الرسول عَيِّلِهُ الصلح الذي حصل بين صاحب العسيف وبين والد العسيف، حينا زنا العسيف بامرأة صاحبه، فقال عَيِّلِهُ: ﴿ الْمِاتَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ ، وَعَلَىٰ ابْنِكَ جَلْدُ مِاتَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ ، وَاغْدُ يَاأُنْيُسُ عَلَىٰ امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ الْعَلَىٰ الْمَرَأَةِ هَذَا فَإِنْ الْعَلَىٰ الْمُرَاةِ هَذَا فَإِنْ الْعَلَىٰ الْمُرَاقِ هَذَا فَإِنْ الْعَلَىٰ الْمُرَاقِ هَا إِلَىٰ الْعَلَىٰ الْمُرَاقِ هَذَا فَإِنْ الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنِيْ اللّهُ اللّهُ اللّه الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَ الْمُ اللّه الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنِيْ الْمُؤْمِنَا اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنِيْ الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنَا الْعَلَىٰ الْمُؤْمِنِيْ الْمُؤْمِنِيْلِيْ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِيْنِ اللْمُعْلَى الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِيْنِ الْمُؤْمِقِيْلِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ

⁽١) المقنع بحاشيته جـ ٣ ص ٢٠٩ .

⁽۲) رواه البخاري ومسلم - صحيح البخاري - كتاب الحدود ، باب الاعتراف بالزنا - فتح الباري جـ ۱۲ ص ۱۳۷ .

وصحيح مسلم - كتاب الحدود ، باب حد الزنا .

صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۱ ص ۲۰۷ .

ولعل رد رسول الله عَيْمِالِيَّهُ لهذا الصلح إنما كان بسبب محالفته لكتاب الله وسنة رسوله عَيْمَالُهُ ف إبطال الحد وأخذ العوض عنه .

والذى يظهر لى القول بجواز التحكيم فى كل شيء يملك الحصمال فعله بأنفسهما ، فالتحكيم بمثابة الصلح فلا يجوز التحكيم فى حقوق الله ويحوز النحكيم فى الأموال والطلاق والعتاق والنكاح ، والقصاص إدا صُوْلِحَ عليه بمال ، أو تضمين السرقة .

أما جواز التحكيم في الحدود والقصاص ، فليس في الأدلة الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله عَيْلِيْكُم ما يمنع من ذلك إلا ماجاء في حديث العسيف – الوارد آنفا – علما بأن المنع إنما كان لسبب مخالفة الصلح لما في كتاب الله وسنة رسوله عَيْلُهُ . قال النووى : [وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد وَأْنَّ أخذ المال فيه باطل يجب رده ، وأن الحدود لاتقبل العداء] (١) . أما من ناحية المعنى والنظر ، فإن التحكيم في أمر الحدود فيه اعتداء على سلطة القاضي ، وعدم ضبط لأمر المجتمع .

أما التحكيم فى القصاص فليس فيه هذا المعنى لأنه من حقوق العباد ، لذا يجوز التحكيم فى القصاص .

نفاذ حكم الحكم :

إذا تحاكم شخصان إلى أحد فأصدر حكمه بينهما ، فهل يلزم هذا الحكم المتخاصمين وينفذ عليهما ، أو لابد من رضاهما .

اختلف العلماء في ذلك :

فمنهم من اشترط رضا المتحاكمين قبل الحكم وبعده ، وإلى هذا ذهب الشاهعي في أحد قوليه (٢) . قياسا على اشتراط الرضا قبل الحكم ، ولأل حكمه

⁽١) شرح النووي على صحيح مسلم جد ١١ ص ٢٠٧ .

⁽۲) المهذب جـ ۲ ص ۲۹۲ ، وأدب القضاء لابن أبي الذم ص ۱۳۹ ، وأدب القاضى للماوردي جـ ۲ ص ۳۸۲ .

إنما يلزم بالرضا ، فلا يكون الرضا به إلا بعد المعرفة بحكمه . وقد ورد في حديث أبي شريح : « أَتُوْنِيْ فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِي كِلَا الْفَرِيْقَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ اللهَرِيْقَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ استحسن حكمه لأن الفريقين عَلَيْكُ استحسن حكمه لأن الفريقين رضيا به (٢) .

وذهب أبو حنيفة (٢) ، ومالك (٤) وأحمد (٥) والشافعي في أحد قوليه (٦) . إلى أن الرضا بالحكم بعد صدوره غير لازم ، فإذا رضى المتخاصمان بالمحكم قبل إصدار الحكم لزمهما الرضا بحكمه ونفذ الحكم قياسا على حكم القاضى الذي ولاه الإمام .

قال المرغينانى: [ولكل واحد من المحكمين أن يرجع مالم يحكم عليهما ، لأنه مقلد من جهتهما فلا يحكم إلا برضاهما جميعا ، وإذا حكم لزمهما لصدور حكمه عن ولاية عليهما] (٧) .

قال ابن قدامة : [وإذا كتب هذا القاضى – أى المحكم – بما حكم به كتابا إلى قاض من قضاة المسلمين لزمه قبوله وتنفيذ كتابه : لأنه حاكم نافذ

⁽۱) أخرجه أبو داود والبيهقى والنسائى – سنن أبى داود – كتاب الأدب ، باب فى تغيير الاسم القبيح جـ ۲ ص ٥٨٥ ، والسنن الكبرى – كتاب آداب القاضى ، باب ماجاء فى التحكيم جـ ١٠ ص ١٤٥ ، وسنن النسائى كتاب آداب القضاة ، باب إذا حكموا رجلا فقضى بينهم جـ ٨ ص ٣٢٦ .

[·] ١٠٧ ص ٩ ج ١٠٧ .

⁽٣) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٧ .

⁽٤) تنصرة الحكام جد ١ ص ٥٥ – ٥٦ .

⁽٥) للغني جـ ٩ ص ١٠٧ .

 ⁽٦) المهذب جـ ٢ ص ٢٩٢ ، وأدب القضاء لابن أبى الدم ص ١٣٩ ، ومغى المحتاح جـ ٤ ص ٣٧٩ .

⁽٧) الهداية شرح بداية المبتدىء جـ ٦ ص ٤٠٧ - المطبوعة مع شرح فتح القدير .

الأحكام فلزم قبول كتابه كحاكم الإمام] (١) .

وقال ابن فرحون : [ولايشترط دوام الرضا إلى حين نفوذ الحكم ، بل لو أقاما البينة عده ثم بدأ لأحدهما قبل أن يحكم فليقض بينهما ويحوز حكمه] (٢).

هل ينقض حكم المحكم ؟

إذا توفرت الشروط فيمن يراد للتحكيم ، وكان ماحكم به من الأمور التي يجوز له الحكم فيها ، وكان حكمه غير مخالف لكتاب الله وسنة رسوله عليقه والإجماع لم ينقض حكمه (٣) . أما ماعدا ذلك فيجوز نقضه . قال الماوردى : [ولم يكن للقاضى أن يرد من حكمه إلا مايرده من حكم غيره من القضاة] (٤) .

وسيأتي إن شاء الله الحديث عن نقض قضاء القاضي (٥).

⁽١) المُغنى جـ ٩ ص ١٠٨ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٥٥ .

⁽٣) تبصرة الحكام جد ١ ص ٥٦ .

⁽٤) أدب القاضي جد ٢ ص ٣٨٤ .

⁽٥) في الفصل الأول من الباب الثاني ، في مبحث : القواعد والتوجيهات التي اشتملت عليها رسالة عمر في مجال القضاء ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .

الفصل لسكادس

سلطة القاضي واختصاصه ، وتوزيع القضاء

لقد كان القضاء الإسلامي واسع الدائرة ، شاملا لجميع جوانب الحياة ﴿ اِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِيْنَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُلُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّيْنُ الْفَيِّمُ) (٢) . فكان القضاة في عهد رسول الله عَيْظَة وعهد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ينظرون في كل القضايا المرفوعة إليهم دون استثناء ، نظرا لقلة الخصومات ، بل كان يسند إليهم بعض الأعمال التي ليست من القضاء كقيادة الجيش ، والولاية العامة ، والحسبة وغير ذلك ، فلما جاء عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واتسعت رقعة الدولة الإسلامية وتكاثر عدد السكان ، ورأى كثرة أعمال بعض الولاة . فصل القضاء عن الولاية العامة - كما سبق - (٣) وأسنده إلى قضاة مختصين ، كما وجد أن بعض القضاة غير كافين لفصل خصومات الناس فأضاف إليهم قضاة آخرين استحدث لهم اختصاصا معنيا ، إذ وزع القضايا إلى صغيرة وكبيرة ، وجعل نظر القضايا الصغيرة لبعض القضاة ، ونظر القضايا الكبيرة للخليفة ومن يراه . وسلب بعض الاختصاصات من قضاة الأمصار إذْ كَتَبَ إِلَيْهِمْ أَنْ لَايُقْتَلَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . روى ابن أبي شيبة قال : [حدثنا أبو بكر قال : حدثنا وكيع عن مسعر عن عبد الملك ابن مَيْسَرَةَ عن النزال بن سبرة قال : كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ أَمَرَاءِ الْأَجْنَادِ : أَنْ لَاتُقْتَلُ نَفْسٌ دُوْنِيْ ٢ (١٤) .

⁽١) سورة الأنعام آية ٥٧ .

۲) سورة يوسف آية ، ٤ .

⁽٣) في الفصل الأول ﴿ القضاء والولاية العامة ﴾ ص ١٦٥ -- ١٨٥ .

⁽٤) الكتاب المصنف لابن أبي شيبة - كتاب الديات ، باب الدم يقضى فيه=

ولاننسى ونحن بصدد الحديث عن سلطة القضاة أن نقول إن القضاة سُكُلُ عَامَ إِنَّمَا يُحَكَّمُونَ بَمَا أَنْزِلُ الله تَعَالَى عَلَى رَسُولُه مُحَمَّدُ عَيِّكُمْ ، فيستمدون أحكامهم من كتاب الله وسنة نبيه عَلِيهِ ، سواء أجعل لبعضهم نظر بعص القضايا ، أم أسند إليهم عموم القضايا ، وسار الأمر على ذلك طوال التاريخ الإسلامي إلى أن جاء الكفار المستعمرون إلى بلاد المسلمين فبُهرَ الناس بحضارتهم وتقدمهم المادي ، وَفُسِّر هذا التقدم بأنه حصل لهم بسبب طرحهم للدين جانبا ، وتنظيمهم شئون حياتهم بأنفسهم إذ الدين ماهو إلا قيد يعيق التقدم والرقى . فآمن بهذا التفسير الخاطيء بعض الجهلة من المسلمين بل غالبيتهم ، فقالوا كقول عدوهم الكافر المستعمر : إن التمسك بالإسلام هو سبب تخلفنا . وقيدوا الغرب فتركوا الاعتماد على الفقه الإسلامي في حل قضاياهم وأخذوا بالقوانين الوضعية ، ولكن بقى بقية من إسلام حيث تورعوا في الأمور الشخصية من الأخذ بأنظمة غير الإسلام فحكموه في الزواح والطلاق والميراث ، فأصبحت دائرته منكمشة وضيقة لاتتعدى الأحوال الشخصية . بل حتى هذه الدائرة لم تسلم من التغيير والتبديل على مرور الزمن ، فقيد الطلاق برضا الطرفين وأن يكون أمام المحكمة ، واقتناعها بالأسباب التي من أجلها حصل الطلاق ، والإرث يتساوى فيه الذكر والأنثى . حصل كل هذا في كثير من ديار الإسلام ،ولاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم ، ونسأله تعالى أن يهدى المسلمين لأحسر طريق وأن يردهم إليه ردا جميلا .

مارُوى عن عمر في سلطة القاضي واختصاصه وتوزيع القضاء :

١- روى ابن أبي شيبة قال : [حدثنا أبو بكر قال : حدثنا وكيع عن

⁼ الأمراء جـ ٩ ص ٤١٥ - ٤١٦ ، ورواه البيهقى فى السنن الكبرى - كتاب الجمايات ، باب الولى لايستبد بالقصاص دون الإمام جـ ٨ ص ٦١ .

الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن زيد قال : قال سليمان : أمَّا الدَّمُ فَيَقْضِيْ فِيهُ عُمْرُ] (١) .

٢ روى ابن أبى شيبة قال: [حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع عن مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال: ﴿ كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ أَمَرَاءِ اللَّهُ عَنَا لَهُ اللَّهُ عَنَا لَهُ اللَّهُ عَنَا اللّهُ عَنَا اللَّهُ عَنَا عَلَا عَنَا عَلَّهُ عَنَا عَنَا عَنَا عَلَيْ عَنَا عَلَا عَنَا عَنَا عَنَا عَنَا عَلَا عَنَا عَلَا عَنَا عَلَا عَنَا عَنَا عَنَا عَنَا عَلَا عَنَا عَالَا عَنَا عَلَا عَلَا عَنَا عَلَا عَلَا عَلَا عَنَا عَلَا عَلَا عَنَا عَلَا عَنَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا ع

٣ – وروى ابن سيرين قال : [حدثنا أبو بكر قال : حدثنا حفص عن أشعث عن ابن سيرين قال : كَانَ لَا يُقْضَلَىٰ فِيْ دَمِ دُوْنَ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ] (٣) .

وهذه الآثار الثلاثة تفيد أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قصر تنفيذ القتل على أخذ رأيه والرجوع إليه فيها ، مبالغة فى الاحتياط فى صيانة دماء المسلمين ، وهى دليل على جواز تخصيص سلطة القضاة بنوع من الدعاوى من قبل ولى الأمر – الذى هو الخليفة ، والإمام العام .

٤ - روى القاضي وكيع قال : [قال الحارث بن أبي أسامة : حدثني

 ⁽١) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للإمام الحافظ ابن أبى شيبة . كتاب الديات ، باب الدم يقضى فيه الأمراء جـ ٩ ص ٤١٥ .

 ⁽۲) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار – كتاب الديات ، باب الدم يقضى فيه الأمراء حد ٩ ص ٤١٥ - ٤١٦ ، ٩٩٥ وذكر البيهقى نحوه عن أبى موسى الأشعرى عن عمر –

سنن السهقى – كتاب الجنايات باب الولى لايستبد بالقصاص دون الإمام حـ ٨ ص ٦١ .

 ⁽٣) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة - كتاب الديات ، باب
 الدم يقضى فيه الأمراء جـ ٩ ص ٤١٦ .

قال : حدثنى سعيد بن عامر ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة على مجنز ، أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ عَلَىٰ صَلَاةٍ (١) أَهْلِ الْكُوْفَةِ ، وَبَعثَ عَبَّدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَلَىٰ يَيْتِ الْمَالِ وَالْقَضَاءِ] (٢) .

فقى هذا الأثر أضيف إلى القاضى بعض الأعمال التى ليس لها صدة بالقضاء والفصل في الخصومات . فقد جعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بيت المال إلى عبد الله بن مسعود بالإضافة إلى عمله في القضاء .

وى القاضى وكيع قال: [وأخبرنى الحارث بن محمد ، عن محمد بن سعد ، عن محمد بن سعد ، عن محمد بن عمر ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن الزهرى ، عن السائب بن يزيد عن أبيه أن عمر قال له : اكْفِنِى صِغَارَ الْأُمُوْرِ ، فَكَانَ يَقْضِيْ فِي الدِّرْهَمِ وَنَحْوِهِ] (") .

ففي هذا الأثر قسم عمر القضايا إلى صغار وكبار ، وجعل نظر الصغار والقضاء فيها إلى بعض القضاة ، والكبار إلى قضاة آخرين .

٣ - روى القاضى وكبع قال : [حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا على بن عبد الله ، قال : حدثنا أبو إدريس ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن أبى موسى قال : أَتِيْتُ بَالْيَمَنِ - وَأَنَا عَلَىٰ الْيَمَنِ - بِالْمَرَأَةِ فَسَأَلْتُهَا ، وَالله مَاتَسْأَلُ عَنْ امْرَأَةٍ ثَيْبِ حُبْلَىٰ مِنْ غَيْرِ بَعْلِ ، وَالله مَاخَالَلْتُ خَلِيْلًا ، وَلَا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنْ يَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةٌ بِفِنَاءِ بَيْتَى ، فَوالله وَلا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنْ يَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةٌ بِفِنَاءِ بَيْتَى ، فَوالله وَلا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنْ يَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةٌ بِفِنَاءِ بَيْتَى ، فَوالله وَلا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنْ يَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةٌ بِفِنَاءِ بَيْتَى ، فَوالله وَلا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنْ يَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةً إِنْ الله إلله إلى الله وَلا الله الله وَلا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلا الله وَلا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلا الله وَلَا الْهُ وَلَا الله وَلَا الْهَا وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلْهُ وَلَا الله وَلْهُ وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَالله وَلَا الله وَلْهُ وَلَا الله وَ

 ⁽١) المقصود بالصلاة هنا هو الإمارة لأن أهم أعمال الأمير في الزمن الماضي إقامة الصلاة وإمامة المصلين .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٨ ، وروى هذا الأثر ابن الحوزى عن عامر بن شفيق أنه سمع أبا وائل يقول : ﴿ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُوْدٍ عَلَى الْقَصَاءِ وَبِيْتِ الْمَالِ ﴾ تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٣٢ دار إحياء علوم الدين لنتأليف والطناعة والنشر – دمشق .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٦ .

مَاأَيْقَظَيْ إِلَّا الرَّجُلُ حِيْنَ رَعَصَنِيْ (١) ، وَٱلْقَلَى فِي بَطْنِيْ مِثْلَ الشَّهَابِ ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَيْهِ مُقَمَّعاً ، مَاأَدْرِيْ أَيَّ خَلْقِ اللهِ هُو ، قَالَ : فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ فِيْها ، فَكَتَبْ إِلَى : أَنْ وَافِ بِهَا وَنَاسٌ مِنْ قَوْمِهَا الْمَوَاسِمَ ، فَوَافَيْتُ بِهَا وَبِقَوْمِها ، فَقَالَ إِنْ كَالْغَضْبَانَ : مَافَعَلَتِ الْمَرْأَةُ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِيْ بِشَيءٍ مِنْ أَمْرِها ، فَقَالَ إِنْ كَالْغَضْبَانَ : مَاكُنْتُ لِأَنْعَلَ ، قَالَ : فَسَالُهَا فَأَخْبَرَتُهُ بِمِثْلِ الَّذِي حَدَّثَتِيْ ، وَٱلنَّنِي اللهِ عَلَى اللهِ عَمْرُ : شَابَّةً تِهَامِيَّةً قَدْ نُوِّمَتْ ، فَمَا كَانَ ذَلِكَ بِفِعْلٍ — عَلَيْهَا قَوْمُهَا ، فَقَالَ عُمَرُ : شَابَّةً تِهَامِيَّةً قَدْ نُوِّمَتْ ، فَمَا كَانَ ذَلِكَ بِفِعْلٍ — عَلَيْهَا وَكَسَاهًا ، وَأُوصَى فَوْمَهَا بِهَا] (٢) .

ففي هذا الأثر سلب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قاضيه في اليمن أبا موسى الأشعرى سلطته في الحكم ، فمنه يؤخذ جواز تقييد سلطة القاضي .

٧ - روى القاضى وكيع قال: [حدثنا عبد الله بن محمد بن أيوب قال: حدثنا روح ، قال: حدثنا ابن عيينة ، عن أبى إسحاق ، عن الشعبى ، قال: كتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ شُرَيْعٍ: مَافِئى كِتَابِ اللهِ وَقَضَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاقْضِ بِهِ ، فَإِذَا أَتَاكَ مَالَيْسَ فِيْ كِتَابِ اللهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَمَا قَضَىٰ بِهِ أَوْلًا أَتَاكَ مَالَيْسَ فِيْ كِتَابِ اللهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَمَا قَضَىٰ بِهِ أَوْلًا أَتَاكَ مَالَيْسَ فِيْ كِتَابِ إِنْ شِفْتَ أَنْ تَجْتَهِدَ رَأَيْكَ ، وَإِنْ شِفْتَ تُؤَامِرَنِيْ ،

⁽۱) قال الفيروزابادى : [الرعص : النفض والهز والجذب والتحريك كالإرعاص] القاموس المحيط جـ ۲ ص ۳۱٦ فصل الراء ، باب الصاد .

⁽۲) أخبار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۱ – ۱۰۲ ، ورواه ابن أبي شيبة في مصفه – كتاب الحدود باب في درء الحدود بالشبهات جـ ۹ ص ۵٦۸ – ٥٦٩ ، ورواه البهقي في السنن الكبرى – كتاب الحدود باب من زني بامرأة مستكرهة . جـ ۸ ص ٣٣٥ – ٢٣٦ ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه كتاب الطلاق ، باب البكر والثيب تستكرهان حـ ٧ ص ٤١٠ .

وَلَا أَرَىٰ فِيْ مُؤَآمَرَتِكَ إِيَّاىَ إِلَّا أَسْلَمَ لَكَ] (١) .

ففى هذا الأثر لم يقيد سلطة القاضى برأى أو مذهب معين وإنما حعمها عامة له أن يحكم فى كل مايعرض عليه من القضايا والحصومات . أما طلمه مراجعته فى القضايا التى ليس عليها دليل من الكتاب والسنة فلم تكر إلزامية وإمما بطريق التخيير .

٨ - قال ابن القيم: [وعن عمر أنّه لَقِيَ رَجُلًا فَقَالَ: مَاصَنَعْتَ ؟ قَالَ: قَضَىٰ عَلَىٰ وَزَيْدٌ بِكَذَا ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَضَيْتُ بِكَذَا ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَدْرِكُ (٢) إِلَىٰ كِتَابِ الله أَوْ إِلَىٰ سُنَّةِ نَبِيهِ عَيْضَةً وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ ، وَالرَّأَى مُشْتَرَكٌ ، فَلَمْ يَشْقُضْ مَاقَالَ عَمِيًّ لَفَعَلْتُ ، وَلَكِنَّنِى أُدْرِكُ إِلَىٰ رَأْي ، وَالرَّأَى مُشْتَرَكٌ ، فَلَمْ يَشْقُضْ مَاقَالَ عَمِيًّ وَزَيْدً]

فَلَمْ يُقَيِّدُ عمر رضى الله تعالى عنه سلطة القاضى برأى أو مذهب معين ، وإنما جعل الاجتهاد المطلق فيما لم يرد فيه نص من كتاب الله وسنة رسونه عَيْضَةٍ .

٩ - روى ابن جرير الطبرى قال : [وحدثنا ابن بشار قال : حدثنا ابن
 أبي عدى عن شعبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن

⁽١) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٩ ، وروى هذا الأثر ابن أبي شبية بنفظ [إِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَأَخَّرُ فَنَأَخَّرُ ، وَلَا أَرَىٰ التَّأَخُرَ إِلَّا خَيْراً شِئْتَ أَنْ تَتَأَخَّرُ فَنَأَخَّرُ ، وَلَا أَرَىٰ التَّأَخُرَ إِلَّا خَيْراً لَكَ] الكتاب المصنف حـ ٧ ص ٢٤٠ ورواه ابن القيم بلفظ : [* إِذَا حَضَرَكَ أُمْرٌ لَالِدً مِنْهُ ، فَانْظُرْ مَافِيْ كِتَابِ اللهِ ، فَاقْضِ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَقِيْمَا قَضَىٰ بِهِ رُسُولُ الله عَيْمَا فَضَىٰ بِهِ رُسُولُ الله عَيْمَا فَضَىٰ بَهِ رُسُولُ الله عَيْمَا فَمْ مَا فَمْ يَكُنْ فَأَنْتَ بِالْحِيَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَنْتَ بِالْحِيَارِ ، فَإِنْ اللهِ يَعْرَا لَكَ وَالسَّلَامُ » وَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَامِرَنِيْ ، ولا أَرَى مُوَّامِرَتُكَ إِيَّانِي إِلَّا خَيْرًا لَكَ وَالسَّلَامُ »] أعلام الموقعين جـ ١ ص ٩٠ .

 ⁽٢) أدرك: أى إستند، والدرك: اللحاق والوصول إلى الشيء: إدركته ادراكا ودركا – قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر – جـ ٢ ص ١١٤.
 (٣) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٦٨.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس يوم الجمعة فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهِدُكَ عَلَىٰ أَمْرَاءِ الأَمْصَارِ أَنَّيْ إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ دِيْنَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيهِمْ وَأَنْ يَقْسِمُوا فِيهِمْ فَيَقُولُ النَّاسَ دِيْنَهُمْ، وَاللَّهُمْ اللَّهُمْ عَلَىٰ إِنَّى اللَّهُمُ اللَّهُمَّالَ خَرَجَ مَعَهُمْ يُشَيِّعُهُمْ فَيَقُولُ اللَّهِمْ شَيْءٌ رَفَعُوهُ إِلَي اللَّهُ اللَّهُمَ عَلَىٰ أَمَّةِ عَمَرُ إِذَا اسْتَعْمَلُتُكُمْ عَلَيْهِمْ لِتُقَيْمُوا بِهُمْ فَيَقُولُ اللَّهُمَ عِلَيْهِمْ لِتُقَيْمُوا بِهُمْ فَيَقُولُ اللَّهُمْ عِلَيْهِمْ لِتُقَيْمُوا بِهُمْ اللَّهُمْ بِالْحَدِّقُ، وَتَقْسِمُوا بَيْنَهُمْ بِالْعَدْلِ، وَإِنِّي لَمْ أَسَلِّطْكُمْ عَلَيْهِمْ اللَّهُمْ بِالْحَدِّقُ، وَتَقْسِمُوا بَيْنَهُمْ بِالْعَدْلِ، وَإِنِّيْ لَمْ أَسَلِّطْكُمْ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَلَى أَشْعَارِهِمْ، وَلاَ تَخْطِيدُوا العَرَبُ فَتُدُولُوها، وَلاَ عَلَى أَبْشَارِهِمْ، وَلاَ تَخْطِيدُوا العَرَبُ فَتُدُولُوها، وَلاَ تَعْمَلُوا بَهُمْ اللَّهُمْ بِالْحَدِّقُ وَالْنَا شَرَيْكُمُ مُ وَلاَ تَعْمِلُوا بَيْنَهُمْ مِنْ عُمَالِهِ، وَإِذَا شَكَىٰ إِلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ وَيَشَنَ مَنْ شَكَاهُ، فَإِنْ صَحْ عَلَيْهِ أَمْرٌ عِبُ أَخْدُهُ بِهِ آذُا اللَّهُ وَاللهِ وَإِنَا شَكَىٰ إِلَيْهِ عَلَيْهِ أَمْرُ عِبُ أَخْدُوا الْعَرَبُ فَعَلَوْ، وَإِذَا شَكَىٰ إِلَيْهِ عَلَى اللهُ مَعْ بَيْنَهُ وَبَيْسَنَ مَنْ شَكَاهُ، فَإِنْ صَحْ عَلَيْهِ أَمْرٌ عِبُ أَخْدُهُ بِهِ إِنْ اللهِ وَالْنَا اللّهُ وَيَشِنَ مَنْ شَكَاهُ، فَإِنْ صَحْ عَلَيْهِ أَمْرٌ عِبُ أَخْذُهُ بِهِ إِلَاكُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ لَهُ مَعْ بَيْنَهُ وَبَيْسَنَ مَنْ شَكَاهُ، فَإِنْ صَحْ عَلَيْهِ أَمْرٌ عِبُ أَخْدُهُ فِهِ الللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهِ الْمُؤْتِلُونُ عَلْهُ اللهُ اللهُ الْعَلَالِهُ اللهُ الْعُلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعُلُولُ اللهُ الم

• ١ - قال ابن قدامة: [وثبت أن عمر رضي الله عنه كان يقيد من نفسه، وروى أبو داود قال: خطب عمر فقال: إني لم أبعث عمالي ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فعل به ذلك فليرفعه إليَّ أقصه منه. فقال عمرو بن العاص: لو أن رجلًا أدب بعض رعيته تقصه منه؟ قال: أي والذي نفسي بيده أقصه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ أقص من نفسه] (٣).

ففي هذين الأثرين جعل سلطة العمال والقضاة ليست خاصة بالقضاء وإنما القيام بجميع مصالح المسلمين العامة من فصل الخصومات وإحقاق العدل، وإقامة الصلاة، وقسم الفيء.

⁽١) روى أحمد بسنده قريباً من هذا الأثر _ المسند للإمام أحمد بن حنبل جـ ١ ص ٢٦٧ الطبعة الرابعة ـ دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٣ هـ، وذكره كذلك المحب الطبري في كتابه الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٧٩.

 ⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٩، ونحوه عند ابن سعد في الطبقات الكبرى
 جـ ٣ ص ٢٨١.

⁽٣) المغني جـ ٧ ص ٦٦٣ ، وسنن أبي داود _ كتاب الديات، باب القود من الضربة، وقص الأمير من نقسه جـ ٢ ص ٤٩ .

ومن هذه الآثار والمرويات استنبط العلماء أن سلطة القاضي واختصاصه قد تكون عامة في جميع أنواع القضايا لا فرق بين المعاملات المالية، والقضايا الجنائية والحدود والأحوال الشخصية إلى غير ذلك.

وقد تكون خاصة لنوع من الأنواع دون سواه. ثم إن درجات هذا التخصيص تتفاوت، فيقيد بالنوع، والمكان، والزمان، والأشخاص، والمذهب. وبحسب هذا التفاوت في التخصيص تتفاوت اختصاصات القضاة. وهو ما سأبحثه فيما بعد بإذنه تعالى.

سلطة القاضي واختصاصه:

يكاد يتفق الفقهاء (١) على أن سلطة القاضي إذا كانت ولايته عامة تشمل أموراً متعددة منها ما هو قضاء وفصل في المنازعات، ومنها أعمال أشبه ما تكون بالحسبة وأعمال المحتسب. يقول الماوردي: [ولا تخلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص، فإن كانت ولايته عامة مطلقة التصرف في جميع ما تضمنته فنظره مشتمل على عشرة أحكام:

أحدها: فصل في المنازعات وقطع التشاجر والخصومات، إما صلحا عن تراض ــويراعى فيه الجواز ـأو إجباراً بحكم بات ـيعتبر فيه الوجوب ــ.

والثاني: استيفاء الحقوق بمن مطل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين _ إقرار، أو بينة _، واختلف في جواز حكمه فيها بعلمه، فجوزه مالك والشافعي رضي الله عنهما في أصح قوليه، ومنع منه في القول الآخر، وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته، ولا يحكم بما علمه قبلها.

والثالث: ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر والحجر على من يرى الحجر عليه لسفهٍ أو فلس حفظاً للأموال على مستحقيها وتصحيحاً لأحكام العقود فيها.

 ⁽١) انظر الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف للمرداوي جـ ١١ ص ١٦٢،
 والأحكام السلطانية للفراء ص ٦٥ ـ ٦٦، وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزي المالكي
 ص ٣٢١، وتاريخ قضاة الأندلس للنباهي الأندلسي ص ٥ _ ٦.

والرابع: النظر في الأوقاف بحفظ أصولها ، وتنمية فروعها ، والقبض عليها ، وصرفها في سبيلها ، فإن كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه ، وإن لم يكن تولاه ، لأنه لايتعين للخاص فيها إن عمت ، ويجوز أن يفضي إلى العموم وإن خصت .

والخامس: تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيما أباحه الشرع ولم يحظره ، وإن كانت لمعينين كان تنفيذها بالإقباض ، وإن كانت فى موصوفين كان تنفيذها أن يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكوا بالإقباض ، فإن كان فيها وصى راعاه وإن لم يكن تولاه .

والسادس: تزويج الأيامى بالأكفاء إذا عَدِمْنَ الأولياء ودعين إلى النكاح (١) ، ولا يجعله أبو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته لتجويزه تفرد الأيم بعقد النكاح .

والسابع: إقامة الحدود على مستحقيها ، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بينة ، وإن كان من حقوق الآدميين كان موقوفا على طلب مستحقه ، وقال أبو حنيفة لايستوفيها معا إلا بخصم مطالب .

والثامن: النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدى في الطرقات والأفنية وإخراج مالا يستحق من الأجنحة والأبنية ، وله أن ينفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم ، وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور خصم مستعد ، وهي من حقوق الله تعالى التي يستوى فيها المستعدى وغير المستعدى فكان تفرد الولاية بها أخص .

⁽١) قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : ﴿ لَا تُنْكُحُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِدْنِ وَلِيُّهَا أَوْ ذِى الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ ﴾ السنن الكيرى للبيهقى جـ ٧ ص ١١١ ، وموطأ الإمام مالك كتاب البكاح باب استقذان البكر والأيم فى نفسها – شرح الزرقابى جـ ٣ ص ١٢٧ .

والتاسع: تصفح شهوده وأمنائه ، واختيار النائبين عنه من خلفائه في إقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة ، وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الحرح والخيانة ، ومن ضعف منهم عما يعانيه كان موليه ماخيار في أصلح الأمرين: إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفى ، وإما أن يضم إليه من يكون اجتاعه عليه أنقذ وأمضى .

والعاشر : التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، والعدل في القضاء بين المشروف والشريف ، ولايتبع هواه في تقصير المحق أو ممايلة مبطل] ا هـ (١) .

ويظهر أن هذا هو مااستقرت عليه سلطة القاضي أيام الماوردي رحمه الله في القرن الخامس الهجري ، لأن المرداوي يذكر أن من اختصاص القاضي إقامة الجمعة والعيدين ، وقبض الخراج والزكاة (٢) .

فاختصاص القاضى كان يتسع ويضيق حسب الأزمنة والأمكنة . وفي هذا يقول ابن خلدون – رحمه الله – : J إلا أن القاضى إنما كان له في عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط ، ثم دفع لهم بعد ذلك أمور أخرى على التدريج بحسب الفصل بين الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى ، واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين ، بالنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامي والمقلسين وأهل السفه ، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم ، وتزويج الأيامي عبد فقد الأولياء على رأى من رآه ، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية ، وتصفح الشهود والأمناء والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من تعلقات وظيفته وتوابع ولايته ، وقد كان الخلفاء من قبل يجعلون للقاضى النظر في المظالم J (J) .

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧٠ – ٧١ .

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف جد ١١ ص ١٦٣.

⁽٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

ولا ريب أن العلامة ابن خلدون رحمه الله تعالى كان يتحدث عن العصر الذي عاش فيه .

وهكذا بجد أن ماذكره الماوردى والفراء الحنبلى وابن خلدون رحمهم الله من احتصاصات القاضى نجد كثيراً منها لايدخل تحت تعريف القضاء (1). وإيما هو من أعمال الإدارة ، وقد عرض بعض العلماء للتمييز بين مايعتبر قضاء وبين مايعتبر من أعمال الإدارة والسياسة ، فتناول القرافي رحمه الله في الفرق السادس والثلاثين بين قاعدة تصرفه عرب القضاء وبين قاعدة تصرفه بالفتوى وهي التبيغ وبين قاعدة تصرفه بالإمامة . تقسيم تصرفه عربي الله أربعة أقسام :

القسم الأول : تصرف بالتبليغ والفتوى .

القسم الثاني: تصرف يجمع الناس على أنه بالقضاء.

القسم الثالث: تصرف يجمع الناس على أنه بالإمامة .

القسم الرابع : تصرف يختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين ، فمنهم من يغلب عليه أخرى .

ثم تصرفاته عَلِيْتُكُم بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة .

فكل ماقاله على التبليغ كان ذلك حكما عاما على التبليغ كان ذلك حكما عاما على التقلين إلى يوم القيامة . فإن كان مأمورا به أقدم عليه كل أحد بنفسه . وكذلك المباح ، وإن كان منهيا عنه اجتنبه كل أحد بنفسه .

وكل ماتصرف فيه عليه السلام بوصف الإمامة لايجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام .

وماتصرف فيه عَلَيْتُهُ بوصف القضاء لايجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم . (٢) .

⁽١) سنق تعريف القضاء في المبحث الأول من التمهيد ص ٣٣ ~ ٣٩ .

۲۰۹ ۲۰۰ ص ۲۰۹ ۲۰۹ .

وقد ذهب بعض الباحثين أمثال الخضرى وعطية مشرقة وأبو فارس إلى أن سلطة القاضى في عهد الخلفاء الراشدين إنما هي منحصرة في الأمور المدنية دون الأمور الحيائية والحدود . يقول الشيخ محمد الخضرى بك : [ويظهر لنا أن قضاء القصاة في عهد الخلفاء الراشدين كان قاصرا على فصل الخصومات المدية . أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاة الأمصار ، لأنا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والأمراء بقتل قصاصا ، أو جلد بسكر ، ولم يبلغنا أن قاضيا ليس أميرا قضى بعقوبة منها أو نفذها ، وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لايأمر بها إلا الخليفة أو عامله ، فكانت الدائرة ضيقة] (1) .

ويقول الدكتور عطية مصطفى مشرفة: [الذى يؤخذ من تتبع أقضية هذا العهد: أن القضاة كانوا يفصلون فى مواد المنازعات المدنية ، وفى مواد النزاع بين الزوج وزوجته وأفراد أسرته ، ومن يطلع على « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » لابن قيم الجوزية ، فإنه يرى فى قضاء شريح أو إياس بن معاوية أو كعب ابن سور وغيرهم من قضاة هذا العهد ، أنهم كانوا يقضون فى الحقوق المدنية كرد الوديعة أو طلب الدين ، أو فى الأحوال الشخصية كطلب النفقة] (٢) .

ويقول الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس: [كانت اختصاصات القاضى في الحكم الإسلامي ضيقة ثم اتسعت بمرور الزمن، وبلغت أوجها في أيام الخلافة العباسية، ففي عهد الخلفاء الراشدين كان حكم القاضي قاصرا على فصل الخصومات المدنية، أما القصاص والحدود فكان يرجع إلى الخلفاء وولاة الأمصار، وذلك لأن الخليفة هو صاحب الحق الأول في إقامة أحكام الإسلام، فالولاية له وهو ينيب عنه من أراد ويخوله الصلاحيات التي يريد (٣).

 ⁽١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية جـ ٢ ص ٨٨ طبع سنة ١٩٦٩ م ، يطلب من
 المكتبة النجارية الكبرى بمصر .

المحاضرة الحادية والثلاثون .

⁽٢) القضاء في الإسلام ص ١١٠ الطبعة الثانية .

⁽٣) القضاء في الإسلام ص ٦٩ ٧٠ .

والذى يظهر لى من خلال الإطلاع على القضايا التى حكم فيها القضاة أن القضاء عير مخصص عند كل القضاة وخاصة قضاة الأمصار التى تبعد على حاضرة الخلافة الإسلامية المدينة – وسأناقش هؤلاء الباحثين فيما دهبوا إليه من تخصيص سلطة القضاة بالأمور المدتية دون الأمور الجنائية والحدود فأقول:

إن سلطة القاضى فى عهد الحلفاء الراشدين سلطة مطلقة تشمل جميع القضايا المعروضة عليهم . ومطلقة فى الرأى الذى يرونه . فهى غير مقيدة برأى معين ، بل كل ماتوصلوا إليه عن طريق فهمهم لكتاب الله وسنة رسوله عليه المجاز لهم أن يحكموا به .

أما إطلاقها في جميع القضايا المعروضة عليهم ، فإننا لم نطلع على نص يقيدهم اللهم إلا ماروى أنْ عُمَرَ كَتَبَ إلَى الْأَمْصَارِ أَنْ لَا يُقْتَلَ أَحَدٌ إلّا بِإِذْنِهِ رضى الله تعالى عنه . وليس معنى ذلك أنهم لايحكمون في القضية وإنما يحكمون ، وزيادة في التثبت وقبل التنفيذ يُعْلِمُونَ الخليفة ليتأكد من صحة البينة ، وعدم وجود شبهات تدرأ الحد كما فعل في قصة المرأة التي استشاره فيها أبو موسى الأشعرى (١) .

وأصحاب الرأى القائل بقصر حكم القضاة ف عهد الخلفاء الراشدين على الجنايات والقصاص والحدود التي فيها الموت . يستدلون بقصة رجوع ألى موسى الأشعرى إلى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في أمر المرأة التي وجدت حبلى من غير زوج (٢) .

⁽١) أخبار القضاة لوكيع جد ١ ص ١٠١ – ١٠٢ .

⁽۲) رواه ابن أبی شیبة وعبد الرزاق والقاضی وکیع والبیهقی الکتاب المصنف فی الاً دادیث والآثار ، کتاب الحدود ، باب درء الحدود بالشبهات جـ ۹ ص ۵۹۸ ، ۱۰۵ والمصنف – کتاب الطلاق باب البکر والثیب تستکرهان جـ ۷ ص ٤١٠ ، وأحبار القصاة حـ ۱ ص ۱۰۱ – ۱۰۲ ، والسنن الکبری ، کتاب الحدود باب من زنی بامرأة مستکرهة حـ ۸ ص ۲۳۵ – ۲۳۲ .

ولكن الحق أن رجوعه هذا ليس بسبب عدم اختصاصه بالقضاء في هذه القضية ، وإنما حصل بسبب استشكاله الأمر فطلب رأى الخليفة بمحض اختياره من باب المشورة وأخذ الرأى . فلو أنه اجتهد وحكم فيها ورجم المرأة لما كان معتديا على استعماله اختصاصات ليست من شأنه ولما عاتبه الخليفة ، ولما طلب رأى الخليفة أحب عمر أن يسمع بنفسه القصة فكتب إلى أبي موسى أن يوافيه بالمرأة وأناس من قومها في الموسم . فهذه الحادثة لاتعتبر مقياسا وقاعدة في تقييد سلطة القضاة فيما يحكمون فيه .

كَا أَننا رأينا عمر لم يقيد شريحا بالرجوع إليه ، وإنما ترك له الخيار فى الحكم فى أى قضية تعرض عليه ، أو الكتابة إليه للمشاورة وأخذ الرأى فقال له :

« فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْتَهِدَ رَأْيَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَامِرَنِيْ ، وَلَا أَرَىٰ فِي مُؤَامَرَتِكَ إِلَّا أَسْلَمَ لَكَ » (١) .

أما إطلاقها في الرأى الذى يتوصلون إليه بطريق اجتهادهم في فهم كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْتُهُ ، وأنهم غير مقيدين بمذهب معين فدليله مارواه القاضى وكيع رحمه الله قال : [وأخبرني محمد بن إسماعيل بن يعقوب ، قال : حدثنى الأعمش عن عمد بن سلام الجمحي ، قال : حدثنا أبو عوانة قال : حدثنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : أُتِي عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ بِرَجُلٍ مِنْ قُرْيش ، وُجِدَ مَعَ امْرَأَةٍ فِي مِلْحَفَتِهَا ، وَلَمْ تَقُمْ الْبَيّنَةُ عَلَى غير ذَلِكَ فَضَرَبّهُ عَبْدُ الله أَنْ بَعْنَ ، وَأَقَامَهُ لِلنَّاسِ ، فَانْطَلَقَ قَوْمٌ إلَى عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ فَقَالُوا : فَضَحَ مِنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْش ، قَالَ : أَرَائِتُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعْم ، قالَ : يَعْم مَرَرُتُهُ أَرْبَعِيْنَ ، وَعَرَقْتُهُ لِلنَّاسِ . قَالَ : أَرَأَيْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعْم ، قالَ : يعْم مَرَرُتُهُ أَرْبَعِيْنَ ، وَعَرَقْتُهُ لِلنَّاسِ . قَالَ : أَرَأَيْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعْم ، قالَ : يعْم مَرَرُتُهُ أَرْبَعِيْنَ ، قَالُوا : عَمْدَ عَلَيْهِ فَاسْتَفْتَاهُ] (٢) .

⁽١) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٩ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٨ .

والدليل الآخر مارواه ابن القيم قال : [وعن عمر أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا فَقَالَ : مَاصَنَعْتَ ؟ قَالَ قَضَى عَلِيٌّ وَزَيْدٌ بِكَذَا ، قَالَ : لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَضِيْتُ بِكَذَا ، قَالَ : لَوْ كُنْتُ أَدْرِكُ إِلَى كتاب الله أو إِلَى سُنَّةِ قَالَ : لَوْ كُنْتُ أَدْرِكُ إِلَى كتاب الله أو إِلَى سُنَّةِ قَالَ : لَوْ كُنْتُ أَدْرِكُ إِلَى كتاب الله أو إِلَى سُنَّةِ نَبِيهِ عَيِّالِلهُ لَفَعَنْتُ ، وَلَكِنَى أَدْرِكُ إِلَى رَأْي ، وَالرَّأْيُ مُشْتَرَكٌ ، فَلَمْ يَنْقُضْ مَاقَالَ عَبِيًّ وَزَيْدٌ] (١) .

فعمر رضى الله تعالى عنه لم يُقيِّدُ قضاته برأيه أو مذهب معين ، وقد خالفهم فى الرأى ولكنه لم ينقض ماحكموا به ، معللا ذلك بأنهم يستمدون إلى الاجتهاد ، وهو غير ملزم لأن يأخذ المجتهد باجتهاد غيره . فالاجتهاد لاينقض باجتهاد آخر .

فهذه الحوادث توضح لنا أن سلطة القضاة في عهد الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم لم تكن مقيدة بنوع من الخصومات لايتعدونها إلى النظر في غيرها ، كا ذهب إلى هذا بعض الباحثين والمؤرخين ، بل كانت تتناول كل خصومة ، وليست قاصرة على نوع من القضايا دون نوع آخر ، فكانوا يحكمون في الحدود والأموال ، والقصاص والأحوال الشخصية وغيرها من الخصومات ، فلم يسلبوا شيئا من اختصاصات القاضى التي كان يقوم بها على عهد رسول الله والله . فقد كان على عهده صلوات الله وسلامه عليه يفصل القضاة بالقتل وغيره ، روى البخارى قال :

[حدثنى عبد الله بن الصباح ، حدثنا محبوب بن الحسن ، حدثنا خالد عن حميد بن هلال عن أبى بردة ، عن أبى موسى أنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ فَأَتَاهُ مُعَاذُ بْنُ حَبَلِ - وَهُوَ عِنْدَ أَبِى مُوسَىٰ - فَقَالَ : مَالِهَذَا ؟ قَالَ : أَسْلَم ثُمَّ مُعَاذُ بْنُ حَبَلِ - وَهُوَ عِنْدَ أَبِى مُوسَىٰ - فَقَالَ : مَالِهَذَا ؟ قَالَ : أَسْلَم ثُمَّ تَهَوَّدَ ، قَالَ : لَا أَجْلِسُ حَتَّىٰ أَقْتُلَهُ قَضَاءُ الله وَرَسُوْلِهِ عَلِيْكُمْ] (٢) .

⁽¹⁾ أعلام الموقعين جـ ١ ص ٦٨ .

 ⁽۲) صحیح البخاری - کتاب الأحکام ، باب الحاکم یحکم بالقتل علی من و جب
 عیه دون الإمام الذی فوقه - فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۳۳ - ۱۳٤ .

قال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: [ق فأمر به فقتل » وبذلك يتم مراد الترجمة ، والرد على من زعم أن الحدود لايقيمها عمال البلاد إلا بعد مشاورة الإمام الذي ولاهم ، قال ابن بطال : اختلف العلماء في هذا الباب . فذهب الكوفيون إلى أن القاضي حكمه حكم الوكيل لايطلق يده إلا فيما أذِنَ له فيه ، وحكمه عند غيرهم حكم الوصي . له التصرف في كل شيء ، ويطلق يده على النظر في جميع الأشياء إلا مااستثنى . ونقل الطحاوي عنهم أن الحدود لايقيمها إلا أمراء الأمصار ، ولايقيمها عامل السواد ولانحوه ، ونقل ابن القاسم : ولاتقام الحدود في المناف بل تجلب إلى الأمصار ، ولايقام القصاص في القتل في مصر كلها إلا في المسطاط يعني لكونها منزل متولى مصر ، قال : أو يكتب إلى والى الفسطاط بذلك أي يستأذنه ، وقال أشهب : بل من فوض له الوالى ذلك من عمال المياه جاز له أن يفعله ، وعن الشافعي نحوه ، قال ابن بطال : والحجة في الجواز حديث معاذ فإنه قتل المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله النبي عليا الله قتل المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله الله النبي عليا الله النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا النبي عليا الله النبي القال المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا الله النبي القال المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا المرتد في المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي عليا المرتد المرتبي المرتب المرتب

توزيع القضاء :

يحدد الإمام عند عقد تولية القاضى سلطته واختصاصه ، فيضيف إليه بعض الأعمال التي ليست من القضاء ويعين له البلد الذي يقضى فيه ، ويسحب منه بعض الاختصاصات القضائية ، ويجوز أن يوليه القضاء دون تحديد لسلطته ويكون العرف السائد في المجتمع هو الذي يحدد سلطة القاضى واختصاصه ، إذ ليس في الشريعة الإسلامية نص يحدد سلطة القاضى واختصاصه من الوقائع والخصومات والموضوعات التي يحكم فيها لايدخل فيها سواها » .

ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى ماتفيده كلمة « قاضى » و «قضاء » في اللغة وجدناها لا تعطى أكثر من الفصل في الخصومة - وهو مفهومها الشرعي -

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱۳۲ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ٢٣٩ .

والخصومة أيا كان نوعها الفصل فيها من اختصاص القاضى . فإضافة شيء ليس فيه خصومة يعتبر من الأعمال التي تسند إلى القاضى وليست من القضاء . وسلب بوع من الخصومات من القاضى لايقدح فيه ولا في سلطته إنما هو نوع من التصومات من القاضى التقدح فيه ولا في سلطته إنما هو نوع من التنظيم والإدارة . يقول ابن القيم : [إذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها ، ومايستفيده المتولى بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف ، وليس ذلك حد في الشرع ، فقد يدخل في ولاية القضاء – في بعض الأزمنة والأمكنة – مايدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر وبالعكس] (١) .

وعلى هذا فأمر تحديد سلطة القاضي واختصاصه متروك لولى الأمر يحدده بما فيه المصلحة تبعا لحاجات الناس وأعرافهم ومصالحهم ، إذ القضاء من حق الخليفة وجزء من أجزاء الولاية العامة ، فله أن يقوم به ، وله أن يدفعه أو يدفع جزءا منه إلى من يرى . وقد ورد أن رسول الله عَلَيْتُهُ دفعه إلى غيره في بعض الولايات ، فبعث معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعرى إلى اليمن وفوض القضاء إليهما فيما ولاهما عليه ، فكان من حقهما أن يحكما في كل مايعرض عليهما من الخصومات سواء أكانت في الأموال أم الحدود أم الجنايات ، أم الأحوال الشخصية إلى غير ذلك من أنواع الخصومات . روى البخاري رحمه الله عن عبد الملك عن أبي بردة قال : بَعَثَ رَسُوْلَ اللهِ عَيْنِيْكُمْ أَبَا مُوْسَىٰ وُمَعَاذَ بْنَ جَبَلِ إِلَىٰ الْيَمَنِ – قَالَ : وَبَعَثَ كُلُّ وَاحِيهِ مِنْهُمَا عَلَىٰ مِخْلَافٍ ، قَالَ : وَالْيَمَنُ مِخْلَافَانِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ يَسُرَا وَلَا تُعَسِّرًا ، بَشِّرًا وَلَا تُنَفِّرًا ، فَانْطَلَقَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا إِلَىٰ عَمَلِهِ ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِيْ أَرْضِهِ كَانَ قَرِيْهاً مِنْ صَاحِبِهِ أَحْدَثَ بِهِ عَهْداً فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِيْ أَرْضِهِ قَرِيْبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِيْ مُوْسَىٰ ، فَجَاءَ يَسِيْرُ عَلَىٰ بَعُلَتِهِ حَتَّى النَّهَىٰ إِلَيْهِ ، وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ ، وَقَدِ اجْتَمَعَ إليه النَّاسُ ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِنِّي عُنْقِهِ ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذَّ ، يَاعَبُّدَ اللهِ بْنَ قَيْسِ أَيُّمَ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا رَجُلّ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، قَالَ : لَاأَنْزُل حَتَّىٰ يُقْتَلَ ، قَالَ : إِنَّمَا

⁽١) الطرق الحكمية ص ٢٣٩ .

حِيْءَ بِهِ لَذَٰلِكَ فَٱنْزِلْ ، قَالَ : مَاأُنْزِلُ حَتَّىٰ يُقْتَلَ ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ » (١) .

فحكم كل من أبي موسى الأشعرى ومعاذ بن جبل فى الحدود مما يدل على عموم الولاية . وقد ورد أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه دفع بعض القضاء إلى غيره فقال ليزيد بن أخت النمر : اكفنى بعض الأمور - يعنى صغارها - (٢) .

وقد أجمع الفقهاء رحمهم الله تعالى على جواز كون ولاية القاضى عامة ، أو خاصة (٣) . وبهذا يتبين سعة الفقه الإسلامي وسبقه في تخصص القاضي الذي ذكره القانونيون حيث قسموا سلطة القاضي إلى :

الاختصاص النوعي ، والاختصاص المكاني ، والاختصاص الزماني ، والاختصاص بالأشخاص ، والاختصاص بالتقيد بمذهب معين (٤) .

وقد جاء نحو هذا التقسيم في كتب الفقه والقضاء . قال ابن قدامة : [ويجوز أن يولى قاضيا عموم النظر في خصوص العمل ، فيقلده : النظر في جميع الأحكام في بلد بعينه فيفذ حكمه فيمن سكنه ومن أتى إليه من غير سكانه ، ويجوز أن يقلده خصوص النظر في عموم العمل فيقول : جعمت إليك

 ⁽۱) صحیح البخاری . کتاب المغازی ، باب بعث أبی موسی ومعاذ إلى الیمن قبل
 حجة الوداع – فتح الباری جـ ٨ ص ٦٠ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٥.

⁽۳) انظر الأحكام السلطانية للماوردي الشافعي ص ٧٠ ، والأحكام السلطانية للفراء الحنبلي ص ٦٥ ، ٧٠ ، والإنصاف جـ ١١ ص ١٦٢ ، وقواس الأحكام الشرعية لابن حزى المالكي ص ٣٢١ ، ومعين الحكام للطرابلسي الحمقي ص ١١ – ١٢ ، وتاريخ قضاة الأندلس للنباهي ص ٥ – ٦ .

⁽٤) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي السلطة القصائية لطافر القاسمي ص ٢٥٥ ٢٧٤ .

الحكم في المدايبات خاصة في جميع ولايتي ، ويجوز أن يجعل حكمه في قدر من المال نحو أن يقول : احكم في المائة فما دونها ، فلا ينفذ حكمه في أكثر منها ، ويجوز أن يوليه عموم النظر في حصوص العمل ، وخصوص النظر في خصوص العمل » (1) .

وسأتحدث فيما يلي على توزيع القضاء على نحو تقسيم علماء القانون :

الاختصاص النوعي :

يجوز لولى الأمر أن يخصص القاضى عند التقليد أو بعده بنوع معين من القضاء ، كالأحوال الشخصية ، أو المعاملات المالية ، أو الأمور الجنائية أو القضاء بين النساء دون الرجال ، أو العكس ، بل بأخص من هذا كمقدار معين القضاء بين الناسكرات ، أو القضاء فى المواريث ، أو الوصايا ، أو الوقف أو الأحداث أو القضاء بين أهل الذمة وهكذا ... يقول الماوردى : [والقسم الثانى : أن يرد إلى أحدهما نوع من الأحكام ، وإلى الآخر غيره ، كرد المداينات إلى أحدهما ، والمناكح إلى الآخر ، فيجوز ذلك ، ويقتصر كل واحد منهما على النظر فى ذلك الحكم الخاص فى البلد كله] (٢) . أى يكون خاص النظر عام العمل ، وربما يكون خاص العمل أيضا كما إذا حدد لولايته جزءاً من البلد ، وفى ذلك يقول ابن قدامة : [ويجوز أن يقلده خصوص النظر فى عموم العمل ، فيقول : جعلت إليك الحكم فى المداينات خاصة فى جميع ولايتى ، ويجوز أن يجعل حكمه فى قدر من المال نحو أن يقول : احكم فى المائة فما دونها ، فلاينفذ حكمه فى أكثر منها] (٢) . ويقول ابن يقول : احكم فى المائة فما دونها ، فلاينفذ حكمه فى أكثر منها] (٢) . ويقول ابن غيم الحنفى : [القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان ، واستثناء بعض نعم الحنفى : [القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان ، واستثناء بعض

⁽۱) ألمغنى جـ ٩ ص ١٠٥ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٧٣ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ١٠٥ .

الخصومات] ^(۱) .

ويقول الأستاذ ظافر القاسمي : [الاختصاص البوعي . وبعبي به اختصاص القاضي بنوع واحد من القضايا ، وقد عثرنا على طوائف مه :

(أ) النظر في الجراح - كان معاوية بن أبي سفيان أول من أحدث هذا الاختصاص في الإسلام] (٢) .

ثم عدد أنواعا مما أحدث لها قضاة متخصصين كقضاء الأحداث وقضاء الجند والعسكر ، وقضاء المناكح ، وغير ذلك .

أما أن ينظر القضية الواحدة اثنان من القضاة أو أكثر على وجه الاشتراك، فيتوقف الحكم فيها عليهما جميعا فقد اختلف العلماء في ذلك:

فالحنفية يرون الجواز وهو وجه عند الحنابلة (٢) . والشافعية ، والمالكية (٤) ، والوجه الآخر عند الشافعية والحنابلة (٥) : عدم الجواز لأنه يؤدى إلى إيقاف الحكم والخصومات لأنهما قد يختلفان في الاجتهاد ويرى أحدهما مالايرى الآخر .

والذي يظهر أن المانعين لايستندون إلى دليل شرعى من الكتاب والسنة . ويرد على وجهتهم بأنهم عند الاختلاف يرفع الأمر إلى من هو أعلى منهم ليفصل

⁽١) الأشباه والنظائر ص ٢٣٠.

 ⁽۲) كتاب نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي - السلطة القضائية ص ۲۰۰ - ۲۹۹ .

⁽٣) للغني جـ ٩ ص ١٠٥ .

⁽٤) الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية للشيح سيدى محمد العزيز جعيط . ص ٢٨٧ الطبعة الثانية بتونس .

⁽٥) المغنى جـ ٩ ص ١٠٥ .

فيه . ومن المكن تقسيم الاختصاص النوعي إلى :

۱ – الاختصاص بقضية معينة . كالقاضى الذى ينتذب لنظر قضية بخصوصها تنتهى ولايته بانتهاء الفصل فيها ، فإن ذلك جائز بمقتضى قاعدة (جواز تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة) . وحينئذ تكون ولايته قاصرة لايجوز له النظر فى قضية أخرى ، فلو فعل فقضاؤه باطل لأنه فى غير محل ولايته ، وفى ذلك يقول الماوردى : [ويجوز أن تكون ولاية القاضى مقصورة على حكومة معينة بين خصمين ، فلايجوز أن ينفذ النظر بينهما إلى غيرهما من الخصوم ، وتكون ولايته على النظر بينهما باقية ماكان التشاجر بينهما باقيا ، فإذا بت الحكم بينهما زالت ولايته ، وإن تجددت بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما إلا بإذن مستجد] (١) .

وقد جاء عن الرسول عَلَيْكُ أنه ندب بعض الأشخاص للحكم في قضية معينة ، فقد ذكر ابن عبد البر عن جارية بن ظفر رضى الله عنه : أَنَّ دَارًا كَانَتُ بَيْنَ أَخَوَيْنِ فَحَظَرًا فِي ذَلِكَ حِظَارًا (٢) ، ثُمَّ هَلَكَا وَتَرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِبًا مُ فَادَّعَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ الْحِظَارَ لَهُ دُوْنَ صَاحِبِهِ ، فَاخْتَصَمَ عَقِبَاهُمَا إِلَى النَّبِيِّ عَيْنِكُهُ فَأَرْسَلَ (٣) حُذَيْفَة بْنَ الْيَمَانِ يَقْضِي يَنْهُمَا ، فَقَضَى بِالْحِظَارِ لَهُ لُونَ وَمَا عَيْنِهُمَا ، فَقَضَى بِالْحِظَارِ لَهُ لُونَ وَمَا عَيْنِهُ فَ الْمَانِ عَيْنِهُمَا ، فَقَضَى بِالْحِظَارِ لَهُ وَجِدَ مَعَاقِد الْقُمُطِ (٤) حُذَيْفَة بْنَ الْيَمَانِ يَقْضِي يَنْهُمَا ، فَقَضَى بِالْحِظَارِ لَمُنْ وُجِدَ مَعَاقِد الْقُمُطِ (٤) عَلِيْهِ ، ثُمَ رَجَعَ فَأَخْبَرَ النَّبِي عَيْنِهِ فَقَالَ : وَأَصَبَرَ النَّبِي عَيْنِهُ فَقَالَ :

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧٣ .

⁽٢) الحظار : المانع أي أقاما جدارا .

⁽٣) أرسل الرسول عَيْظَةً في ثلك الخصومة الحاصة لأنه لايوجد لهما بينة فيحتاج إلى المعاينة والانتقال لعله يتبين الحكم بالقرائن .

 ⁽٤) معاقد القمط: القمط هو مايشد به الحص من ليف ونحوه - قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ١٠٨ .

⁽٥) الاستيعاب جد ١ ص ٣٤٦ ، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى ، كتاب الأقضية جد ٥ ص ٨٤١ طبع سنة ١٣٩٩ هـ مؤسسة الرسالة منشورات دار اللواء بالرياض .

٢ – الاختصاص بنصاب معين: كأن يعين الإمام للقاضى مقدارا معينا من المال لايحكم بأكثر منه – وهو مايعبر عنه فى القانون الوضعى: بالاختصاص القيمى أو الاختصاص الكمى. يقول ابن قدامة: [ويجوز أن يجعل حكمه فى قدر من المال نحو أن يقول: احكم فى المائة فما دونها فلاينفذ حكمه فى أكثر منها] (1).

وقد روى القاضى وكيع بسنده أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال ليزيد بن أخت النمر: ﴿ إِكْفِنِى صِعَارَ الْأُمُورِ فَكَانَ يَقْضِى فِى الدِّرْهَمِ وَنَحْوِهِ ﴾ (٢) . وقد أخذ بهذا التخصيص كثير من الأمراء والحكام في التاريخ الإسلامي ، قال الإمام الماوردى : [قال أبو عبد الله الزبيرى : لم تزل الأمراء عندنا بالبصرة برهة من الدهر يستقضون قاضيا على المسجد الجامع ، يسمونه قاضى المسجد ، يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فما دونها ، ويفرض النفقات المسجد ي موضعه ولا ماقدر له] (٣) .

وهذا النوع من التخصيص يخدم القضاة ويجعلهم متفرغين لما هو أكبر وأهم فيخفف عن كواهلهم مايكون شاغلا لهم عن النظر في القضايا الهامة التي تحتاج إلى تفرغ وصفاء فكر .

الاختصاص المكانى:

يجوز لولى الأمر أن يخصص ولاية القاضى بمكان معين كما سبق ، وإن قلنا أنه يجوز أن تكون ولاية القاضى عامة أو خاصة باعتبار الأحكام والحصومات . وكل هذا مبنى على قاعدة : (جواز تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة) .

كا يجوز لولى الأمر أن يجعل ولاية القاضى عامة وشاملة لجميع البلاد التي يحكمها .

⁽١) ألمغني جر ٩ ص ١٠٥.

⁽٢) أخبار القضاة جـ ١ ص ١٠٦ .

 ⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٧٣.

وإذا كانت ولاية القاضى خاصة فلا تكون له ولاية قضائية فيما جاوز ذلك ، فلو حكم فى غير بلده الذى خصص له لكان حكمه باطلا لأنه انعقد فى غير محله . كما يجوز لولى الأمر أن يخصص القاضى بالحكم بين المقيمين دون الطارئين على البلد ، أو يجعل له الحكم فى كل البلد المقيمين والطارئين ، وذلك حسب المصلحة التى يراها . يقول ابن قدامة رحمه الله : [ويجوز أن يولى قاضيا عموم النظر فى خصوص العمل ، فيقلده النظر فى جميع الأحكام فى بلد بعينه ، فينفذ حكمه فيمن سكنه ومن أتى إليه من غير ساكنه] (1) .

ويقول الماوردى: [ويجوز أن يكون القاضى عام النظر خاص العمل ، فيقلد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي البلد أو في محلة منه ، فينفذ جميع أحكامه في الجانب الذي قلده ، والمحلة التي عينت له . وينظر فيه بين ساكنيه وبين الطارئين إليه ، لأن الطارىء إليه كالساكن فيه ، إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الغربيين والطارئين إليه فلا يتعداهم] (٢) .

أما تقييد القاضي بمجلس قضاء لايتعداه فقد سبق وأن عرضنا له عند الحديث عن مكان التقاضي (٢) .

الاختصاص الزماني :

يجوز لولى الأمر أن يعين للقاضى يوما معينا من الأسبوع أو أياما لا يجوز له أن يحكم فيما سواها . وهذا بناء على قاعدة : (جواز تخصيص القاضى بالزمان والحادثة) .

وفى هذا يقول الماوردى رحمه الله تعالى : [فلو لم يعين الخصوم ، وجعل النظر مقصورا على الأيام ، وقال : قلدتك النظر بين الخصوم فى يوم السبت وحده ،

⁽١) للغني جد ٩ ص ١٠٥٠

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٧٢ .

 ⁽٣) ق الفصل الرابع من الباب الأول ص ٢٥٠ – ٢٦٦ .

جار نظره فيه بين الخصوم فى جميع الدعاوى ، وتزول ولايته بغروب الشمس منه ، ولو قال : قلدتك النظر فى كل يوم سبت جاز أيضا ، وكان مقصور النظر فيه ، فإذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائها على أمثاله من الأيام ، وإن كان ممنوعا من النظر فيما عداه] (١) .

الاختصاص المذهبي :

سبق وأن نقلت ماروى عن عمر بن الخطاب فى توزيع القضاء وسلطة القاضى بأنه كتب لشريح : « مَافِئْ كِتَابِ اللهِ وَقَضَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاقْضِ بِهِ » (٢) .. الخ .

وأنه قال لرجل: مَاصَنَعْتَ ؟ فَقَالَ: قَضَىٰ عَلِيٌّ وَزَيْدٌ بِكَذَا ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَقَضَيْتُ بِكَذَا ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أُدْرِكُ إِلَىٰ كِتَابِ اللهِ أَوْ إِلَىٰ سُنَّةِ نَبِيِّهِ عَيِّئِكِمْ لَفَعَلْتُ ، وَلَكِنِّى أُدْرِكُ إِلَىٰ رَأْي ، وَالرَّأْيُ مُشْتَرَكٌ ، فَلَمْ يَنْقُضْ مَاقَالَ عَلِيًّ وَزَيْدٌ (٣) .

فهذان الأثران يظهر فيهما عدم تقييد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لقضاته بمذهب أو رأى معين ، لذلك يرى جمهور الفقهاء بأنه لايجوز تقييد القاضى وتخصيصه بمذهب معين لايجوز له أن يخرج عنه ، لأن في هذا التحجير تعطيلًا لملكة البحث والاجتهاد لاستنباط الأحكام من أدلتها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله علياته .

يقول ابن قدامة رحمه الله : [ولايجوز أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه ، وهذا مذهب الشافعي – ولاأعلم فيه خلافا لأن الله تعالى قال : (فَآحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) (٤) والحق لايتعين في مذهب ، وقد يظهر له

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧٣ – ٧٤ .

⁽٢) أخبار القضاة جـ ٢ ص ١٨٩ .

⁽٣) أعلام الموقعين جـ ١ ص ٦٨ .

⁽٤) سورة صَ آية ٢٦ .

الحق في غير ذلك المذهب ، فإن قلده على هذا الشرط بطل الشرط ، وفي فساد التولية وجهان بناء على الشروط الفاسدة في البيع] (١) .

ويقول الشيرازى: [ولايجوز أن يعقد تقلد القضاء على أن يحكم بمدهب بعينه لقوله عز وجل: (فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) (٢). والحق هو مادل عليه الدليل ، وذلك لايتعين في مذهب فإن قلد على هذا الشرط بطلت التولية ، لأنه علم علم شرط وقد بطل الشرط فبطلت التولية] (٢).

أما جواز كون القاضى مقلدا فقد سبق الحديث عنه في شروط القضاة (٤).

وتوزيع القضاء واختصاصات القضاة فى المملكة العربية السعودية ، يحددها نظام القضاء ومؤسساته ومسمياته كالمستعجلة ، والأنكحة ، والتمييز ، ونحو ذلك . وسيأتى الحديث عن ذلك بإذن الله تعالى فى خاتمة الرسالة (٥) .

* * *

⁽۱) للغنى جـ ٩ ص ١٠٩ .

⁽٢) سورة ص آية ٢٦ ،

⁽٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي جد ٢ ص ٢٩٢ .

⁽٤) شرط العلم رقم ٧ من الفصل الثاني في الباب الأول ص ٢٢٨ - ٢٣٨ .

⁽٥) في خاتمة الرسالة ص ١٠٤٢ – ١٠٥٥ .

الفصّسل السّسَابع العرضى ولأمائها وَلاعِرَادَ لاحِيَّ سِيْرُ النِمَا احْتَى

وبينضهن أربيسة مباحث

المبحث الأول : تعريص الارحوى والركانها.

المبعث السَّائِي: إلى والرئ سير للجالم الموقود إنها فالريوي.

المبعث النالث: الطُلِح بعث النائن.

المبحث الرابع ، كُتَابِ لَلْقَافِي .

الفصل السكابع

الدعوى وأحكامها ، وإجراءات سير التقاضي

يأمر الإسلام بأداء الحقوق إلى أصحابها ، وعدم الاعتداء على الآخرين : ٥ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا » (١) ، و لَا يَحِلُ دَمُ آمْرِيْ وَ مُسْلِمٍ ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنِّى رَسُولُ الله ، إلَّا الله ، وَالنَّفْسُ النَّانِيْ ، وَالنَّفْسُ النَّهُ ، وَالنَّفْسُ ، وَالتَّارِكُ لِدِيْنِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » (٢) ، و يَاعِبَادِيْ إِنِّى حَرَّمْتُ الطَّلْمَ عَلَى نَفْسِيْ ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً فَلَا تَظَالَمُوا » (٣) .

لكن بعض الناس لايؤدي ماعليه بدافع من نفسه ، وبعض آخر يجهل أن

(۱) رواه البخاری ومسلم – صحیح البحاری ، کتاب العلم ، باب قول النبی عَلَیْ : « رُبَّ مُبَلِّغ اَّوْعَیٰ مِنْ سَامِع » – فتح الباری جـ ۱ ص ۱۹۸ وکتاب العلم باب : « لِیُبَلِّعُ الْعِلْمَ الشَّاعِدُ الْعَاتِبُ » – فتح الباری جـ ۱ ص ۱۹۹ ، وکتاب الفتن ، باب قول النبی عَلِیْمُ : « لَائرْجِعُوْا بَعْدِیْ کُفَّاراً » فتح الباری جـ ۱۳ ص ۲۲ . باب قول النبی عَلِیْمُ : « لَائرْجِعُوْا بَعْدِیْ کُفَّاراً » فتح الباری جـ ۱۳ ص ۲۲ .

وصحيح مسلم -- كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال -- صحيح مسلم بشرح النووى جد ١١ ص ١٦٩ - ١٧٢ .

(۲) رواه البخارى ومسلم - صحیح البخارى ، کتاب الدیات ، باب قول الله
 تعالى : (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) فتح البارى جـ ۱۲ ص ۲۰۱ .

وصحیح مسلم - کتاب القسامة ، باب ماییاح به دم المسلم - صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۱ ص ۱۹۶ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه - كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم صحيح مسلم
 بشرح النووى جـ ١٦ ص ١٣٢ .

هذا الشيء لايحل له ، فيتعنت من عليه الحق فى الوفاء به بنفسه ، وقد يطن بعض الناس أن له حقا ، وهذا وذاك يحتاج إلى طرف ثالث ، يبين الحقوق لمن يجهلها ، ويلزم بها لمن لايريد أداءها . لذلك احتاج الأمر إلى إيجاد القضاة والنداعى إليهم .

والدعوى هى أهم أركان القضاء كما أسلفت فى التمهيد . ولذلك عثها علماؤنا وتناولوها بالدراسة .

وممن ألف فيها الشيخ سيدى محمد الجعيط ، ألف كتابا سماه : « الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية » (١) .

وكذا الدكتور محمد نعيم ياسين ، حيث نال الدكتوراه في : نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات (٢) .

ولا يخلو كتاب فقه من بحث الدعاوى والبينات ، والشهادات .

وحسبى فى هذا الفصل أن أعرض ماورد عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى شأن الدعوى وأحكامه وإجراءات سير التقاضى . وقد جعلت هذا الفصل فى أربعة مباحث :

المبحث الأول: تعريف الدعوى وأركانها.

المبحث الثاني : إجراءات سير المحاكمة وطرق إثبات الدعوى .

المبحث الثالث: الحكم على الغائب.

المبحث الرابع: كتاب القاضي.

 ⁽١) طبع في تونس - مطبعة الإرادة - الطبعة الثانية تولت نشرها مكتبة الاستقامة بتونس .

 ⁽٢) طبع في مطبعة القوات المسلحة الأردنية . من منشورات وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية .

المبحث الأول

تعريف الدعوى

تعريف الدعوىٰ في اللغة :

الدعوى اسم من الادعاء وهو المصدر – أى أنها اسم لما يدعى – وتجمع على دَعَاوِكُ – بكسر الواو وفتحها – والدعوى هى الطلب والتمنى قال الله تعالى : (وَلَهُم مَّايَدَّعُونَ) (1) أى يطلبون ويتمنون ، وقال عَلَيْكُم : « مَابَالُ دَعْوَىٰ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، « مَابَالُ دَعْوَىٰ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، (٢) لأنهم كانوا يدعون إلى العصبية .

وتطلق الدعوى على الزعم إذا كان غير مدعوم بالحجة والبرهان ، فإذا دعم بالحجة والبرهان أصبح حقا ، وصاحبه مُحقا ، لامدعيا ، قال الفيروزابادى : [وادعى كذا زعم أنه له حقا أو باطلا] (٢) .

تعريف الدعوىٰ في الاصطلاح :

وردت عدة تعريفات للدعوى في المذاهب بل حتى في المذهب الواحد نجد عدة تعريفات . وهذه التعريفات - سواء أكانت في المذهب الواحد أم المذاهب المتعددة - متقاربة بعضها يذكر وصف الدعوى وبعض آخر يذكر شروطها ، وبعضها يذكر لازمها . والآن أسوق طرفا من هذه التعريفات :

⁽١) سورة يس آية ٥٧ .

 ⁽۲) رواه البخاری ومسلم - صحیح البخاری کتاب المناقب ، باب مایهیٰ می
 دعویٰ الحاهلیة - فتح الباری جه ٦ ص ٥٤٦ .

صحیح مسلم کتاب البر والصلة والآداب ، باب تصر الأخ ظالما أو مظلوما – صحیح مسلم بشرح النووی جد ١٦ ص ١٣٨ .

⁽٣) القاموس المحيط فصل الدال باب الواو والياء جـ ٤ ص ٣٢٩.

عند الحنفية :

(أ) عرفها صاحب الدر المختار وشرحه تنوير الأبصار، بأبها: قول مقبول عند القاضى يقصد به طلب حق قبل غيره أو دفعه عن حق نفسه (١).

(ب) وعرفها السمناني بقوله : [الدعوى عبارة عن قول يقصد به إثبات شيء عَارِ عن برهان ، ومتى كان فيها حجة أو برهان لم تكن دعوى] (7) .

وهذا التعريف يلتقى مع المعنى اللغوى كما جاء في القاموس . كما أنه الايدخل فيه الدعوى المكتوبة لأنها ليست قولًا .

(ج) وجاء تعریف الدعویٰ فی مجلة الأحکام العدلیة : [الدعویٰ هی طلب واحد حقه من آخر فی حضور الحاکم] (۳) .

٢ – عند المالكية:

قال القراف : [طلب معين أو مافى ذمة معين أو مايترتب عليه أحدهما ، معتبرة شرعا لاتكذبها العادة] (٤) .

وقال سيدى محمد العزيز جعيط: [حقيقة الدعوى طلب معين أو مافى ذمة معين ، أو طلب مايترتب عليه معين ، أو مافى ذمة معين ، أو طلب مايترتب عليه معين ، أو مافى ذمة معين] (٥٠) .

⁽١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار – مع حاشية ابن عابدين – حـ ٥ ص ٥٤١ .

⁽٢) روضة القضاة وطريق النجاة ص ١٦٣ .

⁽٣) المادة ١٦١٣ – شرح المجلة لسليم رستم الباز ص ٩٠٧ .

 ⁽٤) الفروق - جد ٤ ص ٧٢ ، الفرق الحادى والثلاثون والمائنان بين قاعدة الدعوى الصحيحة وقاعدة الدعوى الباطلة .

⁽٥) الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية صفحة أ .

٣ - عند الشافعية:

يعرف الشافعية الدعوى بأنها: إخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم (١). وتعريف الشافعية هذا يدخل فيه الشهادة إذ هي إخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم . فعلى هذا يكون التعريف غير مانع .

٤ - عند الحنابلة :

يعرف الحنابلة الدعوى بأنها : إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته (٢) .

وتعريف الحنابلة هذا لم يذكر فيه أن الدعوى المقصودة هي التي تقام عند الحاكم ، كما أن دعوى النسب لاتدخل في التعريف لأنها لاتتضمن إضافة استحقاق شيء في يد غيره ولا في ذمته .

وبعد ذكر هذه التعريفات فى المذاهب نجد عدم التباين بينها فهى تؤدى معنى واحداً مفهوما . فلا مشاحة فى الاصطلاح . ولكن تعريف الحنفية أدق ، أو نقول : الدعوى قول مقبول أو مايقوم مقام القول فى مجلس القضاء يقصد به إنسان طلب حق له أو لمن ينوب عنه .

أركان الدعوى :

أركان الدعوى هي : المدعى ، والمدعى عليه ، والمدعى به ، والقاضى . وقد قال الكاسانى : [ركن الدعوى هو لفظها الذى يعبر به عنها ، مثل

⁽١) مغنى المحتاج للشربيني جـ ٤ ص ٤٦١ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٢٧١ ، وكشاف القناع عن متن الإقباع جـ ٦ ص ٣٧٨ .

قول الرجل للقاضي : لي على فلان كذا ونحو ذلك مما يفهم منه ادعاؤه] (١) .

ولكن هذا من لوازم المدعى فكيف يسمى مدعيا وهو لم يطبب شبئا قبل خصمه . ومن الضرورى أن نعرف حقيقة كل ركن من أركان الدعى عليه ينبنى عليه وذلك لما يترتب عليه من أحكام . فمثلا معرفة المدعى من المدعى عليه ينبنى عليه طريقة القضاء من طلب البينة من المدعى ، أو طلب اليمين من المدعى عليه . يقول القراف رحمه الله تعالى : [الفرق الثانى والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى وقاعدة المدعى عليه ، فإنهما يلتبسان ، فليس كل طالب مدعيا ، وليس كل مطلوب منه مدعى عليه ، ولأجل ذلك وقع الخلاف بين العلماء فيهما فى عدة مسائل ، والبحث فى هذا الفرق بحث عن تحقيق قوله عليه السلام : « البيئة عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ » من هو المدعى الذى عليه البينة ، ومن هو المدعى عليه الذى يحلف] (١) .

١ ، ٧ - المدعى ، والمدعى عليه :

للفقهاء رحمهم الله عبارات متقاربة فى بيان المدعى والمدعى عليه ، ترجع إلى أن المدعى من يطالب غيره بإثبات حق ، والمدعى عليه هو المطالب بذلك الحق .

قال السمنانى - من الحنفية -: [واختلف أصحابنا فى المدعى من هو ؟ فقال الكرخى رحمه الله : هو الذى يقصد بدعواه إثبات حق على الغير فى يده أو فى ذمته ، والمدعى عليه من لاتوجد هذه الصفة فيه] (٣) .

وقال سليم رستم الباز : [اعلم أنهم اختلفوا في تعريف المدعى والمدعى عليه ، فقد عرفها في التنوير والغرر والملتقى بأن المدعى من لايجبر على الحصومة ،

⁽١) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٢٢ .

⁽٢) الفروق جـ ٤ ص ٧٤ .

⁽٣) روضة القضاة وطريق النجاة ص ١٦٥ .

والمدعى عليه من يجبر عليها ، وهذا أحسن ماقيل فيهما ، وقيل : المدعى من الاستحق إلا ببينة ، والمدعى عليه من يكون مستحقا بلا حجة إذ بقوله : هو لى ، يكون له على ماكان مالم يثبت المدعى استحقاقه] (١) .

وقال السرخسى: [ولكن الفرق بينهما على ماقاله بعض أصحابنا رحمهم الله أن المدعى من يستدعى على الغير بقوله ، وإذا ترك الخصومة يترك ، والمدعى عليه : من يستدعى عليه بقول الغير وإذا ترك الخصومة لايترك ، وقيل المدعى : من يشتمل كلامه على الإثبات ولايصير خصما بالتكلم بالنفى ، فإن الخارج لو قال لذى اليد هذا الشيء ليس لك لايكون خصما مدعيا ، مالم يقل هو لى .

والمدعى عليه: من يشتمل كلامه على النفى . فيكتفى به منه ، فإن ذا اليد إذا قال ليس هذا لك كان خصما بهذا القدر ، وقوله هو لى فصل من الكلام غير محتاج إليه ، وقيل: المدعى من لايستحق إلا بحجة كالخارج ، والمدعى عليه : من يكون مستحقا بقوله من غير حجة] (٢) .

وقال القراف: [فضابط المدعى والمدعى عليه فيه عبارتان للأصحاب ، إحداهما : أن المدعى هو أبعد المتداعيين سببا ، والمدعى عليه : هو أقرب المتداعيين سببا ، والعبارة الثانية – وهى توضح الأولى – المدعى : من كان قوله على وفق أصل أو على خلاف أصل أو عرف ، والمدعى عليه : من كان قوله على وفق أصل أو عرف . وبيان ذلك بالمثل : أن اليتيم إذا بلغ وطلب الوصى بماله تحت يده فقال : أوصلتك فإنه مدعى عليه ، والوصى المطلوب مدع فعليه البينة ، لأن الله تعالى أمر الأوصياء بالإشهاد على اليتامى إذا دفعوا إليهم أموالهم فلم يأتمنهم على الدفع بل على النصرف والإنفاق خاصة ، وإذا لم يكونوا أمناء كان الأصل عدم الدفع ، وهو يعضد اليتيم ويحالف الوصى ، فهذا طالب واليمين عليه لأنه مدعى عليه ،

⁽١) شرح المجلة ص ٩٠٧ .

⁽٢) المبسوط جد ١٧ ص ٣١ - ٣٢ .

والوصى مطلوب وهو مدع] (١) .

أما شرط المدعى والمدعى عليه : فهو التكليف . فلا تصحُّ الدعوى من الصبى والمجنون ولاتصحِّ عليهما ، لكن يتولى الادعاء عنهما وليهما أو وصيهما .

والحنفية لا يشترطون كال الأهلية في المدعى والمدعى عليه ، بل يكتمون بالأهلية الناقصة ، يقول السمناني : [وينبغى أن يكون المدعى عاقلا على صفة يصح معها قوله ، وتسمع دعواه ، ولا فرق في المدعى بين الحر والعبد والذكر والأنثى ، والبالغ والصبى المأذون له ، والطالب لنفسه أو لغيره إذا كان له ولاية على الغير ، أو قد أذن له في ذلك مما تجوز فيه النيابة] (٢) .

واشترط الحتفية حضور المدعى عليه مجلس الحكم والقضاء عند نظر الدعويٰ على مايأتي تفصيله في الحكم على الغائب .

٣ - المدعى به : ويشترط لصحة الدعوى العلم بالمدعى به ، فلايجوز الدعوى بمجهول لأن الحاكم سيساًل المدعى عليه عن صحة ما ادعاه المدعى فإن أقر به حكم عليه بإقراره ولايصح أن يحكم عليه بمجهول وقد استثنى الفقهاء رحمهم الله تعالى بعض المسائل ، فأجازوا الدعوى بها وهى مجهولة كالوصية والإقرار . قال ابن قدامة : [ولا يسمع الحاكم الدعوى إلا محررة إلا فى الوصية والإقرار ، لأن الحاكم يسأل المدعى عليه عما ادعاه فإن اعترف به لزمه ، ولا يمكنه أن تلزمه مجهولة ، ويفارق الإقرار فإن ألحق عليه فلا يسقط بتركه إثباته ، وإنما صحت الدعوى فى الوصية بجهولة لأنها تصح بجهولة فإنه لو وصى له بشيء أو سهم صح] (٢) .

ومن تمام العلم بالمدعى به أن يذكر صفته إن كان موصوفا وجنسه ونوعه وقدره فيقول مثلاً ثلاثة آلاف ريال سعودى . أو أرضا بمنطقة الرياض في المكان

⁽١) الفروق جـ ٤ ص ٧٤ ~ ٧٥ .

⁽٢) روضة القضاة وطريق النجاة ص ١٦٦ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٨٤.

الفلانى المحدود بكذا البالغ مساحتها كذا . وهكذا من الأوصاف التى يتميز بها المدعى به ، وأن يكون المدعى به من الحقوق المعترف بها شرعا ، فلاتصح الدعوى في ثمن شيء محرم كالخنزير والخمور – وخاصة بين المسلمين – .

٤ - القاضى: يشترط أن تكون الدعوى من نوع ما أذن للقاضى الحكم فيه ، فإن كانت الدعوى ليست داخلة فى اختصاص القاضى فلا يجوز له الحكم فيها لأنه فى حكم المعزول عنه . وقد سبق بحث جواز تخصيص القاضى بالزمان والحادثة (١) .

* * *

⁽١) في الفصل السادس من الباب الأول ص ٣٤٨ - ٣٦٥ .



المبحث الثاني

إجراءات سير المحاكمة ، وطرق إثبات المدعوى

مارُوي عن عمر في إجراءات سير المحاكمة ، وطرق القضاء :

رُوِى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عدة آثار ترسم للقضاة إجراءات سير المحاكمة والطرق التي يطلبونها عند إثبات الدعوى أسوق طائفة منها:

١ – روى القاضى وكيع قال : [حدثنا إبراهيم بن محسن بن معدان المروزى قال : أخبرنا عبيدة بن حميد قال : حدثنا حفص بن صالح أبو عمر الأسدى ، عن الشعبى قال : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَهُوَ أُمِيْرٌ بِالشَّامِ : أُمَّا بَعْدُ : فَإِنِّى كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِى الْقَضَاءِ بِكِتَابٍ لَمْ آلْكَ فِيهِ وَتَفْسِى بِالشَّامِ : أُمَّا بَعْدُ : فَإِنِّى كَتَبْتُ إِلَيْكَ فِى الْقَضَاءِ بِكِتَابٍ لَمْ آلْكَ فِيهِ وَتَفْسِى بِالشَّامِ : أُمَّا بَعْدُ : فَإِنِّى كَتَبْتُ إِلَيْكَ ، وَتَأْخُذُ بِأَفْضَلَ حَظِّكَ عَلَيْكَ ، إِذَا حَضَرَ الْخَصْمَانِ فَالْبَيْنَةُ الْمُدُولُ ، وَالْأَيْمَانُ الْقَاطِعَةُ ، أَدْنِ الضَّعِيْفَ حَتَّىٰ يَجْتَرِى قَلْبُهُ وَيَنْكَ ، وَتَعَاهِدِ الْعَرِيْبَ فَإِنْهُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ ثَرَكَ حَقَّهُ وَالْطَلَقَ إِلَىٰ وَيَشْبِطَ لِسَائِهُ ، وَتَعَاهِدِ الْعَرِيْبَ فَإِنَّهُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ ثَرَكَ حَقَّهُ وَالْطَلَقَ إِلَىٰ النَّاسِ وَيَثْمَا أَبْطَلَ حَقْدُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْساً ، وَاحْرِصْ عَلَىٰ الصَّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ مَالَمْ يَسْتَبِنْ لَكَ الْقَضَاءُ] (١) .

٢ - جاء في كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعرى: ١ الْبَيَّنَةُ
 عَلَىٰ مَنِ ادَّعَیٰ وَالْیَمِیْنُ عَلَیٰ مَنْ أَنْكَرَ ﴾ (٢).

 ⁽١) أخبار القضاة جـ ١ ص ٧٤ -- ٧٥ ، ورواه بلفظ آحر المحب الطبرى في
 الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٨٠ .

 ⁽۲) سنن البيهقى كتاب آداب القاضى جد ١٠ ص ١٥٠ ، وسن الدارقطنى
 كتاب فى الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٦ ، وأخبار القضاة جـ ١ ص ٧٢ ، وأعلام
 الموقعين جـ ١ ص ٩٢ .

إلى غير ذلك من الأقوال التي وردت في طرق القضاء آثرت أن أذكرها عند الحديث عن كل طريق من طرق القضاء .

إجراءات سير المحاكمة:

إذا حدثت خصومة بين طرفين ، وطلب أحدهما حضور الآخر إلى الله وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ الْقَاضِى لزمه الحضور امتنالا لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مَّنْهُم مُّعْرِضُونَ ، وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقَّى يَأْتُواْ إِلَيْهِ مُذْعِنينَ ، أَفِي قُتُوبِهِم مُرَضٍ ، أَمِ ارْتَابُواْ ، أَمْ يَحَافُون أَن يَحِيفَ الله عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ، بَلْ أُولِيكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ أَوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ أَوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولِئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولِئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولِئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَاهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمُ اللهُ اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْمُؤْمِنِ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

روى الحسن عن النبى عَرَائِلَهُ أنه قال : ﴿ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيْهِ شَيْءٌ فَدُعِي إِلَىٰ حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِيْنَ فَأَبَىٰ أَنْ يُجِيْبَ فَهُوَ ظَالِمٌ لَاحَقَّ لَهُ ﴾ (٢) وفي رواية الدارقطني ﴿ مَنْ دُعِيَ إِلَىٰ حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِيْنَ فَلَمْ يُجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ لَاحَقَّ لَهُ ﴾ فَاللهُ لَاحَقَّ لَهُ ﴾ فَاللهُ لَاحَقَّ لَهُ ﴾ فَاللهُ لَاحَقَّ لَهُ اللهُ ال

⁽١) سورة النور آية ٤٨ – ١٥ .

 ⁽۲) نفسیر ابن کثیر جـ ۳ ص ۲۹۸ – ۲۹۹ وقال : [هذا حدیث غریب وهو مرسل] الطبعة الثالثة مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ۱۳۷۳ هـ، رواه السهقی بلفظ « مَنْ دُعِی إِلَیٰ حَکَم مِنَ الْحُکَّامِ قَلَمْ یُجِبْ فَهُوَ ظَالِمٌ » وقال : هذا مرسل أ . هـ .

⁽٣) سنن الدارقطنى كتاب فى الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢١٤. وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد - كتاب الأحكام ، باب فيمن دعى إلى الحاكم فامتنع جـ ٤ ص ١٩٨ : [رواه البزار وفيه روح بن عطاء بن أبى ميمونة وهو ضعيف ، وقد وثقة ابى عدى] أ . هـ .

الحاكم قبل أن يطلب من خصمه الحضور فيستدعيه القاضى سواء أعلم بينهما معاملة أم لا ، وسواء تساوت حالتهما الاجتماعية أم اختلفت ، لأنه لاضرر من حضور صاحب المنزلة الرفيعة مجلس الحكم مع من هو دونه ، ولأن فى ترك أعدائه تضييعا للحقوق وإقراراً للظلم ، وقيل : لابلا أن يقتنع القاضى بصحة الدعوى ووحاهتها حتى يطلب حضور المدعى عليه ، وإن لم يقتنع ، كأن رأى أن الدعوى مراد منها الإضرار بالشخص المدعى عليه وتعطيله عن عمله ، وإفساد سمعته ، فإن القاضى يرفض إحضار المدعى عليه إلا أن يُحضر المدعى برهانا يدل على صحة مايدعيه ، فإن فعل أحضر القاضى الخصم . قال ابن قدامة رحمه الله : [وإذا استعدى رجل على رجل إلى الحاكم ففيه روايتان ، إحداهما : أنه يلزمه أن يعديه ويستدعى خصمه سواء علم بينهما معاملة أو لم يعلم - إلى أن قال - والرواية الثانية : لايستدعيه إلا أن يعلم بينهما معاملة ، ويتبين أن لما ادعاه أصلا ، وروى ذلك عن على رضى الله عنه ، وهو مذهب مالك ، لأن فى إعدائه على كل روى ذلك عن على رضى الله عنه ، وهو مذهب مالك ، لأن فى إعدائه على كل أحد تبذيل أهل المروءات ، وإهانة لذوى الهيئات] (١) .

وللمدعى عليه أن يوكل عن نفسه من يرضاه لينوب عنه في المخاصمة إذا كره الحضور أو كان له عذر يمنعه منه – كما سبق – (٢).

وينبغى للقاضى إذا أراد إحضار خصم أن يدعوه بأرفق الوجوه وأجمل الأقوال ، لأنه يدعوه إلى حكم الله ودينه ، وعلى المدعى عليه الإجابة إلى ذلك ولايسعه التأخير ، فإن امتنع من الحضور ولم يرسل وكيلا عنه ، وكان حاضرا فى البلد ولم يكن معذورا بمرض ونحوه ، كرر الحاكم طلب حضوره – بأن يرسل إليه خطاب الدعوة للحضور إلى المحكمة فى أيام متفاوتة ، فإن أبى المجىء ولم يرسل وكيلا عنه عنم أنه مُتعنّت ويرفض المجىء أُجبَر على المجىء بواسطة أعوان القاضى

⁽۱) للغني جـ ۹ ص ۲۰ .

 ⁽٢) فى الفصل الخامس من الباب الأول أعوان القضاة . المحامون أو الوكلاء –
 ص ٣٠٥ – ٣٠٨ .

أو مخافر (1) الشرط ونحوها ، وإذا حضر إلى مجلس القاضى وقام الدليل على تعنته وامتناعه من غير عذر عزره الحاكم بما يراه رادعا (٢) . قال ابن فرحون : [وإذا تبين أن المطلوب ألد بالمدعى ودعاه الطالب إلى الارتفاع إلى القاضى فأبئى ، فيكون على المطلوب أجرة الرسول إليه ، ولايكون على الطالب من ذلك شيء ويؤدب القاضى كل من أبئي أن يرتفع إليه] (٢) .

فإذا حضر الخصمان للمحاكمة بدأ القاضى بالسؤال عن المدعى منهما ليبدأ الحديث والدعوى . روى عمر بن قيس قال : شَهِدَ شُرَيْحاً إِذَا جَلَسَ إِلَيْهِ النَّحُصْمَانِ وَرَجُلَّ فَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَقُولُ : أَيُّكُمَا الْمُدَّعِي فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَإِنْ ذَهَبَ الْخَصْمَانِ وَرَجُلَّ فَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَقُولُ : أَيُّكُمَا الْمُدَّعِي فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَإِنْ ذَهَبَ الْآخَرُ يَشْغَبُ غَمَرَهُ حَتَىٰ يَفُرُغُ الْمُدَّعِي ثُمَّ يَقُولُ تَكَلَّمْ (٤) . فإذا تكلم المدعى المتمع له القاضى بكل عناية واهتام ، فإذا انتهى المدعى من عرض دعواه سأل القاضى المدعى عليه الإجابة عن الدعوى ، فإن أقرَّ بها ألزمه وحكم عليه بإقراره ، ولم يسأل المدعى البينة على دعواه ، وإن أنكر ماادعاه خصمه ، طلب القاضى من المدعى البينة على دعواه ، فإن أحضرها وكانت شهوداً فلا مانع من موعظتهم ، قال ابن قدامة : [وَكَانَ شُرَيْحٌ يَقُولُ لِلشَّاهِدَيْنِ ، مَاأَنَا ذَعَوْتُكُمَا وَلا أَنْهَاكُمَا وَلا أَنْ تُرْجِعًا ، وَمَايَقْضِيْ عَلَىٰ هَذَا الْمُسْلِمِ غَيْرُكُمَا ، وَإِنْ يُكمَا أَقْضِيْ الْيَوْمَ ، وَبِكُمَا أَتْقِيْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ] (٥) .

⁽۱) انخافر جمع مخفر وهو المكان الذى يستقر به الشرط ليحيروا الناس: قال الرازى: [الخفير: المجير تقول خفر الرجل أى أجاره، وكان له خفيرا يمنعه] مختار الصحاح ص ١٥٢ ماب الراء فصل الحاء. ونحوه في القاموس المحيط جد ٢ ص ٢٣ فصل الحاء باب الراء.

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٦١ – ٦٢ .

⁽٣) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٠٣.

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ٨٤ .

⁽٥) المغنى جـ ٩ ص ٨٧ .

ثم يسأل القاضى المدعى عليه بعد إدلاء الشهود بشهادتهم عن رأيه فيما قالوا فإن لم يُبدِ اعتراضا على شهادتهم حكم عليه بتلك الشهادة ، وإن حرَّحهم أو اتهمهم فى شيء طلب منه الدليل على ذلك ، وإن طلب إمهاله من الطعى والتجريخ أمهله القاضى ، فإن عجز عن الطعن والدفع وظهر للقاضى صحة دعوى المدعى وبينته حكم بها ، وإن أبدى وجهة نظر لاتتعارض مع شهادة الشهود ولكن تبين تحلصه من الدعوى ، يسأل المدعى عن رأيه فى كلام المدعى عليه ، فإن أقرَّ بما قال حكم القاضى ، وإلا طلب من المدعى عليه البينة على تخلصه من الدعوى ، وإن لم يكن للمدعى بينة على دعواه أعلمه القاضى بأن ليس له شيء على خصمه إلا اليمين . فإن طلبها حلف المدعى عليه بالله تعالى أن المدعى ليس له بذمته ما ادعاه ، وأنه غير صادق فى دعواه ، فإن حلف برع من الدعوى ، وإن لم يحلف ونكل عنها ود اليمين على المدعى ، أو حبس المدعى عليه الدعى عليه بالله على خلاف حتى يحلف أو ضربه حتى يقر أو يحلف ، أو حكم عليه بالنكول على خلاف بين العلماء على مايأتى تفصيله (1) بإذن الله .

وإن طلب أحدهما الإمهال ليتمكن من إحضار البينة أو مراجعة تحسبًانِهِ أمهله القاضى مدة يرى أنها كافية - كما سبق آنفا - فإن أحضرها خلال المدة وإلا حكم عليه إن أبدى عجزه . هذا هو المتبع عند القضاء في الأموال وسائر الحقوق الآدمية . أما إذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله فإنها تكون قسامة ، وسيأتي تفصيل ذلك (٢) بإذن الله .

ومن الممكن أن نلخّص الأصول والآداب التي يراعيها القاضي في إحراءات سير المحاكمة ونظر الدعوى بما يأتي :

⁽١) في هذا الفصل القرائن مبحث النكول ص ٤٥٠ – ٤٦٦.

⁽٢) في طرق القضاء -- مبحث القسامة ص ٤٢٣ - ٤٣٧ .

- ١ المواجهة بين الخصوم وإحضارهم وإعطاء كل واحد منهم حق الدفاع عن نفسه .
 - ٢ علنية المحاكمة .
- ٣ اعتدال القاضى عند القضاء ، ونظر الدعوى ، فلايكون غضباما ،
 ولا جوعانا ، ولا قلقا .
- ٤ المساواة بين الخصوم . وعدم تمييز أحدهما على الآخر . فقد رفض عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أخذ الوسادة ليجلس عليها من القاضى زيد ابن ثابت ، عندما كان مع خصمه (١) .
 - ه الترتيب بين الخصومات إذا تعددت .
- ٦ مراعاة طرق الإثبات والقضاء التي يبنى عليها أحكامه وقضاءه .
 فالخصوم هم الذين يتولون إثبات حقوقهم بطرق الإثبات الشرعية .
- ٧ فَهْم الدعوىٰ فهما لايحصل معه شك ولا حيرة ولا تردد ، فيلقى السمع إليهما ويستحضر القلب للفهم (٢) . ثم يعرض ذلك على الكتاب والسنة ليستنبط الحكم ويقضى به ويلزم بتنفيذ ذلك الحكم ، إذ لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له .

طرق إثبات الدعوى :

من كال عدل الله تعالى أنه لم يَحْكُمْ للناس بمجرد دعواهم وإلا لسادتُ

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى . كتاب آداب القاضى باب إنصاف الخصمين فى المدحل عليه ، وباب القاضى لا يحكم لنفسه ، وباب ماجاء فى التحكيم حد ١٠ ص ١٣٦ ، المدحل عليه ، وباب القطاق عد ١٤٥ ، والمحلى جد ١٠ ص ١٤٥ ، والمغنى جد ٩ ص ١٠٥ ، وأحبار القضاة حد ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٣٧ .

الفوضى وما انتهت الخصومات وقطع دابر التشاحن ، إذ كل أحد يرغب فيما لدى الآحر . وليس ببعيد أن يدعى ما يهواه ويحبه مما يملكه الآخرون . ولكن حعل الله سبحانه ضوابط للدعوى وإثباتها ، وأى دعوى تخلو من ذلك هى دعوى باطنة لا مكان لها في شرع الله ، فإذا استطاع المدعى إثبات دعواه حكم له . قال عَيْظِي النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكَنْ الْيَهِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، (١) .

وإثبات الدعوى بالبينة جعله الله على المدعى ، وجعل دفع الدعوى باليمين على المدعى عليه إن لم يثبتها المدعى بالبينة . لأن كون المدعى عليه بيده الشيء المدعى قرينة على أنه له ، لذلك لا يلزمه إلا اليمين لدفع الدعوى ، أما المدعى فلما كان مايدعيه بيد صاحبه ويده أقوى احتاج إلى البينة الدالة على صدقه في دعواه .

لذا وجب على القاضى أن يميز بين المدعى والمدعى عليه ، لئلا يجعل على المدعى عليه عبئا أثقل مما جعله الله عليه فيكلفه بالبينة على مابيده فيكون ظلما كبيرًا له ، إذ عبء الإثبات أثقل من عبء الدفع باليمين .

والإثبات الذي يطلبه القاضي من الحصوم يجب أن يكون بالطرق التي شرعها الإسلام . وهي :

وهذه الطرق موضع اتفاق بين العلماء في اعتبارها والقضاء بموحبها وإن اختلفوا في بعض التفاصيل فيها .

⁽١) رواه مسلم فى صحيحه - كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه - صحيح مسلم يشرح النووى جـ ١٦ ص ٢ . والسنن الكبرى للبيهقى . كتاب الدعوى والبينات . باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ١٠ ص ٢٥٢ .

وهناك طرق اختلف العلماء في اعتبارها والقضاء بها وهي :

القرائن ومافى حكمها من نكول المدعى عليه ، والقيافة ، والفراسة .

٢ - علم القاضي .

٣ - القرعة .

وسأعرض فى بحثى هذا بشكل مختصر للطرق التى اتفق عليها ، وخاصة ماكان لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها رأى أو قول . لأنه موضوع دراستى .

أما الطرق المختلف فيها فما اعتبره عمر منها أو أنكره فسأعرضه بالتفصيل ، وأذكر آراء الفقهاء رحمهم الله فيه .

١ - الاعتراف :

هو: الإقرار على النفس بما يجب عليها (١). وهو ضد النكر ، واسم من الاعتراف ، تقول على ألف عرفا أو اعترافا (١).

قال الراغب الأصفهانى : [والاعتراف : الإقرار ، وأصله إظهار معرفة الذنب ، وذلك ضد الجحود ، قال : (فَاعْتَرَفُواْ بِذَنْبِهِمْ) (") ، (فَاعْتَرَفُواْ بِذَنْبِهِمْ) (") ، (فَاعْتَرَفُواْ بِذَنْبِهِمْ) بُذُنُوبِنَا) (٤)] (٥) .

مارُوى عن عمر بن الخطاب في الاعتراف :

يعول الشرع على الاعتراف كثيرا في مجال الخصومة والقضاء ، فأول

⁽١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ ٣ ص ٢١٧ .

⁽٢) القاموس المحيط فصل العين بأب الفاء جـ ٣ ص ١٧٩ .

⁽٣) سورة المُلك آية ١١ .

⁽٤) سورة غافر آية ١١ .

⁽٥) المفردات في غريب القرآن ص ٣٣٢ .

ما يعمله القاضى بعد إدلاء المدعى بدعواه هو سؤال المدعى عليه عن رأيه فى الدعوى . فإن اعترف بها حكم عليه بهذا الاعتراف ، ولكن قد يكون الاعتراف عير مطابق للواقع ، وذلك لظروف وملابسات قد تحول دون الأخذ بهذا الاعتراف ، وهذا ما سأتعرض له فى هذا المبحث ، وأبيّن مانقل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى الاعتراف ، ومتى يحكم به ، ومتى يرد ، وشرطه ، ومتى يصح الرجوع عنه .

١ حن حنظلة قال : قال عمر بن الخطاب : « لَيْسَ الرَّجُلُ أُمِيْناً عَلَىٰ لَفْسِهِ إِذَا أُوْجَعْتَهُ ، أَوْ أُوْنَقْتَهُ ، أَوْ ضَرَيْتَهُ » (١) .

وفى لفظ : « لَيْسَ الرَّجُلُ بِأُمِيْنِ عَلَىٰ نَفْسِهِ إِذَا جَوَّعْتَ ، أَوْ أُوْنَقْتَ ، أَوْ ضَرَيْتَ » (٢) .

وفى لفظ آخر : ﴿ لَيْسَ الرَّجُلُ بَأَمِيْنِ عَلَىٰ نَفْسِهِ إِنْ أَجَعْتَهُ ، أَوْ أَخَفْتَهُ ، أَوْ حَبَسْتَهُ ﴾ (٣) .

٢ - عن عكرمة بن خالد أن عمر بن الخطاب أتي بسارق ، فَاعْتَرَفَ ،
 قَالَ : أَرَىٰ يَدَ رَجُلِ مَاهِى بِيدِ سَارِق ، فَقَالَ الرَّجُلُ : وَاللهِ مَاأَنَا بِسَارِقِ وَلَكِنَّهُمْ تَهَدُّدُونِيْ . فَخَلَّىٰ سَبَيْلُهُ ، وَلَمْ يَقْطَعْهُ » (³)

٣ - عن سفيان عن الأعمش عن إبراهم أن عمر بن الخطاب رضي الله

 ⁽١) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب طلاق الكره جـ ٦ ص ٤٦ ،
 وباب الاعتراف بعد العقوبة والتهدد جـ ١٠ ص ١٩٣ .

⁽٢) سن البيهقي – كتاب الخلع والطلاق ، باب مايكون إكراها جـ ٧ ص ٣٥٩ .

 ⁽٣) الكتاب المصلف لابن أبي شيبة – كتاب الحدود ، باب في الامتحان في الحدود
 جـ ٩ ص ٥٠٠ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق ، باب الاعتراف بعد العقوبة والتهدد جد ١٠ ص ١٩٣ .

تعالى عنه قال : ﴿ اطْرُدُوا الْمُعْتَرِفِيْنَ ﴾ . قال سفيان : ﴿ يَعْنِي الْمُعْتَرِفِيْنَ بِالْحُدُودِ ﴾ . (١) أي ليتوب بينه وبين الله تعالى .

٤ - أخرج الدارقطنى أنَّ قَبِيْصَةَ بْنَ ذُولِيْ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْمَرَّأَةِ وَهُوَ فِيْ بَطْنِهَا ، ثُمَّ اعْتَرَفَ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَضَىٰ فِيْ رَجُلٍ أَنْكَرَ وَلَداً مِنَ امْرَأَةٍ وَهُوَ فِيْ بَطْنِهَا ، ثُمَّ اعْتَرَفَ وَهُوَ فِيْ بَطْنِهَا ، حُتَّىٰ إِذَاوُلِدَ أَنْكَرَهُ ، قَأْمَرَ بِهِ عُمَرُ فَجُلِدَ ثَمَا بِيْنَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ وَهُوَ فِيْ بَطْنِهَا ، ثُمَّ أَلْحَق بِهِ وَلَدَهَا . (٢) .

قذف الزوجة يوجب اللعان ، لكن لما اعترف الزوج بالحمل كان تكذيبا للفسه فسقط اللعان فلما أنكره بعد أن اعترف به اعتبره عمر قاذفا فأوجب عليه الحد وحده ، حد القذف ثمانين جلدة .

٥ - روى القاضى وكيع بسنده عن شريج عن عمر قال: [(إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِوَلِدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ »] (١) ، وفي رواية: (إِنِ اعْتَرَفَ بِوَلَدِهِ سَاعَةً وَاحِدَةً ثُمَّ أَنْكَرَ بَعْدُ لَحِقَ بِهِ » (١) ، وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أَنَّ عُمَرَ بَلَغَهُ أَنَّ شُرَيْحاً قَالَ فِي الرَّجُلِ بُقِرُ بِوَلَدِهِ ، ثُمَّ يُنْكِرُ : يُلاعِنُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : ﴿ أَنْ إِذَا أَقَرَ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ ، فَلَيْسَ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : ﴿ أَنْ إِذَا أَقَرَ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ ، فَلَيْسَ

 ⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب السرقة باب ماجاء فى الإقرار بالسرقة والرحوع عنه جد ٨ ص ٢٧٦ ، وعند ابن أبى شيبة فى مصنفه بدون زيادة سفيان - كتاب الحدود باب فى درء الحدود بالشبهات جد ٩ ص ٣٦٥ .

⁽۲) سنن الدارقطني – كتاب الحدود والديات جـ ٣ ص ١٦٤ – ١٦٥ .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ٣ ص ١٩١ .

 ⁽٤) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب الرجل ينتفى من ولده - حـ ٧
 ص. ١٠٠ .

لَهُ أَنْ يُنْكِرَ ﴾ (١) .

كتب عمر إلى شريج: ﴿ وَإِنَّ الرَّجُلَ يُسْأَلُ عِنْدَ مَوْتِهِ عَنْ وَلَدِهِ ›
 فَأَصْدَقُ مَايَكُوْنُ عِنْدَ مَوْتِهِ ﴾ (٢) .

فقه الآثار :

تدل جملة هذه الآثار على أن الاعتراف لابد أن يكون عن اختيار لا إجبار فيه بالضرب ، أو الوثاق ، أو الإجاعة ، أو الإخافة ، ثم إن عمر رضى الله تعالى عنه يرى طرد المعترفين بحدود الله ، لأن مبناها على الدرء والستر ، وكون الإنسان يتوب بينه وبين الله تعالى خير له وللمجتمع من إقامة الحد عليه .

كما تدل على أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يأخذ بالاعتراف في إلحاق الولد ، حتى ولو لم يدم هذا الإقرار ، أو كان في مرض الموت . فإذا حصل الإقرار لحظة من الزمان اعتبر وعمل به .

وقد ذكر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى الآثار السالفة اللكر شرط الاعتراف حتى يحكم به القاضى ، ومتى يرجع المعترف عن إقراره .

شرط الاعتراف :

لايصتُّ الإقرار إلا من إنسان بالغ عاقل مختار غير محجور عليه فيما حجر عليه فيه ، ولم يكذبه المقر له ، ولم يتهم المقر في إقراره وكان الإقرار قابلا للتمليك ،

 ⁽١) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب الرجل ينتف:ى من ولده حـ ٧
 ص ١٠٠٠ .

⁽۲) أخبار القضاة لوكيع جـ ۲ ص ۱۹۳ – والسنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الديات ، باب ماجاء في جراح المرأة جـ ۸ ص ۹۲ – ۹۷ .

وكان الإقرار في الصحة (١) . أما الاعتراف بالولد فيجوز عبد الموت .

فلا يصحُّ اعتراف المكره لأنه معدوم الاختيار ، وسواء أكان الإكراه بالضرب أم الإجاعة أم الحبس أم التهديد ممن يقدر على تنفيذ ماهدد به ، أم يغلب على الظن أنه سينفذ ماهدد به ، يقول عمر : « لَيْسَ الرَّحُلُ أُمِيْماً عَلَىٰ يَغْلَب عَلَى الطَّنَ أَنْ سينفذ ماهد به ، يقول عمر : « لَيْسَ الرَّحُلُ أُمِيْماً عَلَىٰ يَغْسِه إِذَا أُوجَعْتَهُ ، أَوْ أُوتَقَتَهُ ، أَوْ ضَرَبَّتَهُ » (٢) .

الرجوع عن الاعتراف :

الشيء المقر به لايخلو من أن يكون حقا لله أو حقا للناس .

(أَ) فَإِنْ كَانَ حَقَا لَلْنَاسَ فَلْيَسَ لَهُ الرَّجُوعَ عَنَ إِقَرَارِهِ . قَالَ عَمَو : ﴿ إِذَا أُقَرَّ بِوَلَدِهِ طَوْفَةَ عَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَنَّ يَنْفِيَهُ ﴾ (٣) .

(ب) وإذا كان المقر به حقا لله تعالى جاز الرجوع عن الإقرار لأن حقوق الله مبنية على التسام ، فيجوز فيها التوبة والستر ، ومن هنا أمر عمر بطرد المعترفين فقال : ﴿ اطْرُدُوْا الْمُعْتَرِفِيْنَ ﴾ (٤) . وروى عبد الرزاق بسنده عن عكرمة بن خالد أن عمر بن الخطاب أيى بسارق ، فاعترف ، قال : ﴿ أَرَىٰ يَدَ رَجُلٍ مَاهِيَ بِيَدِ

⁽١) الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية لسيدى محمد العزيز جعيط صفحة ب ب .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب الطلاق الكره جـ ٦ ص ٤٠٦ ،
 وباب الاعتراف بعد العقوبة والتهدد جـ ١٠ ص ١٩٣ .

⁽٣) أخبار القضاة ج ٢ ص ١٩١ .

 ⁽٤) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب السرقة ، باب ماجاء في الإقرار بالسرقة والرجوع عنه جـ ٨ ص ٢٧٦ ، والكتاب المصنف لابن أبي شيبة - كتاب الحدود ، باب في درء الحدود بالشبهات جـ ٩ ص ٥٦٨ .

سَارِقِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : وَاللهِ مَا أَنَا بِسَارِقِ ، وَلَكِنَّهُمْ تَهَدَّوْنِيْ ، فَخَلَّىٰ سَبِيْلَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ تَهَدَّوْنِيْ ، فَخَلَّىٰ سَبِيْلَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ تَهَدُّوْنِيْ ، فَخَلَّىٰ سَبِيْلَهُ ،

٢ - الشهادة:

لقد شرع الله تعالى شهادة الشهود لحفظ الحقوق وإثباتها .

معنى الشهادة:

الشهادة خبر قاطع (Y) ، وقال الراغب الأصفهانى : [الشهود والشهادة الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو بالبصيرة – إلى أن قال – والشهادة : قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر (Y) .

مارُوى عن عمر بن الحطاب في الشهادة :

رُوى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عدة آثار فيها توجيهات لقضاته وولاته إلى الأخذ بالشهادة ومراعاة شروطها . أسوق طرفا منها :

١ - « إِذَا حَضَرَ الْخَصْمَانِ فَالْبَيِّنَةُ الْعُلُولُ ، وَالْأَيْمَانُ الْقَاطِعَةُ » (4) .

٢ - « الْبَيّنةُ عَلَىٰ مَنِ ادَّعَىٰ وَالْيَمِيْنُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكُرَ » (°).

⁽١) المصنف لعبد الرزاق باب الاعتراف بعد العقوبة والتهدد جـ ١٠ ص ١٩٣ .

⁽٢) القاموس المحيط – فصل الشين ، باب الدال جـ ١ ص ٣١٦ .

⁽٣) المفردات في غريب القرآن ص ٣٦٧ – ٢٦٨ .

 ⁽٤) أخبار القضاة جـ ١ ص ٧٥ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب
 الطبرى جـ ٢ ص ٨٠.

⁽٥) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الشهادات ، باب لايحيل حكم القاضى على المقضى له والمقضى عليه ، ولا يجعل الحلال على واحد منهما حراما جـ ١٠ ص ١٥٠ ، وسنن الدارقطنى - كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ، كتاب عمر رضى الله عنه إلى أبي موسى جـ ٤ ص ٢٠٦ .

وأخبار القضاة جـ ١ ص ٧٢ ، وأعلام الموقعين جـ ١ ص ٩٢

٣ – روى الإمام مالك عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه قال: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ثَنِ الْحُطَّابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، فَقَالَ : لَقَدْ جِئْتُكَ لِأَمْرٍ مَالَهُ رَأْسٌ عُمَرَ ثَنِ الْحُطَّابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، فَقَالَ : لَقَدْ جَئْتُكَ لِأَمْرٍ مَالَهُ رَأْسٌ وَلَا ذَنَتٌ ، فَقَالَ النَّوْدِ ظَهَرَتْ بأَرْضِنَا ، فَقَالَ عُمْرُ : ﴿ وَاللهِ لَا يُؤْسَرُ (١) رَجُلٌ عُمْرُ : ﴿ وَاللهِ لَا يُؤْسَرُ (١) رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ الْعُلُولِ ﴾ (١) .

٤ - ٥ الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُوداً حَدًّا ، أَوْ مُجَرَّباً عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُوْرٍ ، أَوْ طَنِيْناً فِيْ وَلَاءٍ قَرَابَةٍ »(٣) .

شروط الشهادة :

يشترط عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في الشهود عدة شروط استنبطها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله عَلِيْكِيْ هي:

العدالة: وشرطها الإسلام، والأصل فى المسلم العدالة مالم تسلب منه بسبب القذف، أو تجريب الكذب عليه، أو الاتهام بتزوير ولائه لأحد غير مواليه، أو انتسابه لغير أهله (المُسْلِمُوْنَ عُدُولً بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْض إلا مَجْلُوداً

⁽١) يؤسر : أى يحبس . وأصله من الأسرة : القد وهي قَدْرُ مايشد به الأسير قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ١ ص ٤٨ .

⁽٢) موطأ الإمام مالك – كتاب الأقضية ، ماب ماجاء في الشهادات – شرح الزرقاني على الموطأ جـ ٣ ص ٣٨٧ – ٣٨٨ . ورواه البيهقي في السنن الكبرى – كتاب الشهادات ، باب لايجوز شهادة غير عدل جـ ١٠ ص ١٦٦ .

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الشهادات باب لايحيل حكم القاضى على المقصى له والمقضى عليه ، ولا يجعل الحلال على واحد منهما حراما جد ١٠ ص ١٥٠ ، وسنن الله على كتاب عمر رضى الله عمه إلى أبي موسى جد ٤ ص ٢٠٠ ، وأحبار القضاة جد ١ ص ٢٢ ، وأعلام الموقعين جد ١ ص ٩٢ .

حَدًّا ، أَوْ مُحَرَّباً عَلَيْهِ شَهَادَةً زُوْرٍ ، أَوْ ظَينِناً فِيْ وَلَاءِ قَرَابَةٍ » وعلى هذا فلا يؤخذ المسلم إلا بشهادة المسلم الذي لم يظهر منه ما يخدش العدالة ، روى ابن أبي شيبة قال : [حدثنا وكيع قال : حدثنا المسعودي عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ابن أبي بكر عن أبيه وقال : قال عمر بن الخطاب : ﴿ أَلَا لَا يُؤْسَرُ أَحَدٌ فِيْ الْإِسْلَامِ بِسَهَادَةِ الزُّوْرِ ، وَإِنَّا لَا تَقْبَلُ إِلَّا الْعُدُولَ »] (١) . وفي رواية الإمام مالك والبيهقي قال عمر : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُؤْسَرُ رَجُلٌ فِيْ الإسْلَامِ بَغَيْرِ الْعُدُولِ » (٢)

وروى البخارى بسنده أن عبد الله بن عُنبة قال : سَمِعْتُ عُمْرَ بْنَ الْحَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ يَقُولُ : ﴿ إِنَّ أَنَاساً كَانُواْ يُوْخَذُونَ بِالْوَحْي فِي عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ عَلِيَا اللهِ عَلِيَا الْمَوْحَى قَدِ الْقَطَعَ ، وَإِنَّمَا نَا خُذُكُمْ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ الْعُمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْراً أَمِنّاهُ وَقَرْبَنَاهُ وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيْرَتِهِ شَيْءٌ ، الله أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوْءاً لَمْ نَاْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقَهُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ سَرِيْرَتَهُ حَسَنَةً ﴾ (**) . ويُرْوَى عن عمر تحديد العدالة المطلوبة لاعتبار الشهادة ، من معرفة أمر الشاهد بالتعامل معه ومعاشرته ، وعدم الاكتفاء بظاهره . ومَنْ الْمُعرف لاتقبل شهادته . روى البيهقي بسنده قال : شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ لايعرف لاتقبل شهادته . وي البيهقي بسنده قال : شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْمُحُطَّابِ رَضِيَى الله عَنْهُ بَشَهَادَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ : أَنَا أَعْرِفُكُ ، فَقَالَ : بِأَنْ عَنْهُ لَنْهُ وَلَهُ مُؤْلُكَ ، فَقَالَ : بِأَنْهُ وَلَهُ مُؤْلُكَ ، فَقَالَ : بِعْهُ فَعَالَ : بِأَنْهُ وَلَهُ اللهِ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ وَمَالُكُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَاكُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَاللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَمَدْخَلُهُ وَمَحْرَجَهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَلُهُ وَمُؤْلُكَ بالدِّيْنَارِ وَالدُّرْهِ مِ لَيْهُ اللهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَاكً اللّهُ وَلَاكً اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَاكً اللّهُ وَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

 ⁽١) الكتاب المصنف - كتاب البيوع والأقضية ، باب ماذكر في شهادة الزور
 جـ ٧ ص ٢٥٨ .

 ⁽۲) موطأ الإمام مالك كتاب الأقضية ، باب ماجاء في الشهادات شرح الزرقاني على الموطأ حـ ٣ ص ٣٨٨ والسنن الكبرى للبيهقي - كتاب الشهادات ، باب لايجوز شهادة غير العلول جـ ١٠ ص ١٦٦ .

⁽٣) صحيح البحارى - كتاب الشهادات ، باب الشهداء العدول - فتح المارى حد ٥ ص ٢٥١ .

اللَّذَيْنِ بِهِمَا يُسْتَدَلُّ عَلَىٰ الْوَرَعِ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَرَفِيْقُكَ فِى السَّفَرِ الَّذِیْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : لَسْتَ تَعْرِفُهُ ، ثم قَالَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : لَسْتَ تَعْرِفُهُ ، ثم قَالَ لِلرَّجُلِ : إِنْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ » (١) .

وهذا الأثر يفسر مارواه البخارى عن عمر فى الأثر السابق ، كما أنه يحقق معنى حديث رسول الله عَيْقِاللهِ : ﴿ إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيْمَانِ ﴾ (٢) .

فرؤية الرجل يتردد على دخول المسجد للصلاة دليل على صلاحه وإيمانه .

أما الكافر فلا تجوز شهادته على المسلم إلا مااستثنى فى الوصية فى السفر بقوله تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا شَهَادَةً بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَّكُمُ الْمَوْتُ حِيْنَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبَتُمْ فِي الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبَتُمْ فِي الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبَتُمْ فِي اللهِ رَا اللهُ رَضِ) (٣)

فإذا أسلم الكافر قُبِلَتْ شهادته على المسلم حتى ولو تحملها أثناء كفره ، قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : « الْعَبْدُ وَالذِّمِّيُّ إِذَا شَهدَا رُدَّتْ

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى – كتاب آداب القاضى ، باب من يرجع إليه فى السؤال يجب أن تكون معرفته باطنة متقادمة جـ ۱۰ ص ۱۲۵ – ۱۲۹ .

وسبل السلام للصنعانى جـ ٤ ص ٢٥٩ – ٢٦٠ طبع كلية الشريعة بالرياض وقال : [رواه البغوى بإسناد حسن] ولكنى بحثت فى كتاب شرح السنة للمغوى – فى كتاب الإمارة والقضاء باب شرائط قبول الشهادة جـ ١٠ ص ١٢٢ – ١٣٧ فدم أحد له أذكراً .

 ⁽۲) رواه الترمذي وابن ماجه والدارمي سنن الترمذي - كتاب تفسير القرآن ،
 باب رقم ۱۰ جـ ٥ ص ۲۷۷ وقال : [هذا حدیث حسن غریب] .

وسنن ابن ماجه - كتاب المساجد والجماعات ، ياب لزوم المساجد وانتظار الصلاة جد ١ ص ٢٦٣ ، وسنن الدارمي - كتاب الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات جد ١ ص ٢٧٨ .

⁽٣) سورة المائلة آية (١٠٦) .

شَهَادَتُهُمَا ، قَالَ : ثُمَّ أُعْتِقَ هَذَا وَأَسْلَمَ ذَاكَ ؟ قَالَ عُمَرُ : شَهَادَتُهُمَا جَائِرَةً » (١) .

وروى عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: « تَجُوْزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ وَالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ إِذَا لَمْ يَقُوْلُوا بِهَا فِيْ حَالِهِمْ تِلْكَ ، وَشَهِدُوْا بِهَا بَعْدَ مَا يُسْلِمُ الْكَافِرُ وَيَكْبُرُ الصَّبِيُّ وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ إِذَا كَانُوا حِيْنَ شَهِدُوْا بِهَا عُدُوْلًا » (٢)

البلوغ: يشترط عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بلوغ الشاهد أثناء أداء الشهادة لقوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوْا شَهِيْدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ) (*) .
 وقوله: (وَأَشْهِدُوْا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ) (*) وقوله: (مِمِّنْ تُرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) (*) .

قال ابن عباس : ٥ لَا أَرَىٰ أَنْ تَحُوْزَ شَهَادَتُهُمْ إِنَّمَا أَمَرَنَا اللهُ مِمَّنُ لَرْضَىٰ ، وَإِنَّ الصَّبِيِّ لَيْسَ بِرِضَىٰ ، وَإِنَّ الصَّبِيِّ لَيْسَ بِرِضَىٰ ، وَأَنَّ الصَّبِيِّ لَيْسَ بِرِضَىٰ ، وَأَنَّ اللهُ عِنْهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى ا

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى – كتاب الشهادات ، باب ماجاء فى الغلام يشهد قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم جـ ١٠ ص ٢٥٠ .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الشهادات ، باب شهادة العبد يعتق والنصراني
 يسلم والصبي يبلغ ، جـ ٨ ص ٣٤٧ .

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٤) سورة الطلاق آية ٢ .

⁽٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

 ⁽٦) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الشهادات ، باب شهادة الصبيان حـ ٨
 ص ٣٤٨ .

والسنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الشهادات ، باب من رد شهادة الصبيان حـ ١٠ ص ١٦١ - ١٦١ .

أما إذا تحمل الشهادة ولم يؤدها إلا بعد البلوغ فإنها تقبل منه قال عمر بن الحطاب رضى الله تعالى عنه : « تَجُوْزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالْعَبْدِ ، إذا لَمْ يَقُومُوا بِهَا بَعْدَ مَايُسْلِمُ الْكَافِرُ ، وَيَكْبُرُ لَمْ يَقُومُوا بِهَا بَعْدَ مَايُسْلِمُ الْكَافِرُ ، وَيَكْبُرُ الصَّبِيُّ ، وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ ، إذا كَانُوا حِيْنَ يَشْهَدُونَ بِهَا عُدُولًا » (١) .

٣ - الحرية : يشترط عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عده الحرية فى الشاهد أثناء أداء الشهادة ، فإذا تحمل الشهادة وهو رقيق وأداها بعد العتق جاز ذلك ، قال رضى الله تعالى عنه : ﴿ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالْعَبْدِ إِذَا لَمُ يَقُومُوا بِهَا فِي حَالِهِمْ يَلْكَ ، وَشَهِلُوا بِهَا بَعْدَمَا يُسْلِمُ الْكَافِرُ ، وَيَكْبُرُ الصَّبِيُّ ، وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ إِذَا كَانُوا حِيْنَ يَشْهَدُونَ بِهَا عُدُولًا ﴾ (٢)

الذكورية: أما مايشترط فيه الذكورية، ومالا يعتدُّ فيه بشهادة النساء فقد رُوى عن عمر رضى الله تعالى عنه عدة روايات، سأسوقها وأبين مذاهب العلماء وآراءهم فى شهادة النساء.

مارُوى عن عمر بن الخطاب في شهادة النساء :

وردتْ عدة آثار عن عمر بن الخطاب بشأن اعتبار شهادة النساء أُوْرَدَهَا ف بعض الأحوال والقضايا أسوق بعضاً منها ثم أبيّن آراء العلماء فيها:

١ - روى عن الزهرى أنه قال : ١ مَضَتِ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكِ ،
 وَالْحَلِيْفَتَيْنِ بَعْدَهُ أَنَّهُ لَاتَجُوزُ شَهَادَةُ النَّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَالنَّكَاجِ
 وَالطَّلَاقِ ١ (٣) .

المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الشهادات ، باب شهادة العبد يعتق والنصراني يسلم والصي يبلغ جـ ٨ ص ٣٤٧ .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق – كتاب الشهادات ، باب شهادة العبد يعتق ،
 والنصراني يسلم والصبي يبلغ جـ ٨ ص ٣٤٧ .

 ⁽٣) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧١ وقال عن هذا الأثر : [فَبَلِيَّةٌ ، لأنه منقطع من طريق إسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك] جـ ١٠ ص ٥٨٣ .

ولفظ ابن أبى شيبة : « مَضَتِ السُّنَّةُ مِنْ رَسُوْلِ اللهِ عَيَّالِكُهُ ، وَالْخَيْيْفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ لَاتَجُوْزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيْ الْحُدُوْدِ » (١) .

٢ - وعن سعيد بن المسيب عن عمر قال : ﴿ لَاتَجُوْزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيْ
 الطَّلَاقِ وَلَا فِيْ النِّكَاحِ ، وَلَا فِيْ الدِّمَاء ، وَلَا فِيْ الْحُدُودِ ﴾ (٢) .

فهذان الأثران يدلان على أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لَايَعْتَبِرُ شهادة النساء في الحدود والدماء والنكاح والطلاق .

٣ - ذكر ابن حزم وابن حجر أن عمر قال : ﴿ فَرَقْ بَيْنَهُمَا - أَى بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ - إِنْ جَاءَتْ بَيْنَةٌ ، وَإِلَّا فَخَلِّ بَيْنَ الرَّحُلِ وَامْرَأَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَنَزَهَا ، وَلَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَمْ تَشَأَ امْرَأَةٌ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَتْ ﴾ (٣) .

وهذا الأثر يدل على أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لم يَرَ التفريق بشهادة المرأة في الرضاع ، وأنه لايفرق بين الزوجين بمجرد شهادة المرأة بل لابد من اكتمال الشهادة وتحقق شروطها .

عن ابن شهاب أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ أَجَازَ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ فِي الْاسْتِهْلَالِ . (٤) وهذا الأثر يدل على أن عمر بن الخطاب

⁽۱) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار – كتاب الحدود ، باب في شهادة النساء في الحدود جـ ۱۰ ص ۵۸ .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الشهادات ، باب هل يجوز شهادة الساء مع
 الرحال في الحدود وغيره جد ٨ ص ٣٣٠ ، والمحلي لابن حزم جد ١٠ ص ٥٧١ .

⁽٣) المحلی جـ ١٠ ص ٧٦٥ وقال عنه : [فهو عن الحارث الغنوی وهو مجمهول] جـ ١٠ ص ٥٨٣ ، وفتح الباری جـ ٥ ص ٢٦٩ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق كتاب الشهادات ، باب شهادة المرأة في الرضاع والنفاس جد ٨ ص ٣٣٤ .

رضى الله تعالى عنه أجاز شهادة المرأة على أن الطفل خرج حياً من بطن أمه باستهلاله صارخا ، لأن الولادة عادة يحضرها النساء دون الرجال .

وعن عطاء بن أبى رباح أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجَازَ شَهَادَةَ رَحُلِ
 وَاحِدٍ مَعَ نِسَاءٍ فِيْ نِكَاجٍ . (١)

وهذا الأثر يدل على أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أجاز شهادة السناء مع الرجال في النكاح بخلاف مايدل عليه الأثر الأول والثاني حيث جاء فيهما : أَنَّهُ لَاتَجُوْزُ شَهَادَةً النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ .

٣ - عن أبى لبيد قال : إِنَّ سَكْرَاناً طَلَّق اِمْرَأْتَهُ ثَلَاثاً فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ
 يَسُوَةٍ ، فُرِفِعَ إِلَىٰ عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ فَأَجَازَ شَهَادَةَ النِّسْوَةِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا (٢) .

ومن طريق آخر عن يحيى بن عبيد عن أبيه : أَنَّ رَجُلًا مِنْ عُمَانَ تَمَلَّأَ مِنَ الشُّرَابِ فَطَلَّقَ امْرَأَتُهُ ثَلاثَاً ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ نِسْوَةً ، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ عُمَرَ بُنِ الْخَطَّابِ فَأَجَازَ شَهَادَةَ النَّسْوَةِ ، وَأَبَتَ عَلَيْهِ الطَّلَاقَ (٣) .

وهذا يدل على أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أوقع المطلاق بشهادة النساء بخلاف ماروي عنه فى الأثر الأول والثانى ، حيث جاء فيهما أنه لاتجوز شهادة النساء فى النكاح والطلاق . كما روى ابن أبى شيبة قال : حدثنا أبو بكر قال : حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن

⁽۱) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الشهادات ، ياب هل تجوز شهادة البساء مع الرحال في الحدود وغيره - جـ ٨ ص ٣٣١ . والمحلى جـ ١٠ ص ٥٧٣ ، وسنن البيهقى - كتاب الكاح باب لا نكاح إلا بشاهدين عدلين جـ ٧ ص ١٢٦ وقال : [فهذا منقطع والححاح بن أرطاة لايحتج به] أ . هـ .

⁽٢) المحلي جـ ١٠ ص ٥٧٢ .

⁽٣) المحلي جـ ١٠ ص ٥٧٢ .

الحريت عن أبى لبيد أنَّ عُمَرَ أَجَازَ شَهَادَةَ النُّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ] ^(١) .

٧ - وعن عطاء قال : أَجَازَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ شَهَادَةَ النَّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ
 فِي الطَّلَاقِ وَالتَّكَاجِ . (٢)

وهذا يدل على أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجاز شهادة البساء مع الرجال في النكاح والطلاق بخلاف ماروى عنه في الأثر الأول والثاني من عدم إجازة شهادة المرأة في النكاح والطلاق .

آراء العلماء في شهادة النساء :

اتفق العلماء على قبول شهادة النساء في أمرين :

الديون المؤجلة والأموال ومايؤول إليها وذلك بالاشتراك مع الرجل ، قال الله تعالى : (وَاسْتَشْهِلُوا شَهِيْدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلَّ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ) (٦) .

٢ - فيما لايطلع عليه النساء (٤) ، مثل : البكارة والثيوبة ، والعيوب فى النساء ، والولادة والحيض والاستهلال والرضاع ، والعدة والحمل وما إلى ذلك كا قبل المالكية (٥) ، وابن القيم (١) شهادة النساء بعضهن على بعض فى الجراحات والقتل التى تحصل بينهن فى الحمامات والأعراس ، وقد نسب ذلك إلى أحمد بن

 ⁽١) الكتاب المصنف - كتاب البيوع والأقضية ، باب في شهادة النساء في العتق والدين والطلاق جد ٧ ص ١٥٦ .

⁽٢) المحلى جـ ١٠ ص ٧٣٥.

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

 ⁽٤) إلا أسم احتلفوا في عدد من يقبل منهن . هل هو أربع نسوة ، أو ثلاث ، أو امرأة واحدة . يراجع المهذب جـ ٢ ص ٣٣٥ ، ومغنى المحتاج حـ ٤ ص ٤٤٠ ، وحاشية الدسوق جـ ٤ ص ١٦٧ ، والمحلى جـ ١٠ ص ٥٦٩ . وبدائع الصائع حـ ٦ ص ٢٧٨ ، وتبين الحقائق للزيلعي جـ ٤ ص ٢٠٩ ، والمغنى لابن قدامة جـ ٩ ص ١٥٦ .

⁽٥) تصرة الحكام جد ١ ص ٢٩٥ .

⁽٦) أعلام الموقعين جـ ١ ص ١٠٤ .

حبل ، قال ابن القيم : [وقد نص أحمد على ذلك فى رواية بكر بن محمد عن أيه قال فى المرأة تشهد على مالا يحضره الرجال من إثبات استهلال الصبى ، وفى الحمام يدخله النساء فيكون بينهن جراحات] (١) . وقد قال به صاحب الفروع حيت قال : [تقبل شهادة النساء فى الحدود إذا اجتمعن فى العرس أو الحمام] . (١)

ودليل ماذهبوا إليه ماروى عن الزهرى قال : « مَضَتِ السَّهُ أَنُ تَجُوْزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيْمَا لَايَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ » (٣) . ومارُوى عن ابن عمر : « لَا تَجُوْزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحْدَهُنَّ إِلَّا عَلَىٰ مَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنَ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَحَمْلِهِنَّ وَحَيْضِهِنَ » (٤) . ومارُوى كذلك عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة « لَا تُقْبَلُ النِّسَاءُ إِلَّا فِيْمَا لَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ » (٥) . وللضرورة حيث الله بن عتبة « لَا تُقْبَلُ النِّسَاءُ إلَّا فِيْمَا لَا يَطَلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ » (٥) . وللضرورة حيث إن مثل هذه الحالات الإطلع عليها إلا النساء . وماروى عن عطاء قال : « تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَىٰ الْإِسْتِهُلَالِ » (٦) ، وعن عامر قال : « مِنَ الشَّهَادَاتِ شَهَادَةٌ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَىٰ الْإِسْتِهُلَالِ » (٦) ، وعن عامر قال : « مِنَ الشَّهَادَاتِ شَهَادَةٌ

⁽١) الطرق الحكمية ص ٧٨ .

⁽٢) الفروع جـ ٦ ص ٥٧٩ .

⁽٣) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧٠ ، والطرق الحكمية ص ١٥٦ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٠٥ ، ومصنف ابن أبى شيبة . كتاب البيوع والأقضية ، باب ماتحوز فيه شهادة انساء جـ ٦ ص ١٨٥ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧٠ ، والطرق الحكمية ص ١٥٢ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٣٥ .

 ⁽٥) انحلی حد ۱۱ ص ۵۷۰ ، والطرق الحکمیة ص ۱۵۲ ، والمهذب حد ۲
 ص ۳۳٥ .

 ⁽٦) الكتاب المصنف لابن أبى شيبة - كتاب البيوع والأقضية ، باب ماتجوز فيه شهادة النساء جـ ٦ ص ١٨٦ .

لَايَجُوزُ فِيْهَا إِلَّا شَهَادَاتُ النِّسَاءِ » (١) . وعن الشعبي قال : تَجُوْزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِيْمَا لَايَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ . (٢)

قال ابن قدامة : [لانعلم بين أهل العلم خلافا في قبول شهادة الساء المفردات في الجملة ، قال القاضي : والذي تقبل فيه شهادتهن منفردات حمسة أشياء : الولادة ، والاستهلال ، والرضاع ، والعيوب تحت الثيات كالرتق والقرن والبكارة والثيابة والبرص ، وانقضاء العدة] (٢) .

وقال ابن حجر: [قال ابن المنذر: أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلّ وَامْرَأَتَانِ) (٤) ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والأموال ، وقالوا: لاتجوز شهادتهن فى الحدود والقصاص ، واختلفوا فى النكاح والطلاق والنسب والولاء . فمنعها الجمهور ، وأجازها الكوفيون . قال : واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لايطلع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال وعيوب النساء ، واختلفوا فى الرضاع] (٥) .

واختلف العلماء في قبول شهادة النساء مع رجل أو منفردات فيما عدا الأمرين السابقين ، وذلك على أقوال :

القول الأول :

ذهب زفر - صاحب أبي حنيفة - إلى أنه لايجوز قبول النساء منفردات

⁽١) الكتاب المصنف لابن أبي شيبة - كتاب البيوع والأقضية ، باب ماتحوز فيه شهادة النساء جـ ٦ ص ١٨٦ .

 ⁽۲) الكتاب المصف لابن أبي شيبة كتاب البيوع والأقضية ، باب ماتحور فيه شهادة الساء جد ٦ ص ١٨٦ .

⁽٣) المغنى جه ٩ ص ١٥٥ – ١٥٦ .

⁽٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٥) فتح الباري جـ ٥ ص ٢٦٦ .

دون رجل فى شيء أصلا ، لافى ولادة ، ولا فى رضاع ، ولا فى عيوب النساء ، ولا فى غيوب النساء ، ولا فى غير ذلك ، وأجازهن مع رجل فى الطلاق والنكاح والعتق (١) .

القول الثانى:

ذهب ابن حزم (٢) ، وابن القيم (٦) ، إلى أن شهادة المرأتين تعدل شهادة رجل فيقبل في الزنا - مثلا - شهادة ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع نسوة ، أو رجل واحد وست نسوة ، أو ثمان نسوة لاغير . ويقبل في سائر الحقوق من الحدود والدماء ، والنكاح والطلاق والرجعة ، والأموال رجلان أو رجل وامرأتان ، أو أربع نسوة ، ويقبل في جميع ماذكر إلا الحدود رجل أو امرأتان مع يمين الطالب ، ويقبل في الرضاع امرأة واحدة أو رجل واحد .

القول الثالث:

ذهب الجمهور – أبو حنيفة (٤) ، ومالك (٥) ، والشافعي (٦) ، وأحد (٧) – إلى جواز شهادة النساء مع الرجال في الديون والأموال ومايؤول إليها (٨) ، ولم يجيزوها في الحدود والقصاص .

⁽۱) الحلي جد ۱۰ ص ۷۰ .

⁽٢) المحلي جـ ١٠ ص ٥٦٩ .

⁽٣) أعلام الموقعين جـ ١ ص ١٠٠ .

⁽٤) شرح فتح القدير جـ ٦ ص ٦ ، وبدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٧٩ .

⁽٥) حاشية الدسوق جـ ٤ ص ١٦٨ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ٢٦٧ ، وشرح الزرقاني على الموطأ جـ ٣ ص ٣٩٣ .

⁽٦) المهذب جـ ٢ ص ٣٣٤ ، ومغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤٤١ .

[·] ١٩٦ ص ١٩٦ .

⁽٨) يختلف العلماء فيما يؤول إلى الأموال ، ومثال ذلك - اختلافهم في المكاح - فمهم من ألحقه بالحدود لما فيه من ألحقه بالحدود لما فيه من المهور والنفقات ، ومنهم من ألحقه بالحدود لما فيه من استحلال الفروج وتحريمها ، ويؤيد ذلك قوله في سورة الطلاق آية ٢ (وَأَشْهِلُوا دَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ) وقد سماها حدودا في الآية الأولى من سورة الطلاق فقال : (وَتِلْكَ حُدُودُ) . إلى عبر ذلك من المسائل الفرعية .

الاستدلال:

القول الأول الذى ذهب إليه زفر من عدم قبول النساء منفردات دون رحل في شيء أصلا . لادليل له ، بل ثبت الدليل بخلافه ، فقد قبل رسول الله عليته شهادة النساء منفردات في الرضاع والاستهلال .

دليل الجمهور على ماذهبوا إليه :

استدل الجمهور على قبول شهادة النساء مع الرجال في الديون والأموال ومايؤول إليها دون قبولها في الحدود والقصاص بالكتاب والسنة وفعل الصحابة ، والإجماع (١).

(أ) فمن الكتاب:

قال الله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢)

وقال : ﴿ فَاسْتَشْهِلُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ (٣)

وقال : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُواْ شَهَادَةً بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ ٱحَلَكُمُ الْمَوْتُ حِيْنَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ » (³)

ووجه الدلالة : أن الله أمر في الآية الأولى بإشهاد ذوى عدل في الطلاق ولم يذكر شهادة النساء .

وفى الآية الثانية : أمر باستشهاد أربعة رجال من المسلمين - بدليل أنه أَخِق التاء في « أَرْبَعَةً » . لتدل على أنهم من الذكور دون الإناث .

⁽١) انظر المهذب جد ٢ ص ٣٣٤ .

⁽٢) سورة الطلاق آية ٢ .

⁽٣) سورة النساء آية ١٥.

⁽٤) سورة المائدة آية ١٠٦.

وفى الآية الثالثة : ذكر شهادة اثنين فى الوصية فى السفر ، ولم يذكر شهادة المرأة ، ولو كانت شهادتها جائزة لذكرها الله تعالى فى هذا الموضع الذى يعز فيه الشهود .

(ب) ومن السنة:

- ١ قال عُولِيُّ : ١ لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَى عدل ، (١) .
 - ٢ وقال : (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِيْنُهُ ﴾ (٢) .

٣ - وروى عن الزهرى قال : مَضَتِ السُّنَةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْتُهِ
 وَالْحَيْنِفَتَيْنِ بَعْدَهُ ، أَنَّهُ لَاتَجُوزُ شَهَادَةً النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَالنِّكَاجِ
 وَالطَّلَاقِ (٣) .

ففى الحديثين الأولين : ذكر عَلَيْكُ نصاب الشهادة وهو رجلان ولم يذكر النساء فيجب الوقوف عندها .

(جم) وأفعال الصحابة:

 ابن حزم رحمه الله عدة آثار عن الصحابة والتابعين استدلالا لمن منع قبول شهادة النساء في الحدود والقصاص (٤).

⁽۱) رواه البيهقى والدارقطنى – السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب لانكاح إلا بولى مرشد جه ٧ ص ١٣٤ ، وقال : [كذا رواه عدى بن الفضل ، وهو ضعيف والصحيح موقوف] – أى على ابن عباس – وسنى الدارقطنى ، كتاب الكاح جه ٣ ص ٢٢٦ .

 ⁽۲) رواه البحارى ومسلم - صحيح البخارى ، كتاب الشهادات باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود - فتح البارى جـ ٥ ص ، ٢٨ .

وصحیح مسلم ، کتاب الأیمان باب وعید من اقتطع حق مسلم بیمین فاحرة بالبار – صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۲ ص ۱۵۸ .

 ⁽٣) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧١ ، وقال عنه : [فبلية لأنه منقطع من طريق إسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو هالك] . المحلى جـ ١٠ ص ٥٨٣ .
 (٤) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧١ .

٢ - وذكر ابن حجر رواية عن عمر بن الخطاب والمغيرة بن شعبة وابن عباس رصى الله عنهم أنهم لم يفرقوا بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة فى الرضاع ثم قال : وهو قول أنى عبيد قال : أُفْتِى فِى ذَلِكَ بِالْفُرْقَةِ وَلاَ أَفْضَى بِهَا وروى عن عمر أنه قال : « فَرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بَيْنَةٌ ، وَإِلَّا فَحَلّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتُهُ إِلّا فَحَلّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتُهُ إِلّا فَعَلَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتُهُ إِلّا فَعَلَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتُهُ إِلّا فَعَلَ بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلّا فَعَلَ بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلّا فَعَلَى بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلّا فَعَلَى بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلّا فَعَلَى بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَى بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَى بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَى إِلَى اللهَ اللهَالِ لَمْ تَشَأَ الْمُرَأَةُ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ الرَّوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَى » (١) .

(د) الإجماع:

ذكر الزيلعي أن الأمة أجمعت على أن الزنا لاتجوز فيه شهادة النساء ، ولايقبل فيه إلا الرجال . قال : [وقد انعقد الإجماع على اشتراط الذكور فيه – أى الزنا – لأن الله تعالى يحب الستر على عباده] (٢) .

أدلة القائلين بقبول شهادة النساء في كل شيء:

استدل ابن حزم وابن القيم على قبول شهادة النساء في كل شيء بالسنة وأفعال الصحابة .

(أ) فمن السنة:

قال البخارى : [حدثنا ابن أبى مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال : أخبرنى ريد عن عياض بن عبد الله عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى عَيْسَةُ أَنه قال : « أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرَّأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُل ؟ قُلْنَا : بَعَى ،

 ⁽۱) فتح البارى جـ ٥ ص ٣٦٩ ، وفى المحلى نحوه جـ ١٠ ص ٧٧٥ وقال عـه
 [هو عن الحارث الغنوى وهو مجهول] المحلى جـ ١٠ ص ٥٨٣ .

 ⁽۲) ثبين الحقائق شرح كنز الدقائق جـ ٤ ص ٢٠٨ . وقال ابن حزم : [فإن دعوا إحماعا على أن لايقبلن في الحدود أكذبهم عطاء] . المحلى جـ ١٠ ص ٥٧٨ .

قَالَ : « فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا »] (١) . فأخبر الرسول عَلِيَّةُ أَن شهادة ، امرأتين تعدل شهادة رجل واحد ، وأطلق ذلك في عموم مايطلب فيه الشهادة ، ولم يستئنِ الحدود والقصاص ، مما يدل على قبول شهادة المرأة في كل شيء .

(ب) أفعال الصحابة:

ذكر ابن حزم عدة آثار عن الصحابة والتابعين وبعضا من أقضيتهم منها :

١ - ماروى أبو لبيد (٢) قال : ٥ إِنَّ سَكْرَاناً طَلَّقَ امْرَأْتَهُ ثَلاثاً ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَرُفِعَ إِلَىٰ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَجَازَ شَهَادَةَ النِّسْوَةِ وَفَرَّق بَيْنَهُمَا » (٣) .

٢ - ومنها ماروى أبو طلق عن أخته هند بنت طلق قالت : كُنْتُ فِى نِسْوَةٍ ، وَصَبِى مُستَجَىٰ فَقَامَتِ امْرَأَةٌ فَمَرَّتْ فَوَطِئَتْهُ ، فَقَالَتْ أُمُّ الصَّبِى : قَتَلَتِهِ وَاللهِ ، فَشَهِدَ عِنْدَ عَلِيٌ بْنِ أَبِى طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ وَأَنَ وَاللهِ ، فَشَهِدَ عِنْدُ عَلِيٌ بْنِ أَبِى طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ وَأَنَ عَاشِهُ عَلَيْهَا بِالدِّيَةِ وَأَعَالَهَا عَاشِرَتُهُنَ - وَفِيْ رِوَايَةٍ : أَرْبَعُ نِسْوَةٍ - فقضى عَلِيٌّ عَلَيْهَا بِالدِّيَةِ وَأَعَالَهَا بِالدِّيَةِ وَأَعَالَهَا
 بالفَيْن (٤) .

⁽۱) صحیح البخاری – کتاب الشهادات ، باب شهادة النساء – فتح الباری جه ه ص ۲۹۲ – ورواه مسلم فی صحیحه – کتاب الاًیمان باب نقصان الاًیمان بنقص الطاعات ، صحیح مسلم بشرح النووی جه ۲ ص ۳۳ .

 ⁽٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال جـ ٤ ص ٥٦٥ : [أبو لبيد الجهضمي لَمَّازَةً
 حدث عنه جرير بن حَامٍ ، ثقة إلا أنه كان يشتم عليا] أ . هـ .

⁽٣) المحلي جد ١٠ ص ٧٧٥ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٥٧٣ ، ومصنف ابن أبي شيبة – كتاب الديات ، عاب السموة يشهدن على القتل جـ ٩ ص ٤٥١ – ٤٥٢ .

الترجيح :

بعد عرض آراء العلماء فى قبول شهادة النساء مع رجل ومنفردات فيما عدا الديون والأموال ومايؤول إليها ، وذكر أدلتهم ومناقشة كل منهم يظهر لى أن رأى ابن حزم وابن القيم القائل بأن شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فى كل سىء سواء أكال حدا أم قصاصا ، أم نكاحا ، أم طلاقا ، أم مالا ، أم غير ذلك هو الموافق لعمومات الكتاب والسنة ويزيد ذلك قوة ماروى فى الصحيحين أنَّ رَسُولَ الله عَيْرِيْتُهُ قَالَ : ﴿ أَلِيْسَ شَهَادَةً الْمَرَأَةِ نِصَفَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَا بَلَىٰ يَارَسُولَ الله عَيْرِيْد فلك قوة من الأنواع . والمناق الاعتاد على شهادتها ولم يقيدها بنوع من الأنواع .

وتخصيص شهادة النساء بالأموال وما لا يطلع عليه غيرهن لامبرر له حيث لم يرد دليل على هذا التخصيص ، ولم يرد عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أنه في يوم من الأيام رَدُّ شهادة النساء وقال : لاتقبل لَكُنَّ شهادة إلا في الأموال وما لا يطلع عليه الرجال ، وَإِجَازَةُ شَهَادَةِ الساء هو الذي يتمشى مع روح الشريعة الإسلامية ويُسْرها واحترامها للإنسان ، حيث أكرمت المرأة ورفعت شأنها وجعلتها شقيقة الرجل .

٥ – أكتال نصاب الشهادة:

يشترط أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى الشهادة أن يكتمل نصابها . ففى إثبات الزنا أربعة شهود فى حق غير الزوج ، وإلا كان حد القدف لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِيْنَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءً فَاحْلِدُوْهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَاكَ هُمُ

⁽۱) صحیح البحاری ، کتاب الشهادات ، باب شهادة النساء - فتح الباری حد ٥ ص ٢٦٦ .

وصحبح مسلم ، كتاب الأيمان ، باب نقصان الأيمان بنقص الطاعات . صحبح مسلم بشرح النووى جـ ٢ ص ٦٦ .

الْفَاسِقُوْنَ) (١) .

وفى بقية الأحكام شاهدان لقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيْدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ ﴾ (٢)

فإن عجز المدعى عن إحضار شاهدين - في الأحكام التي يشترط فيها ذلك - وأحضر شاهداً واحداً فإنه يحلف ويحكم له بشهادة الشاهد ويمينه .

ولكن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا فى القضاء بالشاهد واليمين ، مع وروده فى الحديث الصحيح ، وقضاء أبى بكر وعمر وعثمان به . لذا رأيت أن أعرض الموضوع بشكل موسع فأذكر الآثار المروية عن عمر رضى الله تعالى عنه فى القضاء بالشاهد واليمين ، وآراء العلماء فى مسألة القضاء بالشاهد واليمين وأدلتهم على ماذهبوا إليه ، ومناقشاتهم ثم أرجح مايظهر لى رجحانه .

مارُوِي عن عمر بن الخطاب في الشاهد واليمين :

عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : خَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ
 وَعُثْمَانَ يَقْضُوْنَ بِالْيَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ (") .

٢ - قال ابن حزم : [وَأُمَّا الْيَهِيْنُ مَعَ الشَّاهِدِ فَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أُنَّهُ قَضَىٰ بِالْيَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ] (1) .

⁽١) سورة النور آية ٤ .

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٣) السنن الكبرى لليهقى - كتاب الشهادات ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ح ١٠ ص ١٧٣ .

وسنن الدارقطني - كتاب في الأقضية والأحكام حـ ٤ ص ٢١٥ ، وكنز العمال حـ ٥ ص ٨٢٥ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٥٨٣ .

آراء العلماء في القضاء بالشاهد ويمين المدعى :

الصاهرى $(^{1})$ إلى القول بالقضاء بالشاهد واليمين .

قال اس قدامة : [قال أحمد : مضتْ السنة أن يُقضى باليمين مع الشاهد الواحد ، فإن أبى أن يحلف استحلف المطلوب ، وهذا قول مالك والشافعي ، ويُروىٰ عن أحمد : فإن أبى المطلوب أن يحلف ثبت الحق عليه] (°) .

وقال ابن القيم: [قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أن ذلك عندنا هو السنة المعروفة ، قال أبو عبيد: وذلك من السنن الظاهرة التي هي أكثر من الرواية والحديث] (٢). وقد نقل هذا الرأي عن جمع من فقهاء الصحابة وسلف الأمة منهم أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأنس بن مالك ، وأبي بن كعب ، ومن علماء التابعين عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى ، والقاضى شريح ، ومن فقهاء المدينة ومكة وعلماء الأمصار القاضى إياس ، وعبد الله بن عبد الرحمن ، وربيعة ، وابن أبي ليلي . (٧)

⁽١) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٣٦٨ ، وبداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٧ .

 ⁽۲) مغنى المحتاج حـ ٤ ص ٤٤٣ ، والنووى على مسلم جـ ١٢ ص ٤ ، والرسالة
 للشافعى ص ١٠٠ .

⁽٣) المغنى لابن قدامة جـ ٩ ص ١٥٣ .

⁽٤) المحلي جـ ١٠ ص ٥٨٣ .

⁽٥) المغي جه ٩ ص ١٥٣.

⁽١) الطرق الحكمية ص ٦٨ .

⁽۷) فتح البارى جـ ٥ ص ٣٨١ – ٣٨٦ ، والنووى على مسلم جـ ١٦ ص ٤ ، والمعى لابن قدامة جـ ١ ص ٢٦٨ ، وبداية وبداية المحتهد حـ ٢ ص ٤٦٧ ، ومغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤٤٣ ، والمحلى جـ ١ ص ٥٨٣ ، ومغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤٤٣ ، والمحلى جـ ١ ص ٥٨٣ . ومغنى ص ٥٨٠ .

۲ - ذهب أبو حنيفة وأصحابه (۱) ، والثورى والأوزاعى وجمهور أهل العراق ، والشعبى والزهرى والنخعى والحكم إلى عدم جواز القضاء بالشاهد واليمين (۲) .

أدلة الجمهور على جواز القضاء بالشاهد واليمين :

استدل الجمهور على القول بالقضاء بالشاهد واليمين بعدة أدلة من السنة ، وفعل الصحابة والإجماع . أوردها فيما يلي :

١ من السنة :

رويت أحاديث كثيرة في القضاء بالشاهد واليمين عن نحو عشرين من الصحابة فيها الصحيح والحسن والضعيف (٣) ، منها :

١ - مارواه قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنَّ رَسُوْلَ الله عَلِيْكِ قَضَىٰ بيَمِيْن وَشَاهِدِ (٤) .

٢ - ماروى جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه ، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّالِيْهِ قَضَىٰ بِالْيَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ (°) .

⁽١) تبيين الحَقائق جـ ٤ ص ٢٩٤ ، وبدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٢٥ .

 ⁽۲) فتح الباری جـ ٥ ص ٢٨١ ، والمغنى جـ ٩ ص ١٥٢ ، ونيل الأوطار جـ ٨
 ص ٢٩٥ ، وانحلى جـ ١٠ ص ٥٨٣ – ٥٨٤ ، وشرح الزرقابي للموطأ جـ ٣ ص ٣٨٩ .

⁽٣) فتح الباري جـ ٥ ص ٢٨٢ .

⁽٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الأقضية ، باب وجوب الحكم بشاهد ويمين - صحيح مسلم بشرح النووي جد ١٢ ص ٤ .

^(°) رواه الترمذي في سننه كتاب الأحكام ، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد حـ ٣ ص ٦٢٨ . ورواه ابن ماجه في سننه – كتاب الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين جـ ٢ ص ٧٩٣ .

ماروى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه : أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكَ قَضَىٰ بِالْيَمِيْنِ
 مُع الشَّاهِدِ (١) .

فهذه الأحاديث تدل على أنه عَلِيُّكُ يقضى بالشاهد واليمين .

٢ – عمل الصحابة:

١ - عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ
 وَعُثْمَانَ يَقْضُونَ بِالْيَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ (٢) .

حوال ابن حزم: [وَأَمَّا الْيَمِيْنُ مَعَ الشَّاهِدِ فَرَوْيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ أَنَّهُ قَضَىٰ بِالْيَمِیْنِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ] (٣).

٣ – وعن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا أنَّ النَّبِيَّ عَيَّائِيْمَ قَضَىٰ بِشَهَادَة شَاهِدٍ وَاحِدٍ وَيَمِيْنِ صَاحِبِ الْحَقِّ ، وَقَضَىٰ بِهِ أَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلِيٍّ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلِيٍّ الْعَرَاقِ (٤) .

فهذه الآثار تفيد أن الصحابة رضوان الله تعالى عنهم قد قضوا بالشاهد

⁽۱) رواه النرمذى والدارقطنى وابن ماجه – سنن النرمذى ، كتاب الأحكام باب ماجاء فى اليمين مع الشاهد جـ ٣ ص ٦٢٧ وقال حديث حسن غريب . وسنن الدارقطنى كتاب فى الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٣١٣ ، وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين جـ ٢ ص ٧٩٣ .

⁽٣) رواه اليهقى والدارقطنى - السنن الكبرى . كتاب الشهادات ، باب القضاء باليمين مع الشاهد جد ١٠ ص ١٧٣ ، وسنن الدارقطنى - كتاب في الأقضية والأحكام حد ٤ ص ٢١٥ .

⁽٣) المحلي جه ١٠ ص ٥٨٣ .

 ⁽٤) رواه الترمذى - كتاب الأحكام ، باب ماجاء فى اليمين مع الشاهد جـ ٣
 ٣ - ٢٢٨ .

واليمين ، وهم أعلم الناس بسنة المصطفىٰ عليه الصلاة والسلام ، مما يدل على ا القضاء به .

٣ - الإجساع:

روى مايزيد على العشرين من أصحاب رسول الله عَيْضَةُ أَن رسول الله عَيْضَةُ أَن رسول الله عَيْضَةً أَن رسول الله عَيْضَةً قضى بالشاهد واليمين ، وقد عمل الصحابة جميعهم – وخاصة الذين تولوا القضاء – بذلك ، ولم يظهر أحد يخالفهم مما يدل على أنهم مجمعون على العمل به من غير مخالف ، فكان إجماعا سكوتيا .

قال القراف منتصرا لذلك: [لنا وجوه - ثم قال - الثانى: إجماع الصحابة على ذلك، ورُوى ذلك عن أبى بكر وعمر وعلى وأُبيّ بن كعب، وعدد كثير من غير مخالف روى ذلك النسائى وغيره] (١)

وقال صاحب تهذیب الفروق فی ذلك : [إجماع الصحابة على ذلك ، فقد روى فقد قضى به جماعة من الصحابة ، ولم يَرْوِ أحد منهم أنه أنكره ، فقد روى النسائى وغيره ذلك عن أبي بكر وعمر وعلى وأبي بن كعب وعدد كثير من غير مغلف ٢ (٢)

أدلة من لم يَرَ القضاء بالشاهد واليمين .

استدل من لم ير القضاء بالشاهد واليمين بأدلة من الكتاب والسنة :

1 - فمن الكتاب :

قال الله تعالى : ﴿ وَأَشْهِلُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٣) ، وقوله ﴿ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ، فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ

⁽١) الفروق جـ ٤ ص ٨٧ .

⁽٢) الفرق الأربعون والمئتان جـ ٤ ص ١٤٨

⁽٣) سورة الطلاق آية ٢ .

الشُّهَدَاءِ) (١) . ووجه الدلالة أن الآية الأُولَى أفادتُ إشهاد رجلين ، والآية الثانية حصرتُ الشهادة بعدد معين ، وهو رجلان ، فإن لم يكونا رجلين فيشهد على دلك رجل واحد وامرأتان ، والشاهد واليمين غير واردين في هذه الآية ، فلو أثنتناهما لردنا على النص وهو نسخ ، ونسخ القرآن بأخبار الآحاد ممتنع (٢) . قال البحارى : وقال قتيبة : [حدثنا سفيان عن ابن شبرمة ، كلمنى أبو الزباد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله تعالى : (وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رَّجَالِكُمْ ، فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلِّ وَامْرَأْتَانِ مِمَّنْ تُرْضُوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَن تَصَلَّ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) قُلْتُ : إِذَا كَانَ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ شَاهِدِ وَيَمِيْنِ الْمُدَّعِيُ فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) قُلْتُ : إِذَا كَانَ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ شَاهِدِ وَيَمِيْنِ الْمُدَّعِيُ فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ؟ عَلَى اللهُ يَكُونَا رَجُكَامُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

٢ - ومن السنة :

ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبى عَلَيْهِ قال : (الْبَيْنَةُ عَلَىٰ الله عَلَيْهِ عَلَىٰ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَىٰ الله عَلَيْهِ عَلَىٰ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَىٰ الله عَلَيْهِ عَلَىٰ عَلَى عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَى عَلَى

⁽١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽۲) المغنى لابن قدامة جـ ٩ ص ١٥٢ ، وبداية المجتهد لابن رشد جـ ٢ ص ٤٦٨ ، وفتح البارى جـ ٥ ص ٢٨١ . ولم تذكر كتب الحنفية التى اطلعت عليها الاستدلال بهاتين الآيتين ، وإنما يذكرها خصومهم دليلا لهم .

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٤) صحيح البخارى - كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى علمه في الأموال والحدود - فتح الباري جـ ٥ ص ٣٨٠ .

 ⁽٥) رواه البيهقي في سننه – كتاب الدعوى والبينات ، باب البيمة على المدعى
 حـ ١٠ ص ٢٥٢ .

 ⁽٦) رواه البيهقى فى السنن الكبرى - كتاب الدعوى والبينات ، ىاب البية على المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ١٠ ص ٢٥٢ ، وقال ابن تيمية فى الفتاوى جـ ٣٥ ص ٣٩١ : { ليس إسناده فى الصحة والشهرة مثل غيره] .

النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَىٰ نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِيْنُ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (١) .

ووحه الدلالة من هذه الأحاديث أن (ال) في البينة ، واليمين للجس ، وبهذا تكون قد حصرت جنس البينة في جانب المدعى فلا تبقى بعد ذلك بينة في جانب المدعى عليه ، وحصرت كذلك جنس اليمين في جانب المدعى عليه فلا تبقى يمين في جانب المدعى . ولأن مطلق التقسيم يقتضى مغايرة كل قسم منها عن قسم صاحبه . فالقسمة تنافي الشركة ، وحينئذ يكون الفصل في الخصومة بحعولا له سببان : إما بينة من المدعى ، وإما يمين من المدعى عليه ، والشاهد واليمين ليسا بينة ولايمينا . فيكون العمل بهما إثباتا لطريق ثالث من طرق الإثبات وهو مخالف لهذه الأحاديث (٢) .

٢ - عن الأشعث بن قيس قال : (كَانَ بَيْنِيْ وَبَيْنَ رَجُلِ مُحْصُوْمَةٌ فِيْ شَيْءٍ ، فَاحْتَصَمَّمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ عَرَالِيَّهِ فَقَالَ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِيْنُهُ » فَقَلْتُ لَهُ : إِذَا يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِيْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَرَالِيَّهُ : [« مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِيْنِ يَسْتَحِقُ بِهَا مَالًا يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِيْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَرَالِيَّةٍ : [« مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِيْنِ يَسْتَحِقُ بِهَا مَالًا وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ »] فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيْقَ ذَلِكَ : (إِنَّ اللّذِينَ وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانٌ »] فَأَنْزَلَ الله تَصْدِيْقَ ذَلِكَ : (إِنَّ اللّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلًا – إلى قوله (٢٠) – وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (٤٠) .

⁽۱) رواه مسلم والنسائى وابن ماجه – صحيح مسلم كتاب الأقضية – صحيح مسلم بشرح النووى جـ ۱۲ ص ۲ وسنن النسائى – كتاب آداب القضاة باب عظة الحاكم على اليمين جـ ۸ ص ۲٤۸ ، وسنن ابن ماجه – كتاب الأحكام باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ۲ ص ۷۷۸ .

 ⁽۲) نسین الحقائق للزیلعی جـ ٤ ص ۲۹٤ ، وبدائع الصنائع للکاسانی جـ ٦
 ص ۲۲٥ ، والمبسوط للسرخسی جـ ۱۷ ص ۲۹ – ۳۰ .

⁽٣) سورة آل عمران آية ٧٧ .

⁽٤) رواه البحارى ومسلم – صحيح البخارى – كتاب الشهادات باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ، فتح البارى جـ ٥ ص ٢٨٠ .

وصحيح مسلم كتاب الأيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيميں فاجرة . صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٢ ص ١٥٨ .

ففى هذا الحديث خَيَّر رسول الله عَيِّالَةِ المدعى بين شيئين لاثالث لهما ، هما : الشاهدان ، أو حلف المدعى عليه . فلو كان الشاهد واليمين معتبرا من طرق الإثبات لذكره رسول الله عَيِّالَةٍ ، فدل على عدم اعتبار الشاهد واليمين طريقا من طرق الإثبات الشرعية .

٣ - رُوِى عن الزهرى لما سئل عن اليمين مع الشاهد قال: بِدْعَةٌ وَأَوَّلُ مَنْ قَضَىٰ بِهِمَا مُعَاوِيَةٌ وَكَانَ ٱلْأَمْرُ عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ (١). وقال: هُوَ بِدْعَةٌ مِمَّا أَحْدَثَهُ النَّاسُ.

وقال عطاء بن أبي رباح : أُوَّلُ مَنْ قَضَيْ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانٍ (٢) .

ووجه الدلالة: أن كلام الزهرى صريح فى أن أول من قضى باليمين والشاهد هو معاوية بن أبى سفيان ، وعلى هذا يكون ماقبله من عهود الصحابة غير محكوم به ، فحكم معاوية بالشاهد واليمين قبل أن يحكم به من قبله ، فكأن الزهرى يقول : إن رسول الله عليه : لم يحكم بالشاهد واليمين . وكذلك أبو بكر وعمر وعثمان وعلى بن أبى طالب ، ومعاوية هو الذى خالف السنة التى سار عليها رسول الله عليه والحلفاء الراشدون .

مناقشة أدلة المانعين للقضاء بالشاهد واليمين:

ناقش الجمهور أدلة الحنفية على منع القضاء بالشاهد واليمين وفيما يلى أسوق هذه المناقشة :

١ - دليلهم من الكتاب :

أما استدلالهم بما ورد في كتاب الله تعالى وهو قوله : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىٰ

⁽۱) شرح معانی الآثار للطحاوی جـ ٤ ص ١٤٨ ، وبدائع الصائع للکاسانی جـ ٢ ص ٢٤٨ .

⁽٢) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٢٥ .

عَدْلِ مِنْكُمْ) (1) ، وقوله : (وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيْدَيْنِ مِن رَّجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا وَجُلَيْنِ فَرَجُلِّ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ) (٢) . حيث قالوا : إن اعتبار الشاهد واليمين زيادة على النص والزيادة على النص نسخ وهو لايجوز بخبر الآحاد . فمردود ، لأن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين لم تنسخ شيئا مماجاء فى الآية ، لأن حقيقة النسخ : هى رفع الحكم الشرعى ، وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين لم ترفع شيئا من شهادة الشاهدين أو الشاهد والمرأتين ، بل أفادت حكما زائداً ، فهى مبينة وليست ناسخة .

ولأن من شرط الناسخ والمنسوخ أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص . قال ابن قدامة : [ولا حجة لهم في الآية لأنها دلت على مشروعية الشاهدين والشاهد والمرأتين ، ولانزاع في هذا وقولهم : إن الزيادة في النص نسخ غير صحيح ، لأن النسخ الرفع والإزالة ، والزيادة في الشيء تقرير له لا رفع ، والحكم بالشاهدين ولا يرفعه ، ولأن الزيادة لو كانت متصلة بالمزيد عليه لم ترفعه ولم تكن نسخا ، وكذلك إذا انفصلت عنه ع (٣) .

٢ - دليلهم من السنة:

(أ) و الْبَيْنَةُ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعِیْ وَالْيَمِیْنُ عَلَیٰ ٱلْمُدَّعَیٰ عَلَیْهِ ، (الْبَیْنَةُ عَلَیٰ الْبَیْنَةُ عَلَیٰ الْبَیْنَةُ عَلَیٰ الْبَاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَیٰ عَلَیٰ الْمُدَّعِیْ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَیٰ عَلَیٰ الْمُدَّعِیْ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَیٰ

⁽١) سورة الطلاق من آية ٣ .

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٣) المغنى جه ٩ ص ١٥٢ – ١٥٣ .

⁽٤) رواه البيهقي في سننه - كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى جد ١٠ ص ٢٥٢ .

⁽٥) رواه البيهقي في : السنن الكبرى – كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جد ١٠ ص ٢٥٢ ، وقال ابن تيمية في الفتاوى ، جد ٣٥ ص ٣٩١ : [ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيره] .

نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ لَكِنَّ ٱلْيَمِيْنُ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (١) .

حيث استدلوا بهذه الأحاديث على أن البينة محصورة فى جانب المدعى ، وانجين فى جانب المنكر ، وأن الشاهد واليمين ليسا بينة ولايمينا للمدعى عليه ، وإثباتها إثبات لطريق ثالث لم يأتِ فى الشرع .

رد الجمهور على الاستدلال بهذه الأحاديث بقولهم: الأحاديث التي تجعل البينة في جانب المدعى واليمين في جانب المدعى عليه لم تصح لأن رواتها ضعاف قال ابن تيمية: [وأما الحديث المشهور في ألسنة الفقهاء و البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » فهذا قد روى أيضاً لكن ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيرو ، ولا رواه عامة أهل السنن المشهورة (٢) ، ولا قال بعمومه أحد من علماء الملة إلا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيرو ، فإنهم يرون اليمين دائماً في جانب المنكر حتى في القسامة يحلفون المدعى عليه ، ولا يقضون بالشاهد واليمين ، ولا يرون اليمين على المدعى عبد النكول واستدلوا بعموم هذا الحديث ، وأما سائر علماء الملة من أهل المدينة ومكة والشام ، وفقهاء الحديث وغيرهم مثل ابن جريج والليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم : فتارة يحلفون المدعى عليه ، كا جاءت راهويه ، وغيرهم : فتارة يحلفون المدعى عليه ، كا جاءت بالمدن وسول الله عليه ، وتارة يحلفون المدعى عليه ، كا جاءت بالمدن وسول الله عليه ، وتارة يحلفون المدعى عليه ، كا جاءت بندلك سنن رسول الله عليه ، وتارة يحلفون المدعى عليه ، كا جاءت بالمدن وسول الله عليه ، كا با با بعد بالمدن وسول الله عليه ، وتارة بمعلون المدعى عليه ، كا جاءت بالمدن وسول الله عليه ، وتارة بمعلون المدعى عليه ، كا جاءت به بالمدن وسول الله عليه ، وتارة بمعلون المدعى عليه ، كا با بات بالمدن وسول الله عليه ، كا باله به به بالمدن وسول الله عليه ، كا باله به بالمدن وسول الله عليه ، كا باله به بالمدن وسول الله عليه ، كا باله بالمدن وسول الله به به به باله باله باله به بالمدى المدى المدى المدى المدى المدى المدى المدى المدى اله به بالمدى المدى ا

⁽١) رواه مسلم والنسائل وابن ماجه - صحيح مسلم كتاب الأقضية .

صحیح مسلم بشرح النووی جه ۱۲ ص ۲ ، وسنن النسائی - کتاب آداب القضاة ، بات عظة الحاكم على اليمين جه ۸ ص ۲٤٨ ، وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جه ۲ ص ۷۷۸ .

 ⁽۲) قال ابن حجر فی فتح الباری جـ ٥ ص ۲۸۳ عن هذه الأحادیث: إسنادها
 حسس .

⁽٣) المتاوي جـ ٣٥ ص ٣٩١ - ٣٩٢ .

ومع التسليم بصحته وإفادته حصر البينة في جانب المدعى ، واليمين في جانب المدعى عليه فإن القضاء بالشاهد واليمين لايكون إثباتا لطريق ثالث غير هذيل الطريقين ، لأن الحديث أثبت البينة والشاهد واليمين نوع من أنواع البينة .

(ب) أما الاستدلال بحديث الأشعث بن قيس . حينها قال له رسول الله عَلَيْهِ : ﴿ شَاهِدَاكَ أُوْ يَمِينُهُ ﴾ (١) حيث خيره بين أمرين لاثالث لهما ، والتخيير بمنع تجاوزهما والجمع بينهما .

فغير مسلم أن القضاء بالشاهد واليمين تجاوز لتخيير الرسول له بين البينة أو اليمين لأن قول الرسول عَلَيْكُ : ﴿ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ ﴾ نص منه على أهم أنواع البينة ، وليس نفياً لما عداها . وإلا كان مخالفاً للقرآن الكريم في قبول شهادة الرجل والمرأتين ومخالفا للاً حاديث الأخرى في قبول شهادة المرضعة الواحدة .

وعلى هذا لايتم الاستدلال لهم بالحديث ، إذ البينة أعم من الشاهدين .

(ج) أما قول الزهرى : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَضَىٰ بِالْيَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ مُعَاوِيَةُ وَكَانَ الْأَمْرُ عَلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ ، وقول عطاء : إِنَّ أُوَّلَ مَنْ حَكَمَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانٍ . فمردود بما ثبت عن رسول الله عَيْقِهُ من القضاء بالشاهد واليمين كا سبق .وكذلك قضى به أبو بكر وعمر وعثان وعلى وعبد الله بن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم كما سبق وأن نقلت ذلك في أدلة الجمهور .

الترجيح : بعد عرض آراء العلماء في القضاء بالشاهد واليمين وأدلتهم ، نجد

⁽۱) رواه البخارى ومسلم - صحيح البخارى - كتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود - فتح البارى جـ ٥ ص ٢٨٠ ، وصحيح مسلم كتاب الأيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار - صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٢ ص ١٥٨ .

أدلة الجمهور بحملتها سلمت لهم ، فالأحاديث التي استدلوا بها على القضاء بالشاهد واليمين قد بلغت حد الشهرة ، فمنها ماهو في صحيح مسلم ، ومنها ماهو في السنن ، فهي لم تخرج عن درجة الصحيح والحسن .

قال ابن القيم: [قال أبو عبيد: وهو الذي نختاره اقتداء برسول الله على على الله عند من فهمه ، ولا بين على الله عند من فهمه ، ولا بين حكم الله وحكم رسوله اختلاف ، إنما هو غلط في التأويل حينا لم يجدوا ذكر اليمين في الكتاب ظاهراً فظنوه خلافاً ، وإنما الخلاف : لو كان الله حظر اليمين في ذلك ، ونهى عنها ، والله تعالى لم يمنع من اليمين ، إنما أثبتها في الكتاب إلى أن قال : (فَرَجُلٌ وَامْرَاتَانِ) (1) وأمسك ثم فسرت السنة ماوراء ذلك] (٢).

وقال الشوكانى: [وجميع ماأورده المانعون من الحكم بشاهد ويمين غير نافق في سوق المناظرة عند من له أدنى إلمام بالمعارف العلمية ، أو أقل نصيب من إنصاف ، فالحق أن أحاديث العمل بشاهد ويمين زيادة على مادل عليه قوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيْدَيْنِ) (٣)] (٤) .

٣ - يمين المدعى عليه:

إذا عجز المدعى عن إقامة البينة على دعواه . طلب من المدعى عليه اليمين فإن حلف قضى له بيمينه . وإن امتنع عن الحلف ونكل عن اليمين فهل يقضى عليه ينكوله أو يلزم بالحلف أو الاعتراف بما ادعى عليه به للمدعى . على خلاف بين العلماء سيأتى تفصيله (٥) بإذن الله تعالى .

⁽١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ٦٨.

⁽٣) سورة القرة آية ٢٨٢ .

⁽٤) بيل الأوطار جـ ٨ ص ٢٩٦ .

⁽٥) في منحث القرائن. نكول المدعى عليه ص ٤٤٤ - ٤٥٥.

معنى اليمين :

اليمين : القوة والمنزلة الجليلة ، قال الفيروزابادى : [واليمين القسم مؤنث لأنهم كانوا يتأسحون بأيمانهم فيتحالفون] (١) .

وقال الراغب الأصفهاني : [اليمين أصله الجارحة - ثم قال - واليمين في الحدف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهد والمحالف وغيره ، قال تعالى : (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٢)] (٣) أ . هـ

وفي الشرع : توكيد الكلام بالقسم بالله تعالى أو بصفة من صفاته .

صيغة اليمين:

لا يجوز الحلف إلا بالله تعالى أو بأحد أسمائه الحسنى ، أو صفة من صفاته . قال ابن حجر : [وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحدف بغير الله بالإجماع – ومراده بنفى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه ، فإنه قال فى موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهى عنها لا يجوز لأحد الحلف بها] (3) . وقد سمع رسول الله عليه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يحلف بأبيه فقال : « إنَّ الله يَنهاكُمُ أَنْ تَحْلِفُواْ بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْمِفُ بِاللهِ أَوْ لِيَصِيمُتُ » (٥) قال عمر : « فَوَاللهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ فَلَيْحُمِفُ بِاللهِ أَوْ لِيَصِيمُتُ » (٥) قال عمر : « فَوَاللهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ

⁽١) القاموس المحيط فصل الياء باب النون جـ ٤ ص ٢٨١ .

⁽٢) سورة القلم آية ٣٩ .

⁽٣) المفردات في غريب القرآن ص ٥٥٢ – ٥٥٣.

⁽٤) فتح الباري جـ ١١ ص ٥٣١ .

⁽٥) رواه البخارى ومسلم صحيح البخارى كتاب الأيمان والندور باب لاتحلفوا بآبائكم - فتح البارى جد ١١ ص ٥٣٠ .

وصحيح مسلم ، كتاب الأيمان . باب النهى عن الحلف بغير الله تعالى ، صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١١ ص ١٠٤ .

رَسُوْلِ اللهِ عَيْظِيُّهِ نَهَىٰ عَنْهَا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَذَا ذَاكِرًا وَلَا آثِراً ﴾ (١)

وقد سمع عمر عبدَ الله بن الزبير يحلف بالكعبة فقال له : « وَاللهِ لَوْ أَعْمَمُ أَتْ اللهِ عَمْلُ اللهِ اللهِ عَمْلُ اللهِ اللهِ اللهِ عَمْلُ اللهِ اللهِ عَمْلُ عَمْلُ اللهِ عَمْلُهُ عَمْلُهِ عَلَيْ اللهِ عَلَاللهِ عَلَيْلِهِ عَمْلُواللهِ اللهِ عَمْلُ اللهِ عَمْلُ اللهِ عَمْلُولُ اللهِ عَمْلُولُ اللهِ عَمْلُ اللهِ عَلَيْلِهُ عَلَيْلِهُ عَلَيْلِهِ عَمْلُولُ اللهِ عَمْلُولُ اللهِ عَلَيْلِهُ عِلْمُ اللهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِ اللهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلِهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْلِهِ عَلَيْلُ

ماروى عن عمر بن الخطاب في اليمين :

وردت عدة آثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى اعتبار اليمين أحد طرق الإثبات التي يحكم بها القاضى ، وفى صيغتها ، وفى تغليظ اليمين بالمكان . أسوق فيما يلى طرفاً منها :

١ - قال رضى الله تعالى عنه : « ٱلْبَيَّنَةُ عَلَىٰ مَنِ ادَّعَىٰ وَالْيَمِیْنُ عَلَىٰ مَنْ أَلْکَرَ » (٣)

 ⁽۱) رواه البخاری ومسلم وأحمد - صحیح البحاری کتاب الأیمان والنذور ،
 باب لاتحلفوا بآبائکم - فتح الباری جـ ۱۱ ص ۵۳۰ .

وصحیح مسلم کتاب الأیمان ، باب النهی عن الحلف بغیر الله تعالی - صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۱ ص ۱۰۶ ، المسند جد ۲ ص ۲۵۱ ، ومعنی آثراً حسب سیاق الکلام : ناسیاً ولکن ابن الأثیر قال : [ومنه حدیث عمر « ماحلفت بأیی ذاکراً ولا آثراً » أی ماحلفت به مبتدئاً من نفسی ولارویت عن أحد أنه حلف بها] النهایة فی غریب الحدیث والأثر جد ۱ ص ۲۲ .

⁽٢) المصنف لعبد الرزاق جـ ٨ ص ٤٦٨ ، وسنن البيهقى جـ ١٠ ص ٢٩ مى منص « أَنَمُ ا زَلَ أَرَادَ ضَرَّبِيَّ » وقال : ٥ أَتَحْلِفُ بِالْكَعْنَةِ » ومعنى « آثم ٥ أَى لحقه الإثم الطر النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ ١ ص ٣٤ .

⁽٣) رواه المبهقى ، والدارقطنى - السنن الكبرى ، كتاب آداب القاضى جـ ١٠ ص ١٥٠ ، وسن الدارقطنى كتاب فى الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢٠٦ ، وأخبار القصاة جـ ١ ص ٧٢ ، وأعلام الموقعين جـ ١ ص ٩٢ .

٢ - وقال : (إِذَا حَضَرَ الْحَصْمَانِ فَالْبَيْبَةُ الْعُدُولُ ، وَالْأَيْمَانُ الْقَاطِعَةُ » (١) .

٣ - وقال : ﴿ ٱلْبَيِّنَةُ ٱلْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ ٱلْيَمِيْنِ ٱلْفَاجِرَةِ ﴾ (٢) .

٤ - قال البيهقى : وَيُذْكُرُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَى الله عَنْهُ فِى خُصُوْمَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاذِ بْنِ عَفْرَاءَ فِى شَيْءٍ قَالَ : فَحَلَفَ عُمَرُ رَضِيَى الله عَنْهُ ثُمَّ قَالَ : ﴿ أَتَرَانِى أَنَى قَدِ اسْتَحْقَقْتُهَا بِيَمِيْنِى . آذْهَبُ الْآنَ فَهِيَ لَكُ ﴾ (٣) .

هذه الآثار التي وردت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تفيد أن المدعى عليه ، إذا عجز المدعى عن إقامة البينة على دعواه حلف اليمين وبرئت ذمته ، فاليمين طريق من الطرق التي يحكم بها القاضى ، كا تفيد أن اليمين يجب أن تكون قاطعة في نفى ماادعاه المدعى ، وأنه إذا جاءت البينة العادلة فإن على القاضى أن يحكم بها ولايحكم باليمين الفاجرة . كما تفيد أن الإنسان لايترك حقه تورعاً عن اليمين إذا توجهت إليه ، فإذا كان يعتقد أنه صادق فلا يترك اليمين ، وإذا حلف جاز له أن يتنازل عما في يده للمدعى حفاظاً على أواصر المودة والمحبة والأخوة .

 ⁽۱) أخبار القضاة جـ ۱ ص ۷۰ ، والرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ۲ ص ۸۰ .

⁽۲) السنن الكبرى للبيهقى كتاب الشهادات ، باب البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة جـ ١٠ ص ١٨٨ ، وقال ابن حجر في فتح البارى جـ ٥ ص ١٨٨ ، و وذكر ابن حبب في الواضحة ، بإسناد له عن عمر قال : « البينة العادلة خير من اليمين انها حرة] أ . هـ

۱، جن العنين الكبرى ، كتاب الشهادات ، باب ماجاء في الاقتداء عن اليمين جـ ١٠
 ١٠ وروى الأثر عبد الرزاق بلفظ آخر في مصنفه جـ ٨ ص ٤٧١ .

تغليظ اليمين بالمكان:

كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يغلظ اليمين على المدعى عليه أحيانا وذلك بتحليفه فى مكان مقدس يوقع الرهبة فى نفسه فلا يجرؤ على الكذب ، فقد حلف رضى الله تعالى عنه جماعة فى الحجر ، واستحلف آخر بين الركن والمقام (1) .

٤ - القسامة:

تعريفها: القسامة في اللغة: مصدر أقسم قسماً وقسامة ومعناه حلف حلفاً ، قال الفيروزابادى: [والقسامة الهدنة بين العدو والمسلمين ، جمعها قسامات ، والجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه أو يشهدون . (٢) وقال الراغب الأصفهاني: [وأقسم: حلف ، وأصله من القسامة وهي : أيمان تقسم على أولياء المقتول ، ثم صار اسما لكل حلف] (٣) ، ونقل ابن حجر: [وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للأيمان] (٤) .

والقسامة في الاصطلاح : هي الأيمان المكررة في دعوى القتل (٥) .

⁽١) السنن الكبرى للبيهقى كتاب الشهادات باب تأكيد اليمين بالمكان جـ ١٠ ص ١٧٦ وقال : [وهما مرسلان أحدهما يؤكد صاحبه فيما اجتمعا فيه من نقل اليمين إلى المسحد الحرام] ا . هـ .

⁽٢) القاموس المحيط ، فصل القاف باب الميم جـ ٤ ص ١٦٦ .

⁽٣) المفردات في غريب القرآن ص ٤٠٣ .

⁽٤) فتح الباري جـ ١٢ ص ٢٣١ .

⁽٥) المغنى لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤ .

قال ابن حجر: [وهي في عرف الشرع: حلف معين عبد التهمة بالقتل على الإثبات أو النفى ، وقيل: هي مأخوذة من قسمة الأيمان عبى الحالفين] (١).

حكمة مشروعية القسامة:

يحترم الإسلام الإنسان فيمنع الاعتداء عليه أو أخذه إلا بدليل يدل على جنايته ومحالفته ماشرع ، فإذا لم يكن هناك دليل يدل على الجناية يحرم الاعتداء على الإنسان ، يقول رسول الله عَلَيْتُهُ : ٥ لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَىٰ نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالُهُمْ ، وَلَكِنَّ ٱلْيَمِيْنُ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ » (٢) .

يقول ابن حزم - رحمه الله تعالى - : [لا يحل الامتحان في شيء من الأشياء بضرب ، ولا بسجن ولابتهديد ، لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ثابتة ، ولا إجماع ، ولا يحل أخذ شيء من الدّيْنِ إلا من هذهِ الثلاثة النصوص الأصول ، بل قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسول الله عَيْنِكُمْ بقوله : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأُمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ » فحرم الله تعالى البشر والعرض ، ولا سبه إلا بحق أوجبه القرآن أو السنة الثابتة] (") .

فإذا لم يكن هناك دليل يدل على جناية المدعى عليه فلا يحل أخذه بشيء من الدعوى لأن الأصل براءته . حتى إن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى هَمَّ أَن يترك الأخذ بالقسامة ، لأن المقسمين يقسمون على مالم يروا ، قال ابن حجر : وأخرج ابن الممذر من طريق الزهرى قال : قال لى عمر بن عبد العزيز : إنِّى أَرْضِ كَذَا ، وَآخَرُ مِنْ أَرْضِ كَذَا ، وَآخَرُ مِنْ أَرْضِ كَذَا ، فَيَحْبِفُوْنَ عَلَى مَالا يَرَوْنَ ، فَقُلْتُ : إِنَّكَ إِنْ تَتُرُكُهَا يُوشِكُ أَنَّ الرَّجْلَ يُقْتَلُ عِنْدَ بَابِكَ عَلَى مَالا يَرَوْنَ ، فَقُلْتُ : إِنَّكَ إِنْ تَتُرُكُهَا يُوشِكُ أَنَّ الرَّجْلَ يُقْتَلُ عِنْدَ بَابِكَ

⁽۱) فتح الباري جد ۷ ص ۱۵٦ .

 ⁽۲) رواه مسلم فی صحیحه - کتاب الأقضیة ، باب الیمین علی المدعی علیه صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۲ ص ۲ .

⁽٢) المحلي جـ ١٣ ص ٤٠ – ٤١ .

فَيُنْطُلُ دَمُهُ ، وَإِنَّ لِلنَّاسِ فِي القَسَامَةِ لَحَيَاةٌ] (١) .

وروى هذا الأثر عبد الرزاق بلفظ: [فَقُلْتُ لَهُ لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ ، قَضَلَىٰ بِهَا رَسُولُ اللهِ عَيْضَا اللهِ عَيْدَ نَابِثَ فَيُطُلُّ دَمُهُ ، فَإِنَّ لِلنَّاسِ فِيْ الْقَسَامَةِ حَيَاةً] (٢) .

وهذا الأثر ذكر الحكمة من مشروعية القسامة حيث لاتضيع دماء الناس ، لعدم وجود من يشهد على الجناية ، وذلك مع وجود القرائن الدالة على حصول الجناية من المدعى عليه .

كا أن الإسلام لم يجعل هذه القرائن مبررا للضغط على المتهم كما تفعل بعض الشرط، والأنظمة البشرية، إذ الغاية عندهم تبرر الوسيلة، فالإنسان هو متهم له كرامته واعتباره لاحتال كذب هذه القرينة، أو عدم صدق دلالتها على الحادث. فكثيراً مايسجن شخص ويحقق معه، ويضرب لمجرد بصمة قد يخطىء خبير البصمات في تقدير صاحبها، أو وجود أحد مخلفات الجاني في مسرح الجريحة، أو كلمة يتفوه بها الشخص أو أحد المتهمين بيني عليها كلمات. فهي مجرد تهم، كثيراً مايخرج منها المتهم بريئاً، ويكون الجاني شخصاً لم يخطر على البال لاستحكام إخفائه مايدل على جنايته. لهذا يؤكد الإسلام على احترام الإنسان، دمه وماله وعرضه، وماشرع القسامة إلا لتأكيد هذا الاحترام، فهي لاتشرع إلا عند وجود اللوث. (٣) وإذا لم يوجد اللوث كانت مجرد دعوى يخرج

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۲ ص ۲۳۲ .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق - كتاب العقول - باب القسامة جـ ۱۰ ص ۳۹،
 وامحلي لابن حزم جـ ۱۲ ص ٤٤٧.

⁽٣) اللوث هو العداوة والشر ، قال الفيروزابادى : [اللوث : القوة وعصب العمامة والشر] ، القاموس المحيط جد ١ ص ١٨٠ فصل اللام باب الثاء وقال ابن الأثير . [اللوث : وهو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلاماً قتمنى ، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما ، أو تهديد منه له ، أو نحو دلك . وهو من التلوث : التلطخ ، يقال : لائه في التراب ولوَّته] ، الهاية في غريب الحديث جد ٤ ص ٢٧٥ .

منها المدعى عليه باليمين ، إن لم يكن للمدعى بينة .

مارُوِي عن عمر بن الخطاب في القسامة :

رُوى عن أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عدة آثار فى القسامة . منها ماهو فى مشروعيتها والأمر بالحكم بها ، ومنها ماهو فى صورتها وكيفية إجرائها ، وفيما يلى أسوق بعضاً منها :

١ – روى ابن حزم بسنده عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال فى القتيل يوجد فى الحى : يُقْسِمُ خَمْسُوْنَ مِنَ الْحَيِّ رَضَى الله تعالى عنه قال فى القتيل يوجد فى الحى : يُقْسِمُ خَمْسُوْنَ مِنَ الْحَيِّ اللهِ مَاقَتَلْنَا ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا ، فَإِنْ حَلَفُوا بَرُوْا ، وَإِنْ لَمْ اللهِ مَاقَتَلْنَا ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا ، فَإِنْ حَلَفُوا بَرُوْا ، وَإِنْ لَمْ يَحْمِفُونَ الدِّيةَ (١) .

٢ - روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : [أَوْطَأَ رَجُلٌ مِنْ يَنِى سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ رَجُلًا مِنْ جَهَيْمَةَ فَرَساً ، فَقَطَعَ إصبْعاً مِنْ أَصَابِعِ رِجُلِهِ ، فَنَزَىٰ (٢) حَتَىٰ مَاتَ ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْجُهَنِيِّيْنَ : ﴿ أَتَحْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُوْنَ : لَهُوَ أَصَابَهُ وَلَمَاتَ مِنْهَا ؟ فَأَبُوا أَنْ يَحْلِفُوا ، فَاسْتَحْلَفَ مِنَ الْآخِرِيْنَ خَمْسِيْنَ فَأَبُوا أَنْ يَحْلِفُوا ، فَاسْتَحْلَفَ مِنَ الآخِرِيْنَ خَمْسِيْنَ فَأَبُوا أَنْ يَحْلِفُوا ، فَجَعَلَهَا عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ نِصْفَ الدِّيَةِ] (٣) .

٣ - روى عبد الرزاق عن الثورى عن مجالد بن سعيد وسليمان الشيباني

⁽١) انحلي جـ ١٢ ص ٤٤٢ .

 ⁽۲) نزی: أی جری و سال الدم قال ابن الأثیر: [یقال: نزف دمه. و بزی: إذا
 جری ولم یقطع] أ. ه. . النهایة فی غریب الحدیث والأثر جد ۵ ص ٤٣ .

⁽٣) المصف لعبد الرزاق – كتاب العقول ، باب قسامة الخطأ جد ، ١ ص ٤٤ ، وموط الإمام مالك كتاب العقول ، باب دية الخطأ فى القتل شرح الزرقابى على الموطأ حد ٤ ص ١٧٧ – ١٧٨ ، والسنن الكبرى للبيهقى كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جد ٨ ص ١٢٥ ، ١٨٣ – ١٨٤ .

عن الشعىى : أَنَّ قَتِيْلًا وُجِدَ بَيْنَ وَادِعَةَ وَشَاكِرٍ فَأَمْرَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَقِيْسُوْا مَانَيْنَهُمَا ، فَوَجَدُوْهُ إِلَى وَادِعَةَ أَقْرَبُ ، فَأَحْلَفَهُمْ عُمَرُ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً ، كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ : مَاقَتَلْتُ وَلَاعَلِمْتُ قَاتِلًا . ثُمَّ أغرمهم الدِّيَةَ .

قال الثورى: وأخبرنى منصور عن الحكم عن الحارث بن الأزمع أنه قال: يَاأُمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ: لَاأَيْمَائِنَا دَفَعَتْ عَنْ أَمْوَالِنَا ، وَلَا أَمْوَالُنَا دَفَعَتْ عَنْ أَيْمَانِنَا. فَقَالَ عُمَرُ: كَذَلِكَ الْحَتِّى ﴾ (١) .

٤ - روى [عبد الرزاق عن معمر عن أبوب ، عن أبى قلابة قال : خَلَعَ (٢) قَوْمٌ هُذَلِيُّوْنَ سَارِقاً مِنْهُمْ كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ ، قَالُوْا : قَدْ خَلَعْنَاهُ فَمَنْ وَجَدَهُ يَسْرِقُ فَدَمُهُ هَدَرٌ ، فَوَجَدَتُهُ رُفْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَسْرَقُهُمْ فَقَتَلُوهُ ، فَجَاءَ قَوْمُهُ عُمَرَ بُنَ الْخَطَّابِ ، فَحَلَفُوا بِاللهِ مَا خَلَعناه وَلَقَدْ كَذَبَ النَّاسُ عَلَيْنَا ، فَأَحْنَفُهُمْ عُمَرُ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً ، ثُمَّ أَخَذَ عُمَرُ بِيدِ رَجُلٍ مِنْ الرَّفْقَةِ ثُمَّ قَالَ : وَاقْرِبُواْ هَذَا إِلَى أَحِدِكُمْ حَمَّى تُوْتُوا بِدِيَةِ صَاحِبِكُمْ ﴿ فَفَعَلُواْ ، فَالْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْمُ لَلُولُوا حَتَّى إِذَا

⁽۱) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب القسامة جد ۱۰ ص ۳۰ و وسنن البيهقى ، كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جد ۸ ص ۱۲۶ ، والمحلى جد ۱۲ ص ٤٤٣ وقال عنه : [إنه مرسل لأن الشعبى لم يولد إلا بعد موت عمر بأزيد من عشرة أعوام وبحوها ع - المحلى جد ۱۲ ص ٤٤٩ ، وسنن الدارقطنى كتاب الحدود والديات جد ٣ ص ۱۷۰ بلفظ آخر وقال عن الأثر : [عمر بن صبيح متروك الحديث] وقال ابن حدر : [أخرجه الثورى في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبى] فتح البارى جد ۱۲ ص ۳۳۸ .

⁽۲) قال ابن حجر : [وقال أبو موسى في « المعين » : خلعه قومه أي حكموا بأنه مفسد فتهرأو، مه ، ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالحليف ، بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبلة وبو كان من صميمها ، إذا صدرت منه جناية تقتضى ذلك ، وهذا مما أبطه الإسلام من حكم الجاهلية] . فتح البارى جـ ١٢ ص ٢٤٢ .

دَنَوْا مِنْ أَرْضِهِمْ ، أَصَابَهُمْ مَطَرٌ شَدِيْدٌ ، فَاسْتَتَرُوْا بِحَبَلِ طَوِيْل ، وَقَدْ أَمْرَسُوْا (١) فَلَمَّا نَزَلُوا كُلُّهُمْ انْقَضَّ الْجَبَلُ عَلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَنْحُ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، وَلَا مِنْ رَكَابِهِمْ إِلَّا التَّرِيْكَ (٢) وَصَاحِبَهُ ، فَكَانَ يُحَدُّثُ بِمَا لَقِيَ قَوْمُهُ (٣) .

روى عبد الرزاق عن إسماعيل بن عبد الله ، أني الوليد ، عن عبد الله ، أني رَجُيْنِ أَتِيَا عُمَرَ عبد الرحمن بن عبد الله ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، أنَّ رَجُيْنِ أَتِيَا عُمَرُ بِمِنَىٰ ، فَقَالَ عُمَرُ : شَاهِدَ بِمِنَىٰ ، فَقَالا : إِنَّ ابْنَ عَمِّ لَنَا نَحْنُ إِلَيْهِ شَرْعٌ (³) قُتِلَ ، فَقَالَ عُمَرُ : شَاهِدَ عَدْلِ عَلَىٰ أَحْدِ فَتَلَهُ نُقِدْكُمْ مِنْهُ ، وَإِلَّا حَلَفَ مَنْ يُدَارِيْكُمْ (°) مَاقَتَنُوا ، فَإِنْ نَكَلُوا عَلَىٰ أَحْدِ عَنَلَهُ نُقِدِعُ الْعَقْلَ وَلَا تُشِيْطُ (¹) حَلَفْتُمْ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً ، ثُمَّ لَكُمْ الدِّيَةُ . إِنَّ الْقَسَامَة تُوْجِبُ الْعَقْلَ وَلَا تُشِيْطُ (¹)

(١) قال المحقق لمصنف عبد الرزاق والمهمش عليه : [في المحلى : وَقَدْ أَمْسَوْا] ولكني لم أجد في المحلى هذه الكلمة بل ساقها بلفظ آخر غير اللفظين .

ومعنى أمرسوا: أى عالجوا المكان ومارسوه لإصلاحه للإقامة والجنوس فيه. قاله الرارى فى مختار الصحاح باب السين فصل الميم ص ٢٣١، والفيروزابادى فى القاموس المحيط — فصل الميم باب السين جـ ٢ ص ٢٦٠.

(۲) التريك : أى المتروك ، وقيل له التريك : لأنه لم يحلف بل أدخل مكان رجل
 مهم افتدى يمينه بألف درهم .

(۳) المصنف لعبد الرزاق – كتاب العقول باب الحليع جد ١٠ ص ٤٨ – ٤٩ ،
 وصحيح البخارى ، كتاب الديات باب القسامة – فتح البارى حد ١٢ ص ٢٣١ .

(٤) شرع: أى متساوون بالإدلاء إليه بالقرابة فلا فضل لأحدى فيه على الآخر – قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث جـ ٢ ص ٤٦١ ، والقاموس المحيط فصل الشين باب العين جـ ٣ ص ٤٥ .

(٥) يداريكم: أى يدافعكم، والمقصود خصومهم المدعى عليهم بالقتل انظر
 النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ ٢ ص ١٠٩ – ١١٠.

(٦) شيط: أى تهلك وتهدر، قال ابن الأثير: [وفى حديث عمر: ﴿ القَسَامَةُ تُوْحِبُ الْعَفْلَ وَلَاتْشِيْطُ الدَّمَ ﴾ أى تؤخذ بها الدية ولايؤخذ بها القصاص، يعنى لاتهلك الدم رأساً بحبث تهدره حتى لايجب فيه شيء من الدية] النهاية في عريب الحديث والأثر حسر ٢ ص ٥١٩ .

الدُّمَ (١).

روى عبد الرزاق عن الثورى عن الحكم بن إبراهيم عن الأسود أنْ
 رجُلًا قُبَل في الْكعْمة (٢) فَسَأَلَ عُمَرُ عَلِيًّا فَقَالَ فِي بَيْتِ الْمَالِ (٣) .

٧ - عن القاسم بن عبد الرحمن أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ
 عَنْهُ قَالَ : « الْقَسَامَةُ تُوْجِبُ الْعَقْلَ وَلَا تُشِيْطُ الدَّمَ » (٤) .

٨ - روى عبد الرزاق عن معمر قال : [قلت لعبيد الله بن عمر : أَعَيِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْظَةً أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَكُيْفَ تَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَكَيْفَ تَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا ؟ فَسَكَتَ] (٥) .

٩ - روى [عبد الرزاق عن معمر عن أبى الزناد أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 آسْتَحْلَفَ آمْرَأَةً خَمْسِیْنَ یَمِیْناً ثُمَّ جَعَلَهَا دِیَةً] (١) وفي روایة سعید بن المسیب :

⁽١) المصنف لعبد الرزاق - كتاب العقول باب القسامة جد ١٠ ص ٤١ ، والمحلى جد ١٠ ص ٤١ ، والمحلى جد ١٢ ص ٤٤ وقال عنه : [وهذا مرسل عنه الأنه عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمر ، ولم يولد والد القاسم إلا بعد موت عمر] المحلى جد ١٢ ص ٤٤٩ .

⁽٢) أى قتل فى الزحام فى المسجد الحرام .

⁽٣) المصنف لعبد الرزاق كتاب العقول باب من قتل في زحام جم ١٠ ص ٥١ .

⁽٤) المصنف لعبد الرزاق كتاب العقول باب القسامة جد ١٠ ص ٤١ . والسنن الكبرى للبيهقى ، كتاب القسامة ، باب ترك القود بالقسامة جد ٨ ص ١٢٩ وقال : « هذا مقطع » .

⁽٥) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب القسامة جـ ١٠ ص ٢٧ ، والمحلى جـ ١٠ ص ٤٥٥ .

⁽٦) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب قسامة النساء جـ ١٠ ص ٤٩ .
والمحلى جـ ١٢ ص ٤٤٢ ، ٤٨٣ وقال عنه : [وهذا مرسل لأنه عن أبى الزناد
عنه ، وعن ابن المسيب عنه } المحلى جـ ١٢ ص ٤٤٩ .

[اسْتَحْلَفَ امْرَأَةً خَمْسِيْنَ يَمِيْناً عَلَىٰ مَوْلَىٰ لَهَا أُصِيبً] (١).

ابن حزم من طریق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عمر
 قال : لَمْ يُقُدْ أَيُوْ بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ بِالْقَسَامَةِ (٢) .

وهذه الآثار عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه منها : مايفيد شرط القسامة ، ومنها مايفيد الأحوال التي تشرع لأجلها القسامة .

ومنها مايفيد صيغة اليمين في القسامة .

ومنها مايفيد كيفية البدء بالأيمان .

ومنها مايفيد موجب القسامة ومايترتب عليها من الأحكام .

وسأعرض بإذن الله تعالى لهذه الأمور في الصفحات التالية .

اشتراط اللوث في القسامة:

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تحديد معنى اللوث المشروط في القسامة . هل هو العداوة وحدها ؟

أو هو كل قرينة تدل على القتل ؟

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : [واتفقوا كلهم على أنها لاتجب بمجرد دعوى الأولياء ، حتى يقترن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه نذكرها] (٢) .

ثم ذكرها . وملخصها :

١ - أن يقول المجنى عليه قبل وفاته دمى عند فلان أو ماأشه ذلك .
 واحتج العلماء على الأخذ بقول المجنى عليه : بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتعذر البينة ، فلو لم يعمل بقول المجنى عليه لأدى ذلك إلى إهدار

⁽١) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب قسامة النساء ج. ، ١ ص ٩ .

⁽٢) انحل جـ ١٢ ص ٤٤١ .

⁽٣) فتح البارى : جد ١٢ ص ٢٣٦ .

دمه ، كما أن حالة المجنى عليه حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ، ويتزود فيها من البر والتقوى .

٢ - أن يشهد من لايكمل النصاب بشهادته كالواحد ، أو جماعة غير
 عدول ، أو من لاتقبل شهادته له .

٣ - أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياماً ، ثم يموت من غير
 تخبل إفاقة ,

إن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل ، وعليه أثر
 الدم مثلا . ولايوجد غيره ، ويلحق به أن تفترق جماعة عن قتيل .

ه – أن تقتتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل .

٦ - المقتول في الزحمة .

ان يوجد قتيل في مَحَلَّةٍ أو قيلة . قال ابن حجر : [وذهب الجمهور إلى أنه الاقسامة فيه ، بل هو هدر الأنه قد يُقتَل ويُلقىٰ في المجلة ليتهموا] (١) .

وقال ابن قدامة: [واختلفت الرواية عن أحمد فيه ، فُروى عنه : أن اللوث هو العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه ... والرواية الثانية : عن أحمد : أن اللوث مايغلب على الظن صدق المدعى وذلك من وجوه] ثم ذكر نحواً مما ذكره ابن حجر في الصور السبع السابقة (٢) .

وقال ابن حزم: [وسواء وجد المقتول فى مسجد ، أو فى داره نفسه ، أو فى المسجد الحامع ، أو فى السوق ، أو بالفلاة ، أو فى سفينة ، أو فى نهر يجرى فيه الماء ، أو فى عر أو على عن إنسان ، أو فى سقف ، أو فى شجرة ، أو فى

⁽١) فتح البارى : جد ١٢ ص ٢٣٧ .

⁽۲) المغنى : جـ ۸ ص ٦٨ - ٧١ .

غار ، أو على دابة واقفة ، أو سائرة . كل ذلك سواء – كما قلنا ، ومتى ادعى أولياؤه فى كل ذلك على أحد فالقسامة فى ذلك] (١) .

الأحوال التي تشرع لأجلها القسامة :

يرى جمهور العلماء - كما سبق آنفاً - أنه لاتكون قسامة بمحرد دعوى الأولياء ، حتى يقترن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها - بحلاف اس حرم - وذلك لأن الإسلام يحترم الإنسان ويصون عرضه وماله ودمه ، فإذا وجدت شبهة حول شخص تدل على أنه القاتل حلّ مُساءَلَتُهُ والتحقيق معه ، وإلا فلا .

وفيما يلى أسوق بعض الحالات التي رُوي عن عمر بن الحطاب رضي الله تعالى عنه فيها العمل بالقسامة :

١ – أن يوجد القتيل فى حى بينه وبين القتيل أو قومه عداوة ، ولايعلم قاتله . فَقَدْ وُجِدَ قَتِيْلٌ فِى حرِبَةِ وَادِعَةِ هَمَدَانَ . فَرُفِعَ إِلَىٰ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ وَلَيْ عَلَمْ فَأَخْلُفَهُمْ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً : مَاقَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا ، ثُمَّ غَرِمَهُمْ اللّهَ عَنْهُ فَأَخْلُفَهُمْ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً : مَاقَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا ، ثُمَّ غَرِمَهُمْ اللّهَ عَنْهُ قَالَ : يَامَعْشَرَ هَمَدَانَ ، حَقَتْتُمْ دِمَاءَكُمْ بَأَيْمَانِكُمْ فَمَا يُبْطِلُ دَمَ هَذَا الرّجُلِ الْمُسْلِمِ ؟ (١) .

٢ - أن يوجد القتيل بين حيين ولايعلم قاتله ، وفى هذه الحالة يقاس موقع الفتيل من الحيين ، فمن كان إليه أقرب كانت القسامة عليه ، فَقَدْ وُجِدَ قَتِيْلَ بَيْنَ وَادِعَةَ وَشَاكِرٍ فَأَمْرَهُمْ عُمْرُ أَنْ يَقِيْسُواْ مَابَيْنَهُمَا ، فَوَحَدُوهُ إِلَى وَادِعَةَ أَقْرَبَ بَيْنَ وَادِعَةً وَشَاكِرٍ فَأَمْرَهُمْ عُمْرُ أَنْ يَقِيْسُواْ مَابَيْنَهُمَا ، فَوَحَدُوهُ إِلَى وَادِعَةَ أَقْرَبَ فَأَحْلَفَهُمْ عُمَرُ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً ، كُلُّ رَجُلِ مِنْهُمْ : مَاقَتَلْتُ وَلَاعَلَمْتُ قَاتِلًا ، ثُمَّ أَعْرَمُهُمُ الدَّيَة ، فَقِيْلَ لَهُ : يَاأُمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ، لَل أَيْمَائُنا دَفَعَتْ عَنْ أَمْوَلنا ،

⁽١) المحلى: جد ١٢ ص ٤٧٥ .

 ⁽۲) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والداية فبها
 حـ ۸ ص ۱۲۳ - ۱۲۶ . وأحبار القضاة حـ ۲ ص ۱۹۳ - ۱۹۶ .

ولا أَمْوَالُنَا دَفَعَتْ عَنْ أَيْمَانِنَا ، فَقَالَ عُمَرُ : كَذَٰلِكَ الْحَقُّ (١) .

٤ - في حالة الادعاء بأن جماعة قتلوه ، ولكن لابينة على ذلك ، فَقَدْ أَتَىٰ رَجُلَانِ إِلَىٰ عُمَرَ بِمِنْى فَقَالَا : إِنْنُ عَمَّ لَنَا نَحْنُ إِلَيْهِ شَرَعٌ قُتِلَ ، فَقَالَ عُمَرُ : رَجُلَانِ إِلَىٰ عُمْرُ عَدَلِي عُمَلَ اللّهِ عَدْلِ عَلَىٰ أَحَدٍ قَتَلَهُ نُقِدَّكُمْ مِنْهُ ، وَإِلَا حَلْفَ مَنْ يُدَارِيْكُمْ مَاقَتَلُوا ، فَإِنْ شَاهِدَا عَدْلِ عَلَىٰ أَحَدٍ قَتَلَهُ نُقِدَكُمْ مِنْهُ ، وَإِلَا حَلْفَ مَنْ يُدَارِيْكُمْ مَاقَتَلُوا ، فَإِنْ نَكُمُ الدِّيَةُ ، إِنَّ الْقَسَامَةَ تُوْجِبُ الْعَقْلَ وَلَا تُشْيِيْطُ الدَّمَ (٣) .

المدعون :

المدعون في القسامة هم أولياء القتيل وورثته من العصبات ، وإن لم يكونوا وارثين ، رجالًا ونساء . فَقَدْ أَحْلَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ امْرَأَةً

⁽۱) المصنف لعبد الرزاق - كتاب العقول ، باب القسامة جد ، ۱ ص ۳۵ . والسن الكبرى لليهقى ، كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها : حد ۸ ص ۱۲۶ ، وقال عنه ابن حجر : [أخرجه الثورى في جامعه وابن أبي شيبة ، وسعيد بن مصور بسند صحيح إلى الشعبى] فتح البارى جد ۱۲ ص ۲۳۸ .

 ⁽۲) المصنف لعبد الرزاق كتاب العقول ، باب قسامة الخطأ جد ١٠ ص ٤٤ ،
 والسنن الكبرى للبيهقى كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جد ١٠ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

⁽٣) المصنف لعبد الرزاق - كتاب العقول ، باب القسامة ، جـ ١٠ ص ٤١

فِيُ الْقَسَامَةِ وَهِيَ طَالِبَةً - أَيْ مِنْ الْمُدَّعِيْنَ - فَحَلَفَتْ وَقَضَىٰ لَهَا بِالدِّيَةِ عَلَىٰ مَوْلَىٰ لَهَا (١) .

المدعى عليهم:

هم من وجد القتيل فيهم . أو من وجد شبهة تدل على حنايتهم ولايدحل فيهم صغير ولا مجنون ، لأنه لاتصحُّ الأيمان منهما ، ولا امرأة لأنها ليست من أهل النصرة .

صيغة اليمين:

إن كان الحالفون هم المدعى عليهم ، حلف كل واحد منهم بالله ماقتلته ولا أعلم له قاتلا – كَمَا أَحْلَفَ عُمَّرُ وَادِعَةَ (٢) ، وإن كان الحالفون المُدَّعِين حلف كل واحد منهم بالله إن فلاناً قتله .

عدد الأيمان :

عدد الأيمان المطلوبة فى القسامة خمسون يميناً ، فإن كان الحالفون أقل من خمسين رددت الأيمان عليهم حتى تبلغ خمسين يميناً ، قال ابن حزم : [عن سفيان الثورى عن عبد الله بن يزيد عن أبى مليح أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّدَ اللهُ يُمَانَ عَلَيْهِمُ الأَوَّلُ قَالاً وَلَ فَالْأَوْلُ (٣)] .

تغليظ اليمن:

رُوِى أَن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه غَلَّظَ الْيَمِيْنَ فَى الْقَسَامَةِ

⁽١) أنحلي جـ ١٢ ص ٤٤٢ ، ٤٨٣ .

 ⁽٣) السنن الكبرى للبيهقى كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها حـ ٨
 ص ١٢٤ ، والمصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب القسامة جـ ١٠ ص ٣٥ .
 (٣) المحلى جـ ١٢ ص ٤٤٥ .

فَحَلَّفَ وَادِعَةَ فِي الْحِجْرِ فَأَخْلَفَهُمْ ثُمَّ قَضَىٰ عَلَيْهِمْ بِالدِّيَةِ (١).

من الذي يبدأ اليمين:

احتلفتُ الرواية عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من الذي يبدأ بالحلف ، هل هم المدعى عليهم ؟ أو المدعون ؟

١ – فرُوِى أَنَّ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ حَلَّفَ وادعة أَوَّلًا وَهُمْ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِمْ (٢) قال ابن حجر: [وقال عثمان البتى – من فقهاء البصرة –: ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالأيمان ، فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حنفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن عُمَر] (٣) .

وهذه الرواية عن عمر توافق مارُوي عن رسول الله عَيَّاتَ فَي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَىٰ الْمُدَّعِيْ وَالْيَمِيْنَ عَلَىٰ المُدَّعَى عَلَيْهِ . روى الإمام مسلم رحمه الله : ﴿ لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ بِدَعُواهُمْ لَادَّعَىٰ نَاسٌ دِمَاءَ رِجالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِيْنَ عَلَىٰ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (1) .

فإن حلفوا غرموا الدية لورثة القتيل ، ﴿ لِأَنَّ عُمَرَ أَغْرَمَ وَادِعَةَ الدَّيَةَ بَعْدَ أَنْ أَحْلَفُهُمْ ، فَقَالُوْا يَاأَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ، لَاأَيْمَائَنَا دَفَعَتْ عَنْ أَمُوَالِنَا ، وَلَا أَمُوالُنَا دَفَعَتْ عَنْ أَمُوَالِنَا ، وَلَا أَمُوالُنَا دَفَعَتْ عَنْ أَيْمَانِنَا ، فَقَالَ عُمَرُ : كَذَلِكَ الْحَتَّى » (٥) .

⁽١) سنن البيهقي ، كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جه ٨ ص ١٢٤ .

 ⁽۲) انسنن الكبرى للبيهقى ، كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والداية فيها حد ٨ .
 ص ١٢٣ و ١٢٤ . والمصنف لعبد الرزاق كتاب العقول ، باب القسامة حد ١٠ ص ٣٥ .

⁽٣) فتح الباري جد ١٢ ص ٢٣٦ .

⁽٤) صحيح مسلم - كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه .

صحیح مسلم بشرح النووی جه ۱۲ ص ۲ .

 ⁽٥) المصف لعبد الرزاق كتاب العقول باب القسامة ، والسن الكبرى للبيهقى ،
 كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جـ ٨ ص ١٢٤ .

وإن امتنعوا عن الحلف رد اليمين على المدعين ، فإن حلفوا استحقوا الدية ، فَقَدْ قَالَ عُمَرُ لِلْمُدَّعِيْنَ : ﴿ شَاهِدَا عَدْلِ عَلَىٰ أَحَدٍ قَتَلَهُ ثُقِدْكُمْ مِنْهُ ، وَإِلّا حَلَفَ مَنْ يُدَارِيْكُمْ مَاقَتَلُوْ ، فَإِنْ تَكَلُواْ حَلَفْتُمْ خَمْسِيْنَ يَمِيْناً ثُمَّ لَكُمْ الدِّيَةُ إِنَّ الْقَسَامَةَ تُوجِبُ الْعَقْلَ وَلَا تُشِيطُ الدَّمَ ﴾ (١) فإن امتنع المدعون عن الحلف كانت الدية مناصفة بين المدعين والمدعى عليهم ، كما ورد في قصة الجهبين عندما امتنع الجميع عن الحلف (٢)

٢ – ورُوى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه البدء بالمدعين . إذ الأيمان تقوم مقام البينة ، فإن حلفوا استحقوا . روى الزهرى أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِى سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَوْطاً رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ فَرَساً ، فَقَطَعَ إصْبَعاً مِنْ أَصَابِعِ رِجْلِهِ ، فَنَزَىٰ حَتَّىٰ مَاتَ ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْجُهَنِيِّنَ - وَهُمْ أَوْلِيَاءُ الْمَجْنِى عَلَيْهِ - أَيَحْلِفُ مِنْ خَمْسُونَ لَهُوَ أَصَابَهُ وَلَمَاتَ مِنْهَا ؟ فَأَبُواْ أَنْ يَحْلِفُواْ ، فَاسْتَحْلَفَ عُمَرُ مِنْ مِنْ اللهَ عَمْرُ نِصْف اللهَ عَرْنَ لَهُو أَصَابَهُ وَلَمَاتَ مِنْهَا ؟ فَأَبُواْ أَنْ يَحْلِفُواْ ، فَاسْتَحْلَفَ عُمَرُ نِصْف اللهَ يَوْ - وَهُمْ أَوْلِيَاءُ الْجَانِيْ - خَمْسِيْنَ فَأَبُواْ أَنْ يَحْلِفُواْ . فَجَعَلَهَا عُمَرُ نِصِف اللهَ يَهِ (٢) .

وقد أعل هذا الخبر بالانقطاع ، إذ الزهرى لم يدرك عمر بن الخطاب لأن عمر استشهد سنة ثلاث وعشرين ، وولد الزهرى سنة ثمان وخمسين من الهجرة ، ومن جهة أخرى فإن الزهرى قد خالف فى ذلك المحفوظ عن عمر رضى الله تعالى عنه فلا عبرة بما رواه الزهرى إذن . قال ابن حجر : [ومحصل الاختلاف فى القسامة : هل يعمل بها أو لا ؟ وعلى الأول : فهل توجب القود أو الدية ؟ وهل يبدأ بالمدعين أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضا فى شرطها] (1) .

⁽١) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب القسامة جـ ١٠ ص ٤١ .

⁽٢) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب قسامة الحطأ جـ ، ١ ص ٤٤ .

⁽٣) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب قسامة الخطأ حـ ١٠ ص ٤٤ .

⁽٤) فتح الباري ، جد ١٢ ص ٢٣٢ .

موجب القسامة:

القسامة إذا تمتَّ أوجبتُ الدية على المدعى عليهم دون القصاص .

قال عمر : ﴿ الْقَسَامَةُ تُوْجِبُ الْمَقْلَ وَلَا تُشِيْطُ الدَّمَ ﴾ (١) . وروى البخارى عن ابن أبى مليكة أنَّ مُعَاوِيَةَ لَمْ يُقِدْ بِهَا (٢) . وروى أن عبد الملك بن مروان أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ نَدِمَ بعد مَاصَنَعَ ، فَأَمَرَ بِالْحَمْسِيْنَ الَّذِيْنَ أَقْسَمُواْ فَمُحُواْ مِنْ الدَّيْوَانِ وَسَيَرَهُمْ إِلَى الشَّامِ (٣) .

قال ابن حجر : [وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها « فَيَدْفَعُ بِرُمَّتِهِ » أقوى من الاستدلال بقوله : « دَمَ صَاحِبِكُمْ » لأَن قوله « يُدْفَعُ بُرَمَّتِهِ » لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا النفظ ، وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر (٤٠) .

وقال ابن حجر أيضاً: [وقال عبد الرزاق في مصنفه : قُلْتُ لِعَبْدِ الله بُن عُمَرَ الْعُمَرِيْ : أَعَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ فَابُوْ بَكُرٍ ؟ قَالَ لَا ، قُلْتُ : فَلِمَ يَجْتَرِبُونَ عَلَيْهَا ؟ فَسَكَتَ مَ (°)
فَسَكَتَ مَ (°)

⁽۱) مصنف عبد الرزاق ، كتاب العقول ، باب القسامة جـ ۱۰ ص ٤١ . والسنن الكبرى لبيهقى ، كتاب القسامة ، باب ترك القود بالقسامة جـ ٨ ص ١٢٩ وقال هذا منقطع .

⁽٣) صحيح البخارى - كتاب الديات ، باب القسامة - فتح البارى جد ١٦ ص

 ⁽۳) صحیح البخاری کتاب الدیات ، باب القسامة – فتح الباری جـ ۱۲
 ص ۲۳۱ .

⁽٤) فتح الباري جـ ١٢ ص ٢٣٧ .

 ⁽٥) فتح البارى جـ ١٢ ص ٢٣٨ ، والمصنف لعبد الرزاق ، كتاب العقول ،
 باب القسامة ، حـ ١٠ ص ٣٧ ، والمحلى جـ ١٢ ص ٤٥٥ .

وقال ابن حزم : [كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله ابن عمر قال : لَمْ يُقِدُ أَبُوْ بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ بِالْقَسَامَةِ } (١)

الكتابة ;

ورد الأمر (٢) بالكتابة للديون المؤجلة فى قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمُ بِدَيْنِ إِلَى أُجَلٍ مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلَيْكُتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ (٣) .

ويلزم أن يشهد على الكتابة شاهدا عدل (وَاسْتَشْهِدُوْا شَهِيْدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُوْنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلَّ وَامْرَأْتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءُ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ ، إِذَا مَادُعُواْ ، وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ ، إِذَا مَادُعُواْ ، وَلَا يَشْ اللهُ عَدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ ، إِذَا مَادُعُواْ ، وَلا تَسْأُمُوا أَنْ تَكُتُبُوهُ صَغِيْرًا أَوْ كَبِيْرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ، ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ ، وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ، وَأَدْنَى أَنْ لَاتَرْبَالُواْ) (*) .

⁽۱) المحلى جـ ۱۲ ص ٤٤١ ، وقال عنه : [إنه لايصح لأنه مرسل إنما هو عن عبد الله بن عمر بن حقص ، وعن الحسن ، وفي طريق الحسن عبد السلام بن حرب وهو ضعيف] المحلى جـ ۱۲ ص ٤٤٩ .

⁽۲) قال ابن حرير الطبرى: [واختلف أهل العلم في اكتتاب الكتاب بذلك على من هو عليه هل هو واجب أو هو ندب] تفسير الطبرى جامع البيان عن تأويل آى القرآن جـ ٦ ص ٤٧ طبع دار المعارف بحصر ، وقال في جـ ٦ ص ٥٣ : [قال أبو جعفر : والصواب من القول في ذلك عندنا : أن الله عز وجل أمر المتداينين إلى أجل مسمى ماكتتاب كتب الدين بينهم وأمر الكاتب أن يكتب ذلك بينهم بالعدل : وأمر الله فرض لازم ، إلا أن تقوم حجة بأنه إرشاد و ندب ، ولا دلالة تدل على أن أمره حل ثاؤه باكتتاب الكتب في ذلك] أ . هـ .

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

قال القرطبي : [أمر بالكتابة ولكن المراد الكتابة والإشهاد ، لأن الكتابة بغير شهود لاتكون حجة ، ويقال أمرنا بالكتابة لكيلا ننسي] (١) .

أما إذا كانت التجارة حاضرة غير مؤجلة فالكتابة ليستْ لازمة (إِلَّا أَنْ تَكُوْنَ تَحارَةً خَاضِرَةً تُدِيْرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَاتَكُتْبُوْهَا) (٢)

قال القرطبى: [ولما علم الله تعالى مشقة الكتاب عليهم نص على ترك ذلك ورفع الجماح فيه فى كل مبايعة بنقد ، وذلك فى الأغلب إنما هو فى قبيل كالمطعوم ونحوه ، لافى كثير كالأملاك ونحوها] (٣)

هذا ولم أجد أثرًا مروياً عن عمر في الكتابة والإثبات بها .

طرق الإثبات المختلف فيها:

سبق الحديث عن طرق إثبات الدعوى التي اتفق العلماء على العمل بها فى الجمعة ، وهي الاعتراف ، وشهادة الشهود واليمين ، والقسامة والكتابة . وفيما يبي أتحدث عن الطرق التي اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في العمل بها وهي القرائن ، وعلم القاضي .

وساًسوق مانقل عن عمر فى ذلك ، ثم أذكر اختلاف العلماء فى اعتبارهما من طرق الإثبات وأبيّن مايترجح لى :

١ - القرائن :

معنى القرينة : القرينة مؤنث القرين - فعيلة بمعنى مفاعلة - وهي مايدل على الشيء مصاحبا له ت يقال قارن الشيء بالشيء مقارنة وقراناً اقترن به

⁽١) تفسير القرطبي جه ٣ ص ٣٨٢.

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

⁽٣) تفسير القرطبي جـ ٣ ص ٤٠٢ .

وصاحبه ^(۱) .

مارُوِى عن عمر بن الخطاب في القضاء بالقرائن :

وردتُ عدة آثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى القرائن والعمل بها ، أو التوقف للتثبت من صحة مادلتُ عليه . أسوق فيما يلى طرفا منها :

روى عبد الزراق : عن عنمان بن مطر ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي حرب بن الأسود الديلي عن أبيه قال : رُفِعَ إِلَىٰ عُمَرَ الْمَرَأَةُ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَرْجُمَهَا ، فَجَاءَتْ أَخْتُهَا إِلَىٰ عَلَى بُنِ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَرْجُمَهَا ، فَجَاءَتْ أُخْتُهَا إِلَىٰ عَلَى بُنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عَنْهُ ، فَقَالَتْ : إِنَّ عُمَرَ يَرْجُمُ أُخْتِيْ ، فَأَلْشِلُكَ الله إِنْ عُمَرَ يَرْجُمُ أُخْتِيْ ، فَأَلْشِلُكَ الله إِنْ عَلَيْ إِنَّ لَهَا عُذُراً فَكَبُرَتْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنْ لَهَا عُذُراً فَكَبُرَتْ مَعْمَ الله عَلَى : إِنَّ لَهَا عُذُراً فَكَبُرَتْ تَعْلَمُ أَنْ لَهَا عُذُراً مَنْ عِبْدِهِ (٢) ، فَانْطَلَقَتْ إِلَىٰ عُمَرَ ، فَقَالَتْ : إِنَّ لَهَا عُذُراً فَكَبُرَتْ لَكُبِيْرَةً سَمِعَهَا عُمَرُ مِنْ عِبْدِهِ (٢) ، فَانْطَلَقَتْ إِلَىٰ عُمَرَ ، فَقَالَتْ : إِنَّ الله عَرَّ وَجَلَّ يَقُولُ : لأَحتى عُذُراً ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَىٰ عَلِي ، مَاعُذُرُهَا ؟ قَالَ : إِنَّ الله عَرَّ وَجَلَّ يَقُولُ : لأَعْرَالُهُ وَفِصَالُهُ وَفِصَالُهُ (٢) ، وَقَالَ : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ لَى اللهَ عَرَّ وَجَلَّ وَقِصَالُهُ وَفِصَالُهُ لَا لَيْعَةٌ وَعِشَرُونَ شَهْرًا) (١٤) ، فَالْحَمْلُ أَرْبَعَةٌ وَعِشَرُونَ شَهْراً) ، فَالْحَمْلُ سَتَّةً أَشْهُرٍ ، وَالْفَصِلُ أَرْبَعَةٌ وَعِشَرُونَ شَهْراً ،

 ⁽١) القاموس المحيط – فصل القاف باب النون جـ ٤ ص ٢٦٠ ، ومختار الصحاح
 باب النون فصل القاف ص ٥١٠ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ٥٣ .

 ⁽۲) يظهر أنهم كلهم فى مكان واحد ، بدليل أن عمر رضى الله تعالى عنه سمع تكبيرة المرأة ، فلو كان على رضى الله عنه خارج المسحد لما سمع عمر تكبيرة المرأة وهو بداحله .

⁽٣) سورة البقرة آية ٣٣٣ .

⁽٤) سورة الأحقاف آية ١٥ .

قَالَ : فَحَلِّمٰ عُمَرُ سَبِيْلَهَا ، قَالَ : ثُمَّ إِنَّهَا وَلَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِسِنَّةِ أَشْهُرٍ (١) .

فهذا الأثر أفاد أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أراد أن يرجم المرأة التى ولدتُ لستة أشهر عملًا بالقرينة ، إذ ولادتها لأقل من تسعة أشهر يدل على أنها زنت قبل زواجها وأنها حملت من ذلك الزنا ، ولكنه خلى سبيلها بعد معرفة وجهة نظر الإمام عَلِيًّ في عذرها .

٧ - روى عبد الرزاق: عن الثورى عن الأعمش عن أبى سفيان ، عن اشياخ لهم ، عن عمر : ﴿ أَنَّهُ رُفِعَتْ لَهُ امْرَأَةٌ قَدْ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا سَنَتَيْنِ ، فَجَاءَ وَهِيَ حُبْلَىٰ ، فَهَمَّ عُمَرُ بِرَجْمِهَا ، فَقَالَ لَهُ مُعَادُ بْنُ جَبَلِ : يَاأَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ ، إِنْ يَكُ لَكَ السَّبِيلُ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لَكَ السَّبِيلُ عَلَىٰ مَافِى بَطْنِهَا ، فَتَرَكَهَا عُمَرُ حَتَّىٰ وَلَدَتْ غُلَاماً قَدْ تَبَتَتْ ثَنَايَاهُ ، فَعَرَفَ زَوْجُهَا شَبَهَهُ بِهِ ، قَالَ عُمَرُ : عَجِرَ النَّسَاءُ أَنْ يَلِدْنَ مِثْلَ مُعَاذٍ ، لَوْلَا مُعَاذٌ هَلَكَ عُمَرُ ، (١) .

فعمر رضى الله تعالى عنه حكم بقريبة الحمل على وجود الزنا ، ثم حكم بوجود القرائن القوية من إنبات ثناياه ، مما يدل على أنه مكث فى بطن أمه مدة طويلة حتى نبتت ثناياه ، مما يدل على أنه قد حمل به قبل سنتين ، وهى المدة التى غاب عنها فيها زوجها . ومن وجود قرينة شبه الطفل بأبيه ، كل هذه هى التى حالت دون رجم عمر لهذه المرأة . أما اعتراض معاذ رضى الله تعالى عنه فإنما هو لعدم جواز رجم الحامل إلا بعد وضع الحمل ، لأن الرجم يؤدي إلى الاعتداء على

⁽۱) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب التي تضع لستة أشهر : جـ ٧ ص ، ٣٥٠ - ٣٥١ ، والسنن الكبرى للبيهقى - كتاب العدد ، باب ماجاء في أقل الحمل جـ ٧ ص ٤٤٢ .

⁽٢) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب التي تضع لسنتين ج ٧ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب العِلدِ ، باب ماجاء في أكار الحمل حد ٧ ص ٤٤٣ ، والكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة - كتاب الحدود ، باب من قال : إذا فجرت وهي حامل انتظر بها حتى تضع ثم ترجم جد ١٠ ص ٨٨ .

ما في البطن بالإهلاك والقتل، وليس الاعتراض على العمل بقرينة الحمل لمن غاب عنها زوجها سنتين، فالحمل من دون زوج قرينة على الزنا.

٣ – روى البيهقي عن قتادة أنَّ عُمرَ وَرَّثَ أَهْلَ طَاعُوْن عَمْوَاس بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْض، فَإِذَا كَانَتْ يَدُ أَحَدِهُمَا وَرِجْلُه عَلَى الآخِرِ وَرَّثَ الأَعْلَى مِنَ الأَسْفَلِ، وَلَمْ يُورِّثُ الْأَسْفَلَ مِنَ الأَعْلَى (١). فوجود ميتين أحدهما فوق الآخر قرينة على أن يُورِّثُ الأَسْفَلَ مِنَ الأَعْلَى (١). فوجود ميتين أحدهما فوق الآخر قرينة على أن الذي مات أُخِراً هو الأعلى.

٤ – روى عبد الرزاق: عن معمر عن إسماعيل بن أمية قال: كَانَ عُمَرُ إِذَا وَجَدَمِنْ رَجُلٍ رِيْحَ شَرَابٍ جَلَدَهُ جَلَدَاتٍ إِنْ كَانَ عَمْنُ يُدْمِنُ الشَّرَابَ، وَإِنْ كَانَ عَمْنُ يُدْمِنُ الشَّرَابَ، وَإِنْ كَانَ غَيْنَ مُدْمِنِ تَرَكَهُ (٢). وفي رواية ابن جريج قال: حدثني ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنَّهُ حَضَر عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَجْلِدُ رَجُلاً وَجَدَ مِنْهُ رِيْحَ شَرَابٍ فَجَلَدَهُ الْحَدَّ تَامَا (٣).

فوجود رائحة الخمر في فم إنسان قرينة قوية على شربه الخمر، وقد عمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بهذه القرينة فجلد من وُجِدَ في فمه رائحة الخمر حد شاربها.

٥ – عن عبدالله بن عامر قال: انطلقت في ركب حتى إذا جئنا ذا المروة سرقت عيبة (٤) في، ومعنا رجل متهم، فقال له أصحابي: يا فلان اردد عليه عيبته. فقال: ما أخذتها، فرجعت إلى عمر بن الخطاب فأخبرته. فقال: من أنتم؟ فعددتهم، فقال: أظنه صاحبها _ للذي أتهم _ فقلت: لقد أردت يا أمير المؤمنين أنه آتى به مصفوداً، فقال عمر: أتأتي به مصفوداً بغير تبينة، لا أكتب لك

 ⁽۱) السنن الكبرى ـ كتاب الفرائض، باب ميراث من عمى موته جـ ٦ ص ٢٣٢،
 وأعل هذه الرواية بالانقطاع.

⁽٢) المصنف كتاب الأشربة، باب الربح جد ٩ ص ٢٢٨.

⁽٣) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الأشربة، باب الريح جـ ٩ ص ٢٢٨.

 ⁽٤) قال الفيروز أبادي : [والعيبة زبيل من أدم وما يجعل فيه الثياب] القاموس المحيط _
 فصل العين، باب الباء جـ ١ ص ١١٣ .

فيها ولا أسألك عنها، وغضب وماكتب لي فيها ولا سأل عنها (١١).

فوجود المفقود بيد أحد قرينة على سرقته. ولكن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنكر الأخذ بهذه القرينة، ولم يقبل دعوى المدعي.

آراء العلماء في القضاء بالقرائن:

بعد سياق ما رُوِي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه من آثار تدل على العمل بالقرينة أذكر آراء العلماء في ذلك وأدلتهم. مع أنهم رحمهم الله تعالى لا يذكرون القرائن في كتبهم بشكل ظاهر، فلم يفردوا لها باباً مستقلاً، كإفرادهم لأنوع البينات، من شهادة وإقرار.

ولكننا إذا تتبعنا كتبهم وجدنا أكثرهم يتفقون على العمل بالقرائن من حيث الجملة (٢٠)، وقد ذكر ابن فرحون (٢٠) عدداً من المسائل التي اتفق عليها أكثر العلماء. كما يختلفون في العمل ببعض القرائن، كقرينة وجود المال المسروق في يد السارق، وكظهور الحمل على امرأة لا زوج لها ولا سيد ولم تَدَّعِ الإكراه على الزنا. فهل تُعدُّ زانية أو يحتمل أنها تحملت ماء الرجل، بأن استجمرت بخرقة فيها مني، أو تحممت بماء قد أنزل فيه الرجل أو غير ذلك من الاحتمالات. وكقرينة وجود رائحة الخمر في فم رجل، فهل يعد سكران فيحد، أو يحتمل انه شرب عصير التفاح أو أكل السفرجل، أو أنه أكل النبق، أو أنه تمضمض بها جاهلاً فلما تبينها خراً مجها، أو أنه شربها للضرورة كدفع اللقمة؟

واختلاف العلماء رحمهم الله تعالى في مثل هذه القرائن دليل على ورعهم الذي بلغ حد الكمال، وشاهد على تمسكهم بالدليل الشرعي من كتاب الله وسنة

 ⁽۱) مصنف عبد الرزاق جـ ۱۰ ص ۲۱۷، والمحلى لابن حزم جـ ۱۳ ص ۲۹.
 وقال: [فأنكر عمر رضى الله عنه أن يصفد أحد بغير بينة] اهـ.

 ⁽۲) تبصرة الحكام لابن فرحون جـ ۲ ص ۱۱۱، والهداية شرح بداية المبتدىء للمرغيناني جـ ۳ ص ۱۷۶، والمهذب للشيرازي جـ ۱ ص ۳۲۰، والمهذب للشيرازي جـ ۱ ص ٤٤٤.

⁽٣) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١١٥ ـ ١٢٠.

رسوله ﷺ. وخوفاً منهم من أن يجانبوا الحق، فيقتلوا من لم يقتل، أو يرجموا من لم يَزُن، أو يقطعوا يد من لم يسرق. وليس معنى ذلك أن يترك الحبل على الغارب، فيتر ك المجرم يعيث في الأرض فساداً، ثم ينكر ذلك. فقد اتفق الفقهاء على أن القاضي يستوقف المجرم متىٰ ظهرت القرينة بإدانته، ويحقق في الموضوع لعله أن يحصل منه على الاعتراف. ذكر ابن القيم (١) أنَّ شَابًا شَكَا إِلَى عَلَّى بْن أَيْ طَالِبٍ رَضَيَ اللَّهُ عَنْهُ نَفَراً، فَقَالَ: إِنَّ هَوُلاَءِ خَرَجُوا مَعَ أَبْنِ فِي سَفَرٍ فَعَادُواْ وَلَمْ يَعُذُ أَيْ، ۚ فَسَأَلَتُهُمْ عَنْهُ، فَقَالُواْ مَاتَ، فَسَأَلَتُهُمْ عَنْ مَالِهِ، فَقَالُوْا: مَا تَرَكَ شَيْئاً _ وَكَانَ مَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ ﴿ وَتَرَافَعْنَا إِلَى شُرِّيْحِ، فَاسْتَحْلَفَهُمْ وَخَلَّ سَبِيْلَهُمْ، فَدَعَا عَلَّي رَضَيَى اللَّهُ عَنْهُ بِالشُّرْطِ فَوَكَلَ بِكُلِّ رَجُلٍ رَجُلَين، وَأَوْصَاهُمْ أَنْ لاَ يُمَكِّنُوا بَعْضَهُمُ يَدْنُوُّ مِنْ بَعْضَ، وَلَا يُمَكِّنُواۚ أَحَداً يُكِّلِّمُهُمْ، وَدَعَا كَاتِبَهُ وَدَعَا أَحَدَهُمْ، فَقَالَ أَخْبَرْنِيْ عَنْ أَبِّ هَذَا الْفَتَىٰ، أَيُّ يَوْمِ خَرَجَ مَعَكُمْ؟ وَفِي أَيِّ مَنْزِلِ نَزَلْتُمْ، وَكَيْفَ كَانَ سَيرُكُمُ ؟ وَبَأَيٌّ عِلَّةٍ مَاتَ؟ وَكَيْفَ أُصِيْبَ بِمَالِهُ؟ وَسَأَلُهُ عَمَّنُ غَسَّلَهُ وَدَفَنَهُ؟ وَمَنْ تَوَلَّى الْصَّالَاةَ عَلَيْهِ؟ وَأَيْنَ دُفِنَ؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالْكَاتِبُ يَكْتُبُ، فَكَبَّرَ عَلِّي وَكَبَّرَ ٱلْحَاضُِروْنَ، وَالْمُتَّهَمُونَ لاَ عِلْمَ لَهُمْ إلاَّ أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ صَاحِبَهُمْ قَدْ أَقَرَّ عَلَيْهُمْ، ثُمَّ دَعَا آخَرَ بَعْدَ أَنَّ غَيَّبَ ٱلْأَوَّلَ عَنْ جَلِسِهِ، فَسَأَلَهُ كَمَا سَأَلَ صَاحِبَهُ، ثُمَّ الآخَرَ كَذَلِكَ، حَتَّىٰ عَرَفَ مَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، فَوَجَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَخْبَرُ بِضِدٌ مَا أَخْبَرَ بِهِ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَمَرَ برَدَّ الأَوَّلِ، فَقَالَّ: يَا عَدُوَّ اللَّه، قَدْ عَرَفْتُ عِنَادَكُ وَكَذبكَ بمَا سَمِعْتُ مِنْ أَصْحَابِكَ، وَمَا يُنْحَبِّنُكَ مِنْ الْعُقُوْبَةِ إِلَّا الصَّدْقُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ إِل السُّجْنِ، وَكَبَّرَ، وَكَبِّرَ مَعَهُ الْحَاضِرِوْنَ، فَلَمَّا أَبْصَرَ الْقَوْمُ ٱلْحَالَ لَمْ يَشُكُّواْ أَنَّ صَاحِبْهُمْ أَقَرَّ عَلَيْهِمْ، فَدَعَا آخِرَ فَهَدَّدَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيزَ ٱلْمُؤْمِنِينَ: وَٱللِّهِ لَقَدْ كُنْتُ كَارِهَا لِمَا صَنَعُواْ، ثُمَّ دَعَا ٱلْجُمِيعَ فَأَقَرُّواْ، وَاقْتَصَّ مِنْهُمْ، وَأَخَذَ الْمَالَ وَأَعْطَاهُ صَاحِبَهُ. اهـ.

وذكر بعض العلماء أن المتهم يضيق عليه الخناق عند التحقيق معه (٢).

⁽١) الطرق الحكمية ص ٤٩.

 ⁽٢) قال ابن القيم في الطرق الحكمية ص ٤: [ومال أصحاب مالك رحمه الله إلى التوصل بالإقرار بما يراه الحاكم] ١.هـ.

وفيما يلي أذكر آراء العلماء في القضاء بالقرائن:

١ _ ذهب الشافعية (١)، والحنفية (٣)، والحنابلة (٣)، إلى عدم قبول القرائن في الحدود، لما يحف بها من شبهات كثيرة تجعلها غير صالحة لبناء الحكم عليها. والحدود تدرأ بالشبهات. وفي رواية عن الإمام أحمد الحد بالقيء والرائحة في الخمر(٤).

٢ _ ذهب المالكية (٥)، إلى العمل بقرينة الحبل والرائحة في الخمر ووجود المال المسروق في يد أحد على السرقة كما ذهب إلى ذلك: ابن القيم (٢)، وابن الغرس (٧).

أدلة القاتلين بالقرائن في بعض الحدود:

استدل المالكية وابن القيم وابن الغرس بالعمل بقرينة الحبل على الزنا وبرائحة الخمر على شربها، بأقوال الصحابة وأفعالهم. أسوق منها:

١ ـــ روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال:

رضي المست عن الرَّجُمُ في كتّابِ اللهِ حَقَّ عَلَى مَنْ زَنَىٰ إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنَّسَاءِ إِذَا الْحَصِنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنَّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانِ الْخَبَلُ أَوْ الْإِغْتَرَافُ» (^).

فعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يرى إقامة حد الزنا على من حملتُ وهي لا زوج لها ولا سيد بناء على قرينة الحمل التي تفيد أنها زنت، إذ لا يعقل وجود حمل دون جماع.

⁽١) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ١١٨، ١٤٩، ١٧٥، ١٩٠.

⁽٢) حاشية ابن عابدين جـ ٤ ص ٧، ٤٠ ٨٦. ٨٦

⁽٣) المغنى جـ ٨ ص ١٩١، ٢٧٨.

⁽٤) المغنى جد ٨ ص ٣٠٩.

⁽٥) حاشية الدسوقي جد ٤ ص ٢٨٣، ٣١٤.

⁽١) الطرق الحكمية ص ٤ - ١٢.

⁽٧) القراكه البدرية ص ٨٣.

⁽٨) صحيح البخاري كتاب الحدود، باب رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت، فتح

٢ - حَكَمَ أَمِيرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ، وَابْنُ مَسْعُوْدٍ رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلاَ يُعْرَفُ لَهُمَا خَالَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ - بِوُجُوبِ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وُجِدَتْ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، أَوْ قَاءَهَا، اعْتِمَاداً عَلَى الْقَرِيْنَةِ الظَّاهِرَةِ (١).

٣ ــ قال ابن القيم: [ولم يزل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع إذا وجد المال المسروق مع المتهم، وهذه القرينة أقوى من البينة والإقرار، فإنهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب، ووجود المال معه نص صريح لا يتطرق إليه شبهة](٢).

٤ – وقال ابن القيم – أيضاً –: [أَنَيَ عُمَرُ بْنُ ٱلْخَطَّابِ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِشَابِ مِنَ ٱلأَنْصَارِ، وَكَانَتْ بَهُوَاهُ، فَلَمّا لَمْ يُسَاعِدُهَا احْتَالَتْ عَلَيْهِ، فَأَخَذَتْ بَيْضَةٌ فَأَلْفَتْ صَفَارَهَا، وَصَبَّتْ الْبَيَاضَ عَلَى ثَفْيِهِ وَبَيْقَ فَخِذَيهَا، ثُمَّ جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ صَارِخَةً فَقَالَتْ: هَذَا ٱلرَّجُلُ خَلَيْنِي عَلَى نَفْسِي وَفَضَحَنِي فِي أَهْلِي، وَهَذَا أَثَرُ فِعَالِهِ، فَسَأَلَ عُمَرُ النِّسَاءَ فَقُلْنَ لَهُ: إِنَّ بِبَدَنِهَا وَثَوْمِهَا أَثَرُ الْمَنِي فَعَلَمْ مَعَلَ يَسْتَغِيثُ وَيَقُولُ: يَا أَمِينَ الْمُؤْمِنِينَ تَثَبَّتْ فِي أَمْرِي هُمَا أَلَوْ النَّيْعِيثُ وَيَقُولُ: يَا أَمِيزُ المُؤْمِنِينَ تَثَبَّتْ فِي أَمْرِي هُمَا أَنْ أَلْمَى عَلَى النَّوْمِ وَعَعْرَ يَسْتَغِيثُ وَيَقُولُ: يَا أَمِيزُ المُؤْمِنِينَ تَثَبَّتْ فِي أَمْرِي هُمَا لَنَسْتَعِيثُ وَيَقُولُ: يَا أَمِينَ الْمُؤْمِنِينَ تَثَبَّتْ فِي أَمْرِي هُمْ وَيَقُولُ: يَا أَمِي النَّوْمِ، فَمَ عَلَى النَّوْمِ وَمَعَلَى النَّوْمِ وَمَعَلَى النَّوْمِ وَمَا هَمَ مَنْ الْمَرَى عَلَى النَّوْمِ وَمَعَلَى النَّوْمِ وَمَعَمَلَ ذَلِكَ الْبَيَاضُ، ثُمَّ أَخَذَهُ وَاشْتَمَهُ وَمَا هَمَ الْبَيْضِ، وَزَجَرَالْوَاهُ فَاعْتَرَفَى عَلَى النَّيْ فِي أَمْرِهَا؟ فَنَظَرَ عَلَيْ إِلَى مَا عَلَى الثَوْمِ، ثُمَّ أَخَذَهُ وَاشْتَهُ وَالْمَنَا فَهُمْ الْبَيْضِ، وَرَجَرَالْمُواهُ فَاعْتَرَفَتُ إِلَى الْبَيْاضُ، ثُمَّ أَخَذَهُ وَاشْتَهُ وَاقَدَهُ، فَعَرَفَ طَعْمَ الْبَيْضِ، وَزَجَرَالْمُواهُ فَاعْتَرَفَتُ النَّالِي اللَّهُ اللَّهُ الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَنْ الْمَاعِلَى الْمَاعِمُ الْمُولِي الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمُولِي الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمُولِي الْمَاعِلَى الْمَاعَلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعَلَى الْمُولِي الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمَاعِلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمَاعَلَى الْمَاعِلَى الْم

ففي هذا الأثر هَمَّ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بعقاب المدعي عليه بناء على القرينة، ثم إن عليَّا حكم بالقرينة التي هي تجمد الماء وعدم ذهابه مما يدل على أنه بيض وليس منياً.

⁽١) الطرق الحكمية ص ٦.

⁽٢) الطرق الحكمية ص ٦ ـ٧.

⁽٣) الطرق الحكمية ص ٤٨.

أدلة المانعين للعمل بالقرائن في الحدود :

استدل المانعون للعمل بالقضاء بالقرائن في الحدود بالسنة ، وأقوال الصحابة وأفعالهم . وفيما يلي أسوق هذه الأدلة :

١ من السنة :

١ - عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله عَلَيْ قال :
 ١ لَوْ كُنْتُ رَاجِماً أَحَداً بِغَيْرِ بَيْنَةٍ لَرَجَمْتُ فُلَائَةَ ، فَقَدْ ظَهَرَ مِنْهَا الرَّيْبَةُ فِى مَنْطِقِهَا وَهَيْئِتِهَا وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا » (١)

فالحديث يدل على عدم العمل بقرينة دخول الرجال الأجانب على المرأة وهيئتها ، وإنما يقام الحد بالبينة على الزنا .

٧ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : شَرِبَ رَجُلٌ ٱلْخَمْرَ فَسَكِرَ فَلَقِي يَمِيلُ فِي الْفَجِّ ، فَانْطُلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ عَلِيْكَ ، فَلَمَّا حَاذَىٰ بِدَارِ الْعَبَّاسِ ، فَلُقِي يَمِيلُ فِي الْفَجَّاسِ فَالْتَزَمَّةُ ، فَذَكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَلِيْكَ ، فَضَحِكَ ، وَقَالَ : و أَفَعَلَهَا ؟ ، وَلَمْ يَأْمُرْ فِيْهِ بِشَيْءٍ » (٢) .

 ⁽۱) رواه ابن ماجه في سنه - كتاب الحدود ، باب من أظهر الفاحشة حـ ٢
 ص ٥٥٥ ، وقال : [في الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات] ا . هـ

⁽۲) رواه أبو داود والبيهقى سنن أبى داود - كتاب الحدود ، باب في الحد في الخمر جد ٢ ص ٤٧١ . والسنن الكبرى كتاب الأشربة ، باب من وجد منه ريح شراب أو لقى سكران - جد ٨ ص ٣١٥ .

وقال: [وإنما لم يعرض له – والله أعلم بعد دخول دار العباس من أجل أنه لم يكن ثبت عبيه الحد بإقرار منه أو بشهادة عدول ، وإنما لقى فى الطريق يميل فظن به السكر علم يكشف عمه وتركه] 1 . ه .

وهذا يدل على عدم مؤاخذته عَلَيْكُ بمجرد قرينة ترنحه في الشارع ، وإنما ترك من ظُنَّ أنه سكران لعدم قيام البينة على سكره وشربه للخمر ، مما يدل على أن القرينة لايحكم بها في الحدود .

٢ - أقوال الصحابة وأفعالهم :

١ - رُوِىَ أَنَّ امْرَأَةً رُفِعَتْ إِلَىٰ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ وَقَدْ خَمَلَتْ ، فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ : إِنِّى الْمَرَأَةٌ ثَقِيْلَةُ الرَّأْسِ وَقَعَ عَلَى رَجُلِ وَأَنَا لَائِمَةٌ ، فَمَا اسْتَيْقَظْتُ حَتَّىٰ فَرُغَ فَدَرَأً عَنْهَا الْحَدَّ (١) .

فدرأ عمر الحد لعدم قيام البينة واكتفى بمساءلتها عن سببه بعد أن بينت حالها .

٢ - عن البراء عن سبرة أنَّ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ حَمَلَتْ
 وَلَازَوْجَ لَهَا فَادَّعَتْ أُنَّهَا أُكْرِهَتْ فَقَالَ :

ْ خَلَّ سَبِيْلَهَا . وَكَتَبَ إِلَىٰ أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ لَايْقُتَلَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٢) .

فلم يعمل أمير المؤمنين بالقريمة لعدم وجود البينة التي يثبت بها الزنا .

الراجح :

بعد عرض آراء العلماء في العمل بالقرائن في إثبات الحدود وأدلتهم في ذلك . نجد أن أدلة المانعين غير كافية في إثبات ماذهبوا إليه .

 ⁽۱) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شينة كتاب الحدود ، باب
 ق درء الحدود بالشبهات جـ ٩ ص ٥٦٧ ، ٥٦٨ . والمعنى جـ ٨ ص ٢١١ .

 ⁽٣) الكتاب المصنف لابن أبى شيبة - كتاب الحدود ، باب فى درء الحدود بانشبهات جد ٩ ص ٥٦٩ ، والسنن الكبرى للبيهقى - كتاب الجمايات ، باب الولى لايستبد بالقصاص دون الإمام جد ٨ ص ٦١٠ ، والمغنى جد ٨ ص ٢١١ .

إِذْ قُولُ الرسولُ عَيْنِيُّكُمْ ﴿ لَوْ كُنْتُ رَاجِماً أَحَداً بِغَيْرِ بَيُّنَةٍ ﴾ الحديث .

ليس فيه قريمة قوية على إثبات الزنا كالحمل للمرأة التي لا زوح لها . إذ دحول الرجال الأجانب على المرأة ومنطقها وهيئتها غير كاف في إثبات وقوع الرا منها حتى تستحق الحد فهذه قرائن ضعيفة .

وأما ماروى من الرجل الذى دخل على العباس بعد أن وُجِدَ يترنح فى الفج ، فيحتمل أن ترك الرسول عُرِيَّ إقامة الحد عليه لأن العباس شفع فيه قبل الرفع إلى الإمام ، وليس لعدم عمله عُرِيَّ بالقرائن كما يحتمل أنه تركه لكون القرينة المثبتة للسكر ضعيفة ، إذ ترنحه فى الشارع غير كافٍ لإثبات أنه شرب الخمر إذ يحتمل أنه كان مريضاً ، فلما شعر بالخطر تحامل على نفسه وهرب .

أما استدلالهم بما روى عن عمر فى المرأة التى حملت ولا زوج لها . فليس فيه أن عمر ترك الحد لعدم ثبوته بالبية وأنه ترك العمل بالقرينة وإنما ترك عمر رضى الله عنه إقامة الحد لعدم استكمال شرائطه . إذ شرط إقامة الحد أن يتم باختيار الزانيين ولايكون أحدهما مكرها ، فإذا أكره سقط الحد عنه .

كا أن أدلة القائلين بالأخد بالقرائن فى إثبات بعض الحدود يتنافى مع درء الحدود بالشبهات ، لذا يترجح لى إقامة الحد بوجود الحمل للمرأة التى لازوج لها ، وإقامة حد الشرب على من وجد فى فمه رائحة الخمر أو تقيأ الخمر . وإقامة حد السرقة على من وحد فى يده المال المسروق بشرط أن لايبدى وجهة نظر تشرح هذه القرينة وتبها . كما إذا ادعت أنها استجمرت بخرقة فيها منى ثم كشف عنها فُوجَدتُ لم تفض بكارتها .

أو يبدى أنه شرب بعض الأدوية أو أكل بعض المأكولات التي عادة تحدث رائحة في الفم مثل رائحة الخمر ، أو حلل دمه فلم يوجد فيه أثر للكحول .

أو يبدى من وجد فى يده المال المسروق أنه انتقل إليه ملك هدا المال عن طريق الشراء ، أو الهبة ، أو ماشابه ذلك من الطرق المشروعة للتملك . وليس معنى أخذ القاضى بالقرائن فى بعض الحدود أنها مثبتة لها وقاطعة فيها ، ولكنها من الأساليب التي يستعملها القاضى لوضع المتهم أمام الأمر الواقع فيعترف بالحق . فتكون نوعا من الأنواع المبيحة للتحقيق وسؤال المتهم . والله الموفق .

٢ - نكول المدعى عليه:

حيناً يدعى شخص على آخر دعوى ولايكون له بينة تثبت دعواه تتوجه اليمين على المدعى عليه قد يتوقف ويتنع عن أداء اليمين التى وَجَبَتْ عليه لعارض من العوارض .

فإذا حصل هذا فهل يعتبر توقفه هذا عن اليمين قرينة على أن المدعى صادق فى دعواه ، ويُحكم عليه بالمدعى به ، أو أن المدعى عليه توقف من باب التورع وعدم علمه بما ادعى عليه به ، ولا يحكم عليه بذلك ؟

اختلف العلماء فمنهم من حكم عليه بالنكول ، ومنهم من رأى رد اليمين على المدعى ، ومنهم من قال يجر المدعى عليه بأداء اليمين أو الإقرار بما ادعى عليه به . آراء ومذاهب .

معنى النكول:

هو الامتناع عن أداء اليمين ، قال ابن منظور : [نَكَلَ عَنْهُ يَنْكُلُ وَيَنْكُلُ وَيَنْكُلُ وَيَنْكُلُ وَيَنْكُلُ - نُكُولًا ، وَنَكَلَ : نَكَسَ . يُقَالُ : نَكَلَ عَنِ الْعَلُو وَعَنِ الْيَمِيْنِ يَنْكُلُ - بالضم - أى جبن ، وَنَكَلَهُ عن الشيء : صرفه عنه ، ويقال : نكل الرجل عن الأمر ينكل نكولًا إذا جبن عنه] (١) . فإذا امتنع المنكر عن أداء اليمين سُمَّى الأمر ينكل نكولًا إذا جبن عنه] (١) . فإذا يمنع المحبوس (٢) . وامتناعه قد يكون ناكلا ، ومن ذلك سمى القيد نِكُلًا ، لأنه يمنع المحبوس (٢) . وامتناعه قد يكون مهابة رخوفاً من عاقبة الحلف ، وقد يكون من باب البذل وترك الحق تورعاً .

⁽١) لسان العرب جـ ١٤ ص ٢٠١ .

⁽٢) النظم المستعذب في شرح غريب المهذب ، جـ ٢ ص ٢٠٣.

مارُوى عن عمر بن الخطاب في القضاء بالنكول ورد اليمين :

ورد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عدة آثار في القضاء بالنكول ، ورد اليمين ، أسوقها فيما يلي :

١ – عن الشعبى أنَّ الْمِقْدَادَ اسْتَقْرَضَ مِنْ عُشْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَصِى اللهُ عَنْهُ سَبْعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ ، فَلَمَّا تَقَاضَاهُ قَالَ : إِنَّمَا هِي أَرْبَعَةُ آلَافِ . فَحَاصَمَهُ إِلَىٰ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَالَ : إِنِّى قَد أَقْرَضْتُ الْمِقْدَادَ سَبْعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ : أَحْلِفُهُ أَنَّهَا سَبْعَةُ لَقَالَ الْمِقْدَادُ : أَحْلِفُهُ أَنَّهَا سَبْعَةُ اللهِ . فَقَالَ الْمِقْدَادُ : أَخْلِفُهُ أَنَّهَا سَبْعَةُ اللهِ . فَقَالَ عُمرُ : كُذْ مَا أَعْطَاكَ أَنْ يَحْلِفَ ، فَقَالَ عُمرُ : كُذْ مَا أَعْطَاكَ (١) .

ففى هذا الأثر قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه برد اليمين على المدعى وهو عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ، فلما أبى أن يحلف قضى عليه بعدم اعتبار دعواه ، وأن المدعى عليه وهو المقداد ليس عليه إلا مأأقر به .

٢ - قال ابن حزم: [فكيف وقد رُوِى خلاف هذا - أى رد اليمين على المدعى - عَنْ عُمَرَ ، وَعَلَى ، وَالْمِقْدَادِ بْنِ ٱلْأَسْوَدِ ، وَأَبَى بْنِ كَعْبٍ ، وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ] (٢).

فابن حزم يذكر أن ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إنما هو القضاء بعدم رد اليمين على المدعى ، وإلزام المدعى عليه به ، ولم يكن للمدعى بينة تثبت حقه .

 ⁽۱) رواه الميهقى فى السنن الكبرى - كتاب الشهادات ، باب النكول ورد اليمين
 حـ ۱۰ ص ۱۸۶ . واين حزم فى المحلى جـ ۱۰ ص ٥٣٥ .

وقال : [لايصح لأنه من طريق الشعبي ، والشعبي لم يدرك عثمان ولا المقداد فكيف عمر] حد ١٠ ص ٥٤٢ .

⁽٢) المحلي جـ ١٠ ص ٥٣٣ .

٣ - وقال ابن حزم أيضاً: [كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ إِلَى أَبِى مُوْسَىٰ الْأَشْعَرِى فِي رِسَالَةٍ ذَكرهَا: (الْبَيَّنَةُ عَلَى مَنِ ادَّعَىٰ وَالْيَمِیْنُ عَلَیٰ مَنْ أَنْكَرَ (الْمَیْنُ عَلَیٰ مَنْ أَنْكَرَ (الْمَیْنُ عَلَیٰ مَنْ أَنْكَرَ (الْمَیْنُ عَلَیٰ مَنْ أَنْكَرَ (الْمَیْنُ عَلَیٰ مَنْ آلَادِ نَکُولًا وَلا رَدِ بَمِین (۱).

فاعتبر ابن حزم رحمه الله تعالى عدم ذكر النكول ورد اليمين في رسالة عمر لأبي موسى الأشعرى في شأن القضاء دليلًا على عدم قضاء عمر بالبكول أو رَدِّ اليمين ، وإنما جعل هذا دليلًا على ماذهب إليه من إلزام المدعى عليه بالحلف ، أو التسليم بما ادعى عليه به .

والذي يظهر من خلال ماروى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يرى القضاء برد اليمين على المدعى كما فعل مع عثمان بن عفان ، حينما قال المقداد : يحلف أنها سبعة آلاف ، فقال عمر : أنصفك . وخاصة أن البيهقى رحمه الله تعالى صحح سند هذا الخبر حيث قال : [هذا إسناد صحيح إلا أنه منقطع ، وهو مع ماروينا عن عمر رضى الله عنه فى القسامة يؤكد أحدهما صاحبه فيما اجتمعا فيه من مذهب عمر رضى الله عنه فى رد اليمين على المدعى] (٢) .

آراء العلماء في النكول:

المام أحمد - في المشهور من مذهبه (٣) ، والإمام أبو حنيفة (٤) ، إلى القول بالقضاء بالنكول في الأموال ومايؤول إليها ، حيث يقول

⁽١) المحلى جـ ١٠ ص ٥٤٣ .

⁽۲) السنن الكبرى جد ١٠ ص ١٨٤ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٢٣٥ ، والطرق الحكمية ص ١١٨ ، والإنصاف حـ ١١ ص ٢٥٤ .

⁽٤) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٣٠ ، وشرح فتح القدير جـ ٦ ص ١٥٥ ، ١٥٨ .

للمدعى عليه : إن حلفتَ وإلا قضيتُ عليك - ثلاث مرات - (1) فإذا لم يحلف قضى عليه بما ادعى عليه به . وهذا قول عثمان بن عفان وشريح (1) .

٢ – وذهب الإمام الشافعي (١) ، ومالك (٤) وهو اختيار أبي الخطاب من الحنابلة وقال : قد صوبه أحمد وقال : ماهو ببعيد يحلف ويستحق (٥) . إلى أنه لايقضي على المدعى عليه بالنكول وإنما ترد اليمين على المدعى ، فإن حلف استحق ما ادعاه وإن لم يحلف صرفها . وهذا هو مذهب عمر بن الخطاب ، وعلى ابن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وأبيّ بن كعب ، والمقداد بن الأسود . وبه قال شريح والشعبي والنخعي وابن سيرين والأوزاعي (١) فيقال للناكل لك رد اليمين على المدعى ، فإن ردها حلف المدعى وحكم له بما ادعاه وإن نكل صرفهما عن القضية ، بعد أن يسأل المدعى عن سبب نكوله ، لأنه لايجب بنكوله لغيره حق بخلاف المدعى عليه ، فإن قال امتنعتُ عن اليمين لأن لى حساباً أريد أن أنظر فيه ، أو بينة أريد أن أقيمها فهو على حقه في اليمين ، ولايضيق عليه في اليمين ، فإن قال ما أريد أن أحلف سقط حقه من اليمين ، فإن عاد فبذل اليمين لم يسمعها الحاكم في ذلك المجلس حتى سقط حقه من اليمين ، فإن عاد فبذل اليمين لم يسمعها الحاكم في ذلك المجلس حتى

⁽١) قال في الهداية : [لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز] شرح فتح القدير جـ ٦ ص ١٦١ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ١١٨.

 ⁽٣) المهذب جد ٢ ص ٣٠٢، ومغنى المحتاج جد ٤ ص ٤٤٤ ، ٤٦٨ ، والرسالة
 ص ٤٨٣ ، ، ، ٦ ، وأدب القاضى للماوردى جد ٢ ص ٣٥٥ .

 ⁽٤) شرح الزرقاني على الموطأ جـ ٣ ص ٣٩٤ ، وبداية المجتهد جـ ٢ ص ٤٦٩ ،
 وتبصرة الحكام جـ ١ ص ١٩٠ .

⁽٥) المغبى جـ ٩ ص ٢٣٥ ، والطرق الحكمية ص ١١٨ .

⁽٦) الطرق الحكمية ص ١١٩ ، والمغنى جـ ٩ ص ٢٣٥ .

يحتكما مرة ثانية بدعوى جديدة ، فإن استأنف أعيد الحكم بينهما كالأول .

٣ وذهب ابن حزم (١) إلى أن المدعى عليه لايقضى عليه بالنكول ولاترد اليمين ، بل يؤدب حتى يقر أو يحلف ، وهذا قول فى مذهب أحمد (٢) . وقصر ابن حزم رد اليمين على ثلاثة مواضع : القسامة ، والوصية فى السفر إذا لم يشهد فيها إلا كفار ، وإذا أقام المدعى شاهداً واحداً حلف معه .

دليل من قال يقضى بالنكول:

استدل القائلون بالقضاء بالنكول على المدعى عليه بعدة أدلة من الكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والإجماع .

من الكتاب:

١ - قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِيْنَ يَشْتُرُوْنَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلًا أُولِيكَ لَاخَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ) (١) .

فمنع الله سبحانه وتعالى من أن يستحق أحد بيمينه على غيره حمّا ، فلا ترد اليمين لئلا يستحق بيمينه مال غيره (¹⁾ .

٢ - وقال تعالى : (وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَطَهَادَةُ أَنَّ لَعَمْ اللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِيْنَ وَالْحَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَا اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِيْنَ ، وَيَدْرَأُ عَنْها الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِيْنَ ، وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِيْنَ ، وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِيْنَ) (٥)

⁽۱) المحلى جـ ۱۰ ص ۵۲۷ .

⁽٢) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١١٨ ، ١٢٤ .

⁽٣) سورة آل عمران آية ٧٧ .

⁽٤) الفروق للقرافي جـ ٤ ص ٩٣ .

⁽٥) سورة النور آية ٣ – ٩ .

فالمرأة هي المدعى عليها ، والزوج هو المدعى ، ولابينة له على دعواه . فعليه الحلف ، والمرأة منكرة لما اتهمها الزوج به من الفاحشة ، لذا أوجب الله عليها الأيمان ، فإن حلفت فقد برئت ، وإن امتنعت فقد وجب عليها الحد بعد حلفه ، قال تعالى : ﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ ﴾ (١) وهذا قضاء بالكول .

(ب) من السنة:

١ - عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله عَيْنِالله قال :
 ١ لُو أُعْطِى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادِّعَىٰ أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، لَكِنَّ الْيَدِيْنَ عَلَيْهِ » (٢) .

فحصر رسول الله عَلَيْكُ جنس اليمين في جانب المدعى عليه ، فلم تشرع في غيره ، فلا ترد اليمين على المدعى (٣) . فالألف واللام في قوله « الْيَمِيْنَ » للاستغراق فلا تبقىٰ يمين توجه إلى المدعى لأن الجنس ليس وراءه شيء (٤) .

٢ - قال عَيْنِكُ : ١ الْبَيْنَةُ عَلَىٰ الْمُدَّعِیْ وَالْيَمِیْنُ عَلَىٰ الْمُدَّعَیٰ عَلَیٰ الْمُدَّعَیٰ عَلَیٰ الْمُدَّعَیٰ عَلَیْ » (°) .

⁽١) سورة النور آية ٨ .

⁽۲) رواه مسلم والبيهقى – صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه ، صحيح مسلم بشرح النووى جـ ۱۲ ص ۲ ، والسنن الكبرى – كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى جـ ۱۰ ص ۲۵۲ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٢٣٦ .

⁽٤) تبين الحقائق جه ٤ ص ٢٩٤ .

⁽٥) رواه البيهةى فى السنن الكبرى (كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى والبينات ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جد ١٠ ص ٢٥٢ وقال عنه : [قال أبو القاسم لم يروه عن سفيان إلا الفريابي] ا . هـ .

فحعل رسول الله عَلَيْكُ جنس اليمين في جنبة المدعى عليه ، كما جعل جنس البينة في جنبة المدعى - أى أن البينة حجة المدعى واليمين حجة المدعى عليه - فقسم بينهما ، والقسمة تنافى الشركة ، ولما لم يجز نقل حجة المدعى إلى حهة المدعى عليه لم يجز أيضاً نقل جهة المدعى عليه إلى جهة المدعى (١).

قال الكاسانى : [رد اليمين إلى المدعى يكون وضع الشيء في غير موضعه ، وهذا حد الظلم لأن الرسول لم يجعل اليمين حجة إلا في جانب المدعى عليه] (٢) .

ولأن الحديث فيه الألف واللام التي تدل على استغراق الجنس ، وليس وراء الجنس شيء من أفراد ذلك الجنس . فيكون المعنى أن جميع الأيمان على المنكرين ، فلو رد اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص (٣) .

٣ - وقال عَلِيْظُةُ : (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِيْنَهُ (اللهُ عَلَيْكُ اللهُ الله

فلم يقل رسول الله عَلِيْكُم : أو يمينك . فجعل اليمين في جانب المدعى عليه والشاهدان في جانب المدعى ، فلا يصح أن ينقل حجة أحدهما إلى الآخر .

⁽١) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٢٥ .

⁽٢) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٢٥ .

⁽٣)شرح فتح القدير جـ ٦ ص ١٥٥

⁽٤) رواه البخارى ومسلم - صحيح البخارى ، كتاب الرهن ، باب إذا اختلف الراهن وغوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه - فتح البارى حد ٥ ص ١٤٥ ، وكتاب الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود ، فتح البارى جد ٥ ص ٢٨٠ وكتاب الديات ، باب القسامة فتح البارى جد ١٢ ص ٢٢٩ .

وصحیح مسلم کتاب الأیمان ، باب وعید من اقتطع حق مسلم بیمین فاجرة بالنار ، صحیح مسلم بشرح النووی جه ۲ ص ۱۵۸ .

(ج) من أقوال الصحابة وأفعالهم:

عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما : أَنَّهُ بَاعَ عَبْداً لَهُ ، فَادَّعَىٰ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِىٰ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ عَالِماً بِعَيْبِهِ ، فَأَنْكَرَ ابْنُ عُمَرَ ، فَتَحَاكَمَا إِلَىٰ عُنْمانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِى الله عَنْهُ ، فَقَالَ عُشْمَانُ : احْلِفْ أَنَّكَ مَاعَلِمْتَ بِهِ عَيْباً ، فَأَبَىٰ ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ ، فَحَكَمَ عَلَيْهِ بَالنَّكُولِ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْعَبْدَ (١) . فَقَضَىٰ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِى الله تَعَالَىٰ عَنْهُ عَلَىٰ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ بِالنَّكُولِ ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

(د) من الإجماع:

قال الزيلعي: [ولنا إجماع الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، ورُوى عن عَلِيٍّ أيضاً أنه وافق إجماعهم ، فإنه روى عن شريح أن المنكر طلب منه رد اليمين على المدعى فقال : ليس لك إليه سبيل . وقضى بالنكول بين يدى عَلِيٍّ رضى الله عنه ، فقال له على : (قَالُون) ومعناها بالرومية : أصبت] (٢)

وقال الكاسانى : [روى أَنَّ شُرَيْحاً قَضَىٰ عَلَىٰ رَجُل بِالنُّكُوْلِ ، فَقَالَ الْمُدَّعَىٰ عَلَىٰ رَجُل بِالنُّكُوْلِ ، فَقَالَ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ : أَنَا أَخْلِفُ ، فَقَالَ شُرَيْعٌ : مَضَىٰ قَضَائِنُ ، وَكَانَ لَاتَحْفَىٰ قَضَايَاهُ عَلَىٰ أَصْحَابِ رَسُوْلِ الله عَيْظِيَّةٍ ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ مُنْكِرٌ ، فَيَكُوْنُ إِجْمَاعاً مِنْهُمْ عَلَىٰ جَوَازِ الْقَضَاءِ بِالنَّكُوْلِ] (٢) .

دليل من قضى برد اليمين على المدعى :

استدل القائلون برد اليمين على المدعى إذا نكل المدعى عليه بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والإجماع .

 ⁽١) رواه الإمام مالك في الموطأ – كتاب البيوع ، باب العيب في الرقيق – شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك جـ ٣ ص ٢٥٥ .

⁽٢) تبيين الحقائق جـ ٤ ص ٢٩٦ .

⁽٣) بدائع الصنائع جر ٦ ص ٢٣٠ .

(أ) من الكتاب :

قال الله تعالى فى آية الوصية فى السفر : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنْهُمَا اسْتَحَقَّا إِنْما فَآخَرَانِ يَقُوْمَانِ مَفَامَهُمَا مِنَ الَّذِيْنَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ، فَيُفْسِمَانِ بَالله لَشْهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِيْنَ ، ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُواْ بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُواْ أَنْ ثُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ) (١)

ووجه الدلالة من الآية: أنه لايمين بعد يمين إلا اليمين المردودة ، غير أن ظاهرها يقتضى يميناً بعد يمين – وهو خلاف الإجماع – فتعين حمله على يمين بَعْدَ رَدِّ يمين على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن اللفظ إذا ترك على وجه بقى حجة في الباقي (٢) .

فالآیة ردت الیمین من الجهة التی شرعت فیها أولا ، وهی الشاهدان إلی غیرها ، ویؤخذ منه رد الیمین من المدعی علیه إلی غیره (۳).

(ب) من السنة:

١ - روى نافع عن ابن عمر أن النبى عَلَيْكُ قال : ﴿ رَدُّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ ﴾ (٤) .

⁽١) سورة المائدة آية ١٠٧ – ١٠٨.

⁽٢) الفروق للقرافي جـ ٤ ص ٩٢ – ٩٣ ، والطرق الحكمية ص ٨٦ .

⁽٣) الأم للشافعي جد ٧ ص ٣٨.

⁽٤) رواه الدارقطنى والحاكم والبيهقى – سنن الدارقطنى ، كتاب في الأقضية والأحكام جـ ٤ ص ٢١٣ . والمستدرك ، كتاب الأحكام باب ولد الزنا شر الثلاثة جـ ٤ ص ١٠٠ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] ا . هـ .

والسنن الكبرى ، كتاب الشهادات باب النكول ورد اليمين جـ ١٠ ص ١٨٤ .

فهذا الحديث صريح في القضاء برد اليمين على المدعى ، وأنه لايقضى بنكول المدعى عليه عن اليمين .

٢ — جاء في حديث القسامة : أنَّ الْأَنْصَارَ جَاءَتْ إِلَى رَسُوْلِ الله عَلَيْهِ السَّلامُ : ﴿ أَتَحْلِفُوْنَ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلامُ : ﴿ أَتَحْلِفُوْنَ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلامُ : ﴿ أَتَحْلِفُوْنَ وَتَسْتَحِقُوْنَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ ﴾ قَالُوا : وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرَ ؟ وَتَسْتَحِقُونَ قَاتِلَكُمْ يَهُودُ بِحَمْسِيْنَ يَمِيْناً ، قَالُوا : كَيْفَ بَأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّادٍ ؟ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ عَيْلِيْهِ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ (١)

فرد رسول الله عَلِيْكِم اليمين عمن شرعت في حقه أولا إلى غيره . وبهذا يستدل على أن القاضي لايحكم بمجرد نكول المدعى عليه ، بل لابد من رد اليمين إلى المدعى (٢) .

(ج) من أقوال الصحابة وأفعالهم :

١ – روى الزهرى أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِيْ لَيْثِ بْنِ سَعْدِ أُوطَأَ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه – صحيح البخارى ، كتاب الجزية والموادعة ، باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره – فتح البارى جـ ٦ ص ٣٧٥ ، وكتاب الأدب باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال ، فتح البارى جـ ١٠ ص ٥٣٥ – ٥٣٦ .

وصحيح مسلم - كتاب القسامة ، صحيح مسلم بشرح النووى جد ١١ ص ١٩٣ - ٢ م ١٩٣ - ٢٨٠ . وسن أنى داود - كتاب الديات ، باب القتل بالقسامة جـ ٢ ص ٢٨٠ - ٤٨٦ ، وسنن النسائى - كتاب القسامة باب تبرئة أهل الدم فى القسامة جـ ٨ ص ٥ - ١٢ ، وسنن ابن الترمذى - كتاب الديات باب ماجاء فى القسامة جـ ٤ ص ٣١ ، وسنن ابن ماجه كتاب الديات ، باب القسامة جـ ٢ ص ٨٩٢ - ٨٩٣ .

⁽۲) الأم للشافعي جـ ٧ ص ٣٧ .

فَرَساً ، فَقَطَعَ إِصْبَعاً مِنْ أَصَابِعِ رِجْلِهِ ، فَنَزَىٰ حَتَّىٰ مَاتَ ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْجُهَنِيِّنَ : ﴿ أَتَحْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُوْنَ لَهُوَ أَصَابَهُ وَلَمَاتَ مِنْهَا ؟ فَأَبُوا أَنْ يَحْلِفُواْ » (أَ عَمْ الْآخَرِيْنَ خَمْسِيْنَ فَأَبُواْ أَنْ يَحْلِفُواْ » (١) .

فجعل عمر اليمين على الجهنيين ، حتى يستحقوا ما ادعوه ، فدما أبوا الحلف ردها على الليتيين ليبرأوا من الدعوى . فهذا تحويل يمين من موضع قد رتبت فيه إلى الموضع الذى يخالفه ، فدل على أنه لايحكم بمجرد النكول عن اليمين ، بل لا بد من رد اليمين .

٢ - عن الشعبى: أنَّ أَلْمِقْدَادَ اقْتَرَضَ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَالًا ، فَقَالَ عُثْمَانُ : هُوَ سَبْعَةُ آلافٍ ، وَقَالَ ٱلْمِقْدَادُ : هُوَ أَرْبَعَةُ آلافٍ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عُمَرَ ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ لِعُثْمَانَ : احْلِفْ اتَّهُ سَبْعَةُ آلاف ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عُمَر ، فَقَالَ اللهِ عَمْدُ رَضِيَ اللهُ عَمْدُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ ، فَلَمْ يَحْلِفْ . فَحَكَمَ عُمَرُ أَنْهَا أَرْبَعَةُ آلافٍ (١) . فَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ رَدِّ اليمين إلَى الْمُدَّعِي بعد أن نكل الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ، ولم يختلف في الله تَعَالَىٰ عَنْهُ رَدِّ اليمين إلَى الْمُدَّعِي بعد أن نكل الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ، ولم يختلف في ذلك عمر وعنهان والمقداد ولم يخالفهم غيرهم (١) . قال أبو عبيد : [ثَلاَئَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَمِلُواْ بِرَدِّ الْيَمِيْنِ] (١) .

⁽۱) رواه البيهقى وعبد الرزاق ومالك – السنن الكبرى ، كتاب القسامة ، باب أصل القسامة والبداية فيها جـ ٨ ص ١٢٥ ، ١٨٣ – ١٨٨ ، والمصنف ، كتاب العقول ، باب دية الحظأ بحد ١٠ ص ٤٤ ، وموطأ الإمام مالك ، كتاب العقول ، باب دية الحظأ في القتل – شرح الزرقاني على الموطأ جـ ٤ ص ١٧٧ – ١٧٨ .

 ⁽۲) رواه البيهقى واين حزم - السنن الكبرى ، كتاب الشهادات ، باب النكول ورد اليمين حـ ۱۰ ص ۱۸٤ وقال : [هذا إسناد صحيح إلا أنه منقطع] ١ . هـ ، والمحلى حـ ۱۰ ص ٥٣٥ وقال : [لايصح لأنه من طريق الشعبى ، والشعبى لم يدرك عثمان ولا المقداد فكيف عمر] أ . هـ جـ ، ١ ص ٥٤٢ .

 ⁽٣) المهذب جـ ٢ ص ٣٠٢ ، والطرق الحكمية ص ١١٩ ، والأم جـ ٧ ص ٣٧ .

⁽¹⁾ الطرق الحكمية ص ٨٦ .

٣ - رُوِي عن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال : « ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ أَوْلَىٰ بِالْيَمِيْنِ ، فَإِنْ تَكُلَ حَلَفَ صَاحِبُ الْحَقِّ وَأَخَذَهُ » (١) وقال : « ٱلْيَمِيْنُ مَعَ الشَّاهِدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ يَيْنَةٌ فَالْيَمِيْنُ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَدْ خَالَطَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ ٱلْمُدَّعِىٰ » (٢) .

وهذان القولان مِنْ علي رضى الله تعالى عنه صريحان في رد اليمين على المدعى .

(د) من الإجماع:

قال القرافي بعد سياق قصة المقداد وعثان: [فنقل عمر اليمين إلى المدعى ، ولم يختلف في ذلك عمر وعثان والمقداد ، ولم يخالفهم غيرهم فكان إجماعاً ؟ (٢).

وقال الإمام مالك: [يحلف المطلوب ماذلك الحق عليه ، فإن حلف بطل ذلك عنه ، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحبه ، فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ؟ (٤) .

دليل من قال لا يقضى بالنكول ولا ترد اليمين :

قال ابن حزم : [فإن لم يكن للطالب بينة وأبني المطلوب من اليمين أُجْبِرَ

 ⁽۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى - كتاب الشهادات ، باب النكول ورد اليمين
 جـ ۱۰ ص ۱۸٤ .

⁽۲) السنن الكبرى للبيهقى - كتاب الشهادات ، باب النكول ورد أيمين حـ ١٠ ص ١٨٤ .

⁽٣) الفروق جـ ٤ ص ٩٣ .

⁽٤) موطأ الإمام مالك كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد شرح الررقاني على الموطأ جـ ٣ ص ٣٩٤ .

عليها أَحَبُ أم كَرِهُ بالأدب ، ولايقضى عليه بنكوله فى شىء من الأشياء أصلا ، ولاترد اليمين على الطالب البتة ، ولاترد يمين أصلا إلا فى ثلاثة مواضع فقط ، وهى القسامة فيمن وجد مقتولا ، فإنه إن لم تكن لأوليائه بينة حلف خمسون منهم ، واستحقوا القصاص أو الدية ، فإن أبوا حلف خمسون من المدعى عليهم وبرثوا ، فإن نكلوا رد فإن نكلوا رد على المجبروا على اليمين أبداً ، وهذا مكان يحلف فيه الطالبون ، فإن نكلوا رد على المطلوبين .

والموضع الثانى : الوصية فى السفر لايشهد عليها إلا كفار ، وأن الشاهدين الكافرين يحلفان مع شهادتهما ، فإن نكلا لم يُقْضَ بشهادتهما ، فإن قامتُ بعد ذلك بينة من المسلمين حلف اثنان منهم مع شهادتهما وحكم بها ، وفسخ ماشهد به الأولان ، فإن نكلا بطلتُ شهادتهما وبقى الحكم الأول كما حكم به ، فهذا مكان يحلف فيه الشهود لا الطالب ولا المطلوب .

والموضع الثالث: مَنْ قام له بدعواه شاهد واحد عدل ، أو امرأتان عدلتان فيحلف ويقضى له ، فإن نكل حلف المدعى عليه وبرى، ، فإن نكل أُجْبِرَ على اليمين أبداً ، فهذا مكان يحلف فيه الطالب ، فإن نكل رد على المطلوب] (١) .

ثم ساق بعد ذلك اختلاف الفقهاء وناقش مذاهبهم وأدلتها ، ثم ذكر مايعارضها مما رُوى عن الصحابة رضوان الله عليهم .

الراجح: بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم فى القضاء بالنكول أو رد اليمين ، أرى العمل بهما جميعاً ، فيقضى بالنكول فى مواضع ، ويقضى برد اليمين فى مواضع أخرى ؛ فإذا كان الحق لا يعرف إلا عن طريق المدعى وأن المدعى عليه توقف لجهل وخفاء الحال عليه أو تنازل المدعى عليه عن الحلف وطلب من المدعى أن يؤكد دعواه بيمينه. ترد اليمين على المدعى ويستحق ما ادعاه وإلا بطلت

⁽۱) الحلي جـ ۱۰ ص ۲۷ه – ۲۸ .

دعواه، وإذا كان الحق لا يعرف إلا من طريق المدعى عليه فيقضي عليه بالنكول.

ويؤيد هذا فعل الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين ، فهذا عمر يُردُّ اليمين على عثمان المنتحق تكون عن اليمين على عثمان المؤل وهو المدعى ، وكثيراً ماينسي المستفيد مااقترضه من الآخرين .

أما الأدلة التي ذكرها القائلون بالنكول فهي أدلة عامة وليست في محل الخلاف فمثلا:

قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِيْنَ يَشْتَرُوْنَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيْلًا) (١) هى تتحدث عمن يقتطع بيمينه مال غيره ، كا لو حلف المدعى عليه وهو كاذب فإن الآية تعنيه ، فلا دلالة فيها على المنع من الحكم برد اليمين (٢) . وكذلك آية الملاعنة إذ هى خاصة باللعان بعد أن حلف الرجل على امرأته بالزنا . وبهذا يكون للعان حكم خاص لايشاركه فيه غيره .

وكذلك قوله عَلَيْهِ : ﴿ لَكِنَّ ٱلْيَمِيْنَ عَلَىٰ ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (٣) فالحديث يتكلم عن ابتداء التداعى ، إذًا المطلوب من المدَّعَىٰ عَلَيْهِ اليمين ، كما أن المُدَّعِىٰ مطلوب منه البينة ، أما إذا نكل المدعى عليه عن اليمين . فلم يتعرض له هذا

⁽١) سورة آل عمران آية ٧٧ .

⁽٢) الفروق للقراق جـ ٤ ص ٩٤ .

⁽٣) رواه مسلم والبيهقى صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه ، صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٢ ، والسنن الكبرى كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على المدعى جـ ١٠ ص ٢٥٢ .

الحديت ولا حديث: « الْبِيَّنَةُ عَلَى الْمَدَّعِي وَالْيَمِيْنُ عَلَى الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ » (١) ولا حديث « شاهِدَاكَ أَوْ يَمِيْنُهُ » (١)

أما الإجماع فلا يصحُّ لأن القائلين بالقضاء برد اليمين ادعوا الإجماع على ماذهبوا إليه . وكذلك أدلة من قال برد اليمين هي أدلة عامة وماكان خاصًا في محل الحلاف ، فغير مسلم بصحته وثبوته فمثلًا :

قوله تعالى فى آية الوصية فى السفر: (أَوْ يَخَافُوْا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانَ بَعُدَ أَيْمَانَ بَعُدَ أَيْمَانِهِمْ) (٢٠). لاتتحدث عن رد اليمين ولاعن نكول المدعى عليه ، إنما تتحدث عن قيام شاهدين آخرين من غير المسلمين إذا ظهر كذبهما فيما شهدا به بعد حلفهما على شهادتهما ، فيحلف الشاهدان الآخران ويستحقان (٤).

أما ماروى عن رسول الله عَيْظَة أنه رد اليمين على طالب الحق (°). فقد

 ⁽١) رواه البيهقى فى السنن الكبرى – كتاب الدعوى والبينات ، باب البينة على
 المدعى واليمين على المدعى عليه جـ ١٠ ص ٢٥٣ .

 ⁽۲) رواه البخارى ومسلم - صحیح البخارى ، كتاب الرهن ، باب إذا اختلف الراهن و المرتهن و نحوه .

فتح البارى جـ ٥ ص ١٤٥ ، صحيح مسلم ، كتاب الأيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار .

صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۲ ص ۱۵۸ .

⁽٣) سورة المائدة آية ١٠٨ .

⁽٤) انظر المحلى جد ١٠ ص ٣٨٥.

⁽٥) رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي – سنن الدارقطبي ، كتاب في الأقضية والأحكام حـ ٤ ص ٣١٣ ، والمستدرك ، كتاب الأحكام ، باب ولد الزنا شر الثلاثة حـ ٤ ص ١٠٠ ، والسنن الكبرى ، كتاب الشهادات ، باب النكول ورد اليمين جـ ١٠ ص ١٨٤ .

ناقشه ابن قدامة رحمه الله من ناحيتين: الأولى أنه لاتعرف صحته، والثانية: أن ابن عمر خالفه في قصة بَيِّعِهِ للعبد فإنه لم يرد اليمين على المدعى ولا ردها عثمان مما يدل على ضعفه (۱). أما أحاديث القسامة فهي خاصة بها، إذ هي تخالف سائر المدعاوى فأيتانها خمسون كما أن عرض اليمين على المدعين أولا، واليمين المردودة هي التي تطلب من المدعى بعد نكول المدعى عليه عنها (۲).

أما أدلة مَنْ قال لايقضى بالنكول ولاترد اليمين بل يُجْبَرُ المدعى عليه باليمين بالأدب ، وأن اليمين لاترد إلا في ثلاثة مواضع : القسامة والوصية في السفر ، والشاهد واليمين . فغيرُ مُسكَّم بها ، إذ لم يرد فيها مايدل على أنها خاصة بها ، فالعبرة بعموم اللفظ لا يخصوص السبب .

ويؤيد مارجحته قول شيخ الإسلام ان تيمية رحمه الله: [ليس المنقول عن الصحابة رضى الله عنهم فى النكول ورد اليمين بمختلف بل هذا له موضع وهذا له موضع ، فكل موضع أمكن المدعى معرفته والعلم به فرد المدعى عليه اليمين . فإنه إن حلف استحق ، وإن لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعى عليه ، وهذا كحكومة عثمان والمقداد ، فإن المقداد قال لعثمان : احلف أن الذى دفعته إلى كان سبعة آلاف وخذها ، فإن المدعى هما يمكنه معرفة ذلك والعلم به كيف وقد ادعى به ؟ فإذا لم يحلف لم يحكم له إلا ببينة أو إقرار ، وأما إذا كان المدعى لا يعلم ذلك والمدعى عليه هو المنفرد بمعرفته فإنه إذا نكل عن اليمين حكم عيه بالنكول ولم ترد على المدعى كحكومة عبد الله بن عمر وغريمه فى الغلام ، فإن عثمان قضى أن يحلف أنه باع الغلام ومابه داء يعلمه (٢) ، وهذا يمكن أن يعلمه عليه هو المنافرة علمه ومابه داء يعلمه (٢) ، وهذا يمكن أن يعلمه الله علمه الله المدعى كالهده ومابه داء يعلمه (١) ، وهذا يمكن أن يعلمه المنافرة المناف

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٣٣٦ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ١١٩.

 ⁽٣) موطأ الإمام مالك - كتاب البيوع ، باب العيب فى الرقيق . شرح الزرقانى
 على موطأ الإمام مالك جـ ٣ ص ٢٥٥ .

البائع ، فإنه إنما استحلفه على نفى العلم أنه لايعلم به داء ، فلما امتنع من هذه اليمين قضي عليه بنكوله] (١)

٣ - القيافة:

كانتُ للقيافة مكانتها عند العرب قبل الإسلام . فكانوا يعتمدون عليها في إثبات النسب إذا وقع نزاع في نسب طفل ، وكذلك يميزون بالأثر أقدام السارق والجانى ، وكانت لهم نتائج تكاد تكون قاطعة في هذا المضمار ، فلما أتى الإسلام لم يهمل هذا العطريق من طرق إثبات الدعاوى ، وعول عليه في بعض المواضع التي تعدم فيها شهادة الشهود أو الإقرار . وفي هذا العصر تقدمتْ طرق البحث الجنائى ، فهناك علم البصمات (٢) ، ومايتركه الجانى من ملابس ومخلفات وهناك الطب الشرعى وتحليل فصائل الدم ، وهناك كلاب الشرطة (٣) ، ومايستحدث بعد مما يشابه القيافة يأخذ حكمها سواء بسواء ، فهى قرينة على فعل الجانى ، وإلحاق المولود بأهله ، فلا تهمل هذه القرائن بل يؤخذ بها في الأماكن اللازمة لها ، فمثلا تحليل الدم من المكن أن يُستعان به في إثبات النسب ، والبصمات في فمثلا تحليل الدم من المكن أن يُستعان به في إثبات النسب ، والبصمات في فمثلا تحليل الدم من المكن أن يُستعان به في إثبات النسب ، والبصمات في أثبات القال والسرقة ، وكلاب الشرطة في التعرف على السارق ونحو ذلك .

⁽١) الطرق الحكمية ص ٨٧ نقلا عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية .

⁽٣) لعل قوله تعالى فى سورة القيامة آية ٤ (بَلَىٰ قَادِرِيْنَ عَلَىٰ أَنْ لُسُوِّى بَنَالَهُ) يشير فيها إلى عدم تشابه البنان ، وهى أصابع البدين والبصمات مما اكتشفه العلم الحديث بعد نروله فى القرآن الكريم باثنى عشر قرناً ونصف القرن تقريباً ، ففى سنة ١٨٨٤ م استعملت رسمياً فى إنجلترا طريقة التعرف بواسطة بصمات الأصابع انظر كتاب : الفترت علمية من القرآن ليعقوب يوسف ص ٧٧ ، ٧٣ .

⁽٣) الكلاب البوليسية المعلمة بطريقة شم مخلفات الجانى وآثاره ، ثم التعرف عليه من خلال رائحته التى تركها فى مسرح الجريمة من آثار أقدامه أو بصماته وأصابعه ، أو معاله أو ماشابه ذلك مما له ملاصقة بجسده .

معنى القيافة :

القيافة مصدر قاف قيافة ، والقائف : صاحب القيافة ، وهي معرفة الآثار ، يقال : قفيت أثره وقفوت إذا تتبعته ، والجمع القافة (١) .

وفي اصطلاح الفقهاء (٢): هو الذي يعرف الشبه ويميز الأثر ويلحق النسب عند الاشتباه (٣).

مارُوي عن عمر بن الخطاب في القضاء بالقيافة :

وردت عدة آثار تفيد اتخاذ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قول القافة طريقاً من الطرق التي يعول عليها في الإثبات . أسوق بعضا منها :

١ حن عروة بن الزبير : أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا وَلَداً ، فَدَعَا عُمَرُ القَافَة ، وَاتْتَدَىٰ فِيْ ذَلِكَ بِبَصَرِ الْقَافَةِ وَأَلْحَقَهُ أَحَدَ الرَّجُلَيْن (٤) .

٢ - عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار أنَّ عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ يُلِيْطُ أَوْلَادَ الجَاهِلِيَّةِ بِمَنِ ادَّعَاهُمْ فِي الإسْلَامِ ، قال سليمان : فَأَتَىٰ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا يَدَّعِيْ وَلَدَ امْرَأَةٍ ، فَدَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَائِفاً فَنَظَرَ إِلَيْهُما ، فَقَالَ الْقَائِفُ : لَقَدِ اشْتَرَكَا فِيْهِ ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ رُضِيَ اللهُ عَنْهُ قَائِفاً فَنَظَرَ إِلَيْهُما ، فَقَالَ الْقَائِفُ : لَقَدِ اشْتَرَكَا فِيْهِ ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ

⁽۱) النهاية في عريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ١٣١ ، والقاموس المحيط - فصل القاف باب الفاء جـ ٣ ص ١٩٤ .

⁽٢) مغنى المحتاح جـ ٤ ص ٤٨٨ .

⁽٣) وعلى هذا فليست القيافة خاصة بتتبع الأثر قال ابن عقيل : لايبغي أن يقتصر القائف على الصورة لأنه قد يظهر الشبه في الشمائل والحركات - الفروع جـ ٥ ص ٣٤٥

 ⁽٤) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الطلاق ، باب النفر يقعون على المرأة في طهر
 واحد حـ ٧ ص ٣٦٠ ، والمحلى حـ ١١ ص ٤٢٨ ، ٤٣١ .

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِاللَّوَّةِ ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ : أَخْبِرِيْنِيْ خَبَرَكِ ، فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا – لِأَحْدِ اللَّهُ عَنْهُ بِاللَّوْقِ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ الللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللّ

٣ - عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : بَاعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفِ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَارِيَةٌ كَانَ يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِقُهَا فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ عِنْدُ
الْمُشْتَرِىٰ ، فَخَاصَتُوهُ إِلَيْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : فَدَعَا عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
عَلَيْهِ الْقَافَةَ فَنَظَرُوا إِلَيْهِ فَأَلْحَقُوهُ بِهِ (٣) .

٤ - روى البيهقى بسنده أن عمر بن الخطاب قال : « إنَّا نَقُوفُ اَلآثَارَ

⁽۱) رواه مالك والبيهقى - موطأ الإمام مالك - كناب الأقضية باب إلحاق الولد بأبيه - شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك جـ ٤ ص ٢٥ ، والسنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبينات ، باب القافة ودعوى الولد جـ ١٠ ص ٢٦٣ ، وقد ضعف ابن قدامة هذه الرواية فقال : [وماذكروه عن عمر لانعلم صحته وإن صح فيحمل على أنه ترك قول القافة لأمر آخر] المغنى جـ ٥ ص ٧٠٧ .

⁽۲) رواها البيهقى وعبد الرزاق ، والقاضى وكيع وابن حزم – السنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبينات ، باب القافة ودعوى الولد جـ ١٠ ص ٢٦٤ ، والمصنف لعبد الرزاق ، كتاب الطلاق ، باب النفر يقعون على المرأة فى طهر واحد جـ ٧ ص ٣٦٠ ، وفى أخبار القضاة لوكيع جـ ٢ ص ١٩٦ أنه كتب بذلك إلى قاضيه شريح حينها سأله عن قضية عرضت له . والحلى جـ ١١ ص ٤٣١ وقال عنه : توبة العنبرى ضعيف متعق على ضعفه – إلى أن قال – لكن الظاهر من قوله : ١ جعله بينهما ؟ أى وقفه بيهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم لا يجوز أن يظن بعمر غير هذا ؟ الحلى جـ ١١ ص ٤٣٢ .

 ⁽٣) السنن الكبرى ، كتاب المدعوى والبينات ، باب القافة ودعوى الولد حـ ١٠
 ص ٣٦٣ .

ثلاثاً - يقولها وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَى اللهُ عَنْهُ قَائِهاً » (¹)

فهذه الآثار عن أمير المؤمنين تفيد أنه عمل بقول القافة عند اشتباه النسب ، بل لقد ألحق الطفل برجلين لقول القافة . وسأذكر فيما يلى آراء العلماء وأدلتهم في القضاء بقول القافة في إثبات النسب . وغير ذلك مما له صلة بالقيافة .

آراء العلماء في القيافة:

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فى القضاء بقول القافة فى إثبات النسب واعتباره طريقاً من طرق إثبات دعوى النسب على عدة آراء:

ا حفاه الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه الايحكم بقول القافة فى شيء من الأشياء ، وأن الولد يلحق بالمدعين جميعا (٢) .

٢ - وذهب الإمام مالك إلى أنه يحكم بشهادة القافة في ولد الأمة ،
 ولا يحكم به في ولد الحرة على المشهور من مذهبه (٣) .

 $^{(1)}$ وذهب الإمام الشافعي $^{(1)}$ ، وأحمد $^{(0)}$ ، وابن حزم $^{(1)}$ إلى الحكم بقول القافة في لحاق الولد في الحرائر والإماء .

۱۰ السنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبينات ، باب القافة ودعوى الولد ج. ۱۰
 ص ٢٦٤ .

 ⁽۲) بدائع الصائع للكاساني جـ ٦ ص ٣٩٦٧ طبع مطبعة الإمام ، وشرح معانى الآثار جـ ٤ ص ١٦٤ .

 ⁽۳) تبصرة الحكام جـ ۲ ص ۱۰۹ ، وتفسير القرطبي جـ ۱۰ ص ۲۰۹ ،
 والفروق للقرافي جـ ۳ ص ۱۲۹ ، جـ ٤ ص ۹۹ .

 ⁽٤) مغنى المحتاج جد ٤ ص ٤٨٨ ، والمهذب جد ١ ص ٤٤٤ ، وشرح النووى
 على مسلم جد ١٠ ص ٤١ .

⁽٥) للغني جـ٥ ص ٦٩٧ .

⁽١) انحلي جـ ١١ ص ٤٢٦ .

دليل الحنفية على منع القضاء بقول القافة :

استدل الحنفية على رأيهم في منع القضاء بقول القافة بالسنة وأفعال الصحابة والإجماع :

(أ) من السنة:

روى زيد بن أرقم قال : أَتِى عَلِيَّ رَضِيَى اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِثَلَائَةٍ وَقَعُوا عَلَىٰ امْرَأَةٍ فِى طُهْمٍ وَاحِدٍ ، فَسَأَلَ اِثْنَيْنِ أَتُقِرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ ؟ قَالًا : لَا ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَأَلْحَقَ حَتَّىٰ سَأَلُهُمْ جَمِيْعاً ، فَجَعَلَ كُلَّمَا سَأَلُ اِثْنَيْنِ قَالًا : لَا ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَأَلْحَقَ أَلُولَكَ بِالَّذِي صَارَتْ إِلَيْهِ الْقُرْعَةُ ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلُتَى الدِّيَةِ ، قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ فَضَحِكَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ (١) .

وهذا الأثر الذي أيده الرسول عَلَيْكُ صريح في عدم اعتبار القافة ، فإنه لو كانت أقوالهم معتبرة لم يعدل عنها إلى القرعة (٢) .

(ب) من أفعال الصحابة:

روى البيهقى أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا رَجُلَا لايَلْرِيْ أَيُّهُمَا أَبُوهُ فَقَالَ عُمَرُ : اِتَّبِعْ أَيُّهُمَا شِيْتَ (٣) .

⁽۱) رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى - سنن أبى داود ، كتاب الطلاق ، باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا فى الولد جد ١ ص ٧٧٥ - وسنن النسائى ، كتاب الطلاق ، باب القرعة فى الولد إذا تنازعوا فيه جد ٦ ص ١٨٢ - وسس ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب القضاء بالقرعة جد ٣ ص ٧٨٦ - والسنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبيات باب مايستدل به على أن الولد الواحد لايكون مخلوقاً من ماء رحليل حد ١٠ ص ٢٦٧ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ٣٢٥.

⁽٣) السنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبينات ، باب القافة ودعوى الولد حـ ١٠ ص ٢٦٣ ، وقال : [هذا إسناد صحيح موصول] . وذكره الطحاوى في شرح معالى الآثار جـ ٤ ص ١٦٢ .

فلم يعمل أمير المؤمنين رضى الله تعالى عنه بقول القافة لأنهم جعلوا الصبى مهما ورد الأمر إلى الرجل لا إلى قولهم (١).

(ج) من الإجماع:

رُوِى أَنه حَملتْ جارية فى ملك رجلين فجاءت بولد على زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فكتب رضى الله عنه إلى شريح : لَبُسنا فَلَبُسَ عَلَيْهِمَا ، وَلَوْ بَيْنَا لَبُيِّنَ لَهُمَا ، هُوَ ابْنَهُمَا يَرِثُهُمَا وَيَرْفَانِهِ ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينقل أنه أنكر عليه منكر فيكون إجماعاً (٢) .

دليل المالكية على تفريقهم بين الحرائر والإماء :

قالوا: لايتصور أن تكون الحرة زوجاً لرجلين فى حالة واحدة ، أما الأمة فيتصور فيها ذلك ، لأنها قد تكون مشتركة بين جماعة فيطأونها فى طهر واحد ، وكذلك إذا باع السيد الأمة وقد وطئها ، ثم وطئها المشترى قبل استبرائها ثم أتت بولد لستة أشهر من وَطْءِ الأول . وأقل من تسعة أشهر من وَطْءِ الثانى (٣) .

ولأن ولد الحرة لاينتفى إلا باللعان ، وولد الأمة يبتفى بغير اللعان ، والنفى بالقافة إنما هو ضرب من الاجتهاد ، فلا ينقل ولد الحرة من اليقين الذى هو الفراش بالاجتهاد ، لما جاز نفى ولد الأمة بمجرد الدعوى جاز نفيه بالقافة (٤) .

دليل الجمهور على العمل بقول القافة:

استدل الجمهور على القضاء بقول القافة بالسنة وأقوال الصحابة والإجماع .

⁽١) الجوهر النقي جـ ١٠ ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

 ⁽٢) بدائع الصنائع جه ٨ ص ٣٩٦٨ مطبعة الإمام .

۳) تبصرة الحكام جـ ۲ ص ۱۰۹ - ۱۱۰ .

 ⁽٤) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١٠٩ - ١١٠ .

(أ) من السنة:

عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُوْلُ اللهِ عَيْنَا لَهُ عَلَيْنَ مَسُوْلُ اللهِ عَيْنَا لَهُ مَسْرُوْراً تَبْرُقُ أَسَارِيْرُ وَجْهِهِ فقال : ﴿ أَلَمْ تَرَى إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِحِيِّ نَظَرَ آنِفاً إِلَى مُسَرُوْراً تَبْرُقُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ : إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ أَلْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضِ ﴾ (١)

فسرور الرسول عَلِيْكُ يدل على العمل بقول القائف ودليل على مشروعيتها ، قال النووى : [كانتُ العرب في الجاهلية تقدح في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض ، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع الحتلاف اللون ، وكانتُ الجاهلية تعتمد قول القائف فرح النبي عَلِيْكُ لكونه زاجراً لهم عن الطعن في النسب] (٢) .

٢ - ثبت أن رسول الله عَلَيْظَةٍ أَرْسَلَ فِي طَلَبِ ٱلْعُرَنِيَّيْنَ وَأَثْبَعَهُمْ بِقَائِفٍ ،
 حَتَّىٰ أَدْرِكُوْا وَاقْتَصَّ مِنْهُمْ (٣) .

⁽۱) رواه البخاری و مسلم وأبو داود والترمذی والنسائی والبیهقی – صحیح البخاری ، کتاب المناقب باب صفة النبی عَلَیْ الله سخت الباری جـ ۲ ص ٥٦٥ ، و کتاب الفرائض ، باب القائف – فتح الباری جـ ۱۲ ص ٥٦ . وصحیح مسلم – کتاب الرضاع باب العمل بقول القائف ، صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۰ ص ، ٤ – الرضاع باب العمل بقول القائف ، باب فی القافة جـ ۱ ص ۲۲ ه . وسنن الترمذی کتاب الطلاق ، باب فی القافة جـ ۱ ص ۶۱ ه . وسنن السائی کتاب الطلاق ، باب القافة باب ماجاء فی القافة جـ ۱ ص ۶۱ ه . وسنن السائی کتاب الطلاق ، باب القافة باب القافة جـ ۲ ص ۶۱ ه . و النسنن الکبری - کتاب الدعوی والبیات ، باب القافة و دعوی الهد جـ ۱ م ۲۱۲ ، و النسن الکبری - کتاب الدعوی والبیات ، باب القافة

 ⁽۲) صحیح مسلم بشرح النووی جه ۱۰ ص ٤١ ، ونحوه قاله ابن حجر فی فتح
 الباری جه ۱۲ ص ۵۷ .

⁽۳) رواه مسلم وأبو داود وابن حزم – صحیح مسلم کتاب القسامة ىاب حکم المحاربین والمرتدین – صحیح مسلم بشرح النووی جـ ۱۱ ص ۱۵۷ . وسنن أبی داود ، کتاب الحدود ، باب ماجاء فی المحاربة جـ ۲ ص ٤٤٤ . والمحلی جـ ۱۱ ص ٤٢٧ .

(ب) أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم :

١ رَوَىٰ الإِمام مالك عن سليمان بن يسار أَنَّ عُمَر بْنَ الْحَطَّابِ كَانَ يُلِيْطُ أُولَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِمَنِ ادَّعَاهُمْ فِى الإِسْلَامِ . فَأَتَىٰ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا يَدَّعِیْ وَلَدَ امْرَأَةٍ . فَدَعَا عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ قَائِفاً فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا . فَقَالَ الْقَائِفُ : لَقَدِ اشْتَرَكا فِيْهِ ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ بِاللَّرَّةِ . ثُمَّ دَعَا الْمَرْأَةَ فَقَالَ : أَخْبِرِيْنَى عَبَرَكِ ، فَقَالَ : أَخْبِريْنَى عَنْ إِبِلِ لأَهْلِهَا فَلَا خَبَرَكِ ، فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ يَأْتِشِنَى وَهِيَ فِي إِبِلِ لأَهْلِهَا فَلَا يُفَاوِقُهَا حَتَى يُظَنَّ وَتَظُنَّ أَنَّهُ قَدِ اسْتَمَرَّ بِهَا حَبَلٌ ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا فَأَهْرِيْقَتْ عَلَيْهَا هَوْ ، فَالَ : غَيْهِ فِي اللَّهُونَ عَنْهَا هُو ، فَالَ : غَيْهِ فَكَبَرَ الْقَائِفُ ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْغُلَامِ : وَالِ أَيْهُمَا شَيْتَ (١) .

٢ - رُوى أن كَفْبَ بْنَ سُوْرٍ - قاضى عمر بن الخطاب على البصرة الْحَتَصَمَ إِلَيْهِ الْمَرَّأَتَانِ كَانَ لِكُلِّ وَاحِلَةً مِنْهُمَا وَلَدٌ ، فَانْقَلَبَتْ إِحْدَىٰ الْمَرَّأَتَيْنِ عَلَىٰ أَحِدُ الصَّبِيِّيْنِ فَقَتَلَتْهُ ، فَاذَّعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْبَاقِي ، فَقَالَ كَعْبُ : كَمْ أَحَدُ الصَّبِيِّيْنِ فَقَتَلَتْهُ ، فَمَّ دَعَا بِتُرَابٍ نَاعِمٍ فَفَرَشَهُ ، ثُمَّ أَمَرَ الْمَرَّأَتَيْنِ فَوَطِئْتَا لَسَتُ بِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ، ثُمَّ دَعَا بِتُرَابٍ نَاعِمٍ فَفَرَشَهُ ، ثُمَّ أَمَرَ الْمَرَّأَتِيْنِ فَوَطِئْتَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَا الْقَائِفَ فَقَالَ : انْظُرْ فِي هَذِهِ الْأَقْدَامِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَا الْقَائِفَ فَقَالَ : انْظُرْ فِي هَذِهِ الْأَقْدَامِ فَالَحِيْقَةُ بِأَحِدِهِمَا (٢) .

(ج) من الإجماع:

لقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على العمل والقضاء بقول القافة ولم يرو أحد خالف فى ذلك ، قال ابن قدامة : [ولأن عمر رضى الله عنه قضى به بحضرة الصحابة فلم ينكره منكر ، فكان إجماعاً] (٣) .

 ⁽١) موطأ الإمام مالك كتاب الأقضية ، باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه شرح الرقانى على الموطأ جد ٤ ص ٢٥ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ٦٦ .

⁽٣) المغنى جـ ٥ ص ٦٩٧ .

وقال ابن القيم بعد أن ساق عدة روايات من أفعال بعض الصحابة: [وهذه قضايا في مظنة الشهرة فيكون إجماعاً] (١).

وقال الصنعانى : [وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة] (٢) .

الواجع: بعد عرض آراء العلماء في العمل بقول القافة ، واعتباره طريقاً من طرق إثبات الدعوى ، وأدلتهم . يتبين أن الراجع هو قول الجمهور القائل بالعمل بقول القافة واعتباره طريقاً شرعياً في إثبات النسب ، والاستدلال به على السارق والجانى . إذ مااستدل به الحنفية لمنع القضاء بقول القافة أدلة واهية فالحديث عن إقراع على بن أبي طالب بين الخصوم في الولد لم يصح . قال ابن فالحديث عن إقراع على بن أرقم في قصة عَلِي ، في الولد الذي ادعاه الثلاثة والإقراع بينهم فهو حديث مضطرب جداً ، وقد قال على بن سعيد : سألتُ أحمد ابن حنبل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث منكر لا أدرى ماهذا لأعرفه صحيحاً م (٢) .

وعلى فرض صحته فإن الحمقية الذين ينفون القول بالقافة لايأخذون به فى القرعة . ثم قد يكون عدم العمل بقول القافة هو عدم تميز الشبه بين الطفل وبين من ادعاه .

أما ماروى أن عمر رد الأمر إلى الصبى لا إلى القافة فلأنهم أثبتوا الطفل للرحلين معاً فلم يتبين لهما الأمر ، فألحق عمر الطفل بهما لعدم البينة حتى ينوح له فيه وجه الحكم (٤) .

⁽١) الطرق الحكمية ص ٢١٩ .

⁽٢) سبل السلام جـ ٤ ص ٢٧٤ طبع كلية الشريعة بالرياض.

⁽٣) الطرق الحكمية ص ٢٣٤.

⁽٤) المحلى جـ ١١ ص ٤٣٢ .

أما دعوى الإجماع فهى دعوى باطلة كما ورد فى الروايات المتعددة عن الصحابة التي تفيد عملهم بقول القافة .

أما دليل المالكية فمردود بالحديث الذى هو أصل فى العمل بالقافة إنما وقع فى الحرائر دون الإماء ، فإن أسامة وأباه زيد حُرَّانِ وكذلك أُمَّهُ . فالتفريق بين الحرائر والإماء لامرد له ، قال ابن حزم : [الأثر الذى أوردناه آنفاً من قول مجزز المدلجى فى أسامة بن زيد رضى الله عنهما الذى هو عمدة مالك وعُمدتنا فى الحكم بالقافة إنما جاء فى ابن حرة لافى ابن أمة] (1) .

ثم إن الاشتراك فى وطء الحرة ممكن ومتصور ، كأن يشترك رجلان فى وطء امرأة بشبهة ، كأن وجدها كل منهما فى فراشه فظنها زوجته أو أمته ، أو أن يطأ رجل زوجته ثم يطلقها فيطأها آخر بشبهة أو نكاح فاسد .

وعلى هذا تعتبر القيافة طريقاً من طرق الإثبات التي عمل بها رسول الله عَلَيْتُهُ وصحابته رضوان الله تعالى عنهم ، ولا يلتفت إلى الأقوال المخالفة للسنة والإجماع .

علم القاضى :

لقد بلغ القضاء الإسلامي القمة في العدالة والإنصاف والنزاهة ، وقد ضرب قضاتنا المثل الأعلى في ذلك . فكانوا قلوة يُحتذَى أثرهم ، ودعاة إلى الله تعالى بواقع حالهم وسلوكهم قبل أقوالهم ، فكانوا يطبقون شريعة الله في كل أحوالهم وتصرفاتهم وقضائهم ، لا يحيدون عنها ولا يبتغون بها بديلا ، فقد كانوا الحماة لها والساهرين عليها .

هذا وقد جعلت الشريعة الغراء طرقاً للقضاء بها يعرف صاحب الحق فيقضى له بموجب هذه الطرق والبينات ، لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ ٱلْحَنَ بِحُجَّتِهِ

⁽١) المحلى جد ١١ ص ٤٢٨ – ٤٢٩ .

مِنْ بَعْضِ فَأَقْضِى لَهُ عَلَىٰ نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ » (1) ، وقال القاضى شريح رحمه الله: ﴿ الْقَضَاءُ جَمْرٌ فَارْفَعِ الْجَمْرَ عَنْكَ بِعُوْدَيْنِ ﴾ (٢) والقاضى من البشر وربما يطبع على بعض القضايا ، ويشاهد بعض الحوادث ، فهل يحكم فى ذلك بعلمه . فيقيم الحدود والقصاص ويخرج حقوق العباد ؟ أو لابد من أن يشهد عنده شهود بذلك ؟ وتثبت البينات . هذا ماسأعرضه فيما يلى :

صورة المسألة :

قبل أن أحدد المراد بعلم القاضي أسوق بعض المسائل التي ليست داخلة في الخلاف في قضاء القاضي مع أنها من معلوماته :

۱ - القاضى يحكم بما سمعه فى مجلسه من إقرار الخصوم . لأن هذه وظيفته .

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ومالك، صحيح البخارى، كتاب الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين – فتح البارى جـ ١٣ ص ٢٨٨، وكتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم. فتح البارى جـ ١٣ ص ١٩٥، وصحيح مسلم – كتاب الأقضية باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الباطن – صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٤٠، وسنن أبى داود – كتاب الأقضية باب فى قضاء القاضى إذا أخطأ جـ ٢ ص ٢٧٠. وسنن الترمذى – كتاب الأحكام باب ماجاء فى التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه جـ ٣ ص ٢٢٤. وسنن السائى كتاب آداب القضاة باب الحكم بالظاهر جـ ٨ ص ٢٣٣. وسنن ابن ماجه كتاب الأحكام ، باب قضية الحاكم لاتحل حراماً ولاتحرم حلالا جـ ٢ ص ٧٧٧. وموطأ مالك، كتاب الأقضية باب ، الترغيب فى القضاء بالحق – شرح الزرقانى على الموطأ مالك، كتاب الأقضية باب ، الترغيب فى القضاء بالحق – شرح الزرقانى على الموطأ

 ⁽۲) رواه البهقي في السنن الكبرى – كتاب آداب القاضي ، باب من قال ليس
 للقاضي أن يقضي بعلمه جـ ١٠ ص ١٤٤ .

٢ يحكم القاضى بما يعلمه من التعديل والجرح للشهود والمزكين (١).

٣ - لا يحكم القاضى بما يعلم خلافه ، ولا ينظر فى القضية ، ويمكن أن يكون شاهداً فيها لاغير . يقول ابن رشد : [وذلك أن العلماء أجمعوا على أن القاضى يقضى بعلمه فى التعديل والتجريج ، وأنه إذا شهد الشهود بضد علمه لم يقض به ، وأنه يقضى بعلمه فى إقرار الخصم وإنكاره ، إلا مالكاً فإنه رأى أن يُحضر القاضى شاهدين لإقرار الخصم وإنكاره] (٢) .

وعلى هذا تكون صورة قضاء القاضي بعلمه:

أن يشاهد القاضى حادثة ، أو يسمع من شخص كلاماً ، فهل يطبق فيما رآه أو سمعه حكم الله بناء على ماعلمه ، أو لابد من بينة على ذلك غير ماسمع أو رأىٰ .

مارُوى عن عمر بن الخطاب في قضاء القاضي بعلمه:

وردت عدة آثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى قضاء القاضى بعلمه . وسأذكر هذه الآثار ثم أذكر مادل عليه كل أثر فيما يلى :

ابن جريج قال : أخبرت أن عمر كَتَبَ إِلَىٰ مُؤْسَنَى : أَنْ
 لاَيَأْخُذَ الإِمَامُ بِعِلْمِهِ ، وَلَا بِظَنَّةٍ وَلَا بِشُبْهَةٍ (٣) .

وهذا صريح في الكشف عن رأى عمر بن الخطاب في عدم قضاء القاضي بعلمه .

 ⁽۱) بدایة المجتهد جـ ۲ ص ٤٧٠ ، وتبصرة الحکام جـ ۲ ص ۲٤ ، وفتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۲۱ ، وشرح الزرقانی علی موطأ الإمام مالك جـ ۳ ص ۳۸٤ .

⁽٢) بداية انجتهد جر ٢ ص ٤٧٠ .

⁽٣) رواه عبد الرزاق - في المصنف كتاب الشهادات ، باب شهادة الإمام جـ Λ ص π ٢٤٢ .

٢ - عن عكرمة مولى ابن العباس أنَّ عُمَر بْنَ الْحَطَّابِ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ : أَرَايْتَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا زَنَى أَوْ سَرَقَ ؟ قَالَ : أَرَىٰ شَهَادَتَكَ شَهَادَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ ، قَالَ : أَصَبَّتَ (١) .

فصوب عمر عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما حينا لم يحعل عدمه حاكماً بل اعتبر رؤيته شهادة ، كأى رجل من المسلمين لاتكون مثبتة إلا إذا كملت الشهادة .

٣ - وفى رواية : أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَرَائِتَ لَوْ كُنْتَ الْقَاضِيَ وَالْوَالِيَ ثُمَّ أَبْصَرُتَ إِنْسَاناً عَلَىٰ حَدٍّ أَكُنْتَ مُقِيْماً عَلَيْه ؟ قَالَ : لَا ،
 حَتَّىٰ يَشْهَدَ مَعِيَ غَيْرِيْ ، قَالَ : أَصَبْتَ ، وَلَوْ قُلْتَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ تُجِدُ (٢) .

فهذا صريح في أن علم الإمام يعتبر شهادة تقدم مع غيرها من الشهادة التي تشترط للحكم والقضاء ، ثم إنه رضى الله تعالى عنه اعتبر الرأى المخالف لهذا والقائل بقضاء القاضى بعلمه غير جيد ، ولا يؤخذ به .

عن يَحْنَى بْنِ جَعْدَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَىٰ رَجُلًا يَسْرِقُ
 قَدَحاً ، فَقَالَ : أَلَا يَسْتَحِىْ هَذَا أَنْ يَأْتِى بِإِنَاءِ يَحْمِلُهُ عَلَىٰ عُنْقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٣) ؟

⁽۱) رواه البخارى وعبد الرزاق والبيهقى - صحيح البخارى كتاب الأحكام ، باب الشهادة تكون عبد الحاكم فى ولاية القضاء أو قبل دلك للخصم - فتع البارى جد ۱۳ ص ۱۵۸ . والمصنف - كتاب الشهادات ، باب شهادة الإمام جد ۸ ص ۳٤٠ . والسنن الكبرى كتاب آداب القاضى ، باب من قال ليس لمقاصى أن يقضى بعلمه جد ۱۰ ص ۱٤٤ .

 ⁽۲) الكتاب المصنف ف الأحاديث والآثار لابن أبى شبية كتاب الحدود ، باب ف الوالى يرى الرجل على حد وهو وحده أيقيمه عليه أم لا ؟ جد ١٠ ص ١٠٧ .

⁽٣) المصنف لعبد الرزاق - كتاب الشهادات ، باب شهادة الإمام جد ٨ ص ٣٤١ - ٣٤١ .

فلم يُقِمُ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حد السرقة على من رآه يسرق ، لأن علمه هذا المبنى على الرؤية غير كافي لإقامة الحد ، بل لا بد من أن تثبت السرقة بشاهدى عدل ، أو بإقرار الجانى .

٥ - عن ابن جريج قال : أخبرت أن عبد الله بن أبى مليكة يقول : تَبَرَّزَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي أَجْيَادٍ ، فَوَجَدَ سَكْرَاناً ، فَطَرَقَ بِهِ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَة - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي أَجْيَادٍ ، فَوَجَدَ سَكْرَاناً ، فَطَرَقَ بِهِ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَة - عُمَلُ بُعْتَ فَاحْدُدُهُ (١) .
 وَكَانَ جَعَلَهُ يُقِيْمُ الحُدُودَ - فَقَالَ : إِذَا أَصْبَحْتَ فَاحْدُدُهُ (١) .

فهذا الأثر يدل بظاهره على أن عمر بن الخطاب عمل بعلمه فقضى على الرجل بحد الخمر لأنه وجده سكراناً ، ولعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اعتبر شهادة ابن أبى مليكة مكملة لشهادته فأقام عليه الحد بناء على شهادة رجلين . هما أمير المؤمنين عمر ، ومقيم الحدود ابن أبى مليكة .

حن الضحاك قال: الْحَتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ ادَّعَيَا شَهَادَتَهُ فَقَالَ لَهُمَا عُمَرُ: ١ إِنْ شِيْتُمَا شَهِدْتُ وَلَمْ أَقْضِ بَيْنَكُمَا وَإِنْ شِيْتُمَا فَطَنَيْتُ وَلَمْ أَقْضِ بَيْنَكُمَا وَإِنْ شِيْتُمَا فَطَنَيْتُ وَلَمْ أَشْهَدْ * (٢).

فلم يحكم رضى الله تعالى عنه بعلمه ، بل اعتبر علمه كعلم أى شاهد فعلى المدعين تقديم مالديهم من البينات . أما إذا كانت بينتهما هى القاضى فإنه لايحكم فى القضية حتى يشهد معه غيره .

 ⁽١) رواه عبد الرراق في المصنف - كتاب الشهادات باب شهادة الإمام جـ ٨
 ص ٣٤٢ .

⁽٢) رواه ابن أبى شيبة وابن حزم الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار ، كتاب البيوع والأقضية ، باب الرجل يدعى شهادة القاضى أو الوالى حـ ٦ ص ٥٣٨ . والمحنى حـ ١٠ ص ٦٢٦ .

آراء العلماء في القضاء بعلم القاضي :

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قضاء القاضي بعلمه على عدة أقوال هي :

ا – الإمام مالك رحمه الله يرى: أن القاضى لا يحكم بعلمه مطلقاً سواء أكان فى حدود الله وحقوقه ، أم فى حقوق الآدميين (١) . وهو مروى عن أحمد (٢) ، والشافعى (٣) وإليه ذهب البخارى (٤) واختاره ابن القيم (٥) ، وعليه متأخرو الحنفية نظراً لفساد الزمان (٢) ، وهو مروى عن أبى بكر الصديق وعمر ابن الحطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وابن عباس ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم أجمعين .

٢ - روى عن الإمام الشافعي في القضاء بعلم القاضي روايتان : (٧)

(أ) لايحكم بعلمه مطلقاً لاتهامه بتحكيم الشهوة . ويقول : أكرهه خوفاً من قضاة السوء .

 ⁽۱) مواهب الجليل جـ ٦ ص ١١٨ ، وحاشية الدسوق على الشرح الكبير جـ ٤
 ص ١٣٧ ، ١٥٩ .

⁽۲) المغنی جـ ۹ ص ۵۳ .

⁽٣) الرسالة ص ٦٠٠ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٠٤ ، ومغنى انحتاج جـ ٤ ص ٣٩٨ .

 ⁽٤) صحیح البخاری - کتاب الأحکام باب من رأی للقاضی أن يحکم بعدمه في أمر الباس إذا لم يحف الظنون والتهمة - فتح الباری جد ١٣٦ ص ١٣٨ - ١٣٩ .

⁽٥) الطرق الحكمية ص ١٩٤ .

 ⁽٦) حاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٤٣٨ - طبع مصطفى الحلس - الطبعة الثانية
 سنة ١٣٨٦هـ .

⁽۷) الأم جـ ٦ ص ٣٢٣ ، والرسالة ص ٦٠٠ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٠٤ ، ومغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٩٨ ، وأدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧٠ .

(ب) له أن يحكم بعلمه في كل شيء لأنه إذا حكم بالشهادة وهو على ظن فمن باب أولى أن يحكم بعلمه . وهذه الرواية مروية عن الإمام أحمد (١) ، وإليها ذهب ابن حزم (٢) .

وذهب الأكترون من أصحاب الشافعي إلى أنه لايجوز أن يحكم القاضي بعلمه في حدود الله قولًا واحداً ، وإنما القولان في حقوق الآدميين (٣) .

٣ - ورُوِى عن الإمام أحمد فى القضاء بعلم القاضى ثلاث روايات : (١)
 (أ) ليس له أن يحكم بعلمه فى غير مجلسه سواء أكان ذلك فى حد أم
 فى غيرو ، وهو اختيار الأصحاب .

(ب) يجوز له أن يحكم بعلمه في غير مجلسه سواء أكان في حد أم في غيره .

(ج) له أن يحكم بعلمه في غير حدود الله ، لأن مبناها على التسامح والستر ، وهذا مروى عن محمد بن الحسن (٥٠) .

٤ - أما الإمام أبو حنيفة فإنه يرى أن القاضى لايحكم في الحدود بعلمه (٦) لأن كل واحد من المسلمين يساوى القاضى فيه ، إلا السكران ومن به

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٥٣ .

⁽۲) المحلى جـ ١٠ ص ٥٢٥ ، ٥٢٥ حيث قال : [وكل مالزم الحاكم أن يحكم فيه بعلمه فلازم له أن يحكم فيه بعلمه فلازم له أن يحكم فيه بعلمه ، لقول الله تعالى : (كُونُوْا قُوامِيْنَ بِالْقِسْطِ) سورة النساء : آية ١٣٥] المحلى جـ ١٠ ص ٥٢٣ .

⁽٣) أدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

⁽٤) المغنى جه ٩ ص ٥٣ .

 ⁽٥) قال الطرابلسي في كتابه معين الحكام ص ١٥٢ : [وفي التحريد في آخر
 كتاب الحدود عن محمد رحمه الله أنه رجع عن هذا] ا . هـ .

 ⁽٦) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ٢٣٢ ، وحاشية ابن عابدين جـ ٥ ص ٤٣٨ الطبعة
 الثانية .

أمارة السكر فينبغى له أن يعزره للتهمة ولايكون حداً .

أما حقوق الآدميين فيفصل القول فيها ويجعلها على قسمين :

- (أ) ماعلمه قبل ولايته ، فهذا لايحكم فيه بعلمه ، لأنه بمزلة ماسمعه من الشهود قبل الولاية ، وعند صاحبيه محمد بن الحسن وزفر يقضى ، وكدا الحلاف لو علم وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد (١) .
- (ب) ماعلمه وهو في ولايته . فهذا يحكم فيه بعلمه لأنه بمنزلة ماسمعه من الشهود في ولايته (٢) .

وملخص هذه الأقوال والآراء هي كما قال ابن حجر : [ومحصل الآراء في هذه المسألة سبعة :

- ١ يقضى بعلمه مطلقاً .
- ٢ لايقضي بعلمه مطلقاً .
- ٣ يقضى في زمن قضائه خاصة .
 - ٤ يقضى في مجلس حكمه .
 - م يقضى في الأموال دون غيرها .
 - ٦ يقضى في الأموال والقذف.
- ٧ -- في كل شيء إلا في الحدود] (٣) .

وقد قيد البخارى رحمه الله قول من قال إن القاضى يحكم بعلمه بقوله : [إذا لم يخف الظنون والتهمة] (٤) . وقال ابن حجر : [وقال الكرابيسي :

⁽١) حاشية ابن عابدين جه ٥ ص ٤٣٩ الطبعة الثانية .

⁽٢) حاشية ابن عابدين جه ٥ ص ٤٣٩ .

⁽٣) فتح الباري جه ١٣١ ص ١٦١ بتصرف .

 ⁽٤) صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب من رأی للقاضی أن يحكم ىعىمه فى
 أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٣٨ .

الذى عندى أن شرط جواز الحكم بالعلم أن يكون الحاكم مشهوراً بالصلاح والعفاف والصدق ، ولم يعرف بكبير زلة ، ولم يؤخذ عليه خربة ، بحيث تكون أسباب التقى فيه موجودة ، وأسباب التهم فيه مفقودة ، فهذا الذى يحوز له أن يحكم بعلمه مطلقاً] (1) .

دليل القائلين بالجواز :

استدل القائلون بجواز قضاء القاضى بعلمه بالكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة .

(أ) من الكتاب:

١ – قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (٢) .

فهذه الآية تدل على أنه يجوز أن يقفو ماله به علم (٣).

قال القرطبي : [قال ابن خويز منداد فكل ماعلمه الإنسان أو غلب على ظنه جاز أن يحكم به] (٤) .

٢ - وقال تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِیْنَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلهِ)
 (٥) وقال : (يَاأَیُّهَا الَّذِیْنَ آمَنُواْ کُونُواْ قَوَّامِیْنَ لِلهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ)

ففى هاتين الآيتين أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالقوامة بالقسط ، والحاكم من جملتهم ، وليس من القسط أن يعلم الحاكم أن أحد الخصمين مظلوم والآخر

⁽۱) فتح الباری جـ ۱۳ ص ۱۳۹ .

⁽٢) سورة الإسراء آية ٣٦ .

⁽٣) أدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧٣ .

⁽٤) تفسير القرطبي جـ ١٠ ص ٢٥٨ .

⁽٥) سورة النساء آية ١٣٥.

⁽٦) سورة المائدة آية ٨ .

ظالم ويترك كلًّا منهما على حاله ^(١) .

(ب) من السنة :

١ - أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقَالَةً قَضَىٰ لِهِنْدِ الْمَرَأَةِ أَبِى سُفْيَانَ بَأَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ
 زَوْجِهَا مَايَكُفِيْهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ (٢).

لعلمه بصدقها فيما ادعته ، ولم يلتمس بينة على ذلك ولم يحضره ليعترف ريقر (٣) .

٢ - عن أبى نضرة عن سعيد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم ، وترك عيالًا ، قال : فأردت أن أنفقها على عياله ، فقال لى النبى عَنْهُ : قالتُ : يَارَسُوْلَ اللهِ قَضَيْتُ عَنْهُ عَنْهُ » قُلْتُ : يَارَسُوْلَ اللهِ قَضَيْتُ عَنْهُ إِلَّا دِيْنَارَيْنِ ادَّعَتْهُمَا امْرَأَةٌ وَلَيْسَ لَهَا بَيْنَةٌ ، قَالَ : ﴿ أَعْطِهَا فَإِنَّهَا مُحِقَّةٌ » (٤)

⁽۱) انحلي جـ ۱۰ ص ۹۲۹.

⁽۲) رواه البخاری و مسلم وأبو داود والنسائی وابن ماجه والدارمی - صحیح البخاری ، کتاب النفقات باب إذا لم ینفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغیر عدمه مایکفیها وولدها بالمعروف - فتح الباری جه ص ۵۰۷ . وصحیح مسلم ، کتاب الأقضیة ، باب قضیة هند - صحیح مسلم بشرح النووی جه ۱۲ ص ۷ . وسنن أبی داود ، کتاب البیوع باب فی الرجل یأخذ حقه من تحت یده جه ۲ ص ۲۵۹ . وسنن النسائی ، کتاب الدو باب فی الرجل یأخذ حقه من تحت یده جه ۲ ص ۲۵۹ . وسنن اس النماح علی الغائب إذا عرفه جه ۸ ص ۲۶۳ . وسنن اس ماحه ، کتاب النجارات باب ماللمرأة من مال زوجها جه ۲ ص ۲۹۹ . وسنن النماح می وجوب نفقة الرجل علی أهله جه ۲ ص ۲۵۹ .

 ⁽۳) المغنى جد ٩ ص ٥٣ – ٥٤ ، والطرق الحكمية ص ١٩٦ ، وقتح البارى
 جـ ١٣ ص ١٣٩ .

⁽٤) رواه ابن ماجه والبيهقى – سنن ابن ماجه ، كتاب الصدقات ، باب أداء الدين عن الميت جـ ٢ ص ٨١٣ . والسنن الكبرى ، كتاب آداب القاضى باب من قال للقاضى أن يقضى بعلمه جـ ١٠ ص ١٤٢ .

فحكم رسول الله عَلِيلَه للمرأة بالدينارين مع عدم قيام بينة استنادا على علمه بأنها محقة (١).

٣ عن عطاء بن السائب عن أبي هريرة قال : جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله عَيْنِيَة فقال للمدعى : « أَقِيمِ البَيْنَةَ » فَلَمْ يُقِمْهَا ، فَقَالَ للهَ عَيْنِيَّة ، فَلَمْ يُقِمْهَا ، فَقَالَ للهَ عَيْنِيَّة ، فَلَمْ يَقِمْهَا ، فَقَالَ للهَ عَيْنِيَّة ، « احْلِفُ » فَحَلَفَ بِاللهِ اللَّهُ اللَّهُ إِلَّه إِلَّا هُوَ مَالَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ . فقال رسول الله عَيْنِيَّة : « بَلُ هُوَ عِنْدَكَ ادْفَعْ إلَيْهِ حَقَّهُ - ثم قال - شَهَادَتُكَ أَنْ لَا إِلَه إِلَّا الله كَفَّارَة يَمِيْنِك » (٢)

فالرسول عَنْ فَضَى بعلمه بعد وقوع السبب الشرعى وهو اليمين ، فبالأولى جواز القضاء بالعلم قبل وقوعه (٣) .

٤ - عن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : بَايَعْنَا رَسُوْلَ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَأَنْ لَائْتَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، وَأَنْ نَقُوْمَ بِالْحَقِّ حَيْثُ كُنَّا ، وَأَنْ لَائْخَافَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ (٤) .

⁽١) الطرق الحكمية ص ١٩٧.

 ⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك ، كتاب الأحكام ، باب الحصمان يقعدان بين يدى
 الحاكم جـ ٤ ص ٩٥ – ٩٦ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] ، . هـ .

⁽٣) نيل الأوطار للشوكاني جـ ٨ ص ٣٠١ .

⁽٤) رواه المخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه - صحيح البخارى كتاب الفتن ، باب قول النبى « سَتَرَوْنَ بَعْدِى أُمُوراً تُنْكِرُوْنَهَا » - فتح البارى جد ١٣٠ ص ١٩٠ . ص و كتاب الأحكام ، باب كيف يبايع الإمام الناس فتح البارى جد ١٩٠ ص ١٩٠ . وصحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية وتحريمها فى المعصية - صحيح مسلم بشرح النووى جد ١١ ص ٢٢٨ . وسنن الترمذى ، كتاب السيم ، باب ماحاء فى بيعة النبى جد ٤ ص ١٤٩ . وسنن النسائى كتاب البيعة باب السيعة عبى السمع والطاعة جد ٧ ص ١٣٧ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب البيعة جد ٢ ص ١٣٧ .

فبايعوا رسول الله عَلَيْكُ على القيام بالحق ، ومن القيام بالحق الحكم بالعلم والقضاء به (١) .

عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله عَلِيَّةً : « لَا يَمْنَعُنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِيْ حَقِّ إِذَا عَلِمَهُ » (٢) .

ففى هذا الحديث نهى رسول الله عَلَيْكُ أَن تكون هيبة الناس مانعة من القول بما في العلم والحكم به ، والقاضى من باب أولى في ذلك (٣) .

قال عَلَيْكُمْ : ﴿ مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيلِسَانِهِ ﴾ (٤)

فأمر رسول الله صلوات الله وسلامه عليه بتغيير المنكر باليد ، أو باللسان ، فإذا علم الحاكم شيئاً فهو أولى الناس بتغيير الباطل وإقامة الحق (٥) .

⁽١) أدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧٤ .

 ⁽۲) رواه الترمذی وابن ماجه – سنن الترمذی – کتاب الفتن ، باب ماجاء ماأخبر النبی أصحابه بما هو کائن إلى يوم القيامة جـ ٤ ص ٤٨٣ . وسنن ابن ماجه ،
 کتاب الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنبی عن المنكر جـ ۲ ص ۱۳۲۸ .

⁽٣) أدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧٤ ، والمهذب جـ ٢ ص ٣٠٤ .

⁽٤) رواه مسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجه - صحيح مسلم ، كتاب الإيمان باب وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - صحيح مسلم بشرح النووى جـ ٢ ص ٢٢ . وسنن أبى داود ، كتاب الملاحم ، باب الأمر والنهى جـ ٢ ص ٤٣٧ . سنن النسائى كتاب الإيمان وشرائعه باب تفاضل أهل الإيمان جـ ٨ ص ١١١ - ١١٢ . وسن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب الأمر بالمعروف والنهى عن المسكر ج ٢ ص ١٣٣٠ .

⁽٥) التشريع الجنائي لعبد القادر عودة جـ ٢ ص ٤٣٢ .

(ج) من أقوال الصحابة:

١ – عن عائشة رضى الله تعالى عنها : أن فاطمة رضى الله تعالى عنها أرسلت إلى أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه تسأله ميراثها من رسول الله عَلَيْكُ فقال أبو بكر : إنَّ رَسُوْل اللهِ عَلَيْكُ قَالَ : لَا نُوْرَتُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَفَةً . وَإِنِّى وَاللهِ لَا أُغَيِّرُ شَيْعًا مِنْ صَدَفَة رَسُوْلَ اللهِ عَلَيْكُ ، وَلَأَعْمَلَنَّ فِيْهَا بِمَا عَمِلَ رَسُوْلُ اللهِ عَلَيْكُ ، وَلَأَعْمَلَنَّ فِيْهَا بِمَا عَمِلَ رَسُوْلُ الله عَلَيْكُ ، وَلَأَعْمَلَنَّ فِيْهَا بِمَا عَمِلَ رَسُوْلُ الله ، وَأَبَىٰ أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً (١) .

فأبو بكر حكم بعلمه الذي سمعه من رسول الله عَلَيْكَ ، فمنع فاطمة مما ادعته من ميراثها من أبيها رسول الله عَرَاكِ (٢) .

٢ - عن عروة ومجاهد أن رجلًا من بنى مخزوم اسْتَعْدَىٰ عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ رَضِيَى اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ عَلَىٰ أَبِى سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ أَنَّهُ ظَلَمَهُ حَدًّا فِى مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنِّى لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ وَرُبَّمَا لَعِبْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِيْهِ وَتَحْنُ عِلْمَانٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَاأَبَا سُفْيَانَ ، الْهَضْ بِنَا عِلْمَانٌ ، فَأَتَاهُ بِهِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : يَاأَبَا سُفْيَانَ ، الْهَضْ بِنَا إِلَىٰ مَوْضِعِ كَذَا ، فَنَهَضُوا ، وَنَظَرَ عُمَرُ فَقَالَ : يَاأَبَا سُفْيَانَ خُذْ هَذَا إِلَىٰ مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا ، فَنَهَضُوا ، وَنَظَرَ عُمَرُ فَقَالَ : يَاأَبَا سُفْيَانَ خُذْ هَذَا

⁽۱) رواه البخاری ومسلم وأبو داود والترمذی والنسائی والیهقی – صحیح البخاری ، کتاب الفرائض ، باب قول النبی عُمِاللَّه « لَانُوْرَثُ مَائرَکْنَا صَدَفَةٌ ، فتح الباری جد ۱۲ ص ٥ . وصحیح مسلم ، کتاب الجهاد والسیر ، باب حکم الفیء – صحیح مسلم بشرح النووی جد ۲ ص ۷٦ .

وسنس أبى داود ~ كتاب الخراج والفيء والإمارة ، باب فى صفايا رسول الله من الأموال جـ ٣ ص ١٢٨ .

وسنن الترمذى ، كتاب السير ، باب ماجاء فى تركة رسول الله ح ٤ ص ١٥٧ . وسنن النسائى ، كتاب قسم الفىء جـ ٧ ص ١٣٢ . والسنن الكبرى ، كتاب آداب القاصى ، باب من قال للقاضى أن يقضى بعلمه جـ ١٠ ص ١٤٣ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ١٩٧ .

الْحَجَرَ مِنْ هَهُنَا فَضَعْهُ هَهُنَا ، فَقَالَ : وَاللهِ لَا أَفْعَلُ ، فَقَالَ : وَاللهِ لَتَفْعَلَنَ ، فَقَالَ : وَاللهِ لَا أَفْعَلُ ، فَقَالَ : وَاللهِ لَا أَمَّ لَكَ فَضَعْهُ هَهُنَا ، فَقَالَ : خُذْهُ لَا أُمَّ لَكَ فَضَعْهُ هَهُنَا ، فَقَالَ : خُذْهُ لَا أُمَّ لَكَ فَضَعْهُ هَهُنَا ، فَإِنَّكَ مَا عَلِيْتُ قَالَ عُمَرُ وَوَضَعَهُ حَيْثُ قَالَ عُمَرُ رَضِيى اللهُ عَنْهُمْ (١) .

ففي هذا الأثر حكم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بعلمه من غير بينة ولا إقرار (٢) .

دليل القائلين بالمنع مطلقاً:

استدل القائلون بمنع القاضى من أن يحكم بعلمه بالكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة .

(أ) من الكتاب :

قال الله تعالى : (فَاسْتَشْهِلُوْا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ) (٢) وقال : (فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِالشَّهَدَاءِ فَأُولُكِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ) (٤) ، وقال : (وَالَّذِيْنَ يَرْمُونَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ) (١٠ ، وقال : (وَالَّذِيْنَ يَرْمُونَ اللهِ هُمُ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً) (٥) .

فهذه الآيات طلبت من الذين يرمون النساء بالزنا أربعة شهود لاغير ، فلو كان علم القاضى محكوماً به لقرنه بالشهادة ، وهذه الآيات في حد القذف ، ولكنها تتعدى إلى ماسواها من الحدود ومن ثم إلى حقوق الآدميين إذ لا فرق في أصول التشريعات .

⁽۱) تاریخ عمر بن الخطاب لاین الجوزی ص ۱۱۷ ، والمغنی جـ ۹ ص ۵۶ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٥٤ .

⁽٣) سورة النساء آية ١٥.

⁽٤) سورة النور آية ١٣ .

⁽٥) سورة النور آية ٤ .

(ب) من السنة :

١ - عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله عَلَيْكُ قال : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُوْنَ إِلَى وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ ٱلْحَنَ بِحُجَّنِهِ مِنْ بَعْضَ ، فَأَقْضَى لَهُ عَلَىٰ نَحْو مَاأَسْمَعُ ﴾ (١) .

فهذا الحديث يدل على أنه عَلَيْكُ يقضى بما يسمع من الحجة والبينات لا بما يعلم ، وكذلك يجب أن يأتسى به القضاة فلا يحكموا إلا بما سمعوا دون ماعلموا (٢) .

 $\gamma = 0$ وفي حديث خزيمة $\gamma = 0$ وشهادته للرسول مايدل على أن القاضي

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه ومالك والبيهةى - صحيح البخارى كتاب الشهادات ، باب من أقام البينة بعد اليمين - فتح البارى جـ ٥ ص ٢٨٨ ، وكتاب الحيل باب حكم الحاكم لايحل ماحرمه الله ورسوله - فتح البارى جـ ١٢ ص ١٩٧ ، وكتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٩٠ . وصحيح مسلم - كتاب الأقضية باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الباطن - صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٤ . وسنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ جـ ٢ ص ٢٧٠ . وسنن الترمذى ، كتاب الأحكام باب ماجاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه جـ ٣ ص ٢٧٠ . وسنن النسائي ، كتاب آداب القضاة باب الحكم بالظاهر جـ ٨ ص ٢٣٣ . وسنن ابن ماجه - كتاب الأحكام ، باب قضية الحاكم لاتحل حراماً ولاتحرم حلالا جـ ٢ ص ٧٧٧ . وموطأ الإمام مالك - كتاب الأقضية باب الترغيب في القضاء بالحق - شرح سرح الزرقاني على الموطأ جـ ٣ ص ٣٨٣ . والسنن الكبرى للبيهقي كتاب آداب القاضي ، باب من قال ليس للقاضي أن يقضي بعلمه جـ ١٠ ص ١٤٣ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٥٤ .

⁽٣) رواه أبو داود والنسائى ، سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به جـ ٢ ص ٢٧٦ . سنن السائى – كتاب البيوع ، باب التسهيل فى ترك الإشهاد على البيع جـ ٧ ص ٣٠١ ~ ٣٠٢ .

لا يحكم بعلمه . فالرسول عَيْقَالَهُ يعلم كذب الأعرابي الذي باع منه الفرس ، وإنما طلب مَنْ يشهد له ، فشهد خزيمة رضى الله تعالى عنه . فقال له رسول الله عَيْقَالَ بِتَصْدِيْقِكَ يَارَسُوْلَ اللهِ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَيْقِالَهُ شَهَادَةَ خُرَيْمَةَ بِشَهَادَةَ رَجُلَيْنِ ، .

٣ - قال عَلَيْكَ : (لَوْ كُنْتُ رَاجِماً أَحَداً بِغَيْرِ بَيْنَةٍ لَرَجَمْتُ هَذِهِ) يريد
 المرأة التي تظهر في الإسلام السوء (١) .

فظاهر الحديث يدل على أن النبى عَيِّكَ علم بوقوع الزنا من هذه المرأة ، ولكنه لم يرجمها لعدم قيام البينة على زناها ، فدل هذا على عدم جواز قضاء القاضي بعلمه .

وقال عَلَيْكُ لهزال : ﴿ لَوْ سَتَرْتُهُ بِتُوبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ ﴾ (*) فحبب

⁽۱) رواه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه - صحیح البخارى ، كتاب الطلاق ، باب قول النبى لو كنت راجماً بغیر بینة - فتح البارى جـ ۹ ص ٤٥٤ ، وكتاب الطلاق ، باب قول الإمام اللهم بین - فتح البارى جـ ۹ ص ٤٦١ ، وكتاب الحدود ، باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغیر بینة - فتح البارى جـ ۱۲ ص ۲۲٤ .

وصحيح مسلم ، كتاب اللعان – صحيح مسلم بشرح البووى جـ ١٠ ص ١٧٣ . وسنن النسائي – كتاب الطلاق ، باب كيف اللعان جـ ٣ ص ١٧٣ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الحدود باب من أظهر الفاحشة جـ ٢ ص ٨٥٥ .

⁽٢) رواه أبو داود ومالك والحاكم ، سنن أبى داود كتاب الحدود ، باب فى الستر على أهل الحدود جـ ٢ ص ٤٤٦ . وموطأ الإمام مالك ، كتاب الحدود – شرح الزرقانى على الموطأ جـ ٤ ص ١٣٨ . والمستدرك ، كتاب الحدود ، باب ادريوا الحدود مااستطعتم حـ ٤ ص ٣٦٣ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] أ . هـ .

مَالِلَهُ لَمُوال (١) أن يستره ولا يفضحه ، والقاضى كذلك مأمور بالستر وعدم فضيحة المسلمين .

عن وائل بن حجر أنَّ رَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ أَتَيَا رَسُوْلَ اللهِ عَيْنِالِلَهِ فقال الحضرمى: إنَّ هَذَا غَلَيْنِي عَلَىٰ أَرْضِ وَرِثْتُهَا مِنْ أَبِي ، وَقال اللهِ عَيْنِاللهِ وَقال اللهِ عَيْنِاللهِ عَيْنِاللهِ عَيْنِاللهِ عَيْنِاللهِ عَيْنِاللهِ عَيْنِاللهِ للمحضرمي « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُنُهُ » فقال: إنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ ، فقال: « لَيْسَ للحضرمي « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُنُهُ » فقال: إنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ ، فقال: « لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَيْلِكَ » (٢).

فالحديث أفاد أن الإثبات لايكون إلا بالشاهدين أو اليمين ، ودل هذا على أن علم القاضى لايجوز القضاء به لأنه ليس واحداً منهما (٣) .

٣ - عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبى عَلَيْكُ بعث أبا جهم على الصدقة فلاحاه رجل فى فريضة ، فوقع بينهما شجاج ، فأتوا النبى عَلِيْكُ فأعطاهم الأرش ثم قال : ﴿ إِنِّى خَاطِبُ النَّاسَ وَمُحْيِرُهُمْ أَنْكُمْ قَدْ رَضِيتُمْ ، أَرَضِيتُمْ ؟ قَالُواْ : قَالُواْ : نَعَمْ ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ وَذَكَرَ الْقِصَّةَ ، وَقَالَ أَرْضِيتُمْ ؟ قَالُواْ : لا ، فَهَمَّ بِهِمُ المُهَاجِرُونَ ، فَنَزَلَ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ ، ثُمَّ لا ، فَهَمَّ بِهِمُ المُهَاجِرُونَ ، فَنَزَلَ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ ، ثُمَّ قَالَوْ : نَعَمْ » (٤) .

⁽١) قال أبو داود : ثنا يحيى ، عن ابن المنكدر أن هزالاً أمر ماعزاً أن يأتى النبى عليه فيخبره . سنن أبي داود جـ ٢ ص ٤٤٦ .

 ⁽۲) رواه مسلم - كتاب الأيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة
 بالنار - صحيح مسلم بشرح النووى جـ ۲ ص ١٥٩ .

 ⁽٣) أدب القاضى للماوردى جـ ٢ ص ٣٧٢ ، والمغنى جـ ٩ ص ٤٥ ، والمهذب
 جـ ٢ ص ٣٠٤ .

 ⁽٤) رواه أبو داود وابن ماجه – سنن أبى داود ، كتاب الديات باب العامل يصاب على يديه خطأ جـ ٢ ص ٤٨٩ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الديات ، باب الجارح يفتدى بالقود جـ ٢ ص ٨٨٩ .

فرسول الله عَلَيْسَةِ علم رضا القوم بالدية عن القصاص باعترافهم أمامه ، ولكنهم أنكروا بعد أن خطب الناس ليشهدهم ، ثم رضوا بالعرض الثانى . فدل هدا على أن القاضى لايجوز له أن يحكم بعلمه ، لأن رسول الله عَيِّسَةٍ لم يحكم عليهم بما سمعه منهم من الرضا (١) .

٧ – واستدل المانعون للحدود بقوله: « اذْرَءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِيْنَ مَااسْتَطَعْتُمْ » (٢) قالوا: وهذا الحديث تلقته الأمة بالقبول وأجمع على العمل به فقهاء الأمصار، وعلم القاضى لايورث الاطمئنان عند الكافة خصوصاً فيما يتعلق بحق الله الذي تطالب به الكافة ، ويورث شبهة عند الناس، ومن أجل ذلك لا يقضى بعلمه.

(ج) من أقوال الصحابة والتابعين:

١ - عن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه قال : « لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَىٰ حَدًّ مِنْ حُدُودِ اللهِ مَاأَخَذْتُهُ ، وَلَادَعَوْتُ لَهُ أَحَداً حَتَّىٰ يَكُونَ مَعِى غَيْرِىٰ » (٣)

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٥٥ .

⁽٢) رواه الترمذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم - سنن الترمذى ، كتاب الحدود ، الب ماجاء فى درء الحدود جـ ٤ ص ٣٣ . وسنن ابن ماجه كتاب الحدود ، باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات جـ ٣ ص ٨٥٠ . وسنن الدارقطنى ، كتاب الحدود والديات وغيره جـ ٣ ص ٨٤ . والمستدرك كتاب الحدود . باب إن وجدتم لمسلم مخرجا فخلوا سبيله جـ ٤ ص ٣٨٤ وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] 1 . هـ .

⁽۳) رواه البيه في وابن حزم - السنن الكبرى كتاب آداب القاضي باب من قال ليس للقاضي أن يقضي بعلمه جـ ١٠ ص ١٤٤ . والمحلق الحكمية ص ١٩٦ . ونيل الأوطار جـ ٨ ص ٢٩٧ . والمهذب جـ ٢ ص ١٩٦ . والمغنى جـ ٩ ص ٥٥٠ . وأدب القاضي للماوردي جـ ٢ ص ٣٧٥ .

فلا يرى أبو بكر الصديق إقامة الحد بناء على علم القاضى ، بل لابد من كال البينة .

٢ - عن الضحاك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اختصم إليه رجلان ، ادعيا شهادته فقال لهما : ﴿ إِنْ شِئْتُمَا شَهِدْتُ وَلَمْ أَقْضِ بَيْنَكُمَا ، وَإِنْ شِئْتُمَا قَضَيْتُ وَلَمْ أَشْهَدْ ﴾ (١)

فلم یقضِ عمر بن الخطاب بما علم ، وإنما خیرهما بین أن یقضی بینهما دون علمه ، أو أن یؤدی شهادته أمام قاض آخر .

٣ – قال عمر بن الخطاب لعبد الرحمن بن عوف : أَرَأَيْتَ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا زَنَى أَوْ سَرَقَ ؟ قَالَ أَرَىٰ شَهَادَتَكَ شَهَادَةَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ ، قَالَ أَصبْتَ (٢) . فلا يرىٰ قضاء القاضى بعلمه .

عن شريح القاضى أنَّ إنساناً سَأَلَهُ الشَّهَادَةَ فَقَالَ : اثْتِ الْأُمِيْرَ حَتَّىٰ أَشْهَدَ لَكَ (٣) . فلم يقض شريح رحمه الله بعلمه .

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة وابن حزم – الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، كتاب البيوع والأقضية ، باب الرجل يدعى شهادة القاضي أو الوالى جـ ٦ ص ٥٣٨ . والمحلى جـ ١٠ ص ٦٢٦ . وذكره ابن القيم في الطرق الحكمية ص ١٩٦ ، والماوردي في أدب القاضي جـ ٢ ص ٣٧٢ .

⁽۲) رواه البخارى وعبد الرزاق واليهقى . صحيح البخارى كتاب الأحكام ، باب الشهادة عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم ، فتح البارى جد ١٣ ص ١٥٨ . والمصنف كتاب الشهادات ، باب شهادة الإمام جد ٨ ص ٣٤٠ ، والسنن الكبرى كتاب آداب القاضى ، باب من قال ليس للقاضى أن يقضى بعدمه جد ١٠ ص ١٤٤ .

 ⁽٣) رواه ابن أنى شيبة – الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار – كتاب البيوع
 والأقضية ، باب الرجل يدعى شهادة القاضى أو الوالى جـ ٦ ص ٥٣٨ .

الترجيح: بعد عرض آراء الفقهاء في مسألة قضاء القاضى بعلمه وأدلتهم يظهر لي رجحان القول بعدم جواز قضاء القاضى بعلمه ، لئلا يكون العلم ذريعة لقضاة السوء في التسلط على رقاب الناس وأعراضهم وأموالهم ، وليأمن الناس على حقوقهم ، كما أن في المنع حماية للقضاء من أن تتزلزل مكانته في نفوس الناس ، وبهن شأنه في نظرهم . كما أنه من الممكن أن يترك القاضى النظر في القضية ليحكم فيها غيره ويدلى هو بشهادته .

أما مااستدل به الجيزون لقضاء القاضى بعلمه فليس فيها نص صريح فى المسألة ، فالآيات فى غير محل النزاع ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْفُ مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمَ مَا لَلْكَ هُو التوهم عِلْمَ مَا لَلْكَ بِهِ التوهم والخيال (١) ، لا الحكم بالعلم .

أما قوله : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِللهِ) ^(٣) فهى خاصة بالشهود ، كما هو ظاهر من سياق الآية ^(٤) .

أما قصة امرأة أبى سفيان ، فالرسول لم يحكم لها وإنما أفتاها ، فالقصة ليس فيها قضاء وحكم ، إذ لم تكتمل أركان القضية ، فليس هناك مدعى عليه حاضر في مجلس الحكم (*) . قال ابن القم :

[فإنها لم تسأله الحكم ، وإنما سألته هل يجوز لها أن تأخذ مايكفيها

⁽١) سورة الإسراء آية ٣٦ .

 ⁽۲) تفسير ابن كثير جـ ٣ ص ٣٩ الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٢ هـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

⁽٣) سورة النساء آية ١٣٥ .

⁽٤) الطرق الحكمية ص ١٩٨.

⁽٥) الطرق الحكمية ص ١٩٦ ، والمغنى جـ ٩ ص ٥٥ .

ويكفى بنيها ؟ وهذا استفتاء محض ، فالاستدلال به على الحكم سهو] (١) .

أما قصة ادعاء المرأة للدرهمين وقول الرسول : ﴿ أَعْطِهَا فَإِنَّهَا مُحِقّةٌ ﴾ ، فليس فيه دلالة على جواز قضاء القاضى بعلمه ، فلم تدع المرأة بالدينارين أمام الرسول عَيْضَةً ليقضى لها ، وإنما أخبر الرسول عَيْضَةً سعيد بن الأطول بأن المرأة محقة ، وليس معنى ذلك أنه شاهد في القضية ، ولعل هذا الإخبار هو من طريق الوحى فلا دلالة فيه .

أما قصة الرجل الذي حلف بالله الذي لا إله إلا هو فليس فيه مايدل على أن الرسول علم عن طريق الشهادة ، ولعله علم عن طريق الوحى فيكون خاصًا به ولا دلالة فيه على قضاء القاضى بعلمه . أما الاستدلال بحديث بايعنا رسول الله على السمع والطاعة فليس فيه مايدل على القضاء بالعلم ، إذ مبايعة الرسول بالقيام بالحق قولًا وعملًا لايعنى حكم الحاكم بعلمه .

وكذلك استدلالهم بحديث : « لَايَمْنَعْ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي حَقِّ عَلِمَهُ » إذ هو في الشهادة وليس في حكم القاضي بعلمه .

أما حديث « مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرُهُ » فهو في الأمر بتغيير المنكر الذي يعلم الناس أنه منكر بحيث لايتطرق إليه تهمة في تغييره (٢) . أما أن يحكم بعلمه ويدعى أنه يغير المنكر فلا يجوز وليس في الحديث مايدل عليه .

أما منع أبى بكر لميراث فاطمة من مال أبيها رسول الله عَلَيْتُ فليس فيه قضاء وحكم إذ لامدعى عليه فى القصة . قال ابن القيم : والاستدلال به سهو أيضاً ، فإن أبا بكر رضى الله عنه علم من دين الرسول أن هذه الدعوى باطلة لايسوغ الحكم بموجبها ، بل دعواها بمنزلة دعوى استحقاق ماعلم وتحقق دفعه بالضرورة ، بل بمنزلة مايعلم بطلانه قطعاً من الدعاوى ، وسيدة نساء العالمين

⁽١) الطرق الحكمية ص ١٩٦ .

⁽٢) الطرق الحكمية ص ١٩٨.

رضى الله عنها خفى عليها حكم هذه الدعوى ، وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة ، فالصديق معه الحجة من رسول الله عليه ، فلم يسمع هذه الدعوى ، ولم يحكم بموجبها للحجة الظاهرة التي علمها معه عمر بن الخطاب والصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، فأين هذا من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم] (1) .

أما قضية المخزومي وأبي سفيان فإنه لم يكن لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها قضاء ، بل مافعله هو من باب إزالة المنكر ، بدليل أنه لم يسأل أبا سفيان حتى يقر أو ينكر ، ومهذا تسلم أدلة المانعين للقضاء بعلم القاضى فى الجملة إذ هى أصرح فى موضع الخلاف .

* * *

⁽١) الطرق الحكمية ص ١٩٧ - ١٩٨ .

المحث الثالث

الحكم على الغائب

سبق فى إجراءات سير المحاكمة أن الخصم عليه أن يحضر إلى مجلس القضاء للمحاكمة وإذا لم يحضر فإن القاضى يحضره ، ولكن هناك أشخاصا غابوا غيبة لايعرف معها أين هم ، أو غابوا مع الامتناع والتألى عن الحضور ، أو غابوا وهم فى ولاية غير ولاية القاضى ، فياترى هل يترك هؤلاء حتى يحضروا ؟ - مع استبعاد ذلك ، أو يترك حق المدعى يضيع بسبب غيبتهم ؟ ، أو تسمع بينته ويحكم له ؟ . وإذا حضر المدعى عليه بعد الحكم ، وكان له مايدفع به الدعوى فما العمل ؟

هذا ماسأعرض له فى هذا المبحث بعد ذكر ماروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ماروى عن عمر بن الخطاب في القضاء على الغائب :

وردت عدة آثار عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى القضاء على الغائب أسوق بعضاً منها فيما يلى :

الرَّوَاحِلَ فَيُعَالِيْ بِهَا ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ ، فَيسْبِقُ الحَاجُ ، فَأَفْلَسَ ، فَرْفِعَ أَمْرُهُ إِلَىٰ الرَّوَاحِلَ فَيُعَالِيْ بِهَا ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ ، فَيسْبِقُ الحَاجُ ، فَأَفْلَسَ ، فَرُفِعَ أَمْرُهُ إِلَىٰ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رَضِيَ الله عَنْهُ فَقَالَ : ﴿ أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ الْأُسْيَفِعَ ، أَسْيَفِعَ ، أَسْيَفِعَ جُهَيْنَةَ رَضِيَ مِنْ دِيْنِهِ وَأَمَائِتِهِ أَنْ يُقَالَ سَبَقَ الْحَاجُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ادَّانَ مُعَرِّضاً فَأَصْلَحَ قَدْ دِيْنَ بِهِ ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنَ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ نَقْسِمْ مَالَهُ بَيْنَ فَمُرَاعِهُ »

وقد أورده البيهقي تحت باب من أجاز القضاء على الغائب (١).

⁽۱) السنن الكبرى للبيهقى كتاب آداب القاضى ، باب من أجاز القضاء على العائب جـ ١٠ ص ١٤١ .

ففى هذا الأثر قضى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه على الأسيفع نقسم ماله على غرمائه حيث رفع إليه أمره فحكم عليه وهو غائب .

٢ روى ابن حزم بسنده عن عمرو بن عثان بن عفان قال: أَتَى عُمَرَ ابْنَ الْحَطَّابِ رَجُّلْ قَدْ فَقِقَتْ عَيْنَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : ﴿ تُحْضِرْ خَصْمَتَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : ﴿ تُحْضِرْ خَصْمَتَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : ﴿ تُحْضِرْ خَصْمَتُ قَدْ لَهُ عُمَرُ : ﴿ فَعَالَ لَهُ عُمَرُ : ﴿ فَعَلَى قَدْ لَهُ عُمَرُ : ﴿ فَقَالَ عُمَرُ : فَلَعَلَى عَيْنَاهُ مَعاً ، فَقَالَ عُمَرُ : فَقَالَ عُمَرُ : فَقَالَ عُمَرُ : فَلَا يُعْمَرُ خَصْمَهُ قَدَ فَقِقَتْ عَيْنَاهُ مَعاً ، فَقَالَ عُمَرُ : إِذَا سَمِعْتَ حُجَّةَ الآخِرِ بَانَ ٱلْقَضَاءُ ، - قَالُواْ : وَلَا يُعْلَمْ لِعُمَرَ فِى ذلك مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ (١) . فلم يحكم عمر إلا بعد أن حضر الخصم .

٣ - قال ابن حزم: الصحيح عن عمر وعثان القضاء على الغائب إذا صحَّ الحق قِبلَة ، ولايصحُّ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك (٢).

٤ - روى ابن حزم بسنده أنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ أَبِى مُوْسَىٰ ٱلْأَشْعَرِى وَكَانَ لَا صَوْتٍ (*) وَنِكَايَةٍ فِي الْعَلُوِّ ، فَغَنِمُواْ ، فَأَعْطَاهُ أَبُو مُوسَىٰ ٱلْأَشْعَرِى بَعْضَ سَهْمِهِ ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا جَمِيْعاْ ، فَضَرَبَهُ عِشْرِيْنَ سَوْطاً وَحَلَقَ رَأْسَهُ ، فَجَمَعَ شَعْرَهُ ، وَرَحَلَ إِلَى عُمَرَ ، فَلَخَلَ عَلَيْهِ : قَالَ جَرِيْرُ بْنُ عَبْدِ الله : وَأَنَا أَقْرَبُ النَّاسِ مَجْلِساً مِنْ عُمَرَ ، فَلَخَرَجَ شَعْرَهُ فَضَرَبَ بِهِ صَدْرَ عُمَرَ ، وَقَالَ : أَمَا وَاللهِ لَوْلًا ؟ فَقَالَ : كُنْتُ ذَا صَوْتٍ لَوْلًا ؟ فَقَالَ : كُنْتُ ذَا صَوْتٍ لَوْلًا ؟ فَقَالَ : كُنْتُ ذَا صَوْتٍ وَلِكَايَةٍ فِي الْعَلُوِ ، ثُمَّ قَصَّ قِصَّتَهُ عَلَىٰ عُمَرَ ، فَكَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ أَبِى مُؤسَىٰ : إِنَّ فَلَاناً قَدِمَ عَلَى فَعَرَ نَعُ لَكُولًا أَنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَرَمْتُ عَلَيْكَ فَلَاناً وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَرَمْتُ عَلَيْكَ .

⁽۱) المحلى جـ ۱۰ ص ۵۱۸ – ۱۹ وقال عنه : [لايصبح عنه أيصاً لأنه من طريق محمد الغفارى عن ابن أبى ذئب الجهنى ولا يدرى من هما فى خلق الله تعالى ، ثم عن عمرو بن عثمان بن عفان عن عمر ولم يولد عمرو إلا ليلة موت عمر] المحلى حـ ۱۰ ص ٥٢٠ .

⁽۲) المحلى جـ ۱۰ ص ۵۲۱ .

⁽٣) لعلها : صولة .

إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهِ ذَلِكَ فِي مَلاً مِنَ النَّاسِ ، فَعَرَمْتُ عَلَيْكَ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي مَلاً مِن النَّاسِ ، فَعَرْمْتُ عَلَيْكَ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي حَلامٍ لَمَا مَلاً مِن النَّاسِ حَتَّىٰ يَقْتَصَّ مِنْكَ ، وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهِ ذَلِكَ فِي حَلامٍ لَمَا حَلَيْتُ النَّاسُ : اعْفُ عَنْهُ ، فَقَالَ : حَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ حَتَّىٰ يَقْتَصَّ مِنْكَ ، فَقَالَ لَهُ النَّاسُ : اعْفُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لا وَاللهِ لا أَدْعُهُ لِأَحْدِ ، فَلَمَّا قَعَدَ أَبُوْ مُوسَىٰ لِلْقِصَاصِ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ وَقَالَ : اللَّهُمُّ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ (١) .

ففي هذه القصة حكم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على الغائب.

وَوَىٰ ابن حزم بسنده أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ رَضِيَ الله تَعَالَىٰ عَنْهُ بَسَعُهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِى وَقَاصِ اِتَّحَذَ بَاباً وَقَالَ : انْقَطَعَ الصَّوْتُ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ فَحَرَّقَهُ ، وَأَرْسَلَ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ ٱلْأَنْصَادِيِّ وَأَخَذَ بِيَدِ سَعْدِ وَأَخْرَجَهُ وَأَجْسَهُ وَقَالَ : هُمَا اجْلِسْ لِلنَّاسِ ، فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ سَعْدٌ ، وَحَلَفَ أَنَّهُ مَائكَلَمْ بِذَلِكَ (٢) .

ففى هذه القصة حكم عمر بن الخطاب بعد ماسمع الشكوئ على سعد وهو غائب ، مما يدل على جواز الحكم على الغائب .

٦ - ورَوَىٰ ابن حزم بسنده قال : كَتَبَ إِلَىٰ أَيِىٰ مُوْسَىٰ : ﴿ أَنَّهُ بَلَغَنِیْ اللّٰ نَاساً مِنْ قِبَيكَ دَعَواْ بِدَعْوَىٰ ٱلْجَاهِلِيّةِ : يَاآلَ ضَبَّةَ - فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِىٰ هَذَا فَأَنْهِكُهُمْ عُقُوْبةً فِى أَمْوَالِهِمْ وَأَجْسَامِهِمْ حَتَّىٰ يَفْرَقُواْ ، إِذْ لَمْ يَفْقَهُواْ ﴾ (٣) وهذا قضاء على الغائب .

٧ - عن سعيد بن المسيب قال : ﴿ قَضَيْ عُمَرُ بُنُ ٱلْحُطَّابِ ، وَعُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ فِي الْمَفْقُودِ : أَنَّ امْرَأْتَهُ تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنْيَنَ وَأَرْبَعَةَ ٱشْهُرٍ ثُمَّ تَتَرَوَّجُ ﴾ (٤) وهذا قضاء على الغائب .

⁽۱) المحلى جد ۱۰ ص ۹۲۳ .

⁽٢) المحلي جـ ١٠ ص ٣٣٥ – ٢٤٥ .

⁽٣) المحلي جـ ١٠ ص ٥٢٤ .

⁽٤) المحلي جـ ١٠ ص ٢٤٥ .

وبعد نقل هذه الآثار عن عمر بن الخطاب ومادلتْ عليه من القضاء على الغائب إذا تأكد القاضى من صحة الدعوى ، وعدم القضاء على العائب إدا شكَّ القاضى في الدعوى . أذكر آراء العلماء في ذلك وأدلتهم ثم أرجح ماأراه راجحاً .

آراء العلماء في الحكم على الغائب :

المحتلف العلماء رحمهم الله تعالى في القضاء على الغائب على أقوال: 1 - الحنفية: ذهبوا إلى عدم جواز القضاء على الغائب (١).

٢ - والمالكية: قالوا يقضى على الغالب فى بعض الحالات، ولا يقضى عليه فى حالات أخرى فإذا كانت غيبته أكثر من مسيرة عشرة أيام أو كان مقطع الغيبة فيحكم عليه. أما إذا كانت غيبته قريبة على مسيرة اليوم واليومين فيكتب إليه ويعذر إليه فى كل حق (٢).

٣ - والشافعية (٣) والحنابلة (٤) ذهبوا إلى جواز الحكم على الغائب فى حقوق الآدميين ، كأحكام الأبدان والأموال والقصاص ، ولا يحكم عليه فى الحدود كالزنا وشرب الخمر لأنها حق تله ، وحقوق الله مبناها على الستر والدرء . أما الحدود التى للآدميين فيها حق كالقذف والسرقة فيحكم فيها على القاذف بالجلد وعلى السارق بالمال دون القطع .

وذهب ابن حزم رحمه الله إلى القضاء على الغائب كما يقضى على الحاضر في كل الحقوق ، سواء أكانت للمخلوقين أم للخالق جلّ وعلا (٥) .

⁽۱) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام جـ ٦ ص ٤٠٠ ، والمبسوط ليسرخسي جـ ١٧ ص ٣٩ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ١ ص ٨٧ .

⁽٣) مغنى المحتاج جد ٤ ص ٢٠١ .

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ١٠٩ ، والكافي جـ ٤ ص ٤٦٣ .

⁽٥) المحلى جد ١٠ ص ١٥٥ .

وملخص الآراء :

١ – الجواز مطلقاً .

٢ – المنع مطلقاً .

٣ – الجواز في بعض الأمور والحالات .

أدلة الجيزين للقضاء على الغائب:

استدل المجيزون للقضاء على الغائب بالكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة وأفعالهم .

أولا – من الكتاب :

١ – قال الله تعالى : (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُواْ قَوَّامِيْنَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ)
 (١) .

٢ - وقال تعالىٰ : ﴿ وَأَقِيْمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ (٢) .

فطلب الله تعالى من المؤمنين القيام بالقسط وإقام الشهادة لجميع الناس، الحاضرين والغائبين قال ابن حزم: [فلم يخص تعالى حاضراً من غائب] (٣).

ثانيا - من السنة:

ا - عن عائشة رضى الله عنها أنَّ هِنْداً قَالَتْ لِلنَّبِيِّ عَلَيْكَ : إنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُل شَحِيْحٌ ، فَأَحْتَاجُ أَنْ آلْحَذَ مِنْ مَالِهِ ، قَالَ عَلَيْكُ : ﴿ تُحَذِي مَايَكُفِيْكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٤) .

⁽١) سورة النساء آية ١٣٥ .

⁽٢) سورة الطلاق آية ٢ .

⁽٣) المحلى حد ١٠ ص ٢١٥ .

 ⁽٤) رواه البحارى ومسلم ، صحيح البخارى كتاب الأحكام باب القضاء على
 العائب – فتح النارى جـ ٣ ص ١٧١ وصحيح مسلم – كتاب الأقضية ، باب قضية همد
 صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٢ ص ٧ .

فقضيٰ رسول الله عَيِّكَ لهند على أبى سفيان وهو غير حاضر مجلس القضاء (١) .

٢ - عن أنس قال : ٥ قَدِمَ أَنَاسٌ مِنْ عُكَلِ أَوْ عُرَيْنَهَ فَاجْتَوُوا اَلْمَدِيْنَةَ فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُواْ فَيَشْرَبُواْ مِنْ أَبْوَالِهَا وَٱلْبَانِهَا ، فَأَمَر لَهُمُ النّبِيُّ عَيْقِالِهُ وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُواْ فَيَشْرَبُواْ مِنْ أَبْوَالِهَا وَٱلْبَانِهَا ، فَشَرِبُواْ ، حَتَّىٰ إِذَا بَرِئُواْ فَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَاقُواْ النَّعَمَ ، فَبَلَغَ النّبِي عَيْقِالِلَهُ عُدُوةً ، فَشَرِبُواْ ، حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمَر بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمَر بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمَر بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمْرَ بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمَر بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمْرَ بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهَارُ حَتَّىٰ جِيءُ بِهِمْ ، فَأَمْرَ بِهِمْ فَقَطَعَ النَّهُ إِنْ الْتُواْ بِالْحَرْقِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ ، (٢) .

قال ابن حزم: [وَقَدْ صَعَّ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِ الْحُكُمُ عَلَىٰ الْعَائِبِ كَمَا حَكَمَ عَلَىٰ الْعَائِبِ كَمَا حَكَمَ عَلَىٰ الْعُرَبِيِّنَ] (٣).

٣ – استدل ابن حزم بما رواه سهل بن أبى حثمة ورافع بن خديج أنَّ رَسُولَ الله عَيْنَاتُهُ قَضَىٰ عَلَىٰ أَهْلِ خَيْبَرَ وَهُمْ غُيَّبٌ بَأَنْ يُقِيْمَ الْحَارِثِيُّوْنَ أَوْلِيَاءُ الْفَتِيْلِ اللهِ عَيْنَاتُهُ ، أَوْ يَحْلِفَ خَمْسُوْنَ مِنْهُمْ عَلَىٰ قَاتِلِهِ مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ وَيُسَلِّمَ ، الْفَتِيْلِ اللهَ عَنْهُودَ أَنَّهُمْ مَاقَتَلُوهُ وَيَبْرَأُونَ (٤).

ثالثا - من أفعال الصحابة:

١ - قال ابن حزم: [الصحيح عن عمر وعثمان القضاء على الغائب إذا

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ١٠٩ .

⁽۲) رواه البخاری و مسلم ، صحیح البخاری ، کتاب الحدود ، باب سمر النبی أعین المحاربین – فتح الباری جد ۱۲ ص ۱۱۲ .

وصحیح مسلم ، کتاب القسامة ، باب حکم المحاربین والمرتدین صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۱ ص ۱۵۶ - ۱۵۷ .

⁽٣) الحلي جد ١٠ ص ٥٢٢ .

⁽٤) الحلي جد ١٠ ص ٥٢٢ .

صحّ الحق قِبَلَهُ ، ولايصحُّ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك] (١) .

٢ - قضاء عمر على الأُسَيِّفِع وَهُو غَائِبٌ (٢) - كما سبق فيما رُوِي عن
 عمر ،

٣ - قضاء عمر على امرأة المفقود تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً (٣).

غرر القضاء عمر على أبى موسى حينها ضرب الرجل وحلق شعره (١) .
 إلى غير ذلك من القضايا التي حكموا فيها على الغائب .

من الإجماع :

يفهم من كلام ابن حزم رحمه الله إجماع الصحابة على القضاء على الغائب حيث قال: [والذى أوردنا عن عمر وعثان صحيح ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافه أبداً . وبالله تعالى التوفيق] (٥) .

وقد قال ابن حجر رحمه الله كلاماً يفيد الإجماع حيث جاء فى كلامه: [قوله: « القضاء على الغائب » أى فى حقوق الآدميين دون حقوق الله بالاتفاق ، حتى لو قامت البينة على غائب بسرقة مثلا حكم بالمال دون القطع ؟ (٦) .

⁽١) المحلي جد ١٠ ص ٥٣١ .

⁽۲) السنن الكبرى ، كتاب آداب القاضى ، باب من أجاز القضاء على العائب جـ ١٠ ص ١٤١ .

⁽۳) المحلي جـ ۱۰ ص ۲۴ه .

⁽٤) المحلى جد ١٠ ص ٥٢٣ ،

⁽٥) المحلى جـ ١٠ ص ٢٤٥ .

⁽٦) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٧١ .

أدلة المانعين للقضاء على الغائب:

استدل المانعون من القضاء على الغائب بالسنة ، وقول بعض الصحابة والتعليل والنظر .

أولا – من السنة :

١ – عن أم سلمة عن النبى عَلَيْكَةٍ قال : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُوْنَ إِلَيْ ، وَلِعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُوْنَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِيْ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَأَشْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيْهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ ، فَإِلْمَا أَقْطَعُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيْهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ ، فَإِلْمَا أَقْطَعُ لَهُ مِنْ خَقِّ أَخِيْهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ ، فَإِلْمَا أَقْطَعُ لَهُ مِنْ النَّارِ » (١) .

فقول الرسول عَيْقَاتُهُ « فأقضى له على نحو ماأسمع » يدل على أن القاضى يجب أن يبنى حكمه على مايسمع من الخصمين ، وهذا يتطلب حضورهما مجلس القضاء ، وإذا غاب أحدهما فلا يقضى . قال ابن رشد : وعمدة من لم يَرَ القضاء قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا أَقْضِيْ لَهُ بَحَسَب مَا أَسْمَعُ » (٢) .

٢ - عن عمرو بن عون قال : أخبرنا شريك ، عن سماك ، عن حنش ، عن على عليه السلام قال : بَعَنْنِيْ رَسُولُ الله عَلَيْتُهِ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا فَقُلْتُ : يَارَسُولُ الله عَلِيْتُهِ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا فَقُلْتُ : ﴿ إِنَّ يَارَسُولُ الله ، تُرْسِلُنِيْ وَأَنَا حَدِيْتُ السَّنِّ وَلَا عِلْمَ لِيْ بِالْقَضَاءِ ؟ فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللهَ سَيَهْدِيْ قَلْبَكَ الخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِينَ اللهَ سَيَهْدِيْ قَلْبَكَ وَيُنَبِّتُ لِسَائِكَ ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِينَ عَنَى تَسْمَع مِنَ ٱلْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ ٱلْأُولِ ، فَإِنَّهُ أَحْرَىٰ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ حَتَىٰ تَسْمَع مِنَ ٱلْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ ٱلْأُولِ ، فَإِنَّهُ أَحْرَىٰ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ

 ⁽۱) رواه البحاري ومسلم – صحیح البخاری ، کتاب الحیل ، باب حکم الحاکم
 لایحل ماحرمه الله ورسوله – فتح الباری جد ۱۲ ص ۳۳۹ .

وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم لايغير الناطن -صحيح مسلم بشرح النووى جد ١٢ ص ٤ .

⁽٢) بداية المحتهد جـ ٢ ص ٤٧٢ .

الْقَضَاءُ . قَالَ فَمَا زِلْتَ قَاضِياً ، أَوْ مَاشَكَكُتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ ، (١) .

فقول الرسول عَيَّالَةً : (فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول () يدل على أن الحاكم لايقضى على غائب لأنه عَيْسَةً منعه أن يقضى لأحد الخصمين حتى يسمع كلام الآخر ، والقضاء للمدعى حال غيبة المدعى عليه قضاء لأحد الخصمين قبل سماع كلام الآخر .

ثانيا: رَوَىٰ عمرو بن عثان بن عفان قال: أَتَىٰ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ رَجُلْ قَدْ فَقَالَ لَهُ: يَاأَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ، قَدَّ فَقَالَ لَهُ: يَاأَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ، قَدْ فَقَاتَ عَيْنَهُ مَنَ الْغَضَبِ إِلَّا مَاأَرَىٰ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَلَعَلَّكَ قَدْ فَقَاتَ عَيْنَى عَصْمِكَ مَعاً، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا سَمِعْتَ خَصْمِكَ مَعاً، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا سَمِعْتَ خُصَّمِكَ مَعاً، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا سَمِعْتَ حُصَّمِكَ مَعاً، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا سَمِعْتَ حُجَّةَ الآخِر بَانَ الْقَضَاءُ * (٢)

ففي هذا الأثر لم يحكم عمر بن الخطاب على الغائب إلا بعد حضوره .

ثالثا – التعليل والنظر:

لو جاز الحكم على الغائب لم يكن الحضور واجباً عليه ، كما أنه يجوز أن

⁽۱) سنن أبي داود - كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء جـ ۲ ص ۲۷۰ . والسنس الكبرى لليهقى ، كتاب آداب القاضى ، باب القاضى لايقبل شهادة الشاهد إلا محضر من احصم المشهود عليه ولايقضى على الغائب جـ ۱۰ ص ۱٤٠ ، والمستدرك ، كتاب الأحكام ، باب استماع بيان الخصمين واجب على القاضى جـ ٤ ص ٩٣ وقال . [حديث صحيح الإساد ولم يخرجاه] وسن الترمذى كتاب الأحكام باب رقم ه وقال : [هدا حديث حس] . ومصنف ابن أبي شيبة - كتاب البيوع والأقصية ، باب من قال : لايقبل من خصم حتى يحضر خصمه جـ ۷ ص ۲۹۱ .

⁽٢) المحلي جـ ١٠ ص ٥١٨ -- ٥١٩ . وقال عنه لايصح جـ ١٠ ص ٥٢٠ .

يكون للغائب مايبطل البينة ويقدح فيها كما يجوز أن يقرّ بما ادعى عليه به فيحكم عليه بالإقرار ، كما أن القضاء من أجل قطع المنازعة ولا منازعة مع غياب الخصم » (١)

أولا – مناقشة الجيزين لأدلة المانعين :

ناقش المجيزون أدلة المانعين وأجابوا على أدلتهم ، وفيما يلي أوجز ذلك :

١ - عن حديث أم سلمة : 3 فَاحْكُمَ لَهُ عَلَىٰ نَحْوِ مِمًا أَسْمَعُ » لا حجة لهم فيه لأنه فى حضور الخصمين مجلس القضاء فيحكم بما يسمع من بينات الخصوم ، وليس فيه مايدل على المنع من القضاء على الغائب .

٢ – أما حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه فإنه محمول على ما إذا كان الخصمان حاضرين (إذا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْحَصْمَانِ). ويفارق الحاضر الغائب ، فإن البينة لاتسمع على حاضر إلا بحضرته ، والغائب بخلافه (٢) ، قال ابن حجر : [وقال ابن العربى : حديث على إنما هو مع إمكان السماع ، فأما مع تعذره بمغيب فلا يمنع الحكم كما لو تعذر بإغماء أو جنونٍ أو حجرٍ أو صِغرٍ] (٣) .

أما ابن حزم رحمه الله فلم يثبت الخبر حيث قال : [أما الخبر عن رسول الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله التلقين ، وحنش بن المعتمر ساقط مطرح . وأما الطريق الأخرى ، فالقاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائى مجهول لايدرى من هو (٤) . ثم يقول : [ثم لو صحّت الأخبار – التي قدمنا – لما كان لهم مها متعلق أصلًا ، لأنه ليس فيها : أن لايقضى على غائب ، بل فيها : أن

⁽١) المبسوط جـ ١٧ ص ٤٠ ، وشرح فتح القدير جـ ٦ ص ٤٠٠ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ١٠٩ ،

⁽٣) فتح الباري جد ١٣ ص ١٧٢ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ١٩٥ .

لايقضى على حاضر بدعوى خصمه ، دون سماع حجته ، وهذا شيء لانخالفهم فيه ، ولا يجوز أن يقضى على حاضر ولا غائب بقول خصمه ، ولكن بالذي أمر الله تعالى به من البينة العدلة فقط] (١) .

٣ – أما الخبر عن عمر بن الخطاب فيمن فقئت عينه ولم بحكم له حتى حضر خصمه ، فقال عنه ابن حزم : [لايصح عنه أيضاً ، لأنه من طريق محمد الغفارى عن ابن أبى ذئب الجهنى – ولايدرى من هما فى خلق الله تعالى ، ثم عن عمرو بن عثمان بن عفان عن عمر – ولم يولد عمرو إلا ليلة موت عمر] (٢) .

ثم على فرض صحته فإنه لايمنع من القضاء على الغائب ، لأن المتخاصمين حاضران ولم يَخْتَفِ المدعى عليه .

٤ - ماذكروه من التعليلات لايمنع الحكم على الغائب لأن حجته إذا
 حضر قائمة ، فتسمع ويعمل بمقتضاها ، وينقض لها الحكم .

وقالوا: ناقض أبو حنيفة أصله فى عدم القضاء على الغائب بما إذا ادعتُ امرأة على زوجها الغائب بأن له مالًا بيد رجل وتحتاج إلى النفقة واعترف لها الرجل بذلك . فإن القاضى يحكم عليه بالنفقة . وهذا قضاء على الغائب (٣) .

وقال ابن حزم: [وأما قول أبى حنيفة وأصحابه ففاسد أيضاً ، لأن كل من لم يحضر مجلس الحاكم فهو غائب عنه ، ولو أنه فى رحبة باب دار الحاكم ، فعلى هذا لا يحكم على أحد أبداً ، وهو فاسد كما ترى . فإن قالوا : يبعث فيه ، قلنا : وابعثوا أيضاً فى كل غائب ، ولافرق ، فإن قالوا : قد يكون بحيث تتعذر البعثة فيه ، قلنا : وقد يكون إلى جانب حائط الحاكم وتتعذر البعثة فيه أيضاً لتعذره أو لبعض الوجوه] (3) .

⁽١) المحلى جد ١٠ ص ٥٢٠ .

⁽٢) المحلي جد ١٠ ص ٥٢٠ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ١٠٩ ، والمحلى جـ ١٠ ص ١٥٥ .

⁽٤) الحلي جد ١٠ ص ٥١٦ - ١١٥ .

ثانياً : مناقشة من منع القضاء على الغائب في بعض الحالات وأحازه في حالات أخرى :

ناقش ابن حزم المالكية على رأيهم فى القضاء على الغائب فى كل شيء إلا الأرضين والدور فقال :

أما قول مالك فظاهر الخطأ من وجهين :

أحدهما: تفريقه بين العقار وغيره ، وهو قول بلا برهان ، وماحرم الله تعالى على أحد من الناس من عقار غيره ، إلا كالذى حرمه من غير العقار ولا فرق ، بل العقار كان أولى في الرأى أن يحكم فيه على الغائب لأنه لاينقل ، ولا يغاب عليه ولايفوت ، بل يستدرك الخطأ فيه في كل وقت ، وليس كذلك سائر الأموال .

والوجه الثانى: تفريقه بين الغائب غيبة طويلة ، وغيبة غير طويلة ، فهذا قول بلا برهان ، وتفريق فاسد ، وليس فى العالم غيبة إلا وهى طويلة (١) بالإضافة إلى ماهو أقصر منها فى الزمان والمكان ، وهى أيضا قصيرة بالإضافة إلى ماهو أطول منها فى المكان والزمان ، فمن غاب عامين إلى العراق ، فقد غاب غيبة طويلة بالإضافة إلى من غاب نصف عام إلى مصر ، وقد غاب غيبة قصيرة بالإضافة إلى من غاب عشرة أعوام إلى الهند ، وهكذا فى كل زمان وكل مكان .

ثم تحديد ابن القاسم خطأ ثالث: وهذا قول مانعلمه لأحد من خلق الله عز وجل قبل مالك ، فسقط هذا القول] (٢).

مناقشة المانعين للقضاء على الغائب لبعض أدلة المجيزين:

ناقش الحنفية القائلون بمنع القضاء على الغائب بعض أدلة الجمهور القائدين بجواز القضاء على الغائب بمناقشة أوجزها فيما يلى:

⁽١) يقصد تحديد الغيبة الطويلة بأنها كما بين مصر والأندلس .

⁽۲) المحلی جـ ۱۰ ص ٥١٦ .

١ - قصة هند ليس فيها قضاء لرسول الله عَلَيْكُ وإنما سألته الفتيا فأفتاها بالأخذ من ماله مايكفيها وولدها . ولو كان قضاء لأحضر أبا سفيان إذ هو موحود في البلد مكة ، كما أنه ليس مستتراً ولا متعززاً عن القضاء بسلطان . قال ابن حجر : [قال النووى : ولا يصح الاستدلال لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضراً بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد ، أو مستتراً لايقدر عليه ، أو متعززاً ، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً ، فلا يكون قضاء على الغائب بل هو فتيا] (١) .

٢ – وحديث قضاء الرسول عَلَيْكُ على أهل خيبر بالقسامة وهم غُيّب بأن يقيم الحارثيون أولياء القتيل البينة ، أو يحلف خمسون منهم على قاتله ، يجاب عنه أن الحادثة وقعت فى زمن لم تكن خيبر فيه تحت حكم المسلمين بدليل روايتى مسلم : وهى يومئذ صلح وأهلها يهود . والرواية الثانية أن رسول الله كتب إلى أهل خيبر : إمّا أنْ يَدُواْ صَاحِبَكُمْ وَإِمّا أَنْ يَأْذَنُواْ بِحَرْبِ (٢) .

الترجيح: بعد عرض آراء العلماء وأدلتهم حول القضاء على الغائب ، نجد أن أدلة القائلين بجواز القضاء على الغائب أقوى على ماأثير حولها من نقاش . يقول ابن حجر رحمه الله : [والذي يظهر لى أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب ، بل استدل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا] (٢) .

⁽۱) فتح الباری جه ۹ ص ۵۱۰ .

 ⁽۲) صحیح مسلم ، کتاب القسامة – صحیح مسلم بشرح النووی حد ۱۱
 صحیح مسلم ، کتاب القسامة – صحیح مسلم بشرح النووی حد ۱۱

⁽٣) فتح الباري جـ ٩ ص ٥١١ .

كا أن القول بجواز الحكم على الغائب يوافق مقاصد الشريعة من الحكم بالعدل ، ونصرة المظلوم ، وعدم إبطال ماقامت البينة العادلة بإثباته ، ومنع الحيل على أكل أموال الناس بالباطل ، والهروب من أداء الحقوق والواجبات . فلو لم تسمع البينة لجعلت الغيبة والاستتار ذريعة وطريقاً لإسقاط الحقوق التي نصب الحكام لحفظها والقضاء بها ، فسماع البينة والقضاء بها على الغائب هو الطريق السليم للمحافظة على حقوق الناس من الضبياع . يقول ابن حزم :

ولا ندرى فى الضلال أعظم من فعل حاكم شهد عنده العدول بأن فلاناً الغائب قتل زيداً عمداً أو خطأ ، أو أنه غصب هذه الحرة أو تملكها ، أو أنه طلق امرأته ثلاثاً ، أو أنه غصب هذه الأمة من هذا ، أو تملك مسجداً أو مقبرة ، فلا المتفت إلى كل ذلك وتبقى فى ملكه الحرة والفرج الحرام ، والمال الحرام ، ألا إن هذا هو الضلال المبين ، والجور المتيقن ، والفسق المتين ، والتعاون على الإثم والعدوان] (1) .

على أن القائلين بجواز الحكم على الغائب جعلوا الباب مفتوحاً أمام الغائب إذا قدم فيدفع الدعوى أو يجرح البينة ، كما أن بعضهم يطلب اليمين من المدعى على صحة دعواه ، وأنه لم يستوفِ من المدعى عليه ولم يبرئه ، ولم يُحِلُ عليه ، وأن حقه الذي قدم بينته على إثباته لم يزل في ذمة المدعى عليه الغائب حتى الساعة دون إبراء أو استيفاء أو إحالة .

وبهذا كله يظهر رجحان القول بالقضاء على الغائب.

تحديد الغيبة:

يختلف العلماء رحمهم الله تعالى فى تحديد الغيبة التى يُحْكُمُ من خلالها على المدعى عليه :

⁽١) المحلى جـ ١٠ ص ٢١٥ .

١ - فالمالكية يقسمون الغيبة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) غيبة قريبة على مسيرة اليوم واليومين - فهذا يكتب إليه ويعذر إليه في كل حق ، فَإِمَّا وَكُلَ وإما قدم ، فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ، وبيع عليه ماله في الأصل وغيره ، وفي استحقاق العروض والحيوان والأصول وجميع الأشياء من الطلاق والعتق ، وغير ذلك ، ولم تُرْجَ له حجة في شيء من ذلك لأنه لا عذر له .

(ب) غائب بعيد الغيبة على مسيرة عشرة أيام وشبهها ، فهذا يحكم عليه فيما عدا الاستحقاق في الرباع الأصول من الديون والحيوان والعروض ، وتُرْجَىٰ له الحجة في ذلك .

(ج) غائب منقطع الغيبة مثل مكة من إفريقية ، والمدينة من الأندلس وخراسان ، فهذا يحكم عليه في كل شيء من الديون والحيوان والعروض والرباع والأصول ، وتُرْجَىٰ له الحجة في ذلك (١) .

٢ – والشافعية يقولون: يحكم على الغائب إذا كان فى ولاية غير ولاية القاضى، أو بعيداً عنه مسافة تقصر فيها الصلاة، أو اختفىٰ عنه، أو تعزز وهو في ولايته، فتسمع البينة عليه (٢).

٣ – والحنابلة يقولون: ماكان يبعد عن القاضى مسافة قصر، وفي حكمه
 المستتر في بلد القاضى وتعذر حضوره فيحكم عليه (٢).

طلب اليمين من المدعى على الغائب:

إذا أقام المدعى البينة على الغائب ، فهل تكفى هذه البينة ؟ أو لابد من أن يحلف معها على صحة دعواه ، وأنه لم يستوفِ منه ، ولم يبرئه ، وَلَمْ يُحِلُّ

⁽١) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٨٧ .

⁽۲) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤١٤ -- ٤١٥ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ١١١ .

عَلَيْهِ ، وأن حقه الذى قَدَّمَ بينته على إثباته لم يزل فى ذمة المدعى عليه الغائب حتى ساعة الدعوى دون إبراء أو استيفاء أو إحالة ؟ وتسمى هذه اليمين : يمين الاستبراء .

في ذلك روايتان عن الإمام أحمد (١) وفي مذهب الشافعي قولان (٢) وللمالكية وجهان . إلا أن المعتمد في مذهب الشافعي ومالك وجوب التحليف ($^{(7)}$. أما ابن حزم فلم يَرَ تحليف المدعى يمين الاستبراء ($^{(8)}$.

والذي يظهر لى أنَّ مَنْ رَأَىٰ تحليف المدعى إنما قصد الاحتياط في حق الغائب وإلا فالبينة كافية في إثبات الحق والحكم به .

ثبوت حق الغائب في دفع الدعوى :

إذا قَدَّمَ الغائب أثناء محاكمته وسماع البينة وقف الحكم حتى يحضر ، ليتولى الدفاع عن نفسه ، فإن دفع الدعوى بقضاء الدين المدعى به أو التخلص من الدعوى وأقام البينة على ذلك حكم له على المدعى ، وإن لم يكن له بينة على الدفع ولم يخرج البينة حكم عليه .

أما إذا قدم الغائب بعد الحكم فله الحق أن يقدم بينته على التخلص من الدعوى ، أو يجرح البينة بما يجرحهم قبل أداء الشهادة ، أما إذا جرحهم بأمر حصل لهم بعد الشهادة فلا يسمع جرح لهم (٥) .

رَأَىٰ الْمَازِرِيُّ أنه يجب على القاضي أن يذكر أسماء الشهود على الغائب ليتمكن بعد قدومه من معرفتهم وجرحهم إذا علم فيهم جرحاً .

⁽۱) المغنى جه ۹ ص ۱۱۰ .

⁽٢) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤٠٧ ، والمهذب حـ ٢ ص ٣٠٥ .

⁽٣) حاشيه الدسوق ٤ / ١٦٢ ، وتبصرة الحكام جـ ١ ص ٨٦ – ٨٧ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٥٢١ .

⁽٥) المغنى جـ ٩ ص ١١٠ .

ذكر ابن فرحون عن المازرى أنه قال: [إذا لم يصرح القاضى بأسماء الشهود في الحكم على الغائب فالمشهور أن ذلك حكم لاينفذ دون أن يعرف الغائب من يشهد عليه ، ووقع في المذهب رواية أن ذلك ينفذ ولكنها مطروحة عمد القضاة المالكية] (1) .

ونقل ابن فرحون كذلك عن أبى عبد الله الباجى: [أنه ينبغى للقاضى أن يفعل كل مافيه أعذار ، فإن وقع الحكم مجملا ، ولم يكشف عن أسماء الشهود فلا ينقض الحكم وهو تام ، ويكره له ذلك . ووجه الكراهة ظاهر وهو احتمال جرحهم ، لأن الغائب إذا قدم قد يقول : لو علمتُ مَنْ شَهِدَ عَلَى لرددتُ شهادتُه ، أما عدم نفاذ الحكم مع وجود مايقتضيه فلا أرى له وجها صحيحاً] (٢).

قال ابن حزم فى بقاء حق الدفع للغائب بعد قدومه: [وكل من قضى عليه ببينة عدل بغرامة أو غيرها ، ثم أتى هو ببينة عدل ، أنه كان قد أدَّى ذلك الحق أو برى من ذلك الحق رد عليه ماكان غرم ، وفسخ عنه القضاء الأول ، لأنه حق ظهر لم يكن فى علم البينة التى شهدت أولًا] (٢)

وقال ابن سهل: [إرجاء الحجة للغائب فيما يحكم به عليه أصل معمول به عند الحكام والقضاة ، ولاينبغى العدول عنه ، ولا الحكم بغيره ، إذ هو كالإجماع في المذهب] (٤) .

وقال الشربيني : [وأما بعد الحكم : فهو على حجته بالأداء والإبراء والجرح يوم الشهادة] (°)

⁽١) تنصرة الحكام جد ١ ص ٨٦.

⁽٢) تنصرة الحكام جد ١ ص ٨٧.

⁽٣) المحلي جـ ١٠ ص ٥٢٤ .

⁽٤) تنصرة الحكام جد ١ ص ٨٨.

⁽٥) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٤١٥ .

وملخص ذلك أن العلماء رحمهم الله تعالى رأوا أن من الوفاء بحق المدعى عليه العائب أن يذكر في الحكم عليه أسماء الشهود ليتمكن من الدفع بعد الحضور ، بل لقد اختلفوا في نفاذ الحكم على قولين :

١ - لاينفذ الحكم إذا لم تذكر أسماء الشهود في الحكم.

٢ - ينفذ الحكم إذا لم تذكر أسماء الشهود في الحكم مع الكراهة . وذلك
 للنقة بأن القاضى لايحكم إلا بالبينة العادلة .

والواجح : أن لابد من تمكين الغائب المحكوم عليه من معرفة شهادتهم إن كان لديه مايطعن فيهم .



المحث الرابع

كتاب القاضي (الاستنابة)

قد يحتاج القاضى عند إجراء سير المحاكمة من طلب شهادة غائب عن البلد أو الاستفصال عن شيء من ملابسات الدعوى ، وقد يحتاج إلى أن يوكل غيره فى تنفيذ ماقضى به لأنه لايستطيع أن يقوم بنفسه فى كل شيء فيكتب إلى من يثق به ، وأولى الناس بذلك هم القضاة . فعليهم أن يقبلوا كتابه ، لأن الحاجة داعية إلى قبوله ، والكتاب يقوم مقام المكتوب عنه وخطابه . لذلك أجمعت الأمة على أن كتاب القاضى إلى القاضى جائز (١) .

قال الله تعالى حكاية عن سليمان : (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تُولً عَنْهُمْ فَالْظُر مَاذَا يَرْجِعُوْنَ ، قَالَتَ : يَاأَيُّهَا ٱلْمَلَا أَنِّي أَلْقِيَ إِلَى كِتَابٌ كَرِيْمٌ : إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى وَأَتُونِي مُسْلِمِيْنَ) (٢)
مُسْلِمِيْنَ) (٢)

فذكر الله خبر كتاب سليمان في معرض امتنانه عليه ، ولم يعقب على . ذلك بالمنع في شرائع الله تعالى .

علماً بأن الكتاب ليس مرسلًا إلى قاض وإنما تدل الآية على مشروعية الكتاب في الجملة ومن ذلك كتاب القاضى كما ثبت أن رسول الله عَيْمَالِيَّهُ كتب إلى الملوك وغيرهم . فكتب إلى هرقل – عظيم الروم – وكتب إلى كسرى وكتب إلى النجاشى ، وكتب إلى المقوقس ، كما كتب إلى عماله وأمرائه وسعاته (٣)

مما يدل على مشروعية الكتابة في الجملة ، ومن ذلك كتاب القاضي ، وروى الضحاك بن سفيان قال : كَتَبَ إِلَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ أَنْ وَرُّتْ

⁽١) للغبي جـ ٩ ص ٩٠ - ٩١ .

⁽٢) سورة النمل آية ٢٨ – ٣١ .

⁽٣) شرح النووي لصحيح مسلم ص ١٤ ص ٤٥.

امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضُّبَابِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ﴾ (١)

وكتب عَيِّلِيَّهِ إِلَى أَهِل خيبر : ﴿ إِمَّا أَنْ تَلُواْ صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ تُوْذَنُواْ بِحَرْبٍ ﴾ (٢) وَكَتَبَ فِيْ حَدِيْثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ إِلَىٰ أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيْهِ الْفَرَائِضُ وَالسَّنَنُ وَالدِّيَاتُ ، فَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقُرِثَتْ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ (٣) .

وهذا يدل على مشروعية الكتابة لتنفيذ الشيء المراد تنفيذه .

وقد ترجم البخارى فقال: [باب الشهادة على الحط المختوم ، ومايجوز من ذلك ومايضيق عليه ، وكتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى القاضي] (¹⁾ .

وقال : [باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمنائه] (°) .

قال ابن حجر فى شرحه لترجمة البخارى : [وقيد بالمختوم لأنه أقرب إلى عدم التزوير على الخط . قوله (وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه) يريد أن القول بذلك لايكون على التعميم إثباتا وبفياً ، بل لايمنع ذلك مطلقاً فتضيق الحقوق ، ولا يعمل بذلك مطلقاً فلا يؤمن فيه التزوير فيكون جائزاً بشروط] (٦) .

⁽۱) رواه أبو داود والترمذى – سنن أبي داود . كتاب الفرائض ، باب في المرأة ترث من دية زوجها جـ ۲ ص ۱۱۷ . وسنن الترمذى ، كتاب الديات ، باب ماجاء في المرأة هل ترث من دية زوجها جـ ٤ ص ۲۷ ، وكتاب الفرائض ، باب ماجاء في ميراث المرأة من دية زوجها جـ ٤ ص ۲۷ .

 ⁽۲) صحیح مسلم ، کتاب القسامة ، صحیح مسلم بشرح النووی جد ۱۱
 ص ۱۵۰ – ۱۵۲ .

 ⁽۳) السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب آداب القاضى ، باب كتاب القاضى إلى
 القاضى والقاضى إلى الأمير والأمير إلى القاضى جـ ١٠ ص ١٢٨ .

⁽٤) صحيح البخارى ، كتاب الأحكام - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٤٠ .

⁽٥) صحيح البخارى ، كتاب الأحكام - فتح البارى جـ ١٣ ص ١٨٤ .

⁽٦) فتح الباري جـ ١٣ ص ١٤١ .

مارُويْ عن عمر بن الخطاب في كتاب القاضي :

وردت عدة آثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تفيد أنه كاتّب قضاته وولاته أسوق بعضاً منها :

الله عَلَيْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله تعالى عنه قال : أَنِيْتُ بِالْيَمَنِ بِالْمَرَاةِ فَسَأَلْتُهَا ؟ فَقَالَتْ : مَاتَسْأَلْ عَنِ إِمْرَاةٍ ثَيْبٍ حُبْلَىٰ مِنْ غَيْرٍ بَعْلٍ ، وَالله مَا خَيْر بَعْلٍ ، وَالله مَا نَعْمَ الله عَلَى الله مَا الله عَلَى الله عَ

ففى هذا الأثر رسالتان إحداهما من أبى موسى الأشعرى والأخرى من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بشأن القضاء .

⁽۱) أخمار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۱ – ۱۰۲ ، ومصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحدود ، باب في درء الحدود بالشبهات جـ ۹ ص ٥٦٨ – ٥٦٩ . وورد محتصراً عن البيهقي في سننه ، كتاب الحدود ، باب من زني بامرأة مستكرهة جـ ٨ ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .

قُدَامَةَ أَنْ يَقْدُمَ إِلَيْهِ مِنْ ٱلْبَحْرَيْنِ . ثُمَّ أَقَامَ عَلَيْهِ ٱلْحَدَّ (١) .

ففي هذا الأثر كتب عمر باعتباره قاضياً أُدِّيَتْ لديه الشهادة على رجل، كتب إليه ليقم عليه الحد.

٣ - وروى ابن حزم بسنده أنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوْسَىٰ الْأَشْعَرِيِّ - حِيْنَمَا اشْتَكَاهُ رَجُلَّ إِلَى عُمَرَ لِأَنَّهُ ضَرَبَهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ - أَنَّ فُلَاناً قَدِمَ عَلَىٰ فَأَخْبَرَنِيْ بِكَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ فَعَلْتَ بِهَ ذَلِكَ فِي مَلاً مِنَ النَّاسِ ، فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي مَلاَيْمِنَ النَّاسِ ، فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي مَلاَيْمِنَ النَّاسِ حَتَّىٰ يَقْتَصَّ مِنْكَ ، وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلامٍ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي خَلَامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلَامٍ لَمَا إِلَيْ اللّهُ مِنْ خَلَامٍ اللّهُ إِلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ فِي خَلَامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلَامٍ لَمَا عَلَى اللّهُ فَيْ خَلَامٍ مَنْكَ » وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ بِهُ ذَلِكَ فِي خَلَامٍ لَمْ اللّهُ فَيْ خَلَامٍ اللّهُ اللّهُ فَيْ خَلَامٍ اللّهُ عَلَيْكُ إِلْكُ فَيْتَ فَلْتَ اللّهُ فَيْ خَلَلْكُ فَيْ عَلَى اللّهُ اللّهُ فَيْ خَلْتُ عَلْكُ اللّهُ فَيْ عَلَى اللّهُ فَيْ عَلَامٍ اللّهُ اللّهُ فَلْتُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

ففی هذا الأثر كتب عمر بن الخطاب رضی الله تعالی عنه إلی أبی موسی الأشعری بحكمه علیه لینفذه إن كان ما ادعی علیه به صحیحاً ففعل مما یدل علی مشروعیة كتاب القاضی .

٤ - وروى ابن حزم أن عمر كتب إلى سعد بن أبى وقاص حينها اشتكاه أهل بلده بالاحتجاب عنهم (٣) .

وكتب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى أبى موسى الأشعرى بحكمه على الذين دعوا بدعول الجاهلية لينفذه (1).

٦ - بَوَّبَ البخاري في صحيحه فقال : باب : هل يأمر الإمام رجلًا

⁽۱) الحبر ورد مطولا فی کتاب مصنف عبد الرزاق . کتاب الأشربة ، باب من حد من أصحاب النبي عَلِيَّةً جـ ۹ ص ۲٤٠ - ۲٤٣ ، قال عبه ابن حجر بعد أن ساق الخبر : [وسندها صحیح] . فتح الباری جـ ۱۲۱ ص ۱٤۱ .

⁽۲) المحلي جـ ۱۰ ص ٥٢٣ .

⁽٣) المحلي جـ ١٠ ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

⁽٤) المحلى جـ ١٠ ص ٢٤٥ .

فيضرب الحد غائباً عنه ؟ وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ (١) . وقال ابن حجر في شرحه لهذا الباب : [قوله (وقد فعله عمر)

ثبت هذا التعليق في رواية الكشميهني ، وقد ورد عن عمر في عدة آثار منها ، مأخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أَنَّهُ كَتَبَ إِلَىٰ عَامِلِهِ إِنْ عَادَ فَحُدُّوهُ وَذَكَرَهُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ] (٢) .

٧ – وقال البخارى : [وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ عَامِلِهِ فِي الحُدُودِ] (٣) .

۸ – أخرج الثورى فى جامعه وابن أبى شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبى قال : وُجِدَ قَتِيْلٌ بَيْنَ حَيِّيْنِ مِنْ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ : قِيْسُوْا مَابَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا وَجَدْتُمُوْهُ إِلَيْهِ أَقْرَبُ فَأَحْلِفُوهُمْ حَمْسِيْنَ يَمِيْناً وَأَغْرِمُوهُمْ مَابَيْنَ يَمِيْناً وَأَغْرِمُوهُمْ اللَّية . وأخرجه الشافعى عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبى أنَّ عُمَر كَتَبَ فِي قَتِيْلِ وُجِدَ بَيْنَ خَيْرَانَ وَوَادعَةَ أَنْ يُقَاسَ مَابَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ فَإِلَىٰ أَيّهِمَا كَتَبَ فِي قَتِيْلِ وُجِدَ بَيْنَ خَيْرَانَ وَوَادعَة أَنْ يُقَاسَ مَابَيْنَ الْقَرْيَتِيْنِ فَإِلَىٰ أَيّهِمَا كَانَ أَقْرَبُ أُخْرِجَ إلَيْهِ مِنْهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا حَتَىٰ يُوافُوهُ مَكَّة ، فَأَدْخَلَهُمْ اللّهِ عَلَيْهِمُ الدّيَةَ ، فَقَالَ : حَقَنَتْ أَيْمَاتُكُمْ دِمَاءَكُمْ ، وَلَا يُطَلُّ دَمُ رَجُلِ مُسْلِمٍ] (ئ) .

ففي هذا كتب عمر بن الخطاب بقضائه كتابا إلى قاضيه وعامله ليتولى التحقيق في قضية القتل .

ومجموعة هذه الآثار عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

⁽۱) صحیح البخاری ، کتاب الحلود – فتح الباری جر ۱۲ ص ۱۸۰ .

⁽۲) فتح الباري جه ۱۲ ص ۱۸۹ .

 ⁽٣) صحیح البخاری کتاب الأحكام ، باب الشهادة على الخط انتخوم - فتح
 الباری جد ١٣ ص ١٤٠ .

⁽٤) فتح الباري جـ ١٢ ص ٢٣٨ .

تفيد أنه كان يكتب بقضائه إلى قضاته وعماله . وهذا يدل على مشروعية كتاب القاضي إلى القاضي .

وبعد سياق هذه الآثار عن أمير المؤمنين بشأن كتاب القاضي أذكر آراء العلماء في كتاب القاضي وأدلتهم ، ثم أرجِّح مايظهر لي رجحانه .

آراء الفقهاء فيما يُقْبَلُ فيه كتاب القاضى:

بعد أن اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على قبول كتاب القاضى إلى القاضى اختلفوا فى موضوع الكتاب ، فمنهم من يرى أنه لا يقبل إلا فى الأموال ومايقصد به المال ، وبعضهم يرى قبوله فى جميع حقوق بنى آدم سواء أكانتُ مالًا أم غير مال . ومنهم من يرى قبوله فى كل شىء سواء أكانتْ حقوقاً لبنى آدم أم حقوقاً لله تعالى . وفيما يلى أذكر هذه المذاهب بشىء من الإيجاز :

١ - ذهب بعض الحابلة إلى أن كتاب القاضى يقبل فى الأموال ومايقصد
 به المال ، ولايقبل فيما عداها . كالحدود والنكاح والطلاق والعتق – وهذا رواية عن أحمد (١) .

٢ - وذهب جمهور العلماء إلى قبول كتاب القاضى فى كل شيء إلا فى الحدود ، لأن مبناها على الستر والدرء بالشبهات (٢) .

قال المرداوى: [وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به (٣)] ٣ - وذهب المالكية إلى قبوله فى كل شيء حتى فى القصاص والحدود (١)

⁽١) المغنى جـ ٩ ص ٩١ ، والمقنع بحاشيته جـ ٣ ص ٦٣٤ .

 ⁽۲) الإنصاف جد ۱۱ ص ۳۲۱ ، صحیح البخاری - کتاب الأحکام ، باب الشهادة علی الخط المختوم - فتح الباری جد ۱۳ ص ۱٤٠ .

⁽٣) الإنصاف جـ ١١ ص ٣٢١ .

⁽٤) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١٩.

قال ابن فرحون : [ووجب عليه قبول مايرد عليه عن ذلك الحاكم في المال والقصاص والعقومات وغيرها وإن كان غير أهل للقضاء لم يقبله] (١) .

الراجع: لقد أجاز العلماء رحمهم الله تعالى العمل بكتاب القاضى فى الجملة ، ولكن بعضهم فرق بين حق وحق فيما يكتبه القاضى وخاصة الحدود ، لأن مبناها على الدرء بالشبهات والستر ، ولكن الحق أنها إذا وصلت إلى القاضى فلا يجوز سترها ، وكتاب القاضى فيها إلى القاضى لاينافى المدرء بالشبهات . فهو إما للتثبت من صحة الدعوى ، أو لتنفيذ الحكم ، ولو أهمل كتاب القاضى ولم يعتبر لضاعت بعض الحقوق ، ولما استطاع الإمام من رد ظلم الولاة .

وقد رأينا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الآثار السائفة آنفاً يكتب بقضائه إلى قضاته في كل مايقضي به دون التفريق بين حق وآخر .

شروط كتاب القاضى:

اتفق العدماء على اشتراط شروط في كتاب القاضي واختلفوا في شروط أخرى .

(أ) فالشروط التي اتفقوا عليها :

۱ – أن يكتب القاضى الكتاب من موضع عمله ومكان ولايته (۲) ، فإن كتب من غير ذلك لم يجز قبوله ، لأنه خارج عن ولايته ، وماخرج عن ولايته لايجوز له عمله ، ولو عمله لم يقبل – وهذا مبنى على قاعدة : (تخصيص القضاة بالمكان والزمان والحادثة) .

٢ – أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه فى موضع ولايته وحكمه ، فإن وصله فى غير ولايته لم يجز قبوله (٢) .

⁽١) تبصرة الحكام جد ٢ ص ١٥ - ١٦.

⁽۲) المغنى جـ ۹ ص ۹۸ .

⁽٣) المغنى جـ ٩ ص ٩٨ .

٣ - أن تكون القضية المكتوب بشأنها الكتاب داخلة في اختصاص
 القاضى الكاتب والمكتوب إليه ، لأن تصرف القاضى في غير اختصاصه باطل .

(ب) والشروط التي اختلفوا فيها :

ا تشهد على الكتاب شاهدا عدل (١) ، يحضرهما القاضى ويقرأ عليهما الكتاب ثم يشهدهما على مافيه . لأن الخط يشبه الخط ، والختم يمكن التزوير عليه . وخاصة مع فساد الزمان (٢) .

وقال آخرون: لايشترط الإشهاد على كتاب القاضى بل يكفى الخاتم وهو مذهب طائفة من فقهاء التابعين كعبد الملك بن يعلى وإياس بن معاوية وإبراهيم والشعبى وغيرهم (٣). قال البخارى: [وأول من سأل على كتاب القاضى البينة ابن أنى ليلى وسوار بن عبد الله] (٤).

قال ابن حجر: [قال - أى ابن بطال - وماذكره - أى البخارى فى صحيحه - عن القضاة من التابعين من إجازة ذلك حجتهم فيه ظاهرة من الحديث، لأن النبى عَلَيْتُ كتب إلى الملوك، ولم ينقل أنه أشهد أحداً على كتابه، قال: ثم أجمع فقهاء الأمصار على ماذهب إليه سوار وابن أبى ليلى من اشتراط

⁽۱) الكافى لابن قدامة جـ ٤ ص ٤٦٨ ، والمغنى جـ ٩ ص ٩٥ ، والمبسوط للسرخسى جـ ١٦ ص ٩٥ ، وتبصرة الحكام جـ ٢ ص ٩ .

⁽٢) المغنى جـ ٩ ص ٩٦ ، وتبصرة الحكام جـ ٢ ص ٩ – ١٠ .

⁽٣) صحيح البخارى - كتاب الأحكام باب الشهادة على الخط المختوم فتح البارى جـ ١٣ ص ١٤٠ .

⁽٤) صحیح البخاری ، کتاب الأحكام ، باب الشهادة على الحط المختوم - فتح الباری جد ١٣ ص ١٤٠ .

الشهود لِمَا دخل الناس من الفساد] (١) .

الراجع: وبعد سوق القولين يظهر أنه لادليل للذين اشترطوا الإشهاد على كتاب القاصى إلا التخوف من التزوير. وإنما الدليل لمن لم يشترط ذلك. فقد كان رسول الله عَلَيْكُ وأصحابه يرسلون الكتب دون أن يُشْهدُوا عليها.

والتخوف من التزوير مستبعد في هذا الزمن حيث تقدمت وسائل المواصلات من هاتف ومبرقات وتلكس . وكذلك التوقيع والختم الرسمي والبريد الرسمي مما يندر معه التزوير . بل هي أولى بعدم التزوير من شهادة الشهود .

 ٢ – اشتراط المسافة: وبعض العلماء يشترط لصحة قبول كتاب القاضى بُعْدَ المسافة وبعضهم لايشترط مسافة معينة (٢). وهو الراجح لأن اشتراط مسافة معينة لادليل عليه.

+ + +

⁽۱) فتح الباري جـ ۱۳ ص ۱٤٥ .

⁽٢) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١٩ . والإنصاف جـ ١١ ص ٣٢١ .



الفصت ل لثامنً

عزل القضاة ومنعهم من النظر في الدعوى

يذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى أنه إذا تم تعيين القاضى فإنه يبقى فى منصبه طيلة حياته ، مادام أنه ملتزم بآداب القضاء ، ومتحققة فيه شروطه الواجب توفرها فى القضاة (١) .

أما إذا وقع إخلال بأحد الشروط فيجوز لمن ولاهم عزلهم عن القضاء ، ورفع أيديهم عنه ، وكذلك إذا انتقدوا في شيء جاز لمن ولاهم مساءلتهم والتحقيق فيما انتقد عليهم ، حتى يثبت مايُخِلَّ ببقائهم في هذا المنصب فيعزلوا عن القضاء ، أو أن يكون مالوحظ عليهم لا يُخِلَّ ببقائهم في القضاء واستمرارهم فيه ، ولكنه غير لائق فيكتفي بتنبيههم أو لومهم . يقول ابن فرحون رحمه الله : [وينبغي للإمام أن يتفقد أحوال القضاة ، فإنهم قِوَامُ أمره ، ورأس سلطانه ، وكذلك قاضي الجماعة ينبغي له أن يتفقد قضاته ونوابه ، فيتصفح أقضيتهم ويراعي أمورهم وسيرتهم في الناس ، وعلى الإمام والقاضي الجامع لأحكام القضاء أن يسأل الثقات عنهم ، ويسأل قوما صالحين مِثن لا يتهم عليهم ، ولا يخدع ، فإن كثيراً من ذوى الأغراض يلقى في قلوب الصالحين من القاضي شيئاً ، ليتوصل بذلك من ذوى الأغراض يلقى في قلوب الصالحين من القاضي شيئاً ، ليتوصل بذلك في نعرف أحوالهم سأل عنهم كما تقدم ، فإن كانوا على طريق استقامة أبقاهم ، وإن كانوا على طريق استقامة أبقاهم ، وإن كانوا على ماذكر عنهم عزلهم ، واختلف في عزل من اشتهرت عدائته بتظاهر وإن كانوا على ماذكر عنهم عزلهم ، واختلف في عزل من اشتهرت عدائته بتظاهر وإن كانوا على ماذكر عنهم عزلهم ، واختلف في عزل من اشتهرت عدائته بتظاهر الشكوئي ع (٢) .

⁽۱) مغنى المحتاح جـ ٤ ص ٣٨١ ، والأحكام السلطانية للماوردى ص ١١ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنيلي ص ٤٩ - ٥٧ ، وتبصرة الحكام لابن فرحون جـ ١ ص ٧٧ . والمغنى جـ ٩ ص ١٠٣ ، والإنصاف للمرداوى جـ ١١ ص ١٧١ .
(٢) تبصرة الحكام جـ ١ ص ٧٧٣ .

وقال أيضاً: [وإذا اشتكى على القاضى فى قضية حكم فيها ، ورفع إلى الأمير ، فإن كان القاضى مأموناً فى أحكامه ، عدلًا فى أحواله ، بصيراً بقضائه ، فأرى أن لا يعرض له الأمير فى ذلك ولايقبل شكوى من شكاه ، ولا يجلس الفقهاء للنظر فى قضائه ، فإن ذلك من الخطأ إن فعله ، ومن الفقهاء إن تابعوه على ذلك ، وإن كان عنده متهماً فى أحكامه أو غير عدل فى حاله ، أو جاهلًا بقضائه فليعزله ويُولً غيره] (١).

ماروى عن عمر بن الخطاب في عزل القضاة :

القاضى وكيع: [وَذَكُرُواْ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحُطّابِ ، رَحِمَهُ الله عَرَلَ أَبَا مَرْيَمٍ عَنِ الْقَضَاءِ ، وَكَتَبَ إِلَى الْمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةً : أَنْ يَقْضِى بَيْنَ النَّاسِ ، كذلك حدثنا أحمد بن منصور الرمادى ، قال : حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي ، قال : حدثنا أبو العوام ، قال : حدثنا قتادة ، عن أنس بن الحسن ، أَنَّ الكلابي ، قال : حدثنا أبو العوام ، قال : حدثنا قتادة ، عن أنس بن الحسن ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحُطّابِ كَتَبَ إِلَى الْمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةً : ﴿ أَنْ يَقْضِى بَيْنَ النَّاسِ ، وَقَالَ إِذَا رَأَيْتَ مِنَ الْحُصْمِ تَكَدِياً (٢) عَمَرَ الْعَامَةِ أَجْدَرُ أَنْ يُهَابَ ، وَقَالَ إِذَا رَأَيْتَ مِنَ الْحُصْمِ تَكَدِياً (٢) فَقَالَ : إِنَّ أَمِيْرَ الْعَامَةِ أَجْدَرُ أَنْ يُهَابَ ، وَقَالَ إِذَا رَأَيْتَ مِنَ الْحُصْمِ تَكَدِياً (٢) فَقَالَ : إِنَّ عُمَرَ فَعَلَ هَذَا حِيْنَ اشْتَكَىٰ ضَعْفَ أَبِى مَرْيَمَ ، فَقَالَ : لِأَعْرِلْتُهُ ، وَلَاسْتَعْمِلَنَّ رَجُلًا إِذَا رَآهُ الْفَاجِرُ فَرَقَة] (٣) .

فعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عزل أحد قضاته لضعفه وعدم هيبته عند الناس .

٢ - قال الكندى: [حدثنى يحيى بن أبى معاوية قال: حدثنا خلف بن ربيعة عن أبيه عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد أن كعب بن ضِنَّة العبسى - إلى

⁽١) تبصرة الحكام جد ١ ص ٨٩ .

 ⁽٢) تكدّياً : أى شدة وغلظة – القاموس المحيط فصل الكاف باب الواو والياء
 جـ ٤ ص ٣٨٤ .

⁽٣) أخبار القضاة جـ ١ ص ٢٧٤ .

أَن قَالَ - وَكَانَ كَعْبُ بْنُ صِنَّةً حَضَرَ فَتْحَ مِصْرَ وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَىٰ عَمْرِو بْنُ العَاصِ أَنْ يُولِّيهِ القَضَاءَ - وكان كعب حكماً فى الجاهلية فامتنع كعب من ذلك ، فقال عمرو: لَابُدَّ مِنَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِأَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ ، فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّىٰ أَكْتُبَ إِلَىٰ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ ، فَقَضَىٰ كَعْبُ حَتَّىٰ أَعْدِ المُؤْمِنِيْنَ ، فَقَضَىٰ كَعْبُ حَتَّىٰ أَعْدُ مِنَ الْقَضَاءِ .

قال ربيعة : فحدثنى محمد بن عبد الرحمن بن السائب بن عنبسة بن السائب بن عنبسة بن السائب بن كعب بن ضنة : أَنَّ كَمْباً قَضَىٰ بِمِصْرَ شَهْرَيْنِ ثُمَّ وَرَدَ كِتَابُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَعَزَلَهُ] (١) .

ففى هذا الأثر أعفى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كعب بن ضيئة من القضاء بناء على طلبه .

٣ - روى القاضى وكيع قال: [قال المدائنى عن أبى حربى (٢) نصر بن طريف ، قال: سَارَعَ إِلَىٰ أَبِى مَرْيَمَ رَجُلَانِ فِى دِيْنَارِ ادَّعَاهُ أَحَدُهُما عَلَىٰ الْآخِرِ ، فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمَا وَغَرِمَ الدَّيْنَارَ ، فَكَنَبَ إِلَيْهِ عُمَّرُ: إِنِّى لَمْ أُوجِّهْكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ ، وَعَزَلَهُ] (٣).

وفى رواية ثانية لوكيع قال : [حدثنى جعفر بن محمد قال : حدثنا قتيبة ابن سعيد قال : حدثنا معن بن عيسى ، عن جرير بن حازم ، عن أنس بن

⁽١) كتاب الولاة وكتاب القضاة ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

⁽٢) هذا تحريف وصوابه: أبى جزء، ويقال أبو جزى، كما فى ترجمته فى ميزان الاعتدال للذهبى جدة ص ٢٥١، وهو الاعتدال للذهبى جدة ص ٢٥١، ولسان الميزان لابن حجر جده ص ١٥٤، وهو ضعيف للغاية لايكتب حديثه، وقال فيه يحيى بن معين: من المعروفين بالوضع، قالإسناد ضعيف فى هذا الخبر.

⁽٣) أحبار القضاة جـ ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

سيرين (١) ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ قَاضِياً فَاخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِيْ دِيْنَارٍ ، فَحَلَّ القَاضِيُ دِيْنَارًا فَضَاءَنَا] (٢) . القَاضِيْ دِيْنَارًا فَأَعْطَاهُ المُدَّعِيْ ، فَقَالَ عُمَرُ : اعْتَرِلْ فَضَاءَنَا] (٢) .

فقى هذا الأثر بروايتيه . عزل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عه قاصيه على القضاء ، لسبب أنه يمتنع عن الحكم ولايبذل جهده فى القضاء وفض المارعات ، ويصلح بين الناس بماله ، وهذا أمر لايجوز فإن القاضى متى ماظهر له الحق وجب عليه الحكم ، وإعطاء الخصمين من مال القاضى قد يكون فيه تخاذل عن استيفاء الحقوق مما يضر بمصلحة المجتمع حيث يشجع الفساق والبغاة على التطاول إلى ماليس لهم (٣) .

بن الجوزى قال : [عن محارب بن داار عن عمر بن الخطاب ، أَنَهُ قَالَ لِرَجُلِ قَاضٍ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا قَاضِيْ أَهْلِ دِمَشْقَ ، قَالَ : فَكَيْفَ تَقْضِيْ ؟ قَالَ : أَقْضِيْ بِكِتَابِ اللهِ قَالَ : فَإِذَا جَاءَكَ مَالَيْسَ فِيْ سُنَةٍ قَالَ : فَإِذَا جَاءَكَ مَالَيْسَ فِيْ سُنَةٍ كَتَابِ اللهِ ؟ قَالَ : أَخْصِيْ بِسُنَةٍ رَسُولِ اللهِ . قَالَ : فَإِذَا جَاءَكَ مَالَيْسَ فِيْ سُنَةٍ رَسُولِ اللهِ ؟ قَالَ : أَجْتَهِدُ رَأْيِيْ وَأُوامِرُ جُلسَائِيْ ، قَالَ عُمَرُ : أَحْسَنْتَ وَقَالَ لَهُ : إِذَا جَلَسْتَ فَقُلْ : ﴿ اللَّهُمَ إِنِي قَالَ أَنْ أَنْتِي بِعِلْمٍ ، وَأَقْضِي بُحُكُمٍ ، وَأَسْتَ لَقُلْ : ﴿ اللَّهُمَ إِنِي أَسْأَلُكَ أَنْ أَفْتِي بِعِلْمٍ ، وَأَقْضِي بُحُكُمٍ ، وَأَسْتَ لَقُلْ : ﴿ اللَّهُمَ إِنِي أَسْأَلُكَ أَنْ أَفْتِي بِعِلْمٍ ، وَأَقْضِي بُحُكُمٍ ، وَأَسْتَ اللهُ أَنْ يَسِيْرَ ، ثُمَّ وَأَسْتَ اللهُ أَنْ يَسِيْرَ ، ثُمَّ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَكَ ؟ قَالَ : وَسَارَ الرَّجُلُ مَاشَاءَ اللهُ أَنْ يَسِيْرَ ، ثُمَّ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَكَ ؟ قَالَ : وَأَيْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ تَقْتَتِلَانِ وَمَعَ إِلَى عُمْرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَكَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ تَقْتَتِلَانِ وَمَعَ إِلَى عُمْرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَكَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ تَقْتَتِلَانِ وَمَعَ إِلَى عُمْرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَ إِلَى عُمْرَ ، فَقَالَ : مَاأَرْجَعَكَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ تَقْتَتِلَانِ وَمَعَ إِلَى الْمُعْمَرِ ، فَقَالَ : مَاأَنْ عُمْرَ ، فَقَالَ : مَا أَنْ الْعَلَا الْعُمْرَ الْعَلَادِ وَمَعَ الْعَلَامُ الْعَالَ الْعَلَادِ وَمَعَ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعُمْرِ الْعُلْمَالَ الْعَلَالَ الْعُلْمَالَ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَالَ الْعُلْمُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعُلْمَ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعُلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعُلْمُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعُلْمُ الْعُلَامُ الْعُلَامِ الْعَلَامُ الْعُلَامِ الْعُلْمُ الْعُلْمِ الْعُمَالَ الْعُلَامِ الْعَلَامُ الْعُمْ الْعُمْرَامُ الْعَلَامِ ال

 ⁽۱) ابن سیرین تابعی ثقة ، ولد لسنتین بقیتا من خلافة عثمان ، فلم یدرك عمر فالحمر مقطع – انظر كتاب الجرح والتعدیل للرازی جد ۷ ص ۲۸۰ ، وتهذیب التهدیب جـ ۹ ص ۲۱۶ .

⁽٢) أخبار القضاة جد ١ ص ٨١ .

⁽٣) وقد سألت فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي عن زيادة بحث في هده المسألة ، والمراجع التي تعرضت لها فقال لا أرى بذلك بأسا لأن هذا القاضي محسن وما على المحسين من سبيل ، وهذا أصُلُحَ بين الناس والله أمر بالصلح . واستبعد أن يحصل من عمر عزل القاضي لمثل هذه الأسباب .

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُنُوْدٌ مِنْ الْكَوَاكِبِ . فَقَالَ مَعَ أَيُهِمَا كُنْتَ ؟ قَالَ : كُنْتُ مَعَ الْقَمَرِ ، قَالَ : يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ آيَةً اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا اللَّيْلِ عَمَلًا أَبَداً (*) .

معلى مرض صحة هذا الأثر ، يؤخذ منه عزل القاضى إذا ظهر منه مايخالف الكتاب والسنة ، إذ هو في المنام انحاز إلى القمر ، مع أن القرآن يفيد أن آية النهار مبصرة .

٥ – قال ابن سعد: [قال : أخبرنا عفان بن مسلم قال : أخبرنا حماد بن زيد قال : قال عمر بن زيد قال : قال عمر بن الخطاب : « لَأَعْزِلَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيْدِ ، وَالْمُثَنَّىٰ ، مُثَنَّىٰ بَنِیْ شَیْبَانَ ، حَتَّلٰی یَعْلَمَا أَنَّ الله إِنَّمَا كَانَ یَنْصُرُ ، (٣) .

٣ – قال ابن جرير الطبرى: [كتب إلى السرى عن شعيب عن سيف عن عبد الله بن المستورد عن أبيه عن عدى بن سهيل قال: كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ اللهُ مِن المستورد عن أبيه عن عدى بن سهيل قال: كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ اللهُ مُصارِ: « إِلَىٰ لَمْ أَعْزِلْ خَالِداً عَنْ سُخْطَةٍ وَلَا خِيَانَةٍ ، وَلَكِنَّ النَّاسَ فُتِنُوا بِهِ فَخَشْتُ أَنْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ هُوْ الصَّانِعُ ، وَأَنْ فَخِفْتُ أَنْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ هُوْ الصَّانِعُ ، وَأَنْ لَا يَكُونُواْ بَعَرَض فِتْنَةٍ »] (٤).

⁽١) سورة الإسراء آية ١٢ .

⁽۲) تاریخ عمر بن الحطاب ص ۱۳۹ ، وذکره المتقی الهندی فی کنز العمال جه ه ص ۸۹۰ س ۸۱۰ س ۸۱۰ وهذا الحبر فیه انقطاع لأن محارب بن دثار تابعی لم یدرك عمر بن الحطاب – كما ذكره صاحب تهذیب التهذیب جه ۱۰ ص ۵۱ طبعة دار صادر فی بیروت – فالحدیث ضعیف للانقطاع فی السند . كما أن فیه نكارة من حیث أنه دكر فیه أن عمر عزله لرؤیة مام رآها ، والرؤیا لایعتمد علیها فی تقریر أمر شرعی .

⁽٣) الطبقات الكيرى جه ٣ ص ٢٨٤ .

⁽٤) تاريخ الأمم والملوك جـ ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

٧ - قال ابن جرير الطبرى: [وحدثنا ابن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن ابن مهدى قال : حدثنا منصور بن أبى الأسود ، عن الأعمس عن إبراهيم ، عن الأسود بن يزيد قال : كَانَ الْوَقْدُ إِذَا قَدِمُوْا عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَأَلَهُمْ عَنْ أُمِيْرِهْمِ فَيَقُوْلُونَ خَيْراً ، فَيَقُولُ : هَلْ يَعُودُ مَرْصَاكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ ، فَيَقُولُ : هَلْ يَعُودُ مَرْصَاكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ ، فَيَقُولُ : كَيْفَ صَنِيْعُهُ نَعَمْ ، فَيَقُولُ : كَيْفَ صَنِيْعُهُ بِالطَّعِيْفِ ؟ هَلْ يَعُودُ الْعَبْدَ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيَقُولُ : كَيْفَ صَنِيْعُهُ بِالطَّعِيْفِ ؟ هَلْ يَجْلِسُ عَلَى بَابِهِ ؟ فَإِنْ قَالُواْ لِخَصْلَةٍ مِنْهَا لَا ، عَزَلَهُ] (١) .

وهذه الآثار وإن كانت فى الولاية العامة إلا أن القضاء يدخل فيها إذ لم يفصل عن الإمارة فى كل الولايات ، كما أنها تبين لنا مدى اهتمام عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بالولايات العامة للمسلمين ، وخاصة القضاة إذ هم القائمون بالقسط بالحكم بين الناس . فأمرهم خطير وعملهم عظيم ، لهذا كان رضى الله تعالى عنه يتصفح أحوال قضاته وعماله ، وولاته ، ليزيل مايخالف العقيدة الإسلامية من الاعتقاد بالأشخاص ، وليزيل مايقف فى وجه تحقيق العدل والإنصاف ، حتى إنه كان رضى الله تعالى عنه يحرص على تمكين الناس من خصوماتهم وسماع دعاويهم على قضاتهم وأمرائهم .

أسباب عزل القضاة:

اتفق الفقهاء على أن القاضى إذا تغيرت حاله أو زالتُ عنه أحد شروط صحة تولية القضاء ، أو عجز عن القيام بأعباء مهمته بسبب مرض أو زوال عقل ، فإنه يعزل عن القضاء ، قال السمنانى : [واتفق أصحابنا أن كل صفة لو كان عليها لم يصح أن يتولى الحكم إذا صار إليها يبطل حكمه فيما يستقبل] (٢) . وقال ابن قدامة : [فأما إن تغيرتُ حال القاضى بفسق أو زوال عقل ، أو مرض يمنعه من القضاء ، أو اختلَّ فيه بعض شروطه فإنه ينعزل بذلك ،

⁽١) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٣٣ .

⁽٢) روضة القضاة وطريق النجاة ص ١٥٠ .

ويتعين على الإمام عزله وجهاً واحداً] (١) . وقال ابن فرحون : [وفي مختصر الواضحة وعلى القاضى إذا أقر بالجور ، أو ثبت ذلك عليه بالبينة العقوبة الموجعة ، ويعزل ويشهر ويفضح ،ولا تجوز ولايته أبداً ولا شهادته ، وإن أحدث توبة وصلحت حاله بما اجترم في حكم الله تعالى] (٢) .

وقد احتلف الفقهاء فيما إذا كان القاضى لم يزل أهلًا للقضاء وأراد الخليفة عزله هل يجوز هذا العزل ؟

أذكر آراء الفقهاء في هذه المسألة وأدلتهم ، ثم أرجع مايظهر لي رجحانه فأقول :

آراء الفقهاء في عزل القاضي مع أهليته للقضاء:

١ - ذهب الحنفية (٣) والحنابلة في رواية (٤) ، وابن حزم (٥) إلى أنه يجوز للإمام عزل القاضي بريبة وبغير ريبة .

 $^{(7)}$ وذهب الشافعية $^{(7)}$ والمالكية $^{(8)}$. والحنابلة في رواية ثانية $^{(8)}$ إلى أنه لا يجوز عزل القضاة ماداموا أهلًا للقضاء . وقال النووى : [لكن ينفذ العزل في الأصح] $^{(9)}$.

⁽۱) المغنى جـ ٩ ص ١٠٤ .

⁽٢) تبصرة الحكام جد ٢ ص ٣١٥ .

⁽٣) روضة القضاة وطريق النجاة للسمناني ص ١٤٨.

⁽٤) المغنى جـ ٩ ص ١٠٣ ، المقنع جـ ٣ ص ٢٠٨ ، والإنصاف جـ ١١ ص ١٧١ .

⁽٥) المحلي جـ ١٠ ص ٦٤٢ .

⁽٦) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٨١ ، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١١ .

⁽٧) تبصرة الحكام جد ١ ص ٧٧ .

⁽٨) المغنى جـ ٩ ص ١٠٣ ، والمقنع جـ ٣ ص ٦٠٨ ، والإنصاف جـ ١١ ص ١٧١ وقال : [وهو الصحيح من المذهب] .

⁽٩) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٣٨١ .

أدلة القائلين بجواز عزل القاضي مع أهليته للقضاء :

نظر القائلون بجواز عزل القاضى مع بقاء أهليته للقضاء بأد القاضى وكيل عن الإمام . وَالْمُوَكِّلُ له الحق فى عزل وَكِيْلِهِ واستدلوا بما فعله عمر بن الحطاب وبعض الحلفاء مع قضاتهم وولاتهم . واستدل ابن حزم بفعل الرسول عَلَيْتُهُ . وفيما يلى أسوق ذلك :

١ – استدل ابن حزم رحمه الله بفعل الرسول صلوات الله وسلامه عليه مع على بن أبى طالب فقال: [وجائز للإمام أن يعزل القاضى منى شاء من غير خربة ، وقد بَعَثَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَةٌ عَلِياً إِلَى الْيَمَنِ قَاضِياً ، ثُمَّ صَرَفَهُ حِيْنَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَمْ يَرْجِعُ إِلَى الْيَمَنِ بَعْدَهَا] (١) .

٢ - قال ابن قدامة: [روى عن عمر رضى الله عنه قال: (لَأَعْزِلَنَّ أَبَا مَرْيَمٍ وَأُولِّينَ رَجُلًا إِذَا رَآهُ الْفَاحِرُ فَوَقَهُ (فَعَزَلَهُ عَنْ قَضَاءِ الْبَصْرَةَ وَوَلَّى كَعْبَ ابْنَ سُوَارِ مَكَانَهُ ، وَوَلَّىٰ عَلَی رَضِي الله عَنْهُ أَبَا الْأَسْوَدِ ثُمَّ عَزَلَهُ ، فَقَالَ: لَكَعْبَ ابْنَ سُوَادِ مَكَانَهُ ، وَوَلَّىٰ عَلَی رَضِي الله عَنْهُ أَبَا الْأَسْوَدِ ثُمَّ عَزَلَهُ ، فَقَالَ: لِمَ عَزَلْتَنِی وَمَا لَحْنَتُ وَلا جَنَیْتُ ؟ فَقَالَ: (إِنِّی رَأَیْتُكَ يَعْلُو كَلا مُكَ عَلَى الْمَانَ فَكَذَلَك قضاته] (٢) .

ففى هذا عزل رسول الله عَلَيْظَةً وعمر وعلى قضاتهم مع أهبيتهم للقضاء نجرد سبب لايقدح في صحة ولاية القضاء .

٣ - قال ابن قدامة : [وقد كان عمر رضى الله عنه يولى ويعزل ، فعزل شرحبيل ابن حسنة عن ولايته فى الشام ، وولى معاوية ، فقال له شرحبيل : أُمِنْ جُنِن عَزَلْتَنِى أَوْ خِيَانَةٍ ؟ قَالَ : مِنْ كُلَّ لَا ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ رُجَلًا أَقُوى مِنْ رَجْلٍ (٣) » وعرل خِيَانَةٍ ؟ قَالَ : مِنْ كُلَّ لَا ، وَلَكِنْ أَرَدْتُ رُجَلًا أَقُوى مِنْ رَجْلٍ (٣) » وعرل

⁽١) المحلى جـ ١٠ ص ١٤٣ .

⁽۲) المغنى جہ ۹ ص ۱۰۳ – ۱۰۶ .

⁽٣) وروى هذا الأثر عزل شرحبيل ابن جرير الطبرى فى كتابه: تاريخ الأمم والملوك حـ ٤ ص ٢٠٣ .

خالد بن الوليد وولى أبا عبيدة ، وقد كان يولى بعض الولاة الحكم مع الإمارة فولى أبا موسى البصرة قضاءها وإمرتها ثم كان يعزلهم هو ، ومن لم يعزله عزله عثمان معده إلا القليل منهم ، فعزل القاضى أولى] (١).

فععل الخلفاء الراشدين في هذه الآثار مع عدم الإنكار عليهم من الصحابة دليل على جواز العزل .

دليل القائلين بعدم جواز عزل القاضى:

استدل القائلون بعدم جواز عزل القاضى إذا كان أهلا للقضاء بأن تولية القاضى وقبوله القضاء عقد عقده الإمام لمصلحة المسلمين فلا يملك الإمام عزله مع سداد حاله ، كما لو عقد النكاح الولى على موليته فليس له فسخه (٢) .

وقالوا عزل القاضي مع أهليته للقضاء عبث ، وتصرف الإمام يصان عن العبث (٣) .

وقالوا: القاضي وكيل ونائب عن المسلمين ، ولايجوز عزل الوكيل إذا تعلق بالوكالة حق الغير ، وهو هنا حق للمسلمين (٤) .

الراجع: إن الإمام خليفة للمسلمين أعطوه صفقة أيديهم ليرعى مصالحهم، وليطبق الإسلام فيهم، فلا يتصرف إلا بما يراه في مصلحة الإسلام والمسلمين كا فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حينا عول أبا مريم الحنفى

⁽١) المعنى جـ ٩ ص ١٠٤ .

⁽۲) المغنى جہ ۹ ص ۱۰۳ ،

 ⁽٣) نهاية المحتاج للرملي جه ٨ ص ٣٣٣ الناشر المكتبة الإسلامية - دار إحياء
 التراث العربي ببيروت .

⁽٤) نهاية المحتاج للرملي جـ ٨ ص ٢٣٤ .

حينها رأى ضعفه $^{(1)}$ ، وخالد بن الوليد لما خشى الافتتان به وبانتصاراته $^{(7)}$ ووافق على إقالة كعب بن ضنة العبسى عن قضاء مصر $^{(7)}$. وكذلك الخلفاء من بعده .

فالإمام حينا يرى عزل أحد إنما ينطلق فى الغالب من رعاية الإسلام وحفظ دين الله ، وتحقيق المصلحة للمسلمين ، فيكون مبراً من الأهواء الشخصية ، والأغراض الذاتية ، فلا يتصور أن يعزل أحداً من القضاة وهو أهل للقضاء دون مصلحة كتسكين فتنة ، أو ضعف فى القاضى ، أو وجود من هو أولى وأجدر منه .

ثم إن ما استدل به المانعون لعزل القاضي مع سداد حاله ، إنما هي وجهات نظر ، ولا دليل فيها من كتاب الله وسنة رسوله عليه .

فقياسهم عقد القضاء على عقد النكاح قياس مع الفارق ، إذ النكاح يفارق القضاء في آثاره وحقيقته . ولماذا لايقاس على الوكالة التي هُوَ أَسْبَهُ بها من عقد النكاح ؟ .

ثم إن قولهم إن عزل الإمام للقاضى عبث غير مسلم ، فليس عبثاً ، إذ يعزله لسبب يراه وجيها . والناس ربما يخفى عليهم سبب العزل . ثم العبث يكون عن غير تعقل ولا إدراك والإمام حينها يعزل القاضى يعزله بناء على أنَّ عَقْلَهُ رَأَىٰ ذَلِكَ ، وَهَدَاهُ إِلَىٰ عَزْلِهِ .

ثم قولهم إن القاضى وكيل عن المسلمين ، ولايجوز عزل الوكيل إذا تعلق بالوكالة حق الغير . نقول : القاضى وكيل عن الإمام وليس وكيلا عن المسلمين ، فالإمام هو الذى عينه ، إذ القضاء أحد أعمال الخليفة ، وإنما دفعه إلى غيره

⁽١) أخبار القضاة جـ ١ ص ٢٧٤ .

⁽۲) تاریخ الأمم والملوك للطبری جـ ٤ ص ٢٠٥ – ٢٠٦ ، والطبقات الكبری لابن سعد جـ ٣ ص ٢٨٤ .

⁽٣) كتاب الولاة وكتاب القضاة لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي ص ٣٠٤ - ٣٠٥

ليتفرغ للأعمال الأخرى ، ولييسر على المسلمين الوصول إلى القاضى فيستخرج لهم حقوقهم . والإمام هو الوكيل عن الأمة فى رعاية مصالحها وتنفيذ أوامر الله ورعاية تنفيذ أحكامه وحمل الناس عليها ، وليس القاضى .

وبهذا يظهر رجحان القول بجواز عزل القاضى مع أهليته للقضاء . سواء أكان كبيراً في السن أو غير كبير .

وقد اعتادت القوانين والأنظمة تحديد سن معينة ، عندها تنتهى خدمة القاضى فى القضاء – بل كل موظفى الدولة – فإذا بلغ ستين سنة مثلا ، أو خمسة وستين عاماً أحيل على التقاعد . وقد أخذ بهذا النظام البشرى كثير من بلاد المسلمين فى الوقت الحاضر . وقد كان فى السابق أن القاضى . يتولى القضاء بين الناس مادام أنه صالح للقضاء دون تحديد سن معينة .

فهذا شريح الكندى رحمه الله يقضى بين الناس وعمره يزيد على مائة سنة (١). ولم أطلع على أحد في التاريخ الإسلامي عزل من ولاية عامة للمسلمين لسبب سنه . بل إن كبر السن مدعاة لكثرة التجارب ، وعظيم الخبرة ، وجودة الحنكة ، والتحرس على أعمال القضاء وأساليب الحياة ، وزيادة في العلم ، وتوسع في المدارك ، وقديما كانت العرب تلجأ إلى كبار السن للاستفادة من آرائهم وتجربهم .

لذا أرى بقاء القاضى فى عمله مادام أنه لم يظهر عليه أى خلل فى أداء واجبه ، وأن الكبر لم يضعفه ويهدّ من كيانه وقوته . فإذا حصل منه ضعف أو نسيان أو تفريط أو اختل أحد الشروط الواجب توفرها فى القضاة عزلهم مَنْ ولاهم واستبدلهم بغيرهم . على أن المسألة تدخل فى باب المصالح المرسلة ولولى الأمر رعايتها وتنظيمها بما يرى فيه المصلحة .

⁽١) الاستيعاب جد ٢ ص ١٤٩ ، وأسد الغابة جد ٣ ص ٣٩٤ ، وأخيار القضاة جد ٢ ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

منع القضاة من النظر في بعض الدعاوي :

يحوز للإمام أن يمنع القاضي عن النظر في بعض القضايا ، ساء على قاعدة (جواز تخصيص القضاة بالزمان والمكان والحادثة) .

وقد فعل هذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه . إذ رُوِى عنه عدة آثار منع القضاة فيها عن نظر القضية ، وأحياناً منعهم عن تنفيذ الحكم حتى يرجع إليه ، أسوق طرفاً من هذه الآثار :

 ١ - عن عبد الرحمن بن زيد قال: قال سليمان: أمَّا الدَّمُ فَيَقْضِي فِيْهِ عُمَرُ (١).

عن النزال بن سبرة قال : كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ لَاتُقْتَلَ نَفْسٌ دُوْنِيْ (٢) .

٣ - عن ابن سيرين قال : كَانَ لَايُقْضَىٰ فِيْ دَمِ دُوْنَ أُمِيْرِ اللَّهُوْمِنِيْنَ (٣) .

فهذه الآثار الثلاثة تفيد أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه منع القضاة من تنفيذ القضاء بالدم ، بل ربما نظر قضايا الدم دون أخذ رأيه والرجوع إليه فيها مبالغة في الاحتياط في صيانة دماء المسلمين . فهو بهذا يخصص سلطة القاضى بنوع خاص من الدعاوى .

 ⁽١) رواه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، كتاب الديات ،
 باب الذم يقضى فيه الأمراء جـ ٩ ص. ٥١٥ .

⁽۲) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه والبيهقي وأبو يوسف – الكتاب المصف في الأحاديث والآثار ، كتاب الديات ، باب الدم يقضي فيه الأمراء حـ ٩ ص ١٥٥ – الأحاديث والسنن الكبرى – كتاب الجنايات ، باب الولى لايستند بالقصاص دون الإمام جـ ٨ ص ٢١٥ ، والحراج ص ١٥٣ .

 ⁽٣) رواه ابن أبى شيبة - كتاب الديات ، باب الدم يقضى فيه الأمراء حـ ٩
 ص ٤١٦ .

٤ - عن أبى موسى الأشعرى رضى الله تعالى عنه قال : أُتِيْتُ وَأَنَا عَلَىٰ الْلَهِ عِلَى بِامْرَأَةٍ فَسَأَلْتُهَا ، فَقَالَتْ : مَاتَسْأَلُ عَنِ ثَيْبٍ حُبْلَىٰ مِنْ غَيْرٍ بَعْلٍ ، وَاللهِ مَاخَالَلْتُ خَلِيْلًا ، وَلَا خَادَنْتُ حَدَثاً مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلَكِنِّى بَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةً بِهِنَاءِ مَاخَالِتُ خَلِيْلًا ، وَلَكِنِّى بَيْنَمَا أَنَا نَائِمَةً بِهِنَاءِ بَيْتَى ، فَوالله مَاأَيْفَظَنِى إِلَّا الرَّجُلُ حِيْنَ رَعَصَنِى (١) ، وَأَلْقَىٰ فى بَعْلَنِى مِثْلَ الشَّهَابِ ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَيْهِ مُقَنَّعاً ، مَاأَدْرِى أَى خَلْقِ الله هُو ، قَالَ : فَكَتَبْتُ إلى الشَّهَابِ ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَيْهِ مُقَنَّعاً ، مَاأَدْرِى أَى خَلْقِ الله هُو ، قَالَ : فَكَتَبْتُ إلى عُمَرَ فِيْها ، فَقَالَ إِنِي كَالْعَضْبَانِ : مَافَعَلَتِ المَوَّاةُ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِى بِشَىءٍ مِنْ وَيْمِها ، فَقَالَ إِنْ كَالْعَضْبَانِ : مَافَعَلَتِ المَوَّاقَ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِى بِشَىءٍ مِنْ وَيْمِها ، فَقَالَ إِنْ كَالْعَضْبَانِ : مَافَعَلَتِ المَوَّاقَ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِى بِشَىءٍ مِنْ وَيْمِها ، فَقَالَ إِنْ كَالْعَضْبَانِ : مَافَعَلَتِ المَوَّاقِ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِى بِشَىءٍ مِنْ أَمْرِهَا ؟ فَقَالَ إِنْ كَالْعَصْبَانِ : مَافَعَلَتِ المَوَاقِةَ ؟ لَعَلَّكَ سَبَقْتَنِى بِشَىءٍ مِنْ أَمْرِهُم كَانَ ذَاكَ أَنْ فَالَ عَمَرُ : شَابَّةٌ تُهَامِيَّةٌ قَدْ نُوْمَتَ . فَمَا كَانَ ذَاكَ فَالَ عَمْرُ : شَابَةٌ تُهَامِيَّةٌ قَدْ نُوْمَتْ . فَمَا كَانَ ذَاكَ بِيْقُولِ – فَمَارَهَا وَكَسَاهَا وَأُوصَىٰ قَوْمَهَا بِهَا (٢) .

ففى هذا الأثر منع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قاضيه على اليمن أبا موسى الأشعرى من النظر في الدعوى .

وليس معنى منع القاضى من النظر فى الدعوى عدم عموم القضاء الإسلامى للفصل فى شئون الحياة . فيجعل للقضاة بعض القضايا فى الأحوال الشخصية ، والبعض إلى رجال القانون ، أو إلى الحقوق المدنية أو ماشابه ذلك إذ ليس فى الإسلام دعاوى يمنع القضاء من نظرها . فالقضاء فى الدولة الإسلامية

⁽١) الرعص : النفض والهز والجذب والتحريك – قاله الفيروزابادى فى القاموس المحيط ، فصل الراء ، باب الصاد جـ ٢ ص ٣١٦ .

⁽۲) رواه ابن أبی شیبة وعبد الرزاق ، والقاضی و کیع والبیهقی – الکتاب المصنف فی الأحادیث والآثار ، کتاب الحدود ، باب درء الحدود بالشبهات جـ ۹ ص ۵۹۰ – ۵۹۰ . والمصنف ، کتاب الطلاق ، باب البکر والثیب تستکرهان جـ ۷ ص ٤١٠ . وأخبار القضاة جـ ۱ ص ۱۰۱ – ۱۰۲ . والسنن الکبری ، کتاب الحدود ، باب من زنی بامرأة مستکرهة جـ ۸ ص ۲۳۰ – ۲۳۲ .

ينظر جميع القضايا المرفوعة إليه دون استثناء ، ولكن قد يكون هناك قضايا يرى الإمام خطرها فيريد عرضها على مجموعة من العلماء والمجتهدين عمن هم أعدم مس القاضى ، فيختار من بين القضاة والعلماء طائفة تنظر المسائل المستعصية ، أو قضايا القتل والقطع والجراح ، ويجعل للقضاة بشكل عام نظر جميع الدعاوى سوى مااستَتْنَى .

وقد يخصُّ بعض القضاة ببعض القضايا ، فهذا التخصيص لايتعارض وشمول الإسلام . ومنع القاضي من النظر في بعض الدعاوى هو نوع من تخصيص القضاة بالحادثة والنوع . وهو ماسبق الحديث عنه (١) .

* * *

⁽١) الفصل السادس من الباب الأول ص ٣٤٨ -- ٣٦٥ .

الفصت ل لتاسع الحسية وصلتها بالقضاء

تعريف الحسبة:

الحسبة في اللغة: اسم من الاحتساب بمعنى ادخار الأجر، ويكون بمعنى حسن التدبير والنظر (1)، فيقال فلان حسن الحسبة في الأمر، أي: حسن التدبير والنظر فيه.

واحتسب عليه أى أنكر ومنه المحتسب ، قال الراغب الأصفهاني : [والحسبة فعل مايحتسب به عند الله تعالى] (٢) .

والحسبة في الاصطلاح : عرفها الماوردي بقوله : [أمر بالمعروف إذا أُظْهِرَ ' تَرْكُهُ، ونهى عن المنكر إذا أُظْهِرَ فِعْلُهُ] (٣).

وعرفها ابن خلدون بتعریف قریب من تعریف الماوردی فقال : [أما الحسبة فهی وظیفة دینیة من باب الأمر بالمعروف والنهی عن المنكر] ⁽¹⁾ .

وعرفها ابن تيمية ببيان أعمال المحتسب فقال: [وأما المحتسب فله الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مما ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم] (°).

⁽١) القاموس المحيط – فصل الحاء باب الباء جـ ١ ص ٥٦ – ٧٠ .

⁽٢) المفردات في غريب القرآن ص ١١٧ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٢٤٠ .

⁽٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ .

⁽٥) الحسبة في الإسلام ص ١٤.

وبنحو كلام ابن تيمية قال ابن القيم رحمه الله : [الحكم بين الناس في السوع الذي لايتوقف على الدعوى هو المعروف بولاية الحسبة ، وقاعدته وأصله : هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر] (١) .

وأساس ولاية الحسبة قول الله تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مُنكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَىٰ الْمُعَرِّ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَغْرُوْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (١) .

فهذه الآية تأمر جميع المسلمين بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبأن يتخصص منهم أمة وجماعة يتولون هذا العبء العام .

مارُوِيْ عن عمر بن الحطاب في الحسبة :

ا حروى المتقى الهندى قال : [عن زيد بن فياض عن رجل من أهل المدينة قال : دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ السُّوْقَ وَهُوَ رَاكِبٌ فَرَأَىٰ دُكَّاناً (٣) ، قَدْ أُحْدِثَ فِي السُّوْقِ فَكَسَرَهُ] (٤) .

٢ - ذكر ابن الجوزى قال: [عن المسيب بن دارم قال: رَأَيْتُ عُمَر بْنَ النَّهُ عُمَر بْنَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ جَمَّالًا وَيَقُولُ : ﴿ حَمَّلْتَ جَمَلَكَ جَمَلَكَ مَالًا يُطِينُونُ ﴾ . ﴿ حَمَّلْتَ جَمَلَكَ مَالًا يُطِينُونُ ﴾] (٥) .

٣ - ذكر ابن الجوزى قال : [عن ابن عمر قال : كَانَ عُمَرُ يَأَتِيْ مَجْزَرَةٌ الزُّيْدِ بْنِ ٱلْعَوَّمِ - وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَدِيْنَةِ مَجْزَرَةٌ غَيْرُهَا - فَآتِيْ مَعَهُ

⁽١) الطرق الحكمية ص ٢٣٧ .

⁽٢) سورة آل عمران آية ١٠٤.

 ⁽٣) الدكان واحد الدكاكين وهو الحانوت فارسى معرب - القاموس المحيط فصل
 الدال باب المون جـ ٤ ص ٢٣٤ - ٢٢٥ ، وقيل هو بناء يسطح أعلاه للقعود عليه

⁽٤) كنز العمال جـ ٥ ص ٨١٥.

⁽٥) تاریخ عمر بن الخطاب ص ۱۱۷ .

بالدِّرَةِ، فَإِذَا رَأَىٰ رَجُلاَ اشْتَـرَىٰ لَحُماً يَوْمَيْـنِ مُتَتَابِعَينِ ضَــرَبَهُ بِالدِّرَّةِ، وَقَال: «أَلاَ طَوَيْتَ بَطْنَكَ جَارِكَ وَابْن عَمِّكَ»](١).

وروى الإمام مالك عن يجيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبدالله ومعه مِمَالُ لحم، فقال: ما هذا؟ فقال: يا أمير المؤمنين قَرِمْنَا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لحماً، فقال عمر: أما يريد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره أو ابن عمه، أين تذهب عنكم هذه الآية (٢): «أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها» (٢).

٥ ــ ذكر المتقي الهندي قال: [عن عبدالله بن سَاعِدَةَ الهُذَلِيِّ قال: رَأَيْتُ عُمرَ بْنَ الْـخَطَّابِ يَضِرْبُ التُجَّارَ بِدِرَّتِهِ إِذَا اجْتَمَعُوْا عَلَى الطَّعَامِ بِالسُّوْقِ حَتَّىٰ يَدْخُلُواْ سِكَكَ أَسْلَمَ وَيَقُوْلُ: ﴿لاَ تَقْطَعُواْ عَلَيْنَا سَابِلَتَنَا ﴾ (١٠) [(٥).

٣ - رَأَىٰ عُمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَىٰ عَنْهُ رَجُلاً شَابَ اللَّبَنَ بِالْمَاءِ
 وَيَبِيْعُهُ عَلَىٰ هَذِهِ الصُّوْرَةِ فَأَرَاقَهُ عَلَيْهِ (١٠).

⁽١) تاريخ عمر بن الخطاب ص ٩٦.

⁽٢) سورة الأحقاف آية ٢٠.

⁽٣) الموطأ باب ما جاء في أكل اللحم ص ٦٦٩ الطبعة السابعة سنة ١٤٠٤ هـ دار النفائس.

⁽٤) السابلة: أبناء السبيل المختلفة على الطرقات وأسبلت الطريق كثرت سابلتها ـ القاموس المحيط فصل السين باب اللام جـ ٣ ص ٤٠٣ .

⁽٥) كنز العمال جـ ٥ ص ٨١٥ ـ ٨١٦.

⁽١) الحسبة لابن تيمية ص ٦١.

لَا يُشَابَ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ. فَقَالَتْ لَهَا: يا بِنْتَاهُ قُوْمِيْ إِلَى اللَّبَنِ فَامْذُقَيْهِ بِالْمَاءِ فَإِنَّكِ بِمَوْضِعِ لَا يَرَاكِ عُمُرَ وَلَا مُنَادِيْ عُمَرَ، فَقَالَتْ الصَّبِيَّةُ لَأُمُّهَا: يَا أُمَّتَاهُ وَاللَّهِ، مَا كُنْتُ لَا طِيْعَهُ فِي الْمَلا وَأَعْصِيْهِ فِي الْحَلاءِ اللّهِ.

أَضَ فَمَرَ مَرَّ بِحَاطِبٍ بِسُوْقِ ٱلْمُعَنَى يَدَيْهِ عَرَارَتَانِ فِيهِمَا زَبِيْبٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ سِعْرِهِمَا، فَسَعَّرَ مُدَّيْنِ بِسُوْقِ ٱلْمُصَلَّ وَبَيَنَ يَدَيْهِ عَرَارَتَانِ فِيهِمَا زَبِيْبٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ سِعْرِهِمَا، فَسَعَّرَ مُدَّيْنِ بِكُلِّ دِرْهَم فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: قَدْ حُدَّثُتُ بِعِيزِ مُقْبِلَةٍ مِنَ الطَّامِنِ تَحَمِلُ زَبِيْبِكَ الْبَيْتَ فَتَبِيْعَهُ يَعْتَبُرُونَ بِسِعْرِكَ، فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ فِي السَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تُدْخِلَ زَبِيْبِكَ الْبَيْتَ فَتَبِيْعَهُ يَعْتَبُرُونَ بِسِعْرِكَ، فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ فِي السَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تُدْخِلَ زَبِيْبِكَ الْبَيْتَ فَتَبِيْعَهُ كَيْفَ شَنْتَ، فَلَمَا رَجَعَ عُمَرُ حَاسَبَ نَفْسَهُ، ثُمَّ أَتَىٰ حَاطِبًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ كَيْفَ شِنْتَ فَبِعْ أَنَىٰ حَاطِبًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لَيْفَ شِنْتَ فَبِعْ أَنَىٰ حَاطِبًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لَيْفَ شِنْتَ فَبِعْ أَنَىٰ حَاطِبًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لَيْفَ شِنْتَ فَبِعْ أَنِي وَاللَّهُ عَلَى الْبَيْتِ، وَإِنَّمَا هُو شِيءٌ، أَرَدْتُ بِه ٱلْخَيرَ لِإِهْلِ الْبَيْتِ، فَكَيْثُ شِنْتَ فَبِعْ، وَكَيْفَ شِنْتَ فَبِعْ أَنْهُ أَنَىٰ حَالَمْ أَنْ مَنْ عَنْهُ عَرْمَة فَعْ فَيْعَ مُنْ أَنْهُ مُ أَنْهُ لِيْنَ مِعْ مُولَ الْبَيْتِ ،

فهذه الآثار تفيد أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقوم بالحسبة بنفسه فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

٩ _ منع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن يجتمع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة (٣). فمنع عمر هذا من باب الاحتراز _ وهذا الاحتراز لا يكون إلا مع التهمة، وهذا مثل الاحتراز عن قبول شهادة المتهم بالكذب، وائتمان المتهم بالخيانة، ومعاملة المتهم بالمطل (٤).

⁽١) تاريخ حمر بن الخطاب ص ١٠١ - ١٠٢ وتمام القصة: وَعُمَرُ يَسْمَعُ كُلَّ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا أَسْلَمُ عَلَّم البَابَ وَاعْرِفِ الْـمَوْضِعَ فَانْظُرْ مَن الْقَائِلَةَ، وَمَن الْـمَقُولُ لَهَا، وَهَلْ لَهُمُ مَنْ بَعْل اللَّهُمُ وَلَدُهُ فَجَمَعَهُمْ وَقَالَ لَهُمْ وَأَذْ لَيْسَ لَهُمَا رَجُلٌ، فَأَنَيْتُ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ فَأَخْبِرُنَهُ فَدَعَا عُمَرُ وَلَدَهُ فَجَمَعَهُمْ وَقَالَ لَهُمْ: هَلُّ فِيكُمْ مَنْ يُعْتَاجُ إِلَى فَأَنَيْتُ عُمَرَ بْنَ ٱلْخَطَّابِ فَأَخْبِرُنَهُ فَدَعَا عُمَرُ وَلَدَهُ فَجَمَعَهُمْ وَقَالَ لَهُمْ: هَلُّ فِيكُمْ مَنْ يُعْتَاجُ إِلَى الشَّاءِ مَا سَبَقَهُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَى هَذِهِ الجَارِيةِ، فَقَالَ الْمَرْأَةِ فَأَزُوجَةً، وَلَوْ كَانَ بِأَبِيْكُمْ حَرَكَةً إِلَى الشَّاءِ مَا سَبَقَهُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَى هَذِهِ الجَارِيةِ، فَقَالَ عَبْدُاللَّهِ: فِي زَوْجَةً بِي وَقَالَ عَاصِمٌ: يَا أَبْتَاهُ لَا زَوْجَةَ لِي فَقَالَ عَبْدُاللَّهِ: فِي زَوْجَةً بِي وَقَالَ عَاصِمٌ: يَا أَبْتَاهُ لَا زَوْجَةً لِي فَوْلَكَتْ لِعَاصِمٌ بِنْتَا، وَوَلَدَتْ الْبِنْتُ عُمْرَ إِلَى الجَّارِيةِ عَمْرَ إِلَى الجَارِيةِ عَمْرَ بْنَ عَاصِمَ، فَوَلَدَتْ لِعَاصِمُ بِنْتًا، وَوَلَدَتْ الْبِنْتُ عُمْرَ بْنَ عَبْدِالْعَزِيزِ رَحِهُ اللَّهُ _ تَاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٢٠٢٠.

⁽٢) كنز العمال جـ ٤ ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .

⁽٣) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٥٢.

⁽٤) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٥٢.

١١ ــرَوَىٰ البخاري في صحيحه قال: [وَأَقَادَ عُمَرُ مِنْ ضربَة بالدِّرَّةِ](٢).

وقال ابن جرير الطبري: [وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَ الدُّرَّةَ وَضربَ بِهَا] (٣٠٠.

قال الكتاني _ رحمه الله _ [ما اشتهر من أن سيدنا عمر كانت له دِرَّة وصحيح وقع ذلك في كتاب العتق وكتاب الديات من صحيح البخاري وفي الأخير: «وأقاد عمر من ضربة بالدرة» ولم يبين حقيقة هذه الدرة عياض في المشارق، وابن الأثير في النهاية ولا شروح البخاري كالحافظ، والزركشي، والسيوطي، وغيرهم، واقتصر في القاموس، والصحاح والمصباح، ولسان العرب، والمخصص لابن سيده، على ما لا يفيد، وعبارة الصحاح: الدرة التي يضرب بها(ع).

فهذه الآثار عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أفادت أنه كان يتولى أمر الحسبة بنفسه.

١٢ ـــ روى ابن سعد قال: [أخبرنا الفضل بن دُكين قال: حدثنا ابن عينة عن الزهري أَنَّ عُمرَ بْنَ الْحُطَّابِ اسْتَعْمَلَ عَبْدَاللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ عَلَى السُّوْقِ،

⁽١) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١١٧.

 ⁽۲) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم
 يقتص منهم كلهم ـ فتح الباري جـ ۱۲ ص ۲۲۷.

⁽٣) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ٢٢.

⁽٤) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٨٨ _ ٢٩٠.

وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ القِطْنِيَّةِ] (١) .

١٣ - ذكر ابن حجر قال: [قال مصعب الزبيرى: اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ عَلَىٰ
 سُوْق المَدِيَّةِ هُوَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُنْبَةَ بْنِ مَسْعُوْدٍ] (١).

١٤ - استعمل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في الحسبة النساء ، مقتدياً برسول الله عَيْنِ حيث وَلَّىٰ سَمْرَاءَ بِنْتَ نُهَيْكِ الأَسَدِيَّةَ . قال ابن عبد البر : [سمراء بنت نهيك الأسدية أدركت رسول الله عَيْنِ وعمرت ، وكانت تمر في الأسواق تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها] (٣) .

واستعمل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الشّفاء بِنْتَ عَبْدِ اللهِ الْعَدَوِيَّةَ أَم سليمان ابن أَبى خَيْئَمَةَ الأنصارية – على سوق المدينة ، قال ابن عبد البر : [وَكَانَ عُمَرُ يُقَدِّمُهَا فِي الرَّأْي ، وَيَرْضَاهَا ، وَيُفَضَّلُهَا ، وَرُبَّمَا وَلَاهَا شَيْعًا مِنْ أَمْرِ السُّوْقِ] (4) .

ففي هذه الآثار الثلاثة استعمل عمر معه أناسا لأمر الحسبة ، بل حتى

⁽۱) الطبقات الكبرى جـ ٥ ص ٥٨ ، وذكر هذا الأثر المتقى اهدى فى كنز العمال جـ ٥ ص ٥١٨ . والقطنية : نوع من الحبوب ، قال ابن الأثير : [وفى حديث عمر : أنه كان يأخذ من القطنية العشر » هى بالكسر والتشديد : واحدة القطانى ، كالعدس والحمص واللوبيا ونحوها] ا . هـ النهاية فى غريب الحديث والأثر جـ ٤ ص ١٨٥ .

⁽٢) الإصابة في تمييز الصحابة جـ ٢ ص ١٣.

⁽٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب جد ٤ ص ٣٢٥ .

⁽٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب جـ ٤ ص ٢٣١ ، وكذلك قاله ابن ححر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة جـ ٤ ص ٣٤١ .

النساء امتثالا لأمره تعالى : (وَالْتَكُن مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَىٰ الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) (١) . والأمة تكون من الرجال والنساء إذ هو الأصل في حطابات الشارع .

10 - قال المحب الطبرى : [وروى أنه قال يوما على المنبر : يَامَعَاشِرَ الْمُسْلِمِيْنَ مَاذَا تَقُولُوْنَ لَوْ مِلْتُ بِرَأْسِيْ إِلَىٰ الدُّنْيَا كَذَا - وَمَيَّلَ رَأْسَهُ - فَقَامَ الْمُسْلِمِيْنَ مَاذَا تَقُولُوْنَ لَوْ مِلْتُ بِرَأْسِيْ إِلَىٰ الدُّنْيَا كَذَا - وَمَيَّلَ رَأْسَهُ - فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَسَلَّ سَيْفَهُ ، وَقَالَ : أَجَلْ ! كُنَّا نَقُولُ بِالسَّيْفِ كَذَا - وَأَشَارَ إِلَىٰ قَطْعِهِ - فَقَالَ : إِيَّاى تَعْنَى بِقَوْلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِيَّاكَ أَعْنِى بِقَوْلِيْ ، فَنَهَرَ عُمَرُ عُمَرُ عُمَرُ اللهِ اللهِ أَنْ اللهُ أَنْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

ففى هذا الأثر يريد عمر بن الحطاب رضى الله تعالى عنه إشراك عامة المسلمين فى أعمال الحسبة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى مع الحكام والأمراء . ومن مجموع هذه الآثار نستخلص طبيعة عمل المحتسب واختصاصاته ، وشروط المحتسب وهو ماساً عرض له فى المباحث التالية .

الفرق بين الحسبة وبين القضاء وبين نظر المظالم :

يوجد تشابه كبير بين هذه الوظائف الثلاث: الحسبة ، القضاء ، نظر المظالم . فبعضها يكمل بعضا ، يقول ابن تيمية : [وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، سواء فى ذلك ولاية الحرب الكبرى : مثل نيابة السلطنة ، والصغرى مثل ولاية الشرطة ، وولاية الحكم ، أو ولاية المال ، وهى ولاية المدواوين المالية ، وولاية الحسبة] (٢) .

⁽١) سورة آل عمران آية ١٠٤ .

⁽٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة جـ ٢ ص ٦٦.

⁽٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ ٢٨ ص ٦٦ الطبعة الأولىٰ سنة الامان .

ويقول الماوردى: [واعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء ، وأحكام المظالم فأما مابينها وبين القضاء فهى موافقة لأحكام القضاء من وجهين ، ومقصورة عنه من وجهين ، وزائدة عليه من وجهين (١) ، وسأذكر هذه الأوجه بإذن الله فى مبحث الشبه بين القضاء والحسبة ، ومابعده من المباحث .

أوجه الشبه بين القضاء والحسبة :

تتفق الحسبة مع القضاء في وجهين :

١ - يجوز الاستعداء إلى كل من المحتسب والقاضى ، وسماع كل منهما لدعوى المستعدى على المستعدى عليه في حقوق الآدميين ، ولكن هذا الشبه ليس مطلقا على عموم الدعاوى ، بل مقصوراً على ثلاثة أنواع :

- (أ) أن تكون فيما يتعلق ببخس أو تطفيف في كيل أو وزن .
 - (ب) مايتعلق بغش أو تدليس في مبيع أو ثمن .
- (ج) فيما يتعلق بمطل أو تأخير لدين مستحق مع المكنة على الوفاء .

فانحتسب في هذه الأنواع الثلاثة يحكم بين الخصوم ، فيكون عمله عمل القاضى فيها ، يقول ابن خللون : [ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداء ، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى عمله من ذلك ويرفع إليه ، وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً ، بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعايش وغيرها في المكاييل والموازين ، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف ، وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينة ولا إنفاذ حكم ، وكأنها أحكام ينزه القاضى عنها لعمومها وسهولة أغراضها ، فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها ، فوضعها على ذلك أن

⁽۱) الأحكام السلطانية ص ٢٤١ . وقد تبع كثير من العلماء الماوردى في تقسيمه لأوجه الشبه والخلاف بين القضاء والمظالم والحسبة . منهم أبو يعلى الفراء الحنبلي فى الأحكام السلطانية ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وابن فرحون في تبصرة الحكام جـ ١ ص ١٩، وابن خلون في مقدمته ص ٢٠٥ .

تكون خادمة لمنصب القضاء]^(١).

وإنما جاز نظر المحتسب في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ماعداها من سائر الدعاوى بالإضافة إلى ماذكره ابن خللون من سهولتها وعمومها لتعلقها بمنكر ظاهر وضع المحتسب لإزالته ، واختصاصها بمعروف بيّن هو مندوب إلى إقامته . لأن موضوع الحسبة إلزام الحقوق والمعونة على استيفائها ، وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز (٢) .

۲ - للمحتسب فى الدعاوى التى يجوز له سماعها أن يأمر المدعى عليه بالوفاء بما عليه من حقوق ، متى ثبتتْ تلك الحقوق باعتراف وإقرار ، وكان فى وسعه الوفاء بها ودفعها إلى مستحقها ، لأن فى تأخيره لها منكر هو منصوب لإزالته (٣) .

أوجه الخلاف بين الحسبة والقضاء :

تقصر ولاية الحسبة عن ولاية القضاء من وجهين ، وتزيد عليها من وجهين : فأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء :

۱ – ليس للمحتسب أن يسمع الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات ، كالدعاوى المتعلقة في العقود والمعاملات والمطالبات فذلك من اختصاص القضاء (٤) . يقول ابن فرحون : [وأما ولاية الحسبة فهي تقصر عن القضاء في إنشاء كل الأحكام بل له أن يحكم في الرواشن الخارجية بين الدور وبناء المصاطب في الطرق ، لأن ذلك مما يتعلق بالحسبة ، وليس له إنشاء الأحكام ولا تنفيذها

⁽١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١ .

⁽٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١ .

⁽٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٢.

عقود الأنكحة والمعاملات _] ^(١) .

۲ – الدعاوى التى أبيح للمحتسب سماعها تقتصر على الحقوق المعترف بها أو سبق بها حكم ، فأما مايدخله التجاحد والتناكر وتجرى فيها المرافعة فلا يجوز له النظر فيه ، لأن المحتسب لا يجوز له أن يسمع بينة على إثبات حق ولا أن يحلف يمينا على نفيه بخلاف القاضى (٢) .

وأما الوجهان اللذان تزيد فيهما الحسبة على أحكام القضاء :

۱ – للمحتسب أن يتصدىٰ لما يدخل فى اختصاصه دون حاجة إلى متظلم فى كثير من الأمور ، فينظر فيما عليه الناس من سلوك وتعامل ، فإن رأى منكراً قائماً أمر بإزالته ، وإن رأى معروفاً متروكاً أمر بفعله ولو لم يستعده أحد ، أما القاضى فلا يفصل فى نزاع إلا بناء على شكوىٰ واستعداء (٣) . يقول ابن فرحون : [ويزيد المحتسب على القاضى بكونه يتعرض للفحص عن المنكرات وإن لم ثنة إليه ، وأما القاضى فلا يحكم إلا فيما رفع إليه] (٤) .

٢ - يتسم عمل القاضى بالحلم والأناة والوقار ، وبإظهار الحق والتثبت فيه ، وأما ناظر الحسبة فعمله يتسم بالخشونة والغلظة والقسوة والقوة والهيبة (٥) .

قال الماوردى: [للناظر في الحسبة من سلاطة السلطنة واستطالة الحماة فيما تعلق بالمنكرات ماليس للقضاة ، لأن الحسبة موضوعة للرهبة ، فلا يكون

 ⁽١) تنصرة الحكام جـ ١ ص ١٩، ومن قبل ابن فرحون قال مثنه القراق في كتابه
 الإحكام في تمييز الفتاوئ عن الأحكام ص ١٦٧ – ١٦٨.

⁽٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٧ .

⁽٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٣.

 ⁽٤) تبصرة الحكام جـ ١ ص ١٩ وقاله القرافى فى كتاب الإحكام فى تمييز المناوى
 عن الأحكام ص ١٦٨ .

⁽٥) الحق أن الحسبة نوع من الدعوة إلى الله تعالى التي أمر الله تعالى أن تكون.

خروج المحتسب إليها بالسلاطة والغلظة تجوزاً فيها ولا خرقاً . والقضاء موضوع للمناصفة ، فهو بالأناة والوقار أحق ، وخروجه عنهما إلى سلاطة الحسبة تجوز وخرق ، لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف ، فالتجاوز فيه خروج عن حده] (١) .

وبهذا ندرك أن الحسبة منصب جليل يخفف عن القضاة كثيراً من الأمور التى لو تُرِكَتُ لاستفحلتُ واحتاجتْ بعد ذلك إلى قضاء . فالحسبة ترد العدوان البيِّنَ الظاهر ، وتأمر بالمعروف الذى هو مدعاة لاستقامة الناس على منهج الله ، فيقل العدوان والخصومات بين الناس ، التى وضع القضاء للفصل فيها ولفض المنازعات حتى إنه في كثير من العصور جعل أمر الاحتساب إلى القاضى . وقد سبق (٢) أن للقاضى النظر في مصالح عمله من الكفّ عن التعدى في الطرقات والأفنية .

وأعمال الحسبة في المملكة العربية السعودية توزعت بين الإدارات الحكومية . فالبلديات تقوم بالإشراف على الأسواق والنظافة والطرق والمباني ، وأصحاب الحرف كالخياطين والحلاقين والجزارين ، والمطاعم . ووزارة الصحة تراقب الأطباء والصيدليات ، وإدارة المرور تنظم السير في الطرقات وتشرف عليها ، ووزارة التجارة تقوم بمراقبة الأسعار والغش والموازين والمعايير والمقاييس وغير ذلك مما له

بالحكمة والموعظة الحسنة والرفق الذي ما دخل شيئاً إلا زانه قال الله تعالى: (أَدُعُ إلى سَبِيلِ رَبُكِ بِالحُكْمَةِ وَالمَرْعِظَةِ الْحَسنَةِ) سورة النحل آية ١٢٥، ولعل الماوردي رحمه الله لا يقصد بالحشونة والاستطالة إيذاء الناس ابتداء، وإنما يقصد من تجبر وأبئ فعل المعروف وكان عمله منكراً معروفة نكارته من الأدلة الشرعية فإن له آن يقسو ويعاقب انتصاراً لدين الله تعالى وإن كان يقصد به التجبر والقسوة عند الاحتساب فهو باطل لا يجوز، لمخالفته للأدلة التي تأمر بالرفق والدعوة باللين والموعظة الحسنة. (فقو لا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى) سورة طه: آية ٤٤.

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٢٤٢.

⁽٢) في الفصل السادس: سلطة القاضي واختصاصه ص ٣٣٩.

صلة بالأعمال التجارية . وهيئات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أُنِبُطَ بها مراقبة المجتمع والأفراد منعاً من الوقوع فيما يخالف شرع الله ، وحث الناس على أداء العبادات والالتزام بأخلاق الإسلام وآدابه .

ثم إن الاحتساب باب واسع تقع مسئولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على كل مسلم سواء أكان العمل مُناطأً به من الناحية الوظيفية ، أم كان غير مناط به .

فالقاضى باعتباره فرداً مسلما عليه مسئولية الآمر بالمعروف والنهى عن المنكر وباعتباره عالماً بالأحكام الشرعية تتضاعف عليه المسئولية . وزيادة على ذلك وظيفته قريبة الشبه بأعمال الحسبة . ولهذا كان باب الحسبة أوسع من القضاء فى موضوع التكليف فالقضاء مكلف به فئة من الناس ، أما الحسبة فمكلف بها جميع المسلمين (كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسٍ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتُنْهَوُنَ عَنِ النَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتُنْهَوُنَ عَنِ النَّاسِ المُنكرِ وَتُوْمِنُونَ بِاللهِ) (١) .

الحسبة ونظر المظالم :

والحسبة تتشابه مع رفع المظالم في بعض الوجوه وتختلف عنها في وجوه أخرى فأوجه الشبه:

١ - موضوع المنصبين للرهبة والغِلْظَة . يقول الماوردى : [موضوعهما مستقر على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة] (٢) .

فولاية المظالم عقدت لإقرار الحق وانتزاعه ممن تمرد على القضاة ، وولاية الحسبة تقوم بردع العصاة عن الفساد في الأرض ، ومنع الناس من أكل الأموال بغير حق ، وكل هذا لايتم إلا بقوة ومنعة وسلطة وصرامة .

⁽١) سورة آل عمران آية ١١٠ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٢٤٢.

٢ - يجوز لكل من ناظر المظالم وناظر الحسبة أن يتعرض لما يدخل فى بعض اختصاصه من العدوان الظاهر والفساد فيقوم بإنكاره وإزالته من تلقاء نفسه وبلا حاجة إلى متظلم ومدع ، يقول الماوردى : [جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر] (1) .

أوجه الخلاف بين الحسبة والمظالم من وجهين :

١ - النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة ، كما إذا كان أحد الخصمين لم يرضخ للحكم الشرعي لقوة مكانته . أما النظر في الحسبة فمقرر لما لا تدعو الحاجة إلى عرضه على القضاء لوضوحه وسهولته . قال الماوردي : [النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة ، والنظر في الحسبة موضوع لما رُفّة (٢) عنه القضاة ، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ، ورتبة الحسبة أخفض ، وجاز لوالي المظالم أن يوقع إلى القضاة والمحتسب ، ولم يجزّ للقاضي أن يوقع إلى والحتسب ، ولم يجزّ للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما] (٢)

ولعل هذه النظرة إلى الوظائف بالعلو والسفل وعدم الكتابة من الأدنى للأعلى كانت على عهد الماوردي ، وإلا فالحقيقة أن أصحاب هذه الوظائف يجب أن

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٢٤٢ .

⁽۲) رفه: من الرفاهية وهى التنعم ولين العيش والدعة والمعنى: النظر في الحسبة موصوع أريح منه القضاة وأزيل عنهم تعبه وضيقه – قاله ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر جـ ٢ ص ٢٤٧، والفيروزابادي في القاموس المحيط فصل الراء باب الهاء جـ ٤ ص ٢٨٦.

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٢٤٧ - ٢٤٣ .

يكون بينهم التعاون والتكاتف ابتغاء إحقاق الحق وتنفيذ شرع الله تعالى .

٢ _ يجوز لوالى المظالم أن يحكم فى القضايا التى يعظم خطرها ، أما والى الحسبة فلا يجوز أن يحكم (١) ، بل يقتصر عمله على أن يأمر بأداء الحقوق متى ثبتت بالاعتراف ، وكان فى وسع المعترف بها الوفاء ، وكذلك ينهى عن المكرات البيبة التى لاتحتاج إلى بينات .

شروط المحتسب :

بعد أن عرف اوجه الشبه بين الحسبة وبين القضاء عموماً ، وقضاء المظالم خصوصاً وأوجه المفارقة ، نتساءل هل يشترط في المحتسب شروط كما اشترط فيمن يتولى القضاء .

لَمْ تَذَكَر نصوص القرآن والسنة شروطا خاصة بِمَنْ يتولى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإنما كلفت بذلك جميع المسلمين - فالحسبة إذًا يشترط فيها التكليف وشرطه: البلوغ، والعقل. وشرط العلم بما يأمر به وما ينهى عنه، لأن الله تعالى أمر بالعلم قبل القول والعمل فقال جل ذكره: (فَاعْنَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمُنْوَاكُمْ) (٢).

وقد ذكر الماوردى رحمه الله تعالى شروطاً للذين يتولون أمر الحسبة فقال : [فَمِنْ شروط والى الحسبة أن يكون حراً عدلًا ذا رأى وصرامة وخشونة فى الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة] (*) .

ولكنه رحمه الله تعالى لم يذكر دليله على هذه الشروط ، ولعله اعتبرها نوعاً من القضاء فاشترط لها شروطه ، أو أنه استنبط هذه الشروط من عموم الأدلة

⁽١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٤٣.

⁽۲) سورة محمد آیة ۱۹ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٢٤١ .

الشرعية وبعض هذه الشروط يخالف بعض العلماء في اشتراطها في القاضي فضلاً عن المحتسب فمثلاً ابن حزم (١) رحمه الله تعالى يخالف في الحرية، فيجيز أن يتولى العبد القضاء كما سبق (٢) ثم ما المانع من أن يتولى العبد الحسبة إذا أذن له سيده، ودليل المانعين إنما هو توجيه من العقل. حيث قالوا: القضاء ولاية، ولا ولاية للعبد وإنما الولاية عليه، كما أنه مشغول بخدمة سيده. وكل هذا يندفع باشتراط إذن سيده.

أما اشتراط العدالة فحق لأن الخطاب في الآية (وَلْتَكُن مُنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرُ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (٢) للمسلمين، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، والأصل فيهم العدالة والوثوق في دينهم، وهم غير متهمين في الكذب لأن الأصل تقيدهم بأوامر القرآن والسنة واجتناب ما نَهَتْ عنه قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُواْ الله وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ) (٤).

أما اشتراط الرأي والصرامة والخشونة في الدين، فغير مسلم لأن الله تعالى أمر الدعاة بالرفق والحكمة والموعظة الحسنة قال الله تعالى: (أَدُّعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ) (٥)، فمتولى الحسبة يشترط أن يكون ذا رفق وحلم وصبر. حتى لا ينفر الناس من دين الله تعالى وقد وصف الله تعالى نبيه بعدم الفضاضة فقال: «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك (١٠) وخاصة للذين لا يظهرون التأبي والامتناع عن أداء المعروف والعمل به، أما الذين يظهرون الامتناع عن أداء المعروف ويظهرون المعاصي فإن هؤلاء تُسْتَعْمَلُ معهم الشدة والصرامة انتصاراً لدين الله تعالى ولعل هذا هو ما يريده الماوردي.

قال ابن تيمية (٧) رحمه الله تعالى: [ولا بد في ذلك من الرفق كما قال

⁽۱) المحي جـ ۱۰ ص ٦٣٢ .

⁽٢) في الفصل الثاني من الباب الأول ص ٢٠٩.

⁽٣) سورة آل عمران آية ١٠٤.

⁽٤) سورة التوبة آية ١١٩.

⁽٥) سورة النحل آية ١٢٥.

⁽٦) سورة آل عمران آية ١٥٩ . .

⁽٧) الحسبة في الإسلام ص ٨٥.

النبى عَرِيْكَ : ﴿ مَاكَانَ الرَّفْقُ فِى شَيءٍ إِلَّا زَانَهُ ، وَلَا كَانَ ٱلْعُنْفُ فِى شَيءٍ إِلَّا شَانَهُ ، وَلَا كَانَ ٱلْعُنْفُ فِى شَيءٍ إِلَّا شَانَهُ ، (') وقال : ﴿ إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِى الأَمْرِ كُلِّهِ ، وَيُعْطِى عَنَيهِ مَالاً يُعْطِى عَلَى الْعُنْفِ ، (') ولابد أيضاً أن يكون حليماً صبوراً على الأذى ، فإنه لابد أن يحصل له أذى ، فإن لم يحلم ويصبر كان مايفسد أكثر مما يصبح كما قال لابد : ﴿ وَأَمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ ، وَاصْبِرْ عَلَى مَا صَابَكَ إِنَّ لَقَمَانَ لابه : ﴿ وَأَمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ ، وَاصْبِرْ عَلَى مَا صَابَكَ إِنَّ لَقَمَانَ مَنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)] (۳) [. هـ.

أما اشتراط العلم بالمنكرات الظاهرة فحق لأن الله سبحانه وتعالى أمر بالعلم وحرم أن يقول الإنسان بجهل هذا حرام وهذا حلال فقال تعالى: (وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتُرُواْ عَلَى اللهِ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتُرُواْ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ) (3) قال ابن تيمية رحمه الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِيْنَ يَفْتُرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ) (4) قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: [وَلَا يكون عمله صالحاً إن لم يكن بعلم وفقه ، كا قال عمر بن عبد العزيز : ٥ مَنْ عَبَدَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ مَايُفْسِدُ أَكُثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ » وَكَا في حديث عبد العزيز : ٥ مَنْ عَبَدَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ مَايُفُسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِلُحُ » وهذا ظاهر فإن معاذ بن جبل رضى الله عنه ٥ العِلْمُ إمّامُ العَمَل وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ » ، وهذا ظاهر فإن القصد والعمل إن لم يكن بعلم كان جهلًا وضلالًا واتباعاً للهوئ كا تقدم ، وهذا القصد والعمل إن لم يكن بعلم كان جهلًا وضلالًا واتباعاً للهوئ كا تقدم ، وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الإسلام ، فلابد من العلم بالمعروف والمنكر ، والتيميز بينهما ، ولايد من العلم بحال المأمور والمنهى] (٥) .

⁽١) رواه مسلم بلفظ « إِنَّ الرَّفْقَ لَايَكُوْنُ فِيْ شَيْءٍ إِلَّا رَائَهُ وَلَا يُنْرَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ » كتاب البر والصلة والآداب باب الرفق – صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١٦ ص ١٤٦ – ١٤٧ .

 ⁽۲) رواه مسلم - كتاب البر والصلة والآداب ، باب الرفق - صحيح مسلم
 بشرح النووى جد ١٦ ص ١٤٦ .

⁽٣) سورة لقمان آية ١٧.

⁽٤) سورة النحل آية ١١٦ .

⁽٥) الحسبة فى الإسلام ص ٨٤ - ٨٥ .

ولكن هذا العلم هل يشترط له الاجتهاد ، أو يكفى أن يكون المحتسب مقلداً ؟ ذكر الماوردى رحمه الله تعالى أن الشافعية اختلفوا في هذا فقال : [واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا ؟ على وحهين :

أحدهما - وهو قول أبى سعيد الإصطخرى -: أن له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده ، فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه .

والوجه الثانى: ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ، ولايقودهم إلى مذهبه لتسويغ الاجتهاد للكافة وفيما اختلف فيه ، فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها] (١) .

والراجع: عدم اشتراط الاجتهاد فى المحتسب بل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر على قدر علمه واستطاعته . ورسول الله على أمر بالتبليغ عنه ولو آية ولو حديثا ، فرَبَّ مبلغ أوعى من سامع . والتبليغ لايحتاج إلى اجتهاد . ثم إنه لاينبغى أن يحمل الناس على رأى المجتهد فى الأمور الاجتهادية وبخاصة إذا كان المأمورون أعلم من الآمر ، أو رأيهم أرجح فى ذلك ، بل ينبغى إزالة الشبهة والمحاجة حتى يتبين الحق فيتبع ، أو يرجع المأمورون مارآه الآمر ، ولايؤخذ برأى الآمر دون مرجع .

وقد سَكَتَ الماوردى وَمَنْ تبعه عن اشتراط الذكورة فى المحتسب أو عدم اشتراطها . ولعله لايرى الاشتراط للذكورة ، إذ لو يرى أن من شرط المحتسب أن يكون ذكراً لذكره ضمن شروط المحتسب .

كما أنى لم أطلع على أحد اشترط ذلك إلا ماذكره الكتانى رحمه الله تعالى من أن القاضى أبا العباس أحمد بن سعيد - صاحب كتاب التيسير في أحكام التسعير - اشترط في والى الحسبة أن يكون ذكراً ، وقال عن تولية سمراء بنت مهيك

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٣٤١

الأسدية ، وتولية الشِّفاء رضى الله عنهما : [لأن الحكم للغالب والنادر لاحكم له ، وتلك قضية من المدور بمكان ولعله في أمر خاص يتعلق بأمور السوة] (١) .

وقد رد الكتانى رحمه الله تعالى على تأويل أحمد بن سعيد هذا بقوله : [قلت : عبارة ابن عبد البر . وكانت تمر فى الأسواق وتنهى عن المنكر – وتنهى الناس – صريحة فى خلاف تأويله] (٢) .

ثم إن اشتراط الذكورة يخالف نص القرآن حيث قال الله تعالى: (وَلْتَكُنْ مُنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ ﴾ (٣) . والخطاب في ﴿ مِنْكُمْ ﴾ للمسلمين عموماً رجالًا ونساء كما هو معلوم من خطاب الشارع إلا ماورد النص بتخصيصه بأحد الجنسين .

ولكن ابن العربي رحمه الله يكذب الروايات في تولية المرأة الحسبة فيقول عند قوله تعالى : (إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ) (٤) : [وقد روى أن عمر قدم امرأة على حسبة السوق ، ولم يصح فلا تلتفتوا إليه ، وإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث (٥) ع] .

وتكذيب ابن العربي هذا لم يذكر عليه دليلًا ولا برهاناً ، وحديث أن الرسول عَيِّاتِيَّة جعل لسمراء بنت نهيك الأسدية أمر السوق ، فكانت تمر في الأسواق وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط كان الأسواق وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها صححه ابن عبد البر (٦) ، والرواية عن عمر بن الخطاب أنه كان يقدم الشفاء بنت عبد الله العدوية في الرأى ويرضاها وربما ولاها شيئاً من أمر السوق ،

⁽١) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

⁽٣) التراتيب الإدارية جد ١ ص ٢٨٦ .

⁽٣) سورة آل عمران آية ١٠٤.

⁽٤) سورة النمل آية ٣٣.

⁽٥) أحكام القرآن جـ ٣ ص ١٤٥٧ دار المعرفة بيروت .

⁽٦) الاستيعاب جـ ٤ ص ٣٣٥ .

يصححها ابن عبد البر (۱) أيضاً وابن حجر العسقلانى (۲) ، وابن حزم (۳) ، وقد نقل الكتانى عن القاضى ابن سعيد التوفيق بين ماروى وبين كلام ابن العربى فقال: [ومما سبق عن ابن عبد البر من الجزم بما ذكر فى ترجمة سمراء وعن القاضى ابن سعيد من توجيه أن ولايتها كانت فى أمر خاص يتعلق بأمر النساء ماينحل به إيراد ابن العربى ، وإلا فهو وجيه ، لأن المرأة كما قال هو أبضاً فى الأحكام لايتأتى لها أن تبرز إلى المجالس وتخالط الرجال وتفاوضهم مفاوضة النظير للنظير] (٤) .

وهذا التوجيه حسن إذ ليس معنى عدم اشتراط الذكورة لمن يتولى أمر الحسبة أن المرأة تختلط بالرجال ، وتبرز لهم مما قد يؤدى إلى أمور محذورة أكثر مما نهت عنه وأمرت به من المعروف ، بل عليها أن تأمر بالمعروف وأن تنهى عن المنكر وتقوم بأعمال الحسبة في مجال النساء وفي محيط محارمها ، مما لايؤدى بها إلى الاختلاط بالرجال أو الابتذال ونحو ذلك .

اختصاصات المحتسب:

سبق في التفريق بين الحسبة والقضاء والمظالم أن وظيفة المحتسب فيها من خصائص القضاء ونظر المظالم . فالمحتسب يفصل في المنازعات الظاهرة ، والتي لاتحتاج إلى إثبات ومناكرة - فهو قريب من القضاء - وهو يتولى تأديب من يجاهر بالمعصية أو يخرج على المألوف من آداب المسلمين - ومن ثم فهو شبيه بناظر المظالم - كما سبق أن المحتسب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وقد كان هذا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يتسع في زمن ويضيق في آخر . حتى أن بعض الخلفاء أعطى صلاحيات للمحتسب كبيرة شملت اختصاصات كثيرة قال سيدى محمد المرير بعد أن استعرض اختصاصات المحتسب في عهد رسول الله

الاستيعاب جـ ٤ ص ٣٤١ .

⁽٢) الإصابة جـ ٤ ص ٣٤١ .

⁽٣) المحلي جـ ١٠ ص ٦٣١ .

⁽٤) التراتيب الإدارية جـ ١ ص ٢٨٦ .

والخلفاء الراشدين وبنى أمية مانصة : [ثم لم يزل أمر هذه الولاية يكبر شأنه في الدولة الإسلامية ويعظم حتى أصبحت من أكبر الولايات ، فلم تبقى مقصورة على مراقبة الأسواق بل أنيط بها جميع المصالح العامة من النظر في إصلاح الطرق ومضايقاتها ، وإجراء المياه وإصلاحها ، وترميم ماانهدم من أسوار المدينة ، ومراقبة التعليم ، وطرد من يتصدى للتعليم وهو ليس من أهله ، ومنع الناس من الوقوف مواقف التهم والريب ، وتأديب المجاهرين بالمحرمات من شرب الحمر والزنا والفواحش المتفق على تحريمها ، وكسر آلات الملاهى المحرمات ، وإنكار العقود الفاسدات من البيوع والأنكحة والإجارات ، وإجبار أرباب الدواب والسفن ونحوها أن لايحملوا عليها أكثر من المعتاد ، بل جعلوا له النظر حتى في أمر التعليم ، وأو من المتعلمين ، وكذا النظر في أثمة المساجد العامة ، وحمل المُطِيْل في الصلاة أفكار المتعلمين ، وكذا تفقد حال القضاة في محاطلة الحصوم ، وإيقافهم بأبوابهم والاحتجاب عنهم ، فينكر عليهم ذلك ، ولا يمنع ذلك علو مرتبة القضاة عن رتبة المحتسب ، لأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، لأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، لأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، لأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر وهو من اختصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر المنكر والمحتصور المحتصاصات المحتسب ، الأن ذلك من قبيل إنكار المنكر والمحتسب ، المحتصر المحتصر

لذا نجد كل من كتب من العلماء عن الحسبة يذكر اختصاصات المحتسب في عهده وفي بلاده . فمثلا يذكر ابن خلدون أنواعاً من اختصاصات المحتسب فيقول : [ويبحث عن المنكرات ، ويعزر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة ، مثل المنع من المضايقة في الطرقات ، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل ، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها ، وإزالة مايتوقع من ضررها على السابلة ، والضرب على أيدى المعلمين في المكاتب وغيرها في الإبلاغ في ضربهم الصبيان المتعلمين ، ولا يتوقف

⁽١) الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية جـ ٢ ص ١٠٣.

حكمه على تنازع أو استعداء بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من دلك ويرفع إليه] (١) .

قسم الماوردى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلى ماهو من حق الله وماهو من حق الله وماهو من حق الخسبة - على المحدوث : [تشتمل أى الحسبة - على فصلين : أحدهما : أمر بالمعروف ، والثانى : نهى عن المنكر] (٢) . ثم قسم الأمر بالمعروف إلى ثلاثة أقسام : مايتعلق بحقوق الله تعالى ، ومايتعلق بحقوق الآدميين ، ومايكون مشتركا بينهما ، وكذلك قسم النهى عن المنكر مثل هذه الأقسام . وقد أطال البحث في هذه الأقسام وضرب الأمثلة لها (٢) . وكذلك فعل ابن تيمية (٤) ، وابن القيم (٥) .

* * *

⁽۱) مقدمة ابن خلدون ص ۲۲۵ – ۲۲۲ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٣٤٣.

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٢٤٣ – ٢٥٩ .

⁽٤) الحسبة في الإسلام ص ١٤ - ٥١ .

⁽٥) الطرق الحكمية ص ٢٤٠ - ٢٤٨

الفصه لالعاشر

نظر المظالم وصلته بالقضاء

مهمة القاضى هى الفصل فى الخصومات وإنهاؤها بين جميع الناس لافرق بين رئيس ومرؤوس، ولا غنى ولافقير، ولاابن شريف ووضيع، لكن بعض الناس قد يتأبى عن تنفيذ قضاء القاضى، وتكون له سلطة تمنعه من ذلك، وخاصة عند ضعف الإيمان واستغلال المناصب من أصحاب النفوذ سواء أكانوا من أقرباء الخليفة أو من المقربين إليه، أو من عمال اللولة، والواجب إلزام هؤلاء بالحق والتزامهم به، مما جعل استحداث سلطة تلزم بقضاء القاضى يكون لها من النفوذ والصرامة مايجعل الشخص يذعن للحق بالانقياد أو القوة. فأحيدت مايسمى والتزامهم به، أو قضاء المظالم. لأن نصر المظلوم فرض أوجبه الشرع حيث قال بنظر المظالم، أو قضاء المظالم. لأن نصر المظلوم فرض أوجبه الشرع حيث قال رضى الله عنها قال : و أمرنا النبي عليه بسبع ونهانا عن سبع : فَذَكَر عِيَادَة وسول الله عنها قال : و أمرنا النبي عليه بسبع ونهانا عن سبع : فَذَكَر عِيَادَة الله ابن حجر : [نصر المظلوم هو فرض كفاية ، وهو عام فى المظلومين ، قال ابن حجر : [نصر المظلوم هو فرض كفاية ، وهو عام فى المظلومين ، وكذلك فى الناصرين بناء على أن فرض الكفاية مخاطب به الجميع ، وهو الراجع ، ويتعين أحيانا على مَنْ له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة أشد ويتعين أحيانا على مَنْ له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة أشد من مفسدة المنكر ؟ (٣) .

 ⁽۱) رواه البخارى فى صحيحه . كتاب المظالم ، باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً فتح البارى جد ٥ ص ٩٨ .

 ⁽۲) صحیح البخاری . کتاب المظالم ، باب نصر المظاوم - فتح الباری جـ ٥
 ص ۹۹ .

⁽۳) فتح الباری جہ ہ ص ۹۹ .

كما أن الظلم قد يكون تتيجة عن اجتهاد موظف وبحس نية منه في أمر ولكنه يكون محالفاً للشرع ، فيحتاج الأمر إلى من ينظر في هده المظلمة ويزيلها .

تعريف ولاية المظالم :

فى اللغة : الظلم وضع الشيء فى غير موضعه ، أو هو مجاوزة الحق ، قال الفيروزابادى : [وضع الشيء فى غير موضعه ، والمصدر الحقيقى الظّلمُ بالفتح ظَدَمَ يَظُلِمُ ظَلْماً بالفتح فهو ظالم وظلوم ، وظلمه حقه ، وتظلمه إياه وتظمم : أحال الظمم عن نفسه ، ومنه شكا من ظَلَمَهُ ، وأَظْلَمَ كافتعل ، وانظمم : احتمله ، وظلمه تظليماً نسبه إليه] (١) .

وقال الراغب الأصفهانى : [والظلم يقال فى مجاوزة الحق الذى يجرى مجرى نقطة الدائرة ، ويقال فيما يكثر وفيما يقل من التجاوز ، ولهذا يستعمل فى الذنب الكبير ، وفى الذنب الصغير ، ولذلك قيل لآدم فى تعديه ظالم ، وفى إبليس ظالم ، وإن كان بين الظلمين بون بعيد] (٢) .

وقال ابن حجر: [والمظالم جمع مظلمة مصدر ظلم يظلم ، واسم لما أخذ بغير حق ، والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي] (٣) .

وفي الاصطلاح:

أما تعریف نظر المظالم فی الاصطلاح الشرعی فهو كا قال الماوردی: [ونظر المظالم هو قود المتظالمین إلی التناصف بالرهبة وزجر المتنازعین عن التجاحد بالهیبة ۲ (٤).

⁽١) القاموس المحيط فصل الظاء باب المم جد ٤ ص ١٤٧ .

⁽٣) المفردات في غريب القرآن ص ٣١٥ .

⁽٣) فتح الباري جه ٥ ص ٩٥ .

⁽٤) الأحكام السلطانية ص ٧٧ .

فمعناها يرجع إلى استخراج الحقوق من الظالم والمعتدى أيًّا كان بالقوة أو بغيرها .

تاريخ ولاية المظالم :

لايدوم ملك إلا بالعدل ورفع الظلم ، إذ الظلم مهما طال وطغا وتجبر فهو آيل إلى الزوال والأفول . قال ابن تيمية : [وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تشترك في إثم ، ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظلمة وإن كانت مسلمة ، ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولاتدوم مع الظلم والإسلام] (1) .

لذلك اهتمت الدول والأمم بتحقيق العدل بين أفراد الرعية ورفع الظلم . ذكر الماوردى (٢) أن ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذى لايعم الصلاح إلا بمراعاته ولايتم التناصف إلا بمباشرته .

وقد قامت قريش قبل الإسلام بما يشبه نظر المظالم حيث تعاهدت وتعاقدت على نصر المظلوم وقد وقع هذا التعاقد في دار عبد الله بن جدعان في مكة وهو مايسمي حلف الفضول (٣) – وقد سبق الحديث عنه (٤).

أيام الرسول :

لم يكن في أيام الرسول عَلَيْكُ مايستدعى وجود ولاية المظالم، ولاوحود قضاة لها ، لأن الإيمان عامر في القلوب وجذوته تشتعل تريد هداية الحيارئي، فانشغل

⁽١) الحسبة في الإسلام – أو وظيفة الحكومة الإسلامية ص ٩٤ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٧٨ .

⁽٣) انظر الأحكام السلطانية للماوردى ص ٧٨ - ٧٩.

⁽٤) في المبحث الثاني من التمهيد – القضاء عند العرب قبل الإسلام ص ٦٥ .

المسلمون بالجهاد عن الخلافات والمظالم . بالإضافة إلى أن المسلمين لم يتفرقوا فى البلاد ، بل كانوا على عين رسول الله عَيْنَا يصنعون ، ولكن بعض العلماء مثل لقضاء المظالم فى عهد رسول الله عَيْنَا فقال الماوردى : [فَقَدْ نَظَرَ رَسُولُ الله عَيْنَا أَلَهُ اللهُ عَيْنَا أَعُهُ الزَّيْئُر بُنُ الْعَوَّامِ رَضِى الله عَنْهُ وَرَجُلً مِنْ الْأَنْصَارِ فَحَضَرَهُ بِنَفْسِهِ ، فَقَالَ لِلزَّيْئِر : ﴿ إِسْقِ أَنْتَ يَازَبَيْرُ ثُمَّ الْأَنْصَارِي ﴾ وَقَالَ اللهُ فَعَضِبَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَقَالَ : ﴿ يَازَبُيْرُ مُعَلِي اللهُ عَمِّيْكَ يَارَسُولُ الله فَعَضِبَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَقَالَ : ﴿ يَازُبَيْرُ أَمُ الْمَاءُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ] (١) .

ولكن الحقيقة أن هذه القصة ليس فيها نظر مظالم لأن الزبير غير متعزز بسلطانه وقرابته لرسول الله عَلَيْظِيةً .

وإذا كان لابد من ذكر مظلمة حكم فيها رسول الله عَيْنَا في فمن الممكن اعتبار قصة ابن اللتبية . حينها قال : هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِى إِلَى فَصَعِدَ رَسُولُ اللهِ عَيْنَا فَهُ أَمْ وَهَذَا أُهْدِى إِلَى فَصَعِدَ رَسُولُ اللهِ عَيْنَا لَكُمْ وَهَذَا أُهُدِى فَيَقُولُ : هَذَا لَكَ وَهَذَا لِيْ ، عَيْنَا لَكُ وَهَذَا لِيْ ، فَهَلَا جَلَسَ فِيْ بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمَّهِ فَيَنْظُرَ أَيُهْدَىٰ لَهُ أُمْ لَا ؟ » (٢) .

فابن اللتبية رضى الله تعالى عنه استغل سلطته فأخذ ماليس له ، لكن رسول الله عَلَيْتُهُ حكم عليه برد مظلمته ، بل ووبخه على تصرفه .

⁽۱) الأحكام السلطانية ص ۷۷ . وروى الحديث البحارى والسبائى صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، ياب (فَلاَ وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ) فتح البارى جـ ٨ ، ص ٢٥٤ .

وسن النسائي ، كتاب آداب القضاة ، باب إشارة الحاكم بالرفق جـ ٨ ص ٢٤٥ .

⁽۲) رواه البخارى ومسلم - صحيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب هدايا العمال - فتح البارى جد ١٣ ص ١٩٤ .

وصحيح مسلم كتاب الإمارة ، باب تحريم هذايا العمال - صحيح مسلم سرح النووى حد ١٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

ويقول الدكتور محمد مصطفى الزحيلى: [قضاء المظالم ظهرتْ نواته الأولى منذ زمن النبى عَلَيْكُ عدما عين راشد بن عبد الله (١) قاضياً للمظالم، وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿ مَنْ أَخَذْتُ لَهُ مَالًا فَهَذَا مَالِيْ فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ ، وَمَنْ جَلَدْتُ لَهُ ظَهْراً فَهَذَا ظَهْرِيْ فليقتص منه ﴾ (٢)] (٣)

نظر المظالم أيام الخلفاء :

عصر الخلفاء الراشدين امتداد لزمن الرسول عَيْنَكُم ، إذ كان الإيمان قويا والإنصاف متحققاً ، والجهاد يشغل الناس عن الخلافات الشخصية والظلامات ، وماروى من قصاص المظالم إنما هو من قبيل الورع الذي بلغ حد الكمال . يقول

⁽۱) لم أجد فى ترجمة راشد بن عبد الله أن رسول الله على ولاه قضاء المظالم – فقد استعرضت فهرس الأعلام لكتاب الطبقات الكبرى لابن سعد فوجنت قصة إسلام راشد بن عبد الله جد ١ ص ٣٠٧ – ٣٠٨ ولم يذكر فيها تولية القضاء بل ذكر أنه مات في طريقه إلى رسول الله على عقومه الذين تعهد بإحضارهم للجهاد مع رسول الله في فتح مكة ، فأثنى عليه رسول الله على خيراً .

كما لم يذكر ابن عبد البر في الاستيعاب جد ١ ص ٥٣٨ عند ترجمته شيئاً عن هذه الولاية ، وكذلك ابن الأثير في أسد الولاية ، وكذلك ابن الأثير في أسد الغابة جد ٢ ص ١٤٩ طبع المكتبة الإسلامية بطهران . وذكر أن اسمه راشد بن حفص وسماه الرسول براشد بن عبد الله حيث كان اسمه غاوى بن ظالم .

 ⁽٢) رواه عبد الرزاق بلفظ: ٥ فَمَنْ شَتَمْتُ لَهُ عِرْضاً فَهَذَا عِرْضِي فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ ،
 وَمَنْ ضَرَبْتُ لَهُ طَهْراً فَهَذَا ظَهْرِى فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ ، وَمَنْ أَخَذْتُ لَهُ مَالاً فَهَذَا مَالِى فَلْيَالُحُدْ
 مِنْهُ ٥ المصنف – كتاب العقول ، باب قود النبي عَيْنَا مَن نفسه جـ ٩ ص ٤٦٩ .

⁽٣) التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي جـ ٢٧ طبع دار الفكر .

الماوردى رحمه الله تعالى: [ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد (١) ، لأنهم في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف إلى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم ، وإنما كانت المنازعات تجرى بينهم فى أمور مشتبهة يوضحها حكم القضاء ، فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور ثناه الوعظ أن يُدْبِر ، وقاده العنف أن يخشن ، فاقتصر خلفاء السلف على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء ، تعيينا للحق فى جهته لانقيادهم إلى التزامه ، واحتاج عَلِي رضى الله عنه حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها وتجوروا إلى فضل صرامة فى السياسة ، وزيادة تيقظ فى الوصول إلى غوامض الأحكام ، فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ، ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لاستغنائه عنه ع (١) .

هذا ولقد كان عمر بن الخطاب رضى اعْلِيْكَة تعالى عنه يتولى إنصاف المظلومين من ولاتهم ، فيدعو عماله كل سنة فى موسم الحج ، ليتعرف على أحوالهم ، وسيرهم فى الرعية ، وينصف منهم لو أنهم ظلموا رضوان الله عليهم ، فيسمع إلى شكاوى الناس ، ويقص منهم ويحاسبهم ويعظهم .

⁽۱) أما ماذكره ابن خلدون حيث قال : [وكان الخلفاء الأولون يباشرونها - أى ولاية المظالم - بأنفسهم إلى أيام المهتدى من بنى العباس ، وربما كانوا يحعلونها لقضائهم كا فعل عمر رضى الله عنه مع قاضيه أبى إدريس الحولاني] مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٢ فهو وهم منه لأنه لم يدرك عمر بن الحطاب ولا عمر بن عبد العزيز إذ ولاه معاوية بن أبى سفيان القضاء بدمشق وبقى فيه إلى أيام عبد الملك بن مروان ومات سنة ثمانين انظر أسد الغابة لابن الأثير من منشورات المكتبة الإسلامية بطهران ج ٥ ص ١٣٤ ، وأخبار القضاة لوكيع ج ٣ ص ٢٠٢ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧ ص ٤٤٨ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٧٧ – ٧٨.

فكان رضى الله تعالى عنه يتولى نظر مايظن أنه مظالم بنفسه بطلب من أحد عماله أحد الرعية أو بغير طلب فى كل وقت ، وكان إذا اشتكى إليه من أحد عماله استدعاه وأنصف الشاكى ، أو كتب إليه : إنْ كُنْتَ فَعَلْتَ كَذَا فَاتْرُكْهُ يَقْتَصُّ مِنْكَ (١) . أو نحو هذا ، وإن اشتكى من ابن الوالى دعاه ووالده واقتص منه .

وبهذا لايكون هناك مظالم بالمعنى الاصطلاحى ، فلا أحد يتأبى على القضاء ، ولا أمير يظلم لأنه جاء للدعوة إلى الله تعالى وتعليم الناس العدل وأحكام الإسلام ، فلم يكن مجيئه من أجل الدنيا والطمع بملذاتها ، أو للسلطان حتى يظلم الناس . ولو أن أحدا اشتكى من فعله ، فما فعله هذا إلا بدافع الاجتهاد ولم يتعمد الظلم والإساءة .

نظر المظالم أيام بني أمية :

أول من جعل نظر المظالم ولاية ، وعين وقتا لسماع المتظلمين هو عبد الملك ابن مروان — رحمه الله __ (٢) .

مارُوى عن عمر بن الخطاب في قضاء المظالم :

ابن سعد قال: [أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثنى عاصم ابن عبد الله بن أسعد الجهنى عن عمران بن سويد عن ابن المسيب عن عمر قال: « أَيُّمَا عَامِلِ لِيْ ظَلَمَ أَحَداً فَبَلَغَنِيْ مَظْلَمَتُهُ فَلَمْ أُغَيِّرْهَا فَأَنَا ظَلَمْتُهُ »] (٣).

٢ - روى ابن جرير الطبرى قال : [حدثنى يعقوب بن إبراهيم قال :
 حدثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن قال : قال عمر : « لَقِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللهُ

⁽١) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٩٣ .

 ⁽۲) الأحكام السلطانية للماوردى ص ۷۸ ، والإحكام في تمييز الفتاوى عن
 الأحكام ص ۱۹۲ – ۱۹۳ .

⁽٣) الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣٠٥.

لأَسِيْرُنَ فِي الرَّعِيَّةِ حَوْلًا ، فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ لِلنَّاسِ حَوَائِجَ تُقْطَعُ دُوْنِي ، إِمَّا عُمَّالُهُمْ فَلَا يَصِلُوْنَ إِلَى ، فَأَسِيْرُ إِلَى الشَّامِ فَأْقِيْمُ بِهَا عُمَّالُهُمْ فَلَا يَصِلُوْنَ إِلَى ، فَأَسِيْرُ إِلَى الشَّامِ فَأْقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ أَسِيْرُ إِلَى مِصْرَ فَأَقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ أَسِيْرُ إِلَى مِصْرَ فَأَقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ أَسِيْرُ إِلَى الْكُوْفَةِ فَأْقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ أَسِيْرُ إِلَى الْكُوفَةِ فَأْقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ أَسِيْرُ إِلَى الْكُوفَةِ فَأَقِيْمُ بِهَا شَهْرَيْنِ وَاللهِ لَنِعْمَ الْحَوْلُ هَذَا] (١) . شَهْرَيْنِ وَاللهِ لَنِعْمَ الْحَوْلُ هَذَا] (١) .

ففى هذين الأثرين يَرَىٰ عمر أن إزالة المظالم من واجبات الخليفة ، فعليه أن ينتصب لها . بل ويسعى للتعرف عليها ليزيلها ، فقد كان رضى الله تعالى عنه ينوى القيام برحلة تفقدية إلى الأقاليم ليشاهد الأحوال ويتعاهد أمر الولاة والعمال ، ويسمع بإذنه الشكايات ويقف بنفسه على مايقع من الظلامات .

٣ - قال ابن سعد : [أخبرنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا عبد الملك بن ألى سليمان عن عطاء قال : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ يَأْمُرُ عُمَّالَهُ أَنْ يَوَافُوهُ بِالْمَوْسِمِ ، فَإِذَا إِجْتَمَعُوْا قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّى لَمْ أَبْعَثْ عُمَّالِى عَلَيْكُمْ لِيُصِيبُواْ بِالْمَوْسِمِ ، فَإِذَا إِجْتَمَعُوْا قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّى لَمْ أَبْعَثْ عُمَّالِى عَلَيْكُمْ لِيُصِيبُواْ فَيْقَكُمْ مِنْ أَمْوَالِكُمْ ، إِنَّمَا بَعَنْتُهُمْ لِيحْجِزُوا بَيْنَكُمْ ، وَلِيَقْسِمُواْ فَيْقَكُمْ بِينَكُم ، فَمَنْ فَعِلَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ فَلْيَقُمْ . فَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلّا رَجُلُ وَاحِدٌ قَامَ ، بينكم ، فَمَنْ فَعِلَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ فَلْيَقُمْ . فَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلّا رَجُلُ وَاحِدٌ قَامَ ، فَمَنْ فَعِلَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ فَلْيَقُمْ . فَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا رَجُلُ وَاحِدٌ قَامَ ، فَمَنْ فَعِلَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ فَلْيَقُمْ . فَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا وَيَكُونُ وَعِنْ وَالْمَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ : يَاأُمِيرَ اللّهُ وَمِنْيْنَ ، إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ هَمْ فَاقْتُصَّ مِنْهُ ، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ : يَاأَمِيرَ اللّهُ وَمِنْيْنَ ، إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ هَمْ اللهُ مُنْ يَعْدَكُ فَقَالَ : أَنَا لَا أَقِيدُ وَقَدْ رَأَيْتُ وَمُنْ اللهُ وَقِيدُ مِنْ نَفْسِهِ ، قَالَ : فَلَعْنَا فَلْتُرْضِهِ ، قَالَ : دُونَكُمْ فَأَرْضُوهُ ، وَاللّهُ وَقَدْ رَأَيْتُ وَلَا اللهِ يُقِيدُ مِنْ نَفْسِهِ ، قَالَ : فَلَعْنَا فَلْتُرْضِهِ ، قَالَ : دُونَكُمْ فَأَرْضُوهُ ، فَالْمَا مِنْ يَعْدَىٰ مِنْهُ بِمِائَتَى دِيْنَارٍ ، كُلُّ سَوْطٍ بِدِيْنَازِيْنِ] (٢) .

وفي رواية أخرى لابن سعد ورد فيها : [فَمَنْ ظَلَمَهُ عَامِلُهُ بِمَطْلَمَةٍ فَلَا إِذْنَ

⁽١) ثاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٨ .

 ⁽۲) الطبقات الكبرى جـ ۳ ص ٣٩٣ – ٢٩٤ ، وروى نحوه أبو داود في سنه –
 كتاب الديات ، باب القود من الضربة وقص الأمير من نفسه جـ ٢ ص ٤٩٠ .

لَهُ عَلَى لِيرْفَعَهَا إِلَى حَتَّىٰ أَقِصَّهُ مِنْهُ] (١) .

قال ابن الجوزى : [عن أنسُ بن مالك قال : كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْن ٱلْحَطَّابِ إِذْ جَاءَهُ رَحُلٌ مِنْ أَهِل مِصْرَ فَقَالَ : يَاأُمِيْرَ ٱلْمُؤْمِنِيْنَ هَذَا مَقَامُ ٱلْعَائِذ بِكَ . قَالَ : وَمَالَكَ ؟ قَالَ : أَجْرَىٰ عَمْرُو بْنُ ٱلْعَاصِ ٱلْخَيْلَ بِمِصْرَ فَأَقْبَلَتْ فَرَسٌ لِئْ ، فَلَمَّا رَآهَا النَّاسُ قَامَ مُحُمَّدُ بْنُ عَمْرِو فَقَالَ : فَرَسِيْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، فَلَمَّا دَنَا مِنِّي عَرَفْتُهُ فَقُلْتُ : فَرَسِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ فَقَامَ يَضْرِّبُنِّي بالسَّوْطِ وَيَقُولُ : نُحَدُّهَا ، نُحَدُّهَا ، وَأَنَّا ابْنُ الْأَكْرَمَيْنَ . فَقَالَ : فَوالله مَازَادَ عُمَرُ عَلَى أَنْ قَالَ : اجْلِسْ ، ثُمَّ كَتَبَ إِنِّي عَمْرِو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ كِتَابِي هَذَا فَأَقْبِلْ ، وَأَقْبِلْ مَعَكَ بِابْنِكَ مُحَمَّدٍ . قَالَ : فَدَعَا عَمْرُو ابْنَهُ فَقَالَ : أَأْخُدَثْتَ حَدَثًا ؟ أَجَنَيْتَ جَنَايَةً ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَمَا بَالُ عُمَرَ يَكُتُبُ فِيْكَ ؟ قَالَ : فَقَدِمَا عَلَىٰ عُمَرَ ، قَالَ أَنْسُ : فَوَاللَّهِ أَنَا لَعِنْدَ عُمَرَ بِمنَّىٰ ، إِذْ نَحْنُ بِعَمْرِو وَقَدْ أَقْبَلَ فِي إِزَارِ وَرِدَاءِ ، فَجَعَلَ عُمَرُ يَنْتَفِتُ هَلْ يَرَىٰ ابْنَهُ فَإِذَا هُوْ خَلْفَ أَبِيْهِ ، فَقَالَ : أَيْنَ الْمِصْرِيُّ ؟ فَقَالَ : هَا أَنَاذًا . قَالَ : دُوْنَكَ الدُّرَّةَ اضْرَبْ ابْنَ ٱلْأَكْرَمَيْنَ ، قَالَ : فَضَرَبَهُ حَتَّني أَثْخَنَهُ . ثُمَّ قَالَ : اجْعَلْهَا عَلَىٰ صَلْعَةِ عَمْرِو فَوَاللَّهِ مَاضَرَبَكَ إِلَّا بِفَصْلِ سُلْطَانِهِ . فَقَالَ : يَاأَمِيْرَ ٱلْمُؤْمِنْينَ ، لَقَدْ ضَرَبْتُ مَنْ ضَرَبِنيْ ، فَقَالَ : أَمَا وَاللهِ لَوْ ضَرَبْتُهُ مَاجُلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ حَتَّىٰ تَكُوْنَ أَنْتَ الَّذِي تَدَعُهُ ، يَاعَمْرُو مَتَىٰ اسْتَعْبَدُتُمُ النَّاسَ وَقَدَ وَلَدَتْهُمْ أُمُّهُمْ أَحْرَارًا ؟ ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَىٰ الْمِصْرِيُّ ، فَقَالَ : انْصَرِفْ رَاشِداً فَإِنْ رَابَكَ رَيْبٌ فَاكْتُبُ إِلَى *] (١) .

٥ - قال ابن الجوزى: [عن زيد بن وهب قال : خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى سُوْقِ الْمَدِيْنَةِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ يُنَادِى : يَاعُمَرَاهُ ، الْخَطَّابِ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى سُوْقِ الْمَدِيْنَةِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ يُنَادِى : يَاكْبَيْكَاهُ ، قَالَ : فَسَأَلْنَاهُ عَنْ خَبَرِهِ فَقِيْلَ لَنَا : إِنَّ عَامِلًا مِنْ يَاعُمَرَاهُ ، فَنَادَىٰ : يَالَبَيْكَاهُ ، قَالَ : فَسَأَلْنَاهُ عَنْ خَبَرِهِ فَقِيْلَ لَنَا : إِنَّ عَامِلًا مِنْ

⁽١) الطقات الكبرى جـ ٣ ص ٢٨١ .

⁽٢) تاريخ عمر بن الخطاب ص ١١٨ – ١١٩ .

عُمَّالِهِ أَمَرَ رَجُلًا يَنْزِلُ فِي وَادٍ يَنْظُرُ عُمْقَهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنِّي أَحَافُ ، فَعَرَ عَلَيْهِ ، فَنَزَلَ فَلَمَّا خَرَجَ كُزَّ (١)، فَمَاتَ فَنَادَىٰ يَاعُمَرَاهُ ، فَبَعَثَ عُمَرُ إِلَىٰ عَلَيْهِ ، فَنَزَلَ فَلَمَّا خَرَجَ كُزَّ (١)، فَمَاتَ فَنَادَىٰ يَاعُمَرَاهُ ، فَبَعَثَ عُمَرُ إِلَىٰ الْوَالِيْ : ﴿ أَمَا لَوْلَا أَنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُوْنَ سُنَةً بَعْدِىٰ لَضَرَرْتُ عُنْفَتَ ، وَلَكِنْ لَا أُولِلِي : ﴿ أَمَا لَوْلَا أَنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُوْنَ سُنَةً بَعْدِىٰ لَضَرَرْتُ عُنْفَتَ ، وَلَكِنْ لَا أُولِيْكَ أَبَداً ﴾] (١) .

آ روى ابن حزم قال : [فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن ألى زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلى : أنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ أَبِي مُوْسَىٰ الْأَشْعَرِيِّ وَكَانَ ذَا صَوْلَةٍ وَزِكَايَةٍ فِي الْعَدُو فَعَيْمُواْ فَأَعْطَاهُ أَبُو مُوْسَىٰ الْأَشْعَرِيُ بَعْضَ سَهْمِهِ فَأَبَىٰ أَنْ يَأْخُذَ إِلّا جَمِيْعاً ، فَضَرَبَهُ عِشْرِيْنَ سَوْطاً وَحَنَقَ الله عَمْرَ مُلَدَخَلَ عَلَيْهِ ، قَالَ جَرِيْرُ بْنُ عَبْدِ الله : وَأَنَّ الله عَمْرَ مُلَدَخَلَ عَلَيْهِ ، قَالَ جَرِيْرُ بْنُ عَبْدِ الله : وَأَنَّا أَنْ يَأْخُونَ مَلَا عُمَرَ ، فَقَالَ : كُنْتَ ذَا أَنْ الله لَوْلا النَّارُ ؟ فَقَالَ : كُنْتَ ذَا صَوْلَةٍ وَنِكَايَةٍ فِي الْعَدُقِ ، مُ قصَّ قصته على عمر ، فكتب إلى أبي مُوسَىٰ : إنَّ فَلَاناً فَيدَمَ عَلَى فَالْحَبَرَنِي بِكَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَرَمْتُ عَيْثَ فَلَا النَّاسِ حَتَّى فَقَالَ : كُنْتَ ذَا إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ فَعَرَمْتُ عَيْثَ فَلَا النَّاسِ حَتَّى فَقَالَ : كَنْتَ فَا فَكُنْ عَيْدُ الله فِي خَلَاقٍ فِي خَلَاقٍ فِي عَلَيْ النَّاسِ عَنَى المَّاسِ عَلَى عَلَيْكَ لَمَا جَلَسْتَ لَهُ فِي عَلَا النَّاسِ حَتَّى يَقْتَصَ مِنْكَ وَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ فِي خَلِكَ فِي خَلَامٍ لَمَا عَمْ الله وَلَاكَ فِي خَلَامٍ لَكُ السَّمَاءِ ، فَقَالَ : لَا وَالله لَهُ فَى خَلَامٍ حَتَّى يَقْتَصَ مِنْكَ ، فَقَالَ لَهُ النَّاسُ : آعْفُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَالله لَا أَدَّهُ لِأُحْدِ ، فَلَمَّا قَعَدَ أَبُو مُوسَىٰ لِلْقِصَاصِ وَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَالَ : لَا وَالله لللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَالله لللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَالله لللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ اللَّهُمُ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ اللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ اللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ اللهُمْ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ الللهُمُ قَدْ عَفُوتُ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَا وَللهُ إِللْهُ فَيْ عَلْمُ اللهُ اله

 ⁽۱) كز: من الكزاز وهو داء من شدة البرد أو الرعدة منها – قاله الفيروزابادى في
 انقاموس المحيط. فصل الكاف ، باب الزاى جـ ٣ ص ١٩٦ .

⁽٢) تاريخ عمر بن الخطاب ص ٩٣ .

⁽٣) المحلَّى جـ ١٠ ص ٥٢٣ . ورواه البيهقى فى السنن الكبرى ، كتاب السهادات ، باب شهادة أهل الأشربة جـ ١٠ ص ٢١٤ ولكن فى رحل شرب الحمر بدلا من رجل ذا صولة ونكاية فى العدو . وعلى كل فهو محل شاهد للمظالم ، وفى كتاب الحمايات باب ماجاء فى قتل الإمام وجرحه جـ ٨ ص ٥٠ وقال : [إِنَّ رَجُلاً كَانَ دا صَوَّتٍ وَنِكَايَةٍ عَلَىٰ ٱلْعَلُو مَعَ أَبِي مُوْسَىٰ] الخ ، ١ . هـ .

ففى هده الآثار أُثْبَعَ الفاروق عمر بن الخطاب القول العمل فأران المظالم ورفعها ، بل أدَّب من ظلم واقتص منهم .

٧ - كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يستعين بمحمد بن مسلمة الأنصاري^(١) في التحقيق في دعوى المظالم والكشف عنها قال ابن حجر رحمه الله:
 آ كَانَ عِنْدَ عُمَرَ مُعَداً لِكَشْفِ الْأُمُورِ الْمُعْضِلةِ فِي الْبِلَادِ وَهُوَ كَانَ رُسُولُهُ فِي الْكَشْفِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ حِيْنَ بَنَى الْقَصْرَ بِالْكُوفَةِ وَغَيْرِ ذَلَكَ](٢).

ومن هذه الآثار يتبين لنا مدى اهتام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب برفع الظهم عمن لايقدر على رفعه ، والاقتصاص من الظلمة ، وكف الظلم عن الناس بتبع الظلامات والسير في الرعية ، وأنه لايكفى الانتظار لرفع الدعوى ، بل لابد من تفقد أحوال الولاة مع أفراد رعيتهم والسؤال عنهم ، إذ كثير من الناس لاتمكنه ظروفه من الوصول إلى الخليفة ، كا ينبغى للخليفة أن يعين زمناً لاجتاع الولاة للتشاور معهم ونصحهم وتمكين الرعية من الاقتصاص منهم في شكل مؤتمر عام يحضوه عامة المسلمين . كا ينبغى أن يتخذ بطانة ممن يثق بهم ليعاونوه في الكشف عن الظلامات والتحقيق فيها ، وهذه الفوائد والمعاني هي ماسأتحدث عنه في المباحث التالية .

شروط ناظر المظالم :

الأُصل في المظالم أن يتولى الخليفة النظر فيها ، ولكن اتساع رقعة البلاد ، وتوسع العمران ، وتعدد مهام الخليفة أدتُ إلى أن يعهد في نظر المظالم إلى أحد يستعين مه .

هذا وإن كان الناظر في المظالم الخليفة فيشترط له مايشترط في الحليمة من

⁽١) ترجة محمد بن مسلمة الأنصاري في الجزء الثاني صفحة ٩٨٣ من هذا الكناب.

 ⁽٢) الإصابة في تمييز الصحابة جـ ٣ص ٣٨٤. ونحو هذا جاء في سير أعلام النمااء للذهبي جـ ٢ص ٣٧٩، والطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ص ٤٤٤، والاستيعاب لابن عبد البرجـ ٣ص ٣٣٥، وأسد الغابة جـ ٥ ص ١١٢٠.

كونه: مسلماً ، بالغاً ، عاقلًا ، ذكراً (١) ، إلى غير ذلك من الصفات التي ذكرها الفقهاء رحمهم الله تعالى .

وإن كان الناظر فى المظالم غير الخليفة فيشترط فيه مايشترط للقاضى مى الإسلام ، والبلوغ والعقل ، والعلم . إلى غير ذلك من الشروط التى سبق بحثها (٢) .

ولكن لما رأى بعض الفقهاء أن نظر المظالم يستهدف أشر أنواع الظلم، وهو ظلم الولاة وكبار موظفى الدولة ورجالها، واستخراج الحقوق لأصحابها من الظالم، والمعتدى أيا كان بالقوة، اشترط لها شروطا زائدة على الشروط التي يجب أن تتوفر فى القاضى، لأنهم رأوا أن وظيفة ناظر المظالم مركبة من سطوة السلطنة وإنصاف القضاء. فقال الماوردى: [فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج فى نظره إلى سطوة الحماة وثبت القضاة، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين (٣)، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر فى الجهتين، فإن كان ممن يملك الأمور العامة كالوزراء والأمراء لم يحتج النظر فيها إلى تقليد وكان له بعموم ولايته النظر فيها، وإن كان ممن لم يفوض إليه عموم النظر احتاج إلى تقليد وتولية إذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة، وهذا إنما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو لوزارة التفويض أو لإمارة الأقاليم إذا كان نظره فى المظالم عاماً، فإن العهد أو لوزارة التفويض أو لإمارة الأقاليم إذا كان نظره فى المظالم عاماً، فإن اقتصر به على تنفيذ ماعجز القضاة عن تنفيذه، وإمضاء ماقصرت يدهم عن اقتصر به على تنفيذ ماعجز القضاة عن تنفيذه، وإمضاء ماقصرت يدهم عن المنائه جاز أن يكون دون هذه الرتبة فى القدر والخطر، بعد أن لا تأخذه إمضائه جاز أن يكون دون هذه الرتبة فى القدر والخطر، بعد أن لا تأخذه

⁽۱) المحلى جـ ١٠ ص ٥٠٣ – ٥٠٠ ، الروض المربع لمنصور البهوتى جـ ٢ ص ٣٥٣ المطمعة السلفية الطبعة السادسة سنة ١٣٨٠ هـ .

 ⁽۲) فى الفصل الثانى من الباب الأول : اختيار القضاة وشروطهم ص ٢٠٤ –
 ۲٤٣ .

⁽٣) أى صفات الخليفة ، وصفات القاضي .

ق الحق لومة لائم ولا يستشفه الطمع إلى رشوة _] ^(١) .

كا طلب رحمه الله من ناظر المظالم أن يستكمل أموراً لايستغنى عنها لأن عمله يجمع بين القضاء والإدارة ، وهذه الأمور تتعاون مع القاضى ليكون عمله تاماً نافذا ، فقال : [ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف ، لايستغنى عنهم ، ولا ينتظم نظره إلا بهم :

أحدهم : الحماة والأعوان ، لجذب القوى وتقويم الْجَرِيْءِ .

والصنف الثانى : القضاة والحكام ، لاستعلام ماثبت عندهم من الحقوق ، ومعرفة مايجرى فى مجالسهم بين الخصوم .

والصنف الثالث : الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما اشتبه وأعضل .

والصنف الرابع: الكُتَّاب، ليثبتوا ماحرى بين الخصوم وماتوجه لهم أو عليهم من الحقوق.

والصنف الخامس: الشهود، ليشهدهم على ماأوجبه من حق وأمضاه من حكم

فإذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الأصناف الخمسة شرع حينفذ في نظرها] (٢) .

كا يَرَىٰ الماوردي (٢) تعيين يوم لنظر المظالم يعرفه الناس ليقصده فيه

 ⁽١) الأحكام السلطانية ص ٧٧ ، وقال نحوا من هذا ابن خلدون رحمه الله في
 مقدمته ص ٢٢٢ .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٨٠ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ص ٧٩ -- ٨٠ .

المتظلمون ، ويراجعه فيه المتنازعون ، أما إذا لم يكن متفرغا فلينظرها في كل وقت وليكن سهل الحجاب نزيه الأصحاب .

اختصاصات ناظر المظالم :

الأصل في إنشاء ديوان المظالم هو رد عدوان موظفي الدولة ، وذوى الهيئات والجاه عن الأفراد بشكل عام ، غير أن اختصاصات ناظر المظالم توسعت فيما بعد حتى شملت إزالة جميع أنواع الظلم ونصر المظلوم ، ولاتحتص بشيء من أنواع الظلم دون شيء . وقد ذكر الماوردي (١) رحمه الله تعالى أن اختصاصات ناظر المظالم ترجع إلى عشرة أمور :

۱ – النظر في تعدى الولاة على الرعية وأخذهم بالعسف في السيرة ، فعلى ناظر المظالم أن يتصفح أحوال الولاة ويستكشف عن تصرفهم من تلقاء نفسه ، بلا حاجة إلى متظلم ، ليقويهم إذا أنصفوا ، ويكفهم إن اعتدوا وفسقوا وعسفوا ، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا . وهذا هو الكشف والتفقد الذي نوى عمر ابن الخطاب (۲) رضى الله تعالى عنه القيام به برحلة تستغرق سنة يمر فيها على الأمصار ليستطلع أحوال الرعية مع أحوال ولاتهم .

٢ - النظر في جور العمال فيما يجبونه من الأموال ، فيرجع فيه إلى الأحكام العادلة ، ليحمل الناس عليها ، ويأخذ العمال بها ، وينظر فيما استزادوه ، فإن رفعوه إلى بيت المال أمر برده ، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه .

٣ - تصفيح أحوال كُتَّاب الدواوين ، لأنهم أمناء المسلمين على بيوت الأموال فيما يستوفونه له ويوفونه منه ، فيتصفح أحوالهم فيما وكل إليه من زيادة أو نقصان .

قال الماوردي : [وهذه الأقسام الثلاثة لايحتاج ولى المظالم في تصفحها إلى

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٨٠ - ٨٣ .

⁽٢) تاريخ الأمم والملوك جـ ٥ ص ١٨ .

متظلم] ^(۱) .

٤ - النظر فى تظلم المسترزقة (الموظفين) من نقص أرزاقهم ، أو تأخرها عنهم ، فيرجع إلى ديوانه فى فرض العطاء العادل فيجريهم عليه ، وينظر فيما منعوه أو نقصوه من قبل ، فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه لهم ، وإن لم يأخذوه قضاهم من بيت المال .

ه - رد الغصوب ، أى الأموال التى أخذتْ على خلاف أحكام الشرع
 وقد قسمها الماوردى قسمين :

(أ) الغصوب السلطانية ، وهي التي يأخذها الولاة بغير حق ، إما بضمها للدولة ظلماً أو أن يأخذها الولاة لأنفسهم . وهذا القسم ينظر فيه والى المظالم دون حاجة إلى متظلم ، إن علم به عند تصفح الأمور ، وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه .

(ب) غصوب الأقوياء من الأفراد ، أى الأموال التى يغتصبها وجهاء الدولة من الضعفاء وهذا النوع من الغصب لايعرض له ناطر المظالم إلا بدعوى من ذى المصلحة ، ولا ينتزعه من الغاصب إلا بأحد أربعة أمور :

- (أ) اعتراف الغاصب وإقراره .
- (ب) علم والى المظالم بالغصب فيجوز له أن يحكم بعلمه .
- (ج) بينة تشهد على الغاصب بغصبه ، أو تشهد للمغصوب منه بملكه .
- (د) تظاهر الأخبار التي ينتفي عنها التواطؤ ، ولا يختلح فيها الشكوك .

النظر فى المنازعات المتعلقة بالأوقاف العامة والخاصة ، أما العامة فله
 تصفحها وإن لم يتظلم فيها متظلم ، فيتدخل من تلقاء نفسه ليجرى ربعها على
 سبيله ، ويمضيه على شرط واقفها ، إذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه :

(أ) دواوين الحكام المندويين لحراسة الأحكام .

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٨١ .

(ب) دواوین السلطنة علی ماجری فیها من معاملة أو ثبت لها من ذکر
 وتسمیة .

(ج) كتب فيها قديمة يغلب على الظن صحتها .

أما الأوقاف الخاصة فلا ينظر فيها إلا بعد تظلم أهلها ، ولايحكم إلا وفقاً للطريقة المتبعة شرعاً في الإثبات ، وجعل هذا النوع من النزاع من اختصاص ناظر المظالم نظراً لضعف المستحقين أمام سطوة نُظَّار الوقف .

٧ - الإشراف على تنفيذ الأحكام التي يعجز القضاة عن تنفيذها لتعزز المحكوم عليه وصولته وقوة يده أو لعلو قدره وعظم خطره .

۸ - النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة فى المصالح العامة ، كانجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه ، والتحيف في طريق عجز عن منعه ، والتحيف في حق لم يقدر على رده ، فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويأمر بحملهم على موجبه .

٩ - مراعاة العبادات الظاهرة ، كالجمع والأعياد والحج والجهاد من تقصير فيها ، أو إخلال بشروطها ، فإن حقوق الله أولى أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدئ .

١٠ - النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين ، فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ، ولايسوغ أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الحكام والقضاة .

نظر المظالم وصلته بالقضاء :

بعد أن عرضنا اختصاصات ناظر المظالم نجد أنه يفصل ف كثير من المنازعات كما هو عمل القضاة ، مما يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الاختصاص واحداً ، ولكن الحقيقة أن الفقهاء يميزون بين نظر المظالم وبين القضاء من وجوه

عدة أرجعها الماوردي (١) إلى عشرة هي :

١ – أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ماليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب .

٢ - نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز ، فبكون الناظر فيه أفسح مجالًا وأوسع مقالًا ، بمعنى أن لولاة المظالم أن لايتقيدوا كل التقييد فى استثبات الحقوق بالقواعد التى يسير عليها القضاة ، بل يجوز لهم أن يتعدوها ، وأن يسلكوا كل طريق بمكن أن يؤدى إلى كشف الحقيقة ، يقول القرافى : [وله ما للقضاة غير أنه أفسح مجالًا منهم ، لأن له من الأخذ بالقرائن وشواهد الأحوال ما لا يأخذ به القضاة] (٢) .

٣ - أنه يستعمل من فضل الإرهاب ، وكشف الأسباب بالأمارات الدالة وشواهد الأحوال اللائحة مايضيق على الحكام فيصل به إلى ظهور الحق ومعوفة المبطل من المحق .

٤ - لناظر المظالم أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ويأخذ من بان عدوانه بالتقويم والتهذيب .

ناظر المظالم من التأنى فى ترداد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستبهام حقوقهم ليمعن فى الكشف عن أسبابهم وأحوالهم ماليس للحكام إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم والقضاء ، فلا يسوغ لهم أن يؤخروا الحكم .

الناظر المظالم أن يرد الخصوم إذا أعضلوا وساطة الأمناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحاً عن تراض ، وليس للقاضى ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد .

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٨٣ -- ٨٤.

⁽٢) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ص ١٦٣ – ١٦٤ .

٧ لىاظر المظالم أن يفسح فى ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد ، ويأذن فى إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفل ، لينقاد الحصوم إلى التناصف ويعدلوا عن التجاحد والتكاذب .

٨ - لباظر المظالم أن يسمع من شهادات المستورين مايخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين .

٩ - يجوز لناظر المظالم إحلاف الشهود عند ارتيابه بهم إذا بذلوا أيمانهم طوعاً ، ويستكثر من عددهم ليزول عنه الشك ، وينفى عنه الارتياب ، وليس ذلك للحاكم .

۱۰ - أنه يجوز أن يبتدىء ناظر المظالم باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم فى تنازع الخصوم ، وعادة القضاة تكليف المدعى إحضار بينة ولا يسمعونها إلا بعد مساءلته .

ثم يقول الماوردى رحمه الله : [فهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاء في التشاجر والتبازع وهما فيما عداهما متساويان] (١) .

وبعد هذا وجدت كل (٢) من كتب عن المظالم قد تابع الماوردى وأخذ عنه . مع أنه يتحدث عما عند الشافعية – إذ هو شافعى المذهب – عدا ابن فرحون رحمه الله فناقش من نقل عن الماوردى وجعلها من مذهب المالكية وخاصة القرافى . وأثبت أن أكثر الفروق التي ذكرها الماوردى لاتعتبر فروقاً بين القضاء ونظر المضالم لأن أكثرها جعل المالكية للقاضى تعاطيها فيقول بعد أن نقل ماذكره القرافى فى كتاب ١ الذخيرة ١ من هذه الوجوه ، مانصه :

[وهذا تلخيص ماذكره الماوردي ، ونصوص المذهب تقتضي أن للقاضي

⁽١) الأحكام السلطانية ص ٨٤.

 ⁽۲) كأبى يعلى الفراء الحنبلي في الأحكام السلطانية ص ٧٣ – ٩٠ ، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ص ١٦٢ – ١٦٦ وغيرهم من المحدثين .

تعاطى أكثر هذه الأمور فقد قال سحنون: ينبغى للقاضى أن يشتد حتى يستنطق الحق ولايدع من حق الله تعالى شيئاً ، ويلين فى غير ضعف ، نقله اس بطال فى المقسع وهذا نص فى استعمال القوة والهيبة ، وأما الأخذ بقرائن الأحوال فقد مقل ابن قيم الجوزية (١) أن مالكاً رحمه الله ذهب إلى التوصل إلى الإقرار بالحق بما يراه الحاكم ، وذلك مستند إلى قوله تعالى : (إِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدُّ مِنْ قُبلِ) (٢) الآية ، وللقاضى أن يأخذ بالأمارات والقرائن فى وجوه كثيرة يطول فكرها، وقد أفردتُ لها باباً سبق ذكره . وفى البيان : وسئل مالك : أيكره للسلطان أن يأخذ الناس بالتهمة . فيخلوا ببعضهم فيقول لك الأمان وأخبرني ، فيخبو ؟ فقال : أى والله إنى لأكره ذلك أن يقوله لهم ، ويغرهم وهو من وجه الحراهة أنه إذا قال له ذلك فهو من نوع الإكراه على الإنجبار ، وفعله يخبره بالباطل لينجو من عقابه ، فإقراره على نفسه من باب الإقرار تحت الوعيد والتهديد لايلزمه ، انظر تمام ذلك فى باب القذف ، وأما مقابلة الإقرار تحت الوعيد والتهديد لايلزمه ، انظر تمام ذلك فى باب القذف ، وأما مقابلة من ظهر ظلمه بالتأديب فهذا هو المذهب] (٣) .

ثم ذكر أنواعاً من القضايا التي يجوز فيها معاقبة المبطل ومن ظهر منه الإساءة (1).

وقال: [وأما تَأكَّيْهِ فى ترديد الخصوم عند اللبس ليمعن فى الكشف فهذا هو المذهب] (٥). وقال: [وأما كونه يفسح فى ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد والتكاذب فعندنا أنه يؤدبهما على ذلك ، وأما كونه يسمع شهادات المستورين ، فالمذهب أن القاضى يسمعها أيضاً فى مواطن عديدة ، وقد

⁽١) الطرق الحكمية ص ٤ .

⁽٢) سورة يوسف آية ٢٦ .

⁽٣) تصرة الحكام جد ٢ ص ١٤٣ .

⁽٤) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١٤٤.

⁽٥) تبصرة الحكام جـ ٢ ص ١٤٤ .

ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة التوسم ، وفي باب القضاء بشهادة غير العدول . وأما كونه يحلف الشهود إذا ارتاب منهم فقد فعله قاضى القضاة ابن بشير قاضى الجماعة بقرطبة ، حلف شهوداً في تَرِكَةٍ بالله تعالى أن ماشهدوا به لَحَقٌ ، وروى ابن وضاح أنه قال : أرى لفساد الزمان أن يحلف الحاكم الشهود وابن وضاح ممن أخذ عن سحنون ، وأما كونه يستدعى الشهود ويساهم عما عندهم ، فعندنا أن للقاضى أن يفعل ذلك في مواطن ذكرتها في السياسة في الشهادات ، فَتَحَصّل من هذا أن مانقله القرافي في « الذخيرة » ليس هو مذهب مالك رحمه الله] (١) .

وقد سبق فى مبحث القرائن (٢) أن الشارع لايهمل القرائن التى تحف بالموضوع والقضية المعروضة على القاضى للحكم فيها . فعلى القاضى أن يستفيد من تلك القرائن ، ويجتهد فى تخريج هذه القرائن علّه أن يصل إلى الاعتراف . قال ابن القيم : [والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس فى الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده ، وفى القرائن الحالية والمقالية كفقهه فى جزئيات وكليات الأحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها ، وحكم بما يعلم الناس بطلانه ، ولايشكون فيه اعتاداً منه على نوع ظاهر ، ولم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله] (٢) .

وليس معنى ذلك أن يكره المدعى عليه على الاعتراف بالضرب أو الحبس أو الحبس أو التهديد أو أى نوع من أنواع الإكراه ، بل يسائله ، ويطلب منه الإجابة على هذه القرائن وكيف يخرجها قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : [لَيْسَ الرَّجُلُ بِمَأْمُونِ عَلَىٰ نَفْسِهِ إِنْ أَجَعْتَهُ أَوْ أَخَفْتَهُ أَوْ حَبَسْتَهُ أَنْ يُقِرُّ

 ⁽١) تبصرة الحكام جه ٢ ص ١٤٤ – ١٤٥.

 ⁽۲) فى الفصل السابع من الباب الأول ، فصل : (الدعوى وأحكامها وإجراءات سير التقاضى) ص ٤٣٩ - ٤٦٥ .

⁽٣) الطرق الحكمية ص ٤ .

عَلَىٰ نَفْسِهِ] (١) .

كَا أنه من الممكن أن يستفيد القاضى من شهادة غير العدول والصغار ومن لاتقبل شهادته فى القضية المعروضة للتحقيق . مع أنها ليست طريقاً من طرق الحكم ، وكل هذا بشرط أن لايظلم الناس . روى البخارى أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله كتب إلى عدى بن أرطاة – وكان أُمَّرَهُ على البصرة – فى قتيل وجد عند بيت من بيوت السمانين : إنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ بَيِّنَةً وَإِلَّا فَلَا تَظْبِمِ النَّاسَ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَىٰ فِيْهِ إِلَىٰ يَوْمِ أَلْقِيَامَةِ (٢) .

فما يراه بعض الناس من التشديد على المتهم ليعترف دون أن يكون هناك بينة أو قرينة قوية تدل على صحة ما ادعى عليه به ، وذلك قصداً للوصول إلى حقيقة الأمر ، غير صحيح إذ لايجوز الخروج على الشرع فى التحقيق ، بل يجب الوقوف عنده ، والعمل به . فليس فى الإسلام مايسمى « الغاية تبرر الوسيلة المنحما أن الغاية يجب أن تكون الوسيلة إلى فكما أن الغاية يجب أن تكون الوسيلة إلى الغاية شريفة ومباحة . فبأى حق يعذب المتهم لجرد التهمة ؟ أليس له حرمة ؟ وهل فعل حتى يستحق العقاب ؟ وإنما هى تهمة كثيراً مايخرج منها بريئًا . قال ابن فعل حتى يستحق العقاب ؟ وإنما هى تهمة كثيراً مايخرج منها بريئًا . قال ابن حزم رحمه الله : [لايحل الامتحان فى شيء من الأشياء بضرب ولا بسجن ، ولا بتهديد ، لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ثابتة ولا إجماع ، ولا يحل أخذ شيء من الدين إلا من هذه الثلاثة النصوص الأصول ، بل قد منع الله تعالى من ذلك عن لسان رسوله عيني بقوله : « إنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَنْبُكُمْ حَرَامٌ » (٢) فحرّم الله تعالى البشر والعرض ، فلا يحل ضرب مسلم ، ولا سبه حرام « (٣) فحرّم الله تعالى البشر والعرض ، فلا يحل ضرب مسلم ، ولا سبه

 ⁽۱) رواه عبد الرزاق وأبو يوسف والبيهقى – المصنف ، كتاب الطلاق ، باب طلاق الكره جـ ٦ ص ٤١١ . والخراج ص ١٧٥ . والسنن الكبرى . كتاب الخلع والطلاق ، باب مايكون إكراها جـ ٧ ص ٣٥٩ .

 ⁽۲) صحیح البخاری ، کتاب الدیات ، باب القسامة – فتح الباری ج ۱۲ میلیانی به ۲۲۹ .

⁽٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه – صحيح البخاري ، كتاب=

إلا بحق أوجبه القرآن أو السنة الثابتة ع (١) .

فإذا كان القاضى ممنوعاً من حمل المدعى عليه ليعترف بالإكراه ، فكذلك ناظر المظالم ممنوع منه أيضاً ، إذ كلهم أمام شرع الله سواء ، فما حل استعماله مع المتهم لناظر المظالم حل للقاضى ، وما منع منه أحدهما منع منه الآخر .

* * *

تم الجزء الأول من كتاب

« القضاء في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه »
ويتلوه الجزء الثاني
وأوله : « الباب الثاني – القضاة في عهد عمر »

⁼ الحدود ، باب ظهر المؤمن حمى إلا فى حد أو حق - فتح البارى حد ١٢ ص ٨٥ . وصحيح مسلم ، كتاب القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال . صحيح مسلم بشرح النووى جد ١١ ص ١٦٩ - ١٧١ ، وسنن الترمذى ، كتاب الفتن ، باب ماجاء دماءكم وأموالكم عليكم حرام جد ٤ ص ٤٦١ ، وسنن ابن ماجه كتاب الفتن ، باب حرمة دم المؤمن وماله جد ٢ ص ١٢٩٧ .

⁽١) انحلي جـ ١٣ ص ٤٠ - ٤١ .

فهرس الموضوعمات

الصفحة	المنيــــوان
	شكر واعتراف .
١	مقدمة معالى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى
Y 9 9	مقدمة
4	مجمل أسباب اختيار الموضوع .
* * *	المنهج الذي اتبعته عند إعداد الرسالة.
7 2	المراجع والمصادر .
*7	الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث .
44	خطة البحث.
٣١	التهيد
٣٣	المبحث الأول: تعريف القضاء ومشروعيته .
**	تعريف القضاء في اللغة .
٣٨	تعريف القضاء في اصطلاح الفقهاء .
44	أركان القضاء .
٤١	الفرق بين القضاء والإفتاء .
٤٤	أدلة مشروعية القضاء .
٥٧	حكمة مشروعية القضاء .
09	أهم ثمرات القضاء .
11	المبحث الثانى: القضاء عند العرب قبل الإسلام .
70	حلف الفضول .

الصفحة	العسب وان
۸۲	المبحث الثالث: القضاء في الإسلام قبل عمر.
٦٨	القضاء زمن النبي محمد عَيْسَةٍ .
٧ ٤	سبب عدم عمل الصحابة ببعض أقضية رسول الله .
٧٧	أهم معالم القضاء في عهد رسول الله .
۸۸	القضاء في عهد أبي بكر الصديق .
٩.	خطة أبى بكر ومنهجه في القضاء .
9.7	قضاة أبي بكر .
9.4	مصادر القضاء في عهد أبي بكر .
9.8	نماذج من أقضية ألى بكر .
١.,	المبحث الرابع : عمر بن الخطاب وشخصيته المتميزة .
1	. نسبه
1.1	کنیته .
1.1	لقبه ،
1 + 1	مشته .
1.5	مولده ونشأته .
١٠٤	أسرة عمر بن الخطاب .
1.4	بعض أعمائه وأخباره في الجاهلية .
11.	شخصية عمر ومواهبه .
115	إسلام عمر .
110	هجرة عمر إلى المدينة .
117	الأعمال التي كان يقوم بها في عهد رسول الله .
17.	الأعمال التي قام بها عمر في عهد أبي بكر .
1 4 7	الأحاديث الواردة فى فضل عمر .
1 7 7	فضائل عمر ومناقبه .
140	موافقات عمر للقرآن الكريم .
١٣٧	مبايعته بالخلافة .

الصفحة	العنــــوان	
144	سياسة عمر التي انتهجها .	
18.	إدارة عمر وأولياته .	
104	استشهاده .	
100	منجنسو ٥ .	
107	دفيه .	
104	استخلاف عمر .	
109	عمر بن الخطاب وما عاصره من ظروف سياسية واجتماعية .	
	الباب الأول	
نظام القضاء في عهد عمر		
1/0-170	الفصل الأول: القضاء والولاية العامة	
14.	آراء العلماء في فصل عمر القضاء عن الولاية العامة .	
١٧٠	أدلة من قال أن عمر لم يفصل القضاء عن الولاية العامة .	
١٧٣	أدلة الجمهور على فصل عمر للقضاء عن الولاية العامة .	
	مناقشة حجج منكرى فصل القضاء عن الولاية العامة في	
144	عهد عمر .	
1 A £	الشرجيع .	
Y & &-> A Y	الفصل الثانى : اختيار القضاة وشروطهم .	
١٨٧	اختيار القضاة في الشريعة الإسلامية .	
١٨٧	اختيار القضاة في النظم الوضعية .	
197	الصفات التي يتوخاها عمر عند اختيار القضاة .	
Y + Y	احتيار كبار الصحابة .	
۲ + ٤	شروط القاضي .	
3 + 7	الإسلام .	
7.7	اليلوغ .	
Y • V	. العقل	

الصفحة	العنــــوان
۲۰۸	الحوية .
Y • 9	الذكورة .
۲۱.	عمر بن الخطاب وولاية المرأة .
Y 1 Y	آراء الفقهاء في ولاية المرأة للقضاء .
714	مذهب الحنفية كما يراه المرصفاوى .
717	أدلة الجمهور .
419	أدلة الحنفية .
* * *	أدلة الطبرى وابن حزم .
441	مناقشة أدلة الجمهور .
777	مناقشة أدلة الحنفية .
777	مناقشة أدلة القائلين بحواز ولاية المرأة للقضاء مطلقا .
* * 7	العدالة .
777	العلم .
447	آراء العلماء في المراد بالعلم .
741	أدلة من اشترط الاجتهاد .
4 44 8	أدلة الحنفية على جواز تولى المقلد للقضاء .
770	مناقشة أدلة الحنفية .
447	الترجيح .
Y T A	البصر .
447	آراء العلماء .
449	دليل القائلين بجواز ولاية الأعمى للقضاء .
Y £ +	مناقشة أدلة المجيزين لقضاء الأعمى .
۲٤.	الراجع .
4 2 1	البطق
137	السمع
7 2 7	الكتابة

الصفحة	المــــوان
777 -750	الفصل الثالث: أرزاق القضاة
750	ماروی عن عمر فی رزق القضاة .
Yo.	آراء الفقهاء في أخذ الرزق على القضاء .
YOX	الراجح .
404	مقدار الراتب .
4F7- +A7	الفصل الرابع: مكان التقاضى:
**1	ماروی عن عمر فی مکان التقاضی .
17 A	التقيد بالمكان .
444	صفة مجلس الحكم .
171	آراء العلماء في اتخاذ المسجد مجلسا للقضاء .
777	أدلة الجمهور على جواز اتحاذ المسجد مجلسا للقضاء .
TY 0	أُدلة الشافعية على كراهة اتحاذ المسجد مجلسا للقضاء .
YVY	مناقشة الجمهور لأدلة الشافعية .
444	الترجيح .
44 44.	الفصل الخامس: أعوان القضاة:
444	الكاتب:
7.47	ماروی عن عمر فی الکاتب .
444	شروط الكاتب .
444	كتاب العدل .
494	شروط كتاب العدل .
797	الشرطة :
490	الآداب التي يجب أن يتحلى بها الشرطة .
797	مهمة الشرطة ،
۲9 A	البواب أو الحاجب :
¥ 4 4	ماروی عن عمر فی الحاجب .

الصفحة	العنــــوان
۳.,	اراء العلماء في اتخاذ القاضي للحاجب .
۳.۱	أدلة من كره اتخاذ الحاجب .
٣.٣	أدلة من استحب اتخاذ القاضي للحاجب .
4.0	الترجيح
۳ ۰ ۵	الوكلاء بالحصومة (المحامون) :
٣٠٨	آراء العلماء في الوكالة في الخصومة
W+A	أدلة الجمهور .
71.	الترجمان :
711	ماروی عن عمر فی الترجمة .
771	شروط المترجم .
414	أدلة الشافعية والحنابلة على تعدد المترجمين .
۲۱٤	أدلة الجمهور على الاكتفاء بواحد في الترجمة .
414	مناقشة الشافعية والحنابلة لأدلة الجمهور .
T1V	الترجيح .
۳۱۸	الخبراء:
TY •	الشورى:
~ Y.	تعريف الشورى
٣٢.	أهميه الشور <i>ى</i> .
44 8	ماروی عن عمر فی الشوری .
440	أهل الشورى .
777	ماتجرى فيه الشورى .
٣٢٨	الحكم :
۳۳.	ماروي عن عمر في التحكيم .
444	مشروعية التحكم .
445	موضوع التحكيم .
٣٣٤	مذهب الحنفية .

الصفحة	العنــــوان
770	مذهب المالكية .
777	مذهب الشافعية .
የ ሞገ	مذهب الحنايلة .
٣٣٧	الشرجييح .
٣٣٨	نقاذ حكم المحكم .
٣٤.	هل يقض حكم الحكم .
770-781	الفصل السادس: سلطة القاضي واختصاصه وتوزيع القضاء:
724	ماروي عن عمر في سلطة القاضي واختصاصه وتوزيع القضاء.
٣٤٨	سلطة القاضي واختصاصه .
401	توزيع القضاء .
404	الاختصاص النوعي .
777	الاختصاص المكاني .
777	الاختصاص الزماني .
77 2	الاختصاص المذهبي .
•77 - T7V	الفصل السابع : الدعوى وأحكامها وإجراءات سير التقاضي :
TV \	المبحث الأول : تعريف الدعوى .
۳۷۱	تعريف الدعوى في اللغة .
441	تعريف الدعوى في الاصطلاح .
404	أركان الدعوى .
T V9	المبحث الثانى : إجراءات سير المحاكمة وطرق إثبات الدعوى .
444	ماروي عن عمر في إجراءات سير المحاكمة وطرق القضاء .
YA •	إجراءات سير المحاكمة .
474 8	طرق إثبات الدعوى .
۳۸٥	طرق الإثبات المتفق عليها .

الصفحة	العنـــــوان
۳۸٦	الاعتراف :
77.7	ماروي عن عمر في الاعتراف .
474	شرط الاعتراف .
44.	الرجوع عن الاعتراف .
441	الشهادة :
791	ماروى عن عمر في الشهادة .
444	شروط الشهادة .
447	ماروی عن عمر فی شهادة النساء .
499	آراء العلماء في شهادة النساء .
٤.٣	دليل الجمهور على ماذهبوا إليه .
£ + 0	أدلة القائلين بقبول شهادة النساء في كل شيء .
£ . V	الترجيح .
٤٠٨	ماروى عن عمر في الشاهد واليمين .
£ . 9	آراء العلماء في القضاء بالشاهد ويمين المدعى .
٤١٠	أدلة الجمهور على جواز القضاء بالشاهد واليمين .
213	أدلة من لم ير القضاء بالشاهد واليمين .
210	مناقشة أدلة المانعين للقضاء بالشاهد واليمين .
£ 1 A	الترجيح .
219	يمين المدعى عليه:
£ Y +	صيغة اليمين .
2 7 1	ماروی عن عمر فی الیمین .
244	تغليظ اليمين بالمكان .
٤٣٣	القسامة :
£ ¥ £	حكمة مشروعية القسامة .
277	ماروى عن عمر في القسامة .
٤٣٠	اشتراط اللوث في القسامة .

الصفحة	العنــــوان
2773	الأحوال التي تشرع لأجلها القسامة .
244	المدعون في القسامة .
272	المدعى عليهم في القسامة .
\$78	صيغة يمين القسامة .
\$78	عدد الأيمان .
\$78	تغليط اليمين .
240	من الذي يبدأ اليمين .
٤٣٧	موجب القسامة .
£47	الكتابة:
246	طرق الإثبات الختلف فيها .
473	القرائن :
£ £ •	ماروى عن عمر فى القضاء بالقرائن .
£ £ Y	آراء العلماء في القضاء بالقرائن .
110	أدلة القائلين بالقرائن في بعض الحملود .
£ £ Y	أدلة المانعين للعمل بالقرائن في الحدود .
£ £ A	الراجح
٤٥,	نكول المدعى عليه :
\$0.	معنى النكول .
103	ماروی عن عمر فی القضاء بالنکول ورد الیمین .
104	آراء العلماء في النكول .
101	دليل من قال يقضي بالنكول .
£ o Y	دليل من قال برد اليمين على المدعى .
£7.1	دليل من قال لايقضي بالنكول ولا ترد اليمين .
£77	الراجح
277	القيافة:
£77	معنى القيافة

الصفحة	العنــــوان
£77	ماروى عن عمر في القضاء بالقيافة .
179	آراء العلماء في القيافة .
٤٧٠	دليل الحنفية على منع القضاء بقول القافة .
173	دليل المالكية على تفريقهم بين الحرائر والإماء .
£ ¥ \	دليل الجمهور على العمل بقول القافة .
٤٧٤	الراجح .
٤٧٥	علم القاضي:
£ 7 7	صورة المسألة
٤٧٧	ماروی عن عمر فی قضاء القاضی بعلمه .
٤٨٠	آراء العلماء في القضاء بعلم القاضي .
٤٨٣	دليل القائلين بالجواز
£ A A	دليل القائلين بالمنع مطلقا .
£9 £	الترجيح .
£ 9 V	المبحث الثالث : الحكم على الغائب .
£9Y	ماروى عن عمر في القضاء على الغائب .
• • •	آراء العلماء في الحكم على الغائب .
0.1	أدلة المجيزين للقضاء على الغائب .
٥٠٤	أدلة المانعين للقضاء على الغائب.
7.0	مناقشة المجيزين لأدلة المانعين .
٨٠٥	مناقشة المانعين ِلأدلة المجيزين .
01.	تحديد الغيبة .
011	طلب اليمين من المدعى على الغائب .
017	ثبوت حق الغائب فى دفع الدعوى .
010	المبحث الرابع : كتاب القاضي .
٥١٧	ماروی عن عمر فی کتاب القاضی .

الصفحة	العنـــــوان
04.	آراء الفقهاء فيما يقبل فيه كتاب القاضي .
0 7 1	الراجح
071	شروط كتاب القاضى
٥٢٣	الراجح
٥٣٨ - ٥٢٥	الفصل الثامن : عزل القضاة ومنعهم من النظر في المدعوى :
770	ماروى عن عمر في عزل القضاة .
04.	أسباب عزل القضاة .
041	آراء الفقهاء في عزل القاضي مع أهليته للقضاء .
077	أدلة القائلين بجواز عزل القاضي مع أهليته للقضاء .
044	دليل القائلين بعدم جواز عزل القاضي .
٥٣٢	الراجع
770	منع القاضي من النظر في بعض الدعاوي .
004-044	الفصل التاسع : الحسبة وصلتها بالقضاء :
079	تعريف الحسبة .
٥٤.	ماروى عن عمر في الحسبة .
0 2 0	الفرق بين الحسبة وبين القضاء وبين نظر المظالم .
4 -	
017	أوجه الشبه بين القضاء والحسبة .
0 E Y	أوجه الشبه بين القضاء والحسبة . أوجه الخلاف بين الحسبة والقضاء .
٥٤٧	أُوَّجه الحالاف بين الحسبة والقضاء .
0 £ V	أُوجه الحالاف بين الحسبة والقضاء . الحسبة ونظر المظالم .
02V 00.	أُوجه الحالاف بين الحسبة والقضاء . الحسبة ونظر المظالم . شروط المحتسب .
0 £ V 00 . 00 Y	أوَّجه الحَلاف بين الحسبة والقضاء . الحسبة ونظر المظالم . شروط المحتسب . أختصاصات المحتسب .
0 E V 00 · 00 V 00 V	أوجه الحلاف بين الحسبة والقضاء . الحسبة ونظر المظالم . شروط المحتسب . اختصاصات المحتسب . الفصل العاشر : نظر المظالم وصلته بالقضاء :
0 £ V 00 . 00 Y 00 V 0 A Y - 0 1 I	أوجه الحلاف بين الحسبة والقضاء . الحسبة ونظر المظالم . شروط المحتسب . اختصاصات المحتسب . الفصل العاشر : نظر المظالم وصلته بالقضاء : تعريف ولاية المظالم .

الصفحة	العنــــوان
070	نظر المظالم أيام الحلفاء .
YFO	نظر المظالم أيام بنى أمية .
٥٦٧	ماروى عن عمر في قضاء المظالم .
0 7 1	شروط ناظر المظالم .
0 V ž	اختصاصات ناظر المظالم .
077	نظر المظالم وصلته بالقضاء .

القضاء في عهد عمر بن الخطاب/ ناصر بن عقيل بن جاسر المطريفي، ١٤١٤ هـ/ الطريفي، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤

۱۱۹۸ ص؛ ۲۶ سم ردمك × ۱۹۳- ۲۷ ما۹۹۰۰ ا. القضاء في الإسلام أ. العنوان

الطريفي، ناصر بن عقيل

رقم الإيداع ١٤/١٣٨٧ ردمك X - ١٩٦ - ٢٧ - ٩٩٦٠